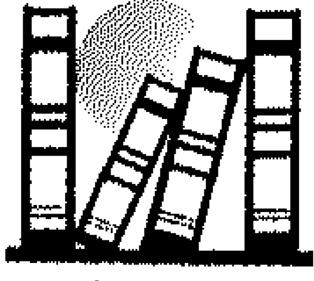
الدكتور بسام اسخيطة


دار هيا
للنشر والتوزيع

# قصة محاكم التفتيش في العالم

GIFTS 2004

DR. HASNA ASKHITA
SYRIA

قصة

# محاكم التفتيش في العالم

تأليف

الدكتور بسام اسخيطة

دار هيا

للنشر والتوزيع

تصميم الغلاف الفنانة التشكيلية
نجلاء بسام اسخيطة

الطبعة الأولى

٢٠٠٠

قصة محاكم التفتيش في العالم / بسام اسخيطة ._
دمشق : دار هيا ، ٢٠٠٠ . ٤١٠ ص ؛ ٢٤ سم

١- ١,٩٤٠ اس خ ق ٢- العنوان
٣- اسخيطة

مكتبة الأسد

الإيداع القانوني : ع ١٧٥٥/١٠/٢٠٠٠

# الإهداء

يسعدني أيما سعادة ، أن أقدم هذا الكتاب « الذي أخذ من عمري سبعاً من السنين » هدية ، متواضعة إلى :

الباحث والمفكر والمؤرخ والأديب والشاعر والفنان والقائد والمُنظّر العسكري البروفسور الحائز على دكتوراه الدولة للعلوم العسكرية العماد أول مصطفى طلاس ، لما له من أيادٍ بيضاء على مسيرتي الفكرية والأدبية والصحفية وعلى هذا الكتاب بالذات فقد مهد لي سُبل الالتقاء بالمؤرخين في أنحاء العالم وكان يُشجعني ويوصي بي في المؤسسات العلمية الخارجية ويزودني بنصائحه العظيمة الرائدة ودعمه اللانهائي .

الشام : آب / أغسطس ، من العام ٢٠٠٠

مؤلف الكتاب

# مقدمة الكتاب

عندما خطرت لي فكرة تأليف الكتاب ، كنت قد قرأت الكثير عن محاكم التفتيش في مظانها ومراجعها الرئيسة. وكان الكثير من الوثائق الجديدة المخفية ، قد بدأت بالظهور في الفاتيكان وفي فرنسا وإنكلترا وإسبانيا والبرتغال وألمانيا والاتحاد السوفييتي (روسيا الفيدرالية) والمغرب والجزائر وتونس ومصر وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية والهند وغيرها من الدول. كما استفدت من كتب ومراجع لجهات تضررت من هذه المحاكم واكتوت بنارها ، ورحت أجمع وأصور الوثائق والكتب الجديدة التي أخذت تُنشر في كل مكان ، التي تمس محاكم التفتيش ، وأخذت الصورة الحقيقية لهذه المحاكم تنقشع بشكل رهيب ، وظهرت للمؤرخين مضامين مدعمة بالوثائق الجديدة ، تغير تاريخ هذه المحاكم ، كما تبين لهم أن الكثير من هذه الوثائق ما زال حبيس أقبية الفاتيكان ، وبعض الأديرة .. رغم الإفراج عن اليسير منها تحت ضغط الرأي العام العالمي .. وأن الفاتيكان يقاوم بكل ما يملك من قوة ، عملية نبشها وإطلاع المؤرخين عليها . لقد استنتجت من كل ذلك ، أن الحين قد حان لتقديم الصورة الحاضرة في بداية الألفية الثالثة التي تكونت لدى المؤرخين

لمحاكم التفتيش ولسيرة الباباوات، ولتاريخ محاكم التفتيش التي ما زالت مجهولة في العالم العربي، علماً بأن ما كُتِب عنها باللغة العربية حتى الآن، لا يتجاوز ما كتبه المؤرخ الكبير الراحل عبد الله عنان المحامي، إلا بقليل، رغم أن العرب والمسلمين هم أكثر من اكتوى بنيرانها في الأندلس بعد سقوط" غرناطة " وفاق عدد شهدائها أعداد ضحاياها في كل العصور.

لقد أعطاني كتاب المؤرخ اليوناني ألكسندر بارا ديسيدس (( سيرة بالتازار كوسار البابا يوحنا الثالث والعشرين )) الذي ترجمته إلى العربية في العام ١٩٩٠ لصالح دار طلاس للترجمة والنشر، فكرة عن محاكم التفتيش ومظالمها وسيرة بعض الباباوات، ووجود ثلاثة باباوات للكنيسة الكاثوليكية في وقت واحد، وطرد البابا يوحنا الثالث والعشرين من عرش البابوية لشدة ماارتكب من آثام. وقد نفذت منه ثلاث طبعات بسرعة كبيرة، فزادني ذلك عزماً على المضي في بحثي التاريخي، لتقصي أحوال محاكم التفتيش في العالم كله وسد هذه الثغرة التاريخية. لقد جعلت الموضوعية في البحث والتقصي، ديدني ومبدأي ، الذي لم أحد عنه قيد أنملة في هذا الكتاب. لقد أهملت الكثير من الأخبار غير الموثقة وحاولت -ما أمكنني ذلك- عدم الانجراف وراء العاطفة ورويت مالاشك في صحته وأهملت الروايات الضعيفة، وكنت عند وجود حجة يدلي بها طرف أعمد إلى إيراد حجة الطرف الآخر، من أجل أن أمنح القارىء فرصة الحكم

الصحيح بنفسه. من أجل الموضوعية ذاتها، حرصت على إيراد النصوص الأصلية بحذافيرها -ما أمكنني ذلك- وذلك لسببين وجيهين: أولهما: أن أجعل القارىء يتحسس بنفسه الأجواء الحقيقية التي كانت تمر بها الأحداث التاريخية في العصر الذي وقعت فيه. وثانيهما: إطلاع القارىء على طبيعة المحاكمات وكيف أن التحقيقات كانت صورية لا يُقصد بها، غير تضليل المتهم والتمكن من تعذيبه بآلات التعذيب الجهنمية، ليُدين المتهم نفسه بنفسه، ويستسلم للمحرقة التي قد تنتهي بها آلامه التي لا طاقة لبشرٍ بتحملها.

لقد كان اختراع محاكم التفتيش بحد ذاته وتأسيسها، بهذا الشكل الذي ظهرت به، مناقضاً لكل ما صدر عن المسيح من أقوال وأفعال، والحقيقة أن الكنيسة قد اضطهدت أعداءها بأكثر مما اضطهدتهم به روما الوثنية. والسؤال هنا هل استطاعت هذه المحاكم تثبيت الأيمان المسيحي؟

صحيح أن بعض كبار العلماء في التاريخ الإسلامي، مثل ابن المقفع والحلاج وغيرهما قد قُتلوا بمحاكمات فقهية أو بأوامر من الحاكم، فإنها تبقى حوادث متفرقة لم تقم بها مؤسسة منظمة للبحث عن الهراطقة وإعدامهم. كما أنه حتى حوادث الردة عن الدين الإسلامي نفسه كانت تُلاقى بالسكوت والتغاضي في أحيان كثيرة.

قال المؤرخ المصري عادل سعيد البشتاوي في كتابه الرائع:

"الأندلسيون المواركة: دراسة في تاريخ الأندلسيين بعد سقوط غرناطة": إن قراءة التاريخ الأندلسي والقشتالي، بل وقراءة تاريخ كل الشعوب الأخرى، تُظهر أن العرب وحدهم كانوا قادرين على إنشاء تلك الدولة التي تضم أتباع الديانات السماوية الثلاث أثبتوا ذلك في الأندلس، وأثبتوه في مملكة غرناطة وغيرها من الدول والمدن الإسلامية، وظل العرب والمسلمون أوفياء لهذا المبدأ حتى اليوم. أما تاريخ الأديان والعلاقات الدينية عند غيرهم فما هو في واقع الأمر إلا تاريخ الحروب والاضطهاد. (ص-٢٢٣).

يوم الأحد الواقع في السادس من شهر آذار / مارس من العام ٢٠٠٠ توجه البابا يوحنا بولص الثاني -وهو يرتدي رداءه الأرجواني الأحمر في القداس الذي لم يسبق له مثيل في ميدان القديس بطرس في الفاتيكان- إلى الله طالباً الصفح والغفران عن الأخطاء التي ارتكبتها الكنيسة خلال ألفي عام قائلاً: ((نطلب المغفرة عن الانقسامات بين المسيحيين وعن العنف الذي لجأ إليه المسيحيون لخدمة الحقيقة ولسلوك عدم الثقة والعدوان تجاه معتنقي الأديان الأخرى (وعادة تُستعمل عبارة: "العنف لخدمة الحقيقة" للإشارة إلى طريقة معاملة الهراطقة أثناء فترة محاكم التفتيش والحملات الصليبية وإرغام السكان المحليين على اعتناق المسيحية) وتابع البابا قائلاً: بسبب دور كل منا في مثل هذه الآثام التي شوهت وجه الكنيسة، نطلب المغفرة)) (نشرة الإنترنت لرويتر عن الفاتيكان يوم ١٢ / ٣ / ٢٠٠٠)

لقد كان هذا الحبر عظيماً وجريئاً في انتقاد أخطاء الكنيسة في تاريخها الطويل، وعلى الأخص ما يتعلق بمحاكم التفتيش.

في الختام لابد لي من التنويه بما قدمه ابني المهندس نعمان من مساعدة كبيرة في ترجمة الوثائق والكتب الإسبانية، فقد تخرج من جامعاتها. كما أسهمت ابنتي الفنانة التشكيلية نجلاء من ناحيتها في ترجمة بعض الوثائق التركية في متحف طوب قبو، وإضفاء لمساتها الفنية على رسوم الغلاف وعلى الكثير من آرائها. وأزجي شكري لابنتي الدكتورة حسناء التي كان من نصيبها ترجمة الوثائق الألمانية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية، وكانت تحصل لي على مصادر ما كان لي أن اطلع عليها لولا جهودها الدائبة في الحصول على ما في جعبة الإنترنت من وثائق وتواريخ وكتب ومطالعات أولاً بأول ، كل يوم تقريباً ومراسلاتها للجامعات والعلماء في أنحاء العالم عن طريق البريد الإلكتروني.

كما لا بد من تقديم الشكر إلى العاملين في مكتبة الأسكوريال قرب مدريد في إسبانيا، ومكتبة الفاتيكان في روما، والمكتبة الوطنية في باريس، ومكتبة لينين في موسكو. أما الدكتور غسان اللحام مدير عام مكتبة الأسد فقد وضع كل ما في مكتبة الأسد تحت تصرف البحث التاريخي العلمي، الذي كنت أقوم به وأشكر العاملين في هذه المكتبة العظيمة التي زُودت بأفضل أنواع التكنولوجيا المعلوماتية والأرشيفية التي تُعين الباحث وتجعله

يحرق المسافات والزمن حرقاً للوصول إلى المعلومة المنشودة.

وأخيراً لابد لي من إزجاء الشكر إلى السيدة الفاضلة بادية وزوجها مؤسسي ((دار هيا للنشر)) فقد أظهرا كرمهما لإخراج الكتاب بهذه الحلة القشيبة، وقدرتهما الفائقة على خوض غمار النشر بروح من الوعي الثقافي والفني مما زادني إيماناً بأن رسالة نشر الكتاب الذي يستحق النشر، ما زالت في خير، على يد أمثالهما من الذين يُضحون من أجل مثالية الثقافة.

كما لا بد من إجزاء الشكر والعرفان بالجميل إلى زوجتي، فلولا صبرها وعنايتها وتضحياتها لما تمكنت من إنجاز الكتاب.

والله من وراء القصد.

المؤلف

# الفصل الأول

# منشأ محكمة التفتيش

جاءت كلمة «INQUISITION» الفرنسية والإنكليزية من كلمة «INQUISITION» اللاتينية وتعني البحث والتفتيش والتحقيق، وهي محكمة فوق عادية، يرأسها أسقف مكلف من البابا دائماً لمكافحة الهرطقة بوسائط إجراءات التفتيش والتحقيق.

ولد الاصطلاح من إرادة مكافحة الهرطقة الشعبية، الذي تبلور في أوربا الغربية بدءاً من القرن الثاني عشر والمانوية بصورة خاصة.

يرجع الاصطلاح، باعتباره أيضاً ملاحقة مخالفي آراء الكنيسة السائدة، والمرتدين عن العقيدة والمارقين منها، إلى تاريخ ظهور الكنيسة المسيحية، منذ ولادتها وحتى يومنا هذا. طالما أن الحق قد أعطي للأساقفة وللمجامع المسكونية لمكافحة كل زيغ عن العقيدة الرسمية وكل زائغ عنها منذ البداية الأولى، أي منذ أن «تسللت على روما عبادة جديدة عرفت وقتئذ باسم ديانة كرستوس أي المسيح» (٢٠١-ص٣٨).

تاريخ الكنيسة الأول محوط بالغموض والظلام على عكس مايظنه الكثيرون، ومهما قيل من كلام، فلا مفر من تقرير الواقع، هو أنَّ الكنيسة في أول عهدها كانت وليدة مجتمع يهودي: فالمسيح هو ابن داود النبي ومعلم المسيحية الأكبر «بولص الرسول» كان يهودياً ضالعاً. كما وأن تعاليم المسيحية الأولى كانت موجهة لإصلاح مفاسد المجتمع اليهودي، وأول كنيسة قد أسست في أورشليم» (٢٠١-ص٣١).

حتى عام ٣٠٠ لم يكن هناك خط واضح يفصل بين قوامة الإيمان «الأرثوذكسية» وبين الخروج على هذا الإيمان «الهترودوكسية» وإن شئت قل الهرطقة، والهرطقة كلمة يونانية الأصل «AIRESIS» ومعناها الرأي الفردي الخاص الذي لايتساوق مع آراء آباء الكنيسة التي توثق إيمانهم «بفعل الروح القدس».

من رأي د . إسحق عبيد أن الكنيسة: «سرعان مابلورت لها قانوناً للإيمان، صار الاعتراف به مقياساً للأرثوذكسية، أما من انحرف عن قواعد هذا القانون فهو «مهرطق» أو أخ قد فسد». (٢٠١ ص٣٤).

ثم يبين أن «الغنوصيين» «GNOSTICS» هم أقدم هؤلاء «الأخوة الفاسدين» فهم قد اعترضوا على «العهد القديم» وخلطوا العقيدة ببعض الديانات الشرقية القديمة وبمذاهب فلسفية إغريقية.

من خلال المحاولات التي قامت بين الآباء وعلى ضوء القرارات التي اتخذوها بدأت تتبلور مفاهيم «الكاثوليكية»، ومعنى الكلمة الأصلي هو الشمول والعالمية كما استخدمت في القرن الثاني الميلادي. (١٠١-ص٣٧)

بعض المؤرخين يعيد منشأ محكمة التفتيش إلى اليهودية، فقد نادى ابن ميمون الفيلسوف اليهودي (١١٣٥-١٢٠٤م) بتطبيق شريعة الكتاب المقدس في العهد القديم، التي نصت على محاربة المروق، بأن يفحص عنهم فحصاً دقيقاً، فإذا شهد ثلاثة شهود عدول بأنهم «ذهبوا وراء آلهة أخرى»، أخرج المارقون من المدينة «ورجموا بالحجارة حتى يموتوا».

وجاء في الإصحاح الثالث عشر من سفر التثنية: «إذا قام في وسطك نبي حالم حلماً، وأعطاك آية أو أعجوبة، ولو حدثت الآية أو الأعجوبة التي كلمك عنها قائلاً: لنذهب وراء آلهة أخرى لم تعرفها وتعبدها، فلا تسمع لكلام ذلك النبي، أو الحالم ذلك الحلم لأن الرب إلهكم يمتحنكم ليعلم هل تحبون الرب إلهكم من كل قلوبكم ومن كل أنفسكم، وراء الرب إلهكم تسيرون، وإياه تتقون ووصاياه تحفظون، وصوته تسمعون، وإياه تعبدون، وبه تلتصقون، وذلك النبي أو الحالم ذلك الحلم يقتل لأنه تكلم بالزيغ من وراء الرب إلهكم إلى أن يقول «فتنتزعون الشر من بينكم» (التثنية ١٣: ١٠)

وإذا أغواك سراً أخوك ابن أمك، أو ابنك، أو امرأةُ حضنك أو صاحبك الذي مثل نفسك قائلاً: «نذهب ونعبد آلهة أخرى» إلى أن يقول «فلا ترض منه ولا تسمع له ولاتشفق عينك عليه ولا ترق له ولا تستره بل قتلاً تقتله» (التثنية ١٣:١-٩) ثم يقول في سفر الخروج: «لاتدع ساحرة تعيش». (الخروج٢٢:١٨)

وقد ورد في إنجيل يوحنا من العهد الجديد أن عيسى المسيح ارتضى هذا الذي ورد في سفر التثنية «إن كان أحد لايثبت فيّ يطرح خارجاً كالغصن، فيجف، ويجمعونه ويطرحونه في النار فيحترق. (يوحنا ١٥:٦)

بعض المؤرخين لمحاكم التفتيش توسعوا أكثر من ذلك في تناول تاريخ محاكم التفتيش، فيدّعون أن بداية محاكم التفتيش تكونت مع خلق العالم وقال بهذه النظرية قاضي محكمة التفتيش في صقلية، الإسباني المولد لويس بارامو، الذي نشر في عام (١٥٩٨م) في مدريد، باللغة اللاتينية: «حول أصل محاكم التفتيش المقدسة وتطورها» De Origene Et Progressu Officu Sonctoe Inquistiones» لقد اعتُبر كتابه هذا، أول كتاب يشمل تاريخ محاكم التفتيش الرسمية للمذهب

الكاثوليكي الكنسي، وكان هذا الكتاب رداً على نقد هذه المحاكم وشجب مظالمها من قبل أنصار المذهب البروتستانتي التي وردت في المراجع البروتستانتية.

وقد ألف كتابه هذا للدفاع بحماس منقطع النظير، لتبرير أعمال «المحاكم المقدسة» وهو يرى: «أن بداية تاريخ محاكم التفتيش تكونت مع خلق العالم، وأن أول قاضي تفتيش كان هو الله، وأن أول الهراطقة كان آدم وحواء، اللذان أنزلهما الله من الجنة، لخيانتهما للسر الإلهي، بأكلهما من الثمرة المحرمة «شجرة معرفة الخير والشر» بعد أن حقق معهما، لهذا يتعين -في رأي بارامو- على المفتشين، أن ينفذوا بدقة ماسبق أن أداه الله بنفسه». (٦-ص١٨٢-١٨٣)

لم يكتف بهذا فقط، بل استطرد قائلاً: أن ورقة التين التي كانت تستر عورة آدم وحواء بعد نزولهما إلى الأرض أول «سانبينته «San benite» وهو الثوب الأصفر اللون الذي كانت محاكم التفتيش في إسبانيا تُلبسه للمحكوم عليهم بالموت أو الحرق (٢٥٦-٩٣٣) ارتدياه إنقاذاً للنوع البشري من الخطيئة، وهذه الخطيئة -في رأيه- كانت السبب في حجب «الطوبى الأبدية».

ولكن الله لم يكتف بذلك، فقد حكم على البشر بالأمراض التي لاحصر لها، والزلازل، والأوبئة، والطوفان، والبرد، والحروب، والجوع، لقد حكم الله على البشر بالعذاب الشديد، وحكم عليهم أن يتدبروا خبزهم اليومي بعرق الجبين، والرعب الشديد من الموت، فأصبحت حياة البشر مليئة بالمحن، والإحن والبلايا حتى «يوم الدينونة».

ولكن إذا كان الله نفسه قد حكم على الجنس البشري بهذا العقاب الرهيب -كما يقول أنصار محاكم التفتيش- فلماذا لايقوم البشر أنفسهم ضد الهرطقة؟ إن ذلك يقدم البرهان الدامغ، على صحة ماقامت به محاكم التفتيش في العصور الوسطى. إن غضب الله من عقوق آدم وحواء، وعصيانهما، وتمرد أعقابهما، وذريتهما، لايمكن أن تحد، حتى أنه أغرق أعقابهما بالطوفان، ولم ينقذ إلاّ نوحاً وعائلته، حتى أنه «وإذا أشرقت الشمس على الأرض دخل لوطٌ إلى صوغر، فأمطر الله على سدوم وعامورة كبريتاً وناراً من عند الرب من السماء، وقلب تلك المدن وكل الدائرة، وجميع سكان المدن ونبات الأرض (سفر التكوين من العهد القديم ١٩:٢٢-٢٦) لهذا لن نستغرب تشبيه شُرّاح الإنجيل المعاصرين بأن الله ألقى قنبلة ذرية على سادوم وعامورة عقاباً لهما على الإثم. ثم يقول بارامو: ألم يهلك الله ١٤٧٠٠يهودياً تمردوا على موسى زمن التيه في الصحراء؟ وألم يرسل الحيات المحترقة لتلدغ الذين «خارت عزائمهم» على الطريق:

«فمات قوم كثيرون من بني إسرائيل»؟ والسبب في ذلك: «تكلم الشعب على الله وعلى موسى قائلين لماذا أصعدتمانا من مصر لنموت في البرية، لأنه لاخبز ولا ماء وقد كرهت أنفسنا الطعام السخيف» (سفرالعدد من العهد القديم الإصحاح ٢١:٥).

كان السيد المسيح نفسه في رأي بارامو «أول مفتش محكمة تفتيش للوصايا الجديدة، فقد لقب نفسه مفتشاً في اليوم الثالث من ولادته عندما أعلن للملوك الثلاثة أنه ظهر في النور، وبعد ذلك عندما قتل هيرود، وجعل الديدان تنهش جثته، وبعد عيسى استلم القديسان بطرس وبولص وغيرهما من الحواريين السلطة كقضاة لمحكمة التفتيش، اللذين سلماها من بعدهم إلى البابوات والأساقفة. (٦-ص١٩٠)

لذلك نجده يقول في كتابه: «لقد أورقت شجرات محاكم التفتيش، وازدهرت ومدت جذورها وأغصانها في العالم، وقدمت للعالم ثمراتها اليانعة» (٦-ص١٩٠)

كما رأينا كانت طريقة بارامو، تقوم على الاستشهاد بآيات الكتاب المقدس للبرهنة على شرعية المحاكم التفتيشية المقدسة، وإلهيتها من جانب، وطبيعتها الأزلية الخالدة من جانب آخر، ولهذا كانت نتائجها ساحقة، فقد سيطرت آراؤه على عدد كبير من مؤرخي محاكم التفتيش مئات الأعوام، فأسبغوا الشرعية على أعمال محاكم التفتيش، وعلى مايقوم بها رجالها وقضاتها من أعمال.

من أجل الموضوعية التي التزمناها في هذا الكتاب، لابد من البحث عن سوابق محاكم التفتيش في المجتمعات الغربية، منذ الحضارة اليونانية، ولم يكن على المسيحية إلاّ أن تعود إلى تطبيقها، فقد كانت القوانين اليونانية ترى أن الابتعاد عن عبادة الآلهة اليونانية والمروق منها جريمة يعاقب عليها بالإعدام، وقد اتهم سقراط «٤٦٩-٣٩٩ق.م» بالخروج عن الدين وإفساد عقائد الشبان، فحوكم وحكم عليه بالموت، وتجرع السم تنفيذاً لحكم المحكمة اليونانية الأثينية، وقد وصف لنا أفلاطون في «محاورة الدفاع» محاكمته، بينما وصفت محاورتا «أفريطون» و«فيديون» لأفلاطون، سجنه، وتنفيذ حكم الإعدام فيه «١٩٨-ص٩١».

وفي الحضارة الرومانية: «وفي روما القديمة بالذات، حيث كان الآلهة حلفاء الدولة وأصدقاءها الأوفياء، كان الخروج عليهم أو التجديف في حقهم من جرائم الخيانة العظمى التي يعاقب عليها بالإعدام، فإذا لم يوجد من يتقدم باتهام المذنب، استدعى القاضي الروماني نفسه هذا المتهم وقام بالتحقيق «inquisitio» في القضية، وطبق أباطرة الروم القوانين الرومانية في العالم البيزنطي، فحكموا بالإعدام على المانويين

وغـيـرهم من المارقين» (١٧٩-ج١٦-ص٩١) وقـد طبـقت الإمـبـراطورية الرومـانيـة قـوانينها في معـاقبـة الملحدين الذين يهينون الآلهة وكـانت المسيحيـة من جملة الأديان الإلحـادية في نـظرهم، كـان الجـهـر بالمسـيـحـيـة يعـاقب عليـهـا بالإعـدام. (١٧٩-ج١١-ص٣٧٣)

وقد وصف بليني في رسالة أرسلها إلى الإمبراطور تراجان (٥٣-١١٧م) تطبيق القانون الروماني على المسيحيين: «إن الطريقة التي اتبعتها مع من اتهموا أمامي بأنهم مسيحيون هي هذه: لقد سألتهم هل هم مسيحيون ؟ فإذا اعترفوا بأنهم كذلك، أعدت السؤال عليهم مرة أخرى، وأنذرتهم في الوقت نفسه بأنهم سيقتلون إذا أصروا على قولهم، فإذا أصروا عليه أمرت بقتلهم». (١٧٩-ج١١-ص٣٧٣)

في الأساس كانت المشاكل العويصة في اللاهوت المسيحي تدور حول الثالوث «الأب، الابن، الروح القدس» في القضايا الآتية: هل الابن مساوٍ للأب في الجوهر؟. هل للابن طبيعة واحدة أم طبيعتان؟ هل الروح القدس إله كامل ؟ هل العذراء مريم أمٌ للمسيح في طبيعته البشرية أم في طبيعته الإلهية؟». (١٧٩-ج١١-ص٣٧٣)

انعقد المجمع المسكوني الأول في مدينة نيقية سنة ٣٢٥ م برئاسة الإمبراطور قسطنطين لمناقشة تعاليم آريوس القس السكندري الذي نادى بأن الابن «المسيح» أقل من الأب في الجوهر بل وضعه بين سائر البشر، وبعد نقاش طويل ، رفض المجلس آراء آريوس وأدانها بالهرطقة. ثم حكم عليه وعلى أنصاره بالحرمان واللعنة ونفاهم الإمبراطور من البلاد وصدر مرسوم آخر بإحراق كتب آريوس جميعها ويجعل إخفاء أي كتاب منها جريمة يعاقب عليها بالإعدام (١٧٩-ج١١ص٣٩٦). وكان إعدام بريسيليان ٣٣٥-٣٨٥ وهو مسيحي إسباني، بعد إدانته من قبل مجمع سراقوسة عام ٣٨٠م ، ومن قبل مجمع بوردو عام ٣٨٤ بالهرطقة أول حادث إعدام لهرطيق مع أتباعه الستة في تاريخ المسيحية. تعتبر تعاليمه نوع من الغنوصية الجديدة النسكية، وقد أدين فوق كل ذلك حتى بعد تنفيذ حكم الإعدام به من قبل مجمع طليطلة عام ٤٠٠ الذي انعقد في شمالي إسبانيا. (١٧٩-ج١١-ص٣٩٦)

وكانت الكنيسة قبل محاكم التفتيش تعتمد على وسائل الإرهاب الروحي فكان الحرمان الأصغر «Minor Excommunication» يمنع المسيحيين من الاشتراك في العشاء الرباني وفي طقوس الكنيسة وكان من حق كل رجل من رجال الكنيسة أن يصدر هذه العقوبة. أما الحرمان الأكبر «Major Excommunication» فيصدره

مجلس ديني أو مطارنة أعلى رتبة من القساوسة، وينتج عنه حرمانه من كل اتصال قانوني أو روحي بالمجتمع المسيحي: فلا يستطيع أن يقاضي أو يرث أو يعقد عقداً صحيحاً من الوجهة القانونية ويحرم على أي مسيحي أن يؤاكله أو يكلمه.

في عام ١٠٠٠ ظهرت في طولوز وأورليان شيعة ، تنكر المعجزات، وتنكر قدرة التعميد على غسل الذنوب، ووجود المسيح في القربان المقدس، وتأثير الصلوات للقديسين، فحوربوا وأحرق ثلاثة عشر منهم عام ١٠٢٣، وأحرق آلاف من أتباع حركة وولدو.

وظهرت شيعة الكاثارى الدينية وكانت تقسم الكون إلى خير: الله والروح والسماء ، وإلى شرّ: الشيطان والمادة والعالم المادي، وتقول أن الشيطان لا الله هو الذي خلق العالم المرئي، وهي تعد المادة كلها شراً بما فيها الصليب الذي مات عليه المسيح والقربان المقدس، وأن الكنيسة الرومانية «زانية بابل» وأن رجال الدين هم زمرة الشيطان وأن البابا هو المسيح الدجال وكانوا ينددون بالداعين إلى الحروب الصليبية ويصفونهم بأنهم قتلة. استطاعت الكنيسة القضاء عليهم ومن أجلها ظهرت محاكم التفتيش بأمر من البابا أينوسنت الثالث عشر (١١٩٨-١٢١٦) عام ١١٩٨. (١٧٩-ج١٦-ص٨٩).

ولما انتشر الإلحاد في القرن الثاني عشر قال بعض رجال الكنيسة إن حرمان الملحدين يجب أن يعقبه نفي من الدولة لهم أو سجنهم، ولما عادت بولونيا في القرن الثاني عشر إلى اتباع القوانين الرومانية، جاءت في قوانينها نصوص وأساليب ودوافع لإنشاء محكمة تفتيش، ونُقل قانون الإلحاد كلمة كلمة من القانون الخامس «De Hereticis» من مدونه جستينيان الشهيرة (١٧٩-ج١٦-ص٩١)

يعترف مؤرخو الكنيسة المعاصرون أن الكنيسة لاحقت خلال تاريخها كله الهرطقة والهراطقة، وقد كتب المؤرخ الكنسي و. ث. وولش في كتابه أبطال محاكم التفتيش «إن الكنائس تعبر عن عدم تسامحها مع أي نوع من أنواع الخطيئة، حيثما كانت تظهر وخاصة تلك التي تتناول الذات الإلهية... بشكل لايبدو فيه عدم التسامح صفة نموذجية لها، بل كسلاح دفاعي تشهره الكنيسة نيابة عن الجميع بالاستناد إلى رسالتها الإلهية». (٢٥٧-ص٣٣)

اتخذ المورخ الكنسي أ . وأكاندار موقفاً مشابهاً، فهو يقول إن المرحلة الأولى من تاريخ محاكم التفتيش تعود إلى القرنين الرابع والخامس، عندما سار الأساقفة على

درب بطرس وبولص الذين حرموا من الكنيسة المسيحيين المنحرفين -في رأيه- عن العقيدة الرسمية، وصبوا عليهم اللعنات.

من الطبيعي أن لاتكون الكنيسة قادرة في الفترات المبكرة من تاريخ المسيحية، إيقاع العقوبات الجسدية في الأشخاص الذين كانت تعتبرهم منحرفين عن العقيدة، ولكن عندما سيطرت الديانة المسيحية على الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع انتقلت الكنيسة من «القول» «الحرمان» إلى «العمل» «الفعل».

يرى كاتب فقرة محاكم التفتيش في موسوعة لاروس الكبرى أن محاكم التفتيش ولدت في منتصف القرن الثاني عشر الميلادي في أوروبا الغربية وأنها ولدت من إرادة مكافحة الهراطقة الشعبيين وبصورة خاصة الكاثاريين «١٧٣-مادة ٦٣٤١-٦٣٤٢».

يرى المؤرخ الكبير محمد عبد الله عنان في كتابه «ديوان التحقيق والمحاكمات الكبرى» وفي كتابه الآخر «نهاية الأندلس، وتاريخ العرب المتنصرين» أن قيام محاكم التفتيش يرجع إلى فكرة الرقابة القديمة على العقيدة، والتحقق من سلامتها ونقائها، وقد ظهرت فكرة التحقيق (التفتيش) في أمر العقائد في الكنيسة الرومانية في عصر مبكر جداً وبدأ تطبيقها منذ أوائل القرن الثالث عشر، فكان البابا يعهد إلى الأساقفة وإلى الآباء الدومينيكان في تعقب المارقين والكفرة ومعاقبتهم، وطبق هذا النظام منذ البداية في إيطاليا وألمانيا وفرنسا. «١٧٥-٣٢٨-٣٤٨»

بينما يرى المؤرخ الحضاري ول . ديورانت في كتابه «قصة الحضارة» المترجم إلى العربية: «أن البحث عن الضالين قبل القرن الثالث عشر يترك في الأحوال العادية للأساقفة، وأنّا ليصعب علينا أن نسمي هؤلاء الأساقفة مفتشين لأنهم كانوا ينتظرون الشائعات العامة أو الضجيج الذي يدلهم على الضالين فيستدعونهم، ولكنهم يصعب عليهم أن يحملونهم بطريق التحقيق على الاعتراف بذنوبهم، ولم يكونوا يرتضون أن يلجؤوا إلى التعذيب، فكانوا لذلك يعمدون إلى طريقة التحكيم الإلهي، وهم مخلصون في ظاهر الأمر إلى الاعتقاد بأن الله يرسل المعجزات لحماية البريئين ولكن البابا أينوسنت الثاني (١١٣٠-١١٤٢) حرمها (١٧٩-ج١٦-ص٩٥).

ويقول في مكان آخر: لما ارتقى غرغوار التاسع (١٢٢٧-١٢٤١) عرش البابوية عام ١٢٢٧ وجد أن الضلال آخذ في الازدياد رغم المحاكمات الشعبية والحكومية والأسقفية، فقد كانت جميع بلاد البلقان، وكان الجزء الأكبر من إيطاليا وغير قليل من

فرنسا مرتعاً للزيغ والضلال حتى لقد أصبحت الكنيسة ولم يمض على سلطان أينوسنت الرابع (١٢٤٣-١٢٥٤) إلا زمن وجيز، يتهددها خطر الانقسام والتفكك، وكانت المسألة كما يراها الحبر الطاعن في السن، إن الكنيسة وهي تقاتل الضلال إنما تقاتل في سبيل المحافظة على حياتها، وأنه يحق لها من أجل ذلك أن تلجأ إلى المساوىء الأختلاقية والأساليب التي تحتمها حالة الحرب. وروع جريجوري حين عرف أن الأسقف فلبونا ترون الذي تمتد أسقفيته من بيزا إلى أرزو قد اعتنق المذهب الكاثاري، فعين لجنة للتحقيق يرأسها راهب دومنيكاني تعقد جلساتها في فلورنسا، وتقدم الضالين إلى المحاكمة بدءاً من عام ١٢٢٧ وكانت هذه اللجنة في واقع الأمر بداية محكمة التفتيش البابوية، وبهذا نشأت محكمة التحقيق «التفتيش» رسمياً تحت سلطة البابوات. (١٧٩-ج١٦-ص٩٦).

وهكذا نستطيع القول أن محاكم التفتيش المقدسة لم تظهر من العدم في الفراغ، فقد سبق ظهورها صراع بين المتعصبين والمتشددين لا هوادة فيه من رجال الكنيسة وبين مخالفي الكنيسة الرومانية ممن دعتهم بالهراطقة والمرتدين عن الديانة المقدسة بحجج لاهوتية تقضي بضرورة اتخاذ جميع أساليب العنف وأشكاله بما في ذلك التعذيب الجسدي وإرهاق الأرواح البشرية. على أن ذلك لم يكن سهلاً لأن رجال اللاهوت كانوا مرغمين، وتحقيقاً لذلك على تغيير الصيغة التي طبعت الديانة المسيحية ألا وهي أنها«ديانة الحب» وإحلال صيغة « ديانة البغضاء» محلها، وقد استغرق ذلك منهم مئة عام.

يبين رجل الدين الأمريكي، المؤرخ شانون س، في كتابه:«البابوات والهراطقة» قائلاً:

«إن محاكم التفتيش الدائمة ، مؤسسة من المحاكم التي أقامها الحبر الأعظم بصورة خاصة من أجل التحقيق مع الهراطقة ومحاكمتهم وإصدار الأحكام ضدهم، وإن اصطلاح محاكم التفتيش من اللاتينية «INQUISTIO» لم تظهر إلا مع تشكيل محاكم التفتيش بصورتها الحقيقية»، (١٧-ص٤٩).

## مراحل بداية محكمة التفتيش

لا بد في كل دراسة تاريخية من تقسيمها إلى مراحل بارزة، على هذا الأساس فقد قسم المؤرخ الإيطالي المنصف ر. ليغونة في مقال له في مجلة الحياة الجديدة تاريخ محاكم التفتيش إلى المراحل التالية:

المرحلة الابتدائية، وتعود إلى أيام المسيحية الأولى، أما المرحلة الإمبراطورية فقد كانت فيها محاكم التفتيش تحت أمرة أباطرة روما وحكامها المسيحيين، وإلى مرحلة أسقفية وتمتد من سقوط الإمبراطورية الرومانية حتى القرن الثالث عشر، ومرحلة محاكم التفتيش وهي «المحاكم المقدسة» التي كان يرأسها الباباوات ومن قبل الآباء الروحيين الدومينيكان والفرنسيسكان مباشرة، ومرحلة محاكم التفتيش الحكومية التي كانت تدار من قبل السلطات الزمنية والروحية من نبلاء وملوك وأباطرة تحت دعم الكهنوت، ثم مرحلة محاكم التفتيش الإسبانية تحت رئاسة المفتش الأعظم الذي يعينه الملك ويصدق على تعيينه البابا الروماني، وإلى مرحلة استعمارية وهي المسماة بمرحلة محاكم التفتيش العامة، وهي رومانية نسبة إلى روما تحت إمرة المجمع المقدس الذي عقد عام ١٥٤٢ واستمر إلى يومنا هذا. «المصدر السابق ص٢٥».

رغم أن هذا التقسيم إلى مراحل هو أفضل من غيره من الناحية الواقعية إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليه لاختلاط هذه المراحل ببعضها وتداخلها دون وجود حدود واضحة. فقد حدث أن استخدمت الكنيسة في وجود محاكم التفتيش الأساقفة للقضاء على أعدائها الفكريين دون تحويلها إلى محاكم تفتيش، وهذا ما حدث في محاكمة مارتن لوثر وجان هوس. كما كانت المجالس الكنسية للمدن تأخذ وظائف محاكم التفتيش. في بعض الأحيان منحت صلاحيات المحاكم المقدسة إلى الأساقفة الذين استمروا في معاقبة المرتدين والمخالفين للدين، وحرمان الناس من الكنيسة رغم عدم دعم السلطات المدنية لهذه الأعمال وافتقارهم لهذا الدعم، ولكن السلطات المدنية سكتت عن ذلك.

في بعض الأحيان يؤكد بعض المؤرخين المعاصرين أن ظاهرة التفتيش ظهرت في بعض البلدان المسيحية دون غيرها، ولا شأن للكنائس الأخرى بها. لكن المؤرخ الفرنسي غيرو تصدى لهم في كتابه (تاريخ محاكم التفتيش) قائلاً: «لم تكن محاكم التفتيش خاصة بدول دون غيرها، أو مناطق دون مناطق أخرى، فقد كانت منتشرة في الدول

المسيحية قاطبة، وحيث كان الهراطقة يتصدون للكنائس بشكل بدا معه أن فعاليتها وأنشطتها تعدت جميع الشروط السائدة في الدول»(١٧٣ مادة ٦٣٤١-٦٣٤٢).

النقطة التي تدور عليها المناقشات بين المؤرخين تنحصر في تحديد التاريخ الذي ظهرت فيه محاكم التفتيش في العالم. وهنا لا بد من استعراض آراء المؤرخين المختلفة، فقد تناولها كل منهم بشكل يختلف عن الآخر.

أولهم المؤرخ الألماني الشهير شلوسير الذي ألّف كتاباً عن تاريخ العلم يقع في ١٨ جزءاً الذي ذكر فيه أن محاكم التفتيش بدأت بين العامين (١١٩٨و١٢٣٠ ).

ففي عام ١١٨٩ تولى البابا أينوسنت الثالث (١١٦٠-١٢١٦) عرش البابوية فصدق على تشكيل لجنة التحقيق مع المرتدين عن الدين والهراطقة، وسمى أعضاءها من الأخوية الرهبانية الدومينيكانية، منهم القاصد الرسولي بيير دو كاستيلنو، وزودهم بأمر خطي أرسله البابا عام ١٢٠٣ للقضاء على الهراطقة المانويين في وسط فرنسا، ولكنه قُتل عام ١٢٠٨ وكان قتله سبباً في إعلان البابا أينوسنت الثالث حرباً صليبية ضد الألبيين، عن طريق محاكم التفتيش الأسقفية عام ١٢٠٥ بواسطة رهبانية سان دومينيك ، يبين فيه عناصر محاكمة الهراطقة جميعها، أي تشكيل محاكم التفتيش بصورة رسمية. تزايدت ملاحقة الهراطقة منذ ذلك التاريخ بعد أن أصبحت شرعية، وصدر فيها مرسوم بابوي مقدس، وقد جعل الأمر على عاتق الدومينيكان وغيرهم من الرجال الروحيين الأسبان، وحث ملك أراغون الاسباني على تنفيذ المرسوم وملاحقة الهراطقة ومطاردتهم. في عام ١٢٢٩ شكل البابا غريغوار التاسع(١١٧٠-١٢٤١) بموافقة الامبراطور فريدريك الثاني محكمة تفتيش لمحاكمة الهراطقة،في عام ١٢٣٠ وضعت هذه المحاكم تحت سلطة الأساقفة، وقد طلب إليها ملاحقة الهراطقة وكل من يؤويهم أو يقدم إليهم المساعدة أو يحميهم.(١٧٣-ص١٨٥٠).

أما المؤرخ الفرنسي جاك غيرو فيعتقد كما يبين في كتابه «تاريخ محاكم التفتيش» أن محاكم التفتيش بدأت بين عامي ١٢٢٧-١٢٢٩ عندما تدخل الملك لويس الثامن (١١٨٧-١٢٢٦) ضد كونتيه تولوز التي كانت بإمرة كونت تولوز ريموند الرابع وضمها عام ١٢٢٦ إلى التاج الفرنسي حسب صيغة اتفاقية باريس عام ١٢٢٩ للقضاء على المانوية رغم ذلك لم تسقط المانوية في فرنسا فنجد كنائس قانونية قائمة في لانفدوك بعد عام ١٢٥٠، وبذلك تحقق التعاون بين السلطة الكنسية والسلطة المدنية لملاحقة الهراطقة ومحاكمتهم (١٧-ج١-ص٤١٩)و(١٧٤ص٣١).

في رأي المؤرخ الديني الأمريكي المعاصر شانون أ.س أن محاكم التفتيش بدأت في عهد البابا غريغوار التاسع حيث قال: «إنه بالرغم من عدم توفر تاريخ محدود ليوم ولادة محاكم التفتيش، فإنها بدأت عام ١٢٣١، عندما أصدر البابا غريغوار التاسع مرسوماً باعتبار الهراطقة جميعهم محرومين من الكنيسة، وعندما عين في روما قضاة محاكم التفتيش وأعطاهم حق التحقيق مع الهراطقة ومحاكمتهم». (١٧ص٣٢).

على أن هناك ظاهرة استدعت انتباهي أثناء مراجعتي للكتب التي أرخت لمحاكم التفتيش تأريخاً شاملاً هي تجنب معظم هؤلاء المؤرخين، تحديد المراحل التاريخية. قد يعود ذلك إلى عدم وقوع وثائق ملموسة في أيديهم لأنها ما زالت خبيئة في أقبية الفاتيكان ولم يفرج عنها لتجنب اتهام البابوات بأنهم الذين أسسوا محاكم التفتيش ووضعوا لها المراسيم اللازمة، المنظمة لأنشطتها وإبعادهم عن اتهامهم بالتسبب في تلك المجازر البشرية الرهيبة، ودعماً لفكرة أن «الحبر الأعظم» كان في معزل عن أنشطة محاكم التفتيش وفعالياتها.

# أسباب ظهورها

يبرر بعض المؤرخين المعاصرين عدم تعرضهم في تواريخهم لها بأنها كانت مؤسسات قامت في العصور الوسطى وكانت تحمي المصالح الإقطاعية الكنسية والنظام الإقطاعي عموماً، وهم يعلمون أن محاكم التفتيش لم تنته إلا في القرن العشرين كما سنبين فيما بعد.

يعيد المؤرخون المعادون للكليركية أسباب ظهور محاكم التفتيش إلى «الفساد» الذي ساد الكنيسة الكاثوليكية في تلك العصور، وعدم تسامحها مع مخالفيها، وظهور البروتستانتية والكنائس المسيحية الأخرى المخالفة للكنيسة الكاثوليكية والتي قامت في الأساس لإصلاح الكنيسة الكاثوليكية، وللكفاح ضد الأديان الأخرى كاليهودية والإسلام الذي كانت تخوض معها الحروب الصليبية.

يعبر بعض المؤرخين المعاصرين المدافعين عن «محاكم التفتيش» عن عدم موافقتهم «على قسوتها» ولكنهم يبررون ذلك بأنها كانت «أداة إلهية» أنقذت المجتمع من الانحلال والتفسخ، أما في إسبانيا فقد كانت معبرة عن التكاتف القومي والوحدة ضد أعدائها المسلمين والعرب واليهود.

بينما يرجع بعض المؤرخون الماركسيون ظهور الهرطقة ومحاكم التفتيش لملاحقتها والقضاء عليها -حسب فهمهم للتاريخ- إلى الصراع الطبقي ضد المجتمع الإقطاعي والمكان الذي تبوأته الكنيسة الكاثوليكية في هذا الصراع وأن الكنيسة تنظر إلى النظام الإقطاعي بأنه «هبة الغبطة الإلهية» وكانت تعتبر أي مهاجمة أو ثورة ضد النظام الإقطاعي -اجتماعياً كان أو سياسياً- موجهة بالدرجة الأولى ضد الكنيسة، وبالتالي هرطقة ومروقاً من الدين (١٧٦-ج٤ص٧٠). وقد أضحت المحاكم المقدسة «محاكم التفتيش» في يد السلطة المطلقة الإسبانية أداة للبطش بأعداء هذه السلطة، ومنذ بداية القرن السادس عشر استخدمت محاكم التفتيش الإسبانية والبرتغالية لتحقيق الأهداف الاستعمارية ضد شعوب المستعمرات في أمريكا وآسيا، واستخدمت محاكم التفتيش في مرحلة النهضة ضد الآراء الإنسانية والعقلانية والإصلاحية الديمقراطية في إسبانيا وغيرها (١٧٧ ص٣٥).

يهمنا القول هنا أن هناك آراء متضاربة كثيرة بين المؤرخين غير التي ذكرناها ولكنها بالمحصلة لا تخرج عنها.

## الغوغاء يؤيدون

كان الغوغاء في البلاد المسيحية الغربية يؤيدون أعمال التنكيل بالهراطقة في كثير من الأحيان، كانوا يقولون ذلك بأنفسهم ،ربما لأنهم كانوا يصيخون السمع إلى خطب ومواعظ رجال الدين في الكنائس، الذين كانوا يذكرون الهراطقة بكثير من المرارة، ويندّدون بكفرهم دون أن تكون في ذهنهم فكرة واضحة لها، أو لأنهم على جهلهم وسذاجتهم كانوا يخشون كل بدعة مخالفة أو فكرة خارجة عن مألوفهم، أو لأنهم مستعدون لإطلاق العنان لغرائزهم ويبتهجون لمرأى الدماء، وشواء الأجساد باللهيب في المحارق العامة التي كانوا يعتقدون أنها تطهرالضالين من الآثام.

مهما كانت الأسباب فقد عاقب الغوغاء الضالين قبل أن تشرع الكنيسة في اضطهادهم بزمن طويل، حتى أنهم كانوا يتذمرون من تهاون الكنيسة مع الضالين، ويبين المؤرخ كاولتون في كتابه «خمسة قرون من الدين»: « إنهم كانوا -أي الغوغاء- يخطفون المنشقين عن الديانة المسيحية من أيدي القساوسة الذين يحمونهم»(١٧٨-ج١-ص٣٠٨).

وذكرقس من فرنسا الشمالية في رسالة وجهها إلى البابا أينوسنت الثالث الذي تحدثنا عنه يقول فيها: «لقد بلغ من تقوى الناس في هذه البلاد أنك تراهم دائماً على استعداد لأن يبعثوا إلى موضع الحرق ليس لمن ثبت ضلالهم فحسب، بل إنهم ليبعثون إليه فوق ذلك بكل من يظنونه ضالاً»( ١٧٩-ج١٦ ص٩٣) عن Reese,G.Music In the middle Ages -Page 110

في كثير من الأحيان كان الغوغاء يقضون على الهراطقة بأنفسهم «فقد حدث في عام ١١١٤ أن زج أسقف سواسون بعض الضالين في السجن ولكن العامة انتهزوا فرصة غيابه وخافوا أن يصطنع رجال الدين اللين معهم فهجموا على السجن، وجردوا الضالين منه وأحرقوهم أحياء. وأصر العامة في مدينة لييج الألمانية على إحراق بعض الضالين الذين كان أسقف دلبرو لا يزال يأمل في هدايتهم وتوبتهم، وعندما قال بييردو برويس إن القساوسة يكذبون حين يدعون أنهم يصنعون جسد المسيح وهم يصنعون القربان المقدس، وأنه أحرق كومة من الصلبان في يوم الجمعة الحزينة قتله العامة في مكانه وأحرقوه لساعته (١٧٩ج١٦ص٩٣).

## الدولة تشارك

ذكر رابي في كتابه «الشعر اللاتيني المسيحي» أن الدولة اشتركت على كره منها في اضطهاد الضالين لأنها كانت تخشى ألا تستطيع الحكم بغير مساعدة الكنيسة التي تغرس في قلوب الناس عقيدة دينية موحدة، يضاف إلى ذلك خوفها أن يكون الضلال الديني شعاراً يخفي وراءه التطرف السياسي ولم تكن في ظنها هذا مخطئة على الدوام. (ص٣٥٦).

من الناحية المادية قد يقوض انهيار الكنيسة أسس النظام الإقطاعي، الذي كانت تعيشه المجتمعات الأوربية في العصور الوسطى، التي كانت تندلع فيها الانتفاضات بين الحين والآخر قد يكون ذلك مبرراً لإنزال أشد أنواع العذاب في الهراطقة ومصادرة أملاكهم كما فعل هنري السادس ملك ألمانيا عام ١١٩٤. كما تحدثت المراسيم التي أصدرها الإمبراطور أوتو الرابع عام ١٢١٠ ، ولويس الثامن ملك فرنسا عام ١٢٢٦ وحكام مدينتي فلورنسا وميلانو في عامي ١٢٢٧-١٢٢٨، وقد قضت مراسيم أصدرها فريدريك الثاني بين عامي ١٢٢٠-١٢٣٩ بتسليم الضالين الذين تحكمهم الكنيسة إلى السلطات الأمنية وأن يُحرَقوا أحياء، إلا إذا رجعوا عن ضلالهم، فيُكتفى بالسجن المؤبد، ومصادرة الأملاك وحرمان الأبناء من جميع الحقوق وحرق بيوتهم وبنائها ثانية.

وقد سبق لملك فرنسا أن أمر بإحراق ١٣ هرطيقاً في أورليان عام ١٠٢٢ وهو أول حادث بعد إعدام برسيليان عام ٣٨٥م.

وفي عام ١٢١٥ طلب البابا أينوسنت الثالث من جميع الحكام المدنيين بأن يقسموا علناً بأن يبعدوا من أراضيهم جميع الضالين الذين اتهمتهم الكنيسة بما يستحقون من العقاب فإن امتنعوا عن ذلك كانوا هم ضالين، ويُخلعون من سلطانهم ويعفي البابا رعاياهم من طاعتهم .(١٧٩ج١٦ص٩٥).

في رأيي أن أول محكمة للتفتيش هي التي شكلها البابا غريغوار التاسع الذي هاله أنه رغم المحاكمات الشعبية والحكومية والأسقفية فقد كانت الهرطقة في ازدياد فقد عمت دول البلقان وإيطاليا وفرنسا حتى أضحت الكنيسة معرضة للانقسام والتفكك، وعندما نمى إلى علمه أن الأسقف فيليبو باتيرنيون الذي تمتد أسقفته من مدينة بيزا إلى أرزو قد اعتنق المذهب الكاثاري الآنف الذكر، فعين لجنة تفتيش أو

تحقيق برئاسة راهب من الدومنيكان في فلورانسا، لها الحق في تقديم المتهمين إلى المحاكمة فكانت في واقع الأمر بداية لأول محكمة تفتيش باباوية سن قانونها ضمن قانون الكنيسة، وبدأت معاقبة الهراطقة بالإعدام باعتبارهم خونة إذا لم يتوبوا عن ضلالهم، وبهذا أنشئت محكمة التفتيش رسمياً تحت سلطة الباباوات، وخير ما يوضح لنا الغرض من إنشاء محاكم التفتيش، ودائرة اختصاصها مرسوم بابوي أصدره البابا نيقولا الثالث(١٢٧٧-١٢٨٠) قال فيه:«نعلن بهذا حرمان جميع الضالين، ونصب عليهم اللعنة -الكاثاريون والبتاريون، ورجال ليون الفقراء... وكل من عداهم أياً كان الاسم الذي يتسَمَّوْنَ به، فإذا أدانتهم الكنيسة يجب تسليمهم إلى القاضي الزمني لمعاقبتهم، وإذا ما ندم أحد منهم بعد اعتقاله وأراد أن يكفر عن ذنبه وجب سجنه مدى الحياة... وكل من يؤوي الضالين أو يحميهم أو يساعدهم يحرم من الدين، وإذا بقي إنسان محروماً عاماً كاملاً ويوماً حُرِم من حماية القانون.. إذن يستطيع المتهمون بالضلال أن يثبتوا براءتهم من الخروج عن حظيرة الدين، وإذا بقوا محرومين عاماً كاملاً حُكِم عليهم كما يحكم على الضالين وليس لهؤلاء حق استئناف الحكم... وكل من يمنحهم دفنة مسيحية، يحكم عليه بالحرمان، ويظل كذلك حتي يعمل ما يستوجب الرضا عنه..فلا يغفر له ذنبه حتى يخرج بيده جثث المحرومين ويطرحها في العراء، ونحن نحرم على غير رجال الدين جميعهم أن يناقشوا في مسائل الدين المسيحي الكاثوليكي، ومن يفعل هذا يُحرَم من الدين، وكل من يعرف أحد من الضالين أو ممن يعقدون اجتماعات سرية، أو من لا يؤمنون بقواعد الدين القويم أياً كانت، أن يبلغ ذلك إلى من يفضي إليه باعترافه، أو إلى شخص آخر يبلغه إلى الأسقف أو المحقق فإذا لم يعمل هذا حُرِم من الدين، والضالون، وكل من يؤونهم أو يؤيدونهم أو يساعدونهم وكذلك أبناؤهم في الجيل الثاني- هؤلاء لا يسمح لهم بتولي المناصب الكنسية، وها نحن أولاً نحرمهم جميعاً وأمثالهم من دخلهم إلى أبد الدهر»(١٧٩-ج١٦ص٩٨)عن (Lea Auricular,Confession 11,443)

إثر اتصال الأوربيين، بالمسلمين في الحروب الصليبية، وترجمة الكتب العربية إلى اللاتينية، ولما تبين وجود ديانة أخرى عظيمة، أخرجت رجالاً عظاماً من أمثال صلاح الدين والكندي، وفلاسفة من أمثال ابن سينا وابن رشد. اضطربت نفوسهم لهذه الكشوف، حتى أن ألفونسو الحكيم (١٢٥٢-١٢٨٤) عزى بهلع شديد انتشار عدم الإيمان بالخلود بين مسيحيي إسبانيا إلى انتشار فلسفة ابن رشد.

# من هم الهراطقة ؟

جاءت كلمة الهرطقة من اللغة العربية في الأدبيات المسيحية الغربية، ترجمة لكلمة «HAERESIS» اللاتينية وتعني الرأي، مشتقة من الإغريقية «HAIRESIS» اختيار، وتعني الابتعاد عن النظرية الدينية الأصلية وتقابلها في العربية كلمات البدعة والزندقة والإلحاد والارتداد والمغالاة، وهي أي فكرة أو رأي يخالف الإجماع العام، ويعتبر خاطئاً ومرفوضاً.

في اللاهوت الكاثوليكي تعني الهرطقة أن المذهب أو العقيدة يخالف حقيقة إيمانية محددة، مثلاً إن عدم الإيمان بصعود العذراء لم يكن هرطقة قبل إقرار هذه العقيدة عام ١٩٥٠ على يد البابا بيو الثاني عشر «١٩٣٩-١٩٥٨» وبعدها أصبح هرطقة حتى يومنا هذا، من أجل أن تكون الهرطقة جريمة يجب التعبير عنها بفعل أو قول.

وصمت الكنيسة بالهرطقة، كثيراً من المذاهب المخالفة لها: مثل الغنوصية في القرن الثاني الميلادي، والمونتانية في القرن الثاني أيضاً، والإريانية في القرن الرابع، والنسطورية والمونوفيسية، والبيلاجية في القرن الخامس، والكاثارية في القرنين الحادي عشر والثالث عشر والأوشية والبولينية والبوغوميلية والبرينجرية في القرن الحادي عشر، ومذهب الفوديين في القرن الثاني عشر، ومذهب ويكليف في القرن الرابع عشر، ومذهب جان هوس في القرن الرابع عشر، ومذهب جيروم البراغي، ومذهب لوثر وكالفن وزونيغلي البروتستانتية، والجانيسنية وغيرها (١٧٣ ص٥٢٤٠).

في كثير من الأحيان كانت الحركات الفلاحية والتحريرية ضد الإقطاعية توصم بالهرطقة، وكان اعتناق المسيحية والارتداد عنها هرطقة كما جرى للمسلمين واليهود المتنصرين بعد سقوط الأندلس، وفي سياق الكتاب سنتعرض لبعض المذاهب الهرطقية بالتفصيل.

كانت الهرطقة دوماً تقف ضد ظلم رجال الكنيسة في إقامة مملكة الله على الأرض، بالطريقة التي كانت ترسمها الكنيسة الكاثوليكية، لذلك فقد كانت الهرطقة والحركات الهرطقية ظلاً لانطلاق الكنيسة في تاريخها كله. لم تخمد الهرطقة عندما استخدمت الكنيسة محاكم التفتيش بمحارقها وقسوتها ومظالمها ولم تجتث شأفة الهرطقة بل نجدها تزداد اتساعاً وتفاقماً.

كانت الهرطقة في العصور الوسطى السبيل إلى التعبير عن مقاومة سلطة الكنيسة ومفاسد بعض رجالها، كذلك فقد عملت الكنيسة بكل ما تملك من قوة على إبادة الهراطقة والقضاء على الهرطقة، لذلك نجد أن كبار رجال عصر النهضة ومفكريها قد وصموا بالهرطقة، لأنهم كانوا ينادون بحرية العقيدة، ويندون بمفاسد الكنيسة وخروجها على أسس المسيحية في نظرهم.

ظهرت منذ النصف الثاني من القرن ١٥ والقرن ١٦ بكامله، الأفكار المضادة للديانة المسيحية، لقد أصبحت إيطاليا في القرن الخامس عشر مركزاً لفكر ابن رشد والرشدية، وبصورة خاصة في جامعة بادوا وتعاليمه في «الحقيقة المزدوجة» الحقيقة الفلسفية والحقيقة الدينية، وعن أزلية العالم وفناء الروح واللانهائية والعقل الفعال. «بعد أن كانت الكنيسة في أوربة في القرون الوسطى لا تعترف بغير الكتاب المقدس مصدراً لمعرفة الله، اعترفت بأرسطو طريقاً أيضاً لهذه المعرفة منذ تعرفت على الفلسفة العربية، لقد امتدت الفلسفة العربية إلى فلسفة عصر النهضة الأوربية، حتى رأينا مفاهيم ابن سينا وابن رشد عن سرمدية المادة، وحركتها الدائرية، وتحولات الصورة مع بقاء المادة، تصبح مفاهيم مسلّماً بها عند جوردانو برونو (١٥٤٢-١٦٠٠)وبيترو يو مبوناري(١٤٦٤-١٥٢٤) الذي أعدم بتهمة الدعاية للإلحاد والهرطقة استناداً إلى كونه رشدياً، وكذلك الفيلسوف الإيطالي برناردو تيلينزيو(١٥٠٨-١٥٨٨) الذي تبنى نظرية ابن رشد القائلة بأن الحرارة هي سبب انتقال المادة الجامدة إلى الحياة (١٨٠ ج٢ص٧١٢).

وكان بيترو يوميو ناري(١٤٢٦-١٥٢٤) قد بين في كتابه «أصول الروح الأزلية» أن الروح تموت، وأن الطبيعة موضوعة ضمن نظام عقلاني وليس إلهي، وأنكر المعجزات التي أتى بها المسيح في كتابه «السحر». إن الشريعة الدينية تتجه نحو الشعوب لتدخل الإيمان في قلوبهم ، وتضع لنفسها هدفاً آخر وتعاليم مغايرة موجهة إلى أعضاء الكنيسة خالية من خرافات الجماهير العامة.

من هنا ، فإنه لا بد من الحصول على بعض الاستنتاجات التي يوصلها إلينا العقل «العلم» والإيمان «الدين». العقل مثلاً يختلف عن الإيمان في أن قوانين الطبيعة تلغي المعجزات وأن الإيمان بالمعجزات «هو نتيجة الخداع من جانب الكهنة وثمرة الأوهام المريضة لدى الناس البسطاء»، ثم يقول إن ديانتين من الأديان الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام كاذبتان لأن كلاً منها تكذّب الأخرى وذلك يعني أن معظم المؤمنين

مضللون،وإذا كـان معظمهم مضللين فالباقون أيضاً مضللون Interantionale)Revue de philosophie , paris 1951)

يقـول المؤرخ الحضاري الفذ ( ول ديورانت) في كتـابه «قصة الحضـارة»، في وصفه انتشار الإلحاد في القرن الثالث عشر: (كانت جامعة بادوا في القرنين ١٣ و١٥ مركزاً مشعاً لفلسفة ابن رشد حتى أن أستاذ الطب بطرس الأبانوي في الجامعة ألف كتاباً في الطب ذكر فيه أن المخ هو مصدر الأعصاب، والقلب مصدر الدورة الدموية وأن السنة مجموعها ٣٦٥ يوماً وست أيام وأربع دقائق، ويرجع العلل لقوة النجوم وحركاتها وأبعد الله عن حكم العالم، فاتهمه رجال التفتيش بالإلحاد وأنقذه البابا هونريوس الرابع لأنه كان من جملة مرضاه، ولكنهم عادوا فاتهموه وكان قد ألف كتاباً حاول فيه التوفيق بين النظريات الطبية وفلسفة ابن رشد ولكن الموت أنقذه من براثنهم، فحكموا بحرق جثته ولكن أصدقاءه أخفوا الجثة بإحكام، فاكتفوا بإحراق صورة زيتية له. (١٧٩-ج١٧ص١٠٦-١٠٧).

اقتنع رجال اللاهوت بأن فلسفة ابن رشد هي مصدر الزيغ والإلحاد، حتى أن الفيلسوف توما الأكويني اتهم جامعة باريس باستحواذ ابن رشد عليها وهيمنته بفلسفته عليها وانتشارها بين شباب الجامعة. كلف البابا اسكندر الرابع اللاهوتي ألبرتس ماجنس أن يكتب رسالة:«وحدة العقل ضد فلسفة ابن رشد» وظلت فلسفة ابن رشد والكاثوليكية تتقاتلان جيلاً من الزمان في أروقة جامعة باريس. كان سيجر البرابتنتي زعيم الحركة الرشدية، وكان يقول أن فلسفة ابن رشد هي الصحيحة، منتقداً فلسفة توما الأكويني، وأن العالم أزلي، وأن القانون الطبيعي لا يتبدل، وأن نفس النوع وحدها هي التي تبقى بعد موت الإنسان، حتى أن أسقف باريس إتيين تامبيه قال:«إن ١٣ قضية من قضايا التعليم في الجامعة، التي يعلمها الفلاسفة هي مبادىء إلحادية، منها أنه لا يوجد في الناس كلهم إلا عقل واحد وقولهم بأزلية العالم، وعدم وجود رجل أول، وأن النفس تفسد بفساد الجسم، وأن الإنسان يختار ويريد بحكم الضرورة، ويؤمنون بأن الله لا يعلم بالحوادث الفردية، وأن أعمال الإنسان لا تسيطر عليها العناية الإلهية، لأن الفيلسوف لا يؤمن بالبعث، وأن أقوال علماء الدين قائمة على الخرافات وأن علوم الدين لا تضيف شيئاً إلى معلوماتنا، وأن الدين المسيحي يقف في طريق العلم، وأن السعادة تتحقق وتحصل في هذا العالم فقط، وأن العقلاء في هذا العالم هم الفلاسفة وحدهم» طبعاً أدانت محكمة التفتيش في روما سيجر في العام ١٢٧٧ وظل

حبيس السجن إلى أن اغتاله غوغائي، أو مجنون في السجن.

بيّن المؤرخ أ. نامر في كتابه «حياة ومؤلفات لوتشينو سيزار فانيني» الإنساني الإيطالي (١٥٨٥-١٦١٩) أنه كان قساً وهرب إلى إنكلترا، بعد أن أصبح موضع شك وارتياب من الكنيسة، ثم إلى باريس، وكان يقول بأزلية العالم، نافياً خلق الله للعالم لأنه لا يريده، وأن الله ليس المحرك الأول ، لأنه لا وجود لمثل هذا الإله، لأنه لا يوجد شيء خارج الطبيعة، والطبيعة هي بداية الحركة، والله إما أنه لا يريد إبعاد الشر أو أنه غير قادر على ذلك. إن من يطالع الإنجيل، سيتوصل إلى أن قوى الشيطان أعظم من قوى الله فالله يريد إنقاذ الناس جميعاً، بينما الشيطان يريد أن يكون الناس جميعاً مدانون، وهم في الحقيقة جميعاً تقريباً مدانون. حكم عليه برلمان طولوز بالحرق حياً، ولقي مصيره بشجاعة، فقد خاطب الحشد الضخم من الناس الذين حضروا للتمتع برائحة الشواء الجسدي البشري، بقوله بصوت جهوري في الساحة التي نصبت فيها المحرقة أمام برلمان مدينة طولوز: «لو كان هناك إله، لكنت طلبت إليه أن يشل البرلمان بصاعقة، لأنه غير شرعي، ولو كان هناك شيطان لطلبت إليه أن يبتلع هذا البرلمان، ولكن بما أن الإثنين غير موجودين، فلن يحدث لا هذا ولا ذاك...»(طبعة Varin عام ١٩٨٠ص١١٣).

كان الإلحاد والهرطقة، كما رأينا وفي إيطاليا بالذات موئل البابوية -من القوة بحيث استنفر قوى الكنيسة كلها لمحاربتها، فما بالك بفرنسا وهولندا وألمانيا. شنت البابوية حرباً عواناً لا هوادة فيها على اللوثرية والكالفينية والإنكليكانية، والبروتستانتية واتهمتها بالهرطقة الملعونة المطلقة، والعمل ضد المسيحية الحقيقية، وأن المؤمنين بها يستحقون الشنق والحرق، ولكن سرعان ما لحقت البروتستانتية الركب وتعصبت ضد الهرطقة بما هو أشد من تعصب الكاثوليكية، وانعدام الإنسانية، وإن لم تفقها فقد أعدم في جنيف البروتستانية الصغيرة خلال ٦٠ عاماً ١٥٠ رجلاً باسم الهرطقة ومخالفة الرأي. كان كل شك وارتياب يوصم بالهرطقة، حتى نداءات الإصلاحيين ضد تصرفات رجال الكنيسة التي يبعدون فيها عن المسيحية الحقيقية التي لاتلتبس بالهرطقة كانت توصم بالهرطقة، وقد هاجم فرانسوا رابليه (١٤٩٤-١٥٥٣) المتشكك ظلامية العصر الوسيط وانتشار الجهل في كتابه «جارغنتوا وبنتا جرويل»

فهاجم أزلية الروح، والدعوة المسيحية للزهد، والإيمان الأعمى الذي لايقوم على الفكر . وقد نعته كالفن بالهرطقة رغم أن كالفن نفسه كان مهرطقاً في نظر البابوية،

كان يتهكم بالصوم وبصكوك الغفران وبرجال محاكم التفتيش وبالمراسيم البابوية وينفي وجود الجحيم ويتعاطف مع الهراطقة الفرنسيين، ولم يكن يؤمن بغير الطبيعة « Anatole France , Rabelais »

صاح البابا بولص الثالث (١٥٣٤-١٥٣٩) من شدة الهلع الذي أصابه عندما سمع بكثرة أعداد المهرطقين وانتشارهم في الأصقاع جميعها: «لو أن أبي ذاته كان مهرطقاً لجمعت الحطب بنفسي لحرقه» (١٧٩-ج٢٧-٢٤٢)

نادى ميشيل فونتين (١٥٣٣-١٥٩٢) الذي صودرت كتبه ودعي للتحقيق معه أمام المحكمة المقدسة لقوله: «إن وعي الإنسان يتوقف على جسده، والروح تموت مع الجسد، الدين أسسه البشر وليس الإله».

في عام ١٥٧٣ نشر جوفروا فاليه كتابه «طوبوية المسيحي أم أسواط الإيمان» طالب فيه باستبدال المعرفة بالإيمان هاجم فيه الكالفينية والكاثوليكية والمسيحية بصورة عامة، ونسب إليها الكذب والإيذاء، وعلى الإنسان أن يفرق بين الخير والشر دون حاجة للإيمان بالدين، فحُكم عليه بالموت في باريس وأحرق عام ١٥٧٤ . لقي كتابه انتشاراً واسعاً وتخاطفته الأيدي في كل مكان. في عام ١٥٩٢ أعدم المفكر الإسباني خوان وارثة (١٥٣٠-١٥٩٢) لإنكاره المعجزات، وإيمانه بأن الطبيعة خلقت نفسها بنفسها وأنكر خلود الروح.

أعدم البروتستانت العالم ميجل سيرفيف (١٥١٠-١٥٥٣) وأرسله كالفن بنفسه إلى المحرقة مع كتابه، فقد أنكر الأديان جميعها في كتابه « تجديدالمسيحية »(١٥٥٣)وأن الله ليس روحاً وليس عقلاً وأنه لاتوجد غير الطبيعة..
كان قصدنا هو توخي الموضوعية، عندما عرضنا أمثلة من الهرطقات التي كان يعج بها عصر ظهور محاكم التفتيش، جعل الكنيسة تتصدى لها بقسوة هائلة كما سنرى.

## قصة الكشف عن أعمال محاكم التفتيش

من المعروف تاريخياً أن محاكم التفتيش كانت علنية، ولكنها في حقيقة الأمر سرية، وفي غاية السرية. إذ كان على جميع العاملين فيها أن يحفظوا أسرارها بإحكام ودقة، وخاصة مايتعلق بأنشطتها ومحاكماتها وطرائق التعذيب والاستنطاق المتبعة فيها، وأسماء الأشخاص الذين كانت تحاكمهم. لقد امتلأ تاريخ محاكم التفتيش بأمثلة صارخة عن عقوبات شديدة أنزلت بحق الذين أفشوا أسرارها، لاتقل عن العقوبات التي أوقعت بالهراطقة والمرتدين عن الدين أنفسهم.

لم يكن مرد ذلك خشيتهم من إفشاء أسرار أعمال التعذيب والتنكيل بالمتهمين، وارتداد ذلك بالأذى على احترام الكنيسة وسمعتها فحسب، فقد كان ذلك أقل مايخشونه، بل لأنهم كانوا يؤمنون أن مايقومون به هو عمل مقدس أوكله إليهم الرب لمعاقبة المجرمين والمارقين نيابة عنه، بالإضافة إلى السلطات الزمنية.

كان اعتزاز رجال التفتيش بمناصبهم كبيراً، وبما يصدرونه من أحكام الإعدام حرقاً «Autodafe» سواء عن طريقهم مباشرة، أو عن طريق محاكم التفتيش التابعة لهم.

أخفى رجال التفتيش أعمالهم تحت غطاء كثيف من السرية، لأنهم على الأقل كانوا في خشية من تسرب أنباء الطرائق المستخدمة ضد المتهمين فيضعف تأثيرها عليهم، حتى لايتسلح بها الهراطقة في مقاومتهم هذه المحاكم «المقدسة»، ومن أجل إخفاء مايرتكبونه من جرائم التعذيب، ومن أجل عدم كشف تنظيمات محاكم التفتيش «السرية». إذ أنه كلما كانت أعمال دواوين التفتيش ومحاكمه غامضة غير مكشوفة للهرطيق كلما تولاه الرعب، وامتلكه الخوف على مصيره المجهول وازدادت معرفته بهول «جريمته»، وبالتالي ازدادت مهادنته للكنيسة، وصلاح أموره معها.

كشفت نهضة العصور الوسطى من جملة ماكشفت، الغطاء السري الذي كانت محاكم التفتيش الكاثوليكية تتستر به عن الأنظار. فقد تصدى الإنسانيون «Humanists» والبروتستانت لأعمال «المحاكم المقدسة».

جاءت كلمة «Autodafe» الفرنسية من الإسبانية «Autodefe» ومعناها حكم على أمور متعلقة بالإيمان أطلقت في إسبانيا وفي الإمبراطورية الإسبانية على أحكام صادرة عن محاكم التفتيش على ملحد أو كافر أو زنديق أو مجدف أو على هرطيق.

وكان تنفيذ حكم الموت حرقاً يتم بعد التفوه بهذه الكلمة. كما أطلقت على عملية حرق كتب الهراطقة وإعدامها.

كانت المحاكم المقدسة تسوق المحكومين نحو المحرقة، وهم يرتدون طبردات وهي قمصان قصيرة، ومعتمرون بتاج من الكرتون المقوى رسمت عليها صور الشياطين واللهب، تليها موعظة، وعندما كان الحاكم أو رئيس الديوان ينطق هذه الكلمة كان التنفيذ يتبعها فوراً، حيث يغادر إلى المحرقة ولكن إذا أعلن المحكوم توبته فكان يُقتل فوراً وتُرسل جثته إلى النار للحرق، أما الذين يرفضون التوبة فقد كانوا يُحرقون أحياء. نصبت الأوتودافي الرئيسية في بلنسية عام ١٣٦٠ وفي طليطلة عام ١٤٨٦ وفي بلد الوليد عام ١٥٥٩ وفي مدريد عام ١٦٨٠ وكان آخر محكوم بالأوتودافي إسبانياً عام ١٧٨٣ أو في مستعمراتها في أمريكا اللاتينية (المكسيك) عام ١٨١٥.

لقد أحصى أ . فان در فيكينز (١٠٩) كتب صدرت عن أعمال محاكم التفتيش في القرن السادس عشر و(١١٩) كتاباً في القرن السابع عشر و(١٣٧) كتاباً في القرن الثامن عشر و(٧١٠) كتب في القرن التاسع عشر، دون إدخال المقالات المنشورة في المجلات والجرائد في الإحصاء، وفي القرن العشرين وحتى عام ١٩٦١ نشر عنها (٨٥٩) كتاباً. (١٧٢-ص١٢ومابعدها).

نشط البروتستانت في الدول التي أخذت بالمذهب البروتستانتي، في ميدان نشر مذكرات سجناء محاكم التفتيش ودواوينها ، والهاربين من همجيتها. قرأ الناس تفاصيل الجرائم الدموية التي ارتكبها «الآباء المقدسون»، والتعذيب والتنكيل الذي لاقاه ضحاياها. وكانت هذه الكتب تنفذ بمجرد صدورها لتعم مدن أوربا كلها، وأثارت سخط واشمئزاز الناس من محاكم التفتيش فقد نشر أحد السجناء الهاربين من سجن إحدى محاكم التفتيش ويدعى (سيفيليور بموندو غونزالس دومونتز) وهو إسباني كتاباً بعنوان: «أعمال ديوان التفتيش المقدس» في مدينة هيدلبرغ عام ١٥٦٧، وسرعان ماتُرجم خلال عامين من الإسبانية إلى الفرنسية والألمانية والإنكليزية والهولندية.

في عام ١٦٨٧ نشر فرنسي يدعى (غابرييل ديللون) كتاباً وصف فيه معاناته في سجون محاكم التفتيش البرتغالية في مدينة غووا سماه «قصة محاكم التفتيش في غووا» نشره في مدينة ليدن الهولندية. طُبع عشرين مرة خلال مئتي عام بلغات مختلفة.

كانت تمارس هذه الكتب بدورها تأثيرها بسبب سرعة انتشارها، فقد خلقت روحاً معادية لأعمال الكنيسة الكاثوليكية، التي ترتكبها باسم الدين. فقد عبأت الناس ضدها، وأخذوا يفندون حجمها وحقها في ملاحقة الهراطقة، ودأبوا على نشر أسرارها، وبذلك تسلح أعداؤها بحجج دامغة لإدانتها وإدانة «المحاكم المقدسة» على لسان وبأقلام رجال وصفوا عياناً مانالهم على يدها من أذى.

ولكن رجال محاكم التفتيش وأنصارها، ورجال الكنيسة نشروا بالمقابل كتباً دعائية تتحدث عن حق الكنيسة في إقامة المحاكم المقدسة، ومحاكمة الهراطقة، واضطروا إلى كشف بعض أسرارها للدفاع عنها، وقدموا للرأي العام حججاً جديدة تذرّع بها أعداء هذه المحاكم المقدسة لإدانتها وإدانة ماكانت تقوم به. من أهم هذه الكتب «مطارق الساحرات» الذي سنتحدث عنه بالتفصيل في تضاعيف هذا الكتاب، وهو من تأليف رجُلا محاكم التفتيش: ياشيرنجر، و غ انستيتوريس. استخدم كحجة لاتهام الناس بممارسة السحر عليهم. وقد نشر في البدء في ثمانينات القرن الخامس عشر ونشر عشرات المرات ووزع بسخاء في المدن والدساكر الكاثوليكية.

في عام ١٦٩٢ نشر (فيليب بيمبوجي) كتابه الشهير عن تاريخ محاكم التفتيش وأعمالها في فرنسا وإيطاليا وغيرها من الدول، اعتماداً على الوثائق البابوية والكنائسية المختلفة، وكانت مراجع القرن الثامن عشر من محاكم التفتيش تحمل طابعاً هجائياً لاذعاً. ولم يكن من الممكن أن يكون غير ذلك، لأن الوثائق كانت تعوزهم وبعيدة عن متناول الباحثين،لفضح ماكانت تقوم به من فظاعات وجرائم

بعد انتصار الثورة الفرنسية في فرنسا ضد الملكية عام ١٧٨٩ توقفت أعمال محاكم التفتيش في فرنسا، وفتحت الأقفال الموضوعة على صناديق أسرارها وأرشيفها في العديد من الدول. وألغى نابليون دواوين محاكم التفتيش في جميع الدول التي كانت تدين بسلطته في أوربا، بما في ذلك إسبانيا التي ازدهرت فيها محاكم التفتيش أيما ازدهار.

وكان أول مانشر في عهد نابليون كتاب من جزأين يتضمن وثائق سرية عن محاكم التفتيش تناول أنشطتها، نشر بين عامي (١٨١٢-١٨١٣) بعنوان «حوليات محاكم التفتيش» ألفه سكرتير محاكم التفتيش السابق خوان انطونيو ليورنتي (١١٣-ص١٨١٢-١٣)

بفضل هذا الكتاب تمكن الباحثون من الحصول على وثائق هامة عن محاكم

التفتيش وتاريخها في إسبانيا من تأسيسها في إسبانية عام ١٨٠٨.

أحسّ ليورنتي بتأثير أفكار النهضة التي سادت في القرن الثامن عشر، فتعاون مع جوزيف بونابرت لإصلاح الأوضاع في إسبانيا على أسس تقدمية. وبمجرد استقرار السلطة الفرنسية فيها، باشر ليورنتي بكتابه تاريخ محاكم التفتيش الإسبانية مستعيناً بالأرشيف الإسباني والوثائق الإسبانية التي وصلت إلى يده. ولكن سقوط نابليون الأول جعله يفر من إسبانيا إلى فرنسا فاراً بجلده حيث نشر كتاباً مؤلفاً من أربعة أجزاء باللغة الفرنسية بين سنتي ١٨١٧ - ١٨١٨ ثم نشره بالإسبانية عام ١٨٢٢ بعنوان «التاريخ النقدي لمحاكم التفتيش الإسبانية» في مدينة برشلونة ومدريد إثر عودته إليها بعد انتصار ثورة ١٨٢٠، وقد ترجم الكتاب إلى لغات أوربية عديدة وطبع (٢٤) طبعة.

استخدم في تأليف كتابه عدداً كبيراً من الوثائق المؤرشفة، وكشف للعالم الصورة الحقيقية لأعمال «المحاكم المقدسة» الدموية في إسبانيا. حاول أنصار الكنيسة الكاثوليكية ورجالها، دون نجاح، تكذيب ليورنتي، متهمين إياه بعدم الدقة، والمبالغة ورداءة الأسلوب، وبعمالته للفرنسيين وعمله لحسابهم وباختلاق عدد من وثائق محاكم التفتيش وتلفيقها.

ولكن مهما كانت العيوب التي شابت كتاب لورانتي ورغم مرور مئة وخمسين عاماً ونيف على تأليفه يبقى هذا الكتاب الأصيل أحد المصادر الرئيسة لكتابه تاريخ محاكم التفتيش الذي لم يهتم قبله أي باحث في السابق، بالبحث في شأن «المحاكم المقدسة». في عام ١٨٢٢ صدرت للكتاب طبعة شعبية رخيصة الثمن على يد الناشرليونارد فالوا وأعيد طبعه (١٦) مرة وترجم إلى لغات مختلفة . لقد استخدم في تأليفه الوثائق الدامغة الموثوقة، والصحيحة والسليمة، التي تبين صحتها وسلامتها ومن حسن الحظ وحتى نستطيع تأليف هذا الكتاب على ضوء الوثائق الجديدة التي لم تكن معروفة سابقاً، يزدهر أمر إصدار المراجع التاريخية القيمة ومجموعات الوثائق المتعلقة بمحاكم التفتيش في أوربا وأمريكا اللاتينية أينما وجدت بالفرنسية، والإنكليزية والألمانية والإسبانية والبرتغالية واللاتينية، سواء كانت تتناول فعاليات محاكم التفتيش، أو الفكر الهرطقي المضاد للكنيسة.

في كثير من الأحيان كان الحماس يدفع الباحثين إلى التنقيب والبحث بشكل لم يعرف سابقاً أبداً. حتى أن كاتباً هاوياً هو السيد هنري تشارزلي الأمريكي، الذي لم

يكن مؤرخاً ممتهناً للكتابة التاريخية في يوم من الأيام، والذي لم يزر أوربا في يوم من الأيام، هوى كتابة تاريخ محاكم التفتيش، وعمل على تأليف كتابه في أوقات الفراغ بعنوان «تاريخ محاكم التفتيش في القرون الوسطى» مستخدماً باحثين ومنقبين في الأرشيف التاريخي الأوربي يعيشون في أوربا الذي لم يطلع عليه سابقاً، فنقبوا بتكليف منه في جميع الوثائق الأوربية التي أمكن لهم الحصول عليها في دواوين محاكم التفتيش واستمروا في إرسال نسخ عن الوثائق الأوربية التي أمكنهم الحصول عليها إلى تشارزلي الولايات المتحدة بعد تحليله لهذه الوثائق كتب مؤلفاً من ثلاثة أجزاء عام ١٨٨٨ جاءت فريدة عصرها، ثم أتبعه بكتابه العلمي الرائع «تاريخ محاكم التفتيش في إسبانيا»، نشره عام ١٩٠٦، ثم أتبعهما بكتاب «تاريخ محاكم التفتيش المستعمرات الإسبانية في القارة الأمريكية» عام ١٩٠٨. وسرعان ماترجمت هذه الكتب الثلاث إلى اللغات الأجنبية الأوربية المختلفة (ليس من بينها العربية طبعاً)، ومازالت طبعاتها الجديدة تتوالى في كل يوم، حتى يومنا هذا.

بسبب مالاقته هذه الكتب من ترحيب عميق، لعلميتها، وحججها المنطقية الدامغة التي أزالت الستار عن أعمال محاكم التفتيش وأعمالها الرهيبة في كثير من مدن ودول العالم المتحدين، تخلى بعض رجال الأكليروس المسيحي عن صمتهم وخاصة العاملون في التاريخ وبدؤوا بدراسة الشخصيات التي دمغت محاكم التفتيش بفكرها. ولكن الفاتيكان ولأسباب معروفة لاتخفى عن القارىء الفطن، تدخل في هذا الأمر، ومنعهم من الاطلاع على هذه الوثائق السرية التي خبأها في أقبية سرية، ووضع عليها أثقل الأقفال حتى يومنا هذا.

في بداية القرن العشرين، عبر أحد كبار المدافعين عن البابوية، وهو لودفيغ فون باستور، عن أسفه، في أنه هو نفسه كان ممنوعاً من الاطلاع على أرشيف محاكم التفتيش المحفوظة بسرية تامة في الفاتيكان قائلاً: «يتابعون المحافظة على الوثائق التاريخية، في سرية شديدة منذ (٣٥٠) عاماً تعود إلى مجمع الديوان المقدس، تلحق الأذى الشديد، ليس بعلم التاريخ فحسب بل وبالباباوية نفسها، لأن الرأي العام، سيعتبر جميع مانشر ضد محاكم التفتيش الرومانية، حتى ولو كان بعضها مختلقاً صالحاً وصادقاً» (٥١).

في القرنين التاسع عشر والعشرين، نُشرت وثائق على قدر كبير من الأهمية التاريخية، وخاصة تلك الوثائق المتعلقة بمحاكمة غاليليه وجوردانو برونو، وتكاد تكون

قصة اكتشاف هذه الوثائق من قصص المغامرة الخيالية.

سنقص على القارىء فيما يلي مثلاً ماحدث لمحاولات نشر الوثائق المتعلقة بمحاكمة العالم الكبير غاليليه، فقد اتخذ نابليون الأول في عام ١٨١٠ قراراً بنشر هذه الوثائق، فانتزعت في العام المذكور الوثائق المتعلقة بقضية غاليليه من أرشيف الفاتيكان في روما، وأرسلت إلى باريس. إلاّ أن سقوط نابليون أعاق نشرها.

عادت الأسرة البوربونية إلى تسلم عرش فرنسا وأصبح الملك لويس الثامن عشر ملكاً لفرنسا، وعاد البابا بيو السابع إلى عرش البابوية، بعد نفي نابليون له. طالب ممثل البابا في باريس غايتا نوماريني الحكومة الفرنسية بإعادة الوثائق المتعلقة بمحاكمة غاليليه فوراً إلى الفاتيكان، ولكن المذكور توفي قبل استلام تلك الوثائق.

سرعان ماسقطت الملكية في فرنسا وعاد نابليون الأول إلى عرشه الإمبراطوري في فرنسا في الفترة المسماة «بالمئة يوم»، ولكنه بدوره بعد هزيمته في معركة واترلو استسلم لأعدائه ليُنفى نهائياً من فرنسا، وليعود البوربون إلى تسلم عرش فرنسا. سارع ممثل البابا الجديد (ماريو ماريني) في فرنسا، وهو ابن أخي غاتيا نوماريني المتوفي، إلى تكرار رجائه إلى وزير الداخلية الفرنسي، باسم البابا بيو السابع، لإعادة الوثائق إلى أقبية الفاتيكان، فأرسله بدوره إلى وزير البلاط الملكي الكونت دو بلاك. ولكن الكونت أبلغه بعد مضي بعض الوقت أن الوثائق موجودة وسوف تعاد إلى الفاتيكان ولكن (الكونت دو بلاك) الذي كان مستاء لمحاكمة غاليليه، لم يكن متعجلاً في تنفيذ رغبة البابا، وادعى بعد ذلك أن الوثائق قد سُلّمت إلى الملك لويس الثامن عشر، وأنه يمكن تسلمها من الملك نفسه، وأن عليه أن يتوجه برجائه إلى الملك بالذات. ولكن تشاء الصدف أن يُستدعى ماريني ممثل البابا إلى روما، وأن يُعين مكانه جينازي ولكن في عام (١٨١٧) أعيد ماريني إلى وظيفته السابقة كممثل للبابا في باريس، وسرعان ماكرر طلبه السابق في إعادة الوثائق، ولكن وزير البلاط الجديد الكونت برادل أبلغه أن الوثائق المذكورة قد فقدت أو اختفت، ولا تستطيع الحكومة الفرنسية بحكم ذلك إعادتها إلى ممثل البابا.

علينا أن نلاحظ هنا أنه في عام ١٨٠٩، وبأوامر من نابليون الأول، نقلت أعداد كبيرة من وثائق محاكم التفتيش من الفاتيكان إلى باريس، فطالب ماريني بإعادة تسليمها إليه، ولكنها لم تسلم إليه، بل سلمت إلى خليفته جينازي. عندما عاد (ماريني) إلى باريس عام ١٨١٧، لاحظ أن جينازي باع قسماً كبيراً من هذه الوثائق

إلى أحد الدكاكين ليلف بها بضاعته للمشترين من زبائنه، فكتب عن ذلك ماريني قائلاً: «لقد تعين عليّ البحث عن ستمئة وثيقة في حوانيت ودكاكين اللحامين والقرويين». (٤٨-ص٣٨). ولكن ماريني لم يكن أفضل من سلفه فقد باع الوثائق بدوره مقابل (٤٣٠٠) فرنك ذهبي، وهو مبلغ ضخم في تلك الأيام، واحتال على الفاتيكان بادعائه أنه أحرق هذه الوثائق، حسب أوامر الفاتيكان، وخاصة تلك الوثائق التي تدين البابوية ومحاكم التفتيش والكنيسة.

أما الوثائق المتعلقة بقضية العالم الكبير غاليليه الذي استطاع ماريني الحصول عليها فقد أعيدت إلى الفاتيكان بعد (٣٠) عاماً ولكن بأي شكل؟ ذكر العالم الفرنسي (ي.ت بيو) الذي نشر الوثائق عام ١٨٥٨، أن الوثائق أعيدت إلى البابا (غريغوري السادس عشر عام ١٨٤٦) من قبل الفرنسي (لويس فيليب). إلا أن الكاردينال مار كاني رئيس محافظي أرشيف الفاتيكان السري أدلى برواية أخرى أن الوثائق أعيدت إلى الفاتيكان عام ١٨٤٣ بواسطة رسول الفاتيكان في فيينا الذي كان يقيم في ذلك الحين قرب وزير البلاط الفرنسي الكونت دوبلاك. (١٨١ص٤٢-٤٣)

مهما كان الأمر فقد ظهرت الوثائق من جديد، لدى الفاتيكان في أربعينيات القرن الماضي.. لقد وقعت هذه الوثائق في أيدي ماريني مجدداً الذي عُيّن في منصب رئيس محافظي أرشيف الفاتيكان السري. في عام ١٨٤٨ نشبت الثورة في روما، وهرب البابا (بيو التاسع)، إلى (تشيفيا - فيكيو). أخفى (ماريني) أمر اختفاء وثائق (قضيةغاليليه) من أرشيف الفاتيكان. بعد عام عاد البابا إلى روما، وعاد ماريني، إلى منصبه السابق. في عام ١٨٥٠نشر (ماريني) كتاباً بعنوان «غاليليه وديوان التفتيش»(٤٨-ص٤٦ -٤٧) نشر (ماريني) فيه ولأول مرة الوثائق المتعلقة بقضية (غاليليه) ولكن ماريني لم يكن نزيهاً فقد نشر الوثائق التي تبرر أعمال ديوان التفتيش ضد (غاليليه) دون غيرها من الوثائق.

ولكن كتاب (ماريني) أثار سخط الأوساط العلمية في أوربا، فطالبوا الفاتيكان نشر هذه الوثائق بصورة كاملة. وتحت ضغط الرأي العام، اضطر الفاتيكان إلى الرضوخ، وسلم الفاتيكان مابقي من وثائق إلى المؤرخ الفرنسي. الإكليريكي، الكاثوليكي أيبد نيوا، الذي نشرها في عام ١٨٦٧ في «مجلة القضايا التاريخية» تحت عنوان: «غاليليه، قضيته والحكم عليه»، ولكن أحداً لم يصدق، أن هذه الوثائق، هي كل مايملك الفاتيكان من وثائق حول قضية غاليليه ومحاكمته.

من المحتمل أن يكون لدى الفاتيكان وثائق أخرى مازالت محفوظة لديه، بعد ثلاثة أعوام نشر البروفسور سيلفستر هيراردي ١٤ وثيقة من بروتوكولات محاكم التفتيش، المتعلقة بقضية غاليليه، وبعد أن جاب باريس وبراغ وفيينا، وكان يشغل منصب وزير الثقافة الشعبية في ثورة عام ١٨٤٨-١٨٤٩ في إيطاليا وقعت بين يديه وثائق أخرى استطاع استنساخها. اضطر إلى الهرب بعد سقوط الجمهورية من روما إلى جنوا ، وبعد ٢٠ عاماً من التنقيب المضني حصل على النصوص الكاملة بواسطة أحد مؤرخي الفاتيكان في روما، نشرها بعد ذلك في كتاب بالإيطالية (قضية غاليليه حسب المصادر الوثائقية الجديدة لدى أصدقائه) (٤٢-٥ص١٦).

أما الكشف عن وثائق قضية جوردانو برونو وتهريبها وجمعها، فقد كانت لها قصة أخرى وصعوبات مماثلة. طلب دومينكو برتي بصفته وزيراً في الحكومة الإيطالية ، عام ١٨٤٨ تسليمه رسمياً الوثائق المتعلقة بجوردانو برونو الموجودة في الأرشيف السري في الفاتيكان، الذي سوف نأتي على ذكر محاكمته في فصل خاص به، ولكنه تلقى من البابا بيو التاسع (١٨٤٦-١٨٧٨) جواباً أن الوثائق الموجودة غير ذات نفع لموضوع جوردانو برونو، ولكن برتي نشر بعض هذه الوثائق التي سلمها الفاتيكان عام ١٨٧٦ في كتاب عنوانه: مصير الكوبرنيكية (نسبة إلى كوبرنيك العالم الفلكي الشهير) في إيطاليا. إلا أن معظم الوثائق المتعلقة بجوردانو برونو ظلت مقفلة تحت سبعة أقفال كما يقولون في القصص الخيالية.

في عام ١٨٨٦ وقعت وثائق محاكمة جوردانو برونو، بين يدي أحد موظفي أرشيف الفاتيكان السري «غريغوري بالميري» فأعلم البابا ليون الثامن (١٨٧٨-١٩٠٣) بذلك، فطلب منه البابا إبقاء الأمر سراً تحت طائلة المسؤولية. في عام ١٩٢٥ نشر في إيطاليا ٢٦ ملفاً من الوثائق المجهولة لمحاكم التفتيش تبين أنها تعود لقضية جوردانو برونو. في نفس الحين عثر الكاردينال ميكارتي على نسخة أخرى متعلقة بها بين أوراق البابا بيو التاسع (١٨٤٦-١٨٧٨) تسربت أخبارها إلى الصحافة الإيطالية فاضطر الفاتيكان إلى الموافقة على نشرها، ولكنها لم تنشر إلا في عام ١٩٤٢ (١٨٢-ص٤٤) وهكذا لم يستطع العالم الاطلاع على قضية شهيد محاكم التفتيش، إلا بعد مرور ماينوف على ٣٤٢ عاماً على إعدامه حرقاً بالنيران وهو حي.

تزايدت الوثائق المتعلقة بمحاكم التفتيش وتاريخها الأسود في القرن العشرين في جميع أنحاء العالم، إلا في العالم العربي طبعاً، وأخذ الكثير منها طريقه، إلى

النشر، وكانت من الكثرة بحيث أن عدداً كبيراً من الوثائق مازال قيد التمحيص والدراسة حتى يومنا هذا.

مازالت الحكومة الإسبانية تحتفظ في خزائن أرشيفها الوثائقي السري في سيمانكس بنحو ٣٥٠٠٠ وثيقة لم تنشر بعد عن أعمال المحاكم المقدسة، ومازالت الحكومة البرتغالية تحتفظ في أرشيفها الوثائقي السري بنحو ٣٥٠٠٠ وثيقة مماثلة مخبأة في تيري دي مونتي تنتظر النشر، ضاعت أعداد كبيرة منها، نجم عن حريقين كبيرين شبا في القصر الرئيسي الذي كان المقر الدائم لمحاكم التفتيش في لشبونة، وكان قد تخرب أول مرة في العام ١٧٥٥ بفعل الزلازل، ثم جعله الفرنسيون مقراً لقيادتهم عند احتلالهم للبرتغال من ١٨٠٨ إلى ١٨١٢، ضاعت أثناءه وثائق كثيرة، انكب المؤرخ الكبير اسكندر هركولانو (١٨١٠-١٨٧٧) على هذه الوثائق وخرج منها بكتاب ضخم عنوانه «تاريخ أصول ومؤسسات دواوين التفتيش في البرتغال» من مجلدات ثلاثة، ونشره في لشبونة عام ١٨٥٤، وتُرجم فوراً إلى لغات كثيرة. من أهم ماجاء فيه «أن محاكم التفتيش البرتغالية حكمت في ٤٠٠٠٠ قضية لوحدها مؤيدة بالوثائق الدامغة، لقد حفظت لنا العناية الإلهية هذه الوثائق، لنقدمها للعالم عن هول الجرائم التي ارتكبتها هذه المحاكم الرهيبة لنتبين ظلم محاكم التفتيش وعدالتها الزائفة» (المرجع السابق).

أما قصة الكشف عن وثائق محاكم التفتيش في أمريكا الجنوبية فكان على قدر كبير من الصعوبة والإحباط. بقيت جرائم محاكم التفتيش في المستعمرات الإسبانية في أمريكا اللاتينية، دون كشف أوبحث مدة طويلة من الزمن تعرضت خلاله للإتلاف والبيع، لكن تم في المكسيك جمع عدد كبير من وثائق محاكم التفتيش في الأرشيف الوطني المكسيكي وصل عددها إلى ١٥ جزءاً من عام ١٥٢١ وحتى عام ١٨٢٣.

في عام ١٨٦٣ نشر ريكوردو بالمه كتاب «حوليات محاكم التفتيش في ليما» عن محاكم التفتيش في بيرو، وألف الكاتب التشيلي كتابه «حقيقة محاكم التفتيش في تشيلي».

في عام ١٨٨٣ زار المؤرخ الشاب خوسيه توريبيتا مدينا (١٨٢٥-١٩٣٠) التشيلي، قصر مدينة سيمنكاس القريب من مدينة ابن الوليد الإسبانية الذي حُوِّل بأمر من الملك شارل الخامس (١٥٠٠ - ١٥٥٨) عام ١٥٤٠ إلى قصر لحفظ الوثائق والملفات الإسبانية بما في ذلك وثائق الحكومة الإسبانية، ضمت قاعات القصر ال ٥٥

أكثر من عشرات الآلاف من الوثائق والملفات، وقد عُثر في أحد الأقبية المليئة بالقوارض والحشرات على عدد ضخم من وثائق محاكم التفتيش في المستعمرات جمعها في ٦٥ مجلداً ضخماً ونقلها إلى الأرشيف الوطني في سنتياغو عاصمة تشيلي. أصدر في عام ١٨٨٨ كتاباً ضخماً من جزأين بعنوان «تاريخ محاكم التفتيش في بيرو» وفي عام ١٨٩٩ صدرت له دراسات عن أنشطة محاكم التفتيش في قرطاجنة والفيلبين ولابلاتا. في عام ١٩٠٥ نشر مدينا كتاباً ضخماً في جزأين «تاريخ محاكم التفتيش في المكسيك» وصدر له في العام ١٩١٤ كتابه الأخير «محاكم التفتيش الأولى في أمريكا» في أعوام ١٤٩٣-١٥٦٩ (١٥٠-ص١١) وكان من شدة دأبه في الحصول على الوثائق أن نسخ بقلمه ٣٠٠ دفتراً أو مجلداً وكتب أكثر من ٥٠٠ مقالاً، وأهدى حكومة تشيلي مكتبته الفريدة المؤلفة من (٥٠٠٠٠) كتاباً وما يملكه، من وثائق هائلة متعلقة بمحاكم التفتيش كانت غاية في الأهمية.

ما زال تاريخ محاكم التفتيش مجهولاً في كثير من الدول. وقد عُقد في عام ١٩٧٨ في مدينة كووينك الإسبانية مؤتمر دولي بمناسبة استخدام المؤرخ الأمريكي الكبير لمحاكم التفتيش ولظاهرتها، نشر هي تشي ليا هذه الوثائق في مؤلفه الضخم «تاريخ محاكم التفتيش في المستعمرات الإسبانية» نُشر قبل وفاته بقليل عام ١٩٠٨ وتُرجم إلى عدد كبير من اللغات. في القرن العشرين نُشرت كتبٌ ومؤلفات جديدة عديدة وخاصة الكتب المتعلقة بتاريخ محاكم التفتيش في المكسيك. رغم ذلك كله مازال تاريخ محاكم التفتيش مجهولاً في كثير من الدول. وقد عقد في عام ١٩٧٨ في مدينة كووينك الإسبانية مؤتمر دولي بمناسبة مرور ٥٠٠ عام على ظهور محاكم التفتيش الإسبانية. نشرت بحوثه ومحاضراته وتقاريره في مجلد ضخم تحت عنوان «محاكم التفتيش الإسبانية، نظرة جديدة وآفاق جديدة» في عام ١٩٨٠ في مدريد، ألقى ضوءً جديداً على جرائم محاكم التفتيش المقدسة.

في الختام لابد لنا من إبداء الأسف، لتمسك الفاتيكان وكثير من الحكومات بسرية أرشيفها التفتيشي لأسباب قومية وشوفينية ودينية، مع أنها غدت ملكاً للتاريخ العام للإنسانية، لأنها تتحدث عن معاناة أجيال متعاقبة، لإرهاب الفكر والعلم ووأده في مهده أخّر النهضة مئات السنين من موعدها، ووأد الفكر العربي في أوج ازدهاره في الأندلس. استُعملت فيه هذه المحاكم لاجتثاث شأفة العرب والمسلمين، رغم المواثيق والعهود والقضاء على تراثهم الفكري بواسطة محارق الأوتودافي. (١٨٣-ص٣٧-٥٠).

# الفصل الثاني

## تأسيس محاكم التفتيش

قال المؤرخ الكبير عبد الله عنان المحامي في كتابه «نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين»: ( يرجع قيام محاكم التفتيش على فكرة الرقابة القديمة على العقيدة، والتحقق من سلامتها ونقائها، وقد ظهرت فكرة التحقيق في أمر العقائد في الكنيسة الرومانية، في عصر مبكر جداً، وبدؤوا بتطبيقها في أوائل القرن الثالث عشر) وقد عبر عن غايته من البحث في محاكم التحقيق( التفتيش) فقال: «قام ديوان التحقيق (التفتيش) في مطاردة المورسكيين (سنطلق عليهم في بحثنا فيما بعد الموارك وهم العرب المتنصرون في الأندلس) بأعظم دور، وترك في مأساتهم أعمق الأثر، ومن ثم يجدر بنا أن نتحدث عن تاريخ هذه المحاكم الشهيرة ونظمها وأعمالها الرهيبة »(١٧٥-ص٣٢٨).

في الحقيقة كانت الغاية الأساسية من تشكيل محاكم التفتيش ملاحقة الهراطقة واستئصال شأفتهم والقضاء عليهم بوسائط العنف والإرهاب وليس بوسائط الترغيب والحسنى، وقد عَرّف برنار غي -وهو أحد قضاتها- في القرن الرابع عشر، وظيفتها، قال فيها: «إنها سحق الهرطقة، والهرطقة من غير الممكن القضاء عليها وسحقها إذا لم نهلك الهراطقة وهم لا يمكن القضاء عليهم وإهلاكهم إلا إذا أهلكنا معهم المتسترين عليهم والمتعاطفين معهم وحماتهم»(١٨٤-ص٢١٧).

سبق لنا أن بينا في الفصل الأول تحت عنوان من هم الهراطقة؟ تعريفات مختلفة للهرطيق والهرطقة ولكننا سنعمد الآن إلى تعريف الهرطقة من مفهوم الأدبيات الكاثوليكية: عرفها أس شانون في كتابه «البابوات والهرطقة في القرن الثالث عشر» قائلاً:(كانت الهرطقة في مفهوم الكنيسة الكاثوليكية هي الإنكار الواضح للمذهب الكاثوليكي، والدفاع المكشوف والدائب عن العقائد الخاطئة. أما الهراطقة فهم الذين آمنوا بالمذهب الكاثوليكي ومارسوه ثم أنكروه ودعوا إلى كل ما ينقض هذا المذهب)(١٨-ص٤).

ولكن بما أنه لم يكن في القرون الوسطى، تعريفاً للهرطقة والهراطقة، فقد تُرك ذلك إلى هوى رجال التفتيش الذين سعوا ما وسعهم ذلك إلى القضاء على التمرد على الكثلكة، ولاحقوا ليس فقط من سبق لهم «التعمد» على المذهب الكاثوليكي، أو «المصرين» على هرطقتهم فحسب، بل وأيضاً كل من كان على علاقة بهم بعيدة أو قريبة ولو لم يشاطرهم الرأي، وكل من كان على احتكاك بهم، وأصابته إثر ذلك

بإرادته أو بدون إرادته «عدوى المعتقدات الشريرة» وأحياناً بسبب عدم الوشاية بوالديهم وذويهم وأصدقائهم طواعية. لقد وقع آلاف الأبرياء ضحايا لهذه المحاكم، بسبب وشايات كاذبة، أو من أجل الاستيلاء على أموالهم، أو بسبب غباء بعض قضاة المحاكم، وتعصبهم الأعمى.

من الواضح أن الباباوات الذين وضعوا حجر الأساس، في صرح المحاكم والدواوين المقدسة، كانوا يعلمون بيقين تام، أن تشكيل محاكم التفتيش يخالف ما بشر به المسيح ومات من أجله ومن أن المسيحية هي دين الحب والرحمة والتسامح والصفح والغفران. لا شك أنهم كانوا يبررون أمام أنفسهم، ما كانوا يذيقون ضحاياهم من صنوف العذاب، وأفانين التعذيب والإحراق والتنكيل ومصادرة الممتلكات والأموال، بأنهم يقومون بذلك باسم الرحمة نفسها، وأنهم بذلك ينقذون أسمى شيء في الإنسان ألا وهو روحه وتأمين الراحة الأبدية له، والطوبى السماوية.

من الواضح أيضاً أن رجال الكنيسة وباباواتها في العصر الوسيط، لم يكونوا راغبين، أو ربما لا يريدون التمييز بين موت المسيح على الصليب فداءً للإنسانية، وموت الهراطقة، وإحراقهم بأيدي أبناء المسيح وحملة رسالته. وهو الذي كرس نفسه منذ ولادته وقيامه وموته لتحقيق السعادة والحب وليفدي البشرية من الخطيئة. ولكنهم آمنوا بأن الغاية تبرر الواسطة -المبدأ الميكافيلي الشهير- ولكن أية واسطة جهنمية استخدموا ضد أعدائهم؟.

# تشكيل المحاكم

عندما ارتقى البابا غريغوار التاسع(١٢٢٧-١٢٤١) عرش البابوية وجد أن الضلال آخذ في التفاقم رغم المحاكمات المختلفة الشعبية والحكومية والأسقفية، فعمل هو وخلفاؤه من الباباوات على إرسال أعداد من المفتشين لمطاردة الضلال واجتثاثه من جذوره.

كان البابا هو الرئيس الأعلى لديوان التفتيش العام، فهو ظل الله في الأرض، ومنه كانت تستمد محاكم التفتيش شرعيتها وبركاتها وكان يقدم لها أجلّ الخدمات، ويختار لها أعضاء من طوائف الرهبان المتسولين الجدد، لأن حياتهم البسيطة وإخلاصهم، يختلفان عن ترف رجال الدين من ناحية، ومن ناحية ثانية لا يستطيع الاعتماد على الأساقفة، رغم أن الأحكام يجب أن تنال موافقة الأساقفة في نهاية المطاف، لهذا فقد اختار البابا غريغوار التاسع الكثير من الرهبان الدومينيكان لهذا الغرض، حتى لقد سموا من قبيل السخرية «كلاب الله» Domini Canes (١٨٥-ج١ص٦٣٤)، كانوا على درجة كبيرة من التزمت، وقلّ منهم من يتصف بالرحمة، ولم يكونوا قادرين على وزن الأدلة القضائية بعدل ونزاهة، بل كانوا يعتقدون أنهم محاربون يطاردون أعداء المسيح بلا هوادة، وكان منهم رجال مثاليون فضلاء ذوو ضمائر حية مثل برنار جوي. وكان منهم مرضى ساديون مثل روبرت الدانيمركي الذي أرسل في يوم واحد من أيام عام ١٣٩٢ ما عدده ١٨٠ هرطيقاً إلى المحارق، كان أحدهم أسقفاً كاثوليكياً اتهمه بإعطاء حرية للمتهمين أكثر مما يستحقون (١٨٦-ج١٣ص١٣٦).

اعترف شانون مؤرخ الكنيسة الكاثوليكية: «إنه على الرغم من أن تعيين رجال التفتيش يتم على يد رؤسائهم المباشرين وبتكليف منهم إلا أنهم من الناحية القانونية كانوا يتبعون البابوية مباشرة، لم تكن محاكم التفتيش باعتبارها محاكم استثنائية، مراقبة من أي جهة كانت، لا من رجال البابا ولا من جهة الرهبانيات العائدين إليها» (١٧-ص٣٠).

كانت الغاية من هذه الصلاحيات الواسعة التي منحتها البابوية لمحاكم التفتيش، رفع مسؤولية السدة البابوية والرهبانيات عن أعمالها وإلقائها على عاتق رجال التفتيش أنفسهم دون غيرهم.

حتى في إسبانيا والبرتغال التي كانت محاكم التفتيش فيها تابعة للملك مباشرة، كانت توجه من قبل البابا، حتى ولو لم يكونوا موافقين على بعض ما يجري فيها، لأنهم كانوا قادرين على وقف ما يجري فيها، بأمر منهم، وكانت ستتوقف حتماً على الرغم من إرادة الملوك. وعندما ألغيت هذه المحاكم كان ذلك ضد إرادة البابوات ورغماً عنهم. البابوات هم الذين أسسوا محاكم التفتيش وهم وحدهم الذين يملكون الحق دون غيرهم بكل ما يتعلق بها كما سنرى في الفصول القادمة.

في الحقيقة كانت محاكم التفتيش تمثل أخطاراً باطنية على الكنيسة. لقد خلقت لها أعداداً كبيرة من الأعداء الأقوياء الذين استغلوا موقفها من محاكم التفتيش، وإدخالها في النظام الأساسي للمذهب الكاثوليكي، الأمر الذي فجر ضدها ثورة عارمة أشد قوة وتنظيماً هي الهرطقة البروتستانتية الأشد أذى والأعظم خطراً على الكنيسة الكاثوليكية من ثورة الهراطقة جميعهم في القرن الثالث عشر.

كان البابا هو الذي يعين رجال التفتيش، ولم يكن لأحد غيره أي سلطة عليهم. في البداية عهد البابوات إلى قادة الجيوش البابوية في الممالك المختلفة الإشراف على محاكم التفتيش، ولكن هذا الأمر كان يشكل صعوبات جمة للبابوات. وعندما تسلم البابا أوربان الرابع (١٢٦١-١٢٦٤) عرش البابوية، عمل على تجاوز سلطات قادة الجيوش البابوية، ثم نزع منها الصلاحيات جميعها وأحدث وظيفة جديدة، هي وظيفة «المفتش العام» وعين فيها أقرب الكاردينالات إليه، هو الكاردينال جيوفاني كاتيانو أورسينو (١٢١٠-١٢٨٠) الذي سيتسنم عرش البابوية تحت اسم نيقولا الثالث (١٢٧٧-١٢٨٠) فيما بعد، وليكون أول مفتش عام في تاريخ محاكم التفتيش. طلب إليه أن يرأس محاكم التفتيش المقدسة، وأن يدير أعمالها الجارية في أنحاء السلطة البابوية جميعها. استطاع أورسيني تركيز سلطات واسعة بين يديه، وعندما تسلم سدة البابوية عام ١٢٧٧ عين مكانه ابن أخته لاتينو ماليبرانك، وكان يرنو إلى انتخابه بدوره بابا مكان نيقولا الثالث عند وفاته، وظن أن منصب المفتش العام يؤهله لتسنم عرش البابوية. ولكنه لم يكن محبوباً، وانتخبوا عوضاً عنه الكاردينال سيمون دوبروويه، وبقي مفتشاً عاماً إلى أن توفي. بعد وفاته لم يعين البابوات مفتشاً عاماً آخر، حتى جاء البابا كليمنت السادس (١٣٤٢-١٣٥٢) حيث عين مفتشاً عاماً جديداً لمحاكم التفتيش. من الواضح أن البابوات، تحت ضغط الكرادلة، امتنعوا عن تسمية كاردينال آخر في منصب المفتش العام لمحاكم التفتيش بعد وفاة ماليبرانك، لما في ذلك

من تأثير على باقي الكرادلة، ولخشية الباباوات والكرادلة معاً من ترك قوة هائلة في يد كردينال واحد.

بعد ذلك عُهدت هذه السلطة أو الإدارة إلى عدة مؤسسات في البلاط في روما ولكن مع ظهور ما يسمى بالهرطقة البروتستانتية، شكل الباباوات مؤسسة ضمن مؤسسات البلاط البابوي، ترأست أعمال مكافحة الهرطقة والهراطقة ومقارعتهم على نطاق واسع وشامل. تأسست هذه المؤسسة في عام ١٥٤٢ بأمر البابا بول الثالث (١٥٣٤-١٥٤٩) تحت اسم المجمع الروماني المقدس لعموم محاكم التفتيش في الأراضي المسيحية. لقد تحول هذا المجمع بسرعة، ليحتل الصفوف الأولى من حيث الهيبة والأهمية والتأثير والنفوذ في البلاط البابوي(٦ص٨-١٤)

# من هم رجال التفتيش

يحق لنا التساؤل عن ماهية رجال التفتيش، ماذا كانوا يعتبرون كأشخاص، وماذا كانوا يمثلون، ومن هم بين رجال الكنيسة؟.

كان يتم اختيارهم من رهبانيتين أساسيتين هما: رهبانية الدومينيكان ورهبانية الفرانسسكان وغيرهما من الرهبانيات ومن بين القساوسة، وأحياناً من بين الرجال المدنيين الذين لا صفة كهنوتية لهم .

كان البابا كليمنت الخامس(١٣٠٥-١٣١٤) يعين رهباناً يافعين في سن ما قبل الأربعين الذين لم تمض على رسامتهم مدة طويلة ، من ذوي العزم الماضي، والهوس الديني، والقسوة الجارفة، وعدم الرحمة، والحرص في نفس الوقت على المنافع المادية والحصول على الأموال، إلى حد الجشع والوصولية، ولهذا فقد كانوا يختلفون من حيث الطبيعة البشرية عن بعضهم البعض.

عندما عُيِّن الراهب روبرتو لوبورغ، الذي نذر نفسه للرهبانية الدومينيكانية، مفتشاً عام ١٣٢٣ في منطقة اللوار الفرنسية، أظهر من النوازع الدموية، والكلف بشم روائح اللحوم البشرية المشوية في المحارق التفتيشية وهم أحياء والبطش الرهيب بكل متّهم، حتى ذاع صيته واشتد بأسه، ولم يمض عليه أكثر من عامين في هذا المنصب حتى عُيِّن مفتشاً عاماً لفرنسا كلها، حتى أنه حصل على لقب «المطرقة المحطمة للهراطقة» بسبب الإعدامات الجماعية التي نفذها بحق الهراطقة، وما قام به من مصادرات هائلة لأملاكهم العينية وغير العينية. ولكنه قوبل بالعصيان والتمرد من أبناء الشعب الفرنسي، التي اضطرت البابا إلى عزله وتوقيفه في السجن ومحاكمته من قبل محكمة التفتيش نفسها التي ترأسها في السابق، التي قضت بإعدامه في نهاية المطاف. كانت تلك المرة الأولى التي يعدم فيها مفتش عام في تاريخ محاكم التفتيش من قبل السلطات الكنسية تنفيذاً لحكم محكمة التفتيش. وهذا عمل رائع يشاد به في تاريخ الكثلكة.

في بعض الأحيان كان المفتشون يُعدَمون على يد الشعب والسكان. فقد عُيِّن الفارس كونراد الماغربوري في عام ١٢٢٧ مفتشاً عاماً لألمانيا جميعها، ولكنه بعد ست سنوات اغتيل من قبل أحد أقرباء هرطيق حكم عليه بالحرق حياً، وكان بريئاً، ونال على يده من التعذيب ما يشيب له الولدان.

نفس النهاية لاقاها الراهب الدومنيكاني بطرس في فيرونا عام ١٢٥٢.كان قد عُيِّن من قبل البابا غريغوار التاسع(١٢٢٧-١٢٤١)في عام ١٢٣٢ مفتشاً عاماً لإيطاليا الشمالية، سفك دماء كثيرة وأعدم مئات الضحايا الأبرياء، وبعد اغتياله رسمته الكنيسة قديساً ومنحه البابا لقب «إمبراطور الشهداء» وهو المفتش الوحيد الذي رُسِمَ قديساً.

في عام ١٣٠٦ عُيِّن الراهب الدومنيكاني برنارغي وهو في الثامنة والأربعين من عمره مفتشاً عاماً لمحكمة تولوز. ومنها دخل التاريخ كمنظر عام لمحاكم التفتيش ودواوينها، بتأليفه لكتابه الشهير «المرجع في التفتيش» جعله في جزأين ضخمين، وهو مرجع شامل ومعتمد لرجال التفتيش في كل مكان عند التحقيق مع الهراطقة، ويحث بالتفصيل وسائل التعذيب وآلاته لانتزاع الاعترافات وغيرها من شؤون التفتيش وقوانينه (٦ص٢٣-٣٧).

عين الراهب الدومنيكاني نقولا إمريك الإسباني في النصف الثاني من القرن الرابع عشر مفتشاً عاماً في طرغونة، وكان من أتباع الفيلسوف توما الأكويني، ومن أشد المتحمسين لفلسفته. كتب ٣٧ رسالة لاهوتية منها كتابه الشهير «دليل التفتيش» Directerum Inguisiterum بيّن فيه أنواع الهرطقات، والفكر الهرطقي، وقدم نصائح عملية إلى المفتشين، للبحث عن الهراطقة وكيفية اتهامهم والتحقيق معهم واستجوابهم، وانتزاع الاعترافات منهم، وإعدامهم والتنكيل بهم.

بيّن المؤرخ ليورانتي في كتابه الشهير «التاريخ النقدي لمحاكم التفتيش الإسباني» السابق الذكر (أن جلادي الكنيسة جميعاً يقفون إجلالاً وإعجاباً بالمفتش العام لمحاكم التفتيش توماس دي توركيمادا، الذي استطاع خلال ١٨ عاماً من العمل في خدمة محاكم التفتيش الإسبانية بين عامي ١٤٨٠-١٤٩٨ من إحراق أكثر من مئة ألف هرطيق أحياء بالنيران) (١٨٨-ج١ص٢٠٠).

منحت الكنيسة المقدسة وعلى رأسها القاصد الرسولي، محاكم التفتيش سلطات واسعة لا حدود لها. كان رجال التفتيش يتمتعون بحصانة قضائية كاملة، حتى تجاه الكنيسة نفسها، إذ لم يكن في مقدور أي رجل دين مهما كانت رتبته الكنسية عالية، حرمان أي منهم من الكنيسة إلا بموافقة شخصية البابا، مهما ارتكبوا من جرائم أثناء عملهم في محاكم التفتيش. حتى المجامع البابوية المقدسة، لم تكن تملك أي حق في خلع أي شخص من رجال التفتيش دون موافقة البابا.

منح البابا أينوسنت الرابع (١٢٤٣-١٢٥٤) في العام ١٢٤٥ المفتشين حق منح بعضهم بعضاً الغفران عما يرتكبونه من آثام أثناء تأديتهم وظائفهم المقدسة، وبذلك يصبح أبيض الصفحة، كيوم ولدته أمه، مهما ارتكب من مظالم وشرور. وهذا يدفعه دون تحرج إلى ارتكاب أفظع الجرائم دون رادع، طالما أنه سينال الغفران ويدخل الجنة كالملائكة في نهاية المطاف. سحب البابا من رؤساء الرهبانيات حق محاكمة رجال التفتيش المنتدبين من هذه الرهبانيات، إلا إذا اقترن ذلك بموافقة البابا. نص القانون الكنسي على معاقبة كل من يتعرض لأعمال محاكم التفتيش بالحرمان من الكنيسة.

وقد بيّن المؤرخ لي في كتابه «تاريخ محاكم التفتيش في العصور الوسطى» هول هذه العقوبة قائلاً: «مُنح رجال التفتيش سلطات مرعبة ورهيبة تطورت مع الزمن لتزداد عنفاً وجهنمية بفضل توسيع مفهوم (جريمة الهرطقة) الذي شمل كل ما يتعرض بالأذى لمحاكم التفتيش ودواوينها وأعمالها، وعندما كان الموت يُحرر المتهم من تنفيذ العقوبة بحقه ومن انتقام الكنيسة منه، فإن محكمة التفتيش كانت تنقل العقوبة إلى أولاده وذويه وأعقابه دون ذنبٍ اقترفوه »(١٨٨ج١ص٢٠٠).

يقول المؤرخ ى.ر.ريغولوفتش في كتابه «محاكم التفتيش» :«لقد أصبح المفتشون بصلاحيتهم المطلقة أعلى من الأساقفة، رغم أن الأخيرين يتمتعون بحقوق مساوية لهم في ملاحقة الهراطقة واضطهادهم. وعندما كان البابا يتوجه بالكلام إلى أسقف يقول له: يا أخي، أما عندما يتوجه بالكلام إلى مفتش يقول له: يا بني. بهذا الشكل يبدو رجل التفتيش «ابن أخي الأسقف» ولكن أبناء الأخ هؤلاء كانوا أعلى سلطة من أعمامهم الأساقفة ويتمتعون بما لم يتمتع به الأساقفة من سلطات (١٨٣-ص١٠٦).

بقدر ما كانت سلطات المفتشين واسعة كانت عائداتهم ومنافعهم المادية متواضعة. كانت وظيفة الأسقف تدر عليهم دخلاً مادياً أكبر، ولكن بما أن وظيفة المفتش مؤقتة، إذ كانت تنتهي بانتهاء حياة البابا التي كانت قصيرة في الغالب. كان الراتب الذي يتقاضاه المفتش قليلاً نسبياً لا يعادل أهمية الوظيفة التفتيشية التي يشغلها ، لذلك فقد كانت حياة المفتش غير مستقرة قليلاً وخطرة في بعض الأحيان، وخاصة في المرحلة الأولى من تشكيل محاكم التفتيش ودواوينها ، عندما كانوا يتعرضون للاغتيال لذلك كانت عيونهم تشرئب إلى تولي وظيفة الأسقف يوماً ما.

كان التعاون بين محاكم التفتيش ورجالها وبين الأساقفة المحليين وثيقاً، فقد

كانوا يكرسون سمعتهم الدينية وشهرتهم لخدمة محاكم التفتيش. كانت أعمال التعذيب والتحقيق، وإصدار الأحكام تتم بموافقتهم ومباركتهم وبحضورهم في أغلب الأحيان. عندما يزداد عدد الهراطقة المحقق معهم، وبالتالي تتكاثر الأعمال على دواوين التفتيش ومحاكمها، كانت الرهبانيات وهي الرافد الأول لمحاكم التفتيش بالرجال، تهرع إلى نجدتهم، بإرسال أعدادٍ جديدة من الرهبان للعمل في محاكم التفتيش ومساعدتهم على تنفيذ واجباتهم كنواب لهم وكمساعدين.

## دور الحقوقيين والقانونيين

بدأت السلطات الكنسية في القرن ١٤ بتعيين خبراء كنسيين قانونيين مؤهلين لتقديم المشورة اللازمة لقضاة التفتيش. كانت وظيفتهم تتلخص بصياغة قرارات الاتهام والأحكام، بحيث لا تتعارض مع القوانين المدنية السائدة، ولكن السبب الظاهري كان يخفي الغاية الأساسية من استخدامهم، ألا وهي إضفاء الصفة الشرعية والقانونية على الأحكام الجائرة، وإيجاد المسوغات القانونية لها، وسد الثغرات القانونية فيها. ولكن العجيب في أمر هؤلاء أنه لم يكن يحق لهم معرفة أسماء المتهمين أو المحكومين فيها ولا مجريات المحاكمة. كل ما كانوا يحصلون عليه ملخص عن الوقائع والأحكام. معللين ذلك بأنهم بذلك يعطون آراءهم بموضوعية، حتى لا يتأثروا بالأخبار المتسربة والإشاعات، بينما تكون غايتهم الحقيقية من ذلك أن لا يطلع هؤلاء القانونيون على ما ارتكبه المفتشون من تعذيب ومخالفات لكل القوانين الإلهية قبل المدنية. كان يبدو لهم الرأي في صحة أدلة اتهام المتهمين بالهرطقة الكاملة، أو عدم كفاية الأدلة، وقانونية الأحكام ونوعيتها، وطرائق إيجاد تهم لمن لا يوجد ضدهم أدلة أو في بعض الأحوال والأوضاع غير المألوفة. كانت آراؤهم غير ملزمة لمحاكم التفتيش. وقد ألصق المؤرخ فاكاندرا بهؤلاء المستشارين القانونيين تهم الأحكام الجائرة والظالمة التي تصدر عن محاكم التفتيش بهم، فقد كان فاكاندرا من كبار (المنافحين) عن محاكم التفتيش ورجالاتها حيث قال: «يجب علينا باسم الشرعية، الاعتراف أن البابوات قد عملوا كل ما بوسعهم من أجل نزع صفة عدم الشرعية عن محاكم التفتيش، فطلبوا من محاكم التفتيش أخذ المشورة من هؤلاء الطيبي السلوك ‹‹BONIVIRI›› ومن الأساقفة»(١٨–ص١٠١).

كانت أعمال رجال التفتيش كلها منذ البداية تتم دون سلطة تتولى مراقبة أعمالهم فزيفوا الحجج واختلقوا البراهين والشهادات الكاذبة لإدانة المتهمين بالهرطقة، فماذا كان بوسع هؤلاء المستشارين أن يفعلوه ،وهم المجردون من كل سلطة ونفوذ ؟.

أدخل البابوات نظام كتاب العدل‹‹NOTARIUS›› في محاكم التفتيش للشهادة على صحة توقيع المتهمين على الاعترافات الحقيقية والمزيفة بعد التعذيب لإدانتهم رغم براءتهم بعد مهرها بتوقيعهم على صحة توقيع المتهمين ومهرها بأختامهم.

كانت هناك في محاكم التفتيش وظائف آخرى: المدعي العام والطبيب والجلاد ووظائفهم أصيلة، وكانت هناك وظائف ثانوية يعمل فيها العملاء والوشاة والسجانون والجواسيس المندسون في الأوساط جميعها، حتى بين بطانة الملك وحاشيته وبين النبلاء والعسكريين والتجار والرهبان ورجال الكنيسة. وكان يتم اختيارهم من بين الرجال الذين ثبت ولاؤهم لمحاكم التفتيش والكنيسة، وكانوا يُعدّون بالمئات.

اعتُبرت محاكم التفتيش، أعلى هيئة حكومية، لأنها كانت تتمتع بجميع السلطات المدنية والدينية، وكانت أية عرقلة أو إبطاء في عملية تنفيذ الأحكام الصادرة عن محاكم التفتيش أو مقاومتها أو الاحتجاج عليها يؤدي بصاحبها سريعاً إلى ميدان المحرقة للتكفير عن ذنوبه.

## الاتهام بالهرطقة والإلحاد

يقول المؤرخ الكبير محمد عبد الله عنان المحامي في كتابه:نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين -الكتاب الرابع- يرجع قيام محاكم التفتيش إلى فكرة الرقابة على العقيدة والتحقق من سلامتها ونقائها. وقد ظهرت فكرة التفتيش في أمر العقائد في الكنيسة الرومانية في عصر مبكر جداً، وقد بُدىء بتطبيقها منذ أوائل القرن الثالث عشر فكان البابا يعهد إلى الأساقفة والآباء الدومينيكان بتعقب المارقين والكفرة. طُبِّق هذا النظام منذ البداية في إيطاليا وألمانيا وفرنسا، وكان مندوبو البابوية يتجولون في مختلف الأنحاء لتقصّي أخبار الكفرة والقبض عليهم ومعاقبتهم (١٧٥-ج٤ص١٣٨-٢٣٩).

في البداية كان اختصاص محكمة التفتيش مقصوراً على المسيحيين دون سواهم، أما اليهود والمسلمين فلم يكونوا يُدْعون أمامها للتحقيق معهم، إلا كمسلمين أو يهود تمسحوا ثم ارتدوا عن المسيحية بعد تعميدهم كمسيحيين.

يجوز أن تبدأ إجراءات محكمة التفتيش بالقبض العاجل على الضالين جميعهم وأحياناً على المشتبه بضلالهم في منطقة المحكمة.

في النصف الأول من القرن ١٣، لم يكن البحث عن الهراطقة أمراً صعباً، لأنهم لم يكونوا يخفون هرطقتهم عن الآخرين، بل كانوا يرفعون لواء الهرطقة، داعين الناس لقبول أفكارهم، وشكوكهم، علناً ضد الكنيسة الرسمية. ولكن بعد الإعدامات والمذابح الجماعية ضد من سموهم بالمارقين والهراطقة المرتدين في شمالي فرنسا وإيطاليا وعلى أرض الإمبراطورية الرومانية المقدسة، كان على الهراطقة أن يستعينوا بالسرية والتقية، تحت ستار ممارسة الطقوس الكاثوليكية، وبذلك انتقلوا إلى العمل السري.

عقّدت تلك السرية، أعمال محاكم التفتيش، في الكشف عن أعداء الكنيسة، إذ لم يعد ذلك عملاً سهلاً، ولكنهم سرعان ماتمرسوا بأعمال الكشف عن أعداء الكنيسة وأصبحوا يتمتعون بخبرات ومهارات جليلة في هذا السبيل، بعد دراسة متأنية لطرائق المهرطقين وأعمالهم السرية.

من أجل توجيه الاتهام إلى أحدهم يجب أن يكون هناك أساس للاتهام. لذلك كان يجب أن يوجه أحدهم الاتهام للمتهم بالهرطقة، أو مساعدة الهراطقة، أو حتى مجرد الشفقة عليهم.

عادة كان المفتشون يفدون إلى الأقاليم للتحقق من صحة المعلومات والوشايات الواردة عن قيام عصيان هرطقي أو مذهب ديني جديد أو وجود *هراطقة* وانتشار فكر إلحادي ما في أحد الأقاليم أو المناطق أو الإقطاعات.

قبل فترة معينة من وصول المفتشين إلى المنطقة التي يراد التحري عن أمرها واكتشاف الهراطقة فيها يقوم كبير المفتشين بإبلاغ الأسقف المحلي بتاريخ وصول المفتشين إلى الإقليم أو المنطقة، من أجل أن يتم استقبالهم بالحفاوة والإكرام اللازمين، وتحجز لهم ولحاشيتهم أماكن للإقامة اللائقة بمراكزهم كما يعين الأشخاص الذين عليهم القيام بخدمتهم، كما يتفق مع الأسقف مسبقاً على اجتماع أبرشي توزع فيه صكوك الغفران على شرف قضاة التفتيش وأعضاء محكمتها. بعدها يبدأ رجال الدين في الأسقفية الخطابة والإعلان عن قرب قدوم محكمة التفتيش، وتهيئة الرأي العام لتقديم معلومات عن الهرطقة والمهرطقين وإغرائهم بالمنافع الأخروية التي سينالونها ويستمر هذا الأمر ٦-١٠ أيام قبل وصول المفتشين، وتعد الذين يملكون المعلومات ويتسترون عليها ولايدلون بها إلى محكمة التفتيش بقرارات الحرمان من الكنيسة التي ستصدر بحقهم والتي لايستطيع أحد إلغاءها إلاّ رجال التفتيش فهم الوحيدون الذين يملكون هذا الحق بعد دفع مبالغ طائلة من المال.

كان كل من يستجيب لنداء المحكمة في المدة المحددة ويقدم للمحكمة المعلومات عن الهراطقة يُمنح صك غفران لمدة ثلاث سنوات. كانت خطب دعاة محكمة التفتيش في الكنيسة تتضمن شروحاً للسمات المميزة للهراطقة والحيل التي يجب استخدامها للإيقاع بهم في شباك محكمة التفتيش، ويتطرقون فيها إلى مثوبة الوشاية بالهراطقة وأنها الطريق الأكيد للوصول إلى الجنة والنعيم الأبدي، بسبب ماتقدمه من خدمات للكنيسة لاجتثاب شأفة الهرطقة والإلحاد من المجتمع المسيحي الطاهر، مع تطمينهم بأن أسماء الوشاة ستبقى طي الكتمان بكافة الضمانات التي تحول دون معرفة اسمه، وبالتالي من الخوف لتعرضه للانتقام منه من قبل أقارب الهراطقة الذين وشى بهم الواشي.

كانت هذه الأعمال التمهيدية وما يرافقها من طقوس احتفالية، تخلق جواً من الإرهاب والرعب والشك النفسي في نفوس الناس، فيتقدمون بوشايات، بعضها صادق وبعضها كاذب وبعضها ملفق للانتقام من أعدائهم، خاصة وأن اسم الواشي سيبقى طي الكتمان الشديد. هذا كله بالإضافة إلى المنافع المادية الهائلة التي ستعود على الواشي

من وشايته،لأنه يعرف أن نظام محاكم التفتيش ينص على حق الواشي في تسلم جزء من أموال الموشى بهم للمحكمة ، بعد صدور حكم المحكمة، بالإضافة إلى وجود وشاة خفيين لايعلنون عن أسمائهم أبداً كانوا يدسون الوشايات المغفلة من الاسم والتوقيع، تحت باب المحكمة. في بعض الأحيان كان الذين يخشون الوشايات الكاذبة بحقهم على سبيل الانتقام منهم ، يذهبون بأنفسهم إلى المحكمة ويدلون باعتراف بهرطقتهم السابقة وتوبتهم النصوحة منها، درءاً لاتهامات خطيرة من وشاة مغرضين.

كانت محكمة التفتيش المؤقتة أو المرحلية تتحول إلى محكمة دائمة، إذا طال مكوثها في منطقة مليئة بالإلحاد والهرطقة لتطهير الهراطقة من ذنوبهم الهرطقية بالنار، لإنقاذ أرواحهم وللقضاء المبرم على أعداء الكنيسة.

من الظواهر الغريبة التي لاحظها عدد لابأس به من مؤرخي محاكم التفتيش ألا وهي أن الوشايات بحق الهراطقة كانت تتزايد في أعياد الفصح، وفي فترات الاعتراف بالذنوب، لتطهير نفوسهم منها، وللتقرب أكثر إلى الله في فترة الصوم، وقد وصف ذلك المؤرخ ليورنتي في كتابه «التاريخ النقدي لمحاكم التفتيش» قائلاً: «إن وباء الوشاية كان ينتشر بسرعة إثر الاستماع إلى أمرين صادرين عن القاصد الرسولي الأعظم، خلال عطلة يوم الأحد في الكنيسة، وكان مضمون الأمر الأول، يطالب المؤمنين بضرورة الوشاية بالأشخاص الآثمين المنحرفين عن الإيمان والذين يتناولون محاكم التفتيش بالسوء خلال مدة ٦ أيام، تحت طائلة الخوف الشديد من الوقوع في الخطيئة المميتة بالحرمان العلوي من رحمة السماء. أما الأمر الثاني فقد نص أنه بعد مرور الأيام الستة وعدم التقدم بالوشاية إلى المحكمة يحرم الشخص من الكنيسة وتعلق هذه الأناتيما «Anathema» ضده في الكنائس مثل جميع العصاة الذين يخالفون قانون الكنيسة المقدسة (١٩٢ص٢٠٨).

على كل الأحوال كان هناك أمر دائم من البابا موجه إلى رجال الدين الكاثوليك في كل مكان من الحبر الأعظم وإلى الرهبان، لأنهم مكلفون في كل زمان ومكان بحكم وظائفهم، الإخبار عن الهراطقة إلى محاكم التفتيش. كانت المعلومات التي تجيء عن طريق رجال الدين هؤلاء، معيناً لاينضب من المعلومات والوشايات، هذا بالإضافة إلى السلطات المدنية بقضها وقضيضها التي كانت تلتزم معنوياً بهذا الأمر.

كانت محاكم التفتيش تصنف الوشاة في صنفين اثنين: الصنف الأول هم الوشاة الذين يأتون بمعلومات حقيقية عن الهراطقة، والصنف الثاني هم الوشاة الذين يأتون

بمعلومات مشككة عن الهراطقة. الفارق بين الصنفين، هو أن على وشاة الصنف الأول إثبات جريمة الهرطقة بالأدلة الجرمية وإلاّ اتهموا بالادعاء الكاذب. أما وشاة الصنف الثاني فكانوا معفيين من إثبات مايأتون به من معلومات مشكوك بها، ولم يكن ممكناً اتهامهم بالبلاغ الكاذب إذا تبين أن معلوماتهم غير صحيحة، وفي نفس الوقت دليل على أنهم من المخلصين للكنيسة وأوفياء لها، ولكن إذا تراجع الواشي عن وشايته من الصنف الثاني فيتم الاتهام ولايؤخذ بهذا التراجع بعين الاعتبار إلا فيما ندر.

أما سن الواشي فلم يكن محدداً بسن الرشد، فقد كانت الوشاية مقبولة حتى من طفل لم ير الحلم بعد في سن ١٤ للذكور و١٢ عاماً للفتيات. أحياناً كانت تقبل وشايات من الجنسين أقل من ذلك بكثير بحجة أنه يمكن اتهامهم بالهرطقة في هذا السن اليافع، فكيف لاتقبل وشايته وكانت تقبل وشايات المتقدمين جداً بالسن، والمجانين والنساء الحبالى، والمرضى والمجذومين.

كان بعض الوشاة يعيشون على ماتدره عليهم أعمال الوشاية من دخل مأمون. كان عملهم على جانب كبير من السهولة، إذ لم يكن عليهم إلاّ مطالعة الكتب الصادرة عن دور النشر، والرسومات الفنية التي كان يرسمها كبار الرسامين التشكيليين وقراءة المقالات وتمحيصها وبصورة خاصة الكتب التي ينشرها الفلاسفة والمفكرون والأدباء والشعراء والسياسيون والفنيون وحتى كتابات الأرثوذكس المخالفين للكثلكة. كانت وشايات الوشاة عنها أدلة راسخة لاتقبل المناقشة لاعتمادها كأدلة اتهام ضد أصحابها.

كانت أعلى الوشايات قيمة هي الوشايات التي يشي بها الهرطيق عن نفسه وليس عن طريق واش آخر أوشخص ثالث. كان الهرطيق يتقدم بنفسه إلى رئيس المفتشين بملء إرادته، متهماً نفسه بالهرطقة ومستنكراً في نفس الوقت الخطايا التي ارتكبها، وعظم إثمه في تضليل الآخرين عن العقيدة الأساسية والإيمان الكلي طالباً الغفران عما سبق له من ذنب وما تأخر. (١٨١-ص١١٣)

ولكن الأمر غير طبيعي ويدعو إلى التساؤل هل يمكن أن يهرع شخص بنفسه إلى أعتى مؤسسة، متهماً نفسه بأفدح اتهام وأخطره في ذلك العصر؟

الحقيقة أن الأجواء المرعبة التي نشرتها محاكم التفتيش كانت تجعل الناس المتعرضين للمحاكمات يبحثون عن مهرب من الوقوع بين براثن المفتشين. كان المفتشون في جولاتهم الوعيظة، يحثون المؤمنين على الوشاية بالمارقين من الدين وأن المحكمة كانت تمنح الموشى بهم (فترة رحمة) مدتها ١٥ - ٣٠ يوماً. أما إذا جاء الهرطيق

صاغراً بنفسه وبإرادته الصرفة إلى المحكمة واعترف بهرطقته وتبرأ منها وعبّر عن عودته النصوحة إلى أحضان الكنيسة الكاثوليكية، واعترف بأسماء شركائه، ينقذ نفسه وحياته وأمواله من المصادرة، هذا إذا كان المعترف فقيراً أو متوسط الحال. أما إذا كان المعترف غنياً شديد الثراء، فقد كانت المحكمة تنفي صحة اعترافاته مدعية أنه يدلي بهذه الاعترافات لأهداف غير التوبة أو للهروب من التعذيب أو لرغبته في تضليل المحكمة من أجل الحفاظ على أمواله ثم تصادر أمواله وهو أهون الشرين.

وصف لنا المؤرخ لي في كتابه «محاكم التفتيش في العصور الوسطى» ماكان يحدث وعلله قائلاً: «يمكننا بسهولة أن نتصور أي نوع من الخوف كان يسود المجتمع عندما يظهر فجأة عضو محكمة التفتيش ، دون انتظار ليقوم بجولته التفتيشية. لم يكن أحد يعرف ماسبق له التفوه به أمام الآخرين، ومن هم أعداؤه الشخصيون الذين يتربصون به الدوائر ومن هو المتعصب الذي ستوقع عليه الشبهات أمام محكمة التفتيش، كان الكاثوليك والهراطقة إلى حد سواء يشعرون بنفس القلق والخوف، فالإنسان الذي تملكته ميول نحو الهرطقة لم يكن أمامه حتى دقيقة واحدة لإنقاذ نفسه

من الوشاية به فقد تكون كلمة ماقد خرجت من فمه هنا أو هناك اعتباطاً، يمكن أن توصله إلى قوس المحكمة وأقبيتها المخيفة، بمجرد وشاية من أحد أقربائه أو أعز أعزائه. تحت تأثير هذه الأفكار كان الرعب يأخذ بتلابيبه، ويهرع إلى المحكمة ليعترف على نفسه بنفسه، قبل أن يتهمه الأخرون. سبق للبابا غريغوار التاسع (١٢٢٧-١٢٤١) الاعتراف بأنه في حالات كثيرة كان الأقارب يشون بأولادهم وذويهم والأزواج بزوجاتهم والزوجات بأزواجهن. علينا كلنا أن نؤمن بصحة ماقاله المؤرخ برنار غي بشجاعة «إن كل كشف عن هرطقة كان يجر وراءه اتهامات جديدة. في نهاية المطاف كانت البلاد كلها مشدودة إلى هذه الشبكة الخفية، بالإضافة إلى ما لعبته مصادرة الأموال بكثرة في الأحوال السابقة من أدوار هامة في هذا المجال» (١٨٨-ج١-ص٢٣٦).

# إجراءات التحقيق

يقول الأستاذ عبد الله عنان المحامي في كتابه:

«نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين» في وصف طرائق التحقيق في محاكم التفتيش: «كانت إجراءات محاكم التفتيش بأصولها وتفاصيلها، أبعد مايكون عن المنطق والعدالة وأشد مايكون عسفاً وقسوة وهمجية، كانت قضايا الديوان تبدأ بالتبليغ أو مايقوم مقامه، كورود عبارة في قضية منظورة، تلقي شبهة على أحد ما أو يكون غفلاً، ففي الحالة الأولى يدعى المبلغ، وتذكر أقواله وشهوده ويعتبر ذلك «تحقيقاً تمهيدياً» كذلك يمكن التبليغ بواسطة «الاعتراف» الذي يتلقاه القسيس، ولهم أن يبلغوا عما يقعون عليه من حالات الاشتباه في العقائد، ولا توضح لهم الوقائع التي يسألون عنها، بل يسألون بصفة عامة عما إذا كانوا سمعوا ورأوا شيئاً يناقض الدين الكاثوليكي أو حقوق ديوان التفتيش، وتقوم محكمة التفتيش في الوقت نفسه بإجراء التحريات السرية المحلية عن المبلَّغ ضده، تجعله مرتكباً لجريمة الكفر أو تلقي عليه شبهة ارتكابها وقرارهم يحدد الطريقة التي تتبع في سير القضية، ويقسم المقررون يمين الكتمان أيضاً، وكان معظم المقررين من القسس الجهلاء والمتعصبين ، ومن ثم كانت أخلاقهم وآراؤهم بل وذمتهم وشرفهم مشاراً للريب، وكان رأيهم الإدانة دائماً إلا في أحوال نادرة (١٧٥-ص٢٣٣-٢٣٤)

هكذا يُجلب الظنين إلى المحكمة ويُزج في سجن المحكمة السري، ويُعزل عن العالم الخارجي تماماً في زنزانة يغمرها الظلام الدامس ويُقيَّد غالباً بالسلاسل. لم يكن موت السجين في السجن ليعفيه من التحقيق فقد ذكر الدكتور لي في كتابه «محاكم التفتيش في العصور الوسطى»: «أنه كان من المستطاع محاكمة المتهمين في غيابهم أو بعد مماتهم، وكانت المحاكمة تحتاج إلى شاهد من شهود الإثبات وتقبل شهادة من يعترفون بذنوبهم من الضالين، كشهود إثبات على غيرهم، وكان يسمح للزوجات أن يشهدن على أزواجهن، وللأبناء على آبائهم بالهرطقة ولكن لايسمح لهم بالشهادة لصالح هؤلاء جميعاً» (١٨٨-ج١-ص٤٣٦)

إن عدم ثبوت تهمة الهرطقة بحق المتهم الظنين بإثباتات حقيقية أو بأدلة غير مباشرة، مثل التحدث مع هرطيق مصادفة أو مساكنته في نفس البيت، اعتبرت أدلة كافية لتوقيف المتهم، رغم عدم ثبوت الهرطقة عليه كلية، ويبقى أمثال هؤلاء في

السجن أعواماً طويلة.

كان الرأي السائد في محاكم التفتيش أن الوشاية بالهرطقة عمل من وحي العناية الإلهية يتم عن طريق الوشاة، كان الواشي في نظر رجال التفتيش بطلاً هرقلياً يجأر بالحقيقة التي أوحتها له العناية الإلهية، لذلك لم يكن هناك من داع للتحقق من صحة الوشاية. أما عملية التحقيق مع المتهم فهي ليست للتأكد من صحة الوشاية بقدر ماهي مسألة إقرار المتهم بصحة الوشاية، واعترافه بصحة ماجاء فيها وبارتكابه للجرائم الواردة فيها، وإعلانه التوبة والعودة إلى أحضان الكنيسة.

كان هناك مبدأ أساسي سائد في محاكم التفتيش، أن كل شخص يقع في شبكتها الرهيبة مذنب قطعاً، وكل ماعليها القيام به هو تعليل الاتهام ، ليس من أجل إظهار الحقيقة الموضوعية، بل لهدف أساسي واحد: هو إقناع المتهم بضرورة الاعتراف بذنبه حتى ولو لم يكن مذنباً، وإعلان توبته بعدها. إذا كانت المحكمة تجمع الأدلة على جرمه، فإن ذلك هو من أجل صالحه بالدرجة الأولى، لإنقاذ نفسه وخلاص روحه. هذا كله يتوقف على الاعتراف غير المشروط بالذنب، أي تأييد الاتهامات والوشايات المقدمة ضده، مهما كان نصيبها من الصحة. أما الأدلة فلم تكن لذاتها بذاتها، بل لمراعاة الظواهر الشكلية الصرفة، وحرمان المتهم من أي أمل في خروجه سالماً بطرق أخرى معداً التوبة المخلصة الصادقة، المؤدية إلى التصالح مع الكنيسة.

كانت محاكم التفتيش تحصل على الأدلة من الوشاة كما ذكرنا ومن الشهود العدول، ومن شهود الزور والمخبرين السريين المجندين لخدمة المحكمة، وحتى من الجناة والقتلة واللصوص فقد كانت تقبل شهادتهم، على الرغم من كون شهادتهم غير مقبولة في المحاكم المدنية قانونياً.

بيّن نيكولاس إمريك وهو أحد كبار رجال التفتيش ومنظريهم في كتاب له باللاتينية بعنوان: «المرجع الوجيز للمفتشين» للعمل به في محاكم التفتيش في إسبانيا والبرتغال»، أمر فيه بعدم الأخذ بالأدلة التي تنفي جرائم المتهمين وبراءتهم منها قائلاً: «إن الأخذ بجانب المتهمين هو عمل مضاد للكنيسة ومحاولة لإنقاذ المتهمين ومضاد للإيمان، إلا إذا قدم المتهم نفسه أدلة وإثباتات دامغة تنفي اتهامه» . (١٠٢-ص٣٦)

قلنا: إن أسماء المخبرين والوشاة والجواسيس تبقى على الدوام طي الكتمان ليس عن الخبراء القانونيين فحسب، بل وأيضاً عن المتهمين أنفسهم ومحاميهم إن وجدوا. مثلاً إذا أثبت المخبر أن المتهم قد أفصح أمامه عن آرائه المهرطقة فيعلن ذلك

للمتهم على الشكل التالي: «توجد أدلة دامغة قدمها شخص عن إدلائك بآراء مهرطقة أمام شخص ثالث»!

دافع جزويتي معاصر يدعى برناردينو ليوركا في كتابه «محاكم التفتيش في إسبانيا» عن هذه الإجراءات قائلاً: «تتلخص المسألة كلها في هل أننا نعترف بالضرورة القانونية للتحقيق مع الهراطقة مع استعمال القوة، عن طريق معاقبتهم بأنواع مختلفة من العقوبات، بما في ذلك تعذيب المتهمين وإعدامهم إن لم يعترفوا بذنوبهم» ثم يقول في مكان آخر: «لم تكن محاكم التفتيش قادرة على الاستمرار في أعمالها، إذا لم تتستر على أسماء المخبرين والوشاة وكان ذلك واضحاً منذ بداية أعمالها» (١٩٠ص١٧٤).

بما أن مواجهة المتهمين مع الواشين بهم والمدلين بالشهادة ضدهم، ممنوعة من أجل صيانة سرهم قد تبدو فكرة مسوغة في نظر ليوركا ولكن هل كان يمكن استبعاد شهادة أحدهم أو وشايته، إذا كان الأخير يُكنّ العداوة للأول؟. لذلك كان يطلب من المتهم كتابة لائحة بأسماء أعدائه، الذين يمكن أن يدلوا باتهامات وشهادات كاذبة ضده. فإذا ورد اسم الواشي أو المخبر ضمن الأسماء، تفقد الحجج ضده قوتها، ولكن المحكمة على كل حال لم تكن لتخبر المتهمين بذلك، ويتابعون التحقيق معهم وكأنهم لم يهتدوا إلى افتراءات الوشاة وكذبهم وتلفيقهم الاتهام ضد هؤلاء. ولكن إذا فرض وعلم المتهم باسم الواشي، وأثبت للمحكمة العداوة التي يكنها له الواشي به كانت المحكمة تأخذ بهذه الواقعة وبدفاعه ذاك وتحله من الاتهام.

كانت المحكمة تعتبر شهادات الوشاة والمخبرين اتهاماً قانونياً للمتهمين، دون أن يمثلوا أمام المحكمة ودون استجواب محامي المتهم لهم وكشف حقيقة شهادتهم. في الحقيقة لم يكن الواشي أو المخبر يستطيع العودة عن شهادته السرية هذه لأن المحكمة ستتهمهم بالهرطقة وقبول الرشوة من آل المتهمين. الموضوعية تقتضينا القول أنه حدث تراجع من قبل بعض الوشاة في بعض الأحيان عن اتهاماتهم أو تبديل بعض أدلتهم، ولكن محاكم التفتيش لم تقبل ذلك بل كانت تعتبر هذه التراجعات، دليل على صحة الاتهام وقوة أدلته، ولكن المتهم لم يكن يتبلغ إلا الحجج والإثباتات المؤيدة للاتهام وليس العكس مهما كانت البينات المتراجع عنها قوية.

كان الوشاة والمخبرون يعيشون وسيف الخوف والقلق مسلط فوق رؤوسهم، من اتهامهم بالهرطقة والحنث باليمين، وتضليل سير العدالة إذا استفاق ضميره، والتهديد

بإرساله إلى غرف التعذيب بهدف تبين الصادق والكاذب من شهادته السرية.

لم تكن هناك حدود لإجراءات التحقيق ومدته، إذ كانت المحكمة تملك الحق في إبقاء المتهمين في السجون إلى ماشاء الله، إلى حين صدور الأحكام حتى ولو استمر ذلك عشرات الأعوام أو حتى الممات. إن مجرد وجود المتهم بالسجن يجرده من أمواله جميعها والتي تحجز عادة بمجرد سجنه.

يقول الدكتور لي في كتابه: «المواركة في إسبانيا»: «كان مجرد القبض على المتهم وسوقه إلى محكمة التفتيش عقوبة مريعة، ذلك أن أموال السجين كلها كانت تصادر على الفور، وتنقطع علاقته كلية بالعالم، حتى تنتهي محاكمته. تستغرق المحاكمة عادة من عام إلى ثلاثة أعوام، لايعرف السجين ولا أسرته شيئاً عن مصيره، وتُصرف نفقات سجنه من ثمن أملاكه المصفاة وكثيراً ماتنتهي ثروته وهو في السجن» (١٩١-ص٤٠).

يرد بعض المؤرخين المدافعين عن حوزة محاكم التفتيش بأن هذه المظالم وهذه الطرائق الرهيبة في الاتهام والتحقيق والمصادرة والسجن، كانت مألوفة في القرون الوسطى ومتبعة في المحاكم المدنية، وأنها كانت اعتيادية في تلك الحقبة من الزمن. ولكن مؤرخين منصفين كانوا يتصدون لهم ويفندون آراءهم مبينين أن ما كانت تقوم به محاكم التفتيش لم يكن يحدث في المحاكم الأخرى، إلا بأشكال نادرة وشاذة ربما كانت تقلد محاكم التفتيش، بعد أن عَمّت طرائقها في القضاء الجائر. لقد كتب لنا المؤرخ الدكتور لي رداً مفحماً على هؤلاء المؤرخين مبيناً وجود قضاء عادل في العصور الوسطى بقوله: «يكفي أن نبين كيف كانت تطبق العدالة في المحاكم المدنية في ميلانو في النصف الأول من القرن ١٤، إذ كان على المدعي المدعو أيبستس أن يقدم تعهداً خطياً إلى المحكمة المدنية التي ادعى على غريمه فيها موقّعاً أمام القاضي وممهوراً بخاتمه، بأنه إذا لم يُثْبِت الجرم المدعي به، على المدعى عليه، فلسوف يُعاقب مكانه، ويعوِّض عليه خسارته. ثم كانت تسمح للمدعي والمدعى عليه توكيل المحامين واستدعاء الشهود بناءً على طلب طرفي النزاع. كان على المحكمة أن تصدر الحكم خلال ٣٠ يوماً تحت وطأة الغرامة التي تصل إلى (٥٠٫٠٠٠) ليرة» (١٨٥-ص٢٥٣).

# الاستنطاق

يأتي الاستنطاق في المرحلة التي تلي التحقيق، والغاية منه الحصول على اعتراف المتهم بجرم الهرطقة المسند إليه أو توبته منه والتصالح مع الكنيسة. كان إكراه الظنين على الاعتراف بذنبه الصفة الرئيسة لعملية الاستنطاق. حتى أن المؤرخ الدكتور لي نسب إلى محاكم التفتيش تهمة تحويل مجرى العدالة وأصول المحاكمات طيلة قرون خمسة من العصور الوسطى عن غير مجراها الصحيح المحقق للعدالة: «لقد أثرت محاكم التفتيش على النظام القانوني وعلى سير العدالة في أوربا الوسطى طيلة خمسة قرون»(١٨٥-ص٢٥٩).

اعترف المفتش الأعلى لمحاكم التفتيش أراغون نيكولاس أيمريك باختلاف محاكم التفتيش في أصول المحاكمات عن المحاكم المدنية في تحقيق العدالة قائلاً: «على الرغم من أن المحاكم المدنية لم تكن تلزم المتهم باتهام نفسه ضد نفسه، ولم تكن تجبره على الإدلاء بما لا يريد الإدلاء به من حقائق ، يمكن أن تكون حجة عليه. إلا أن ذلك لم يكن وارد التطبيق في عملية استنطاقه أمام محاكم التفتيش» (١٠١-ص٣٤).

كان رجال التفتيش يعدون لعملية الاستنطاق إعداداً كبيراً ودقيقاً في نفس الحين، فقد كان يتعين عليهم معرفة حياة المتهم بالهرطقة بالتفصيل، والأمكنة التي عاش فيها، وأن يبحثوا عن كل ما يؤيد اتهاماته، ويجعله يستسلم دون اعتراض أو تمرد.

كان على المتهم أن يحلف عند بدء الاستنطاق يميناً مقدسة، على براءته من الذنب، وإيمانه الذي لا يتزعزع بالكنيسة والقانون الكنسي منذراً نفسه للدفاع عن الكثلكة المقدسة والذود عنها.

«إلا أننا نرتكب خطأ فادحاً إذا اعتقدنا -كما يقول ي.ر ريغوليْفيتش- إن مهمة المفتشين الرئيسة، تنحصر في إرسال المهرطقين إلى المحرقة بل كان على المفتشين واجب نقل المهرطق من حالة «خدمة الشيطان» إلى «حظيرة الرب» وتحقيق المصالحة مع الكنيسة. ولكن من أجل تحقيق هذا التحول بصورة واقعية صادقة غير مشوبة بخداع ولا كذب، فقد كان على المتهم إعلان ذلك جهاراً أمام أقاربه وأقرانه ومعارفه» (١٨١-ص١١٥).

نقل إلينا برنار غي في كتابه «المرجع في محاكم التفتيش» نص القسم الذي

يقسمه الهرطيق النادم أمام المحكمة: «أقسم أن ألاحق الهراطقة وأكشف سرهم وأفضح شأنهم وأساعد على توقيفهم، وتسليمهم إلى محاكم التفتيش مهما كانت قيمتهم و«أتباعهم» ومشاركيهم ومساعديهم وحماتهم والدعاة السريين للهرطقة ورسل الهرطقة في كل زمان ومكان وبمجرد العثور على أي منهم طالما كنت قادراً على ذلك»(٦-ص١١٩).

يبدأ الاستنطاق بيمين يحلفه المتهم، بالخضوع التام لأوامر الكنيسة، والإجابة على أسئلة المحكمة بكل صدق وأن يفضي بكل ما يعرفه عن الهراطقة وأن ينفذ العقوبات التي تصدر بحقه برضى. بعد القسم يطرح عليه المفتشون الأسئلة. يذكّره المفتش بقسمه إذا لم يعجبه جوابه. وإذا تكرر ذلك يتهمه المفتش بالحنث باليمين والقسم والمروق والارتداد إلى الهرطقة عن الدين ويعرّض نفسه بالتالي إلى عقوبة الحرق بالنيران حياً. يحرص المفتش أبان الاستنطاق على عدم تبليغ المستنطق باتهامات ملموسة حتى لا يكون مستعداً للإدلاء بأي حجج مضادة للاتهام للتخلص من الاستنطاق بسرعة.

بيد أن المفتش يطرح أسئلة مختلفة ليس لها علاقة بقضية المتهم يجعله يقع في التناقض، بينما تجعله أخطاؤه أثناء الإجابة مضطرباً ومرتبكاً. يكفي المفتش إذا اعترف أنه جدّف بالدين يوماً، أو أنه لا يطيق طقوس الكنيسة، أو أنه يخون العلاقة الزوجية. بينما يضيق عليه بجرائم أهون من الهرطقة ليأخذه بها.

مع توالي الزمن ترسخت قواعد الاستنطاق وجرى تدوينها لتكون مرشداً للمفتشين في كل زمان ومكان، ولكن المنظّر التفتيشي برنار غي كان ضد تقنين قواعد الاستنطاق فقد ذكر في كتابه «المرجع الوجيز للمفتش» أنه لا يمكننا أن نضع قواعد عامة للاستنطاق، تصلح للأحوال جميعها ، فيعتاد المتهمون على هذا المنهج، ويتعلمون دون صعوبة كيف يتجنبون الفخاخ التي ينصبها لهم المفتشون (٦-ص١٢٠).

وضع غي نص استجواب يعتبر نموذجاً جيداً للاستنطاق من قبل المفتشين. كتب ما يلي «عندما يساق المتهم إلى المحكمة، فإنه سيتخذ وضع من يجزم ببراءته وعدم جرميته. اسأله (الكلام موجه للمفتش -المؤلف) لماذا جاؤا بك إليّ إذاً؟ فيجيبك بابتسامة مهذبة، أنه ينتظر منك توضيحاً لذلك.

فتقول له: أنا أتهمك بالهرطقة، وأنك تؤمن بعقيدة تخالف عقيدة الكنيسة المقدسة وتعاليمها، وتبشر بها.

فيرفع المتهم عينيه إلى السماء معبراً عن احتجاجه القوي قائلاً: أيها السيد أنت تعلم أني بريء وإنني لم أؤمن بغير المسيحية!

فتقول له: أسألك هل سبق لك أن اتخذت لك عقيدة أخرى غير التي تعتبرها أنت كنيسة رومانية حقيقية؟ فيجيبك: أنا أؤمن بما تؤمن به الكنيسة الرومانية التي تعظوننا بها علناً. فتجيب أيها المفتش: ربما كان في روما عدة أشخاص يتبعون طائفتك، تعتقد أنت أنها كنيسة رومانية. إنني في مواعظي أبين للكثيرين أنه توجد بيننا أشياء عامة نتفق فيها معكم مثل أن الإله موجود وأنت تؤمن بهذا القسم أو الجزء الذي أعظ به، ولكنك في نفس الوقت تبقى هرطيقاً، لا تؤمن بالأشياء الأخرى التي يجب عليك الإيمان بها. فيجيبك المتهم: أنا مؤمن بكل ما يجب أن يؤمن به المسيحي. فتقول له: هذه حيل أعرفها ، أنت تؤمن بما تؤمن به طائفتك. إننا نضيع الوقت في مثل هذه الأحاديث. قل مباشرة هل تؤمن بالأب والابن والروح القدس؟ فيجيبك المتهم: نعم أؤمن. فتسأله عندئذ: هل تؤمن بعيسى المسيح الذي أنجبته مريم، وأنه تعذب وتحمل الآلام وصُلِب وأنه رُفِع بعد ذلك إلى السماء ؟. فيجيبك المتهم: نعم أؤمن. فتسأله: هل تؤمن بالعشاء الأخير، والخبز، والنبيذ الذي يتحول بالقوة الإلهية إلى جسد ودم عيسى المسيح؟. فيجيب المتهم طبعاً هل يمكن ألا أكون مؤمناً بذلك؟ فتجيب: أنا لا أسألك عما يجب أن تعتقد، بل إني أسألك هل تعتقد أنت بذلك؟ فيجيب المتهم: أنا أؤمن بكل ما تريدني أن أعتقد به وما يريده العلماء الطيبون. فتقول له: إن هؤلاء العلماء الطيبون ينتمون إلى طائفتك فإذا كنت متفقاً في العقيدة معهم، فأنت تصدقني، وإذا لم يكن ذلك كذلك فأنت غير مؤمن، فيجيب المتهم: أنا أؤمن عن طيبة خاطر مثلك إذا علمتني ما هو خير لي. فتقول له: أنت تعتقد بأن تعاليمي صالحة لك ، لأنها متفقة مع تعاليمكم، ولكن هل أنت مؤمن بأنه يوجد في مذبح الهيكل جسد سيدنا عيسى المسيح؟ فيجيب المتهم بضيق : إنني أؤمن بذلك. فتسأله: هل تعلم أنه يوجد هناك جسد، وأن كل جسد هو جوهر جسد إلهنا وسيدنا إنني أسألك: هل يوجد هناك جسد حقيقي لإلهنا ، والدته العذراء وصُلب وبُعث من بين الأموات ورُفع إلى السماء الخ...يسألك المتهم عندئذ: أنت نفسك هل تؤمن بذلك؟ فتجيب: بلى أنا أؤمن بذلك بصورة كاملة. فيجيبك المتهم أنا كذلك من المؤمنين بذلك. عندئذ تقول له: يبدو أنك تؤمن بكل ما أؤمن به ولكنني لا أسألك عن ذلك بل أسألك هل تؤمن أنت بذلك؟

يقول لك المتهم: إذا أردت إساءة فهم كلماتي أو عدم فهمها ببساطة ووضوح فلا أعلم ماذا أقول، أنا رجل بسيط وخجول، فأرجوكم كل الرجاء أن لا تتشبثوا بحرفية الكلمات. فتجيبه على الفور: إذا كنت إنساناً بسيطاً كما تدعي فأجب ببساطة ولا تراوغ. فيجيب المتهم: نعم أنا مستعد. فتقول له: أليس من الملائم والمفيد لك أن تقسم أنك لم تعلم أحداً كل ما يتوافق مع الإيمان الحقيقي الذي تعرفه جميعاً؟ فيجيب المتهم شاحب الوجه، إذا كان يجب أن أقسم اليمين فإنني مستعد لأداء القسم. فتقول له مجيباً: أنا لا أقول أنه يجب أن تحلف اليمين، بل هل تريد أنت أن تحلف اليمين؟ فيجيبك المتهم إذا كنت تأمرني أن أحلف فإنني أحلف! فتجيبه: أنا لا ألزمك بالقسم لأنك تعلم أن القسم القسري ممنوع وعندئذ توقعني في إثم أكون أنا من أجبرك عليه، ولكن إذا كنت تود القسم فإنني مستعد لسماع قسمك. فيجيب المتهم : إذاً لماذا أقسم يميناً لا تريد مني أداؤه. فتقول له: من أجل أن أنزع من نفسي الشك في كونك هرطيق. فيجيب المتهم بدون مساعدتك، لا أعرف كيف أؤدي هذا القسم. فتقول له: لو كان عليّ أداء القسم لرفعت يدي إلى السماء وطويت أصابعي وقلت رب أنت شاهد عليّ، أنني لم أعتنق الهرطقة ولم أعتقد يوماً بما يخالف الإيمان الحقيقي.

عندئذ سيظهر عليه أنه لا يعرف كيف يردد نص القسم، ويتخذ شكل أنه يتحدث باسم شخص آخر بشكل يخالف القسم وجوهره، بينما هو يريد إعطاء الانطباع بأنه أدى القسم بالشكل الصحيح. في بعض الأحيان يمكن أن يقسم وكأنه يصلي بطريقته الخاصة مثلاً يقول: كن شاهداً علي أيها الرب أني لست هرطيقاً وإذا سُئِلَ بعد ذلك. هل أقسمت اليمين؟ كان يجيب: كيف ألم تسمع؟

عندئذ يجب أن *تحصر المتهم في الزاوية، فيلجأ إلى إثارة شفقة المحكمة* قائلاً: إذا كنت أخطأت في ترداد نص القسم فأنا جاهز لترداده بالشكل المطلوب أرجو مساعدتي على نفي التهم الظالمة غير الحقيقية. ولكن المفتش الهمام لا يسمح لنفسه بالتوقف عند هذا الحد ، بل يجب عليه التقدم إلى الأمام طالما أن المتهم لم يعترف بتضليله المحكمة ولم يتهرب على الأقل بصورة مكشوفة من أداء القسم. إذا وافق المتهم على أداء اليمين بأنه غير هرطيق فيجب أن يقول له: إذا كنت مستعداً لأداء القسم للتخلص من الموت حرقاً فإن قسمك لن يكفيني ولو كررت القسم عشر مرات وحتى مئة مرة أو ألف مرة لأنك بالتبادل ستحلف إيماناً إثر أخرى دون جدوى، بالإضافة إلى ذلك إذا كنت أملك ضدك كما أفكر أدلة تتبدد مع كلماتك فلن تنقذك الأيمان من

لهيب المحرقة فتدنس ضميرك ولا تنقذ نفسك من الموت، ولكن إذا اعترفت ببساطة بضلالتك، فإننا يمكننا أن نعاملك بتسامح (١٨٥-ج١ص٢٦٠-٢٦١)وكذلك (٦ ص٦٥-٧١).

إذا فشلت الطريقة السابقة يستخدم المفتشون طرائق الكذب والترغيب والترهيب والضغط النفسي على المتهم حتى يشعر بالضياع مثل إخباره أن التهمة قد تثبتت عليه من شهادات كثيرة أدلى بها أقاربه ومعارفه وأصدقاؤه ولم يبق عليه لإنقاذ رقبته غير الاعتراف بالذنب.

استخدموا طريقة دس وشاة معه في الزنزانة يصرحون له بأنهم متهمون بمثل ما اتهم به من هرطقة، حتى يُسرّ لهم بدخيلته ويعترف لهم بذنبه لينال عطف المحكمة وغفرانها. إذا فشل هذا يأتون له بزوجته وأولاده ليحرضوه على الاعتراف بالذنب وإن كان غير مذنب رأفة به وبأولاده وإنقاذاً لأمواله المصادرة بين الدموع والتأوهات والمواقف الدرامية.

كتب د. لي:

«بعد التخويف، كان المفتشون يلجؤون إلى الملاطفة، فيُخرجون السجين من سجنه ويُجلسونه في غرفة مريحة ويقدمون له طعاماً شهياً وسخياً ويُظهرون له الرقة واللين وحسن المعاملة والنية الحسنة ليخفف من مقاومته، وليتحول من القنوط إلى الأمل» (١٨٨-ص٢٦١).

في أحيان كثيرة كانوا يزجون المتهم في السجن مدة طويلة من الزمن دون استنطاق ولا محاكمة، ويشعرونه بأنه لن يخرج من السجن إلا إلى القبر. كانوا يضعونهم في زنزانات متحركة الجدران مثل سجن مدينة البندقية، ويحركونها كل يوم بحيث تضغط على جسم السجين، ثم يملؤونها بالماء أو يمتنعون عن تقديم الماء له والطعام أو يُطمر داخل حفرة ويُهال عليه التراب بحيث لا يظهر إلا رأسه ويتركونه في دياجير الظلام في عهدة القوارض والحشرات والأفاعي. كان عليه أن ينام على برازه وبوله المتعفنين دون أن يزيله أحد (١٨٣-ص١٢٤).

ذكر المؤرخ الكبير الدكتور لي: «صحيح لم تكن زنزانات السجون شبيهة بحظائر الكلاب، ولكنها يمكن أن تصبح كذلك، إذا أمر مفتش بذلك وجعلها أفظع من ذلك بتلفظه الجملة اللاتينية التالية ‹‹ durus carcep et acta vita ›› «سجن جديد وحياة صعبة» فتوضع السلاسل في يديه ويلقى نصف ميت في حفرة ضيقة، لا يدخلها

الهواء وكان ذلك معتبراً وسيلة من وسائل إجبار السجين على الاعتراف بالذنب» (١٨٨-ص٢٦٥) .

ويقول لورنتي مؤرخ ديوان التفتيش الإسباني:

«إن أفظع ما في أمر هذه السجون هو أن من يزج فيها. يسقط في الحال في نظر الرأي العام وتلحقه وصمة لا تلحق به في أي سجن مدني أو ديني. فيها يسقط في غمار حزن لا يوصف وعزلة عميقة دائمة، دون أن يعرف إلى أي مدى وصلت قضيته ولا ينعم بتعزية أي مدافع عنه.(١٩٢-ص١٢٤).

# مرحلة التعذيب الجسدي

عندما يدخل السجين في مرحلة التعذيب، يكون معناه أن رجال التفتيش لم يتوصلوا عن طريق الإقناع والتهديد والمكر والخداع كسر إرادة المتهم، معتقدين أن التعذيب الجسدي ينور العقل وأخف شدة من تعذيب الضمير ووخزه.

يقول ول ديورانت في «قصة الحضارة»: «كان القانون الروماني القديم، يجيز الالتجاء إلى التعذيب للحصول على الاعتراف، ولم تكن هذه الطريقة متبعة في المحاكم الأسقفية أو في السنين العشرين الأولى من سني محاكم التفتيش. غير أن البابا أينوسنت الرابع(١٢٤٣-١٢٥٤) أجازها في عام ١٢٥٢ حيث يكون القضاة واثقين من جرم المتهم، ثم أجازها من جاء بعده من أحبار. ولكن الباباوات كانوا ينصحون بأن يكون التعذيب آخر ما يُلجأ إليه مع المتهمين، وألاّ يُلجأ إليه إلا مرة واحدة، وألا يصل إلى ما يؤدي إلى فقد عضو من الأعضاء أو إلى خطر الموت». فَسَّر المفتشون عبارة مرة واحدة بأنها تعني مرة واحدة بكل محاكمة، فكانوا لذلك يقطعون التعذيب في بعض الأحيان ليواصلوا المحاكمة ويرون بعد ذلك أن من حقهم أن يعودوا لتعذيب المتهم، ولكن الأمر تعدى إلى تعذيب الشهود لإرغامهم على تأدية الشهادة أو الإدلاء بأسماء هراطقة آخرين يعرفونهم. (١٨٨-ص٣٢٨)وكذلك (١٧٩-ج١٦ص١٠٠).

كانت وسائل التعذيب تؤتي أكلها، فكان المتهمون يعترفون بذنوبهم صحيحة كانت أو غير صحيحة، مذنبين أو أبرياء، لكن بعضهم لم تلن لهم قناة فأبوا الاعتراف رغم قسوة التعذيب، ولكن هل كانت محنة المعترفين تنتهي بعد الاعتراف؟ فقد كان عليهم الإدلاء بأسماء شركائهم والتبرؤ من ضلالاتهم الآثمة والمصالحة مع الكنيسة. كان ذلك أهم من المحاكمة نفسها.

كانت تسود الكنيسة ومحاكم التفتيش في العصور الوسطى عقيدة راسخة تقول أن التعذيب البشري تطهير للحياة البشرية من خطيئة آدم وحواء الأولى، وأن تعذيب الجسد تطهير للروح من خطايا الجسد وأنه في النهاية ضرب من ضروب الرحمة التي تلحق بالهرطيق وتطهره من أدران الهرطقة.

على الرغم من أن التعذيب كان مطبقاً ضد الهراطقة من قبل رجال الكنيسة، قبل أن يصدر مرسوم تشكيل هذه المحاكم من قبل البابا أينوسنت الرابع

(١٢٢٤-١٢٥٤) المسمى باللاتينية بمرسوم <<AD EXTIRPANTA>> الذي نص على استخدام القوة دون إيذاء الأعضاء ودون تهديد حياة المقبوض عليهم بشبهة الهرطقة والمجرمين وقتلة النفوس وسارقي الأسرارالمقدسة حتى الاعتراف بأخطائهم بصراحة، وحتى الإدلاء بأسماء من يعرفونهم من الهراطقة الآخرين والمؤمنين بهم وحماتهم ومعاملتهم كاللصوص الناهبين للأموال الدنيوية وشركائهم حتى يعترفوا بالجرائم التي ارتكبوها »(١٧-٨٥).

صادق خلفاؤه من الباباوات على هذا المرسوم وزادوا عليه ووضعوا في يد محاكم التفتيش جميع السلطات التي تخولهم بملاحقة الهراطقة وتعذيبهم واستخدام كافة السلطات اللازمة لتعذيبهم.

لقد اعترف مؤرخ الكنيسة أ. كافاندرا في كتابه «محاكم التفتيش» عن إغفال ذكر التعذيب في محاضر المحاكمات قائلاً: «إذا لم يُنوَّه في بعض الأحيان عن استخدام التعذيب من قبل محاكم التفتيش ضد المتهمين بالهرطقة، فلا يعني ذلك أن التعذيب لم يستعمل، لأنهم كانوا يتجنبون ذكره ويمرون به مرور الكرام ويكتفون بذكر نتيجة المحاكمة لأن ذلك كان سيمسُّ بسلامة الاعتراف ونزاهة المحاكمة إذا ذُكر في المحضر أنه تم نتيجة للتعذيب وليس وليد إرادة المتهم وحريته المطلقة لذلك كانت تُزال كافة معطيات التعذيب من محضر المحكمة وسجل وقائعها » (١٨-ص١١٢-١١٣).

نوه عدد كبير من المؤرخين بالإجراءات المروعة والوسائل الرهيبة التي كانت تلجأ إليها محاكم التفتيش لتعذيب المتهمين، حتى أن المؤرخ دي لورانتي الذي كان يشغل منصب السكرتير العام لمحاكم التفتيش قال بفزع «لست أقف لأصف ضروب التعذيب وألوانه التي كان يوقعها ديوان التفتيش بساح المتهمين فقد وصفها عدد كبير من المؤرخين بدقة، ولا يمكنني أن أصف أياً منهم بالمبالغة. لقد قرأت كثيراً من القضايا، فارتجفت لها اشمئزازاً وروعاً ولم أرَ في المفتشين الذين طبقوا هذه الوسائل إلا رجالاً اتصفوا بأعلى ضروب الوحشية »(١٧٥-ص٣٣٥).

لم يكن التعذيب ليمر مرور الكرام بل كان يثير الخوف والقلق في الأوساط جميعها لذلك كان على الكنيسة أن تتجنب تأليب الرأي العام عليها، لذلك تجنب البابوات والمجامع المقدسة التحدث عن التعذيب وذكر لفظة «التعذيب» في القرارات والمراسيم الصادرة عنها واستخدموا عبارة « ضمان العدالة».

لقد جاء في مقررات المجمع المسكوني المعقود في فيينا في العام ١٣١١ ما

يلي: «يمكن تعذيب المتهمين بالاتفاق مع الأساقفة فقط» ولكن هذا الشرط كان صورياً ولم يخفف من عمليات تعذيب ضحايا محاكم التفتيش، لسبب وحيد، فقد كانت محاكم التفتيش تتمتع بسلطات واسعة وكان الأساقفة أنفسهم يخشون بأسها وسلطانها وأذاها لذلك فقد كانوا يوافقون على الفور على كل ما يعرض عليهم من شؤون التعذيب وإلا فقدوا دعم رجال التفتيش لهم ولكنائسهم وأبرشياتهم بالإضافة إلى تأييدهم لعملية التعذيب نفسها.

عندما كان قضاة التفتيش يصطدمون بنص المجمع المسكوني المذكوركانوا يفتون أن المجمع منع تعذيب المتهمين وليس الشهود باعتبار أن المتهمين «شهود على أعمالهم الذاتية» وليسوا متهمين، والمجمع لم يمنع تعذيب الشهود.

في بعض الأحيان كان المتهم من شدة التعذيب يعترف بذنبٍ لم يقترفه أبداً، فكان يعود عن اعترافاته عند المثول أمام المحكمة مدعياً أنها أخذت منه بعد التعذيب، عندئذ تتهمه بالكذب والتضليل والحنث باليمين، وفي غرف التعذيب كان يتعرض لتعذيب أشد ولتنكيل أعظم هولاً ليعترف بما لم تقترفه نفسه من هرطقة مزعومة.

كانت محاكم التفتيش تعتبر محاكماتها سرية، وكان أي إفشاء لأسرارها يعرض مرتكبيها لأسوء العقوبات، وكان حتى على المبرأة ساحتهم أن يستمروا في الصمت المطبق وإلا أعيدوا إلى محكمة التفتيش وصدر الحكم بالإحراق الحي من جراء إفشاء السر.

كانت محاكم التفتيش تستخدم جميع أنواع التعذيب المعروفة في العصور الوسطى ومنها التعذيب «بالماء» حيث يقيد على سلم ورأسه إلى الأسفل وتدلق المياه في فمه حتى يكاد ينفجر بطنه. والتعذيب بآلة «الجاروكا» التي تلقي بالمتهم مثقلاً بأوزان ثقيلة من أعلى إلى أسفل بحيث تتمزق أعضاؤه وعضلاته. واستخدم التعذيب بالأسياخ المحماة بالنيران والقوالب المعدنية المجمرة على بطن وقدمي المتهمين، وسحق العظام بآلات ضاغطة وتمزيق السيقان وتفكيك الفك وغيرها من الوسائل البربرية.

لم يكن ثمة حدود مرسومة للتعذيب والقدرة على التحمل البدني والنفسي، فقد كان الأمر بيد القضاة وتقديرهم وضمائرهم (١٩٢-ج١-الفصل الرابع-ص١٥٧).

يجمل المؤرخ الحضاري ول. ديورانت في كتابه «قصة الحضارة» أدوات التعذيب قائلاً: «كان من أنواعه الجلد والكي بالنار والتعذيب بالعذراء والسجن الإنفرادي في

جب ضيق وكانت قدماه توضع في الجمر المتقد، أو كان يُشد إلى إطار على شكل مثلث ثم تُجذب يداه وساقاه بالحبال الملفوفة حول آلة لاوية. وكان طعام السجن يقلل حتى النصف حتى يضعف بذلك جسمه، فيؤثر فيه ذلك التعذيب النفساني كالوعد بالرأفة والتهديد بالقتل» (١٨٦-ص٣٢) وقلما كانت محكمة التفتيش ترى قيمة للاعتراف الذي يأتي عن طريق التعذيب، ولكن هذه المشكلة كان يجري التغلب عليها، بإرغام المتهم على أن يؤكد بعد ٣ ساعات من اعترافه، ما قرره أثناء التعذيب، فإذا أبى أمكن تعذيبه من جديد. وحدث في العام ١٢٨٦ أن بعث موظفو كركسون برسالة إلى فيليب الرابع ملك فرنسا وإلى البابا نيقولا الرابع (١٢٨٨-١٢٩٢) يشكون من شدة التعذيب الذي يلجأ إليه المفتش جان غالان فقد كان بعض مسجونيه يُتركون في الظلام الحالك في السجن الإنفرادي مدة طويلة من الزمن وكانت قيودهم تبلغ حداً من الضيق يضطرون معه إلى الجلوس في برازهم ولا يستطيعون إلا النوم على ظهورهم فوق الأرض الباردة (١٩٣-ص٨٦) وقد شد بعضهم إلى العذراء شداً عنيفاً فقدوا فيه استخدام أيديهم وأرجلهم ومنهم من مات أثناء التعذيب (١٨-ص١٨٣) وشنع فيليب على هذه الوحشية وحاول البابا كليمنت الخامس (١٣٠٥-١٣١٤) في عام ١٣١٢ أن يحد من التجاء المحكمة إلى التعذيب ولكن سرعان ما أهملت أوامره (١٧٩-ج١٦ص١٠١).

قبل تسليم المتهم إلى الجلاد لتعذيبه كان المفتش يقرأ عليه التحذير التالي «أنا بعون الله (المفتش فلان) قد درست بإمعان المواد التي تدينك، وقد رأيت من أقوالك برهاناً على ذلك وأريد أن أسمع الحقيقة من فمك بالذات حتى تنسى مسامعي إدانتك وحتى لا أضطر لتنظيم تاريخ وساعة إخضاعك للتعذيب» (١٠١ص٧٨).

ثم يطلعه على أداة التعذيب، ثم يضع الإنجيل أمام المتهم طالباً منه عدم رفع صوته إبان التعذيب احتراماً للإنجيل ثم يطلب منه الامتثال والخضوع والندم والتوبة والتصالح مع الكنيسة وطلب الغفران والخلاص الأبدي.

بعد انتهاء التعذيب كان الطبيب يكشف على المتهم المذنب، ويضمد له جراحه، ليس شفقة عليه ورأفة به، بل حتى لا تبدو عليه آثار التعذيب عند سوقه إلى المحرقة فيما بعد.

على كل حال كتب المؤرخ دي بوتر .ل.ج في مؤلفه «تاريخ المسيحية» قائلاً «كان يتعين على الكاثوليكية أن تلجأ إلى استخدام القوة والتعذيب والإرهاب، وإلا

توقفت عن الاستمرار في الوجود ، هذا يفسر ظهور القوانين الجائرة في المحاكم المقدسة، فقد نصت إحدى المواد: أنه يجب المصادقة على تهمة الهرطقة ولو شهد على ذلك شاهد واحد فقط (١٩٤-ص٢٢٠)وكذلك (١٩٥-ص٨٤ المترجم من قبلنا).

## المحاكمة

تأتي بعد انتهاء التحقيق والاستنطاق والتعذيب، فإذا ما اعترف المتهم بجرمه واقتنع المفتشون بالأدلة وبهرطقته الحقيقية، فيعلن توبته ويتبرأ من الهرطقة ويطلب المصالحة مع الكنيسة فيُقدَّم للمحكمة. أما إذا فشلت المحكمة بعد التحقيق والاستنطاق والتعذيب باعتراف المتهم بذنبه وواصل التنصل من جميع التهم، تقدمه محاكم التفتيش إلى المحاكمة، لتحكم عليه بجرم الهرطقة.

عندما أسست الكنيسة الكاثوليكية محاكم التفتيش بررت دعواها تلك بأنها تستند إلى تعاليم الكتاب المقدس وإلى فلسفة القديس توما الأكويني (١٢٢٥-١٢٣٧) ومؤلفاته اللاهوتية فقد قال في كتابه «الخلاصة اللاهوتية»: «أجازت الكنيسة في بعض الأحيان شعائر الملحدين والوثنيين أنفسهم حين كان غير المؤمنين كثيري العدد، ويجب أن لا يسمح لغير المؤمنين بأن يكون لهم السيطرة على المؤمنين» ثم يقول: «ولكن الملحدين -وهم الذين تخلوا عن إيمانهم بعقائد الكنيسة- يجوز إرغامهم دون أن يكون في ذلك حرج على من يرغمهم، ويجب أن لايعد أي إنسان ملحداً إلاّ إذا أصر على خطئه بعد أن تبينه له سلطة كهنوتية، والذين يرجعون عن إلحادهم يمكن أن يسمح لهم بالتكفير عن ذنبهم. بل يمكن فوق ذلك أن تعاد لهم كرامتهم الأولى، فإذا عادوا إلى إلحادهم جاز لهم أن يسمح لهم بالتكفير عن ذنبهم ولكن لاينجون من آلام الموت» (١٩٦-ج٢-ص٨-١١) وكذلك (١٧٩-ج١٧-ص ١٤٠-١٤١) وكتابات غيره من الباحثين اللاهوتيين وخاصة حول دور الكنيسة في إيقاع العقوبات «الروحية» و«الجسدية» بساح المتهمين بالزيغ في مسائل العقيدة.

نستدل مبكراً في القرن ١١ على رسوخ هذه الأفكار، ونضجها في تلك الرسالة التي خاطب البابا أينوسنت الثالث (١١٦٠-١٢١٦) -صاحب الحملة الصليبية الرابعة- محكمة التفتيش في ١١٩٩/٣/٢٥ في رسالة موجهة إلى غ. فيتيربو، أكد فيها ضرورة ملاحقة الهراطقة والتحقيق معهم بشدة قائلاً: «تعاقب القوانين المدنية الخائنين، بمصادرة أموالهم وبالموت، ويحرمون أطفالهم من رعايتهم، لذلك يجب علينا أن نحرمِ من الكنيسة، وأن نصادر أموال كل من يعتبر خائناً لعقيدة عيسى المسيح، لأن في ذلك إثم عظيم ينال من العظمة الإلهية أكثر مما ينال من عظمة الملوك» (١٨-ص٤٥٩).

كان يحق للمتهم من الناحية الشكلية توكيل محام للدفاع، كما بين نيقولاس إيمريك في «المرجع الوجيز لرجل التفتيش» قائلاً: «ولكن ذلك لم يطبق من الناحية العملية، لأن المحامي الذي يدافع عن المتهم بإخلاص، يُعرِّض نفسه للاتهام بالهرطقة، فيتحول من محام يدافع عن المتهم إلى متهم، يمكن توقيفه واستنطاقه والحكم عليه من قبل محكمة التفتيش».

الحق يقال أن محاكم التفتيش الإسبانية كانت تعين محامياً للدفاع عن المتهم ولكن هذا المحامي كان أبعد الناس عن أن يكون محامياً، بل كان شريكاً متعاوناً مع المحكمة في إثبات التهمة عليه. اعترف بذلك الراهب الجزويتي بيرناردينو لوركا عندما قال: «كان مفهوماً تماماً أن المحامي الرسمي -في رأيي- كان من زمرة المتعاونين مع محكمة التفتيش. وكان عمل المحامي يتم على أساس نفس مبادئها التي كانت تحكم المحاكم المقدسة، رغم أنه عين في الأساس للدفاع عن حقوق المتهم واستخدام كل مايسهل مشاركته على هذا الأساس، فإنه بمجرد ثبوت التهمة على المتهم، يتوقف المحامي عن الدفاع عنه لأن مهمته مثل مهمة المفتشين، تكون أولى النصائح التي يقدمها المحامي للمتهم، أن يقدم أدلة قانونية، والاعتراف بالهرطقة وهي التهمة التي أدين بها. (١٩٠-ص١٢٠)

الجهل أيضاً لم ينقذ المتهم من التعذيب لأن الأمر كان يجعل المحكمة تصر على محاكمة المتهم، لأنه بنظرهم «ابن أبي الضلال» أي الشيطان نفسه (١٨١-ص١٣٢)

من الإنصاف أن نذكر أن بعض التخفيف في العقوبة كان يصدر عن المحكمة إزاء المتهمين المصابين بالجنون والسكرى، ولكنه في كلتي الحالتين كان المتهم يضطر إلى الموافقة على التهم الموجهة إليه، والاعتراف بكونه مذنباً إذا أراد النجاة من إنقاذ نفسه من الموت حرقاً وهو حي.

لم يكن في مستطاع المتهمين الإفلات من صدور الحكم ضدهم، حتى ولو اخترمت المنون المتهم قبل صدور الحكم عليه. كان موته ذاك دليل العناية الإلهية بجرم المتهم، أي أن الله حكم على المتهم بنفسه، قبل أن تحكم عليه المحكمة.

عموماً لم تكن محاكم التفتيش تصدر حكماً ببراءة أي متّهم، وكانت تكتفي بالقول أن «التهمة لم تثبت على المتهم» وذلك بمعنى أنها ممكنة الإثبات في المستقبل. لم يكن الحكم بالبراءة عائقاً لإعادة اتهام الضحايا المبرئين في قضية جديدة. وكان على كل من لم تثبت إدانته أن يحضر كل يوم من الصباح إلى الظهر ومن بعد الظهر حتى

المساء أو حسب تعبير المحكمة: «من الإفطار حتى الغداء ومن بعد الغداء إلى العشاء»، حتى يكون في إمرة المحكمة عندما تقرر إعادة محاكمته مجدداً.

بعد هذا كله، نعتقد أن الراهب الفرانسيسكاني برنار دي ليسيسو، كان على حق عندما أعلن في بداية القرن ١٤ في حضور ملك فرنسا فيليب الرابع الملقب «بفيليب الجميل» (١٢٦٨-١٣١٤) أن محاكم التفتيش كان بمستطاعها في نظامها الحالي اتهام القديسان بطرس وبولص مؤسسا المسيحية بالهرطقة، إذ لم يكن بمقدوريهما الدفاع عن أنفسهما إطلاقاً. إذ لن يعرفا بماذا هما متهمان، ولن يواجها بالشهود الذين شهدوا ضدهما. بنفس الشكل كان يمكن أن يُتهم حتى الحواريون، فهل كان باستطاعتهم الدفاع عن أنفسهم، وخاصة في تلك الظروف التي كان يتعرض كل من يُقدِم على مساعدتهم إلى الاتهام بالهرطقة» (١٨٥-ج١-ص٢٨٤)

تكمن المشكلة الكبرى، في أن محاكم التفتيش لم تكن تعمل حسب قانون معين موضوع، ولاحسب أصول محاكمات معين يطبق في كل زمان ومكان، بل كانت تعمل حسب تعليمات متناقضة تختلف من بابا إلى آخر ومن سلطة كنسية إلى أخرى. في بعض الأحيان كان يؤخذ بالأقضية السابقة وتُعتبرُ دليلٌ للمحاكم في عملها وفي أحيان أخرى لم يكن يؤخذ بها إطلاقاً. وهكذا تمتع رجال التفتيش بحرية قانونية لا مثيل لها، الأمر الذي أثر على الأحكام القضائية بالذات فقد كانت غير محدودة من حيث الطبيعة. كان من جملة حقوق المفتشين، الحق في تخفيض العقوبة أو مضاعفتها دون إبداء الأسباب. لذلك لم يكن في وسع أي متهم الثقة حتى بعد صدور الأحكام، أن معاناته قد انتهت رغم انتهاء مدة محكوميته.

ذكر المؤرخ الدكتور لي حول موضوع المسامحة بعد انقضاء ثلاثة أرباع مدة السجن: كان الهرطيق معتبَراً من أعتى عتاة المجرمين، بحيث لايمكن منحه أي تخفيضات في مدة العقوبة ولامسامحته عن بقية المدة، رغم إعلان الكنيسة أنها تستقبل الضالين والتائبين برضى لتعيدهم إلى أحضانها. لكن عودة المتهمين السابقين إلى أحضان الكنيسة كان من الصعوبة بمكان، ولا يمكن أن ينالوا غفران الكنيسة إلاّ إذا نالوا عقوبة طويلة المدى» (١٨٥-ص٢٨٤).

كان المحكوم عليهم يبقون تحت وصاية محكمة التفتيش طيلة حياتهم. بعد صدور الحكم ينتقل المحكوم عليه من العقوبات الخفيفة إلى السجن، ثم يصدر بحقه أمر الحرمان من الكنيسة، ثم يسلم إلى السلطات المدنية لتنفيذ حكم محكمة التفتيش

بإحراقه حياً بعد مصادرة أمواله المنقولة وغير المنقولة.

أوصى مجمع ناربون الكنسي في العام ١٢٤٤ محاكم التفتيش بأن لاينال الزوج العطف بسبب زوجته ولا تنال الزوجة العطف بسبب زوجها أو بسبب الآباء والأبناء لأن العائلة كلها مسؤولة، وأن لايؤثر السن والمرض على تخفيف الأحكام (١٨٥-ص٣٠٦)

من السمات البارزة لمحاكم التفتيش التي لايشابهها فيه أي قضاء آخر في العالم قاطبة، هو شمول العقوبة وانسحاب آثارها ليس على المحكوم عليهم فحسب، بل وأيضاً على أبناء المحكوم عليهم وأزواجهم وزوجاتهم وأقاربهم وجيرانهم حتى الجيل الثالث، إذ تطبق عليهم عقوبة الحرمان من الإرث والمواطنة. (١٨١-ص١٣٤).

علل مُنظّر محاكم التفتيش نيقولاس إيمريك حق محاكم التفتيش في معاقبة الأبناء على جرائم ارتكبها الآباء قائلاً: «إن العطف على أبناء المتهمين بالهرطقة، الذين سيضطرون العيش في حالة الفقر والإملاق، لايمكن أن تخفف هذه القسوة، لأن القوانين الإلهية والبشرية تقضي بتحميل الأبناء العقوبات التي صدرت بحق أهلهم لأن أبناء آدم عاقبهم الله للمعصية التي ارتكبها آدم وحواء. حتى أبناء الهراطقة الكاثوليك لا يمكن أن يُستثنوا من هذه القاعدة، إذ يجب أن يحرموا من إرث أهلهم حتى ولو استندوا إلى القانون الطبيعي (١٠١-ص١٠٩).

كانت محاكم التفتيش توقع عقوبات (دينية) بحق المتهمين تدعى بالعقوبات «التكفيرية» مثل قراءة الابتهالات الدينية والأدعية، وزيارة المعابد والصلاة وتأدية الطقوس الكنسية الطويلة وزيارة الأماكن المقدسة وتقديم التبرعات الخيرية «بجرعات كبيرة» ولأعوام طويلة، تحت المراقبة الصارمة وإلاّ تعرض المخالف إلى التوقيف من جديد والتعرض للتعذيب من جديد.

في القرن ١٣ فرضت على بعض الهراطقة أحكام سميت «بالأحكام الشعبية» تجبر المحكوم عليهم الانضمام إلى الحملات الصليبية التي كانت تغزو في ذلك الحين البلاد الإسلامية، ولكن رجال التفتيش عدلوا عن هذه العقوبات لأنهم كانوا يصيبون الصليبيين بعدوى الهرطقة.

كان المحكومون بعقوبات خفيفة يُجبَرون على تنفيذ عقوبات تذلهم في المجتمع وتهينهم مثل ارتدائهم ثياباً خاصة بالهراطقة ورسمهم بإشارات فاضحة مهينة، في عام ١٢٠٨ طلع الجزويت ببدعة جديدة هي ضرورة أن يرتدي المحكومون بعقوبات خفيفة ثياباً مصنوعة من الخيش الزعفراني اللون مخاطة على شكل صليب، أما في إسبانيا

فكانت بدون أكمام ترسم عليها ألسنة اللهيب الحمراء والاعتمار بقبعات طويلة مدببة خاصة بالمهرجين ولا يسمح لهم بخلعها حتى في البيت ولا يسمح لهم بتبديلها إلاّ إذا أصابها البلى وامتلأت بالرقع. وكانوا بهذا الزي الفاضح يتعرضون للهزء والسخرية في كل مكان، حتى أن الدكتور لي علق على ذلك بقوله: «تحول الصليب هذا الرمز المقدس للمسيحية، إلى أفدح العقوبات التي يمكن إنزالها بالبشر» (١٨٥-ص٢٩٧).

كان جلد المحكوم عليهم بالسياط وهم عراة في المناسبات الدينية أمراً شائعاً وحتى عند تأدية طقوس الصلاة الاعتيادية وفي غيرها من المناسبات. وكان على المحكوم عليهم أن يمروا بالمكان الذي هرطقوا فيه مرة كل ١٥ يوم لينالوا الجلد في المكان وهو نصف عار طيلة حياته. لم يكن من حق أحد أن يعفيه من العقوبات المذكورة غيرالقاضي الذي أصدر الحكم.

كانت عقوبة السجن تقسم إلى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: سجن الأشغال الشاقة «Murus Strictissimus» حيث يوضع السجين في زنزانة منفردة وهو مقيد اليدين والرجلين بالسلاسل حيث يبول ويتغوط.

النوع الثاني: السجن الصارم «Murus Strictus durus Arctos» حيث يوضع السجين في زنزانة منفردة وهو مقيد الرجلين فقط ، وأحياناً كان يربط إلى الحائط.

النوع الثالث: السجن البسيط حيث يوضع السجين في سجن جماعي دون ربط بالسلاسل. على كل حال كان طعام السجين الخبز والماء القراح والتبن. كان يمنع من الاتصال بالعالم الخارجي. وقد ذكر إيمريك في مدونته التفتيشية: «من المسموح للكاثوليك المتعصبين فقط مقابلة المسجونين على أن لا يكونوا من النساء. ويمنع على الدهماء مقابلتهم خوفاً من لوثة الهرطقة التي يتلوث بها هؤلاء البسطاء. لم يكن يسمح للسجناء بالاحتفاظ بالمال خوفاً من تعرض الحراس للرشوة من قبلهم.

في بعض الأحيان كان المساجين ينالون حريتهم عن طريق الرشوة. وكان على السجين الذي ينال حريته أن يلتزم -كما قال الدكتور لي-: «بكتمان أسرار ماجرى معه وإلاّ تعرض للسجن مجدداً دون إبداء الأسباب والحاجة إلى أدلة جديدة، وكان معرض دوماً إلى مراقبة شرطة محاكم التفتيش واستنطاقاتهم وهم بدورهم كانوا يأتمرون بأمر رجال الأبرشيات والقساوسة والرهبان ورجال الدين عموماً... الذين عليهم الإخبار عن أي هفوة يرتكبها السجين المحرر عند تنفيذ العقوبات الدينية التي يجب عليه تأديتها ، ولو بعد خروجه من السجن. كان يحاسب على كل كلمة يتفوه بها أو عمل يؤديه،

فيعاقب عندئذ كهرطيق مرتد بأشد العقوبات. لم يكن هناك ماهو أسهل من تدمير هذا الإنسان بمجرد وشاية من مخبر يبقى اسمه طي الكتمان المطلق. كان هذا العذاب أشد من الإحراق على سفود المحرقة حياً ، فقد كانوا بعد خروجهم من السجن يقعون في عبودية محاكم التفتيش، فهل يعتبر ذلك كله رأفة ورحمة بالمتهم؟ ». (١٨٥-ج١-ص٣١٢)

في القرن الثالث عشر كانت محاكم التفتيش بعد الحكم على الهرطيق تهدم له بيته وتسويه بالأرض(كما تفعل إسرائيل الآن مع الفلسطينيين الذين يدافعون عن أرضهم، ولكن دون حكم قضائي)، ولكن مع الزمن عدلت محاكم التفتيش عن هذه العقوبة بمصادرتها بدلاً من هدمها مع بقية أملاك المتهم.

في المستعمرات الإسبانية والبرتغالية في أمريكا اللاتينية كان المحكومون من قبل محاكم التفتيش يقضون محكوميتهم في الأديرة كأرقاء، أو ينقلون إلى إسبانيا للخدمة في السفن مصفدين بالأغلال حيث يربطون إلى مقاعدهم وإلى المجاذيف (١٨٨-ص١٣٧)

من غرائب الأمور، أن محاكم التفتيش كانت تملك الحق في اتهام أياً كان بالهرطقة حياً أو ميتاً حتى ولو مضى على موته مئة أو مئتي عام. لم يكن الموت حائلاً دون الاتهام بالهرطقة.. كانت تكفي شهادة واش أو تقديم أية وثيقة لإصدار الحكم ضد المتوفي، فتأمر المحكمة بنبش قبره وإخراج جثته من قبرها، وتحرق ويذرى رمادها في الهواء، والمهم من كل ذلك انتزاع أمواله ومصادرة أملاكه من أيدي ورثته من أي جيل من أجيال أعقاب الميت . بيّن الدكتور لي أن هذه الأعمال كانت تنبع من دوامات الجشع الجنوني.

ذكرنا سابقاً أن مصادرة أموال الموقوف المنقولة وغير المنقولة، كانت تتم بعد توقيفه مباشرة، شاملاً ثيابه وفراشه، فتفقد أسرته مقومات الحياة فيموت بعضهم من الإملاق والمسغبة.

حدث في فرنسا في بداية الملاحقات الجماعية للهراطقة في جنوبها، مصادرة لأموال الهراطقة، وكانت تبنى بها السجون لتتسع لأعداد متزايدة من الهراطقة واستخدم المساجين الهراطقة كسخرة في أعمال البناء دون مقابل. ثم أخذت الأموال توزع بين محاكم التفتيش والسلطات المحلية والأبرشيات أما حصة الأسد فكانت تذهب إلى خزينة البابا، ويذهب المتبقي إلى رجال التفتيش ومساعديهم ومخبريهم. حولت

الاعتقالات الجماعية للهراطقة المترافقة مع مصادرة أموالهم، بسرعة مناطق جنوب فرنسا المزدهرة اقتصادياً في القرن الثالث عشر إلى خرائب.

ذكر الدكتور لي في كتابه: «تاريخ محاكم التفتيش في العصور الوسطى» :

«طبعاً ليس من الإنصاف الادعاء أن الجشع والتعطش للنهب والسلب كان الدافع المحرك لكل ذلك، ولكننا لايجب أن ننفي أيضاً أن هذه الدوافع لعبت دوراً كبيراً. إن المفتشين جميعهم الذين عملوا في التحقيق والتوقيف ، كانوا يضعون نصب أعينهم الفائدة والمنفعة المادية. كانت محاكم التفتيش تصمّ آذانها عن رؤية الهرطقة ولا يعود لها نفس الحماس التعصبي.

استطاعت هذه الظاهرة أن تثبت وجودها خلال جيل واحد فقط، ثم اختفت وانبعثت من جديد مع ظهور الهرطقة الجديدة.

لم يكن هناك ضد أتباع المانوية ملاحقات منظمة من قبل محاكم التفتيش. بذلك استطاعت المانوية أن تنجو من القضاء التام عليها كما جرى مع الكاثارية. ولكن عندما سمحت البابوية بمصادرة أملاك الهراطقة المانويين، سرعان ماسقطت المانوية. لقد تساند الجشع والتعصب وأصبحا خلال مئة عام دافعين قويين للملاحقة القاسية والدائبة العديمة من الشفقة والرحمة، وعندما نفدت أموال الهراطقة بسبب استئصال شأفتهم تماماً توقفت أعمال ملاحقة الهراطقة». (١٨٥-ج١-ص٣٣٥-٣٣٦)

كانت الأحكام الصادرة عن محاكم التفتيش قطيعة غير قابلة لأي طريق من طرق المراجعة. أما من الناحية النظرية فقد كان للمحكوم عليه حق التشفع لدى القاصد الرسولي (البابا) لإلغاء العقوبة أو تخفيضها. ولكن كان من النادر حصول ذلك، اللهم إلاّ من بعض اليهود الذين كانوا يدفعون بسخاء كما سيمر ذلك عند البحث في محاكم التفتيش في إسبانيا.

لم يكن يسمح للمحكوم عليهم رفع الظلامة إلى البابا، بينما لم يكن أصدقاؤه وأقرباؤه يتجرؤون على ذلك خوفاً من تنكيل محاكم التفتيش بهم واتهامهم بالهرطقة والدفاع عن الهراطقة. والباباوات لم يعيروا هذه الالتماسات أي قدر من الاهتمام.

في تاريخ محاكم التفتيش كانت مستويات الشدة تتراوح بين الصعود والهبوط على مر العصور، ولكن الهدف الأساسي كان يبقى هو هو على الدوام: ترسيخ أوضاع الكنيسة وهيمنة رجال وطبقة الأكليروس عن طريق تحطيم أعضاء الكنيسة الكاثوليكية السياسيين والدينيين ورجال الفكر ودعم سيطرة الكنيسة على جميع مناحي الحياة الاجتماعية (١٨٣-ص١٣٨-١٣٩)

# تنفيذ الأحكام

قال المؤرخ الكبير عبد الله عنان المحامي في كتابه «نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين»: «لقد اطلع ديوان التفتيش (محاكم التفتيش) بأعظم الإجراءات الهمجية التي أريد بها تنفيذ حكم الإعدام في أمة بأسرها هي (الأمة العربية الإسلامية في الأندلس –المؤلف).

كانت الأحكام تصدر ضد كل من ارتد عن العقيدة وآثر الاستمرار في ارتكاب الأخطاء وكل من أبى العودة إلى أحضان الكنيسة الكاثوليكية، وكل من رفض الاعتراف بأخطائه ورفض مصالحة الكنيسة، وكل من تاب عن الهرطقة وعاد إليها، وكذلك كل من حُكم غيابياً ثم ثبتت هرطقته، فتصدر المحكمة أمر الحرمان من الكنيسة ثم تسلمه إلى السلطات المدنية لتنفذ بدورها أحكام المحاكم التفتيشية، يكون معظمها تنفيذ عمليات إحراق المحكوم عليهم وهم أحياء، وذلك بسبب رغبة الكنيسة في تحميل السلطات المدنية والمحلية وزر التنفيذ، لأن الكنيسة لا تسفك الدماء ولا تقدم على إعدام أحد بيدها. فكل ما تفعله هو تسليم الحكم وهو بمثابة المشيئة الإلهية إلى السلطات المدنية التي لها الحق في تنفيذه أو عدم تنفيذه لتقوم بوظيفة الجلاد عوضاً عنها، وفي نفس الوقت التنصل من كل ذلك بادعاء أنها لم تسفك يوماً دماً بيدها المقدسة ولم تقدم على تنفيذ حكم الإعدام بحق أحد. دُعي الحكم المسلم إلى السلطات المدنية باللاتينية ‹‹ Debita animadversione puniendum ›› وكانت بعض الأحكام تسلم إلى السلطات المدنية مع رجاء تنفيذها برأفة ورحمة وتعني بذلك أن يشنق الهرطيق المحكوم بالموت. قبل إحراق الجثة بالنيران، أي تجنبه عذاب الإحراق وهو حي.

لم تكن السلطات المدنية في الدول الكاثوليكية ترحب دوماً بعملية تنفيذ الأحكام، ففي كثير من الأحيان وبصورة خاصة في القرنين الثالث عشر والرابع عشر امتنعت السلطات عن تنفيذ أحكام محاكم التفتيش بحق الهراطقة حسب منطوق الأحكام، لأسباب شتى. مثل استبدال قرار حرق الهرطيق حياً بالإعدام العادي لتجنب ربما سخط الرأي العام ولإظهار تمردها على هذه الأحكام الجائرة. حينما كانت محاكم التفتيش الإسبانية والبرتغالية تابعة للعرش وليس للباباوات، لم تحدث بطبيعة الحال مثل هذه التناقضات، ولكن الأمر في فرنسا وألمانيا والجمهوريات والإمارات الإيطالية

كان على خلاف ذلك، حيث كان الصراع بين السلطتين الدينية والمدنية لإخضاع كل منهما للأخرى، وكانت السلطات المدنية تناضل للتخلص من سلطات البابوات وهيمنتهم عليها. ولكن البابوات كانوا يتدخلون لصالح محاكم التفتيش ويطالبون بالتنفيذ الفوري للأحكام، والإحراق الحي للمحكومين وإلا صبّ البابا جام حرمانه على المدينة أو الإقطاعية أو الإمارة أو الجمهورية من الكنيسة. ويوجه البابا رسالة عامة إلى مواطني تلك السلطات الآبقة بالامتناع عن دفع الضرائب لهذه السلطات وحق التمرد عليها وعصيانها.

ولكن في كثير من الأحيان لم تكن محاكم التفتيش تسلم المحكوم عليهم لإحراقهم بل كانت تتولى ذلك بنفسها. فقد ورد ذلك في ١٨ مادة من مواد قرارات مجمع كونستنزا المسكوني المتعلقة باتهام الشهيد جان هوس ومحاكمته وإحراقه حياً، الذي سنتحدث عنه في الفصل الخامس من هذا الكتاب.

كان رجال اللاهوت الكاثوليك يبررون قسوة محاكم التفتيش في أحكامها، بأن الهراطقة قد هربوا بمحض اختيارهم من أحضان الكنيسة الرؤوم إلى أحضان الشيطان.

لذلك تقتصر مهمة محاكم التفتيش على إصلائهم بالنيران في دار الأرض قبل أن يصليهم الله بنيران الجحيم في السماء العلوية.

كانت المحاكم المقدسة أكثر اهتماماً بعودة الهراطقة عن ضلالاتهم وآرائهم المخالفة وتبرئتهم منها عوضاً عن إظهار بطولاتهم وتقبلهم الموت حرقاً بشجاعة (١٨٣-ص١٤٠-١٤١).

في هذا المجال بيّن الدكتور لي: «كان الاهتمام بموضوع إنقاذ أرواح الخاطئين، أشد نفعاً للكنيسة من إزهاق أرواح الهراطقة. لذلك لم تكن الكنيسة تضن عن بذل أي جهد لتبرئة الهراطقة. لقد أثبتت الوقائع أن المتعصبين فقط هم الذين كانوا يتعطشون دوماً لإحراق الهراطقة أحياء بسرعة ولسفك الدماء، ولكن لم يكن على محاكم التفتيش أن تكون منفذة لرغبات المتعصبين. كانوا يعرفون أن الحماس الأول سرعان ما يخبو مع الزمن، لذلك كانت تعمل على إيداع الهرطيق مغلولاً ومصفوداً بالسلاسل والحديد في السجن لمدة نصف سنة أو سنة بكاملها. وكانت تدعو علماء اللاهوت والفقهاء يزورونه خلال ذلك الوقت، ليؤثروا على عناده وغيّه رأفة به. وعندما كان اليأس يحل بهم بعد هذه الجهود كلها كانوا يتركونه لمشيئته. ولكن حتى بعد هذا كان الإعدام يؤجل يوماً بعد آخر حتى يستطيع التبرؤ من معتقداته الآثمة وإنقاذ نفسه، إلى

أن لا تبقى لهم بارقة أمل» (١٨٥-ص٣٤١).

في حفل رهيب يقام بين حين وآخر كان المفتشون يعلنون أسماء المذنبين المدانين والعقاب الذي حكمت به المحكمة عليهم. أما التائبون الذين قبلت توبتهم، فكانوا يوضعون على منصة في وسط الكنيسة ثم تقرأ اعترافاتهم ويطلب إليهم تأكيدها جهارة أمام الملأ. ثم يقوم المفتش الذي يرأس الاحتفال ويعلن سحب الحرمان عنهم من الكنيسة، ويعلن سائر الأحكام الأخرى. أما الذين سيسلمون إلى السلطات الزمنية (المدنية) فكان يسمح لهم بيوم أخير لمراجعة أنفسهم وإعلان توبتهم ، أما الذين يعترفون ويتوبون ولو فوق منصة الإحراق، فكانت تبدل عقوبتهم بالسجن مدى الحياة. أما الذين أصروا على زيفهم، فكانوا يحرقون أحياء في الميدان العام وكانوا يطلقون على عملية الإحراق الحي في إسبانيا «عمل الإيمان» ‹‹AUTO DA FE›› بمعنى أن عملية الإحراق الحي هو عمل من أعمال الإيمان يقوي عقائد الشعب الصحيحة، ويؤكد الإيمان بالكنيسة. كان شعار الكنيسة دوماً عدم إراقة الدماء ولذلك فقد كانت محكمة التفتيش، تسلم الحكم إلى السلطات المدنية مع المحكوم عليهم لتنفذ فيه أمر الإحراق حياً دون سفك قطرة من دمائه (١٨-ص١٤٤ وص١٧٨).

# مراسم تنفيذ الإعدام

تركت لنا شهادات المؤرخين المعاصرين لعمليات إحراق المحكومين من الهراطقة أحياء معيناً لا ينضب من الأوصاف الحقيقية لمراسم الإعدام. وقد تشكلت شيئاً فشيئاً بعد تأسيس محاكم التفتيش، طقوس معينة، أصبحت تنفذ في كل مكان.

كان تحديد يوم الإعدام، يتم ليصادف يوم عيد من أعياد الكنيسة، والدعوة كانت للسكان والغرباء. في بعض الأحيان كان يعتبر التخلف عن حضور الاحتفال، تعاطف مع الهراطقة وقد يؤدي إلى الاتهام بالهرطقة. لا يعلن الحكم إلا قبيل تنفيذ الحكم مباشرة. كانت حفلة الإحراق تتم في أكبر ساحات البلدة وفي حضور ممثلي السلطتين الكنسية والمدنية وأبناء الشعب وتعتبر من أفخم احتفالات الكنيسة وأجمل الطقوس. ثم يقوم المفتش بقراءة الحكم على المتهم الذي لم يكن يعرف شيئاً عنه قبل ذلك.

كان الإعدام يتم عدة مرات في السنة، لعشرات الأشخاص في كل مرة. قبل شهر من الزمن المحدد يتم الإعلان عن يوم الاحتفال البهيج بالإعدام في عظات الكنائس وفي أماكن الإعلان في الكنائس الداخلية والخارجية، وتوزع صكوك الغفران مجاناً قبل أربعين يوماً على المؤمنين.

في يوم التنفيذ كانت تنصب الأعلام ومعالم الزينة، وتنثر الزهور وتنشر على شرفات المنازل قطع السجاد الثمينة وتقام المنصات في ساحة المدينة المركزية، يتوسطها المذبح المغطى بالقطيفة الحمراء البهيجة، ومقصورات فخمة للملك وحاشيته ولحاكم المدينة ولكبار الضباط والموظفين العامين والمدنيين الرسميين، وكان يستحسن حضور النساء بزينتهن البهيجة وأزيائهن المفرحة المبتكرة والأطفال. وكانت توجد مقاصف لتناول الطعام والمشروبات لأن الاحتفال قد يستغرق يوماً كاملاً.

في اليوم السابق للتنفيذ تجري بروفات وتجارب عامة للإكليروس وحملة الأعلام والصلبان ولمنفذي الطقوس الكنسية المعتادة في مثل هذه الأحوال ولرجال الحرس. يمر في الشوارع الرئيسية رجال الأبرشية يرأسهم أعضاء رهبانية القديس بطرس الشهيد وهو مفتش دومينيكاني في فيرونا. اغتيل في العام ١٢٥٢ على يد أعداء محاكم التفتيش لشدته وقسوته ومنحه البابا لقب سيد ديوان التفتيش ورُسِّم قديساً بعد موته. يقع على عاتقهم أمر تحضير حفلة الإحراق وإقامة السرادق والمنصات والمقصورات

وأعمدة ربط المحكومين عند كومات الحطب، ثم يسير خلفهم «جنود المسيح» أي الأشخاص الذين يعملون في محاكم التفتيش بما في ذلك الوشاة والمخبرون وهم يضعون الأقنعة والقلانس التي تخفي وجوههم وقسماتهم، حتى لا يتعرف عليهم أحد، ويحمل اثنان منهم رايتي محاكم التفتيش الخضراوتين. يقف أحدهما عند المنصة والثاني عند المحرقة.

يؤخذ المحكوم عليهم يوم الإعدام إلى الحمام ليغتسلوا بالماء الساخن ويحلق الحلاق لهم شعورهم وذقونهم ويلبسونهم ألبسة داخلية نظيفة، ويقدمون لهم فطوراً شهياً مع كأس من النبيذ المعتق في بعض الأحيان، ثم يلبسونهم السراويل والقمصان الجديدة ويضعون في أيديهم الشموع الخضراء وينطلقون بهم خارج السجن بصحبة حراسهم وأقاربهم ورجال التفتيش. أما عتاة الهراطقة فكانوا يمتطون ظهور الحمير وهم مربوطون إليها برباط وثيق ووجوههم إلى ذيل الحمار. ثم يمر ركبهم أمام كاتدرائية المدينة حيث ينضم إليهم باقي الركب وهم يرتدون أردية المواكب والأعياد السوداء، بما في ذلك الوشاة والمخبرون المقنعون وهم يرددون الأغاني والأهازيج والأناشيد الكنسية.

أثناء ذلك يطلق الرهبان وأتباعهم ، صيحات موجهة إلى الهراطقة الذين يضمهم الموكب، مطالبينهم بالتوبة والعودة إلى أحضان الكنيسة والسير في ركابها.

عند مرور الموكب في الشوارع يخرج السكان الذين تطل شرفاتهم عليه والتي زُيّنت بأفضل الزينات والسجاجيد لمشاهدة الموكب البهيج. كان بعضهم يقذف الهراطقة بالأقذار والبيض الفاسد، ويوجهون إليهم أقذع السباب. ولكن هذه الطريقة مُنعت وبعد ذلك حُرّمت لأن الغوغاء كانوا يتعمدون إلقاءها على رجال التفتيش والقساوسة وغيرهم من المحتفلين.

في صدر ساحة التنفيذ كان يجلس أعضاء السلطتين الدينية والمدنية مع ضيوفهم ومدعويهم. بينما يجلس الجمهور على أرض الميدان ويملؤون جنباته.

يقف المحكوم عليهم أو يجلسون على مقاعد المحكومين ومنصتهم الخاصة بشكل أدنى من منصة الشرف الرئيسة. ثم يبدأ فوراً القداس الجنائزي. ثم يقف كبير المفتشين ليتلو قرار الاتهام باللغة اللاتينية التي لا يفقه المحكومون منها شيئاً، يتخللها قراءة صفحات من الإنجيل ومن أقوال كبار رجال الكنيسة المأثورة . إذا كان المحكومون كثيري العدد ، تأخذ هذه العملية زمناً طويلاً. ثم يأتي من يُلبس المحكومين اللباس الأصفر الخاص بالمحكوم عليهم المسمى «San benito» توضع على رؤوسهم

القلانس المدببة التي اشتهر بها المهرجون والمزينة بصور الشيطان وألسنة اللهيب. أحياناً كان يتم جلدهم بالسياط قبل سوقهم إلى أعمدة الإحراق وربطهم بها. عادة تقام المحرقة في وسط الساحة حيث يقف الجلادون وبعض وجهاء الكنيسة. يعيد الجلادون ترتيب أكوام الحطب عند قدمي كل هرطيق. في هذه اللحظة يكون زعماء الكنيسة ورجال التفتيش الحاضرون آذاناً صاغية لسماع أية نأمة تدل على رغبة أي هرطيق في التوبة بإشارة منه لأن الكمامة التي على فمه تمنعه من الكلام. في هذه الحالة يوقف تنفيذ الحكم ويساق التائب إلى السجن بعد الاعتراف بالهرطقة والتوبة والمصالحة مع الكنيسة. ثم تشعل النيران بكل كومة حطب من أكوام الهراطقة تلفحهم حرارتها وهي تقترب من أجسادهم ويشاهدون لهيبها بأم أعينهم فيقوم بعض رجال الأبرشية بوضع قطع من الحطب بأيديهم لتأجيج النيران للتدليل على رغبتهم في المشاركة في عملية القضاء على الهرطقة.

تسمع تأوهات المساكين وتنتشر رائحة الشواء البشري ثم تأخذ قطع من لحم الهراطقة بالتساقط عن عظامهم. بعد همود النيران يجمع رمادهم ويلقى به في النهر.

# الفصل الثالث

## محاكم التفتيش والقضاء على السحرة

إنها لقصة مشوقة كل التشويق، تصدّي محاكم التفتيش، بأمر من الباباوات والكنيسة الكاثوليكية لتصيّد السحرة والساحرات على وجه الخصوص، إلى جانب تصيد الهرطقة والمهرطقين.

عالم السحر يمت في الأساس إلى قوى الشيطان. وهي كلمة عبرية الأصل، وردت في العهد القديم والعهد الجديد من الكتاب المقدس، كما وردت في القرآن الكريم ومعناه في العبرية العدو ويدل في الأديان الثلاثة على صفة أساسية: هي أنه مبعث الشر في شخص بذاته. وكان في الأصل من زمرة الملائكة، فتمرد على الله، فسقطت منزلته، وأصبح من أهل النار ، له سلطانه في جهنم ، ويأتمر بأمره عدةٌ من صغار الشياطين، ورد ذكره في الكتاب المقدس في مراجع عدّة نذكر منها: أخبار الأيام الأولى ٢١:١، يوحنا ١:٢، زكري ٢:٣، أشعيا ١٤:١٢، متّى ١:٤، ٣٤:٩، وأعمال الرسل ٢٦:١٨ وتقرر المسيحية أن الشيطان يستطيع أن يغري الإنسان ويقوده إلى فعل الشر غير أن الإنسان لا يعدم إرادته أثناء التجربة، ويستطيع أن يدفعها بنعمة الله، والشيطان مثل كل كائن لا يستطيع أن يفعل شيئاً إلا بإذن من الله، ولا تذكر قدرته في شيء بالنسبة إلى القدرة الإلهية (١٩٧-ص١١٠٦).

في العربية يُعرَف الشيطان بإبليس من الجذر (بَلَسَ) وأبلسَ من رحمة الله أي يأس وندم. ومنه سُمي «إبليس» وفي التنزيل العزيز: «يوم إذٍ يُبلَسُ المجرمون» وإبليس مشتق منه لأنه أبلسَ من رحمة الله، أي أويس وقيل: إن إبليس سمي بهذا الاسم لأنه لما أويس من رحمة الله أبلس يأساً.(١٩٨-ج١ص٢٥٦).

اشتغل علماء اللاهوت منذ البداية بمشكلة إبليس، وخلقوا منه صورة الموسوس الخنّاس (الخناس بالعربية الشيطان) الذي يُجسد الشر وهو لدى الكاثوليك ملك الظلام وسلطان الجحيم، وعدو الله الأكبر، وخصمه ومنافسه، طرده الله من ملكوت السماء من أجل حسده وتكبره، يعمل تحت إمرته أبالسة يصارعون الخير معه، محاولين تضليل المؤمنين، والحلول في أرواحهم ونفوسهم ، وقد نعته القديس أوغسطين (بإله القردة) وحسبنا أن نذكر أنه كان يُعتقد أن آلهة الوثنيين لا تزال موجودة في صورة عفاريت، وإن جن حراج الغابات وجنياتها حقيقة ، كما كان أبلار يظن أن الشياطين تستطيع أن تقوم بأعمال السحر، لمعرفتها الوثيقة بأسرار الطبيعة.

وكان ألفونسو الحكيم يؤمن بالسحر، ويقبل النبوءات عن طريق النجوم وإذا كان

هذا اعتقاد أولئك الرجال، فكيف يشك فيه من هم أقل شأناً؟(١٧٩-ج١٧ص١٥٩).

هاجرت علوم اليونان في القرن التاسع إلى بلاد المسلمين عن طريق الشام فقامت في بلادهم -كما يقول المؤرخ الحضاري ول ديورانت- نهضة ثقافية من أعظم النهضات وأكثرها إثارة للدهشة في التاريخ كله، وذلك في الوقت الذي كانت فيه أوربا المسيحية تجاهد للخروج من ظلمات الخرافات والهمجية(١٧٩-ج١٧ص١٥٨).

كان لا بد أن ينمو العلم واللاهوت والفلسفة في العصور الوسطى في جو من الأساطير والخرافات والمعجزات والفأل والطيرة والعفاريت والتنجيم والتنبؤ بالغيب، وهي العقائد التي لا تنتشر إلا في عصور الفوضى والخوف.

كان الاعتقاد السائد في تلك الأيام أن الشيطان من أعظم السحرة، يستطيع التجسد، والظهور بصورة إنسان، والاختفاء، واجتياز الفراغ بصورة خاطفة، وسرعة مطلقة، وشراء الأرواح، وتحويل الأشياء الصالحة إلى ضارة ومؤذية. وهو قادر على قراءة الأفكار ونقل الأجساد من مكان إلى آخر، ويحول الخير إلى شر وأن يصنع من النور وحوشاً والقيام بأشد الأعمال شراً وإجراماً.

تسربت طائفة كبيرة من الكائنات الخفية غير الطبيعية، من الوثنية إلى المسيحية من ألمانيا وأسكاندينافيا وإيرلندة على صورة سَحَرة وجنّ ومردة وجنيات وغيلان عجيبة، وشياطين وعفاريت، تمتص الدماء، وأموات يمشون في الهواء على صورة أشباح ، وأشخاص باعوا أنفسهم للشيطان «فاوست» مقابل الخلود، يجوسون الغابات مثل الذئاب، وكانت الأرواح الخاصة بالأطفال الذين لم يَتَعمّدوا، تغشى المستنقعات، وتظهر للناس في صورة غاز المستنقعات المضيء. لما رأى القديس إدموند ريتش، جماعة من الغربان السود، أدرك من فوره أنها سرب من الشياطين، جاءت لتحمل روح غراب في تلك المنطقة (١٩٩-ص١٠٥)، وكانت كثير من قصص العصور الوسطى تقول أنه إذا أخرجَ الشيطان من جسم رجل أو امرأة، فإن في مقدور من حوله أن يروا ذبابة كبيرة سوداء تخرج من فمه (٢٠٠ج١ص٢٠٥).

في القرن التاسع عشر اشتكى كبير أساقفة ليون أكوبار، من أن المسيحيين يؤمنون بسخافات وثنية لم يكن الإنسان ليستطيع قبل ذلك الوقت أن يحمل الكفرة والوثنيين أنفسهم على تصديقها.

الله في العقيدة المسيحية ، ثلاثة أقانيم: الأب والابن والروح القدس، أما الشيطان فيتألف من أقانيم عديدة لا حصر لها.

كان من أعظم الاختصاصيين في الإبليسيات Demonlogie،المفتشان، وعالما اللاهوت الكاثوليك المؤلفان الألمانيان «يعقوب شبرينغر وهنري إنستيتوريس «اللذان ألفا كتاباً أسمياه «مطرقة السحر» نُشرَ في عام ١٤٨٧، اعتمدته محاكم التفتيش كمرجع أساسي أو كمدونة لمحاربة السحر، والسحرة. وهو كتاب موسوعي، عن سبل القضاء على السحر، طبع خلال ١٨ سنة ٢٩ طبعة وترجم إلى معظم اللغات. ويرى أن الإنسان الذي يوقع عهداً مع الشيطان Pactum Expressum Pactum Implicitum يتحول إلى نسل الشيطان، كساحر أو ساحرة. ويصبح قادراً على إيقاع أفدح الأذى في كل من يحيط به من بشر.

ولكن «وريث إبليس» هذا، قادرعلى كل شيء تقريباً، حتى الأعمال الحسنة، فهو قادر على إيقاد نار الحب بين قلبين متباعدين، وجعل المرأة جميلة بعد قبح، وملء الأرحام العقيمة بالأولاد، وجعل المؤمنين بالشيطان يصنعون المعجزات، ولكن الشيطان يصر على تطبيق جميع ما ورد في عقده مع البشر حرفياً (٥٥-ص١٤٨).

ويتابع الكتاب قوله: إن إبليس قادر على جعل بعض الرجال على علاقة جنسية ببعض النساء، وجعلهن يمتن شهوةً ويستسلمن للرجال، وقد بين الفيلسوف القديس توما الأكويني في كتابه (الخلاصة اللاهوتية): «عندما يجامع الشيطان، النساء يولد لهم أولاد، فمعنى ذلك أنهم تحولوا من عائلات بشرية إلى عائلات شيطانية، هذا علماً بأن الشيطان يدفع المؤمنين إلى الدعارة والفسق والزنى، وهي إحدى اختصاصاته، ولكن ذلك يؤدي إلى عنانة الرجال»(١٩٦-ص١٤٤).امتلأ كتاب «مطرقة السحر» وهو باللاتينية Malleus maleficarum بدسائس الشيطان الجنسية، وقد اعتمد البابوات هذا الكتاب وأصبح المرجع الأساسي لقضاء محاكم التفتيش، والدستور الذي تم على أساسه محاكمة السحرة، وعبّاد الشيطان. لقد وُصِفَ الكتاب من قبل بعض المؤرخين بأنه من عمل ساديّين مثاليّين (١٨٣-ص١٥٨).

قدَّمَ الملك مكسيميليان الأول (١٤٥٩-١٥١٩)أرشيدوق النمسا وملك الرومان لكتاب «مطرقة السحر» برسالة تقريظ قال فيها أنه أعظم أثر هائل، ضد الخرافة والسحر أنتجه العالم، ذكر المؤلفان في كتابهما أيضاً «إن النسوة الشريرات، يستطعن بتقليب خميرة شيطانية في قدر أو بوسائل أخرى، إحضار أسراب من الجراد والديدان لتلتهم محصولاً كاملاً، وهن يستطعن أن يُصبْن الرجال بالعقم ويجعلن النساء عقيمات، ويُغضْن لبن المرضع أو يُجهضن الحامل، ويستطعن بنظرة واحدة فقط أن

يُجلبن الحب والكراهية ، المرض أو الوفاة، ويخطف بعضهن الأطفال ويشوينهم ويلتهمنهم، يستطعن رؤية الأشياء عن بعد، ويتنبأن بالجو، وفي إمكانهن أن يحولن أنفسهن ، أو غيرهن إلى حيوانات» وأبدى المؤلفان حيرتهما ودهشتهما بتساؤلهما: لماذا تفوق الساحرات السحرة من الرجال ؟ وأجابا بقولهما: «لأن النساء أخف رؤوساً، وأكثر شهوة من الرجال، وأضافا أنهن إلى هذا كله، وسائل محبوبة دائمة لإبليس اللعين» لقد حكم المؤلفان وكانا أيضاً قاضيين في محاكم التفتيش في ألمانيا على ثمانية وأربعين امرأة بالسحر وأحرقوهن خلال خمس سنوات(٥٥ص١٦٢).

منذ صدور هذا الكتاب زاد هجوم رجال الدين على صناعة السحر حتى بلغ أوْجَهُ في القرن السادس عشر في كنف الكاثوليك والبروتستانت على حدٍ سواء حتى أن أحد رجال التفتيش صرّح في عام ١٥٥٤ بأن محكمة التفتيش، قد أحرقت ثلاثين ألفاً من السحرة على الأقل، ولو تركوا بدون عقاب، فقد ينزلون الخراب، بالعالم كله (١٧٩-ج٢٣-ص١١٩).

آمن معظم اللاهوتيين، بأن الله سمح لإبليس، إغواء بني البشر، وتضليلهم عن جادة الصواب، ولكنه ترك لهم حرية الاختيار بين الخير والشر، من هنا جاء الاستنتاج النظري الهام: أن إبليس ليس قادراً على إجبار الإنسان على ارتكاب المعصية إنما هو قادر على التحريض عليها، والتحبيب بها.

لقد اعتبرت الكنيسة الكاثوليكية، الهرطقة، أنها دعوة إلى عقيدة أو مذهب ديني جديد، وذود عنيد وثابت، عن معتقدات خاطئة ومضللة، أماالذين يمارسون السحر فهم لاينطبق عليهم التعريف، فهم لايذودون ولا يدافعون عن عقيدة، أو مذهب، أو دين جديد، بل وحتى هم لايدعون أحداً للإيمان بهذه العقيدة، بل إنهم خدمة للشيطان الرجيم، وينفذون أوامره.

الهرطقة كما عرّفها الدكتور إسحق عبيد في كتابه: «الإمبراطورية الرومانية بين الدين والبربرية»: «الهرطقة كلمة يونانية الأصل«Airesis» ومعناها الرأي الفردي الخاص الذي لايتساوق مع آراء آباء الكنيسة الذين توثق إيمانهم «بفعل الروح القدس»ولما كانت المسيحية قد غزت أقطاراً متباينة في تاريخها وحضارتها وسكانها كان ضروريٌ أن تتباين أيضاً وجهات نظر كل قطر في بعض المسائل اللاهوتية الغامضة التي نادت بها الديانة الوافدة. ولكن الكنيسة سرعان مابلورت لها قانوناً للإيمان صار الاعتراف به مقياساً للأرثوذكسية، أما من انحرف عن قواعد هذا االقانون، هو مهرطق

«Haireticos» أو «أخ فاسد». (٢٠١-ص٣٤)

ذكر القديس كيريان(٢٠٠-٢٥٨م) في القرن الثالث الميلادي «أن إبليس هو المبدع لكل انشقاق عن الكنيسة وكل هرطقة».

ولكن الهرطيق يختلف عن الساحر لأن الأخير تحدوه أهداف وغايات أكبر بكثير وأشد خطراً. إنه يعمل على هدم النظام العام، وعلى سيطرة الكنيسة، وإحلال تنظيمات شيطانية محلهما.

حتى القرن الرابع عشر، كانت ملاحقة محاكم التفتيش للسحر والسحرة معتدلة، وكان يتم على يد السلطات القضائية المدنية وسلطات الكنيسة ومحاكم التفتيش على حد سواء ضمن اختصاص مشترك«Delictum Mixti Fori»

بالإضافة إلى أنه في المئتي عام الأولى من تشكيل محاكم التفتيش، حاول باباوات روما منع محاولات قضاة التفتيش لجعل هذا الاختصاص من شأنها وحدها وحجبه عن القضاء المدني.

لأنه في نظر الباباوات أمر ثانوي، وقد حذر البابا ألكسندر الرابع (١٢٥٤-١٢٦١) قبل وفاته بعام، محاكم التفتيش من ذلك قائلاً لهم: «إن قضايا الإيمان التي بين أيديكم، على قدر من الأهمية بحيث يتعين عليكم عدم الانشغال بملاحقة جرائم من نوع آخر، لذلك فإن التنجيم والعرافة والسحر أقل أهمية ويمكن لحاكم التفتيش النظر فيها، عندما لايؤثر ذلك على المهمة الأولى وهي ملاحقة الهراطقة واجتثاب شأفتهم وترك أمور ملاحقة هؤلاء إلى وقت آخر». (٢٠١-ص١٠٥)

من أجل أن يصبح السحر غرضاً للملاحقة الجماعية، من قبل محاكم التفتيش فيجب اتهامهم بالهرطقة «أن تفوح منهم رائحة الهرطقة» «Haeresim manifesti Sapis» حتى وجود «عهد مع الشيطان» لم يكن من شأنه اتهامهم بالهرطقة لغياب عنصر على جانب كبير من الأهمية، ألا وهو وجود تنظيم سري لمؤامرة معينة. ولكن رجال التفتتيش لاتعدمهم الحيلة. فهم يعرفون من خبرتهم أن الهرطقة لايمكن أن تقوم بدون تنظيم سري فبما أن السحرة هم عملاء الشيطان، فيجب أن يكون لهم تنظيم داخل «كنيس الشيطان» أو كنسه والكنيس أو البيعة بالعربية هي معبد اليهود مقابل الكنيسة عند المسيحيين أو الجامع عند المسلمين، فلماذا أطلقوا على معبد الشيطان اسم الكنيس؟ هو ولا شك تحقير لليهود واتهام بأن كُنُسهم أقرب لمعابد الشيطان، فبينوا أن السحرة يجتمعون في الليل، إذن هم منظمون والتنظيم السري هرطقة، بهذه

الطريقة تمكنوا من حل المشكلة.

إن أي رجل من رجال التفتيش يمكنه عن طريق التعذيب جعل أي امرأة تعترف أنها «عضو في كنيس الشيطان» وحضورها اجتماعات السحرة الليلية ومحاكمتها على أساس ذلك بتهمة الهرطقة، والحكم عليها بالحرق في لظى نيران المحارق التي أعدت للهرطقة.

مع توطيد دعائم سلطان محاكم التفتيش في مختلف دول العالم المسيحي في أوربا أخذت هذه المحاكم تزيد في ملاحقتها للسحرة تمهيداً لمحاكمتهم وانتزاع الاعترافات منهم، عن تنظيم لحلقات الطقوس الشيطانية واستخدام السحر وقوى الأبالسة، لتحقيق أغراضهم.

لم ينج من ذلك حتى البابوات أنفسهم، كان البابا سلفستر الثاني (٩٣٨-١٠٠٣) الذي تسلم عرش البابوية عام ٩٩٩ وبقي متربعاً عليه حتى مماته،في العام ١٠٠٣ عالماً في الفيزياء والرياضيات قبل البابوية عندما كان اسمه هربير دورياك وكان فرنسياً، تفوق على جميع معاصريه في أوربا في الرياضيات وكتب عنه المؤرخ غيّوم دو ماليسبوري في كتابه «التاريخ الحديث» قائلاً: «بنى هربير دورياك في مدينة رين توافير آية في الجمال، تصب ماؤها في روضة غنّاء، فتصدر عنها أصوات إيقاعية منسجمة، تعيد للذاكرة لحناً ما، وفيما بعد نُصّب هذا الشخص بابا واشتهر باسم سلفستر الثاني، ولكن تبين أنه يتقن علم الفيزياء، أكثر من إتقانه القيام بواجبات البابا، فاتهمه رجال الكنيسة بأنه يقوم على خدمة الشيطان» وكان قد كرس حياته لرفع مستوى ذلك العصر، فاتهموه لهذا السبب بممارسة السحر والشعوذة وسموه صديق الشيطان رغم اشتهار عهده بمقاومة السيمونية (الإتجار بالأشياء المقدسة كشعرات المسيح وردائه وقطع من تاج الشوك أو الصليب الخشبي الذي صلب عليه)، وقد ذكر المؤرخ الإيطالي بروتولو ميويلاتينا (١٤٢١-١٥٠١) المعروف « بمؤرخ البابوات»: «إن البابا سلفستر الثاني، كان يقضي الليالي بانتظام وهو يتحدث إلى الشيطان، ويروون فيما يصفونه أنه إدانة له -أنه اعترف قبل أن توافيه المنية، بأنه كثيراً ماتحدث مع الشيطان، وطلب أن تسجى جثته بعد موته في مركبة مصنوعة من خشب شجرة اقتُطعت لتوها، وأن يشد إلى المركبة حصانان: أحدهما أسود والثاني أبيض، وأن يطلقونهما يعدوان بحرية في الشوارع، ثم يقومون بدفنه، حيث يتوقف الحصانان ، وهذا ماحصل بالفعل: فقد انطلق الحصانان يجران المركبة في العديد من

شوارع روما وتوقفا أمام كنيسة لاتيران، فدفنوا «صديق الشيطان» فيما وسط هتاف الآلاف الصاخبة من سكان روما -كما يقولون- كانت عشرة فيالق من الأبالسة تغرز الإبر في أحشائهم ليصرخوا بهذا الشكل المريع».

وصم رجل آخر بالسحر وممارسته، هو الأمير شارل مارتيل عاهل البلاط الفرنجي في عهد آخر الملوك المورفينيجيين (٦٨٨-٧٤١) وجَدُّ شارلمان الكبير والذي أوقف تقدم المسلمين بقيادة عبد الرحمن الغافقي في فرنسا في موقعة «بلاط الشهداء» التي استشهد فيها الغافقي في بواتييه.

يقول المؤرخ الشهير الكسندر باراديسيس في كتابه «بالتازار كوسا البابا يوحنا الثالث والعشرين: حياته وأعماله» الذي ترجمناه إلى العربية (١٩٥-ص٦٧-٦٨) «لم يكن شارل مارتيل بالرجل الذي يمكن أن يوصف بالتدين، فقد ورد في كتب التاريخ التي تناولت حياته بأنه كان مكروهاً من الرهبان ورجال الكنيسة الذين اتهموه بالفظاظة. ويروون عنه أنه لم يُشاهَد مرة واحدة وهو يصلي، وفرض على الكنائس، والأديرة، دفع أموال استغلها في الإنفاق على تجهيز القوات وتقديم الهدايا إلى أصدقائه ومريديه وهذا يدل على تمرده على الكنيسة واستخفافه بها وفوق كل ذلك كان يطلق يديه في التدخل بقضايا وشؤون تهم الكنيسة وحدها دون غيرها، ولم يكن يتقرب من الرب قبل توجهه إلى ساحات المعارك التي لم يخسر طيلة حياته أياً منها، وعوضاً عن ذلك كان يقف قبل كل معركة ساعات أمام الشِّباك التي تنسجها العناكب، ليحصي ويعد خيوطها ويُحضِّر للعملية الحربيةً التي سوف يخوضها. وبفضل هذا وحده كان يربح المعارك».

يروي القديس أوشير، أسقف أورليان، أنه كثيراً ماكان يرى في أحلامه شارل مارتيل، وهو يحترق في نار جهنم، وأن ملاكاً قال له: إن القديسين حماة الكنيسة الذين ابتزهم شارل مارتيل، حرموه من دخول الجنة، وطلبوا أيضاً، إلقاء جثته خارج القبر.

كتب القديس أوشير (؟-٧٣٨) الذي نفاه شارل مارتيل من أسقفية أورليان عام ٧٣٢م إلى كولونيا، إلى القديس بونيفاسيو، مطران أبرشية موغونتي وفولرادو، الذي كان يعيش في بلاط الملك ببيان، ابن شارل مارتيل، ينبئه ماشاهد في حلمه، فقام رجال الدين بفتح القبر، لكنهم لم يعثروا على الجثة، وإنما وجدوا فقط ملابسه البالية، وانبعثت من القبر رائحة كريهة، نتنة جداً، ثم سمعوا فحيح أفعى هائلة وهي

تطل منه.

هوجم الفيلسوف الألماني ألبيرت الكبير(حوالي ١٢٠٠-١٢٨٠م) من قبل رجال الكنيسة، واتهموه بممارسة السحر والشعوذة، وكان فيلسوفاً كبيراً درس الفلسفة الأرسطية التي كانت محرمة من قبل الكنيسة وبرهن على عدم تناقض الفلسفة والدين. وأن الإلهام طريق الدين والعقل طريق الفلسفة. إلا أن الطريقين يؤديان إلى حقائق واحدة، وكان عالماً تقدمياً بالنسبة إلى ظروف عصره، ولكنه حارب النظريات الفلسفية العربية التي كانت تنزع إلى حرية الفكر واستقلالية العلم عن الدين وتمثلها فلسفة ابن رشد الذي انتشرت فلسفته، انتشاراً عظيماً في أوربا في القرون الوسطى بحيث أصبحت سلاحاً بيد الأوساط المعادية للسكولائية التي جاء بها ألبيرت الكبير وتوما الأكويني، ولكنه كان عالماً كبيراً في الكيمياء والفيزياء وعلم النبات وعلم الحيوان، التي كانت معارف نادرة في ذلك العصر، فبدا في مخيلة الناس وتحت تأثير رجال الدين، أنه كبير السحرة. واتهمته بعض نشرات كتب رجال الدين أنه اكتشف حجر الفلاسفة، وهو محاولة تحويل المعادن إلى ذهب وإكسير الحياة الذي يعيد الشباب إلى الإنسان. وورد في كتب أخرى أنه نجح في خلق إنسان آلي (روبوت) يعمل ويتكلم ويجيب على كافة الأسئلة التي توجه إليه، وأن توما الأكويني، تلميذ ألبرت الكبير، (١٢٢٦-١٢٧٤)، قد حطم في ثورة غضب على سحر ألبيرت الكبير هذا الإنسان الآلي، بعصاً غليظة، بعد أن عجز عن فهم طبيعة تكوينه. (١٩٥-ص٦٨)

كان أول من نادى بضرورة تقديم السحرة والمشعوذين، إلى المحاكم المقدسة وإعدامهم في المحارق، هو البابا يوحنا الثاني (١٢٤٥-١٣٣٤) الذي ارتقى عرش البابوية في عام ١٣١٦م حتى مماته. ويعزو المؤرخ ب . موريل في كتابه «تاريخ االسحر» «Morelle .p: Histoire de la sorcellerie, Paris, 1946» ذلك إلى جبن ذلك البابا وخوفه، والوساوس التي انتابته من خصومه، إذ كان يشكو -على الدوام- أنهم يهددون حياته بأعمالهم السحرية.

أمر في عام ١٣١٧ في البدء بملاحقة أعداد كبيرة من القائمين على خدمة الكنيسة والكرسي المقدس، واضطر الناس، تحت ألوان التعذيب الرهيبة، إلى الاعتراف بذنوبهم والإدلاء بما يمليه عليهم رجال الدين القائمين على تعذيبهم، وسرعان ما أوكل البابا يوحنا الثاني والعشرين لديوان التفتيش في الفاتيكان مهمة البحث، والكشف عن كل مايمت للسحر والشعوذة بصلة. وأصدر إرادة باباوية تحمل اسم «سوبر إلليوس

سبيكولا » نصت على تشريع يقضي بضرورة إعدام كل من يمارس السحر وأن تطبق عليه القوانين المقدسة النافذة بحق الهراطقة والملاحدة والمارقين من الدين والمرتدين عن الكثلكة، أي الإعدام في المحارق ومصادرة الممتلكات.

وقد ورد فيها «هناك أناس لايمتون للمسيحية بأية صلة، إلاّ بأسمائهم التي يُكنّون بها. أنكروا المعجزات والحقائق الإلهية، وعقدوا في الخفاء صفقات مع قوى شريرة ويقدمون القرابين إلى الشيطان، ويسجدون للشيطان ولأبنائه، ويرسمون بأنفسهم أو يحصلون من غيرهم، على صور تمثل القديسين، ودوائر ومرايا ليدخلوا بذلك وبفضل فنونهم السحرية، بخلوة مع الشيطان،يطلبون منه الإجابة عن أسئلة مختلفة، و ليمد لهم يد العون في تنفيذ أفكارهم المناهضة للمسيحية ليتحولوا بفعلهم الخسيس هذا إلى عبيد للشيطان».

ويستشهد بارديسيس بالمؤرخ هنري شارلز لي المتخصص بمسائل مطاردة البابوات للهرطقة (١٨٨-ص٦٦) في قوله: «إن تشريعات البابا يوحنا الثاني والعشرين، التي ألزمت محاكم التفتيش، بالتخلص من التعساء المشتبه بهرطقتهم، قد أسفرت عن نتائج مناقضة تماماً لما هو متوخى منها، إذ عملت أكثر فأكثر للترويج للسحر بين الجماهير، الذين ولدت لديهم قناعات بجدية السحر، وبأنه يمثل في الواقع شيئاً حقيقياً يستحق الاهتمام، في الوقت الذي أصبحت فيه المراسيم البابوية للكنيسة الغربية عقيدة «دوغمائية» جامدة. (١٩٥-٦٦-٧٠).

في عام ١٣٢٤م حاكم قاضي التفتيش من الأخوية الفرانسيسكانية الإيرلندي، ريشار لابردور (١٢ شخصاً -٧ نساء و ٥ رجال) بتهمة ممارسة السحر. والعجيب أنهم جميعاً اعترفوا بأنهم تبرؤوا من المسيح ودنّسوا الأسرار المقدسة، وقدموا القرابين للشيطان، الذي ظهر لهم على شكل مغزلي ثم على شكل كلب أسود، ثم على شكل هر، تبادلوا معه ومع رفاقه أعمال الفجور والفسق والفاحشة، واعترفوا أيضاً أنهم سلقوا في جمجمة أحد المجرمين نخاع عدد من الأطفال مع بعض الأعشاب والعقاقير السحرية بغاية استخدامها لسحر المسيحيين المؤمنين. ولكن بعضهم استطاعوا الهرب بينما أحرق الباقون في لظى النار.

في عام ١٣٣٥ حاكم قاضي التفتيش بطرس غي عدداً من السحرة، الذين اعترفوا له بعد التعذيب أنهم عقدوا عهداً مع الشيطان، وأنهم طاروا إلى حفلة ليلية، حيث سجدوا وركعوا إلى أمير جهنم الذي اتخذ شكل تيس عملاق وتبادلوا معه أعمال

الفسوق والفجور والدعارة، وتناولوا بصحبته لحم مولود حديث، وغيرها من الاعترافات، فقد حُكم عليهم بالموت وأحرقوا أحياءً عن بكرة أبيهم.

مثل هذه الأعمال أشاعت المخاوف والاستياء والرعب وعدم الثقة، والقلق في أوساط المؤمنين بالمسيحية وبثت فيهم مشاعر بعدم وجود الأمن والراحة النفسية وجعلتهم يعتقدون أن الكنيسة ومحاكم التفتيش هي القادرة لوحدها على إزالة هذه الكوابيس المرعبة الشيطانية، وهزم جيوش الشيطان الجبارة. لم تكن أي جريمة تعادل جريمة السحر والشعوذة ومعاهدة الشيطان في نظر محاكم التفتيش.

ادعى رجال التفتيش أن ما يحدث من كوارث طبيعية من الزلازل إلى جوائح الطاعون والكوليرا، إلى التسمم بالمواد واللحوم الفاسدة والمتفسخة، إلى غرق السفن وكثرة اللصوص، وقطاع الطرق، وحتى الجدب وانقطاع الأمطار، والطوفان والزوابع والأعاصير، وكثرة المنافقين بسبب الجوع وفقر الدم والحرائق التي تأكل الأخضر واليابس، تعود جميعاً إلى كثرة عبيد الشيطان وأنصاره، وتزايد عبدة الشيطان المتعاهدين معه والذين باعوا أرواحهم للشيطان، ومن كثرة ممارسة السحر وأفانينه ضد أبناء جلدتهم لذلك عمدت محاكم التفتيش إلى تصيّد السحرة.

كان بإمكان ومستطاع أي إنسان واع أو غير واع، أو مخبول أو غير سوي عقلياً اتهام جاره أو صديقه أو عدوه أو معارفه بممارسة السحر والتآخي مع الشيطان، حتى ولو كان من أفراد عائلته نفسها لتعتقله محاكم التفتيش ولتطبق عليه جميع إجراءات محاكمة الهراطقة وأعداء الكنيسة المقدسة.

كانت الوشاية جزءً لايتجزأ من منظومة محاكم التفتيش . لم يكن ممكناً كشف السحرة إلا عن طريق الوشاة إسوة بالهراطقة، لقد كانت الكنيسة تكافيء الوشاة بسخاء وكانت تعتبرهم منافحين عن العقيدة والإيمان وتمنحهم الغفران عن ذنوبهم.

بين المؤرخ س .غ لازينسكي: «كانت الوشاية تتخذ في كثير من الأحيان طابعاً جائحياً وبائياً جنونياً، وبصورة خاصة عند تملك الواشي الرعب، من أن يشتبه به المتحمسون للنقاء والطهر الديني، إذ أنه من أجل أن يثبت للمحققين إخلاصه كمشتبه به بممارسة السحر فقد ذكر شخص يدعى تروا أيشيل، بعد إلقاء القبض عليه أنه يعرف ٣٠٠ ألف ساحر ومشعوذ، طبعاً لم يكن في مستطاع المحكمة القبض على هذا العدد من الناس واكتفت بثلاثة آلاف منهم وشى بأسمائهم تروا أيشيل، وحاكمتهم وأنزلت بهم أشد العقوبات، وأكثرها صرامة (٢٠٣-ص٥٥).

في النصف الثاني من القرن الرابع عشر، استطاعت محاكم التفتيش، وضع مبادىء ثابتة، قائمة على بحوث ودراسات في عالم الجان والشياطين عن التوصل إلى أنه توجد حقيقةً طوائف وشيع للهراطقة السحرة الذين أغواهم الشيطان «بتغاض من الله» لإهلاك المسيحيين. بيّن الأستاذ عباس محمود العقاد في كتابه «إبليس» كيف توصلت هذه البحوث اللاهوتية إلى بيان حقيقة الشيطان قائلاً: «وأعظم الأعلام في اللاهوت المسيحي، بعد أوغسطين، فيلسوف القرون الوسطى توما الأكويني (١٢٢٧-١٢٧٤) الذي فلسف العقائد المسيحية، على مثال لم يسبقه إليه ولم يلحقه أحد بعده، ومحور فلسفته، حرية الإرادة، التي ملكها كل مخلوق عاقل، وأولهم الشيطان، لأنه كان في المنزلة العليا، بين المخلوقات العلوية، وكان امتحانه من ثم أعسر من امتحان سواه، وكانت قدرته كذلك على الثبات والنجاة أعظم من قدرة الآخرين فأذهلته العظمة عن كل شيء غير نفسه، وطمح إلى مساواة الله في عظمته ومشاركته في وحدانيته وتبعه ممن هم على غراره، وهوى من عليائه وهوى من تابعوه. ويجاري الفيلسوف من تقدموه في الاعتراف للشيطان بالقدرة على العجائب والأفانين التي تشبه المعجزات» (٢٠٤-ص١٢٩-١٣٠).

توصلت هذه البحوث إلى وصف الطريقة التي يتمكن بها الشيطان من تجنيد أعوانه بنفسه، أو بواسطة عملائه إذ يبدؤون بالبحث عن ضحايا لهم وله «يبشرونهم بالحياة الحلوة» ويدعونهم إلى المشاركة في الاجتماعات السرية الليلية، وذلك بالتعرف على أشخاص أقوياء ومحبين للسلطة والتسلط، جامحي الأهواء ويزينون لهم المباهج الشيطانية والسلطات المطلقة وعندما يجيب المراد تجنيده بالإيجاب، يتسلم المجند الجديد عصا الغواية السحرية المصنوعة من قش المكانس المغموس في دهان سحري، مصنوع من أكباد الأطفال الغير معمدين، وملفوفة بقماش، ثم يتقدم خلف الشخص الذي أغواه أو خلف إبليس نفسه من أجل الدخول في الطقوس الليلية المسماة «سبّات» المستمدة من العبرية ‹‹Sabbath›› وانتقلت منها إلى اللاتينية ‹‹Sabbatum›› وكانت تعني في القرون الوسطى «اجتماع ليلي للسحرة والساحرات، برئاسة الشيطان» وهنا أيضاً تستعير الكنيسة تعبير السبت وهو اليوم السابع الذي استراح فيه الله بعد خلق العالم حسب الديانة اليهودية تحقيراً لليهودية واعتبار يوم الراحة اليهوديةَ يوم يجتمع فيه الشيطان بمريديه للقيام بالطقوس الشيطانية، المقصود فيها أن الطقوس اليهودية طقوس شيطانية(٢٠٥-ص٥٣) وأيضاً(٢٠٦ج٦ص٣٥١١)

وأيضاً(٢٠٧ج٤ص٦٩٧). يصبح بعدها «المغوي» «مرشداً شخصياً Daemon famliaris وينخرط في الأعمال السحرية ضمن طائفة الهراطقة. ثم يأتي اليوم أو بمعنى أصح الليلة التي يتسنى له فيها مع مرشده دهن عصا المكنسة بأكباد الأطفال غير المعمدين ويركبانها لتطير بهم من النافذة إلى الفضاء الرحيب (١٧٧-ص١٦٤).

نجد من مؤلفات العصور الوسطى، صوراً ملفقة، لم ترد لا في الإنجيل ولا في غيره من الكتب السماوية، تدل على خيال مؤلفيها الواسع، وخاصة في وصف احتفال السحرة الليلي «السبات» حيث يحضر المبتدئون وغيرهم من أعوان الشيطان ومريديه، أمام الشيطان الذي يظهر على شكل غول كث الشعر ذي حوافر تيس ويظهر عباده ومريدوه أحياناً على شكل قطط مجنحة وذيول طويلة، ويجأرون بعبارات جاحدة للرب والمسيح والروح القدس وجميع القديسين ويتعاهدون على عدم دخول الكنيسة وعدم تناول الأسرار المقدسة، ويبصقون على الصليب وهم يحملون الشيطان على أكتافهم ثم يقبّل المبتدئون مؤخرة الشيطان فيمنحهم الشيطان القدرة على عمل السحر وعلى تنفيذ كل ما يصبو إليه.

على كل حال بيّن رجال الكنيسة أن ما يجري في اجتماعات «السبات الليلية الشيطانية» يختلف عما يجري في العالم الحقيقي: إبليس ينحني للنشء الجديد بظهره ومؤخرته ، السحرة يرقصون وهم يديرون ظهورهم لبعضهم بعضاً. في منتصف الليل تبدأ الاحتفالات التقليدية، إذ يقوم السحرة بالتهام الضفادع، وأكباد وقلوب ولحوم أطفال غير معمدين، يعقب ذلك تبادل فظيع لأعمال الفسق والفجور، وينتهي الاحتفال الشيطاني بالعشاء الأسود ويترأس المائدة الشيطان نفسه حيث يبدأ الجميع بتكرار كلمات التجديف بحق الديانة المسيحية دون غيرها من الأديان، والتهكم عليها، والبصق على الصليب، وإحراق الصلبان.

امتلأت مكتبات القرون الوسطى بكتب وصف حفلات السبات الشيطانية والغاية منها إدخالها في محاضر التحقيق مع المتهمين بالسحر عندما تُسجل اعترافاتهم التي تملى عليهم من هذه الكتب لإدانتهم والحكم عليهم وإعدامهم.

كانت تهمة السحر تلصق بالنساء أكثر من الرجال باعتبارهن «عصبة الشيطان» لأن ذلك يُلائم فكرة التعاليم المسيحية التي تعتبر المرأة « بسبب الخطيئة الأولى» وقد علل ذلك مؤلفا كتاب «مطرقة السحر» شبرنجر وإنسستيتوريس قائلين: «المرأة مؤهلة لإغواء الرجال والوسوسة في صدورهم وحب الانتقام، والغرور والكذب والشهوانية التي

لا ترتوي، لذلك فهن يحببن السحر ويلجأن إليه أكثر من الرجال»(٥٥-ص١٣٠).

يقول المؤرخ الحضاري ول ديورانت في كتابه قصة الحضارة: «وفزع جاكوب اسبرنجر قاضي محكمة التفتيش الدومينيكي فزعاً شديداً، من انتشار السحر فأصدر عام ١٤٨٧ دليلاً رسمياً لمطاردة السحر عنوانه: «مطرقة السحر» مع ج. إنستيتوريس، وقدم مكسيميليان الأول -وكان إذ ذاك ملك الرومان- لهذا الدليل برسالة تقريظ، قال فيها: إنه أعظم أثر هائل ضد الخرافة، أنتجه العالم. وقال سبرينجر إن هؤلاء النسوة الشريرات بتقليب خميرة شيطانية في قدر أو بوسائل أخرى يستطعن إحضار أسراب من الجراد والديدان لتلتهم محصولاً كاملاً، وهن يستطعن أن يصبن الرجال بالعقم ويجعلن النساء عقيمات، ويُغضن لبن المرضع ويجهضن الحامل ويستطعن بنظرة واحدة فقط أن يجلبن الحب والكراهية، والمرض أو الوفاة، ويخطف بعضهن الأطفال ويشوينهم ويأكلنهم ويستطعن رؤية الأشياء عن بعد ويتنبأن بالجو، وفي إمكانهن أن يحولن أنفسهن أو غيرهن إلى حيوانات. وأبدى المؤلفان دهشتهما لماذا يفوق عدد الساحرات عدد السحرة من الرجال، وختم بحثه بقوله: إن ذلك لأن النساء أخف رؤوساً، وأكثر شهوة من الرجال، وأضافا أنهن إلى هذا كله، وسائل محبوبة على الدوام لإبليس»(١٧٩-ج٢٣ص١١٨-١١٩).

انتدب عدد من الباباوات في الأعوام (١٣٧٤ و١٤٠٩ و١٤٣٣ و١٤٥١) وبخاصة البابا أينوسنت الثامن (١٤٣٢-١٤٩٢) عام ١٤٨٤ مفتشين في محاكم التفتيش للتحقيق مع السحرة والكشف عنهم باعتبارهم هراطقة تصيب جرائمهم ووسائلهم الثمرات والأرحام بالأذى، وقد تُحوّل مزاعمهم جماعات بأسرها إلى الشيطنة، واعتمد الباباوات اعتماداً كلياً وحرفياً على آية من سفر الخروج(الأصحاح ٢٢:الآية ١٨) «لن تترك ساحرة تعيش».

لقد أحرقت محاكم التفتيش عام ١٤٦٤ عدداً من الساحرات من هيدلبرج وأحرقت عام ١٤٦٠( ١٢ ساحر وساحرة في أراس)(١٧٩-ج٢٣ص١١٧-١١٨).

كان معظم من ألقي بهم بتهمة السحر في محارق محكمة التفتيش من النساء اللواتي أصبن بمس عقلي، والمرضى بالهستريا والجنون، كتب لوزينسكي في كتابه «تاريخ الباباوات»: «إنه في العصور الوسطى، بسبب تفوق عدد النساء على عدد الرجال ، الناجم عن عدم انخراطهن في الجندية وعدم خوضهن للمعارك الحربية، وعدم مشاركتهن في النزاعات وعدم استخدامهن في الأعمال والمؤسسات الخطرة والأعمال

المهلكة التي تتطلب قوة في الجسم فقد بدت أعدادهن غفيرة فملأن الأديرة والمستشفيات، وأماكن الخدمة الخفيفة التي تتلاءم مع قدراتهن الجسدية».

اعتبرت النساء المريضات في ذلك العصر المظلم، أكبر ممثلات الشيطان قوة، لذلك فقد عملت الكنيسة بكل ما تملك من قوة وجهد على اقتلاع هؤلاء النسوة من الجذور لاقتناعها بأنهن أشد خطراً عليها من سائر فئات المهرطقين، فاشتدت عليهن بالنكير وقدمتهن فريسة غير مأسوف عليهن للنيران قدر المستطاع . مع الشيطان الذي سيطر عليهن، ولم تكن الكنيسة تصفهن بالمريضات بل بمختلطات العقل، تعبيراً عن الصلة الحقيقية بينهن وبين عدو الإنسانية «إبليس اللعين».

أحرقت النساء، باعتبارهن من أعتى المجرمين وأخطرهم وذلك من أجل أن تُرسّخ كنيسة تلك الأيام في المجتمع المسيحي فكرة وجود السحر والشيطان، وبثت حولها المجانين ضحايا لإشباع شهيتها. (٣٠٢-ص٢٤٥).

ألف رجل تفتيش مجهول الاسم كتاب: «المرجع في التحقيق مع السحرة» لمكافحة السحر والقضاء على السحرة في العصر الوسيط على يد رجال التفتيش ومحققيه، يدل على خبرة عظيمة في هذا المجال ، يعطينا فكرة حقيقية عن الآراء السائدة في ذلك العصر المظلم وللكشف عن السحر والسحرة والتحقيق معهم والحكم عليهم.. ثم العثور على نسخة منه في مكتبة مجلس مدينة بادن عام ١٥٨٨ نطالع فيه الفن المتبع لمعرفة حقيقة المتهمين بالسحر وكيفية انتزاع الاعترافات منهم ، وقبل ذلك كله كيفية العثور على السحرة وكشفهم. يجب أن نقدم عيّنة منه إلى القارىء الكريم، باديء ذي بدء تطرح الأسئلة التالية: «هل ارتكب أو ارتكبت أدنى الحيل مهما كانت تافهة ، مثلاً : هل امتنعت عن تناول حليب (لبن) بقرة، وهل نكصت على عقبيها، أمام السلاسل والضباب؟ وغيرها. كيف تعلمت هذه الأمور ومتى وكم استغرق ذلك من وقت، وبأية وسائط وأساليب؟ هل كانت تتعامل مع النجاسات؟ هل كانت مشعوذة بسيطة، أم ساحرة حقيقية؟ هل جحدت الله وبأية ألفاظ؟ هل تم ذلك في حضور أحد، أو ضمن احتفالات أو بدون ذلك، وفي أي مكان وزمان، وهل سُجِّلَ ذلك وهل تلقت من أحدٍ ما أوامر للقيام بأعمال قذرة؟ هل كانت مكتوبة بالدم، أم بالحبر؟ كيف ظهر أمامها وماذا كان يرتدي وكيف كانت رجلاه (يقصد بذلك أن تكون رجلاه منتهيتان بحافرين) وهل تعرفت عليه من دلائل مميزة أو بدون دلائل؟»

ثم بعد ذلك يتعين على المحقق طرح أسئلة مفصلة على المتهمة بممارسة السحر،

تتعلق بكيفية ملاقاتها للشيطان وكيف سلكت معه على «فراش الزوجية» ثم تُطرح الأسئلة التالية: «هل احتفلت منذ أمد بعيد بعرس مع محبيها وعشاقها؟ وكيف أعدّ ذلك العرس؟ ومن حضره، وما هي المآكل التي قدمت فيه؟ وبصورة خاصة كيف كانت أطباق اللحم معدة، ومن قدمها للموجودين، وما هو نوعها ومذاقها، وهل كان طعمها حامضاً أم حلواً (بالطبع كان يقصد ما إذا كان اللحم المقدم هو لطفل رضيع لم يُعمد بعد). هل قُدِّم في العرس النبيذ، ومن أين جيء به؟ هل كان في العرس موسيقيين، ومن هم؟ هل كانوا بشراً أم شياطين؟ وهل افترشوا الأرض أو الخشب، أم ظلوا واقفين؟ ما هي الآراء التي أدليَ بها في الحفل وهل تم تحديد موعد جديد للقاء؟. أين يقيمون ولائمهم الليلية في الحقول أم في الغابات أو المقابر ومن كان يحضرها ومتى؟.

ما هو عدد الأطفال الذين كانوا في الاحتفال؟ ومن أين جيء بهم أو سرقوا، أو هل أخرجوا من المقابر؟ وكيف تم طبخ لحومهم: شياً أم قلياً؟ ماذا صنعوا برؤوس هؤلاء الأطفال وأفخاذهم وأيديهم؟ هل استخرجوا من لحوم الأطفال شحماً أو دهناً؟ هل استخدموا شحوم الأطفال لإثارة الزوابع وكم طفلاً استهلكوا في الوليمة؟ كيف تم ذلك ومن كان حاضراً أيضاً على حفر القبور في المقبرة لاستخراج جثث الأطفال منها . هل شاركت المرأة في ذلك وماذا كان سيفيدها؟ من شاركها في ذلك، وهل استمر طبخ لحوم الأطفال مدة طويلة؟. هل تخلف عن الوليمة بقايا وماذا فعلوا بها؟.

أما ما يتعلق بشحوم ودهون الأطفال غير المعمدين، فهل استخدمها السحرة للطيران، وبأية وسيلة؟ كيف حضّرت الدهن والشحم، وماذا كان لونه؟ وهل كانت قادرة على إعداده بنفسها؟ على كل حال بما أنهم في حاجة دائمة إلى الدهن والشحم البشري، فلا بد أنهم مضطرون للقيام بعمليات الذبح والقتل، وبما أنهم كانوا يذيبون هذه المواد ويسيحونها أو يبخرونها، فيتعين طرح الأسئلة التالية عليهم: ما الذي كانوا يفعلونه باللحم الآدمي المطبوخ أو المشوي أو المحمّر؟ إنهم في حاجة ماسة للدهون البشرية لاستخدامها للتدهين من أجساد أطفال أحياء أو أموات على حد سواء إلى هناك أيضاً يذهب الدم البشري، الممزوج بالسرخس وهكذا. يستخدم دهن الأطفال المتوفين لقتل الآخرين أو القضاء عليهم أو إبادة مواشيهم. أما دهن الأطفال الأحياء، فيستخدم لدهن الجسم به بقصد الاختفاء عن الأنظار وغيرها. يسأل -أي الساحرات- كم مرة بحضورهن ثارت العواصف، وهطل الثلج، واشتد الصقيع والضباب، وكم استمر ذلك، وما هي الأضرار الناجمة في كل مرة؟ وكيف كان يتم ذلك وبمشاركة من؟ هل كان لها

خليل (شيطان)، أولم يزرها في السجن وهي قيد التحقيق والتوقيف؟ هل سبق لزوار روحيين لقاءها وعند من؟ ماذا كان تصرفها معهم؟ وهل تناولت القربان كما يجب؟.

كيف كانوا يحصلون على المسوخ، الذين يضعونهم في الأسرّة مكان الأطفال الحقيقيين غير المعمدين ومن كان يعطيهم هؤلاء؟ كيف كانت تحصل على الحليب (اللبن) من البقر، وكيف كانت تحوله إلى دم؟ ومن كان يعينها على ذلك، وهل كان في قدرتها الحصول على النبيذ أو الحليب من الصفصاف؟.

كيف كانوا يجعلون الرجال عاجزين عن مقاربة زوجاتهم وإتيانهن؟ وبأية وسائط ووسائل؟ ومن كان يعينهم أيضاً على ذلك؟ وبصورة أكثر دقة كيف كانت تحرم الشباب والشيوخ من الخلفة وكيف يمكن إنقاذهم من ذلك؟»(٢٠٢-ص١٣-١٤).

لا بد أن الإجابة على هذه الأسئلة، بقضِّها وقضيضها و«الاعتراف» طوعاً، بكل هذه الأمور، بما يرضي محكمة التفتيش، لم يكن في مستطاع غير المصابات بمس عقلي، اتهام نفسهن بممارسة السحر وأن تقدم بإملاء من رجال التفتيش البراهين التي يطلبونها. في الحالات الأخرى لم يكن يتم ذلك إلا بالتعذيب. أي أن المرأة السليمة العقل لم تكن لتعترف بأي شيء من هذه الاتهامات والأسئلة التي أوردناها إلا باستخدام آلة التعذيب الجهنمية. كما سيمر فيما بعد.

من غرائب الأمر أن محاكم التفتيش وهي تحارب الشعوذة، كانت تستخدم الشعوذة عند التحقيق مع السحرة، فقد كانت محكمة التفتيش تقيم قداساً قبل البدء بتعذيب المتهمات «للتغلب على السحر». وكانوا يحرمون المتهمة من تناول أي شيء غير «الماء المقدس» حتى لا يتمكن إبليس من ربط لسانها وعقده. عند البدء بتعذيبها وأثناءه ويربطونها بحبل طويل يلف حول جسمها كله، ويربطون بهذا الحبل الرقى والتعاويذ والحجابات المكتوبة من أجل «فتح فمها» لتتدفق بالاعتراف وعدم إغلاقه بواسطة «أبناء الشيطان».

قبل بدء التعذيب كان شعر المتهمات يحلق وينزع تماماً من جميع أجزاء الجسم حتى لا تستطيع الساحرة إخفاء «مواثيقها مع الشيطان» التي تجعلها لا تحس بآلام التعذيب، وكان الجلاد يفتش جميع أجزاء جسم الساحرة وهي عارية كما خلقها الله للعثور على أي وشم أو كتابات سحرية، وعند العثور على وشم أو رسوم على جسد المتهمة، فإن ذلك يعني الحصول على برهان لا يقبل النقض على أن المتهمة ساحرة وتمارس السحر «بصورة جازمة». ثم يبدأ التعذيب الرهيب لإخراج الشيطان من جسد

«الساحرة» على أساس أن السحرة يحتاجون إلى نوع استثنائي من التعذيب، وعلى أساس أن استثنائية هذه الأعمال تحتاج إلى تعذيب استثنائيsistius (Singularit casus exposcit tormenta singularia)

انتشر الإيمان بالسحر والقوى الخفية بين البريطانيين في عهد الملكة إليزابيت، وأوائل عهد آل ستيوارت. ففي عام ١٥٥٧ نشر الملك جيمس السادس كتاباً يُعتبر مرجعاً: «الإيمان بالشياطين» وهو من المروعات في الأدب، وفيه ينسب إلى السحرة القدرة على ارتياد البيوت وغرس الحب والبغض في قلوب الرجال والنساء بعض لبعض، ونقل المرض من شخص إلى آخر، الموت بإحراق تمثال أو دمية من الشمع وإثارة العواصف المدمرة. وبرّر عقوبة الإعدام للسحرة والمشعوذين -بل حتى لزبائنهم- وعندما كادت زوبعة تودي بحياته في طريق عودته من الدانيمارك مع عروسه، أمر بتعذيب أربعة اشتبه فيهم حتى اعترفوا بأنهم تآمروا على القضاء عليه بوسائل سحرية، وأحرق واحد منهم حتى الموت، وهو جون فين بعد أن عُذِّبَ تعذيباً وحشياً (٢٠٨-ج٤ص٥٤٨-٥٤٩) وكذلك (١٧٩-ج٢٨ص٢٤٤-٢٤٥) وهكذا تلاقت الكنيسة البروتستانتية مع الكاثوليكية في موضوع السحر والقضاء على السحرة واجتثاث شأفتهم.

يقول ول ديورانت في كتابه قصة الحضارة: «اتفقت الكنيسة الوطنية والأسكتلندية مع الملك في هذا الشأن، وهدّد القضاة المدنيين الذين يتساهلون مع السحرة، بالحرمان من الكنيسة. وفيما بين عامي ١٥٦٠-١٦٠٠ أحرقَ ثماني آلاف من النسوة باعتبارهن ساحرات، في اسكتلندة التي لم يكن سكانها يبلغ المليون.. وكاد الاعتقاد في السحر في إنكلترا أن يكون عاماً وشاملاً، وشارك في هذا الاعتقاد، أطباء مثل وليم هارفي، وسير توماس براون، ونصت إليزابيت في القوانين التي سنتها عام ١٥٦٢ على أن الاشتغال بالسحر عقوبتها الإعدام، فأمرت بإعدام ٨١ امرأة في عهدها، وخفف جيمس السادس من تزمته بعد أن أصبح جيمس الأول ملك إنكلترا، وأصر على محاكمة المتهمين بالسحر محاكمة عادلة، وفضح الاعترافات والاتهامات الباطلة، وأنقذ حياة خمس من النسوة اتهمهن صبي مخبول ، وكادت المطاردة أن تنقطع بعد اعتلاء شارل للعرش، ولكنها استؤنفت، وبلغت أقصاها أيام حكم البرلمان الطويل، حيث أعدم في عامين اثنين (١٦٤٥-١٦٤٧) مئتا ساحر.

وفي وسط هذه الموجة العاتية من الضراوة والعنف، ارتفع صوت واحد يناشد

العقل ويحتكم إليه، هو صوت ريجنالد سكوت وقد نشر في لندن عام ١٥٨٤ كتاب «الكشف عن السحر» ولم يسبقه إلا جوهان فير في كتابه «خدعة الشيطان» (بازل ١٥٦٤) في هذه المحاولة الخطيرة، محاولة التخفيف من الخرافة البالغة القسوة. وأنهن أي الساحرات حتى ولو تصرف الشيطان عن طريقهن، أولى بالرثاء والإشفاق أكثر منهن بالإحراق. وقال إن في نسبة المعجزات إلى هاتيك العجائز الشمطاوات، امتهاناً لمعجزات السيد المسيح ، وفضح سكوت ألوان التعذيب التي جعلت اعترافات السحرة غير ذات قيمة، وإجراءات محكمة التفتيش المجافية للعدالة، والمشوبة بالمخالفات والتراخي، والشكوك التي يزدردها القضاة والمحققون. ولكن لم يكن ثمة أثر للكتاب» (١٧٩ج٢٨ص٢٤٤-٢٤٥).

أوقفت عام ١٥٩٧ في مدينة هلنهاوزن الألمانية ،العاملة الأرملة كارلا غيبسلر التي لها من العمر ٦٧ عاماً وشت بها امرأة سبق أن أحرقت بتهمة السحر، بأنها ساكَنَت ثلاثة من الأبالسة وغيرها من الجرائم المشابهة، رفضت كارلا الاتهامات جملة وتفصيلاً أمام محكمة التفتيش. عمدت المحكمة إلى تعذيبها فأخذوا ينتزعون أصابعها بالمنجل. ولكن بما أن كتاب «بروتوكولات التحقيق ينص على أن «إبليس سيطالبها بالمقاومة والصمود وأنها سوف تذعن لأوامره» عندها أخذوا يضغطون على ساقيها بشدة ويسحقونهما بقوة هائلة «ولما لم تعد تحتمل التعذيب، أخذت توافق على جميع الاتهامات التي كيلت إليها جزافاً فوافقت أنها كانت تشرب دماء الأطفال، وتقطر شحومهم» ولكنها بعد توقفهم عن تعذيبها ، عادت عن أقوالها حيث قالت: «أنكر ما اعترفت به من جرائم، أدليت بها تحت التعذيب، وأنها لم تدل في اعترافاتها بأية حقيقة» ولما أخضعوها ثانية للتعذيب اللاإنساني. عادت إلى الاعتراف قائلة: «لقد جامعني عدة أبالسة، كانوا يظهرون لي على شكل قطط وكلاب على مدى ٤٠ عاماً وأحياناً على شكل دودٍ وبراغيث. لقد قتلت أكثر من ٢٤٠ شخصاً. لقد ولد لي أكثر من ١٧ ولداً من مقاربة الشياطين لي، عمدت إلى قتلهم جميعاً وشربت دماءهم والتهمت لحومهم. لقد عملت ثلاثين عاماً في المنازل وربما أربعين عاماً، وأشعلت أثناءها تسع مرات الحرائق في بعض هذه المنازل. لقد أردت إحراق المدينة برمتها ولكن الشيطان المسمى بورسيان منعني من ذلك، قائلاً: بأنه ما زال في المدينة عددٌ كبيرٌ من النساء يجب تحويلهن إلى ساحرات ليخدموه كإله لهم »(٢٠٣ص٢١-٢٢).

تحت التعذيب الرهيب اعترفت امرأة بأنها ساحرة من مدينة سيريهايم من

مقاطعة فورتمبرغ قائلة: «لا أذكر منذ متى بدأت ممارسة السحر ولكن منذ مدة طويلة. لقد أهلكت مئة وأربعة أطفال، وثلاثة منهم كانوا من أولادي، كنت بعد قتلهم أنبش قبورهم وآخذ لحومهم وأطبخها وأتناولها وأستخرج من جثثهم الدهون، وصنعت من بعضها عقاقير، وصنعت من عظامهم زمامير. لقد قتلت زوجة ابني وازدردت لحم حفيدي منها. لقد كنت أعذب أزواجي وأقتلهم بعد ذلك. لقد تعهرت مع الشياطين وجامعتهم. لقد أثرت على مدى أربعين عاماً الأعاصير والزوابع المهلكة على طول جبال هيجيلسبرغ. كنا قد أقمنا في هذه الجبال خمس مرات احتفالات ( السبات) الشيطانية الليلية حيث كان يحضرها في كل مرة ٢٥٠٠ شخص ، مختلفين فبعضهم كانوا من الفقراء وبعضهم من الأغنياء والشبان والعجائز والمسنين»(٢٠٣-ص٢٣).

كان لمحكمة مدينة نوردلنجن الألمانية مجموعة خاصة من آلات التعذيب، كانت تعيرها إلى البلدان المجاورة، مع التوكيد «أنه بفضل هذه الآلات، وبوجه أخص آلة الضغط على الإبهام والأصابع يمن الله علينا بكرمه، بإظهار الحق، إن لم يكن للوهلة الأولى، ففي آخر الأمر على كل حال»(٢٠٨-ج١ص٢١٣).

أما التعذيب بإبقاء المتهمة يقظة لا تذوق النوم، فكان وسيلة معتدلة خفيفة، وكان التعذيب عادة هو طريق الوصول إلى الإقرار المرغوب به. وكانت الاعترافات غير الموثوقة التي لا يعتد بها، هي التي تحير القضاة أحياناً.

في ألمانيا الوسطى، وفي مدينة هامبورغ نشطت محاكم التفتيش في ملاحقة السَّحَرة وبصورة خاصة بين عامي (١٦٠٩-١٦٣٣ ) وأعدمت ٩٠٠ شخص بتهمة السحر. كان من بينهم بسطاء الناس، وبعض رجال السلطات المدنية، كان من بينهم خمسة من رؤساء البلديات. حتى أن محكمة التفتيش أوقفت عام ١٦٢٨ مستشار المدينة الألمانية نفسه المدعو يوحنا يونيوس بتهمة تعاطي السحر. شهد في هذه الدعوى ضده ثلاثة أشخاص من بينهم ابنه وفلذة كبده، حيث نصّت شهادتهم: «أنه يحضر اجتماع السَّحَرة الليلي السبات». ولكن يوحنا أنكر التهمة تماماً، فوضع على آلة التعذيب المسماة «بالعذراء» ثماني مرات. أعلن له قضاته، بأن تعذيبه سوف يستمر إلى أن يعترف، فقرر الاعتراف بما لم يرتكبه إنقاذاً لنفسه من العذاب الجهنمي قائلاً: «في إحدى المرات، وأنا عائد من الحقل ظهرت أمامي فجأة فتاة جميلة سرعان ما تحولت إلى عنزة، سرعان ما قذفت نفسها عليّ وهي تصيح «ستكون أنت لي» ثم هددته بقطع رقبته «إذا لم ينتفِ من الله» ثم عَمّدته مدخلة إياه في كنيس الشيطان

وعقيدته ونقلته مع أتباعها إلى حفل الشيطان «السبات» الليلي. ولكن المحكمة أصرت عليه أن يذكر أسماء الأشخاص الذين حضروا الحفلة من سكان هامبورغ، فذكر بعد معاودة تعذيبه أسماء ٣٠ شخصاً. ولكن المحكمة لم تكتف بهذا العدد الضئيل من الناس. فشددوا عليه نكير التعذيب فعاد للاعتراف بأنه تحول إلى كلب، وأن الشيطان سلّمه بعد ذلك «مسحوقاً أبيضاً» لتسميم ولده وفلذة كبده، وعدد من الضيوف الآخرين، ولكن استمرار تعذيبه وبشكل أقوى في كل مرة أجبرت المستشار يوحنا على الاعتراف بكل ما كانت المحكمة والجلادون يوحون له من أمور، تخلصاً من العذاب الجهنمي ولكن الاعتراف لم ينقذه من الموت على منصة الإحراق. ولكنه قبل ذلك استطاع تهريب رسالة إلى أهله ينكر فيها كل اعترافاته قائلاً «كل ذلك كان كذباً، وعارياً عن الصحة...إنهم لا يستطيعون إثبات أيّاً من التهم التي نُسبت إلي» (٦٤-ص١٨٠).

في ألمانيا تسابق الكاثوليك والبروتستانت في إعدام السَّحَرة حرقاً، فقد أمر رئيس أساقفة تريير بإحراق ١٢٠ شخصاً في فالز في عام ١٥٩٦ بتهمة أنهم أطالوا فترة الجو البارد أكثر من المألوف بطريقة شيطانية. ( ١٨٨ - ج٣ - ص٥٤٩ ).

في بافاريا حثّ مجلس السيادة في ميونيخ محكمة التفتيش «على إظهار مزيد من الصرامة والجدّية في الإجراءات». فكانت النتيجة إحراق ٦٣ ساحراً، وطلب من أقارب الضحايا دفع نفقات المحاكمة. وفي هاينبرج في النمسا أعدم ٨٠ شخصاً بتهمة السحر والشعوذة في عامي ( ١٦١٧-١٦١٨). وأعدم أسقف وينبرغ ٩٠٠ من السَّحرة بين عامي ( ١٦٢٧-١٦٢٩) وأصدر مفتش سكسونيا في عام ١٥٧٢ قراراً بإحراق السحرة حتى ولو لم يؤذوا أحداً، وأحرق في اللّنجن ١٥٠٠ من السحرة عام ١٥٩٠ وفي لونجن ١٦٧ وفي وستر ستاتن ٣٠٠ في عامين، وكانت موجات مماثلة في أسنابروك ١٥٨٨ ونوردلنجن ١٥٩٠ وفي وورتمبرج ١٦١٦. وقد أخذت هذه الإحصاءات الأخيرة عن نشرات صحفية في تلك الأيام، ويُقدّر الباحثون الألمان جملة من أعدموا بتهمة السحر بمئة ألف في ألمانيا في القرن السابع عشر (١٧٩-ج٣٠ ص٢٢٧).

في عام ١٦٤٥ شُنق في التيرول المدعو ميخائيل برجر بعد اتهامه بمزاولة حرفة العرافة والتنجيم، عن طريق الكواكب والأفلاك بالإضافة إلى قدرته على التنبؤ بوقوع الزلازل والعواصف والأعاصير قبل وقوعها. فوضع تحت آلات التعذيب وجربت معه

صنوفها جميعاً فأخذت اعترافاته تتخذ طابعاً غريباً قائلاً: «لقد خالطت الأبالسة والعفاريت وعشت بينهم، وكانوا يظهرون على شكل فتيات جميلات في ريعان الصبا والجمال». ومع ازدياد عمليات التعذيب والتنكيل، كان يعترف أكثر فأكثر بتفاصيل أوسع عن جرائمه المزعومة قائلاً: «لقد وقّعت عهداً مع الشيطان ممهوراً بالدم، وسممت ضيوفي بالسم الزؤام، وأتلفت كروم جيراني ومحاصيلهم إرضاءً للشيطان» وغيرها من الاعترافات المذهلة. وعندما توقفت محكمة التفتيش عن تعذيبه عاد عن اعترافاته وأنكرها، فأعيد إلى جهنم العذاب وناء تحت كلكل هذه الآلة الجهنمية التي قضت عليه وهو يئن من براثنها وأسلم الروح.

لم ينج الأطفال من الاتهام بالسحر ومزاولته. ففي عام ١٦٢٨ شنقت محكمة التفتيش طفلتين لم يزد سنهما عن (١١، و١٢) عاماً مع صغيرتين بنفس السن، بعد اعترافهن بانتمائهن إلى كنيس الشيطان (٦٤-ص٢٥٨-٢٥٩).

من أعجب الأمور في ذلك العصر ظهور كتب جديدة تتحدث عن سحر الأطفال والأطفال السحرة بكل خطورة وجدية، منها كتاب رجل التفتيش جان بودن باللاتينية بعنوان: «De Magorum Daemonolateria» عام ١٥٨١، وكتاب نيكولاس ريمي الذي نشر بعنوان: «Daemono Lateria» عام ١٥٩٥ في كلا الكتابين طالب المؤلفان، بإعدام السحرة الذين يمارسون السحر وذوي العلاقة بالجن والعفاريت والأبالسة من أبنائهم (٦٤-ص٢٥٥-٢٥٧).

لم يكن بمقدور الأطفال الذين تتهمهم محكمة التفتيش بالسحر، إلاّ إلقاء التهم جزافاً ضد آبائهم وأقاربهم فقد ذكر هنري بوج في كتابه: «خطاب السحرة» «Discours des sorciers» وهو فرنسي نشر كتابه المذكور في نهاية القرن السادس عشر، قصة غليوم ويللرموز الذي اتهم بالسحر بناءً على اعترافات طفله بيير ضده قائلاً: «لقد كان ذلك غريباً ومثيراً للانفعال الشديد، عندما يصبح الأبناء شهوداً على الآباء لإدخال الآباء بالسجون والتنكيل بهم وتكبيلهم بالأصفاد والحديد والسلاسل، ويَلْقَون أشد أنواع العذاب وأقساه بمجرد شهادة من طفل من أعقابهم، وأقرب الناس إليهم، حتى الأطفال، وإنني أتذكر كيف كان عندما يخلد إلى السكينة ويثوب إلى الهدوء كيف كان يسامح ابنه ويقول إنه مهما فعل ضده فإنه يبقى ابنه وفلذة كبده. وكان الابن في ذلك الوقت يزيد تمسكاً باتهاماته جميعها دون أي إحساس وبدا وكأن الطبيعة قد سلّحته ضد ذاته، وهو يعرف معرفة اليقين أن شهادته ستكون سبب موت

الرجل الذي منحه الحياة ووهبها إليه» (٦٤-٢٥٨-٢٥٩).

إذا كان للرجل المتهم بممارسة السحر حظاً ما في إنقاذ نفسه من براثن المحكمة فإن المرأة لم تكن تحصل على مثل هذا الأمل. إذ متى وقعت المرأة في براثن محكمة التفتيش بتهمة السحر فإنها لم تكن تستطع التخلص من مثل هذه التهمة. إذ تُعتبر مدانة فوراً مهما كانت نتيجة التحقيق معها. كتب الجزويتي فردريك شبي في كتاب باللغة اللاتينية بعنوان: «Cauio Criminalis» عام ١٦٣١، وهو الذي أعدم مئات الساحرات وأحرقهن بعد اتهامهن في محكمة التفتيش في مدينة فور تسبورغ يقول فيه: «إذا تبين أن المتهمة دميمة فإن ذلك دليل على صلتها بالشيطان. أما إذا كانت من طبقة الأشراف، وكان سلوكها نموذجياً فمعنى ذلك أنها تحولت إلى هذا الشكل بسبب علاقتها بالشيطان لتبعد عنها الأنظار وبسبب اشتراكها في حفلات الشيطان الليلية «السبات». إذا ماظهر على المرأة الرعب أثناء التحقيق، فإن ذلك دليل على تلبّس الشيطان بها. أما إذا كانت موقنة ومصرة على براءتها ومظهرة الهدوء، فإنها دون شك تكون ساحرة، لأنها في رأي المحكمة تعرف أن الشيطان سينقذها ولن يتخلى عنها. أما إذا دافعت عن نفسها ضد التهم التي اتهمت بها، فإن ذلك دليل على جريمتها.. أما إذا أصرت على التزام الصمت وعدم الإجابة على مايوجه إليها من تهم، فإن ذلك دليل مباشر على إدانتها. أما إذا ماحدقت المسكينة التي تتلقى التعذيب حولها وجالت ببصرها هنا وهناك وتحاشت النظر في عين جلادها، فإن ذلك في نظر المحكمة دليل على أنها تبحث عن عيني شيطانها لتلتقي بهما. إذا ماحدقت بشدة بنظرات ثابتة بعينيها، يكون ذلك دليلاً على أنها رأت الشيطان وتحدق به وتنظر إليه. أما إذا كانت من النوع الذي يتحمل فظاعات العذاب، فمعنى ذلك أن الشيطان يمدها بأسباب القوة والصبر، لذلك يجب مضاعفة العذاب الذي تتلقاه والتنكيل الذي يحل بساحتها، أما إذا أسلمت الروح أثناء التعذيب، فمعنى ذلك أن الشيطان قد قضى عليها بنفسه، وقتلها حتى لاتعترف بما تعرفه من أسرار الشيطان وتفضحها» (٢٠٣-ص١٧-١٨-٢٠).

أحياناً لم يكن التعذيب يعطي النتائج المطلوبة: «تكسير الحطب أكثر سهولة من التعامل مع هاتين النسوة الرهيبات» هذا ماقاله أحد رجال التفتيش في بلغاريا في القرن السابع عشر في أحد ضبوط بروتوكولات محكمة التفتيش واستأنف قائلاً: «إن بعض المتهمات بالسحر كنّ يتحملن كل أنواع التعذيب مهما كان قاسياً، دون أن

تتحرك عضلة من عضلات وجوههن، ودون أن تنطق شفاههن بصيحة أو أنة عذاب كأنهن كن داخل معطف من الفرو» (١٨٣-ص١٧٣).

مثل هذه الشجاعة الخارقة لايمكن ردها إلا إلى حالة الذهول والصدمة أو حالة هيستريا وفقدان الحس في حين أنها بطولة خارقة بكل معنى الكلمة. فهن كن يعلمن أن مصيرهن الموت لامحالة، وبأنه مامن شيء سينقذهن، فلم يستسلمن للضعف، وتلقين مصيرهن بصدور رحبة والفارق هو في طريقة الإعدام: المتهمات اللاتي كن يعترفن بذنوبهن وأجرامهن ومزاولتهن السحر فقد كن يشنقن أو يخنقن، ولاتحرق جثثهن إلاّ بعد الموت أما النساء العنيدات اللواتي لم يعترفن بذنوبهن وجرائمهن السحرية فقد كن يحرقن أحياء. أو كانت تنزع أعضاؤهن الواحدة بعد الأخرى وهن أحياء، أو تُنتزع أثداؤهن، أو تقطع أجزاء من مؤخراتهن قبل إحراقهن علناً وبحضور أعداد غفيرة من الجماهير والأطفال فقد كانت الدعوة عامة وكان على هؤلاء الدهماء أن يهللوا لما يروه ويطلبون المزيد من التعذيب، تقرباً من الكنيسة ومن محاكمها المقدسة.

من أعظم الوثائق التي بقيت حتى الآن والتي تعكس لنا ضلوع البابوات في ذلك العصر المظلم بهذه الأعمال الرهيبة التي قامت بها محاكم التفتيش ضد رعايا الدول الأوربية هو ذلك المرسوم البابوي السامي «Summis desiderantis» الذي أصدره البابا أينوسنت الثامن (١٤٨٤ - ١٤٩٢) الذي منح فيه صلاحيات غير محدودة، وتفويضاً مطلقاً لرَجُلَيّ التفتيش هنريخ إنستيتوريس، ويعقوب شبرينغر للقيام بحملات دموية لاصطياد السحرة حسب منطوق كتاب «مطرقة الشيطان». وكانا يتمتعان بخبرات كبيرة في مجال الكشف عن أتباع الشيطان والسحرة الذين يجندهم ليضمهم إلى كنيسه، كنيس الشيطان.

يقول البابا أينوسنت الثامن في مرسومه المذكور «بمجموع القوى الروحية، التي تتطلبها الرعاية الكنسية، يجب أن نعمل ما وسعنا على نمو الإيمان الكاثوليكي، في زمننا، في كل مكان، وأن يزدهر، وأن نقضي على دابر الهرطقة، وأن نجتثها من أوساط المؤمنين، ونبعدها عنهم.

لقد علمنا بكثير من الألم، منذ أمد قصير، في بعض أجزاء ألمانيا وبصورة خاصة في الماين وكولن، وترير، وزالتسبورغ وبريمن، أن عدداً كبيراً من الأشخاص من الجنسين تنكروا لكل القيم وارتدوا عن المذهب الكاثوليكي، وسقطوا في براثن الشيطان، وارتكبوا كل أنواع الآثام مع السحرة واستخدموا التعاويذ والرقي ونفذوا كل

ما يوسوس لهم به الشيطان، وارتكبوا مع النساء أعمال الفسوق والإثم وجعلوهن يلدن ولادات مبكرة، كما كان أولئك الأشخاص يؤذون نسل الحيوانات، ويفسدون الحبوب، والكروم والأشجار، والرجال والنساء، والحيوانات الداجنة وغيرها من الحيوانات ويؤذون البساتين والمراعي وحقول القمح، وجميع ما ينبت على الأرض، ويسببون الآلام الداخلية والخارجية الرهيبة لرعايانا من رجال ونساء، ويحولون دون تزاوج الرجال بالنساء، ويمنعون الرجال من إتيان نسائهم تنفيذاً لواجباتهم الزوجية، فوق ذلك كله ينكرون نعمة التعميد المقدس ودخولهم نعمة الإيمان طبقاً لوسواس الشيطان عدو الإنسانية، ويقومون بأعمال شريرة تدل على موت أرواحهم وازدرائهم القيم الإنسانية، وينغمسون في إغراء وإغواء كثير من المؤمنين. لقد ابتعثنا ابنانا الحبيبان هنريخ إنستيتوريس، ويعقوب شبرنجر عضوا أخوية الدومنيكان، وأستاذا اللاهوت إلى محاكم التفتيش كمبعوثين رسوليين، ونطلب متابعة عملهما: الأول في شمالي ألمانيا العليا، بحيث تشمل مهمته المدن والأرياف والأراضي والأسقفيات والأبرشيات وغيرها من الأماكن المماثلة. أما الثاني فعليه أن يعمل في المناطق الممتدة من سهول الراين وعلى طوله. إلا أن بعض القساوسة والرهبان في تلك البلاد والمناطق، لا يتمتعون بالحكمة وسداد الرأي ولا يخجلون من التأكيد بأنه ما دام لا يوجد في وثائق التفويض ما يُخوِّل محاكم التفتيش القيام بأعمالها، في مناطق تلك الأبرشيات والأسقفيات والمدن من أعمال توقيف لبعض الأشخاص، فإنهم يمنعون محاكم التفتيش من اصطياد السحرة في الأرياف والمدن والأسقفيات التي ذكرناها أعلاه، ولا يسمحون لتلك المحاكم معاقبة المذنبين وحبسهم في السجون لقاء ما ترتكبه أيديهم من جرائم وآثام وشرور. لذلك بقيت هذه الجرائم والآثام في تلك الأرياف والمدن والأبرشيات والأسقفيات دون عقاب، وأدت إلى موت أرواحهم، وضاعت فرصة إنقاذهم. لكننا قررنا القضاء على هذه الاعتراضات جميعها والتي تمنع محاكم التفتيش من أداء واجباتها على انتشار وباء الكفر الهرطقي، وغيرها من الجرائم المماثلة ولن نسمح بأن تفتك سموم الكفر بالأبرياء. إننا ننوي كما يقضي بذلك واجبنا، والغيرة على الإيمان اتخاذ الوسائل اللازمة. لذلك فإننا لن ندع هذه المناطق خالية من سلطة محاكم التفتيش. إننا بموجب سلطتنا الرسولية نقرر: منعاً لكل تشويش على محاكم التفتيش لتأدية واجباتها الملقاة على عاتقها، سنأذن لمحاكم التفتيش بتقويم الناس الذين يرتكبون الجرائم المذكورة وحبسهم واعتقالهم ومعاقبتهم بمنحهم تفويضاً كاملاً بذلك في المناطق والمدن والأبرشيات والأراضي

جميعها. إننا سنوسع هذه التفويضات في الأماكن المذكورة ونسلمها إلى محاكم التفتيش المذكورة، بحيث تستطيع كلاً منها بمعونة ابننا المحبوب يوحنا غريمبير من أبرشية كونستانت القيام بمعاقبة المجرمين وإصلاحهم وإلقائهم في السجون تحت الحراسة ومعاقبتهم بمصادرة أموالهم في المناطق المذكورة جميعها. كما نمنح محاكم التفتيش المذكورة السلطات الكاملة في جميع الكنائس، أينما كانت، وحيثما تطلب التبشير بكلمة الله وغيرها، وحيث يكون ذلك ضرورياً ولازماً، أَمَرْنا مبعوثنا فوق العادة أسقف استراسبورغ، بأن يعلن، أنه لن يسمح بأي تشويش على أعمال محاكم التفتيش، وأي انتقاد لصلاحياتها وليعلم الجميع، أن كل إنسان يعمل على إعاقة الخدمات المقدسة، وإفشاء الأسرار المقدسة، سيعاقب بعقوبات أكثر شدة. وإذا تطلب الأمر فإننا نطلق يد السلطات المدنية في المشاركة في هذه الأعمال. لا يجب أن يعيق أعمال مبعوثينا معيق، أو حتى التجرؤ على منع ذلك.. يجب أن يعلم كل من يقدم على ذلك الأمر أنه يقاوم أمر الله العظيم ويعصاه ويقاوم إرادة الرسولين بطرس وبولص.»

صدر في روما في كاتدرائية بطرس في عام ١٤٨٤ في الخامس من أيلول /ديسمبر/ في العام الأول لولايتنا (٥٥-ص٤٦-٤٧).

إن دلّ هذا المرسوم البابوي على شيء فإنه يدل على أن اجتثاث السحر والسحرة والتنكيل بهم بهذه الصورة الفظيعة، كان يلاقي مقاومة عامة شديدة، حتى من رجال الدين في الوقت الذي وصفت فيه سيرة هذا البابا بالجهل والفسوق والتسري بالنساء، والجشع وحب المال (٢١٠ -ص ٢٤٣ -٢٤٤). بينما وصفه معاصره فيسوكسي بأنه: «لم يكن جاهلاً كل الجهل» (٢١٣ - ج١ -ص ١٢٩). وكان له ابن وابنة على الأقل، وكان له غيرهم من الأبناء اعترف بهم. وقد احتفل بزواج أبنائه وأحفاده في صالونات الفاتيكان علناً وكان الفكهون من أهل روما يتندّرون ويتبادلون النكات حول أبناء هذا البابا (٢١٣ -ج٣ -ص ١٢٠).

على كل حال فإن من لا تثبت عليه تهمة السحر يجب أن يتهم بالهرطقة. كما ورد في كتاب مطرقة السحر: «إن عدم الإيمان بوجود السحر هرطقة عظمى. لم يفرض هذا المرسوم البابوي على الناس الإيمان بالسحر، على أنه من العقائد الرسمية للكنيسة، ولم يبدأ به عقاب الساحرات، ذلك أن اعتقاد الناس بوجود الساحرات، وعقابهن في بعض الأحيان، قد حُددا قبل صدور هذا المرسوم بزمن طويل، وكان البابا حين أصدره أميناً على ما جاء في العهد القديم إذ يقول: «ولا تدع ساحرة تعيش»

(الإصحاح ٢٢- الآية١٨ من سفر الخروج).

وكانت الكنيسة قد ظلت قروناً طوالاً لا تؤمن بإمكان تأثير الشيطان بالآدميين. ولكن اعتقاد البابا أينوسنت الثامن أو افتراضه بوجود السحر بمرسوم رسمي قد ولد الاعتقاد بصحة هذا التأثير. فقد حدث في العام الأول بعد هذا المرسوم أن أحرقت إحدى وأربعون إمرأة في كوموخ وحدها بتهمة أنهن ساحرات، وقضى المفتشون في بريشا عام ١٤٨٦ على عدد من الساحرات المزعومات بأن يُسلّمنَ إلى السلطة الزمنية، أي أن يعدمن، ولكن السلطات المدنية رفضت تنفيذ الحكم، مما أغضب أينوسنت الثامن أشد الغضب، وسارت الأمور سيراً أكثر من هذا انسجاماً بين السلطتين في عام ١٥١٠، فنحن نسمع أن ١٤٠ امرأة قد أحرقن في بيشا متهمات بالسحر.

وفي عام ١٥١٤ في بابوية ليو الرحيم الظريف أحرق ثلاثمائة أخريات في كومو (٥١-ج٥-ص٢٤٩) و(١٨٨-ج٣-ص٥٤٠،٥٤٧،٥٤٨) و(١٧٩-ج٢١ص٧).

قال أرتينو: «إن بعض العاهرات الرومانيات كن يطعمن عشاقهن لحم الجثث البشرية المتعفنة، يسرقنه من المقابر ليقوّين باههم»(١٧٩ج٢١ص٦)وكذلك (٢١١-ص٥٢٩).

بعد مرسوم أينوسنت الثامن، ازداد عدد الأشخاص الذين يعتقدون، أو يعتقد غيرهم فيهم أنهم يمارسون السحر زيادة سريعة، وبخاصة في إيطاليا الواقعة في جنوبي جبال الألب، ولعل ذلك بسبب ما أحدثه الاضطهاد من استفزاز للنفوس أو لغيره من الأسباب، وأخذ الأمر يتفاقم حتى اتخذ صورة وباء في طبيعته وكَثُرَ المصابون به وقال الناس وقتئذ إن (٢٥٠٠٠) شخصاً حضروا سباتاً للساحرات على سهل قريب من بريشا.

في عام ١٥١٨ أحرق رجال محكمة التفتيش سبعين ساحرة مزعومة، من أهل تلك الأقاليم، وزج الآلاف في سجون تلك المحكمة، واحتج مجلس السيادة في بريشا على زج الناس جملة في السجون بتهمة السحر، وحال دون الاستمرار في قتل الناس جملة في السجون، وحال دون قتل السحرة والساحرات ، فما كان من البابا ليوالعاشر (١٥١٣-١٥٢١م) إلا أن أصدر مرسوماً في ١٥ شباط /فبراير/ عام ١٥٢١ يصب فيه لعنة الحرمان من الكنيسة على كل موظف يأبى أن ينفذ دون تحقيق أو جدل أحكام

قضاة محكمة التفتيش، وأوقف تقديم جميع الخدمات الدينية عن أية جماعة تمتنع عن هذا التنفيذ. ولكن مجلس السيادة تجاهل هذا المرسوم وعيّن أسقفين، وطبيبين من أهل بيشا، وقاضٍ من قضاة محكمة التفتيش للإشراف على ما يحدث بعدئذ من محاكمات للسحرة وللبحث في عدالة ما صدر من أحكام سابقة، وخُيِّر هؤلاء الرجال دون غيرهم سلطة إصدار الأحكام على المتهمين، وأنذر مجلس السيادة، المندوب البابوي، بأن يضع حداً لإدانة الناس، لكي يستطيع بذلك مصادرة أملاكهم وأموالهم (١٨٩-ج٣ص٥٤٧).

ويعلق على ذلك المؤرخ الحضاري ول ديورانت قائلاً: وكان هذا إجراء غاية في الجرأة، ولكن الجهالة وشهوة القتل والتعذيب تغلبتا آخر الأمر، وظل إحراق الناس بتهمة السحر وصمة عار لا تمحى من تاريخ البشرية في القرنين التاليين، في البلاد البروتستانتية والكاثوليكية، وفي العالم الجديد (مثل مذبحة ساحرات سالم عام ١٦٩٢ في مدينة إنكلترا الجديدة في الولايات المتحدة) وفي العالم القديم على حد سواء. (١٧٩-ج٢١ص٨).

المهم أنه بعد ١٤٠ عاماً تحول معظم ما جاء من قواعد اصطياد السحرة في مرسوم البابا أينوسنت الثامن إلى مواد في دستور غريغوار الخامس عشر (١٦٢١-١٦٢٣) الذي صدر عام ١٦٢٣Omnipotentis Dei. ولكن البابا أوربان الثامن (١٦٢٣-١٦٤٤) في عام ١٦٣٧ أدان محاكم التفتيش لأنهم حاكموا السحرة محاكمة تعسفية وانتزعوا من المتهمين اعترافات لا قيمة لها، وعاقبتهم دون بينة كافية (١٨-ص١٩٩) وكذلك (١٧٩-ج٣٠ص٢٢٥).

استمرت أعمال تصيّد السحرة والتنكيل بهم ومحاكمتهم وتعذيبهم وشنق النساء من النصف الثاني من القرن الخامس عشر وحتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر، ولم تتوقف إلا عندما أصيبت الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى بنكسة، وضربات قاصمة.

من الأمور البارزة في تلك الأيام أن محاكم التفتيش في إسبانيا والبرتغال التي كانت من أقسى محاكم التفتيش، وأكثرها تنكيلاً بالهراطقة لم تلاحق السحر والسحرة لانشغالها بملاحقة المسلمين واليهود المتنصرين بتهمة الارتداد عن المسيحية.

كانت ملاحقة السحرة مستمرة دون هوادة في أوربا الغربية المسيحية أكثر من مئتي عام، طالت أكثر من مئة ألف شخص بريء، وكان معظمهم من النساء. ولكن لو جمعنا إلى هذا العدد أبناء وآباء وأمهات وحتى أطفال وأقرباء المحكومين بالسحر، الذين كانت أموالهم تُصادر مع مصادر عيشهم لبلغ عدد المنكوبين بتهمة السحر ملايين الأشخاص. (١٨٣-ص١٧٨).

# الفصل الرابع

## محاكم التفتيش أداة في يد الملوك للاستيلاء على الأموال

## ( حالة أخوية فرسان الهيكل )

قدم قيام مؤسسة التفتيش للسلطات الحاكمة خدمات جلى، ليس في ملاحقة الهراطقة والملاحدة فحسب، بل وأيضاً في القضاء على أعداء السلطات الكنسية، أو الذين لا يخضعون لسلطتها أو يتجاهلونها ووصمهم بالهرطقة تحت ذرائع مختلفة ودواعٍ ملفقة تحقيقاً لغاياتها وأهدافها، هكذا فقد استخدمت محاكم التفتيش بكافة أجهزتها الاتهامية والتعذيبية، لاتهام غير الهراطقة بالهرطقة، أو بتعبير أصح الهراطقة بالرغم عنهم، فكشفوا بذلك عن مواهبهم في استخدام التشريعات التفتيشية ونبش الذرائع منها، والحجج القانونية «لاتهام الأبرياء» والتنكيل بهم والحكم عليهم. واجتثاث شأفتهم ومصادرة أملاكهم وأموالهم.

واستخدمت التهمة الشهيرة: «ممارسة السحر» وعبادة الشيطان، وحضور احتفالاته وممارسة طقوسه وزيارة كُنُسه للقضاء على المجتمع المسيحي الكاثوليكي مهما كان ماضي المتهمين الديني ناصعاً.

من أجل توطيد حكم الدول الصليبية من الداخل والخارج، تأسست في أوائل القرن الثاني عشر في فلسطين منظمتان عسكريتان رهبانيتان أو جمعيتان «Ordres» أوأخويتان هما «Hospitaliers deSaint-jean»أسبيتالية القديس يوحنا والتي سماها المسلمون «الإستبارية» والهيكليون Tempeliers وأطلق عليها المسلمون اسم «الداوية» وغيرها من الأخويات، كانت هذه الأخويات الفرسانيةأخويات دينية من حيث المظهر، وتجمعات عسكرية من حيث المبنى، تحت عنوان «فرسان المسيح الفقراء» وقد اتسمت أخوية الهيكليين منذ البداية بطابع عسكري صرف، وقد أسسها فرسان فرنسيون بين سنتي ١١١٨-١١١٩ في القدس برئاسة فارس من مقاطعة شامبانيا يدعى هوغ دو باينس من مرافقي الفارس غوفروا دو بويون، واتبعوا قواعد القديس أوغسطين، حسب إفادة المؤرخ غليوم الصوري بعد خمسين عاماً من تأسيسها. كان أعضاء الأخوية من أهل السيف والرمح. أما اسم الهيكليين فقد تلقوه بكل بساطة، لأن الفرسان المؤسسين، قد أسكنهم بودوان الثاني في مقرهم الرئيسي في مبنى قريب جداً من قصر ملك القدس الصليبي من جهته الجنوبية الغربية، وفي هذا القصر كان والحق يقال، المسجد الأقصى الإسلامي السابق، الذي حوّله الملك بودوان الثاني، ملك القدس، إلى بيت للسكن بعد أن بنى بضع غرف فيه، أما المبنى المجاور ذو القبة الشبه كروية،

فقد كان هو أيضاً جامعاً إسلامياً «جامع قبة الصخرة» حوّله الصليبيون إلى كنيسة سموها «هيكل السيد Templem Domini» وخصصها ملك القدس وكردنالها للهيكليين، إن المسجد الأقصى مبنى فخم قديم، يعتمد على ٢٨٠عموداً ضخماً، وكان المعاصرون يشبهونه بجامع قرطبة الشهير، أما في الواقع فإنه يوازي مثليه من حيث المساحة، وعندما فتح الصليبيون القدس تَعرّضَ المسجد لتدميرات شديدة، وكان من المعتبر أنه «هيكل سليمان» الوارد ذكره في التوراة، كان يقع هنا منذ قديم الزمان. إن الغزاة الغربيين الجهلاء كانوا في هذه الحالة كما كانوا في كثير من الحالات الأخرى، على خلاف مع الجغرافية التاريخية الكنسية، وكانوا يؤمنون بالخرافات التي كان يبتدعها خيالهم الديني وخيال اليهود بالذات، أما في الواقع، فإن هيكل سليمان القديم الذي محاه من على وجه الأرض الإمبراطوران الرومانيان فسباسيان وتيتوس في السبعينات من القرن الأول الميلادي (٦٧م) بعد الاستيلاء على القدس وهدمها ، كان يقع أبعد قليلاً إلى الشمال، وفيما بعد بُنيت هنا هياكل أخرى، ففي القرن الثاني بنى الإمبراطور الروماني هيكل جوبيتر الكابيتولي، حوّله الإمبراطور قسطنطين فيما بعد إلى كنيسة مسيحية. بعد أن فتح العرب فلسطين (سنة ٦٣٧م) أعيد بناؤه وصار جامع قبة الصخرة، ثم جاء الصليبيون وجعلوا من الجامع بدورهم (هيكل السيد) (٢١٤-ص١٦٠-١٦١).

وقد اقتبسنا من كتاب (الصليبيين في الشرق) لزبوروف كامل ما جاء في كتابه عن فرسان الهيكل وجامع الصخرة لأهميته.

بيّن رئيس أساقفة القدس غليوم الصوري الذي ولد في سوريا عام ١١٥٠ وتوفي عام ١١٨٥ في روما وهو من أصل فرنسي وكاهن قانوني لصور. ثم عُيّن رئيساً لأساقفة صور (١١٧٥). ألّف كتاباً باللاتينية في ٢٣ كتيّباً . وهو من أهم المراجع اللاتينية عن المملكة اللاتينية في القدس بين عامي ١٠٩٥-١١٨٤م. وكان يستخدم المصادر العربية بفضل تمكُّنه من العربية والسريانية والفارسية واللاتينية (١٧٣-ص٥٠٥٢). مُدوِّن أخبار الحرب الصليبية من القرن الثاني عشر، الذي روى الكثير من الطرائف عن الحملة الصليبية الأولى ١٠٩٦-١٠٩٩ وعن الدول التي نشأت في الشرق نتيجة لهذه الحملة. زعم أن الرهبان الفرسان الهيكليين قد اشتقوا اسمهم من ( هيكل السيد) الذي كان يطل عليه مقرهم في القصر الملكي (٢١٥-ج٢ص١١).

ولكن ميخائيل زابوروف في كتابه (الصليبيون في الشرق ) قال: «ولكن

الهيكليين أخذوا يتسمون بهذا الاسم، كما يستفاد من معطيات وثائقية أصح وأثبت، حسب الاسم الذي ابتدعه الصليبيون أنفسهم للمسجد الأقصى حين اعتبروا خطأ أنه هيكل سليمان، ومن هنا من هذا الهيكل نبع اسم الجمعية ( أخوية) الهيكليين أو كما سموا أنفسهم بأنفسهم أيضاً (فرسان المسيح وهيكل سليمان الفقراء) (٢١٤-ص١٦١).

على رأس أخوية الداوية كان يقف (الأستاذ الأكبر ) أو (مقدم الداوية) كما يسميه ابن الأثير في كتابه (الكامل في التاريخ) (٢١٦ج١٢ص٧) ويتبعه مجلس (كابيتول) ينتخبون الأستاذ الأعظم وعددهم ١٣مدى الحياة. وقد اشترك الكرسي الرسولي في تأسيس أخوية الهيكليين الرهبانية (للدفاع عن قضية المسيحية). وكانوا يربطون حياتهم كلها بالنذور الرهبانية: «لكي لا تصرفهم أية مصالح أو اهتمامات دنيوية عن أداء هذه الرسالة، وقد نصت المادة ١١على أن يأكل كل اثنين من فرسان الهيكل من صحن واحد، ونصت المادة ٣٠ أن يكون لكل فارس من فرسان الداوية ٣ أحصنة وكانت ممنوعة عليهم أية تسلية دنيوية، فلم يكن بوسعهم ممارسة الصيد بالصقور ولعب النرد ومشاهدة المسرحيات والضحك المدوي، وحُرِّمَ عليهم الكلام الفارغ، وعموماً كان نمط حياة الفارس الراهب (الهيكلي) منظماً بدقة وصرامة، وكان الذين يخالفون مواد النظام يتعرضون للغرائم». (٢١٤-ص١٦٢).

أعفيت الأخوية من الخضوع للإدارة المحلية للملكة اللاتينية في القدس (٢١٧ج١ص٣٢٨-٣٣٣) الزمنية والكنسية. وكانت تخضع مباشرة إلى الكرسي الرسولي في روما.

فرض البابا أينوسنت الثاني (١١٣٠-١١٤٣) في عام ١١٣٥ على مجمع بيزا ضريبة سنوية دائمة تتراوح بين مارك فضي ومارك ذهبي واحد لصالح الهيكليين كان ينبغي أن يدفعها رؤساء الأساقفة والأساقفة، ورؤساء الأديرة بما في ذلك البابا نفسه. كانت رغم شحتها من الناحية المادية إلا أنهم كانوا كريمين عليهم في منحهم شتى الاستثناءات.

لم يكتف هذا البابا بذلك كله، فأصدر عام ١١٣٩ مرسوماً بيّن فيه «لا يحق لأحد أن يطلب يمين التبعية، من الأستاذ الأكبر للهيكليين ومن الرهبان الفرسان، ولا يحق لأحد غير البابا أن يحاكمهم وأن يفرض الحجز على أملاكهم وإعفائهم من دفع ضريبة العشر وسائر الضرائب الكنسية، وإن حياة الهيكليين وأعمالهم لا شأن لأحد بها

وليس لأحد أن يأمرهم ، وبوسعهم الاحتفاظ لأنفسهم بالغنائم وما إلى ذلك» (٢١٤-ص١٦٣).

جدد البابا اسكندر الثالث (١١٥٩-١١٨١) مراسيم الباباوات السابقين ومنح عدداً من المميزات الجديدة للهيكليين ، إذ سمح لهم بامتلاك العقارات والضياع والدساكر وبيعها واستثمارها بكدح الأقنان والعبيد فيها.

انضم كثير من النبلاء الشبان إلى هذه الأخوية الداوية، التي بدأت فقيرة جداً، ثم سرعان ما أخذت تتلقى منحاً من عقارات من جميع أنحاء أوربا، فأصبحت في مدة قصيرة من أقوى المنظمات الأوربية، واكتسبت الداوية شهرة عظيمة بسبب إعلانهم أن هدفهم الأمثل هو الدفاع عن المسيحية (١٩٧-ص١٢٨٩).

كان نشاط رهبان الأخويات -كما بينه التاريخ- يختلف عن السيرة الحميدة التي كان عليهم التقيد بها بصرامة، ويختلف عن مُثُل الرهبان العليا. لقد كان الملوك والأمراء الكاثوليك يقدمون أموالاً طائلة إلى هذه الأخويات بهدف توطيد النظام الإقطاعي للفرنجة والحفاظ على شرقي البحر الأبيض المتوسط تحت سيطرتهم. ورغم الهزائم المنكرة التي أنزلها المسلمون بساحتهم بين عامي ١١٢٩-١١٥٣قرب عسقلان، حيث قتل أعضاء الأخوية جميعاً واستمر تقديم الهبات إليهم من جميع أنحاء العالم الكاثوليكي، وحتى الأراضي والإقطاعات من المدنيين والكنسيين على حد سواء. لقد أقطع الملك الفرنسي لويس السابع أخوية الهيكليين طاحونتين وبيوتاً في مدينة لاروشيل وأعفاهم من الضرائب ، ومنحهم الملك أراغون الإسباني سبعة قصور وعُشر الإيرادات الملكية. فوق ذلك كله كان النبلاء من الحجاج الكاثوليك، يكلفون الأخويات ابتياع البيوت والأراضي والقصور لصالحهم ليقطنوها عند قدومهم إلى الأراضي المقدسة.

وبعد انتهاء الحج كانوا يقدمون هذه العقارات وما تحتويه من أثاث ورياش إلى الأخويات التي اشترت هذه العقارات في الأساس مع كميات ضخمة من الذهب.

كانت أتاوات الغفران من الذنوب، تدفع إلى الهيكليين «الداوية» فقد دفع الملك هنري الثاني ملك إنكلترا من أسرة (بانتاجينية) الفرنسية، إلى الهيكليين تكفيراً عن إعدامه كبير الأساقفة الإنكليزي توماس بيكيت ٤٠ ألف مارك فضي و٥٠٠ مارك ذهبي.

وكانت ثقة الملوك بالهيكليين عظيمة، إلى حد أن ملك فرنسا فيليب الثاني

أودع خزانة فرنسا كلها لدى الهيكليين في باريس ..

بعد إغراق الأخويات بهذه الأموال الطائلة وغيرها اشتد جشع الأخويات: فقد ذكر ميخائيل زابوروف في كتابه (الصليبيون في الشرق) بقوله: «ركز الهيكليون والأستباريون على السواء كل همهم تقريباً، بعد تأسيس جمعيتيهما بفترة وجيزة على الطمع الخالي من كل حياء. جميع الوسائل على اختلافها كانت جيدة بنظرهم: الحرب والنهب والسلب، والتجارة والصفقات والمضاربة. كانوا لا يأنفون من شيء». ويروي غليوم الصوري كيف كان الهيكليون يهاجمون القوافل العربية الآمنة ويسلبون التجار، وكيف أسرت زمرة من الهيكليين سنة١١٥٤ناصر الدين نصر ابن الوزير الأكبرعباس، الذي فر من مصر، ثم باعوه إلى العرب بستين ألف قطعة ذهبية، وفي القرن الثاني عشر اتهم الغربيون الهيكليين علناً بالجشع -فلقاء النقود كانوا على استعداد، حتى لخيانة قضية المسيح- ويعتبر مدون الأخبار من فورتسببرغ أن المحاصرين قد رشوا الهيكليين أثناء حصار دمشق في سنة ١١٤٨ من قبل فرسان الحملة الصليبية الثانية، وأن الهيكليين ساعدوا المحاصرين الدمشقيين سراً، الأمر الذي كان من أسباب فشل الحصار(٢١٤-ص١٦٥).

من ريع السيطرة على نقل الحجيج إلى الأراضي المقدسة، بنوا السفن الكثيرة وأخذوا ينقلون الحجاج من أوربا إلى القدس وغيرها، ومنها إلى أوربا وكانوا ينقلون الحبوب والغلال بسفنهم وأصبحوا مضاربين نموذجيين في عصرهم. مثلاً قاموا بإنزال شحنة من الحبوب كانت متوجهة إلى فلسطين في ميناء صقلية، لأن أسعارها هناك كانت أغلى من سعرها في مملكة القدس اللاتينية، إذ لم يكن يهمهم سد حاجات الدولة الصليبية الماسة إلى الحبوب والأرزاق. جاء ذكر هذه الواقعة في كتاب (سيرة حياة البابا أينوسنت الثالث) وإنها وقعت في عام ١٢٠٨، لا ريب أن امتلاك هذه الثروات الطائلة قد دفع أخويات الفرسان، فرسان المسيح نحو الأعمال المصرفية، وإقراض الأموال بالربى الفاحش. وكانوا يقرضون علّية القوم من الحجاج. حتى أن لويس السابع طلب من أمير الداوية إبرار ديبارو إقراضه المال من أموال أخوية الهيكليين في أنطاكية بعد أن ضنّت عليه بذلك فروع الأخوية في جنوا وبيزا للإنفاق على الحملة الصليبية، فوصلته أموال طائلة دفع فائدتها وردها لهم فيما بعد. وكانوا يفعلون ما تفعله البنوك في هذه الأيام من إيداع للأموال والجواهر والحلي الثمينة. فكانوا يودعون أموال الإقطاعيين والأمراء في خزائنهم ويستأثرون بمبالغ ضخمة منها، ففي عام ١١٩٩ أصدر

أسقف صيدا قراراً بحرمان الهيكليين من الكنيسة لأنهم لم يعيدوا إلى أسقف طبريا ١٣٠٠ بيزنط كان قد أودعها لديهم سلفة. وكانوا يقرضون الأموال لكل من يريد مقابل رهون عقارية بالربى الفاحش.

ولكن البابا أينوسنت الثالث ألغى الحرمان لأنه لا يجوز معاقبة «فرسان المسيح». لقد تحولت مراكز الهيكليين في أوربا وفي باريس ولندن وجنوبي فرنسا إلى مصارف حقيقية للإقراض والرهن والإيداع، وإلى مراكز تدفع فيها الضرائب الباباوية، وصندوقاً تتجمع فيه التبرعات المدفوعة لرفد الحروب الصليبية. وإقراض النقود للتجهز للحروب الصليبية والسفر إلى فلسطين، وقد بزوا المصرفيين اليهود في شؤون الربى الفاحش.

من أجل تقدير مقدار ثروة الهيكليين الفاحشة، يكفي أن نذكر أن الهيكليين اشتروا من ريشارد قلب الأسد، الملك الإنكليزي الشهير -لحاجته إلى النقود- جزيرة قبرص برمتها، وكان قد انتزعها من بيزنطة إبان الحرب الصليبية الثالثة لقاء مبلغ ٤٠ ألف بيزنط معجلة و٦٠ ألف بيزنط لاحقاً، وكانت إقطاعياتهم تمتد بالإضافة إلى مملكة القدس اللاتينية إلى فرنسا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال والتشيك والمجر وإنكلترا وصقلية وسلافونيا (٢١٤-ص١٦٧).

فوق كل ذلك كانوا يتسلمون القلاع والقصور التي كان يغادرها الصليبيون في طرابلس وسوريا كقلعة الحصن وأنطاكية، وفي عام ١١٥٥ شنوا هجوماً على كنيسة القيامة، وكانت الرهبانيتان تعيشان في نزاع دائم على السلطة والأموال والعقارات والنفوذ، وتحولوا عن المهمات الأساسية التي تأسست أخوياتهما من أجل القيام بها.

في نهاية القرن الثالث عشر تم طرد الهيكليين والإستبارية من فلسطين، وعاد الكثيرون منهم إلى فرنسا، وكان يتولى السلطة فيها الملك فيليب الرابع الملقب بالجميل (١٢٦٨-١٣١٤) وكان هدفه الرئيسي دعم سيطرته على العائلات الإقطاعية النبيلة، والحد من نفوذها، فخاض حرباً ضد آراغون وحارب الكونت غي دو بامبيير، الذي كان يرغب في الاتحاد مع إنكلترا وأعاد إلى فرنسا المدن الفلامندية الرئيسة وكان يحلم بالتاج الإمبراطوري، بدأ نزاعه مع البابا بونيفاس الثامن (١٢٩٤-١٣٠٣) من محاولته الإبقاء على ضريبة طارئة على رجال الدين، وعندما منع تصدير المعادن الثمينة من فرنسا وحرم بذلك البابا من بعض إيراداته. رضخ البابا عام ١٢٩٧ لهذه التدابير مرغماً ولكن النزاع بينهما تجدد في عام ١٣٠١ بسبب القبض على أسقف

بامبيير ( الأسقف برنار سيسّيه) بتهمة خيانة التاج، والاتصال بإنكلترا، واحتج البابا مدعياً أن الأساقفة هم فوق القانون الوضعي، ولكن الملك جمع الجمعية العمومية المؤلفة من النبلاء والإكليروس والعامة واستطلع رأيهم فقرروا مناصرته وإمداده بالمال تأييداً لسياسته ضد البابا محافظة على استقلال الملك وسلطته في مملكته (٢١٨-ص١٣).

أصدر البابا مرسومه «Ausculta Fili» في ١ نوفمبر عام ١٣٠٢ فما كان من الملك فيليب الرابع إلاّ أن أمر جنوده بإلقاء القبض على البابا نفسه في أنانيي. ولكن الجماهير أطلقت سبيل البابا فعاد إلى روما ليموت في العام التالي من شدة القهر. ومد فيما بعد سيطرة فرنسا على البابوية بتدخله في انتخاب البابا كليمنت الخامس (١٣٠٥-١٣١٤) الذي نقل مقره من روما إلى أفنيون الفرنسية، وألغى جميع المراسيم التي أصدرها البابا بونيفاس الثامن بحق فيليب الجميل . (١٩٧-ص١٣٥٣) وكذلك (٢١٩-ص٨٠٦٠-٨٠٦١).

أفرغت الصراعات والحروب ضد إنكلترا والفلاندر خزينة الملك وجعلتها خاوية فأصدر عملة جديدة منخفضة القيمة عن سابقتها، ثم عمد إلى مصادرة أموال اليهود، ونفيهم خارج فرنسا، وصادر أموال الصيارفة اللومبارديين، ونفاهم من فرنسا وفرض ضرائب باهظة على الجميع. ولكن هذه التدابير لم تكن لتسد نفقاته المتزايدة، وكانت خزينته في عجز دائم ونزيف مستمر. فتوجه نحو الهيكليين الأغنياء الذين كانوا يشكلون دولة داخل دولة معفية من الضرائب ومحمية من قبل البابوية، وكان قد استدان منهم نصف مليون ليرة «Livre» وحان حين سدادها.

حاول من أجل السيطرة على الأخوية تعيين ابنه أستاذاً على الأخوية. عندما رفضت الأخوية ذلك ، قرر بعد استشارات مستفيضة بينه وبين مستشاريه اتهام الهيكليين بالهرطقة والحصول على اعترافاتهم بذلك بواسطة محاكم التفتيش، فيستطيع بذلك حسب قوانين دواوين التحقيق مصادرة أموالهم. من الطبيعي أن يضطر الملك إلى الحصول على موافقة البابا لجعل هذه العملية قانونية، على أساس أن الهيكليين يتبعونه مباشرة، واستطاع فيليب الرابع تخطي هذه العقبة دون صعوبة. كان البابا كليمنت الخامس (١٣٠٥-١٣١٤) أسقف بوردو السابق المسمى برتران دوغوت، صنيعة فيليب الجميل الذي تسلم عرش البابوية بضغط منه.

لهذا فإنه لم يكن يعصى له أمراً، وهو الذي طلب من البابا ترك روما وكنيسة بطرس الكبير ليجعل أفينيون المدينة الفرنسية الجميلة مقراً للبابوية عوضاً عن روما،

وليصبح تحت سيطرة الملك الفرنسي ينفذ مشيئته دون تردد . ويصف لنا ول ديورانت في «قصة الحضارة» الوضع الذي أصبح فيه البابا كليمنت الخامس قائلاً: «كان فيليب الرابع يسلط على رأس كليمنت سيف التهديد، بأن يكشف للعالم سلوك بونيفاس الثامن، ومعتقداته الدينية، بعد أن توفي البابا، اشتدت حاجة هذا البابا الذي خلفه إلى المال فأخذ يبيع الرتب الكنسية بأبهظ الأثمان» (١٧٩-ج١٨-ص٩١).

من أجل تنفيذ مؤامراته ضد الهيكليين، كلف الملك فيليب الجميل وزيره نوغاريه وكبير مفتشي محكمة التفتيش فرانتسي إيمبرت بجمع المعلومات عن أخوية الهيكليين. ومن الطريف أن الوزير المذكور كان حفيد أحد ضحايا محكمة التفتيش الذي أحرق حياً، وهذا مايفسر لنا الحمية التي جعلت الوزير نوغارو يندفع فيها للقضاء على أخوية الهيكليين التي كانت إحدى دعائم الكنيسة الكاثوليكية. أما كبير مفتشي محكمة التفتيش إيمبرت فقد كان كاهن الاعتراف الشخصي للملك، وكان رهن إشارة الملك روحاً وجسداً.

سرعان ماحصل الاثنان على المصادر التي تسيء إلى سمعة الهيكليين وتدينهم. لم يجدا صعوبة في العثور على بعض المتعاونين مع الملك من أبناء الأخوية، فقدموا لهما معلومات هامة ضد زملائهم وأخويتهم، واستعانا بأعضاء الأخوية الذين طردوا سابقاً من الأخوية، وكانوا متعطشين للانتقام لأنفسهم، واستغلوا ماشاع عن الأخوان الهيكليين في أوساط الشعب الفرنسي من انغماس الهيكليين في العلاقات الجنسية الشاذة، واختيارهم للغلمان المُرد كأعضاء جدد في الأخوية وفي سرية تامة، وفي أماكن محظورة على الآخرين بخلاف الأخويات الأخرى التي كانت تجري ذلك في احتفالات ومراسم علنية. (١٧٩-ج١٥-ص٦٣-٦٤).

لقد أكد أعداء أخوية الداوية أنه عند الانتساب إلى الأخوية كانت تمارَس أنواع مختلفة من الأمور الفاحشة وأن الأستاذ الأكبر للأخوية كان يمارس مراسم مخالفة للشعائر المسيحية باعتبارها امتداداً للديانة البابلية القديمة الوثنية عند ترؤس مراسيم الدخول في الأخوية.

لم يجد رجل التفتيش صعوبة كبيرة في العثور على شهود يدينون الأخوية الهيكلية بجميع هذه التهم التي وجهت إليهم وأن يقسموا الأيمان على صحتها، والتي كانت الأساس الذي بالاستناد إليه، تم اتهامهم ومحاكمتهم. لقد اتهموا بالتهم

الهرطقية التالية:

١- عند الانتساب إلى الأخوية كان المُريد الجديد يؤخذ خلف المذبح، وكان عليه أن يتبرأ ثلاث مرات من المخلّص وأن يبصق على الصليب.

٢- كان المرشد يعرّي المنتسب الجديد من ثيابه، ويقبله ثلاث مرات في مؤخرته، وسُرّته وفمه حسب بعض الإفادات وفي (الفتحات الثمان في جسم المريد) في إفادات أخرى.

٣- أفاد بعض المريدين أنهم كانوا يتعرضون «للواط »بهم مراراً عديدة.

٤- السلسلة التي كان يحملها الهيكليون آناء الليل وأطراف النهار فوق قمصانهم كرمز للعفة، كانت تلف حول وثن له شكل رأس رجل ذو لحية طويلة كان يعبده رؤساء الهيكليين.

٥- فقدوا إيمانهم بالدين المسيحي لطول اختلاطهم بالمسلمين وهم مازالوا يحالفون المسلمين سراً (١٧٩-ج١٥-ص٦٣) كذلك (١٨٨-ج٢-ص٣٣٦). وكذلك (٢١٩-ص١٠٢٢٢-١٠٢٢٣).

في ١٣ سبتمبر من عام ١٣٠٧ وبناءً على رجاء وإلحاح كبير مفتشي محكمة التفتيش أعطى الملك الفرنسي فيليب الجميل أوامره السرية لإلقاء القبض على فرسان الهيكل الذين يعيشون في فرنسا ومصادرة أموالهم العينية وغير العينية.

كتب هذا الأمر بأعلى درجات اللهجة الدرامية المطابقة لأسلوب العصر. وقد بدأه الملك بالكلمات التالية: «أحداث مؤسفة، تستحق الاحتقار والازدراء والاستنكار، حتى أن التفكير فيها مريع ويستدعي الفزع، وظاهرة خسيسة وتتطلب الإدانة التامة، لما فيها من شناعة ودناءة مرعبة غير إنسانية، وأسوأ مايرتكب ضد الإنسانية، تمكنا من وضع يدنا عليه بفضل شهادات المؤمنين الصادقين، التي أثارت دهشتنا العميقة، وجعلتنا نرتجف من الرعب المريع» (٧٩-ص١٠٣).

تم توقيف فرسان الهيكل جميعهم في فرنسا بأوامر محكمة التفتيش وعلى رأسهم الأستاذ الأكبر جاك دي موليه (١٢٤٤-١٣١٤) ونائبه هوغر دوبيرو، وصل عددهم حسب رواية الموسوعة الفرنسية الكبرى إلى ألفين، وهروب ثمانية وكان ماأصاب الملك من أموال الأخوية نتيجة لهذه الأعمال هو ٢٠٠٠٠٠ ليرة. (٢٢٠-ص١١٧٦٢).

أمر الملك أن يودع الموقوفون في زنزانات انفرادية مع استخدام تدابير شديدة

ضدهم وأن تحقق معهم محكمة التفتيش وأن يعفى من العقوبة المتعاونون مع المحكمة والمعترفون بذنوبهم، واتهامات المحكمة لهم، أماالمكابرون الذين يصرون على براءتهم فكان على المفتشين المحققين إنذارهم بأنهم سيتعرضون لمختلف أنواع التعذيب، الذي سينتهي بهم إلى الحرق أحياء في محارق محاكم التفتيش. وطالب المحكمة أن تقدم للملك تقارير دائمة عن إفادات المتهمين واعترافاتهم أولاً بأول.

كان على الملك بذل جهود كبيرة بعد توقيف فرسان الهيكل، لإقناع الرأي العام بصحة الاتهامات الموجهة إليهم وكانت محكمة التفتيش نفسها في موقف غير اعتيادي لاتهام الهيكليين بالهرطقة.

في اليوم التالي دعت محكمة التفتيش عمداء جامعة باريس للاجتماع في كنيسة نوتردام في باريس، بالإضافة إلى أعضاء مجلس الكنائس، قدمت فيه الاتهامات التي وجهت إلى أخوية فرسان الهيكل.

في ١٥ سبتمبر ١٣٠٧ بدأ الخطباء الدومينيكان، ورجال الملك بإلقاء الخطب على الباريسيين التي توضح لهم المؤامرة الرهيبة التي كان يدبرها فرسان الهيكل ضد الكنيسة الكاثوليكية، وضد الإيمان، والعقيدة المسيحية بأسرها. أرسل فيليب الجميل في اليوم التالي رسائل إلى ملوك العالم المسيحي، بيّن فيها هرطقتهم، وطالبهم باتخاذ تدابير مماثلة في مملكاتهم. عمل وزير الملك نوغاريه على تحريض شعراء التروبادور ضد الهيكليين في أشعارهم والتحدث عن جرائمهم الفظيعة في أغانيهم. ألّف القصصي فرانسوا دو ريو لهذه الغاية رواية طويلة.

تبين من التحقيقات التي أجراها رئيس المفتشين إيمبرت وأعضاء المحكمة بين ١٩ تشرين الأول (أكتوبر) وحتى ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) أن ١٣٨ منهم قد اعترفوا بجرائمهم، وذنبهم ماعدا ثلاثة منهم في باريس وحدها.

توفي في باريس وحدها ٣٦ وفي سانس ٢٥ من فرسان الهيكل الموقوفين أثناء التعذيب لانتزاع الاعترافات منهم وفي غيرها من المدن.. بين المؤرخ أ . فاكاندرا في كتابه «محاكم التفتيش: دراسة تاريخية ونقدية للقوة القهرية للكنيسة» دور محاكم التفتيش في القضاء على فرسان الهيكل وملاحقتهم. «كان يمكن أن لاتستخدم محاكم التفتيش أبداً هذه القسوة والعنف والإكراه التي استخدمتها في قضية فرسان الهيكل» (١٨-ص٢١٠)

حقق كبير مفتشي محاكم التفتيش إيمبرت، أعظم نجاح له عندما تمكن ليس

فقط من انتزاع الاعترافات من فم الأستاذ الأكبر لأخوية فرسان الهيكل دو مولليه بمعظم الجرائم والاتهامات التي وجهت إليه، بل وأيضاً إجباره على كتابة رسالة موجهة إلى أعضاء الأخوية كلهم حثهم فيها على الاعتراف بما اعترف به من آثام واحتذاء سبيله. جاء في ضبط المحكمة أن مولليه قال تحت القسم: «أنه لم تستخدم ضده وسائل التهديد والإكراه » ولكن رسالة من مولليه نفسه وصلت إلى أصدقائه سراً كشف عنها بعد المحاكمة بزمن طويل أنه أثناء التعذيب في سجن محكمة التفتيش سلخ المحققون جلد ظهره وبطنه وساقيه (٧٩-ص١١٠). وقد أجبروهم على تكرار ماأدلوا به من اعترافات أمام عمداء جامعة باريس وطلابها بعد أن أعادهم قضاة التحقيق إلى مقر الأخوية السابق.

ولكن فرسان الهيكل أثناء التحقيق معهم بوسائل محكمة التفتيش التي ذكرناها أدلوا باعترافات جديدة تخطت بكثير الاتهامات السابقة التي ذكرتها محاكم التفتيش عند القبض عليهم «أنهم عقدوا حلفاً مع الشيطان/سلطان بابل/ بتسليمه جميع المسيحيين في أي حملة صليبية جديدة. واعترفوا بممارسة السحر بحيث أنهم كانوا يحرقون جثث زملائهم، الهراطقة وجمع رمادهم لاستخدامه مع المنتمين الجدد للأخوية لتحويلهم إلى أعداء للمسيحية، وأنه عندما كانت إحدى الفتيات التي يغويها بعض أعضاء الأخوية تلد طفلاً غير شرعي، كانوا يستخرجون منهم الدهون والشحوم ويصنعون منه مرهماً يدهنون به الوثن الملتحي الذي ذكرناه أعلاه». (١٨٣-ص١٨٧).

جاء في كتاب المؤرخ لي . هـ . تش «تاريخ محاكم التفتيش في العصور الوسطى» حول حقيقة الوثن المذكور في إفادات الشهود والمتهمين الواردة في ضبوط المحكمة «من بين الذين أفادوا أنهم شاهدوا الوثن بأنفسهم، لم نستطع التأكد من انطباق هذه المشاهدات واتفاقها على شيء واحد وكل ماذكره المتهمون واتفقوا عليه هو أن الوثن يمثل رأس رجل، واختلفوا على لونه، هل كان أبيض اللون أو أسوده واختلفوا على شعره، فمنهم من قال أن شعره أسود ومنهم من قال أنه أشيب الشعر، وذو لحية شيباء طويلة. قال بعض الشهود أنهم شاهدوا عنقه وكتفيه مغطاة بالذهب، بعضهم أفاد أنه روح شريرة لايمكن التحديق بها دون ارتعاش، وأن عينيه جمرتان متقدتان. قال بعضهم أنه كان للوثن وجهان، وبعضهم قال أن له ثلاثة وجوه، وبعضهم قال أنه ذو أربعة أرجل، رجلان في الخلف ورجلان في الأمام، وبعضهم قال أنه يتألف من ثلاثة رؤوس. بعضهم ذكر أنه عبارة عن رسم، وبعضهم قال أنه تمثال امرأة، وبعضهم ذكر أنه

تمثال يافع عالي المنكب. بينما ذكر آخرون أن الوثن لم يكن له شكلاً بشرياً بل شكل ثور.. قال بعضهم أنهم كانوا يسمونه (محمداً) وبعضهم (المخلص) أو (الله) خالق العالم. بينما ذكر بعضهم الآخر أنه وثن عراف وبعضهم أنه يمثل روح الشر التي تتخذ شكل هر أسود أو رمادي أو غراب ويجيب على الأسئلة التي تطرح عليه. أجمعوا على أن مراسم الهيكليين كانت تنتهي بحفلة السبّات الشيطانية للسحرة كان يؤمها الشياطين والسحرة بأشكال نساء جميلات». (١٨٨-ص٣٣٧)

وافق البابا كليمنت الخامس على أعمال محاكم التفتيش الفرنسية وطالب بتسليم المحكمة بعض الأموال المصادرة بإشراف كردينالين، لتغذية خزينته. لم يعترض الملك فيليب الجميل على ذلك، لأن الكاردينالين من صنائعه. كما تلقى البابا ضمانات بأنه سوف يشارك في توزيع ثروة الهيكليين الطائلة، فأصدر في ٢٢ نوفمبر عام ١٣٠٧ مرسوماً باباوياً «Pastoralis Praeminentiae» دافع فيه عن الأعمال التي قام بها فيليب الجميل ضد فرسان الهيكل وأكد صحة الاتهامات الموجهة إليهم وأن رؤساء الأخوية قد اعترفوا بجرائمهم بصورة كاملة.. ختم البابا مرسومه بدعوة ملوك أوربا لاقتفاء أثر الملك الفرنسي والبدء بملاحقة الهيكليين لديهم.

بعد عدد من الشهور تراجع البابا عن بعض ما جاء في مرسومه، ومنع فجأة محكمة التفتيش والأساقفة من متابعة محاكمة فرسان الهيكل في فرنسا، لأن الملك الفرنسي لم يف بوعوده ولم يسلمه الأموال المخصصة له من المصادرات الهيكلية، وترك حق الملاحقة محصوراً به شخصياً. ولكن ذلك أثار خنق الملك الفرنسي من صنيعته، فاتهم رأس الكنيسة الكاثوليكي بالتغاضي عن الهرطقة والتسامح مع الهراطقة، وهو معادل للاتهام بالهرطقة.

أحال فيليب الجميل الأستاذ الأكبر مولليه وأربعة من كبار معاونيه للمثول أمام المجلس الأعلى للكنيسة الفرنسية الذي سرعان ما اتهمهم بالهرطقة. سرعان ما أكد دي مولليه ورفاقه صحة مانسب إلى الأخوية من اتهامها بالهرطقة ويجحد المسيح والبصق على الصليب. وأذعن لما طلبه منه مجلس الكنيسة الفرنسية العليا، بتوجيه رسالة جديدة إلى فرسان الهيكل الآخرين، بأنه أعفاهم من المحافظة على أسرار الأخوية، وطالبهم الاعتراف بشكل نابع من القلب لمفتشي محاكم التفتيش، بارتكابهم لجرائم الهرطقة.

عقد الملك اتفاقاً جديداً مع البابا كليمنت، على تقاسم أموال أخوية الهيكل

المصادرة وحفظها لديهم حتى صدور الحكم على الهيكليين. تضمن الاتفاق على أن يبقى الهيكليون تحت تصرف البابا الذي عليه أن يحيلهم إلى محاكم التفتيش لمحاكمتهم بالمشاركة مع الأساقفة، أما مصير أستاذ الأخوية الأكبر وكبار رؤسائها فبقي في يد البابا، وعددهم ٧٢ فارساً، وفى الملك بالاتفاق المعقود فأرسلهم من باريس إلى بواتييه، تحت حراسة مشددة. ولكن ماكاد بعضهم يعود عن اعترافاته أمام المحكمة الكنسية الأسقفية، بادعاء أنها أخذت منهم تحت التعذيب.

سارع الأساقفة الموالين للملك إلى تهديد المتهمين بأنهم سوف يحاكمون أمام المحكمة، باعتبارهم هراطقة نقضوا توبتهم من الهرطقة وعادوا إليها. فاتخذ مجلس الكرادلة قراراً بصحة مانسب إلى الأخوية من اتهامات وصادقوا وعلى رأسهم البابا على الأحكام الصادرة عن محاكم التفتيش، فأصدر البابا عدة مراسيم بالتصديق على الاتهامات، وطالب الملوك الذين يعتنقون الكاثوليكية بالقيام بمثل ماقامت به المحاكم المقدسة في فرنسا.

وكان الشعب الفرنسي في الأصل يحسد فرسان الهيكل على مايتمتعون به من غنى فاحش وينزعج من عجرفتهم وتكبرهم، ومن الأسرار التي كانوا يحيطون بها مواكبهم واجتماعات مجالسهم الكهنوتية ومراسم الانتساب إلى الأخوية، لذلك جاء تأييدهم لما قام به الملك ضد فرسان الهيكل عارماً، فساند الملك وأظهر له تأييده، وقد شاعت على ألسنة العامة أوصاف تهكمية بالفرسان، فكانوا يتندرون بكذبهم بقولهم «يحلف مثل الهيكليين»، كما يتندرون بحبه للشراب والخمر فيقولون «يشرب مثل الهيكليين» (٢٢٠-ص٢ ١١٧٠).

ولندع المؤرخ ول . ديورانت يصف لنا العذاب الذي تعرض له فرسان الهيكل أمام محاكم التفتيش المعززة بالمطارنة والرهبان الموالين للملك «حوكم السجناء فأنكروا التهم الموجهة إليهم وعُذبوا لكي يعترفوا ، فمنهم من عُلِّق من معاصمهم، وكانوا يُرفعون ويُنزلون فجأة ، ومنهم من وضعت أقدامهم عارية فوق النيران، ومنهم من دُقت شظايا حادة بين أظافر أيديهم، ومنهم من تُقتلع لهم سن كل يوم، ومنهم من عُلقت أوزان ثقيلة في أعضائهم التناسلية، ومنهم من ماتوا موتاً بطيئاً من الجوع. وكانت

جميع وسائل التعذيب الكثيرة المذكورة تستخدم مع الفرسان في كثير من الحالات. فكانت النتيجة أن الكثيرين منهم حين جيء بهم ليعاد استجوابهم ( حسب الاتفاق الأخير بين الملك والبابا ) كانوا ضعافاً موشكين على الموت، وأظهر واحد منهم العظام

التي سقطت من قدميه المحروقتين. واعترف الكثيرون منهم بالتهم التي وجهها إليهم الملك، وقال بعضهم أنهم تلقوا وعداً مختوماً بخاتم الملك أن يؤمنّوا على حياتهم، وتُرد لهم أملاكهم إذا أقروا بارتكاب التهم التي وجهت إليهم. ومات بعضهم في السجون وانتحر البعض الآخر». (١٧٩-ج١٥ص٦٣).

تحت ضغط بعض رجال الكنيسة المشمئزين والإقطاعيين المناوئين للملك، شكل البابا كليمنت الخامس لجنة في أسقفية ناربون في ١٢ أغسطس ١٣٠٩، سُمح لها الاستماع إلى تظلمات الهيكليين والدفاع عن التهم الموجهة لهم وإلى الأخوية، فتراجع الكثيرون منهم عن اعترافاته السابقة، بحجة ما تعرضوا له من تعذيب مريع، حتى أن أحدهم وهو أيمري دو يلمر ذكر للجنة: «بما أنه كان يجب عليّ أن أسلم الروح على المحرقة، فلم أتماسك ورضَخت، لخوفي من الموت، لقد اعترفت أمامكم تحت القسم وسأعترف أمام أي كان بجميع الجرائم والتهم التي وجهت إلى الأخوية، إنني مستعد للاعتراف بأنني قتلت الله نفسه، إذا طُلب مني ذلك » (١٨٣-ص١٩١).

بموافقة من البابا أمر الملك مجلس أسقفية سانس بالاجتماع يوم ١٠ مايو ١٣١٠ في باريس، التي كانت تابعة لأسقفية سانس التي يرأسها فيليب دو ماريني أخو أنجيران دو ماريني وزير العدل الذي يثق به الملك فيليب كل الثقة. اتخذ المجمع قراراً بأن جميع المتهمين اعترفوا بأنهم مذنبون، ثم تراجعوا عن اعترافاتهم بالهرطقة المطلقة، وطالب لجنة ناربون بتسليم المتهمين إلى نيران المحرقة وإحراقهم أحياء حتى الموت، وأحرق في نفس اليوم ٥٤ من الهيكليين المذكورين في المحرقة أحياء بتهمة ارتدادهم ثانية إلى الهرطقة، في الساحة القريبة من باب سان أنطوان في باريس، ولم يرض أي منهم إنقاذ نفسه من الموت حرقاً باعترافه ثانية بالهرطقة.

بعد عدة أيام أحرق أربعة آخرون من الهيكليين في المحرقة لإصرارهم على براءتهم، وأحرق تسعة آخرون في مدينة ريمس، وأحرق ثلاثة من الهيكليين في مدينة بون دو لارك، وأُحرق أو شُنق العديد منهم في مدينة كاركاسون وأطلق سراح بعض الذين اعترفوا بالهرطقة بقرار من بعض المجالس المحلية الكنسية المختلفة لِتَبَرُّئِهم من الهرطقة وارتدادهم عنها.

في إنكلترا كان الملك إدوار الثاني (١٢٨٤-١٣٢٧) يأمل بالزواج من أخت الملك فيليب الجميل، فوافق الملك الإنكليزي على اضطهاد الهيكليين وجمع الأدلة التي تدينهم بالهرطقة ولكنه «صادر هو الآخر أملاك فرسان الهيكل ليسد بها حاجته إلى

المال، وأعطى إدوار الثاني أو فيليب بعض هذه الأموال المصادرة، ووهب بعضها الآخر لأنصاره وأحبائه. فأنشؤوا بها ضياعاً واسعة وأعانوا بها الملوك على الإشراف على الإقطاعيين القدماء» كما قال ول ديورانت في قصة الحضارة (١٧٩-ج١٥ ص٦٤).

في ألمانيا لوحق الهيكليون وصُودرت أموالهم بعد تحريم الأخوية من قبل البابا كليمنت الخامس وزجوا بالسجون وقلما تعرض الفرسان للإحراق.

خشي الملك فيليب من انقلاب الأمور على رأسه فهب بصحبة جيشه المخيف إلى فيينا، وخشية من ضعف البابا وتردده للتأثير على مؤتمر مجمع فيينا الخامس عشر الذي عُقد بين شهر أوكتوبر عام ١٣١١ وشهر مايو ١٣١٢ طالب فيه كبير الوزراء الفرنسيين الحكم على بونيفاس الثامن ، البابا الذي سبق للملك فيليب الجميل سجنه في فرنسا، بالهرطقة رغم وفاته عام ١٣٠٣، فأذعن البابا كليمنت الخامس لمطالب فيليب والمجمع مقابل سحب الاتهامات بالهرطقة المثارة ضد سلفه من قبل نوغاريه وسيرا، وأصدر مرسوماً بتحريم أخوية فرسان الهيكل تحريماً كان عنوانه باللاتينية«Vox In Exelso» في ٣ أبريل عام ١٣١٢ (٢٢٠-ص٩٣٦٩). فبقي من بقي من فرسان الهيكل في السجون حتى وافتهم منيتهم، وأحرق من أحرق باعتبارهم مرتدين إلى الهرطقة، وانتحر بعضهم بعد إطلاق سراحهم لشدة ما لقوه من ضغط وحرمان. استمر سجن أستاذ الأخوية الأكبر دي مولليه وعدد كبير من رؤساء الأخوية البارزين سبع سنين وفي ١٨ مارس عام ١٣١٤ عُقدت المحكمة وأصدرت حكمها بحقهم بالحرق أحياء، فنصبت المحكمة في مساء ذلك اليوم أمام كنيسة نوتردام بباريس، واقتيد إليها الأستاذ الأكبر دي مولليه وأستاذ الأخوية في النورمندي جوفروا دو شارني، وكبير المفتشين هيجو دوبير وأستاذ أكيتان غودو فروا دوغونفيل، وكانت المحكمة برئاسة ثلاثة كردينالات، بعد إدانتهم بالعودة إلى الهرطقة وبعد اعترافاتهم السابقة بها، باعتبارهم ممثلين للبابا ولكن هيجو دو بيرو وغودوفروا دو غونفيل عادا فاعترفا بالهرطقة فأنقذا نفسيهما من الحرق، بينما أصر دي مولليه وجوفروا دوشارني على براءتهما وبراءة الأخوية من الهرطقة، فأسلما إلى نيران المحرقة، بأمر من الملك فيليب الجميل الذي كان يشرف من نافذة قصره على عملية الحرق الحي لهما. سارع فيليب الجميل إلى ابتزاز أخوية الأوسبيتالية. وفرض عليها دفع ٢٠٠٠٠٠ ليرة فرنسية، ذكر المؤرخ المعاصر لوبل.م في كتابه «التاريخ الفاجع لأخوية فرسان الهيكل» أن دخل الملك من كل هذه العمليات ١٢ مليون ليرة بأسعار تلك الأيام (٨١-ص١١٢)

بينما حصل لويس العاشر من أخوية الأوسبيتالية على ٥٠٠٠٠ ليرة أخرى.

شاعت خرافة بعد موت دي مولليه حرقاً أنه أنذر بموت فيليب الجميل والبابا كليمنت الخامس في نفس العام، فقد توفي الملك فيليب الجميل أثناء الصيد حيث هاجم خنزير بري حصان الملك وأوقعه في التاسع من شهر نوفمبر من نفس العام الذي أحرق فيه دي مولليه أي بعد ثمانية شهور من موت دي مولليه وستة شهور من موت البابا كليمنت الخامس، وقليلاً بعد موت نوغاريه ليحاكما أمام محكمة الله في السماء. بينما ذكر دانتي في « الكوميديا الإلهية » «أنه شاهد شجرة آل كابوت (ويعني بذلك عائلة الملك فيليب التي تحدر منها ملوك فرنسا) تلقي بظلالها السيئة على الأرض كلها »( المطهر ٤٣-٤٤). أعيد الاعتبار إلى أخوية فرسان الهيكل على يد نابليون الأول عام ١٨٠٨. ونحن نتساءل اليوم هل لاقت هذه الأخوية التي عاثت فساداً في فلسطين أبان الحروب الصليبية وغدرت بالمسلمين في كل مكان، العقاب الإلهي الذي تستحقه.

# الفصل الخامس

## المجمع المقدس بأجمعه محكمة تفتيش

## (قضيتا جان هوس وجيرونيم البراغي )

## الانشقاق البابوي والباباوات الثلاثة

بيّنا في الفصل الرابع أن البابا كليمنت الخامس نقل مقر الباباوية من روما إلى مدينة أفينيون الفرنسية في العام ١٣٠٩، وبيّنا «أن الفضل في اختياره لمنصبه، عائد إلى فيليب الجميل ملك فرنسا، الذي أثار دهشة العالم المسيحي بهزيمة البابا بونيفاس الثامن، وبعدم اكتفائه بهذه الهزيمة بل أضاف إليها القبض عليه وإذلاله ومنع الطعام عنه، حتى كاد يميته جوعاً، ولم يكن كليمنت ليؤمّن على حياته في روما التي كانت تحتفظ لنفسها دون غيرها بحق الإساءة إلى البابا، والتي اغتاظت من وقاحة الملك البادية في عدم احترامه إياه، يُضاف إلى ذلك أن الكرادلة الفرنسيين كانوا يؤلفون وقتئذٍ أغلبية كبيرة في المجمع المقدس، ويأبون أن يضعوا أنفسهم تحت سلطان إيطاليا، ولذلكً أقام كليمنت بعض الوقت في ليون ويواتييه، ثم اتخذ مقامه في أفينيون، واشتدت حاجة البابا إلى المال، فأخذ يبيع الرتب الكهنوتية إلى من يعرض فيها أغلى الأثمان»(١٧٩ج١٨ص٩٨-٩١).

توفي البابا عام ١٣١٤ بالناسور . أعقب موته فترة خلا فيها كرسي البابوية من شاغل له، لما كان يدور من صراع بين أفينيون وروما، فضربت الفوضى أطنابها. وكتب الشاعر دانتي إلى الكرادلة الطليان لاختيار بابا إيطالي وإعادة البابوية إلى روما، ولما اجتمع المجمع المقدس لاختيار بابا جديد في كربنتراس القريبة من أفينيون، وكان العامة الفرنسيون قد أحاطوا بمكان الاجتماع وهم يصيحون: «الموت للكرادلة الإيطاليين» وهاجموا بيوت هؤلاء الكرادلة وأشعلوا فيها النيران وفي البناء الذي انعقد فيه المجمع المقدس، وفتح الكرادلة لأنفسهم ثغرة في الجدار الخلفي وفروا من الغوغاء ومن النيران، ولم تُبذل أية محاولة لانتخاب بابا جديد مدة سنتين. اجتمع المجمع مرة أخرى بحراسة الجنود الفرنسيين في مدينة ليون الفرنسية لانتخاب البابا الجديد، فوقع الاختيار على الكردينال العجوز جاك ديويه الذي يبلغ من العمر ٧٥ عاماً. وهو ثاني بابا أفينيوني، ولقب نفسه البابا يوحنا الثاني والعشرين (١٣١٦-١٣٣٤) وقد أسكت ذهب ملك نابولي الفرنسي روبرت وطنية الكرادلة الطليان لينتخبوه. كان يبيع المناصب الكهنوتية (دون حياء) كما قال ول ديورانت في قصة الحضارة حتى أنه جمع ١٨ مليون فلورين ذهبي (٤٥٠ مليون دولار) وجدت في خزائن الباباوية و٧ ملايين من صفائح الذهب

والمجوهرات (٢٢١-ج٦ص٣)، وكان عالماً واتهم بالخروج على الدين، لرده المتصوفة الذين يدعون رؤية الله، قائلاً: «إنه حتى السيدة العذراء أم الله لا تستطيع رؤية الله إلا يوم الدينونة»، فثارت عليه جامعة باريس، وأعلن مجمع فانسين المقدس أن آراءه مخالفة للدين وأمره ملك فرنسا أن يعود عن هذه الآراء إلى الصراط المستقيم. (٢٢٢-ج١ص٤٢) ولكنه توفي عام ١٣٣٤. خلفه على عرش باباوية أفينيون بندكت الثاني عشر (١٣٣٤-١٣٤٢) وكان اسمه جاك فورنييه، وقد بدأ ببناء قصر الباباوية في أفينيون وكان مصلحاً وأوقف عمليات بيع الرتب الكنسية، ولكنه عين أقاربه وقطع دابر الرشوة والفساد، وابتهج الجميع لوفاته المبكرة عام ١٣٤٢. وانتخب النبيل بيير روجيه دو بوفور تحت اسم كليمنت السادس (١٣٤٢-١٣٥٢) وازدهرت أفينيون في عهده وسمح للنساء بدخول البلاط الباباوي واستمتع بمفاتنهن واختلط بهن اختلاط العشاق الفرنسيين، وبلغ الأمر من اتصال كونتيسة تورين به أن كانت تبيع المناصب الكنسية جهاراً لاتخشى في ذلك لومة لائم (٢٢٣-ج٧ص١٣٦-١٣٧).

أرسل أهل روما وقد ترامت إليهم طيبة كليمنت السادس يرجونه الإقامة في روما، ولكنه ترضاهم بأن أعلن العيد أو يوبيل الكنيسة الذهبي الذي سبق للبابا بونيفاس الثامن إدخاله في حياة الكنيسة، وإدخال بعض النشاط في حياة روما في القرون الوسطى التي كانت في حال من الفساد والانهيار وبدأت الجماهير منذ عام ١٣٠٠ تتدفق إلى روما حاجّة إليها، مغذية خزائن الكنائس والباباوات بالعطايا والأموال طيلة عام كامل ليغفروا ذنوبهم وخطاياهم. أعلن كليمنت السادس أن هذا العيد الذي يقام كل ١٠٠ عام سيقام كل ٥٠ عام، أي في عام ١٣٥٠. وأصبحت أفينيون في عهده، الحاضرة الدينية للعالم اللاتيني وكذلك حاضرة سياسته وثقافته وملذاته ومفاسده وتخلقت أفينيون بأخلاق حاشية الملوك وآدابها فانتشرت فيها ضروب الخسة والسفالة، يشهد بذلك ما كتبه جيوم دوران أسقف مندي إلى مجمع فيينا (١٩٥-ص١٨١-١٨٢ وكذلك ١٧٩-ج١٨ص٩٥-١٠١) يقول: «قد يكون إصلاح الكنيسة كلها مستطاعاً إذا كانت روما تطهر نفسها مما فيها من قدوة سيئة. تصم رجالها بأشنع الوصمات وتتسرب عدواها إلى الناس كلهم... ذلك أن كنيسة الله المقدسة، وخاصة كنيسة روما أقدسها جميعاً، قد ساءت سمعتها في كل مكان، وأخذ الناس يصيحون ويذيعون في الخارج أن كل من تضمهم إلى صدرها من أعلاهم إلى

أقلهم شأناً قد امتلأت قلوبهم طمعاً.. ومن الأمور الواضحة التي تلوكها الألسنة أن جميع المسيحيين، يتخذون رجال الدين أسوأ قدوة لهم في الجشع، لأن هؤلاء الرجال يأكلون من موائد أشد ترفاً وأعظم فخامة وأكثر صحافاً من موائد الملوك والأمراء»(٢٢٤-ج١ص٢٠٥).

شبه الأديب الإيطالي بترارك (١٣٠٤-١٣٧٤) أفينيون ببابل العاصية فقال عنها: «بابل العاصية، جحيم الأرض، بالوعة الرذيلة ومستودع أقذار العالم، لا تجد فيها إيماناً ولا إحساناً ولا ديناً، ولا خوفاً من الله.. لقد تجمعت فيها جميع أقذار العالم وخبائثه.. ترى كبار السن من رجالها يندفعون غير مبالين إلى فينوس، لا يبالون بكبر سنهم وكرامتهم، أو ما لهم من سلطان، بل يرتكبون كل عار، كأن مجدهم كله لا يعتمد على صليب المسيح، بل يقوم على المأكل والمشرب والسكر والدعارة، والفسق، ومضاجعة المحارم، وهتك الأعراض، والزنا هي أعظم المباهج الشهوانية لمهازل رؤساء الكنيسة»(١٧٩ج١٨ص١٠٠)وكذلك(٢٢٣ج٧ص١٣٨).

تسنم إتيين روبير عرش البابابوية تحت اسم أينوسنت السادس (١٣٢٥-١٣٦٢) فَرَدّ الولايات البابوية إلى طاعته، وكان نموذجاً طيباً للباباوات وأوقف المحسوبية في الوظائف الكنسية رغم منحه بعض الوظائف الكهنوتية للعديد من أقاربه وقضى على مظاهر الترف التي أشاعها سلفه، وطرد عدداً كبيراً من الذين اشتروا المنصب من سلفه.. وعندما تسلم غيوم دو غريمور في عام ١٣٦٢ عرش الباباوية تلقب باسم أربان الخامس، عمل على متابعة الإصلاحات التي استنها سلفه، وقرر العودة إلى روما وهجر أفينيون، فأبحر من مرسيليا في ٣٠ أبريل من عام ١٣٦٧ ودخل روما ولكنه لم يمكث فيها غير ثلاث سنوات، وعاد أدراجه إلى مرسيليا ومنها إلى أفينيون التي طال شوقه إليها عام ١٣٧٠ حيث توفي فيها في نفس العام.

كان البابا النبيل كليمنت السادس قد عين بيير روجيه دو بوفور، ابن أخيه كردينالاً وهو في الثامنة عشرة من عمره عام ١٣٤٦، وانتخب لكرسي الباباوية تحت اسم غريغوار الحادي عشر عام ١٣٧٠ وهو في التاسعة والثلاثين من عمره (١٣٧٠-١٣٧٨)، خاض حروباً طويلة لاسترداد أملاك الكنيسة وأباد عدداً كبيراً من الرعايا المسيحيين، ونكث عهده بالعفو عن سكان كازينا، وذبح جميع من كان فيها من رجال ونساء وأطفال (٢٢٥=ج١ص١٠٣)، وذبح في فانديسا ٤٠٠٠ من سكانها العاصين على الكنيسة، هالت هذه الوحشية القديسة كاترين السينائية الإيطالية

(١٣٤٧- ١٣٨٠) فكتبت إلى غريغوار الحادي عشر تقول: «نعم إن عليك أن تسترد الأملاك التي خسرتها الكنيسة، ولكن عليك أكثر من هذا، أن تسترد جميع الخراف التي هي كنز الكنيسة الحقيقي، والتي تحل بها الفاقة بحق إذا خسرتها.. عليك أن تضرب الناس بسلاح الصلاح والحب والسلم، فإن فعلت كسبت به أكثر مما تكسب بسلاح الحرب. وأنا حين أسأل الله عن خير الطرق لنجاتك، وإعادة الكنيسة إلى حالها الأولى، وعودة العالم أجمع، لا أجد غير كلمة السلم.. السلم، فبحق المنقذ المصلوب عد إلى السلم»(٢٢٥-ج١ص١٠٥) وكذلك (١٧٩-ج١٨ص١٠٥)، عاد إلى روما عام ١٣٧٧ وبقي فيها وهو يحن إلى أفينيون إلى حين وفاته.

في السابع من أبريل عام ١٣٧٨ التقى ولأول مرة المجمع السري للكرادلة في روما، بعد استراحة طالت ستة وسبعين سنة لانتخاب بابا جديد يخلف غريغوار الحادي عشر. إذ طبقاً للأعراف كان يتعين على الكرادلة الاجتماع، في نفس المكان الذي أسلم فيه البابا روحه إلى بارئها لانتخاب خلف له.. كان عدد الكرادلة الطليان أربعة فقط، بينما كانت البقية الباقية من الكرادلة من الفرنسيين، المتلهفين لعودة البابوية إلى أفينيون حيث النعيم والترف، ولكن شعب روما احتشد بكامله تقريباً أمام القصر البابوي الذي انعقد فيه مجمع الكرادلة، ويُعتقد أن عددهم كان عشرين ألفاً، وهو عدد هائل بالنسبة إلى القصر وارتفعت الصيحات وعلت الهتافات، وقرع الجمهور أبواب القصر وجدرانه في هياج عاطفي غريزي مطالبين المجتمعين من الكرادلة: «روماني.. روماني.. نريد رومانياً أو إيطالياً إذا لم تستطيعوا انتخاب روماني» (٢٢٦ ص٣٨٣) وعلى الرغم من أن غالبية الكرادلة كانت من الفرنسيين فإن آراءهم لم تلتق حول مرشح واحد، وانشقوا فيما بينهم إلى فرنسيين جنوبيين أصروا على انتخاب بابا فرنسي جنوبي، وشماليين عارضوهم في ذلك، وفوتوا عليهم الفرصة بالتصويت إلى جانب الإيطاليين الأربعة الذين قرروا انتخاب بارتولوميو برينه أسقف باري بابا جديد لمدة مؤقتة (١٣٧٨-١٣٨٩) وكان من نابولي وليس من روما تحت اسم أوربان السادس. لم يتجرأ الكرادلة على إعلان نتيجة الانتخاب على الشعب لأن مطالب أهل روما أصبحت في اليوم التالي أكثر وضوحاً. وبلغت أسماعهم من الشارع هتافات: «يجب أن يكون البابا رومانياً.. والويل لكم إن لم يكن كذلك»(٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨) وكذلك (١٩٥ص١٣١ -١٣٣) فما السبيل إلى امتصاص غضبة الجمهور الثائر وتهدئة خواطره؟.

عقد المجتمعون آمالهم على أحد الكرادلة -الرومانيين الذي يدعى تومبالد، ليطل من شرفة القصر، وكان رومانياً ليخدعوا الجماهير المطالبة ببابا روماني، وأخذ يصيح قائلاً: «لست البابا المنتخب.. لقد انتخبوا غيري» وهو شاحب الوجه فقد خشي انتقام الجمهور عندما يكتشف الخديعة، ولكن لحسن حظه وحظ الكرادلة، أن أحداً من الجماهير لم يسمع صوته المنكر لذلك من شدة الهرج والمرج وهتافات الجماهير المحتشدة التي طربت بالفوز وهم يرونه مُحاطاً بالكرادلة لتأكيد الخديعة، وعانى الكردينال البديل تومبالد لمدة ساعتين إلى أن غادر الجمهور ساحة القصر من إثم الزور والبهتان الذي أقحموه فيه ولا يد له فيه (٢٢٩).

ذكر المؤرخ ألكسندر باراديسيس في كتابه الذي ترجمناه إلى العربية «سيرة بالتازار كوسا البابا يوحنا الثالث والعشرين» (١٩٥-ص١٣٣-١٣٧) «يفيد مخطوط تاريخي مدون وجد في إحدى كنائس ميتس، أن الكرادلة اتفقوا مع برتولوميو برينيانو قبل انتخابه أن يتخلى بعد عدة أيام عن كرسي البابوية، ووعدوا مقابل ذلك بمنحه مرتبة كاردينال (حيث كان أسقفاً)، إذ كانت نية المجتمعين، تتجه لاختيار كاردينال فرنسي من جنيف لمنصب البابا (٢٣٠) واختبأ الكرادلة بعد عملية الانتخاب في قلاع وقصور روما، لتفادي سخط وغضب الرومانيين في حال اكتشاف الخدعة، ولم يظهروا إلا بعد أن اطمأنوا إلى هدوء العاصفة، فقاموا باحتفال رسمي بتنصيب الأسقف بارتولوميو برينيانو بابا للكنيسة واتخذ لنفسه اسم أوربان السادس، وسرعان ما أدرك الكرادلة خطأهم في انتخابه ولو لمدة مؤقتة، ووقفوا على حقيقة أنه أصبح صاحب الأمر والنهي وأنه إنسان متعطش للسلطة، ورجل كنيسة صارم في تنفيذ رغباته وقراراته»(١٩٥-ص١٣٤).

حكم أوربان السادس المدينة والكنيسة بنشاط استبدادي وعنيف، فعين هو-كما يقول ول ديورانت- أعضاء مجلس الشيوخ وكبار موظفي البلدية، وأخضع العاصمة الثائرة المضطربة للطاعة والنظام، وروع الكرادلة بأن أعلن عزمه على إصلاح الكنيسة، وأنه سيبدأ هذا الإصلاح من أعلى، وبعد أسبوعين من هذا الإعلان ألقى عظة عامة حضرها الكرادلة أنفسهم ندد فيها بفساد أخلاقهم وفساد كبار رجال الدين، ولم يترك نقيصة إلا رماهم بها. وقد أمرهم فيها أن لا يقبلوا معاشاً، وأن يقوموا بجمع الشكاوي التي تحال إلى المحكمة البابوية، دون أجر أو هدايا أياً كان نوعها، ولما تذمر الكرادلة وأخذوا يتهامسون مستائين قال لهم إياكم وهذا اللغو. فلما احتج عليه الكردينال

أورسيني قال له البابا: إنه أبله لا يعقل، ولما اعترض عليه كاردينال ليموج هجم عليه أوربان يريد ضربه. وسمعت القديسة كاترين بهذا فبعثت للبابا الثائر تحذره قائلة: «افعل ما تريد أن تفعله باعتدال .. وحسن نية.. وقلب مسالم لأن التطرف يدمر ولا يبني وإني أستحلفُكَ .بحق الرب المصلوب، أن تكبح بعض الشيء جماح هذه الحركات السريعة التي تدفعك إليها طبيعتك». وأصمّ أوربان أذنيه من سماع هذه النصيحة، وأعلن عزمه على تعيين عدد من الكرادلة الإيطاليين، يكفي لأن يجعل لإيطاليا أغلبية في مجلس الكرادلة (٢٣١ج١ص١٢٤) وكذلك (١٧٩-ج٢٠-ص٤).

تداعى الكرادلة الفرنسيون، وبعد ذلك الطليان إلى الاجتماع في بلدة أناني، وقرروا إعلان الثورة على أوربان السادس واعتباره غير شرعي لأنه تم تحت ضغط من غوغاء روما، وفي ١٣٧٩/٩/٢٠ أعلن جميع الكرادلة أن روبرت دو جينيف هو البابا الحق وتربع البابا الجديد على عرش البابوية في أفينيون تحت اسم كليمنت السابع (١٣٧٨-١٣٩٤).

وهكذا أصبح للكنيسة الغربية اثنان من الباباوات يتبادلان اللعنات: الأول أوربان السادس الذي تعترف به غالبية دول ألمانيا وبوهيميا والبرتغال وهنغاريا وبولونيا، وكليمنت السابع الذي تعترف به فرنسا واسكوتلاندا ونابولي (البندقية) وإسبانيا. وأصبحت الكنيسة الغربية المنشقة ألعوبة بينهما. نفذ أوربان السادس خطته بتعيين تسعة وعشرين كاردينالاً جديداً. «كان نصف العالم المسيحي يرى أن النصف الآخر زنادقة مجدفون خارجون عن الدين. نددت القديسة كاترين بكليمنت السابع وقالت : إنه يهوذا الأسخريوطي بينما أطلق القديس فنسنت فيرير الاسم نفسه على أوربان السادس (٢٣١-ص٤٨٠)، وادعت كلتا الطائفتين أن القربان المقدس الذي تقدمه الطائفة الأخرى باطل، وأن الأطفال الذين تُعمّدهم، والتائبين الذين تتلقى اعترافاتهم، والموتى الذين تمسحهم يبقون في حالة من الخطيئة الأخلاقية، غارقين في الجحيم أو في الأعراف إذا عاجلهم الموت.

ولما أن تآمر كثير من كرادلة أوربان الجدد عليه ليقتلوه، لأنه عاجز شديد الخطورة أمر بالقبض على سبعة منهم وعذبهم ثم أعدمهم عام ١٣٨٥ (١٧٩-ج٢٠-ص٥).

استباحت قوات كل من البابوين كنائس البابا الآخر ودمرتها وأطعمتها النيران بعد سلب محتوياتها الثمينة، ولم يعد هناك من حديث يتداوله الناس -كما يقول بوتر في كتابه تاريخ المسيحية- سوى حديث السرقات واغتصاب النساء، وعمليات الإبادة

الجماعية التي أقدم عليها أنصار الطرفين، فعم الرعب والفوضى أرجاء أوربا وخصوصاً في إيطاليا وفرنسا (٢٣٢-ص١٣٧) وتوفي أوربان السادس بعد سقوطه عن ظهر جواده عام ١٣٨٩.

لقد أجمعت الأسفار التاريخية كافة على التنديد بشخصية هذا البابا حيث وصفته بقاتل الباباوات والسّكير والوحش المتعطش للدماء، والقادر على ارتكاب أنواع الجرائم والشرور جميعها، وأطلق عليه المؤرخون المعاصرون المهتمون بشؤون الكنيسة الكاثوليكية اسم البابا الطاغية المغتصب، بينما سماه رئيس أساقفة الكاثوليك بوندريان بالمجنون، في حين أكد القس موري، أنه كان مهووساً (٢٣٣ وكذلك ١٩٥-ص١٤٦).

تنفست أوربا الصعداء بعد موت البابا معتقدة أن ذلك سيقضي على الانقسام البابوي إذ لم يبق غير بابا أفينيون كليمنت السابع وانتهاء عهد تمزق الكنيسة الغربية، ولكن هذه الآمال باءت بالفشل وحل علقم الخيبة، فقد سارع كرادلة البابا الراحل أوربان السادس الأربعة عشر -الذين ظلوا على قيد الحياة بعد إغراق أوربان خمسة كرادلة وفرار اثنين إلى أفينيون للانضمام إلى كليمنت السابع فيها- إلى الاجتماع وانتخاب بابا جديد، خوفاً من فقدان مناصبهم، فوقع اختيارهم على بيترو توماتيشيللي تحت اسم بونيفاس التاسع (١٣٨٩-١٤٠٤).

كان البابا الجديد يافع السن. إذ لم يتجاوز الثلاثين من عمره وشبه أمي ولا يصلح لمنصب «راعي الكنيسة» ولا يفهم مضمون الوثائق التي يوقعها فحسب، بل إنه بصعوبة يوقع عليها حتى أن أبسط الأمور والقضايا كانت تضعه في مأزق وإحراجات كثيرة -كما ذكر سكرتير الفاتيكان ديترخ فون نيميسي في ذلك الحين (٢٣٤).

أطلق البابا كليمنت السابع على الفور قذيفة اللعنة والحرمان من الدين والكنيسة عندما عمت فرنسا أنباء تعيين بابا روما الجديد الذي يخلف أوربان السادس والتي جاء فيها: «لتصب لعنات العهدين القديم والجديد جميعها على رأس بابا روما الذي نصّب نفسه على عرشها، وليقطع السيف الإلهي رأس البابا الدجال وأتباعه،

ولتنطفىء إلى الأبد مصابيح حياتهم، ولتُحرق أرواحهم في نار جهنم، وليمطر الله اللعنات على جميع أعوان البابا المرتد عن الدين .. نعم لينهمر عليهم غضب الخالق الأعلى، وليُحرموا جميعاً من الكنيسة المسيحية، ومن القربان الإلهي المقدس على مر الدهور والعصور» (١٩٥-ص١٦٩).

في اليوم التالي طلب بونيفاس التاسع من الأسقف بالتازار كوسا الذي عينه أسقفاً على أبرشية القديس أوستاف ومستشاراً دائماً له، وهو الذي سيتولى عرش البابوية فيما بعد تحت اسم يوحنا الثالث والعشرين والذي سوف يخلع من البابوية لسوء سيرته وارتكابه الجرائم المختلفة، أقول طلب منه أن يكتب له لعنة أقوى وحرماناً إلى عدوه يكون أشد بشكل لامثيل لها حتى الآن فامتثل بالتازار لطلبه على التو وقدم نص اللعنات لتوجه إلى المسيح الدجال في أفينيون، وكانت فعلاً أقوى بكثير من اللعنات التي صبها كليمنت السابع عليه وأشد قسوة وإقذاعاً جاء فيها «إلى الحاكم باسم الثوب الكهنوتي، الغارق في أعماق التخمة والمحاط بجند من الشياطين.. لقد استطعتَ أن تنصب نفسك مسيحياً دجالاً على الأرض باسم كليمنت السابع، واتخذتَ مستشاريك من بين الكرادلة الشياطين يحدوهم الجشع والطمع. احرمه يارب البصر والبصيرة لتنصب عليه لعنة السماء وغضبها ولتضربه الرعود وليمحقه غضب الخالق

الأعلى والقديسين بطرس وبولص، وليلعنه القاصي والداني، ولتحل اللعنة طعامه وشرابه وأمواله وممتلكاته وعلى حراسه، والديوك التي تصيح له، وليكن مصيره كمصير داتان وابن رشد، ولتبتلعه جهنم حياً كما ابتلعت أنانيا وسانفيرا اللذين كذبا على الله، وليعاقبه الله كما عاقب بيلاطس ويهوذا اللذين خانا السيد، ولتحل عليه لعنة مريم العذراء وجميع القديسين وليحيق به أشد عذاب جهنم بسبب تخريبه الكنيسة وليعلن العالم عليه الحرب، ولتنشق به الأرض وتبتلعه ، ليندثر اسمه من وجه العالم وليقاتله الجميع حتى يمحقوه، ولتقف ضده عناصر الطبيعة والأحياء وتقضي عليه قضاءً مبرماً، ولتتحول بيوته إلى صحراء قفراء، لتتخل عنه الملائكة، ولتختطف روحه الشريرة

الشياطين ، رغم المواثيق التي عقدها معهم الذين تخلوا عنه هم أيضاً لكثرة مارتكب من جرائم ليصب عليه العلي القدير، والقديسين جميعاً اللعنات السرمدية، على نائب إبليس في الأرض وعلى مستشاريه من الكرادلة، كتلك اللعنات التي حلت بساح يهوذا الأسخريوطي، ويوليان المرتد وليخترم الموت أعوان المسيح الدجال كليمنت السابع جميعاً ليكون مصيرهم مصير الموت الذي حل بديكليتيان ونيرون من قبلهم . لتذهب بهم الأيام غير مأسوف عليهم، وسلط عليهم يارب النكبات والجوع، والأمراض والأوبئة، والعن نسلهم يارب ولاتقبل صلواتهم، واحرمهم من بركاتك. العنهم يارب في كل زمان ومكان، والعن كل من لايعترف بالبابا بونيفاس التاسع. لتلاحقهم اللعنات آناء الليل وأطراف النهار في مأكلهم ومشربهم، وفي يقظتهم ونومهم، وفي حديثهم

وصمتهم، من أطراف أقدامهم إلى أعلى هاماتهم، أصبهم يارب بالعمى والصمم، والعنهم قياماً وقعوداً، وفي المضاجع، العنهم يارب إلى أبد الآبدين ودهر الداهرين، وحتى الحياة الثانية عند المآب. دعهم يلهثون مثل الكلاب أو ينهقون مثل الحمير أو يعوون مثل الذئاب ومزق شملهم يارب واصرعهم جثثاً وأشلاء ودعهم يارب يرافقون الشيطان والأبالسة والجن الأسود إلى أبد الآبدين. آمين» (٢٣٥-ص١٢١-١٢٣) وكذلك (١٩٥-١٧١-١٧٢).

كانت هاتان اللعنتان تقرآن وتتليان في كل صلاة تقام في الكنائس التابعة لكل من البابا وين المتلاعنين.

بين لنا المؤرخ دوبوتر في كتابه تاريخ المسيحية أن بونيفاس التاسع كان سيمونياً (المتاجرة بالمناصب الدينية) إذ لم يبق هناك منصب كنسي واحد أو أية وظيفة دينية أخرى لم يتاجر بها البابا بونيفاس التاسع فقد كان يوزع المناصب والوظائف على من يدفع له أكثر، حتى ولو لم تتوفر فيه الشروط المطلوبة للوظيفة، وكان يتسلم من رجل الدين المعين في الوظيفة ثلاثة أضعاف ربع الوظيفة (٢٣٢). لقد تحدث ديتريخ فون نيم رئيس ديوان البابا عن أعمال بونيفاس التاسع في بيع الرتب الدينية فقال: «لا أعتقد أن هناك إنساناً ما على وجه الأرض تفنّن في إيجاد الطرق والأساليب والبحث عن الثروة والغنى مثلما فعل بونيفاس التاسع» (٢٣٤-ص١١٩).

في العام ١٣٩٤ توفي البابا كليمنت السابع في أفينيون وما أن شاع الخبر حتى هب ملك فرنسا وملك أراغونا وجامعة باريس وحاكما موغونتيا وبولونيا وبونيفاس التاسع بنفسه ووجهوا رسالة إلى كرادلة أفينيون للتريث وعدم التسرع في اختيار بابا جديد خلفاً لكليمنت السابع الراحل، واقترحوا فيها عقد اتفاق لإنهاء حالة التمزق والفوضى التي تعيشها الكنيسة الغربية بين باباوين.

ولكن كرادلة أفينيون الذين اشتد بهم الفزع من بطش بونيفاس التاسع، الذي سيعتبرهم مذنبين، ضربوا بصالح الكنيسة عرض الحائط واستسلموا لمصالحهم، فاجتمعوا وانتخبوا السيد بيترو دولونا خلفاً لبابا أفينيون الراحل وكان في منصب كاردينال أراغونا تحت اسم بينيديكت الثالث عشر (١٣٩٤-١٤٢٣).

اقترح الملك الفرنسي شارل السادس، أن يُستقبل البابا وان كلاهما ولكن بينيديكت الثالث عشر لم يقبل بهذا الاقتراح. كما لم يقبل به أيضاً بونيفاس التاسع واستمر الأمر بين الباباوين الرافضين للتنازل حتى توفي بونيفاس التاسع فاختار

كرادلته كوسيمو ميغليوراتي تحت اسم أينوسنت السابع (١٤٠٤-١٤٠٦) رغم أنه لم يستمر في كرسي البابوية غير عامين اثنين فقد كان عهده دموياً، فقد قتل داخل الفاتيكان بأمر من ابن أخيه وجهاء روما العشرة الذين دخلوا إلى القصر ليفاوضوا البابا على إعطاء روما حريتها من طغيان أنصار البابا وأتباعه وحددوا مكان إقامتهم في الفاتيكان، فقتلوا جميعاً وهم يهمون بالخروج، اللهم إلاّ مندوبي البابا الثلاثة. في عام ١٤٠٥، وألقيت جثثهم من نوافذ الفاتيكان ولكن شعب روما أخذته الحمية فأحرقوا منازل الكرادلة وأقارب البابا المقيمين في القصور في القسم الغربي من المدينة وحدثت مجازر كثيرة أثناء الليل، وفر أينوسنت من روما، وهجم الغوغاء بقيادة جوفني كولنا على الفاتيكان وعملوا في السلب والنهب وبعثروا السجلات البابوية واختبأ البابا في فيتريو ولم يعد إليها إلاّ بعد حين. ولكنه كان عجوزاً وكان يكره الكاردينال بالتازار كوسا فعبر عن رغبته في عزله عن الكاردينالية، فما كان من الكاردينال كوسا إلا أن دس له السم فمات وقد جاء ذلك في الاتهام الرسمي الذي صدر بحق كوسا (١٩٥-ص٢١٧) عام ١٤١٥.

سارع كاردينالاته إلى الاجتماع وانتخبوا أنجيلوكوريّر خلفاً لأينوسنت السابع تحت اسم غريغوار الثاني عشر (١٤٠٦-١٤١٥) وكان من البندقية ولكنه كان أحد بطارقة القسطنطينية وكاردينالاً في الكنيسة الغربية في نفس الوقت، وكان عند انتخابه قد قطع العهد أمام مجلس الكرادلة بالعمل على توحيد الكنيسة بكل الوسائل المتاحة وسوف يتخلى عن البابوية إذا اقتضت الضرورة ذلك، فأقسم الكاردينالات جميعاً على الإنجيل بأنهم سوف يكافحون من أجل توحيد الكنيسة وسُجِّل ذلك في بروتوكول رسمي وقعه الجميع (٢٣٢-ص٦٦٢).

دعى غريغوار الثاني عشر بينيديكت الثالث عشر إلى الاجتماع به في مؤتمر فعرض بينيديكت أن يستقيل إذا رضي غريغوار أن يقوم هو أيضاً بنفس العمل، ولكن أهل غريغوار أشاروا عليه بأن لايوافق على هذا الاقتراح، فما كان من بعض الكرادلة إلاّ أن انسحبوا إلى بيزا ودعوا إلى عقد مجلس عام يختار بابا يرتضيه العالم المسيحي الغربي قاطبة وحث ملك فرنسا بينيديكت على أن يستقيل ، فلما رفض ذلك للمرة الثانية، أعلنت فرنسا عدم ولائها له واتخذت موقف الحياد بين الباباوين. ولما تخلى كرادلة بينيديكت عنه فر إلى إسبانيا وانضم هؤلاء الكرادلة إلى الذين تخلوا عن غريغوار وأصدروا جميعاً دعوة إلى مؤتمر يعقد في بيزا في ٢٥ من شهر مارس

١٤٠٩ (١٧٩-ج٢٠-ص٧).

جاءت فلسفة المجالس من فلسفة وليم أوف أكّام (١٢٨٥-١٣٤٩) الذي انتقد القول بأن الكنيسة هي رجال الدين، وقال بأن الكنيسة هي جماعة المؤمنين، وأن الكل يسيطر على كل جزء من الأجزاء وأن في مقدور هذا الكل أن يعهد بسلطانه إلى مجلس عام يكون له حق اختيار البابا أوتغييره أو خلعه (١٣٧-ص٥٢-٥٩).

اختمرت هذه الأفكار ووجد الجميع أن المجمع العام أمر لامناص منه، ولكن كل من البابا وين المتنازعين كان يدعو إلى مجمع خاص به وتخلف الكرادلة عن حضور هذين المجمعين المتزاحمين، واجتمعوا في بيزا في العام ١٤٠٩ فوضع المجمع نصب عينيه تخليص الكنيسة من صراع باباوين دون كرادلة ومن كرادلة دون بابا ولكن المجمع انتهى إلى تعيين بابا ثالث إلى جانب العجوزين المشؤومين مما زاد الطين بلة (٢٣٨-ج٣-ص٤٦٤)

فقد عقد المجمع بالنظام الموضوع وحضره ٢٦ من الكرادلة، وأربعة من البطارقة، و١٢ من رؤساء الأساقفة، و٨٠ من رؤساء الأديرة ورؤساء جميع طوائف الرهبان الكبرى، و١٢٠ مندوباً عن الجامعات من مدرسي اللاهوت، و٣٠٠ بروفسور وعالم في القوانين الرومانية والكنسية وسفراء من جميع الحكومات الأوربية، ماعدا هنغاريا ونابولي وإسبانيا واسكانديناوة واسكتلندة.

أعلن المجلس أنه كنسي مشروع حسب قانون الكنيسة ومسكوني عالمي أي أنه يمثل العالم المسيحي عن بكرة أبيه، ودعى هذا المجلس بينيديكت وجريجوري إلى المثول أمامه، فلما لم يمثلا أمامه أعلن المجلس خلعهما كلاهما، ونادى بكاردينالات ميلان بيترون فيلارجس بابا تحت اسم اسكندر الخامس (١٤٠٩-١٤١٠) ووصم الباباوان بينيديكت الثالث عشر وغريغوار الثاني عشر، وأعلن أنهما حاقدان على الكنيسة

وغير صالحين لمنصب البابوية ومهرطقان فاسدان، مرتدان عن المسيحية، ولايستطيع أحد منهما أن يصبح زعيم المسيحية (١٩٥-ص ٢٤٧) وكذلك (١٧٩-ج٢٠-ص٨-٩).

قبل انعقاد مؤتمر بيزا المسكوني كان في أوربا باباوان للمسيحية، وقد أصبح عددهم الآن ثلاثة باباوات بعد انعقاده، وقد اعترفت به الدول الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا وبولونيا وبوهيميا والتشيك والكثير من الدول والدويلات في ألمانيا وإيطاليا إلا أن ريمن ومملكة نابولي وبعض مملكات ألمانيا وهنغاريا كانت باقية على ولائها

لغريغوار الثاني عشر، أما بينيديكت الثالث عشر فكان لايزال يهيمن على إسبانيا واسكتلندا (٢٣٩-ص٢٥).

سارع غريغوار الثاني عشر إلى توجيه لعناته وحرماناته من الكنيسة إلى البابـاوين الآخرين بينيديكت الثالث عشر وألكسندر الخامس، وحذى حذوه بينيديكت وصب لعنات أكثر شناعة وإقذاعاً بأسلوب متطور من حيث الشكل والمضمون. أما البابا ألكسندر الخامس الذي انتخبه مجمع بيزا المسكوني فقد قام عنه المجمع بهذه المهمة. ففي الاجتماع الخامس عشر للمجمع أصدر المشتركون فيه اللعنة والحرمان على البابـاوين العجوزين اللذين عزلتهما الكنيسة كلها، لأنهما مجرمان بحق الكنيسة ويستحقان الحرق بنيران محرقة محاكم التفتيش، إذ لم يسارعا إلى التنازل والخضوع لقرارات المجمع.

بين لنا المؤرخ باسيني مصير أحد الباباوات قائلاً: «عندما شعر غريغوار الثاني عشر بغضب مجمعه الخاص به،عليه، وعدائه له، رأى أن أسلم وسيلة هي الاختفاء وبذلك ينجو من العقاب والتنكيل به، وبعد أن استبدل ثيابه الكهنوتية البابوية بثياب عادية، كي لا يتعرف عليه أحد، توجه إلى لانسيانا، ليستقل السفينة، إلا أن الجماهير كشفت نواياه في الهرب، فألقوا القبض عليه وصادروا أمواله، ولكنه لم يستقل من البابـاوية إلا في عهد مجمع كونستانس المسكوني أيضاً، ليصبح كاردينال أسقفية بورتو ثم ليموت في ريكانتي عام (١٤١٧) (٢٣٦-ص٧٨).

أما البابا المخلوع الآخر فقد هرب من أفينيون عام ١٤٠٩ والتجأ إلى غابة بينيسكولا حيث رأس مجلساً باباوياً من ثلاثة كاردينالات حيث توفي في نفس المدينة الإسبانية عام ١٤٢٣، دون أن يتنازل عن البابـاوية حتى الرمق الأخير وهو في التسعين من عمره. وبقيت أراغونا وقشتالة وإسبانيا موالية له ولم تعترف بألكسندر الخامس الذي أصيب بمرض عضال وتوفي عام ١٤١٠ وبكَتْهُ الجماهير المسيحية في كل مكان. كانت وفاته في بولونيا، ولكن العديد من مخطوطات ذلك العصر والمؤرخون المعاصرون بينوا أن بالتازار كوسا كاردينال بولونيا هو الذي دس له السم البطيء، ثم أجهز عليه في قصره في بولونيا، وأنه نقله إليه ليخلوا له الجو ليقتله بالسم (٢٤٠-ص٩٠).

يقول المؤرخ دو بوتر في هذا الصدد: «لقد نقل كوسا البابا ألكسندر الخامس إلى بولونيا ، وأعطاه وقتاً ليعد ويرسل الحرمانات واللعنات إلى خصميه البابا غريغوار الثاني عشر والبابا بينيديكت الثالث عشر وبعد أن انعدمت الحاجة إلى هذه الأداة

الطبيعة قرر التخلص منه ليحل محله » (٢٣٢-ص٩٩-١٠١).

في ١٧ من شهر مايو، عقد مجلس الكنيسة الأعلى اجتماعاً في القصر الذي توفي فيه ألكسندر الخامس (٢٤١-ص٨٦)، ضم المجلس ١٧ كاردينالاً، وانتهى هذا المجلس إلى انتخاب بالتازار كوسا باباً جديداً ليتربع على عرش البابوية تحت اسم يوحنا الثالث والعشرين (١٤١٠-١٤١٥) حيث جرى تنصيبه في كاتدرائية القديس بطرس، هكذا أصبح القرصان السابق بابا متوجاً على الكنيسة المسيحية وخليفة المسيح على الأرض».

اعترفت جميع بلدان دول أوربا الغربية به كبابا شرعي وحيد وأصبح بمقدوره الدخول المظفر إلى عاصمة البابوات الحقيقية إلى مملكة بطرس الرسول إلى المدينة الخالدة روما. اصطفت الجموع الغفيرة من سكان روما، على جوانب الطرقات المؤدية إلى الفاتيكان لتحيي البابا يوحنا الثالث والعشرين، وأخذ يحضّر لاجتماع مجمع بيزا ليحل له جملة من المسائل المطروحة التي تحتاج إلى قرارات من المجمع. ذكرت لنا المراجع المختلفة أن مجمع بيزا عقد بين شهري آذار مارس - آب أغسطس من عام ١٤٠٩ ولكنه لم يحقق الإجماع، وخلع الباباوان المتنافسان بينيديكت الثالث عشر في أفينيون وغريغوار الثاني عشر في روما وانتخب البابا ألكسندر الخامس في بيزا فزاد الطين بلة، إذ أصبح عدد الباباوات ثلاثة (٢٢٠-ج٦-ص٣١٧٨-٣١٨١) ولكن المجمع قد أوصى في اجتماعه الأخير، انعقاد المجمع مجدداً في شهر مايو ١٤١٢، وهكذا دعا البابا يوحنا الثالث والعشرين مجمع روما (عوضاً عن بيزا) في عام ١٤١٣. حضره ممثلون عن جميع دول أوروبا، فرنسا، ألمانيا، قبرص، نابولي، وسينا وفلورانسا وغيرها، بهدف أساسي هو إدانة آراء المصلح الديني الإنكليزي جون ويكليف (١٣٢٠-١٣٨٤) ووصمها بالهرطقة الكاملة. وهو مصلح ديني إنكليزي درس اللاهوت والفلسفة في جامعة أكسفورد وكانت آراء ويكليف تحتوي على عناصر الإصلاح الكبيرة فانتقد انهماك رجال الدين في متاع الدنيا، ودعا إلى اتباع قانون أخلاقي شديد صارم والعودة من الكنيسة إلى ماجاء في الكتاب المقدس وإلى تعاليم توما الأكويني إلى القديس أوغسطين، ومن حرية الإدارة إلى الجبرية، والنجاة عن طريق العمل الصالح وإلى النجاة باختيار الرحمة الإلهية. ونادى برفض صكوك الغفران، ورفض الاعتراف السري للقسيس، ورفض عقيدة التجسد والعشاء الرباني، وأنكر أن القس واسطة بين الله والعبد، واحتج على إرسال الثروة القومية إلى روما، ودعا الدول

إلى نبذ الطاعة البابوية، وطالب الشعوب بالهجوم على أملاك القساوسة ورجال الدين وانتزاعها منهم، ونادى بترجمة الإنجيل إلى اللغات الأوربية من اللاتينية، وانتشرت آراؤه على يد القساوسة الفقراء وأثرت في المصلح التشيكي جون هوس ثم في قائد الحركة البروتستانتية مارتن لوثر الذي ثار على البدع في المذهب الكاثوليكي، وترجم جزءاً كبيراً من الكتاب المقدس إلى اللغة الإنكليزية (١٧٩-ج٢٢-ص٧٦-٧٧).

استمرت جلسات المجمع في روما شهرين داخل الفاتيكان، انتهى فيها إلى إدانة الهرطقة والمهرطقين برئاسة جون ويكليف وأتباعه من المؤمنين بنظرياته الإصلاحية، وشددوا النكير على سموم الهرطقة التي تنشرها كتبهم، وقرر المجمع إحراق هذه الكتب (٢٢٣-ص١٩٨) وكان البابا أول الحارقين.. خلال خلوات بين الجلسات مع البابا يوحنا ٢٣ كان بعض أعضاء المجلس يزجون النصح للتوقف عن القيام بأعمال وأفعال لاتليق بمنصبه الديني كحبر أعظم، وتوسل إليه الكرادلة والأساقفة بأن يغير مسلكه الذي لايتلاءم مع مقامه (بيع صكوك الغفران، وإقراض المحتاجين الأموال بالربى الفاحش من البنك الذي أسسه وجعل فروعه في معظم المدن المسيحية التابعة لسلطة البابا (٢٣٦-٣٦٠). وقد بين ديتريخ فون نيمس - سكرتير البابا- ذلك بقوله: «بفضل المهارة في القيام بمثل هذه الأعمال، استطاع يوحنا ٢٣ أن يجمع ثروة طائلة» (٢٣٤-ص٢٢٢-٢٢٤) وضعفه أمام النساء وتهتكه، وأعمال الانتقام الدموية، وشرهه في جمع الأموال (١٩٥-ص٣٢٠).

عندما أصبح الإمبراطور الألماني سيجسموند دولوكسمبورج (١٣٦٨-١٤٣٢) الرئيس المعترف به ملكاً على الرومان (( للدولة الرومانية المقدسة )) أرغم البابا يوحنا ٢٣ على الدعوة إلى مجمع (كونستانس). وانعقد المجمع المسكوني في ١٦ نوفمبر عام ١٤١٤ في مدينة كونستانس الألمانية. وقد اختارها الإمبراطور لتحررها من السطوة الرومانية البابوية، وقدرته على التأثير في مجرى أعمال المجمع، وقد استغرق الإعداد للمؤتمر ٦ شهور، عقد المجمع في بناء جديد أعد كمخزن للبضاعة مطل على بحيرة كونستانس الجميلة. وأعلن عند افتتاح المجمع أنه سيرأسه بنفسه قائلا: «إنني أعلن نفسي رئيساً للمجمع». طالب الخطباء في الجلسة الأولى أن تكون لغة المجمع اللاتينية، وطالبوا: «بالإضافة إلى الكرادلة والأساقفة ورؤساء الأديرة، يمنح حق التصويت العلني الحاسم لعلماء اللاهوت ومشرِّعي الحقوق والقوانين المدنية» (١٩٥-ص٣٤٤).

في اليوم التالي اتخذ المجمع قراراً (( باتباع المبدأ القومي للتصويت، أي يُدرس القرار من قبل ممثلي كل مجموعة قومية على حدة )) وبذلك لم يعد المندوبون الإيطاليون قادرين مهما كان عددهم التأثير على سير عمليات المجمع، وقد أخل ذلك بميزان القوى لغير صالح البابا يوحنا ٢٣، كان الإمبراطور سيجسموند قد أبدى فتوراً شديداً نحوه.

في الأول من مارس اجتمع المندوبون وكان عددهم ٥٠٠٠ مندوباً، وقد ذكر لنا ديورانت في قصة الحضارة: «٣ بطارقة، و٢٩ كاردينالاً، و٣٣ من رؤساء الأساقفة، ١٥٠ أسقفاً، و٣٠٠ من رؤساء الأديرة، و٣٠٠ من علماء اللاهوت، ٤٠ من مندوبي الجامعات، و٢٦ من الأمراء، و١٤٠ من النبلاء، و٤٠٠٠ من رجال الدين. وبما أن عدد سكان كونستانس كان ٦٠٠٠ نسمة فقد أفلحت وقتئذ في أن تؤوي وتطعم ٥٠٠٠ مندوب حضروا إلى المجلس، وأن تمدهم فوق ذلك بحاجاتهم، وبجيش من الخدم والأمناء والأطباء، والبائعين والجائلين والدجالين والشعراء المدّاحين و١٥٠٠ من العاهرات»(١٧٩ ج٢٠-١٠-١١ عن ٢٤٢ ج١ص٢٧٣).

أقول اجتمع هؤلاء جميعاً وقرروا بعد استماعهم إلى البابا يوحنا الثالث والعشرين قائلاً: «إخواني.. أبنائي، إنني مستعد للتنازل عند أول إشارة أو طلب منكم»(٢٢٣-ص٢٣٤) فقال له أعضاء المجمع: «ولماذا لا تتنازل الآن؟ لقد وعدتنا بذلك وأنت صاحب هذا الاقتراح فافعل ذلك إذاً» (١٩٥-ص٣٤٩)، ولكنه في اليوم الثاني فر إلى النمسا وأقام في قصر الأرشدوق في شفهوزن عدو الإمبراطور سيجزموند. أعلن في ٢٩آذار مارس عام ١٤١٥ بأن جميع الوعود التي قطعها على نفسه في مدينة كونستانس قد أرغم عليها بالقوة الجبرية، وأنها ليس لها من القوة ما يلزمه الوفاء بها.

في يوم ٦ أبريل أصدر المجمع قراراً خطيراً ومقدساً وصفه فيغيس المؤرخ قائلاً: «من أشد القرارات ثورية في تاريخ العالم»(٢٤٤-ص٤٤) جاء فيه:

«إن مجمع كونستانس المقدس، الذي هو مجمع مسكوني، والمنعقد انعقاداً قانونياً في الروح القدس لحمد الله، وللقضاء على الانشقاق القائم الآن، ولتوحيد كنيسة الله وإصلاحها، بما في ذلك رأسها وأعضاؤها. إن هذا المجلس يأمر، ويعلن ويقرر ما يأتي:

أولاً يعلن أن هذا المجمع المقدس يمثل الكنيسة المجاهدة، ويستمد معونته من

المسيح مباشرة، وعلى جميع الناس مهما كانت طبقتهم ومنزلتهم بما فيهم البابوات أيضاً، أن يطيعوا هذا المجمع في كل ما له صلة بأمور الدين، وفي القضاء على هذا الانشقاق ولإصلاح الكنيسة إصلاحاً شاملاً في رئاستها وأعضائها. وهو يعلن أيضاً أن أي إنسان مهما كانت مرتبته أو صفته أو منزلته بما في ذلك البابا أيضاً، يأبى أن يطيع الأوامر والقوانين والفروض والقواعد، التي يقرها هذا المجمع المقدس، أو أي مجمع مقدس آخر ينعقد انعقاداً صحيحاً بقصد القضاء على الانشقاق أو إصلاح الكنيسة، يضع نفسه تحت طائلة العقاب الحق... وستتخذ إذا اقتضى الأمر وسائل أخرى للاستعانة بها في تطبيق العدالة»(١٧٩-ج٢٠-ص١٢ عن ٢٤٥-ص٣٩١).

أوفد المجلس لجنة منه إلى البابا يوحنا ٢٣ للنزول عن البابابوية، ولكنه لم يَعد اللجنة بشيء وعادت اللجنة بخفي حُنين. فقرر المجمع في ٢٥ مايو قبول لائحة الاتهام المؤلفة من ٥٤ فقرة بحق البابا، تلاها الكاردينال غوبينوس بصوته الجهوري قائلاً: «يوحنا ٢٣ متهم بما يلي:

١ - المتاجرة بالمناصب والرتب الكنسية.

٢ - بيع المنصب الكنسي الواحد لأكثر من شخص.

٣ - عزل رجال الدين عن منصبهم لبيعها لمن يدفع أكثر.

٤ - محاولة بيع رفاة القديس يوحنا إلى فلورانسا لقاء مبلغ ٥٠ ألف فلورين ذهبي.

٥ - السماح لعلمانيين من غير رجال الدين بإصدار قرارات الحرمان من الكنيسة ضد آخرين لقاء مبالغ معينة من المال.

٦ - نفي وجود حياة أخرى.

٧ - لم يكن يؤمن ببعث الموتى بعد النشور.

٨ - زنا بامرأة أخيه الحي.

٩ - مضاجعة ابنته وحفيدته.

١٠ - اتخذ الأم وابنتها عشيقتين له.

١١ - افتض بكارات مئات العذارى وأفسدهن.

١٢ - أقام علاقات غرامية مع مئات النساء المتزوجات المحصنات.

١٣ - عاشر الراهبات في الأديرة.

١٤ - كان له في بولونيا وحدها ٣٠٠ محظية.

١٥ - عاشر أبناء جنسه.
١٦ - اضطهد الفقراء وطردهم من أراضيهم وديارهم.
١٧ - خالف جميع القوانين وضرب بها عرض الحائط.
١٨ - كان يساند الفاسقين والأشرار.
١٩ - شجع على الرذيلة.
٢٠ - كان معبود السيمونيين.
٢١ - كان عبداً للجسد.
٢٢ - كان من أحط الخطاة.
٢٣ - كان حرباً على الفضيلة.
٢٤ - كان بؤرة للرذيلة والفساد.

وهكذا حتى الفقرة الرابعة والخمسين التي نصت أنه كان «شيطاناً مجسداً» وأغفل المجمع ١٦ تهمة أخرى، استبعدت لشدة قسوتها.

قرر المجمع في جلسته في ٢٩ مايو عام ١٤١٥ إصدار قرار بخلعه عن عرش البابوية، وقَبِلَ هو القرار بعد أن تحطمت جميع آماله وبقي سجين قلعة هيدليبرج وأفرج عنه عام ١٤١٨ (٢٤٢ج١ص٥٠٧في ١٧٩-١٢-١٣) وكذلك (١٩٥-ص٣٤٢-٣٦٢).

بعد أن انتهى مجمع كونستانزا المسكوني من خلع البابا يوحنا الثالث والعشرين تحول إلى النظر في أمر الدكتور في اللاهوت جان هوس وزميله جيرونيم التشيكي، اللذين دُعيا في الأصل كعالمين في اللاهوت لعضوية مجمع كونستانزا نفسه حين انعقاده، بعد أن قدمت لهما الضمانات كافة من قبل الإمبراطور الألماني سيجزموند راعي المؤتمر.

لقد اتهمهما المجمع بالهرطقة والإلحاد ونشر الأفكار الهدامة ضد الكنيسة والإيمان المسيحي، وبذلك تحول المجمع المسكوني كله إلى محكمة تفتيش كبرى، يصدر أحكام الإعدام حرقاً بالنيران كأي محكمة تفتيش من محاكم ذلك الزمن.

# محاكمة جان هوس من قبل المجمع المسكوني

فمن هو جان هوس هذا؟ إنه رجل دين مسيحي كاثوليكي، ومصلح للكنيسة وشهيد من شهداء الفكر والعقيدة، ولد في هوسينيك في بوهيميا عام ١٣٧٠ واستشهد حرقاً بنيران التعصب من قبل مجمع كونستانزا عام ١٤١٥.

ولد في عائلة فلاحية فقيرة ، وكان من القلائل جداً الذين تسنى لهم الدراسة في جامعة براغ، التي توجها بشهادة البكالوريوس في اللاهوت، وإلى الدكتوراه في الفنون الحرة (١٣٠٦). بعدها أصبح تقدمه سريعاً: فقد تعلم الفلسفة في حدود الواقعية واطلع على مؤلفات المصلح الديني الإنكليزي ويكليف الذي تحدثنا عنه في هذا الفصل. ورُسِّمَ قساً في العام ١٤٠٠، وبعدها بعام واحد تسلم وظيفة عميد لكلية اللاهوت في براغ، وبدأ الوعظ في كنيسة بيت لحم المختصة في تلاوة الصلوات والوعظ باللغة التشيكية، والتي كانت تغص بالمصلين الذين كان معظمهم لا يجد مكاناً فيها، إلا بالوقوف في ردهات الكنيسة للاستماع إلى مواعظ جان هوس الشيقة.

ارتقى إلى قس سينوديسي، ونال حظوة في البلاط بتعيينه مُعرِّفاً للملكة (مستمع للاعتراف بالخطايا تمهيداً لغفرانها)، تلقى دعم السلطات المدنية والكنسية، عندما وجه رسالة إصلاحية جذرية إنجيلية. ترجم العهد الجديد إلى التشيكية بغية وضعه بين يدي الجميع. وكانت تحذوه الرغبة في ذلك كله أيضاً إلى خدمة اللغة التشيكية ورفع مستواها القومي.

في الواقع يمكن تفسير حياة جان هوس القصيرة إلى ثلاث مراحل: المرحلة الأولى وتمتد من عام ١٤٠٠ إلى عام ١٤٠٨. نَعِمَ بدعم حركته الإصلاحية من قبل رؤسائه، فنشر عدة مؤلفات: «ضد عبادة الصور» و«تمجيد دم المسيح كله» و«حياة عيسى المسيح وآلامه في الأناجيل الأربعة» وعدد كبير من الرسائل الصغيرة الإنجيلية، والمحاضرات الملقاة على الإكليروس البراغي.. والمرحلة الثانية من حياته تمتد بين عام ١٤٠٨–١٤١٢ عندما بدأ الصراع بينه وبين السلطات الكنسية والزمنية على حدٍ سواء. فقد أعلن بصورة علنية آراءه ضد حقوق الإكليروس وامتيازاته، وأبدى تعاطفه مع آراء ويكليف أمام الجميع، رغم الإحراق العلني لكتب ويكليف بأمر من أسقفية براغ عام ١٤١٠، بعد منع تدريسها على طلاب اللاهوت وفي كنيسة بيت لحم. وجه

جان هوس إلى البابا يوحنا ٢٣ نداءً ضمن رسالتين طالب فيها بدراسة كتب الهراطقة عوضاً عن حرقها، امتدح فيها مؤلف ويكليف: «الثالوث المقدس» ودعى البابا إلى مشاطرته رأيه في أن كشف الهراطقة لا يتم إلا عن طريق دراسة الكتب الخاصة بهم.

كان يردد شكوك ويكليف حول اختفاء الخبز والنبيذ من العناصر المقدسة في العشاء الرباني وكان يردد: «إنني على ثقة من أن ويكليف سينجو، ولكن لو اعتقدت أنه سيغيب لتمنيت أن تكون روحي مع روحه» (١٧٩-ج٢٣ص٥) وكذلك (٢٢٢ ج١٠ ص٦٠٧٥)

طلب بعض رجال الدين من زبينك-كبير أساقفة براغ- أن يُعنِّف هوس ويزجره عام ١٤٠٨ فاستجاب لهم بحذر لأن كبير الأساقفة كان على خلاف مع ملك بوهيميا، ولكن هوس تابع نشر أفكار ويكليف وآرائه، فأصدر عليه زبينك وعلى عدد من زملائه وعلى رأسهم تلميذه جيرونيم التشيكي قرار الحرمان عام ١٤٠٩، عندما أصروا على متابعة ممارسة وظائفهم الكهنوتية جعل كبير الأساقفة براغ كلها مشمولة بالحرمان وأحضر إليه ٢٠٠ مخطوط من مؤلفات ويكليف كانت موجودة في بوهيميا وأحرقها أمام قصره.

استأنف هوس القرار إلى البابا يوحنا ٢٣ الذي انتُخبَ حديثاً فاستدعاه للمثول أمام المحكمة البابوية، فرفض هوس ذلك (١٧٩-ج٢٣-ص٦).

أراد البابا يوحنا الثالث والعشرين استرداد الأموال التي أنفقها، لتقديمها هبات وعطايا إلى الكرادلة الذين انتخبوه لكرسي البابوية، والأموال التي استلفها منه طيلة سنة ونصف البابا ألكسندر الخامس، فاهتدى إلى فكرة بعث حركة بيع «صكوك الغفران».

بأمر منه طافت جميع مدن أوربا شخصيات موثوق بها من قبله أرسلها محملة بأكياس من صكوك الغفران، وكانوا ينزلون في أجمل المباني وأفخمها في المدن التي يصلون إليها، حيث يرفعون رايات تحمل مفاتيح كنيسة القديس بطرس، ويأمرون بقرع أجراس الكنائس، ثم يوضع في منتصف الكنيسة التي يختارونها عرشٌ كبيرٌ يجلس عليه رسول البابا ويبدؤون بحض الناس على شراء صكوك الغفران من أجل القيام بحرب صليبية جديدة قائلين: «أنفقوا أيها الأخوان وادفعوا بسخاء، فإن الحبر الأعظم يُحضِّر لحملة صليبية، لمساعدة المسيحيين في القسطنطينية، إنهم في خطر، والأتراك يطوقونهم من كل جانب» (١٩٥ ص٣٠٢-٣٠٣).

جمعوا من حصيلة بيع صكوك الغفران في قرية صغيرة ٨ آلاف فلورين ذهبي، ودفعت مدينة لوبيك الألمانية لوحدها ٢٠ ألف قطعة ذهبية، ومن ألمانيا كلها لوحدها تم جمع ٢٠٠ ألف قطعة ذهبية.

أمر يوحنا ٢٣ بطبع صكوك جديدة لكل نوع من أنواع الخطايا حدد له قيمة خاصة به تغفر خطيئة مشتريها وبذلك استطاع تحديد قيمة الإيرادات من عدد الصكوك المباعة، وحدد لمن يبيعها نسبة مئوية من المبالغ المباعة وذكر المؤرخ دوبوتّر في كتابه «تاريخ المسيحية» بأن هذه التعرفة كانت تتألف من ٣٨٥ نوعاً من أنواع الخطايا، من بينها تعرفة خاصة لمن يقتل أحد والديه أو زوجته، وأخرى خاصة بالقس الذي يصلي على ميت محروم من الكنيسة»(١٩٤-ص٢٣).

قيمة صك الغفران الخاص بجريمة قتل المحارم والزوجة (١) دوكاً، وقتل القس يدفع لقاء صك غفرانه ٤ دوكات، وقتل الأسقف ٩ دوكات، دس السم ٢ دوكاً، الشذوذ الجنسي أو إتيان الحيوانات ١٢ دوكاً. تغفر جريمة الراهبة التي ترتكب إثم الزنا ٩ دوكات. وكان ثمن مضاجعة أحد الأقارب ( الأم والأخت والأبنة) ٢ دوكاً. وهكذا امتلأت خزينة البابا يوحنا ٢٣ بالأموال، فقد كان الجميع يدفعون بسخاء لقاء صكوك الغفران لكثرة ما يرتكبونه من خطايا، فقد كان الأمر سهلاً إذ يمكن تكرار الإثم نفسه وشراء الصك الخاص به. كان بعض الأغنياء يشترون الصكوك سلفاً لغفران آثام وجرائم سيرتكبونها في المستقبل. (١٩٥-ص٣١١).

لما وصلت أنباء هذه الصكوك إلى براغ، دعا جان هوس وجيرونيم البراغي الناس إلى عدم شراء هذه الصكوك، وناقشا مواضيع وجود المطهر وبطلان هذه الصكوك، ووصف هوس البابا يوحنا ٢٣ بأنه «نابش للقبور وعدو للمسيح» وتجرأ ثلاثة فتيان على رسل البابا الحاملين لصكوك الغفران (رغم مرسوم الملك الذي يُحرم التعرض لقدسية صكوك الغفران)، فدافع عنهم هوس أمام مجلس المدينة فأدانهم المجلس وقُطعت رؤوسهم. أصدر يوحنا ٢٣ قراراً بحرمان هوس من الكنيسة وحرمان أية مدينة تأويه عام ١٤١١ فاعتزل هوس في الريف سنتين، كتب أثناءها أكثر مؤلفاته أهمية ونضجاً بالتشيكية واللاتينية على حد سواء، أنكر فيها عبادة الصور والأيقونات والاعتراف لدى القساوسة والتجارة في الأشياء المقدسة في مقال بعنوان «عن الإتجار في الأشياء المقدسة». هاجم في مقال آخر بعنوان «الأخطاء الست» ‹‹De sex erroribus›› تناول القساوسة أجوراً عن العماد وتثبيته، والقداس، والزواج، والدفن،

واتهم رجال الدين ببيع الزيت المقدس، وأن من يقترف إثم بيع المقدسات لا يحق له أن يُناول السر المقدس.

بين في رسالته حول اجتماع مجلس شرفاء المدينة ‹‹De ecclesia›› فقد قال بالجبر ووجوب ابتعاد الكنيسة عن المتع الدنيوية والمادية، وعرّف الكنيسة مثل كالفن بأنها ليست هيئة رجال الدين ولا المسيحيين بأجمعهم، ولكنها المجموع الكلي في السماء أو على الأرض للناجين من الخطيئة وأن البابا ليس رأس الكنيسة، وأن الإنجيل هو مرشد المسيحي لا البابا. وهاجم عصمة البابا ونفاها تماماً فقد يكون البابا نفسه خاطئاً ممعناً في الخطيئة وحتى هرطيقاً، وأن عصيان البابا الخاطىء إنما هو طاعة للمسيح (١٧٩-ج٢٣ص٧،٦).

في ٥ نوفمبر ١٤١٤ عقد مجمع كونستانزا المسكوني السادس عشر في مدينة كونستانزا، وقد بينا في بداية هذا الفصل أعداد وفئات هذا المجمع. وقد ذكر في جدول أعماله ثلاثة مواضيع رئيسية: مكافحة الهراطقة، إعادة وحدة الكنيسة، وخلع البابوات الثلاثة، وإصلاح الكنيسة.

كان الإمبراطور سيجسموند الوارث الشرعي للملك ونسلوس الرابع الذي لم يكن له أعقاب من صلبه في مملكة بوهيميا، يسعى إلى وحدة الكنيسة في بوهيميا، فطلب من جان هوس التوجه إلى كونستانزا لمصالحة الكنيسة، ومنحه الأمان والحرية في عرض آرائه أمام المجمع المسكوني وأمان العودة إلى بوهيميا إذا لم يقبل بحكم المجلس في آرائه. ولكنه استمع إلى تحذيرات معاونيه وتلامذته باستخفاف، ورحل في شهر تشرين الأول/ أكتوبر من عام ١٤١٤ بصحبة ثلاثة من النبلاء التشيك، فاضطر معادوه والمسفهون لآرائه من براغ وعلى رأسهم ستيفن البالكزي لاتهام جان هوس أمام المجلس بالهرطقة.

استُقبِلَ بحفاوة من أعضاء المجلس وتمتع بحريته وبدا له أن الأمور تسير على ما يرام. خطبَ بَالكز- كبير معارضيه- في أعضاء المجلس خطبة عصماء بيّن فيها ما في آراء جان هوس من هرطقة وتجديف وخروج عن التعاليم الكاثوليكية. فاتخذ المجلس قراراً بزجه في السجن حتى أشرف على الهلاك رغم الأمان الذي أعطاه الإمبراطور لهوس لأن حق الكنيسة أعلى من حق الدولة، وأشد رفعة عندما تحاكم عدواً للكنيسة متهماً بالخروج عليها وبالهرطقة الكبرى. بعد نقله إلى حصن جوتليبن على الرين قابلوه بتقنين ما يقدم له من غذاء حتى أشرف على الموت، وقد وُضعت الأصفاد في يديه طيلة المدة.

هال جيروم البراغي تلميذه ما وصل إليه جان هوس فهرع إلى تعليق البيانات على أبواب كونستانزا وعلى أبواب الكرادلة، وأعضاء المجمع، وقُبِضَ عليه في الطريق إلى بوهيميا. بعد سبعة شهور سيق هوس من سجنه في ٥ يونيه ١٤١٥ مكبلاً بالحديد ليمثل أمام المجلس. سُئِلَ عن آراء ويكليف الـ ٤٥ فأنكر معظمها وأيد بعضها، عندئذ واجهه المجلس بما ورد من آراء في كتاب «حول الكنيسة» فقال أنه يوافق على حذف كل ما يخالف الإنجيل، وعنّفه بعض أعضاء المجلس على تَجرُّئه بتفسير الكتاب المقدس على هواه الذي هو وقف على آباء الكنيسة دون الأفراد. وهكذا تحول المجمع المسكوني المقدس إلى محكمة تفتيش واحدة، وكان جان هوس قد التقى بالبابا المخلوع يوحنا الثالث والعشرين في سجن قلعة غوبلن في ترغاو في سويسرا. وقد كُلِّفت لجنة من المجمع بالتحقيق معه فوجهت إليه ٤٢ تهمة بالهرطقة والإلحاد والخروج عن تعاليم المسيح، وبدأ الإمبراطور سيجسموند يتحلل من عهد الأمان الذي أعطاه لجان هوس قبل وقوفه أمام المجمع المسكوني، فقد صرح الإمبراطور بعد أن أحس بتلكؤ المجمع عن اتهام هوس بالهرطقة مخاطباً المجمع: «إذا استمر الأمر هكذا، ولم يصدر قراراً بذلك من المجمع باتهامه بالهرطقة، فإنني سأشعل نيران المحرقة، وأحرقه بنفسي» (٢٤٦-ص١٨٠).

قدمت لسيجسموند فتوى لاهوتية، عن مخالفة تعهد الأمان الذي أعطاه الإمبراطور لهوس «بأنه غير مقيد بصنيعه، وبأن سلطته لا تمتد إلى الشؤون الروحية، وبأن للكنيسة الحق في أن يعلو حكمها على حكم الدولة، إذا أرادت أن تحاكم عدواً للكنيسة» (١٧٩-ج٢٣-ص٨).

كان هوس يرفل بالحديد والسلاسل في سجنه ويربط ليلاً إلى الجدار بالسلاسل والقيود بينما كان نزيل السجن نفسه البابا المخلوع يوحنا الثالث والعشرون يرفل بكل أنواع الرفاهية في سجنه رغم التهم الفظيعة التي وجهت إليه من قبل نفس المجمع التي أجملها المجمع في ٥٤ تهمة، لأنه اعترف بصحة الاتهامات التي وجهت إليه من قبل المجمع المسكوني، أما هوس النقي السيرة فقد أبى الاعتراف بصحة التهم الموجهة إليه من قبل المجمع ، والهرطقة بصورة خاصة، وكان هذا في نظر المجمع إمعان في الهرطقة وإصرار عليها- راجع كتاب الكسندر باراديسيس «سيرة بالتازار كوسا البابا يوحنا الثالث والعشرين، حياته وأعماله» الذي قمنا بترجمته إلى العربية- (١٩٥-ص٣٥٥-٣٦٢).

لا بد للمرء أن يعجب عند قراءة ما جرى في المجمع عند اتخاذه لقرار خلع البابا المذكور الذي وجهت إليه نفس التهم التي ندد بها جان هوس في كتبه ورسائله وكتاباته عموماً، مثل بيع صكوك الغفران وبيع المناصب الكنسية، وحياة الفسق والفجور السائدة بين رجال الكنيسة ومطالبته بنقاء الكنيسة قائلا: «إن السلطات الكنسية تعطي لنفسها، صفة أنها وريثة رسل المسيح وحواريه، فماذا سيكون الأمر عندما يكذب رجال الكنيسة ويرتكبون المعاصي وأعمال الخداع، أي عكس ما كان عليه رسل المسيح وحواريه؟ عندئذ يصبح من حق السلطات الزمنية (المدنية) نزع الألقاب الكنسية عنهم وعزلهم من وظائفهم الكنسية، وحرمانهم من دخول الكنيسة» (٤٥-ص١٨٢).

مثل هذه الأقوال رددها عدد كبير من أعضاء المجلس بغية إصلاح الكنيسة، وكان أمر إصلاح الكنيسة هو الهدف الأساسي من انعقاد هذا المجمع المسكوني، فلماذا يُدان جان هوس بالهرطقة دون غيره من المنتقدين؟.

أجاب عن هذا السؤال المؤرخ ول ديورانت في قصة الحضارة قائلاً: «أعيد هوس إلى محبسه بعد ثلاثة أيام من الاستجواب والجهود التي بذلها الإمبراطور والكرادلة لكي يسحب جان هوس آراءه، وسمح له ولأعضاء المجلس بأربعة أسابيع لدراسة الأمر الذي كان معقداً بالنسبة إلى المجلس أكثر منه بالنسبة إلى جان هوس. كيف يتأتى لهرطيق أن يعيش دون أن يدمغ ذلك بعدم الإنسانية، كل جرائم القتل من أجل الهرطقة التي ارتكبت في الماضي؟ ولقد عزل هذا المجلس باباوات، فهل يتحداه قسيس بوهيمي بسيط؟ أليست الكنيسة إرادة المجتمع الروحية كما أن الدولة هي إرادته الطبيعية، مسؤولة عن النظام المعنوي الذي يحتاج إلى أساس من السلطة التي لايرقى إليها الخلاف؟ وبدا للمجلس واضحاً أن تحدي هذه السلطة كالخيانة العظمى بامتشاق السلاح ضد الملك، وكان على الرأي أن يتطور إبان قرن آخر من الزمان قبل أن يتمكن لوثر من تحدٍّ مماثل ويسمح له مع ذلك أن يعيش». (١٧٩-ج٢٣-ص٩-١٠).

علق كاردينال البندقية بعد انتهاء هوس من الإدلاء بدفوعه «إن الهراطقة قادرون على التلاعب بالحقائق خدمة لعقائدهم الفاسدة محاولين بذلك خداع الناس البسطاء» (٤٥-ص١٨٠).

كان جان هوس طيلة مدة اعتقاله يكتب صفحات جديدة من البحوث اللاهوتية العميقة كل يوم للبرهنة على صحة آرائه، وعدم مخالفتها للكتاب المقدس فاستخدمت كما استخدم غيرها من كتاباته لإدانته والحكم عليه من قبل أعدائه الذين كانوا

يتزايدون يوماً بعد يوم. كان أعداؤه يعرفون أنهم قادرون على استخدام أية فكرة انتقادية لأي مفكر، ووصم صاحبها بالهرطقة وذلك تنفيذاً لقول أحد كبار رجال محاكم التفتيش في العصور الوسطى «أعطني سطران كتبهما أي مؤلف، فإنني قادر على إثبات أنه هرطيق عن طريق تأويلها لألقي به في نيران المحرقة دون ريب».

لا أعتقد أن القائل مبالغ فيما قال، إذ كان بوسع أي إنسان اتهام آخر بالهرطقة باستخدام كتاباته في اللاهوت وفي أمور الدين والكنيسة، وجعلها متناقضة مع نصوص الإنجيل باستخدام التناقضات الموجودة بين الأناجيل نفسها فهناك أربعة أناجيل لمتى ومرقس ولوقا ويوحنا وأعمال الرسل الموجهة إلى أهل رومية وغلاطة وأفسوس وغيرها، ورؤيا يوحنا وتناقض المجامع المسكونية والبراءات والمراسيم والرسالات البابوية ونصوص القوانين الكنسية التي تناولتها مئات التعديلات، والتصريحات واللعنات، والحرمانات التي كانت تصدر عن باباوات ثلاثة تربعوا على عرش الكنيسة أيام الانشقاق البابوي في وقت واحد ثم وجود كنيستين شرقية وغربية كل منها تدّعي أنها على حق والأخرى على ضلال فهل كان أحد قادراً على النجاة من براثن الاتهام بالهرطقة والإلحاد والكفر.

لم يكن في يد أعداء هوس سطران من النصوص اللاهوتية، بل كان لديهم آلاف الصفحات التي خطتها يراع مفكر حر الضمير هاله ماوصل إليه أمر الكنيسة من فساد وطغيان المادة والمصلحة على كل شيء. لذلك لم يلاق أعداء الحرية وجان هوس عنتاً في تقديم الحجج التي تصمه بالهرطقة الكاملة. كانوا يشددون عليه النكير (للاعتراف بالهرطقة) و(تبرئه من آرائه) لينقذ نفسه من نيران المحرقة.

ربما كان ذلك الهدف الرئيسي في محاكمة جان هوس من قبل المجمع المسكوني. في بداية شهر يونيو من عام ١٤١٥ كانت لائحة الاتهامات بحق هوس قد نضجت وصيغت. أعيد هوس إلى سجن دير الدومينيكان في كونستانزا تمهيداً لقراءة قرار اتهامه بالهرطقة في المجلس، في السادس من حزيران عام ١٤١٥ انعقد المجلس المسكوني في كاتدرائية كونستانزا حيث تلا الأسقف لودي قرار الاتهام.

باءت محاولات جان هوس جميعها في الرد على الاتهامات الزائفة التي كيلت له بالفشل، ولم يمكنوه من دحضها إذ لم يسمحوا له بالكلام، واتهموه بأنه أسوأ من قابيل ويهوذا الأسخريوطي وأهل سدوم وعامورة والأتراك (المسلمون) واليهود، وكان آباء الكنيسة يصرخون في وجهه ويشبهونه (بالثعبان الملتوي) و(الحيةالشبقة). قوطع

خطابه الدفاعي بالسخرية والسباب المقذع والكلمات البذيئة والصفير المنكر، وقرع الأرجل والأيدي، منادين صائحين بملء أشداقهم «إلى المحرقة.. إلى المحرقة.. وبئس المصير» استمر الأمر على هذا الوضع شهراً كاملاً، لم يستمع له أحد وهو يدلي ببراهينه الدامغة ببراءته من الزيغ والهرطقة وقال لهم «أثبتوا أن آرائي هرطقة، فأذعن لكم وأتخلى عن المقاومة وأعترف لكم بهرطقتي التي تدعون» .

بذل المجمع جهوداً جبارةً للحصول من هوس على اعتراف بخطئه والعدول عن آرائه، وأوفد الإمبراطور وفوداً من لدنه للإلحاح عليه وكانت إجابته واحدة: «إنه يتنازل عن أي رأي من آرائه لايؤيده الكتاب المقدس» (١٧٩-ج٢٣-ص١٠).

والحق يقال، أن آباء الكنيسة في المجمع كانوا يبذلون جهودهم جميعها بإصرار من أجل أن يعترف هوس بجريمة الهرطقة وبضلالاته الفكرية وأن يطلب لنفسه الرحمة، من أجل إنقاذ نفسه من المحرقة، وبنفس الوقت من أجل أن يستخدموا ذلك ضد أنصاره في تشيكيا وبوهيميا ومورافيا والقضاء على حركتها الثورية، ولكن هوس حال دونهم ودون ذلك، ولم يخضع لطلبات المجمع المسكوني، وصرح بأنه لم يمارس الكذب ولم يستخدم الخداع في أفكاره وأنه لم يكتب إلاّ الحقيقة بعينها.

اقترح المجمع على هوس أن يعلن أنه لم يؤمن بما ورد في كتاباته من زيغ وضلال وأنه ينكرها الآن ويعود عنها، وأنه يقبل بأي عقوبة روحية يرتئيهاالمجلس الطيب ويراها ضرورية لإنقاذ روحه. أجاب هوس أنه لايستطيع تلبية طلب المجمع ويخالف الحقيقة، ولن يحنث بيمينه التي تعهّد فيها بقول الحقيقة ولا شيء غير الحقيقة.

لجأ المجمع بعد ذلك إلى استخدام أسلوب الخيانة التي اقترفها يهوذا الأسخريوطي بحق المسيح. لجأ أعداء جان هوس إلى أحد تلامذته فاستطاعوا استمالته إليهم ويدعى استفان بالتز، وكان ممن يؤمنون بتعاليم هوس كاملاً، للتقدم بالشهادة ضده، بأنه يؤمن بكل ماوجهه المجمع إلى هوس من اتهامات، وأنه كان يدعو إليها قولاً وفعلاً . كما استخدموا عدداً من أصدقائه الآخرين المقربين، ومن أجل أن يذعن إلى إرادة المجمع المسكوني ولكنه لم يقبل بالتصالح مع المجمع على حساب عقيدته وفكره الإصلاحي، وهو المفكر اللاهوتي الكبير وفضل الموت في لهيب المحرقة على التراجع عن آرائه في إصلاح الكنيسة والعقيدة المسيحية، رغم توسلات الإمبراطور سيجسموند إليه. فأعلن المجمع أن جان هوس هرطيق خطير، وعدو الكنيسة الأكبر، لذلك حرم منها وصدر بحقه قرار الحرق حياً في المحرقة حتى الموت.

حدد المجمع يوم ٦ تموز يوليو موعداً لتنفيذ قرار المجمع المسكوني من عام ١٤١٥ ، وفيه جرت أعظم احتفالات عرفت في تاريخ محاكم التفتيش.

حضر آباء الكنيسة وأعضاء المجمع المسكوني في كونستانزا والإمبراطور سيجسموند بنفسه وهو يرفل بلباس الاحتفالات مع حاشيته، ويحف به أمراء العائلة المالكة وغيرهم من الأمراء، وكان هوس في ذلك الصباح في زنزانته في الدير ينتظر نقله إلي ساحة التنفيذ. نقل أولاً إلى مذبح كنيسة الدير حيث تُلي عليه قرار المجمع، فأجاب هوس أنه بريء، ثم وضعوا بين يديه كأس التكفير عن الذنوب، ثم تلا عليه أحد الأساقفة صيغة انتزاع كأس التكفير قائلاً: «يايهوذا الملعون، يامن هجرت معسكر السلام إلى معسكر اليهودية ، إننا نستعيد كأس الغفران لأنك لاتستحقه». ولكن هوس أجاب: «إنني أؤمن بعظمة الرب الذي في سبيله أتحمل هذا الهوان بصبر وإنني لواثق أنه لن يسترد مني كأس الغفران هذا في اليوم الذي سأنتقل فيه إلى مملكته» (٤٥-ص٢٣٠).

أمروه بالسكوت ولما لم يذعن لهم، كتفوا يديه ولجموا لسانه فبدأ صلاته الأخيرة، فقطع عليه سبعة من الأساقفة صلاته ودعوه مجدداً إلى إنكار آرائه والتراجع عنها فاتجه نحو الموجودين في المذبح وقال لهم «إنني لاأستطيع تضليلكم ولا تضليل الآخرين» فتعالت الصيحات المنادية بإسكاته قبل أن يسلم إلى نيران المحرقة، سمح له بصلاة قصيرة، ثم قلموا أظافره وحلقوا له شعره في قمة رأسه، ثم عصبوا رأسه بورقة كتب عليها «هرطيق»، ثم صاح الأسقف بصوت عال «إننا نعهد بروحك إلى الشيطان» ولكن هوس أجابه بشجاعة وثبات: «إنني أهدي روحي بنفسي إلى السيد الغفور عيسى المسيح»(المرجع السابق٢٣١).

عند ذلك انتهت طقوس عملية الإحراق الكنسية فسلمه أحد الأساقفة غصن«الإثم» لإنقاذ روحه، عندئذ شرب كأس التكفير والغفران حتى الثمالة.

أعطى الإمبراطور سيجسموند أمر التنفيذ إلى الكونت لودفيغ الذي أمر بدوره حاكم مدينة كونستانزا (هانس غازن) قائلاً له: «خذ هذا الشخص الذي حكم عليه واحرقه باعتباره هرطيقاً».

أصعَدوه المحرقة ، وعندها توجه هوس برأسه نحو الشرق، نادى البعض بضرورة توجيه رأسه نحو الغرب، لأنه «هرطيق»، وهنا صاح شهيد الفكر جان هوس صيحة تفتت الصخر -كما روى لنا شاهد العيان بطرس من مالدينوفتس-

(١٣٩٠-١٥٤٠تقريباً) بأعلى صوته: «ياسيدي عيسى المسيح، ياحبيبي، يامن تغفر الذنوب، وتنقذ النفوس، امنحني الصبر والثبات والعزيمة».

ربطوه إلى جذع شجرة ثم وضعوا تحت رجليه حطبتين كبيرتين وأحاطوا جسمه من جميع الأطراف بالحطب حتى وصل إلى أعلى صدره ومس رقبته، بعد ذلك اقترب منه ماريشال الإمبراطور تاب من بوننهايم بصحبة ابن كليما، ورجى المعلم جان هوس التبرؤ من تعاليمه وآرائه ، وتوثيق ذلك بقسمه، ولكن هوس رفع عينيه نحو السماء، وأجابه بصوت هادىء النبرات، واضح العبارات قائلاً: «ربي شاهد علي بأنني لم أعلّم ولم أبشّر بشيء غير شرعي مخالف للإيمان في جميع ماكتبت، واستخدمه المزورون للطعن بي، كانت تعاليمي وخطبي وكتاباتي جميعها وسلوكي تهدف إلى إنقاذ البشر من الإثم والخطيئة. إنني علّمت وبشّرت بمضامين القانون الإلهي وبأقوال القديسين وتعاليم الأتقياء الصالحين، وكتبت كل ماصدر عني، إنني أستسلم للموت برضى وقناعة»، وبعد أن استمع الماريشال وابن كليما إلى أقواله ضربا كفاً بكف وغادراه بسرعة، عندئذ أشعل الجلاد الحطب فصاح جان هوس بملء صوته: «أيها المسيح، ابن الله الحي، اعف عنا واصفح عنا جميعاً» (٢٤٦-ج١-ص٣٥٧ ومابعدها) وكذلك (١٨٣-ص٢٠٣-٢٠٥).

فجأة هبت على الساحة رياحٌ قوية فزأرت النيران ولفحته من كل جانب، وتصاعد الدخان بقوة حتى غمر وجه هوس -تبعاً لشهادة بطرس المالديني- أخذت عضلات وجهه تتهاوى مشوية على النار بينما كان الجلاد يرميه بالجمر، ثم انتزعوا بالعصي قلبه وأحرقوه بالنيران، ثم ثنوا على بقية جسده بضرباتهم حتى تلتهمها النيران بسرعة. بعد أن همدت النيران ولم يبق غير الرماد أخذ الجلاد وزملاؤه يجمعون الرماد، وحتى التراب الموجود في مكان الحرق وألقوها في مياه نهر الرين، إذ لايجب أن يبقى من أثر الهرطيق شيئاً.

في اليوم التالي لجريمة إحراق جان هوس، تنادى الإمبراطور سيجسموند والأمراء والنبلاء و١٩ كاردينالاً وأسقفين و٧٠ قسيساً وعلماء اللاهوت من أعضاء المجمع المسكوني لتلاوة صلاة الشكر على ماقاموا به من عمل (المرجعان السابقان).

# قضية جيرونيم البراغي

ولد جيرونيم البراغي (جيروم دوبراغ بالفرنسية) في عام ١٣٨٠ في مدينة براغ التشيكية، ودرس في جامعتها، ثم ارتحل إلى جامعة أكسفورد حيث تلقى العلم فيها، إلى جانب تعاليم ويكليف الإصلاحية عام ١٣٩٩، ثم عُين محاضراً في جامعة باريس ثم في جامعة هايدلبرغ وكولنا، ثم عاد إلى براغ عام ١٤٠٧. كان من أنصار وتلامذة جون هوس المخلصين وشاركه آراءه وانتقاداته، ذهب إلى مدن تشيكيا ولتوانيا عام ١٤١٢ ليدعو لإصلاح الكنيسة، وعندما عاد إلى براغ عام ١٤١٤ فاجأه نبأ القبض على جان هوس وتوقيفه، فشد الرحال إلى كونستانزا، وأخذ يقابل أعضاء المجلس والحكام والأمراء ويكتب المنشورات المحرضة على إخلاء سبيله دون جدوى، فعاد إلى براغ، وبينما كان في الطريق يلقي خطاباً مبيناً عن براءة جان هوس ويدعوا إلى آرائه، ألقي القبض عليه بأمر من الكنيسة والمجمع وأودع السجن في كونستانزا وكُبل بالحديد، وقاوم المجمع حيث واجه تهماً مثيلة للتهم التي أدين بها هوس معلمه، فأنكر أمام المجمع التهم المسندة إليه، نُقل إلى برج مقبرة القديس بطرس مكبلاً بالسلاسل والأغلال في يديه ورجليه ورُبط إلى حائط الزنزانة، ومنعوا عنه الطعام الذي اقتصر على الخبز والماء.

كرر المحققون معه مافعلوه مع هوس، وضغطوا عليه بجميع الوسائل مستخدمين أدوات التعذيب الجسدي المختلفة، دون أن يفتر ذلك من عزيمة جيرونيم البراغي، ولكنه تعرض إلى زيارات من أصدقائه وأقاربه حثوه فيها على الإذعان للمجمع والاعتراف بالتهم الموجهة إليه وإدانة تعاليم ويكليف وهوس.

في ١٠ سبتمبر عام ١٤١٥ أعلن ذلك كله أمام أعضاء المجلس وأضاف إلى ذلك شجب كتاباته السابقة واعترف بخطئها وهرطقيتها، وفي ٢٣ سبتمبر كرر أمام المجمع أقواله المدينة له ولويكليف ولهوس بالهرطقة، اتخذ المجمع قراراً بسجنه في أحد أديرة شوابن، وطلب منه المجلس أن يعكف على كتابة رسالة إلى أهالي تشيكيا يدين فيها بالهرطقة تعاليم هوس وكتاباته الشخصية بالهرطقة والتوبة، فأذعن لمشيئة المجلس وحرر وثيقة الاتهام المطلوبة بحقه وحق هوس.

لكن المجلس استمر في حبس جيرونيم رغم تنفيذه كل ماطُلب منه ورغم وعود المجلس بإخلاء سبيله، ولكن أصدقاء جيرونيم في المجمع طالبوا بحريته وإطلاق سبيله،

إلا أن أعداءه كانوا أكثرية وكانوا يريدون اجتثاب شأفة أنصار هوس وتلاميذه، فطالبوا بعزل المحققين وتعيين غيرهم ممن يأتمرون بأمرهم، وقرروا إعادة التحقيق معه.

عندما بدأت اللجنة الجديدة تحقيقها معه نسوا اعترافاته السابقة وكأنه يقف أمامهم للمرة الأولى ورؤوا فيه ذلك الشرير الذي فقأ أمام الجميع دمّل الكنيسة المليء بالصديد في ذلك الحين، والذي انتقد عورات البابوية وندد بغنى رجال الدين وانغماسهم في الشهوات وتكالبهم على المادة، وهو فوق ذلك تابع ويكليف وتلميذ هوس، وهكذا تقرر إعادة التحقيق معه «كهرطيق».

في ٢٣ مايو عام ١٤١٦ كان قد استعاد شجاعته بعد أن أمضى في السجن ٣٤٠ يوماً، وعندما سيق إلى المجلس وبدلاً من السماح له بعرض قضيته، طُلب إليه أولاً أن يرد على التهم التي وجهت إليه، ومن حسن الحظ أن المفكر الإنساني الإيطالي جيان فرانسسكو بوجيو براتشيولي (١٣٨٠-١٤٦٥) الذي جاء إلى كونستانزا ليكون كاتماً لأسرار البابا المخلوع يوحنا الثالث والعشرين، وكان عضواً في المجمع المسكوني قد نقل إلينا ماقاله جيرونيم البراغي ببلاغة مؤثرة لأعضاء المجمع: «أي جور هذا، في أنني أمنح ساعة أدافع فيها عن نفسي، أنا الذي سُجنت في سجن حقير مدة ثلاثمائة وأربعين يوماً، دون أن تتوفر لي وسائل دفاعي بينما لغرمائي الحق دوماً في أن تستمعوا إليهم؟ إن عقولكم تحكم عليّ دون مبرر بأنني هرطيق، لقد حكمتم عليّ بأنني شرير قبل أن تكون لديكم وسيلة ما تعرفون بها أي نوع من الناس كنته. ومع ذلك أنتم أناس ولستم آلهة، مخلوقون ولستم خالدين، أنتم معرضون للخطأ، وكلما ادعيتم بأن ينظر إليكم كمصدر هداية للعالم، وجب عليكم الحرص على تأكيد العدالة للناس جميعاً وأنا الذي تحكمون على قضيته، لا أهمية لي، كما أنني لا أتحدث عن نفسي، لأن الموت يحيق بالجميع ولكن لاأريد أن أرى عدداً كبيراً من العلماء يقترفون ظلماً، يتخذ سابقة فيكون، ذلك أفدح ضرراً من العقاب الذي يفرضه» (١٧٩-ج٢٣-ص١٠-١١).

كتب براتشيليني إلى صديقه ليوناردو آرتين يصف له إعجابه بخطاب جيرونيم في المجمع قائلاً: « في حياتي كلها لم أر شخصاً يتكلم بهذا الجمال، وكأنه خطيب من الخطباء القدماء، كما تكلم جيرونيم. وجه إليه أعداؤه تهماً كثيرة وعديدة من أجل أن يتوصلوا إلى اتهامه بالهرطقة، ولكنه كان جميلاً في دفاعه، ومتواضعاً وذكياً، بحيث أجدني عاجزاً عن وصف ذلك كله... لقد أثار عطف الأفئدة جميعها، ولو أنه حاول

طلب الرحمة لنفسه لنال حريته فوراً... ولكنه تحدث عن هوس، ونعته بالنزاهة والشرف والقداسة، وأنه حوكم وأعدم على الرغم من براءته لأنه هاجم رذائل الكنيسة وفسادها، ونال من عزة نفوسهم وكبرياء الأحبار الذين يرفلون بالأبهة والعظمة ودعوته إياهم إلى نبذ حياة الترف والنعيم والعودة إلى حياة الفقر التي تليق بالمسيحيين عوضاً عن النهم والبطنة، والسكر واللعب والصيد. لقد عاش جيرونيم ٣٤٠ يوماً في السجن مكبلاً بالحديد ومع ذلك استطاع النطق بهذا الخطاب الرائع والمقنع، والذي أترعه بأمثلة رائعة من حياة رجال الكنيسة الأتقياء، الورعين، أو بأمثلة ومقاطع من مؤلفات آباء الكنيسة وأقوالهم الدامغة المؤيدة لما ذهب إليه، سيبقى اسمه خالداً إلى الأبد» (٢٤٦-ج١-ص٣٥٧) وكذلك (٢٤٧ط٤ج٢-ص٣٢) وكذلك (١٨٣-ص٢٠٦) وكان قد أنكر عدوله السابق عن آرائه، وأنه قد فعل ذلك بسبب ضغط المجمع عليه وتعذيبه وتجويعه، فمنحه المجلس أربعة أيام للعدول عن آرائه.

في ٣٠ مايو ١٤١٦ وفي وقت مبكر من ذلك اليوم تلا الأسقف لودي قرار الاتهام بحق جيرونيم البراغي، اتهمه بالهرطقة المزدوجة فقد سبق له أن اعترف بأنه هرطيق ثم تاب، وأنه ارتد إلى الهرطقة، وبذلك أصبح مرتداً عن الديانة المسيحية، والذي استغل طيبة وتسامح المجمع معه وبكونه «الجاحد الأسود للمجتمع» و«لا تعرض نفسك للعذاب، وأنا كنت أريد منك أن تنقذ نفسك بنفسك وأن تعترف بضلالاتك، والتي كانت ستفتح عينيك اللتين أعمتهما الجريمة» ثم طالبه بالعودة عن نفيه لاعترافاته السابقة، فكرر جيرونيم البراغي أنه قال وكتب ما كتب تحت تهديد الحرق بالنيران حياً وأكد اعتقاده في مبادىء ويكليف ووصف حرق هوس بأنه جرم لا بد أن يعاقب الله عليه. (١٨٨ج٢ص١٢٤)

عندئذ تلا عليه أسقف القسطنطينية، المحقق الرئيسي يوحنا قرار لجنة التحقيق الذي يدينه بالهرطقة، وعودته إليها بعد توبة كاذبة وتبرئه منها سابقاً، والحرمان من الكنيسة، واللعنة وإعدامه حرقاً حتى الموت، فصدق المجلس حكم اللجنة، وساقوه في يوم إعلان الحكم مباشرة ( الساعة ١٠ في ٣٠ إيار مايو ) إلى الموضع نفسه الذي أحرق فيه هوس منذ عشرشهور، فرفض عصب عينيه قائلاً لجلاده وهو يوقد النار خلفه في أكداس الحطب: «تعال أمامي.. أوقدها أمام وجهي، فلو كنت أخاف الموتَ لما قُدِّر لي قط أن أجيء إلى هنا» (١٧٩-ج٢٣-ص١١).

وبقي هادئاً ثابتاً، حتى أتت عليه النيران، وعلى أشيائه الشخصية التي

أحرقوها معه، جمعوا في النهاية الرماد المتبقي وذروه في نهر الرين (٢٤٦-ص٣٤٥).

أثار موت هوس ثورة قومية في تشيكيا وبوهيميا فوقّع نبلاؤها في ٢ سبتمبر عام ١٤١٥ وثيقة احتجاج على حرق هوس الكاثوليكي المستقيم حياً، وأنكروا فيها إعدامه باعتباره إهانة لوطنه، وأنهم سيحاربون إلى آخر قطرة من دمائهم دفاعاً عن مبادىء المسيح ضد القوانين التي هي من صنع البشر، ووقّعوا تصريحاً آخراً بألا يطيعوا من تلك الأوامر البابوية إلا ما يتفق مع الكتاب المقدس، ومنحوا حق الحكم على ذلك إلى هيئة التدريس في جامعة براغ التي اعتبرت هوس شهيداً ومدحوا جيرونيم السجين آنذاك واستمرت الثورة التي قام بها الهوسيون حتى عام ١٥٠٠.

رغم خمس حملات صليبية قام بها البابوات المتعاقبون مع الإمبراطور المتعطش للدماء سيجسموند باءت جميعها بالفشل. بعد الانتصارات التي حققتها ثورة الهوسيين، التي اشتد خطرها وتفاقمها، اتخذ مجمع كونستانزا عدة قرارات إصلاحية تافهة: الحد من سلطة البابوات، ورفع سلطة الكاردينالات. لم يجد البابا أمامه بداً من الانصياع إليها، وذلك حتى يستطيع جباية الرسوم البابوية وريع الأملاك للبابوية المترامية الأطراف، وخلع رجال الكنيسة ونقلهم وتعيينهم في المناصب المختلفة. كما نزع المجمع المسكوني من البابا حق وضع اليد على أملاك الرجال الروحيين المتوفين، وإن المجامع المسكونية فوق البابوات ويجب الرجوع إلى قراراتها وتنفيذها بحذافيرها وخاصة ما يتعلق منها بالهرطقة. وعلى المجمع الانعقاد فور وقوع انشقاق في الكنيسة، ووجود باباوين لكنيسة الكاثوليكية في وقت واحد ، واعتبار كل انتخاب للبابوية لاغية، في هذه الحالة، وخاصة إذا أتت ضغوط بشأنها من الخارج. اتخذ المجمع قراراً بضرورة انعقاده كل خمس سنوات ثم عُدّل إلى سبع سنوات ثم إلى عشرة سنوات.

استمرت أعمال هذا المجمع من ١٤١٤/١١/٥ وحتى ١٤١٨/٤/٢٣م رغم أن المجمع هو من اختار البابا الجديد مارتن الخامس (١٤١٧-١٤٣١)، إلا أنه لم يعترف بقرارات المجمع المسكوني ولم يطبق منها شيئاً، إلا ما يتعلق بالهرطقة والمهرطقين وإحراق كتب التنوير، وقد لاقى ذلك هوىً في نفوس رجال التفتيش، إذ أن تحديد سلطات البابوات هو في حد ذاته تحديد لسلطاتهم، ويريدون أن تبقى سلطات البابا مطلقة (١٨٣ص٢٠٧-٢٠٨)

# الفصل السادس

## محاكم التفتيش والسياسة

# قضية جـــان دارك

لم يكن لها من العمر أكثر من تسعة عشر عاماً عندما أتت النيران على جسدها الغض حيـة، وهي تتـفـجر أنوثة وصبى، وفـاضت روحهـا في المحـرقـة في مـدينة روان الفرنسية، بأمر من محكمة التفتيش، في الثلاثين من شهر مايو عام ١٤٣١، وأصبحت بطلة الشعب الفرنسي وشهيدته المقدسة التي ألهمت فولتير وشيللر، وأناتول فرانس ومارك توين وبرناردشو. سارع المؤرخون منذ تحول جسدها الغض إلى رماد يشكون ظلم محاكم التفتيش وجرائمها، إلى اعتبارها من أعظم ضحايا محاكم التفتيش في العالم قاطبة، وطوبتها الكنيسة مضطرة «قديسة» عام ١٩٠٩، ورسمتها عام ١٩٢٠، بعد مرور ٤٨٩ عاماً على حرقها حية، فهل كفّرت بذلك محاكم التفتيش عن ذنبها؟ خلدها رسامون كبار في لوحاتهم ومثالون كبار في تماثيلهم وموسيقيون في مقطوعاتهم ومسرحيون ومخرجون سينمائيون، وترجمت قصص كبار الأدباء عنها إلى لغات العالم جميعها تقريباً. وألفت ثلاث أوبرات لفردي وتشايكوفسكي وهونجِّر.

كان يجب انتظار المؤرخ جول كيشرال ليطبع بين عامي ١٨٤١ -١٨٤٩ الوثائق الأصلية للمحاكمتين «الإدانة ورد الاعتبار» في خمسة مجلدات ضخمة، حتى يعرف العالم قصة جان دارك وإعادة الاعتبار إليها.

أطلق الفرنسيون عليها لقب «عذراء أورليان» ولدت في دوميرمي وهي قرية فرنسية هاجعة على ضفاف نهر الموز على الحدود الشرقية لفرنسا، في ٦ يناير عام ١٤١٢، وهي ابنة فلاح بسيط يدعى جاك دارك، ولقد ولدت له زوجته إيزابيل رومي ثلاثة أولاد ذكور وابنتين، إحداهما جان، وكان الفلاحون في تلك المنطقة الفرنسية يعيشون من الطبيعة تحت رحمة الإقطاع الثقيل، ويؤمنون بما يؤمن به أبناء القرون الوسطى ويشعرون به، وكانوا يعتقدون أن الأرواح تملأ الجو الذي يحيط بهم، وكان بعضهم يروون لبعضهم أحاديث جرت بينهم وبين الأرواح ومشاهدتهم لها عياناً. حتى أن بعضهم كان يروي، أن الله سيرسل في يوم من الأيام فتاة عذراء، تنقذ فرنسا من هؤلاء الإنكليز الشياطين الذين يخفون أذنابهم في أذيال معاطفهم. كانت جان دارك ابنة بالعماد لزوجة عمدة قرية دوميرمي، وعندما كانت جان تزورها كانت تقص عليها هذه الأسطورة وتنمقها، وتشغل خيال الطفلة الصغيرة المتدينة إلى حد التصوف (١٧٩ج٢٢ص١٥٠-١٥١).

لم تكن جان تتميز بشيء عن الفتيات الفلاحات اللاتي كانت تعيش بينهن،

فكانت تحب اللعب معهن والرقص والغناء، في أيام الأعياد على وجه الخصوص حول شجرة الزان العتيقة، التي صيغت حولها على توالي الحقب أساطير سحرية جميلة، ولكنها لم تكن تحب التجول وحيدة في الغابة الغامضة المسماة شسنو، القريبة من بيت عائلتها وتفضل عليها العزلة في الحديقة المطلة عليها.

في عام ١٤٢٤ في تلك الحديقة دون ريب سمعت أصواتاً: صوت كبير الملائكة سان ميشيل ميكائيل، ثم صوت القديسة كاترين، وبعدها صوت القديسة سانت مارغريت، ورأت نوراً عجيباً فوق رأسها وهي صامتة وجميعهم يهتفون بها «كوني فتاة طيبة ومطيعة واذهبي دوماً إلى الكنيسة».

ربما كانت التغيرات التي كانت تحدث في جسمها الغض في سن الثالثة عشر قد أسبغت عليها مسحة صوفية محببة وممعنة الانفعال، فمضت في تخيلاتها ورؤاها، واعتقدت أنها تلقت الأمر من هؤلاء القديسين طيلة خمس سنوات «اذهبي إلى ملك فرنسا لإغاثته وستستعيدين ملكه من الإنكليز» وكانت هذه الأصوات تتردد عليها مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع وكان بعضها يقول لها: «اذهبي إلى القائد بورديكوت في فوكلور وسيقودك إلى الملك» وسمعت في إحدى المرات القديسة كاترين تقول لها: «يا ابنة الله ستقودين الملك إلى ريمز حتى يستطيع هناك الحصول على وسامته وتتويجه» (١٧٩-ج٢٢ص١٠٥-١٥٢).

لقد فزعت جان من هذه الرؤى، وشعرت أنه لا سنّها (١٣عاماً) ولا جنسها (أنثى) ولا معرفتها وتقواها تؤهلانها لمثل هذا العمل المستحيل. فسارعت إلى ابن عم لأمها يدعى دوران لاكسار كانت تعتبره عماً لها، الذي شجعها وأخذها إلى فوكولور دوبورديكورت -حسب الهاتف الخفي الذي سمعته- بعد أن يئست من أبيها، عندما قصت عليه هذه الرؤى، وهددها بإغراقها في النهر إذا تابعت مثل هذه الترهات.. لكن بورديكورت سخر من ادعاءاتها ونصح عمها بضربها لتتخلى عن هذه الأوهام، ولكنها استطاعت أن تقنعه بصدقها ورسالتها، وأنها مبعوثة الله حقاً إلى الملك شارل لفك الحصار عن أورليان، فأرسل إلى الملك التماساً للموافقة على مقابلتها، فوافق الملك على مثولها أمامه وأعطاها سيفاً وجواداً مطهماً وستة مرافقين يدلونها على الطريق ويحرسونها، ولبست زي الجنود الرجال، وقصت شعرها كالفتيان، ربما لإنقاذ نفسها من الاغتصاب أثناء الطريق. -كما يقول ديورانت- وقطعت ٧٢٥ كم في ١١ يوماً، في رحلة محفوفة بالمخاطر من ١٣ شباط ١٤٢٩ إلى ٢٣ منه دون أن تمر بأهلها، مارة

بأوكسير وجيان حتى وصلت إلى شينون حيث كان يقيم ملك فرنسا شارل السابع، وكان الناس إبان الطريق بين مصدق بقداستها ومستنكر لها خائف منها باعتبارها ساحرة.

كان هنري الخامس ملك انكلترا قد غزا فرنسا مستفيداً من الحرب الأهلية في فرنسا بين الأرمنياك والبوجونديين عام ١٤١٥ وعين هنري الخامس خليفته في فرنسا بمعاهدة تروا عام ١٤٢٠، ولكن شارل السابع (١٤٠٣-١٤٦١) الذي حرمه أبوه من إرثه وهو الملقب بالمنصور أو المجزل له، رفض المعاهدة وكان لا يزال يلقب «بالدوقان أي ولي العهد» أو بملك « بورج »، وحكم بخمول ما تبقى له من فرنسا جنوب اللوار. إلى أن جاءته العذراء جان دارك التي كانت قد سبقتها أسطورة تقضي بأن فرنسا ستضيع بفعل فتاة هي أيزابودو البافارية، وأنها ستنقذ بفعل فتاة عذراء. عرفته الفتاة يوم مقابلته في ٢٥ شباط /فبراير / فوراً في القاعة الكبرى في قصر شينون رغم بساطة لباسه وعدم تميزه عن الموجودين في البلاط، فوجهت إليه الخطاب قائلة: «أمدك الله بطول العمر أيها الدوقان الكبير... إن اسمي جان دارك، إن إله السماء يتحدث إليك بواسطتي، وهو يقول أنك ستُرسّم وتتّوج ملكاً لفرنسا في ريمز وتكون وكيلاً لملك السموات الذي هو ملك فرنسا» ولكن شارل السابع كان يشك في أمرها رغم ابتهاجه بما قالته في وقت عزَّ فيه النصير، فعرضها على لجنة من رجال اللاهوت في بواتييه مدة ثلاثة أسابيع انتهوا فيها إلى قرار بإخلاصها لعقيدتها وسلامة إيمانها، ولكنها عُرضت على القابلات للتأكد من عذريتها أيضاً، فاطمأنوا بعد الفحص إلى تلك الناحية الحساسة، على أساس أن للعذرية أهمية خاصة في قضايا الكنيسة، وكانت عذريتها دليلاً على صدق روايتها، إسوة بالعذراء التي حبلت بلا دنس، وكانت وسيلة الله ومبعوثته التي ولدت المسيح ابن الله، ودليلاً على أنها لم تعقد مع الشيطان أية مواثيق، وسمح لها بالشخوص إلى تور.

قدموا إليها في تور تجهيزات نقيب شرف في الجيش، وسيفاً قيل أنه عثر عليه في كنيسة سانت كاترين دو فييربوا، والتحقت بآخر جيوش شارل في بلوا، كان عليه أن يقدم في قافلة بعض الأرزاق إلى القوات المحاصرة في أورليان. كان على هذه القافلة أن تلتمس وسيلة تستطيع بها الدخول إلى القلعة المحاصرة من قبل الإنكليز بواسطة طليعة مختارة، ولم يكن من العسير أن تجد لها منفذاً يوم ٢٩ نيسان عام ١٤٢٩، فلم يكن الإنكليز يحدقون بالقلعة إحداقاً تاماً، واستقبلها أهالي أورليان بحماسة دينية قوية باعتبارها مريم العذراء مجسمة، وتبعوها حتى في أشد الأماكن

خطراً، وإلى الكنيسة يصلّون خلفها ويبكون معها، وترك الجند حظياتهم خضوعاً لأمرها، وقاتلوا بشجاعة وحماس لكي يثبتوا تطهرهم، ووجد أحد قادتهم لاهير أن ذلك مستحيلاً وجاءته فتوى من جان دارك أن يُقسم على عصى قيادته، وكان مغامراً جاسكونياً ونطق بالدعاء التالي :« إلهي مولاي أتوسل إليك أن تعمل من أجل لاهير، ما يعمله هو من أجلك لو أنك كنت القائد »(المرجع السابق ).

طالبت جان في رسالة بُعثت بها إلى قائد الحامية الإنكليزية تالبوت، بالتخلي عن حصار أورليان، وأن يتّحد جيشه بجيش الفرنسيين ليكونوا أخوة مسيحيين، ليشكلوا حملة صليبية تتوجه إلى فلسطين لإنقاذ الديار المقدسة من أيدي المسلمين الكفرة، فرد عليها تالبوت أن ذلك يخرج عن نطاق مهمته. (المرجع السابق ص١٥٤).

بعد أيام قليلة هاجم بعض المحاصرين حصناً إنكليزياً، دون علم جان والقائد دانوا، دافع عنه الإنكليز بضراوة فتراجع المهاجمون مدحورين، ولما علمت جان بذلك قوّت من معنوياتهم وحثّتهم على معاودة الكرة فانتصروا على الإنكليز، وهاجموا عند ذلك حصنين آخرين، وخاضت جان معهم المعمعة وأوصلتهم إلى النصر، ولكن سهماً اخترق كفها فضمدوا لها جراحها، وذبح المنتصرون ١٥٠٠ من الإنكليز الأسرى ذبح النعاج، ولم تمنع جان دارك ذلك. فأمر تالبوت قواته بالتقهقر شمالاً في ٨ نيسان /أبريل/. وما كاد النبأ يسري حتى عمت الأفراح فرنسا كلها وآمنت بعذراء أورليان حاملة لرسالة الله وإرادته. ورماها الإنكليز بتهمة السحر وأقسموا أن يأخذوها حية أو ميتة.

في اليوم التالي التقى شارل السابع جان، وحياها وهو قادم من شينون بقبلة، فأسرّته بخطتها في السير عبر فرنسا إلى ريمز حيث توج هناك بعد انتصارات عديدة على الإنكليز في ١٧ منه في كاتدرائية ريمز الرائعة ملكاً لفرنسا كلها، وبذلك تحققت لها رؤاها، ورأى جاك ابنته في أوج عظمتها تحف بها القداسة الدينية، وعزمت على العودة والتخلي عن كل شيء قائلة: «إن الله يأمرني بالرحيل لرعي الأغنام مع أختي وأخي» ولكنها حصلت على إعفاء من الضرائب لقريتها ولأبيها.

لم تكن خشونة المحاربين وقسوتهم بعيدة عنها رغم ما أحاطت به نفسها من قداسة، فقد ضربت إحدى البغايا وكانت بصحبة جندي بسيفها فكسر السيف وقتلت البغية، وكانت شديدة الحزم مع جنودها، وعندما توجه شارل السابع إلى باريس مغيراً عليها، وكانت باريس محتلة من الإنكليز أصيبت بسهم في فخذها ولكنها ظلت تحت

جنودها على القتال رغم فشل الهجوم ووقوع ١٥٠٠ ضحية فانسحبت بفرقتها إلى كومبين، ولكنها وقعت في كماشة البورغنديين المتحالفين مع الإنكليز، وقادت هجوماً معاكساً بشجاعة وبسالة لفك الطوق عنها، فكان الفشل حليفها، وظن الجميع أن السماء قد تخلت عنها لأنها لم تحترم ذكرى ميلاد العذراء ٨ أيلول /سبتمبر/ وكانت آخر المنسحبين، فوقعت أسيرة في يد الكومبينيين وأخذت أسيرة إلى جون أمير اللكسمبورغ في ٢٤ مايو ١٤٣٠، وقام الأخير بتسليمها مع فيليب الطيب بعد تسلمه رشوة كبيرة من الإنكليز بواسطة بير كوشون أسقف بوفيه العميل للإنكليز، الذي مُنح مركز كبير أساقفة روان، ووُضعت تحت إشراف محكمة التفتيش، وإن كانت مسجونة لدى الإنكليز في روان وكُبلت بالحديد في رجليها ولفوا وسطها بقيد ورُبطت إلى جزع من الخشب، وبدأ رئيس الكهنوت كوشون في روان باعتباره هذا جمع الأدلة، وباعتباره رئيساً لمحكمة التفتيش التي تدين جان دارك بالهرطقة.

بدأت محاكمة جان دارك في ٢١ شباط فبراير عام ١٤٣١ واستمرت إلى ٣٠ أيار مايو من العام نفسه. كان كوشون من كبار رجال اللاهوت المسيحي، فقد سبق له تدريس علم اللاهوت في جامعة باريس، ورفض تعيين محامٍ للدفاع عنها، ومنع سجنها في سجن النساء، وبقيت تحت حراسة الرجال، وكان هذا الأمر مخالف حتى لقوانين وأعراف محاكم التفتيش التي توجب حبسها في سجن تابع للأبرشية، وعين أحد معاونيه مدعياً عاماً، وعين الجزويتي جان لوميتر ممثلاً لمحكمة التفتيش، كان كوشون من أعضاء مجمع كونستانزا السابق ذكره، وشارك في أنشطته، وكان عضواً في مجلس التاج البريطاني. تألفت محكمة التفتيش من ١٣ عالماً لاهوتياً شهيراً، ومن ١٦ لاهوتياً فرنسياً من روان نفسها كخبراء، وعالمين مختصيّن بالقوانين الكنسية، و١١ قانونياً من محكمة روان المدنية، و٢ من آباء الكنيسة.

روى المؤرخون أن الإنكليز جمعوا من السكان الفرنسيين في المناطق التي احتلها الإنكليز ٢٠ ألف ليرة ذهبية لنفقات المحاكمة والرشوات التي كيلت لأعضاء المحكمة (٢٢٠ج١١ ص٦٦٨٨-٦٦٨٩).

عقدت المحكمة في قصر روان حيث كانت سجينة، وكان هذا القصر مقراً صيفياً للملك الإنكليزي هنري السادس. اتهمت جان دارك بالهرطقة وأفتت الكنيسة أن ادعاء تلقي الوحي الإلهي، هرطقة يُعاقب عليها بالإعدام حرقاً، واعتبرت الكنيسة والأوساط الكنسية أن ادعاء تلقي الوحي الروحي، معناه الحصول على قوى خارقة من الشيطان وأن رفضها الاعتراف بسلطة الكنيسة تأتي من اعتقادها أنها وكيلة الله على الأرض،

وتتضارب مع الأوامر التي جاءتها من كبير الملائكة ميكائيل، كما ادعت، وأن هذه الأوامر هتف بها الشيطان بصوت ميكائيل، لقد حاولت الهرب، فمعنى ذلك أنها مذنبة، وبأنها ارتدت ألبسة الرجال عوضاً عن ألبسة النساء، فمعنى ذلك أنها فعلت ذلك بطلب من الشيطان وعندما حشرت المحكمة معها في الزنزانة ٣ جنود إنكليز رفضت ارتداء ألبسة النساء فاعتُبر ذلك منها إمعان في ممارسة السحر.

دسوا لها في الزنزانة قساً يُدعى نيقولا لوازلير ليمثل معها دور القسيس المتعاطف معها المؤمن برسالتها، وكان يُجرى معها محاورات مكشوفة ويقدم لها النصائح عن الكيفية التي يجب أن تُجيب بها على أسئلة المحكمة، بينما كان يجلس في الغرفة المجاورة جان كوشون والقائد الإنكليزي رودويك يستمعان إلى كل كلمة تتلفظ بها.

عَقدت محكمة التفتيش لمحاكمة جان دارك ست جلسات علنية وتسع جلسات تحقيق. طرحت عليها محكمة التفتيش أسئلة معقدة وعويصة يصعب على كبار رجال اللاهوت الإجابة عنها، وكانوا يتعمدون مقاطعتها أثناء المحاكمة وهي تُدلي بأجوبتها، ويحصون عليها الأنفاس، بحيث أن كاتب الضبط في المحكمة كان يطالب بأن يكون الكلام مفهوماً ليستطيع تدوينه في المحضر (١٨٨-ج٢-ص٤٠٧). وإلى القارىء نموذجاً من هذا النوع من الأسئلة التي طُرحت في إحدى جلسات المحاكمة.

- هل تعتقدين أنه قد حلت بك غبطة وفرح دائمين؟

- إذا لم تحل الغبطة فإن الله يكون قد حرمني منها، أما إذا كانت قد حلت بي الغبطة فإنه لن يحرمني منها.

- كيف كان منظر الملاك ميكائيل عندما كان يتجلى لك؟

- لم أشاهد هالة تحيط به، ولا أعرف ماذا كان يرتدي.

- هل كان عارياً؟

- ماهو رأيك هل لا يملك الله لباساً يمنحه إياه؟

- هل كان ذو شعر؟

- لماذا؟ هل سيكون الأمر عجيباً لو قلت أنه كان حليقاً؟

- لماذا حملت عَلَمَكِ عند التتويج في ريمز ولم تحملي علم القادة الآخرين؟

- لقد حملت هذا العَلم في جميع المعارك التي خضتها وشارك في الأمجاد.

- عندما أرادت المحكمة اتهام امرأة بالسحر قمتِ بمنحها حمايتك من أيدي

الغوغاء وسمحتِ لها بلثم زينتك؟

- نعم كثيرٌ من النساء كن يلثمن خواتمي، وأنى لي أن أعرف نواياهن وآراءهن.

- ألم تهتفي بالجنود عند أسوار باريس «سلموا المدينة إنها إرادة المسيح»؟

- كلا أنا قلت «سلموا المدينة إلى ملك فرنسا».

لقد رفضت جان أن تقسم بأنها سوف تجيب على أسئلة المحكمة دون تحفظات على الإطلاق.

- لا أعلم ماذا يمكنكم أن تطرحوا علي من أسئلة عن أشياء لا أريد الخوض فيها . فطرحوا عليها سؤالاً.

- هل ستجيبين على الأسئلة لو توفرت لك ظروف ملائمة؟

أجابت، إن الباب لو كان مفتوحاً وخرجتُ منه ولو أن ذلك من أجل قناعتي بوجود ظروف ملائمة ألن تقولوا بعد ذلك بأنني حاولتُ الهرب؟

طرحوا عليها سؤالاً آخر: هل توافقي أن تتبعي للبابا؟

- قودوني إليه وأنا سأقول له ذلك بنفسي . كان جواباً مفعماً بالدهاء (٩٤-ص١٣٠).

بعد ذلك لجأ كوشون إلى تهديدها بالتعذيب للضغط عليها للاعتراف بما يريد قائلاً لها: توجد في إجاباتك عناصر كثيرة من عناصر الإدانة، إما أنك رفضت الإجابة على بعض الأسئلة أو لأنك كنت تكذبين. إننا ننذرك بعدم الإدلاء إلا بالحقائق، أو نسومك سوء العذاب. انظري إلى آلات التعذيب الماثلة أمامك فهي جاهزة، وهي لا تنتظر غير تلقي إشارة التنفيذ، لتنزل بك فنون العذاب بحيث تقودك إلى قول الحقيقة التي تتجنبين قولها، لتكون الدافع إلى نجاتك مرتين: ألا وهو إنقاذ روحك، وإنقاذ جسدك، اللذين تعرضيهما بسبب كذبك وخداعك إلى خطر عظيم... أجابته:

- إنني لا أقول غير الحقيقة ، حتى لو بترت أعضائي جميعها ، ونزعت روحي من جسدي، فلن أغير من أقوالي، لأنني إذا غيرت من أقوالي فسوف يعرف الجميع أنك انتزعتها مني بالتعذيب وتحت وطأته (٧٧-ص٩٢).

في الحقيقة لم يستعمل معها كوشون وسائل التعذيب الجسدية لأنه استطاع بأساليبه المخادعة انتزاع أجوبة تصلح لإدانتها وإصدار الحكم عليها.

كانت جان تعتقد بأنها على اتصال مباشر بالسماء، وأنها كانت تلبي هاتف السماء الذي كان يصلها عن طريق ميكائيل وصرحت ذلك مراراً أمام المحققين، لقد

عقدت مفاضلة فاصلة قضت عليها، فقد أدلت برأيها في سلطة البابا وكنيسته قائلة بأنها تعترف بسلطته في شؤون العقيدة، أما فيما فعلته إطاعة لهواتفها، فليس لها من قاض غير الله.

كان ذلك كافياً في نظر المحكمة لإدانتها بالهرطقة ضد العقيدة (٢٨٢-ص٢٩٣).

في بداية شهر مايو عام ١٤٣٠ وضع كوشون ولوميتر صيغة الاتهام ضد جان دارك.

- الملائكة، وميكائيل الذين تحدثتْ عنهم وشاهدتهم كانت أرواحاً شريرة وشياطين ظهروا لها بهيأتهم. إن اعترافها بأنها قدمت التاج لتتويج شارل السابع الذي تسلمته قبل ذلك من الملاك ميكائيل، هو اعتراف صريح منها بأنها ساحرة وبأنها بذلك تخالف مقدسات الكنيسة وتتعدى صلاحيتها التي أوكلها إليها الله، إذ أن تتويج الملوك هو عمل من اختصاص البابا رئيس الكنيسة المقدسة.

كان اعتراف جان دارك قاطعاً حول اجتماعها إلى الملائكة والقديسين، وتقديم الإرشادات والوحي إليها، هو عمل تبغي من ورائه التشبه بالمسيح.

اعترفت بأنها كانت تتعرف على أشخاص لم تكن تعرفهم من قبل، عن طريق أصواتهم، إن ذلك دليل على إيمانها بهواتف الشيطان واتصالها به وتمييزها عن غيرها.

إنها بارتدائها ألبسة الرجال، وحلق شعرها مثلهم، دليل على مخالفتها للقوانين الإلهية وقال لها كوشون: «إنك تعملين ضد الإيمان. لقد حكمت بذلك بنفسك على نفسك، لقد رفضت ارتداء الألبسة التي ترتديها النساء من جنسك، إطاعة لأوامر الشيطان وتنفيذاً لمشيئته» (المرجع السابق -ص٢٩٤).

أما إرسالها الرسائل إلى السيدة مريم العذراء وإلى ابنها المسيح، وعدم استجابتهم لها دليل على عدم رضائهم عنها وعن ادعاءاتها. إن محاولتها الهروب من الوقوع في الأسر دليل على عدم صحة ادعائها بأن الملائكة تحرسها بل الشياطين.

إن قولها بأن القديستين كاترين ومارغريت تحدثتا إليها بالفرنسية وليس بالإنكليزية لأنهن ضد الإنكليز تجديف بحق هاتين القديستين واتهام لهما بالانحياز المخالف للمبادىء الأخلاقية. قبل أن تعلن المحكمة الاتهامات رسمياً ضد جان أرسلت الاتهامات للتصديق عليها من ٥٨ عالماً لاهوتياً موجودين في المناطق المحتلة من قبل القوات الإنكليزية، وفي روان وفي جامعة باريس، فأجمعوا على اعتبار ماقامت به وما

صرحت به هرطقة لاشك فيها، ونصحوا المحكمة التحقق من هذه الاتهامات وصحة منطلقاتها (١٨٨-ص٤١٠-٤١١).

في ٢٣ مايو عام ١٤٣١ دُعيت جان دارك إلى المحكمة، وقرأ عليها كوشون اتهامات المحكمة، وطالبها بالاعتراف بها جميعاً، وإعلان توبتها وإنكار كل ماقدمت به من أعمال وما ادعته من ادعاءات لتنقذ روحها وتتطهر من ذنوبها وإلاّ فإن عقوبة الحرق بالنيران التي يصلى بها الهراطقة سوف تكون من نصيبها، بالإضافة إلى الحرمان من الكنيسة.

في اليوم التالي ٢٤ مايو عقدت الأوتوداف في روان بحضور الكاردينال بوفور وعدد كبير من ممثلي السلطات الكنسية، وكرر كوشون طلبه منها التبرؤ من أقوالها وادعاءاتها وسيطرة الشيطان عليها وممارستها السحر ولكنها أجابت بجواب كان مفاجأة للمحكمة قائلة: «أنها مستعدة لإنكار آرائها والتبرؤ منها، إذا وافقت المحكمة على إيداعها في سجن الكنيسة، حيث يمكنها البقاء في زنزانة لايعيش فيها الجنود الإنكليز، الذين لم يفارقوها أبداً في الغرفة التي كانت مسجونة فيها»، تظاهر كوشون بقبوله لطلبها ذاك وقدم إليها صيغة التنكر لآرائها السابقة. كانت هذه الصيغة تتضمن فقرة تعترف فيها بأنها ارتكبت إثماً ثقيلاً وخالفت القوانين الإلهية والكتاب المقدس، والشريعة المسيحية بارتدائها ألبسة الرجال، مخالفة بذلك قواعد الشرف والطبيعة، وحلاقة شعرها كالرجال، منكرة طبيعتها النسوية التي خلقها الله عليها (٩٠-ص٣٢).

ولكن المحكمة رغم قبولها بتحويل جان إلى السجن الكنسي، فقد بقي الجنود الإنكليز يحيطونها وبذلك انتهت المحاكمة أو الأوتوداف، ولكن ذلك أغضب الملك الإنكليزي، لأن ذلك سيكون بمثابة انتصار فرنسي على الإنكليز، فأوعز إلى كوشون وجماعته من رجال التفتيش، فزاروها في اليوم الثاني في سجنها وطلبوا منها أن ترتدي أردية النساء رغم أنهم أبقوا على ألبستها الذكرية في كيسها الخاص بالأمتعة، وتابعوا عمليات التهديد بالتعذيب الجسدي طالبين إليها الاعتراف بإثمها واتهام نفسها بالهرطقة واتباع الشيطان حتى تنقذ نفسها من المحرقة.

أما ماجرى معها في الأيام التالية بدقة فيصعب التحقق منه ومعرفته، فهي بقيت تحت سلطة الإنكليز. إذا صدقنا رواية الراهب الدومينيكاني مارتين لافوني الذي كان يتابع وقائع المحاكمة، بأن الجنود الإنكليز أجبروها على العودة إلى الثياب الذكرية

وأخذوا منها الثياب النسوية، ونحن نميل إلى تصديق روايته لأنه كان مكلفاً بأمور أخذ اعترافها الديني قبل تنفيذ حكم الإحراق في المحرقة (٩٤-ص٤٤-٤٥).

ذكر المؤرخ ب . دانم في كتابه «أبطال وهراطقة» أن جان دارك قالت لرجال المحكمة الذين زاروها في سجنها (كوشون وجماعته) يوم ٢٨ مايو «إنني لم أرتكب إثماً ضد الله ولا ضد العقيدة، وإنني مستعدة لارتداء ثياب النساء، إذا كنتم ترغبون بذلك، ولكنني بالنسبة إلى المسائل الأخرى فإنني أبقى على ماكنت عليه» وكان ذلك من قِبَلِها كمن يحمل كفنه أو يحكم على نفسه بالموت Responsio mortifiro كما وردَ في اصطلاحات محاكم التفتيش اللاتينية.

كان ذلك بمثابة عودة عن اتهام نفسها لتنازلها أمام المحكمة. فقال لها كوشون عندئذ «إننا سنستخلص من ذلك الاستنتاجات اللازمة» (٢٨٢-ص٢٩٣-٢٩٤).

في اليوم التالي أعلم كوشون المحكمة المقدسة أن جان دارك عادت عن إنكارها آرائها والتبرؤ منها (٢٤٩-ص١٦٠) .

اعتبرت المحكمة ذلك بمثابة ارتداد إلى الهرطقة بعد إنكارها، وحرمان جديد من الكنيسة، وقضت بتسليمها للسلطات المحلية لتنفيذ حكم المحكمة بالحرق بالنار كغيرها من الهراطقة.

تقرر إعدامها حرقاً حتى الموت في يوم ٣٠ مايو عام ١٤٣١ في ساحة السوق العتيق في مدينة روان، وتم نقلها بعربة من السجن، يرافقها الحراس الإنكليز.

كانت أكوام الحطب منسقة، وفي وسطها ارتفعت الخشبة التي سيشد إليها جسد جان دارك ، وبالقرب منها أقيمت منصة خاصة لممثل التاج الإنكليزي، وكنيستها كاردينال إنكلترا ونشستر الذي كان محاطاً برجال الدين الإنكليز، وجلس إلى المنصة الثانية كوشون يحف به قضاة محكمة التفتيش، بحراسة ثمانمئة من الحراس الإنكليز.

نُقلت جان دارك من سجنها بعربة بصحبة راهب يدعى إسمبار من الطائفة الأوغسطينية، عند وصولها وقف كوشون يحف به قَتَلَتُها: لوميتر وورفيك، ولاوزيلير ليقرأ قرار المحكمة المقدسة: «باسم الرب... آمين... نحن بيير كوشون أسقف بوف والأخ جان لوميتر والدكتور جان غرافيران قاضي محكمة التفتيش لجرائم الهرطقة نعلن لك قرارنا: إنك جان المسماة بالعذراء جُرِّمت بالعديد من الجرائم والخطايا، لقد قررنا أنك ياجان يجب أن تُسلَخي عن وحدة الكنيسة، وأن تُبتَري عن جسمها، كعضو فاسد، يمكن أن يعدي الأعضاء الأخرى، وأنه يجب أن تُسلّمي إلى السلطة المقدسة... إننا

نحرمك من الكنيسة ونفصلك عنها ونعزلك منها، ونرجو من السلطة المقدسة أن تخفف الحكم وأن تنقذك من الموت ومن الأذى الجسدي» (٢٤٩-ص١٢٣).

مثل هذا الرجاء لم يلق إذناً صاغية من محكمة التفتيش، كما هو معروف عنها، والموت سيكون مصيرها عن طريق الحرق حية طالما أنها متهمة بالهرطقة بين جملة الاتهامات. لم ينته من قراءة الحكم إلاّ وقد علق الجلاد في رقبتها لافتة كتب عليها «هرطيقة، مجرمة، مرتدة عن الإيمان، وثنية» لقد أشعلت بها النيران بشكل يمكن التأكد من أنها امرأة وليست رجلاً، فقد أحرقت النيران ثوبها الداخلي لتظهر عورتها أمام الجمهور. وكانت قد طلبت صليباً فأعطاها أحد الجنود الإنكليز صليباً عادياً فطلبت صليباً باركته الكنيسة، وأقنع أسامبار الموظفين أن يحضروا لها صليباً من كنيسة سان سوفير، فزمجر الجند من التأخر لأن الوقت أصبح ظهراً، واحتج قائدهم قائلاً: «أتريدون أن نتناول غداءنا هنا؟» فانتزعها رجاله من أيدي القساوسة وساقوها إلى القائمة الخشبية التي شدت إليها، ورفع أسامبار أمامها صليباً وصعد راهب دومينيكي معها إلى المحرقة، وأشعلت أكوام الحطب وارتفعت ألسنة اللهب، وابتهلت للمسيح والقديسين وملاكها ميكائيل، ودخلت في سكرات الموت وصاح أحد كُتّاب سر الملك الإنكليزي باكياً وقائلاً: «قضي علينا، لقد أحرقنا قديسة» (١٧٩-ج٢٢-ص١٥٨).

على الرغم من موت جان دارك حرقاً وهي تلفظ اسم المسيح ، فقد بقيت مصدر قلق لدى الإنكليز، رغم أنهم أمروا بذر رمادها في نهر السين، فطلبوا من كوشون أن يدعو سبعة من رجال المحكمة يوم ٧ يونيو وأن يحصل منهم على محضر رسمي يشهدون فيه خطيّاً أن جان قد اعترفت بجميع ذنوبها أمامهم يوم الثلاثين من مايو صباحاً، ولكن هذا التزوير الذي ارتكبته محكمة التفتيش لم يفد الإنكليز ولم يبرىء ساحتهم من جرم إحراق قديسة.

اضطر الإنكليز إلى إخلاء روان في ١٠ نوفمبر عام ١٤٤٩ وعندما وصلها شارل الثامن الذي ضحت بنفسها من أجله ولم ينبت ببنت شفة احتجاجاً على إحراق جان دارك حية، أمر في ١٥ فبراير ١٤٥٠ مستشاره غيوم بوييه بفتح تحقيق في ملابسات المحاكمة، فعين بدوره غيوم ديستوتفيل في عام ١٤٥٢، الذي قام بالتحقيق ورفع نتائجه إلى البابا كاليكست الثالث الذي أمر بدوره في ١١ يونيو ١٤٥٥ بمتابعة التحقيق في جميع الأماكن التي عاشت فيها جان دارك، حيث تم التحقيق مع ١١٥

شاهد، وأعلنت براءتها في ٧ يونيو ١٤٥٦ في القاعة الكبرى في أسقفية روان برئاسة أسقف ريمس جان جوفينال دي أورسين.

لقد بين لنا المؤرخ ميشليه أن جان دارك أصبحت بطلة قومية واعتبر يوم ٨ أيار يوم وطني وطوبت قديسة في عام ١٩٠٩ وأن الحكم الذي صدر ضدها ظالم وباطل، ولكن ذلك لم يُعلن إلاّ في عام ١٩٢٠على يد البابا بينيديكت الخامس عشر الذي اعتبر عذراء أورليان قديسة من قديسات الكنيسة.

# الفصل السابع

## محاكم التفتيش أداة للتطهير العرقي والإتني

## أ - حالة محاكم التفتيش الإسبانية

في إسبانيا، وصلت محاكم التفتيش إلى الذروة التي مابعدها ذروة وازدهرت فيها أيما ازدهار، وغطت فظائعها وجرائمها على محاكم التفتيش جميعها في العالم قاطبة. لقد دونت مئات الكتب حول هذه المحاكم البشعة، وسيكتب مثلها وأكثر منها المؤرخون الإسبان أنفسهم قبل غيرهم من المؤرخين الموضوعيين في دول العالم الأخرى، ليس للتحدث عن جرائمها فحسب بل وأيضاً من أجل تحليل أسبابها ومعالجة ظواهرها في المذهب الكاثوليكي وفي النظام الملكي الإسباني على حد سواء.

تشكلت أول محكمة تفتيش في إسبانيا في مملكة أرغونا، من قبل الأسقف برنار في مدينة لاردة عام ١٢٣٣، وامتد نفوذها إلى حدود فرنسا، وأسقفيات أورغل وبرشلونة وخيخون، وعُرفت هذه المحكمة «بالمحكمة القديمة» وعكفت حيناً على مطاردة الألبيين وإخماد دعوتهم في أراغون، ولم يلبس سلطانها أن امتد، وغدت وسائلها وإجراءاتها مثار الرهبة والروع، كان لها أكبر الأثر في صوغ نظم محاكم التفتيش الإسبانية لاحقاً (١٧٥-ص٣٣٠).

على أن هذا لم يكن سوى بداية محدودة المدى لنشاط محاكم التفتيش الإسبانية ذلك أن ظروف إسبانيا النصرانية، واضطرام الصراع بينها وبين إسبانيا المسلمة ورجحان كفتها في ميدان الحرب والسياسة كانت كلها تذكي نيران النزعة الصليبية التي كانت تجيش بها إسبانيا دائماً، وكانت الأمة الأندلسية قد استحالت منذ القرن الرابع عشر إلى طوائف كبيرة من المدجنين (أي الذين بقوا في إسبانيا بعد انحسار الحكم العربي ودجنوا فيها وتأقلموا حسب الأوضاع الجديدة) في مهاد عزها القديم في قشتالة ولم تبق منها سوى بقية أخيرة تحتشد في مملكة غرناطة الصغيرة التي كان مصيرها المحتوم يلوح في الأفق، كان تفوّق إسبانيا النصرانية ونصرها المضطرد يذكي عوامل التعصب الديني الذي تبثه الكنيسة وترعاه وتتخذه إسبانيا الظافرة يومئذ، شعارها المفضل في السياسة، وكانت موجة من التعصب تضطرم في هذا الوقت بالذات، حول طوائف المتنصرين من اليهود «Conversos» وكان أولئك المحدثون في النصرانية، قد سما شأنهم ووصل كثير منهم إلى المناصب الكنسية الكبيرة، وإلى مجلس الملك وتبوؤوا بأموالهم ونفوذهم مكانة قوية في الدولة والمجتمع، وكان أحبار الكنيسة ينظرون إليهم بعين الريب، ويعتبرونهم شراً من اليهود الخلص أنفسهم، ويتهمونهم بالزيغ والإلحاد،

ومزاولة شرائعهم القديمة سراً، ولما تفاقم الاتهام من حولهم صدر في سنة ١٤٦٥ في عهد الملك هنري الرابع ملك قشتالة، أمر ملكي إلى الأساقفة، بالاستقصاء والبحث في دوائرهم وتتبع مثل هذا اللون من المروق والزيغ ومعاقبة المارقين، وتلا ذلك موجة من الاضطهاد، اتخذت صورة المحاكمات الدينية، وأحرق عدد من أولئك المتنصرين ولكن قشتالة التي شُغلت يومئذ بمشاكلها الداخلية، لم تعن بأمر المتنصرين ولم تزعجهم.. وهنا تدخل البابا سكتوس الرابع (١٤٧١-١٤٨٤) وحاول أن يدخل نظام التفتيش في قشتالة، فأرسل إليها مبعوثاً باباوياً زُود بكل السلطات للتحقيق والقبض على المارقين ومعاقبتهم، ولكن فرناندوا وإيزابيلا وقفا في وجه هذه المحاولة حرصاً على سلطانهما وحداً من سلطة الكنيسة ، غضت إيزابيلا حيناً عن تحريض الأحبار ، على مطاردة الكبراء المنتمين إلى أصل يهودي،إذ كانت تثق بهم وتصدق نياتهم وغيرتهم في خدمة الدولة والعرش. (١٧٥-ص٣٣٠-٣٣١)

في النصف الثاني من القرن الرابع عشر ترأس قاضي التفتيش الراهب الدومينيكي نيكولاس إلميريك محاكم التفتيش في أراغون فلاحق الناس دون رحمة أو وخز ضمير، لا فرق لديه بين رجل دين أو هرطيق أو مسلم أو يهودي، والسحرة والمفكرين والأدباء ممن يعتبرهم أعداء للكنيسة. لقد دخل اسمه التاريخ باعتباره مؤلف أكبر كتاب وضعه لاهوتي سماه : «مرشد قضاة التفتيش» «Directerium Inquisto-rom» فكان إنجيلاً ثانياً للمشاركين في المحاكم المقدسة والتابعين والمقربين إليها. لقد خلق كتابه هذا موجة من الرعب والخوف والاشمئزاز بحيث حمل ملك أراغون، خوان الأول (١٣٥٨-١٣٩٠) على الاستغناء عن خدماته الجليلة إلى حد طرده من مملكته كلها.

في القرن الخامس عشر تنشطت أعمال رجال التفتيش في أراغون في البداية من أجل ملاحقة أتباع جون ويكليف (١٣٢٨-١٣٨٤) المصلح الديني الذي عارض سلطة رجال الدين، ونادى بالإنجيل مرجعاً وحيداً للمسيحية،والعقيدة، وكان تأثيره كبيراً على هوس ومارتن لوثر واعتبروه هرطيقاً رغم قلة عدد الهراطقة في أراغون ولكن من أجل ترسيخ جذور النظام الإقطاعي وتوطيد أركان السلطة الملكية في أراغون التي زعزعتها الحروب الطويلة بين العرب والإسبان التي كادت تطيح بأركان المجتمع وتجعل الطبقات الغفيرة تنحدر نحو الثورة التي لن يوقفها غير البطش وتعريض الناس لمحاكم التفتيش.

تعرضت الأوضاع في الربع الأخير من القرن الخامس عشر بصورة حاسمة تحت وطأة أحداث ثلاثة وهي:

١- ضم أراغون مع قشتالة إلى التاج الإسباني بعد تمكنه من ضم صقلية ونافارا.

٢- تحرير الجزء الجنوبي من شبه جزيرة أيبريا، وغرناطة من أيدي المسلمين وعدم احترام المواثيق المقطوعة لهم.

٣- تحول إسبانية بالنتيجة إلى أكبر دولة استعمارية وأضخم إمبراطورية في ذلك العصر، بعد اكتشاف العالم الجديد، القارة الامريكية العتيدة.

ذلك كله لم يحدث بصورة مفارقة، بل بشكل هو أقرب إلى الخيال من أي شيء آخر، الخيال المؤلم للشعب الإسباني ، فغرت فاها على حين غرة مشكلات إدارة هذه الدولة العظمى الجديدة التي تمتد أراضيها في بقاع مختلفة من العالم القديم والجديد . هذا باديء ذي بدء، تَطلَّبَ بإلحاح سلطة ملكية مستقرة، لا يمكن توفيرها وتحقيقها إلا بالتضحية بالامتيازات الطبقية في المجتمع والقضاء المبرم على الحريات الشخصية التقليدية.

في ذلك الزمان كان سلطان الكنيسة عارماً فَلِمَ لا يستفيد الأباطرة الإسبان من سلطة الكنيسة الكاثوليكية في زيادة قدرتها على مد نفوذها وسيطرتها وهيمنتها على أندلس المسلمين وأجزاء من أوربا وأمريكا التي يتدفق منها الذهب متألقاً هائلاً لانهاية له، وخاصة عندما تسنم شارل الخامس (١٥٠٠-١٥٥٨) الإمبراطور الألماني عرش إسبانيا، غدت إسبانيا أقوى دولة في العالم الغربي حتى وصل الأمر إلى حد انتخاب رجال دين إسبان لتسنم سدة العرش البابوي بالانتخاب، فقد حدث ذلك مرتين في النصف الثاني من القرن الخامس عشر أثناء احتلال روما والعسكرة فيها. وهكذا أصبحت الملكية الإسبانية تسعى إلى إقامة نموذج للدولة المسيحية، ونشره في أصقاع الأرض الأوربية وفي المستعمرات الأمريكية، سيصطدم مع مُثل باباوات روما، لأنهم كانوا يعتبرون أنفسهم أعلى من الباباوات.

تحولت إسبانيا إلى دولة تقاوم الإصلاحات المذهبية للكاثوليكية الرسمية الكلاسيكية التي يمثلها الحبر الأعظم والرهبانية الجزويتية. اهتدت الملكية الإسبانية إبان بحثها عن واسطة دينية شديدة البطش باسم الدين تحقق لها مآربها، فوجدتها في محاكم التفتيش. فبها تستطيع القضاء على الموراكة (الموروسكيين Los moriscos)

وهم المسلمون المتنصرون، والمرانة ( Los marranos ) أي اليهود الخنازير، وهم اليهود المتنصرون، حسب المعنى اللغوي الإسباني وإحراقهم باعتبارهم مرتدين عن المسيحية، والبروتستانت والداعين إلى إصلاح المذهب الكاثوليكي ونعتهم بالهرطقة جميعاً، لذلك ازدهرت في إسبانيا محاكم التفتيش أيما ازدهار، وصلت فيها إلى ذروة لم تصل إليها دولة أخرى، واستمرت حتى منتصف القرن التاسع عشر.

بدورها تسلحت الإيديولوجيا الكاثوليكية في العصور الوسطى بقوة النظام الملكي، بحيث كان تشددها في مداه الأكبر في كل ما يتعلق بأمور العقيدة والتعصب لها. كانت الكنيسة تتطلع إلى جعل الجماهير تنضوي بقوة تحت جناحيها وتحس بسيطرتها المطلقة، معتبرة كل انحراف عن العقيدة أو زيغ عنها ضربة صميمية للقضاء عليها، لقد وجهت نحو المارقين ومن اعتبرتهم هراطقة كل ما في ترسانتها من وسائط التنكيل والتعذيب والعقاب، ووسائله المخيفة.

فقط بعد المجازر الدموية التي سالت فيها الدماء أنهاراً في الحروب الدينية التي شنتها الكنيسة الكاثوليكية ضد معتنقي المذاهب البروتستانتية والكلفنية والهوجونوت وغيرها من المذاهب الإصلاحية في كل مكان في أوربا، وافق القاصد الرسولي على التعايش السلمي مع البروتستانت في البلاد التي لم يتحقق فيها النصر العسكري للكاثوليك على أعدائهم الفكريين (١٧٧-ص٢٢٨).

كانت محاكم التفتيش تعمل لصالح السلطة الملكية، للقضاء على الهراطقة، ونهب المسلمين واليهود في المدن والأرياف رغم المواثيق التي أعطيت للمسلمين قبل سقوط غرناطة.

أعيد تأسيس محاكم التفتيش من جديد في إسبانيا بين عامي ١٤٧٨-١٤٨٣، ففي عام ١٤٧٤ تربعت على العرش القشتالي الملكة إيزابيلا الأولى أو إيزابيلا الكاثوليكية (١٤٥١-١٥٠٤) بالإضافة إلى ليون، وهي زوجة فرديناند الخامس ملك صقلية والوارث لوالده ملك أراغون خوان الثاني بعد موت أخيه هنريك الرابع. في عام ١٤٧٩ توفي خوان الثاني فورث منه العرش، كان هذا السبب في توحيد قشتالة وأراغون وصقلية، وبعد ذلك مع غرناطة في عام ١٤٩٢، وجنوب إسبانيا التي سلمها المسلمون للإسبان. هذا وقد وصفه ميكيافيللي في كتابه «الأمير»، واصفاً استخدامه الدين لتحقيق أغراضه قائلاً: «إن فرديناند الأرجواني غزا غرناطة في بداية حكمه، وكان هذا المشروع دعامة سلطانه، وقد استطاع بمال الكنيسة والشعب أن يمد جيوشه،

وأن يضع بهذه الحرب أسس البراعة العسكرية التي امتاز بها بعد ذلك، وقد كان يستعمل الدين ذريعة ليقوم بمشاريع أعظم، وكرس نفسه بقسوة تَسْتُرُها التقوى لإخراج المسلمين من مملكته وتطهيرها منهم، وبمثل هذه الذريعة غزا إفريقيا، ثم هبط إلى إيطاليا، ثم هاجم فرنسا (٢٦٥-ص١٧٧-١٧٨).

في عام ١٤٧٧ وصل قاضي صقلية بربريس بدعوة من فرديناند الخامس لتأسيس ديوان التفتيش في إسبانيا بعد أن أقنعه وإيزابيلا بأن هذه المحاكم سترسخ سلطانهما. يقال أن الفضل في إقناع الملكة إيزابيلا بهذه الفكرة يرجع إلى القس توماس تروكيمادا رئيس دير الآباء الدومينيكان في سانتاكروز بشقوبية، وكان معترف الملكة، وله عليها نفوذ كبير، فقيل أنه استطاع قبل اعتلائها العرش الحصول على وعد منها متى ظفرت بالملك، فإنها تكرس حياتها لسحق الكفر وحماية الكثلكة، وأنه كان من أكثر العاملين على إقناعها بالموافقة على إنشاء محاكم التفتيش، وفي سنة ١٤٧٨ أرسل العاهل وزوجته سفيرهما إلى البابا للحصول على المرسوم البابوي، وصدر المرسوم بالفعل بالتصريح بإنشاء ديوان التفتيش في قشتالة، وتعيين المفتشين لمطاردة الكفرة ومحاكمة المارقين، واتُخذت الخطوة الحاسمة لتنفيذه عام ١٤٨٠ حيث نُدبَ المحققون الثلاثة الأول، وأنشئت محكمة التفتيش الأولى في إشبيليا، وهكذا بدأت محاكم التفتيش نشاطها المروع في قشتالة (١٧٥-ص٣٣١).

ذكر المؤرخ الإسباني كاستيليار بأن البابا الروماني سيكست الرابع (١٤٧١-١٤٨٤) كان جشعاً، محباً للمال، وكان فاسقاً بخبث، وأنه لم تكن له علاقات شائنة إلا مع أعقابه (٢٥١-ص٤٨٢) وهو الذي أصدر البراءة الخاصة، التي يفوض فيها فرديناند الخامس وإيزابيلا الأولى بتأسيس محاكم التفتيش في قشتالة مع حق توقيف الهراطقة ومحاكمتهم، وبالدرجة الأولى المسيحيين الجدد، وحق مصادرة أملاكهم وأموالهم لصالح التاج الإسباني والحبر الأعظم وقضاة التفتيش (٢٥١-ص٤٨٣) وكذلك (١٧٩ -ج٢-ص٦٢-٧١).

في يناير ١٤٨١ شُكلت محكمة التفتيش في الدير الدومينيكي في إشبيلية وبدأت عملها فيه. قال المؤرخ الإسباني لوي ديل مارمول في كتابه: «تمرد وعقاب لموراكة في غرناطة» «إنه منذ استيلاء فرديناند على غرناطة، والأحبار يلحون ويشتدون في الإلحاح أن يعمل على إبعاد طائفة محمد والقضاء عليها، وأن يطلب إلى المسلمين الذين يودون البقاء إما التنصر، أو بيع أملاكهم والنزوح إلى المغرب، وإنه ليس

في ذلك خرق للعهود المقطوعة لهم، بل لأن في ذلك إنقاذاً لأرواحهم وحفظ السلام في المملكة لاستحالة تعايش المسلمين واليهود في سلامٍ وصفاء مع النصارى، وهم كذلك لم يمنحوا الملك والملكة ولاءهم مابقوا على الإسلام واليهودية، الديانتان اللتان تحثان على كراهية المسيحية ومعاداتها (٢٥١-ص١٢).

بيّن المؤرخ عادل سعيد بشتاوي في كتابه الرائع «الأندلسيون المواركة» بسبب المساعدة الحاسمة التي قدمتها الكنيسة الرومية إلى الملكة القشتالية إيزابيلا لقتال غرناطة، ولذا كان من الطبيعي أن يُطالب البابا خادمته ملكة قشتالة بتأسيس محكمة للتفتيش هناك، تأتمر بأمره، ولكن إيزابيلا كانت ترغب في محكمة تفتيش قشتالية تأتمر بأمرها وليس بأمر البابا الذي كان يقبع على مسافة شهر من السفر المتواصل عن إشبيلية، ولم يجد البابا سيكست الرابع مفراً في النهاية من الموافقة على طلب إيزابيلا بإقامة محكمة تفتيش قشتالية في شهر نوفمبر سنة ١٤٧٨ (٨٨٣). وأصدرت إيزابيلا بعد سنتين من ذلك مرسومها الشهير، مطالبة رعاياها بتقديم كل المساعدات الممكنة لتسهيل مهمة عمال محاكم التفتيش (٢٥٢-ص١٩٧).

نشطت محاكم التفتيش أو المحاكم المقدسة بدعم قوي من الكنيسة وتأييد من العرش إلى مزاولة قضائها المدمر، وكانت مهمة هذه المحاكم الكنسية المروعة أن تعمل على حماية الكثلكة، وكان جل ضحاياها في البداية من المسلمين واليهود ثم الموراكة والمرانة، رغم تغيير أسمائهم وأسماء عائلاتهم، وأماكن سكناهم والتجؤوا إلى أصدقائهم ومعارفهم، بينما نجا الكثيرون بأرواحهم خارج إسبانيا كلها ولا بد أنهم جميعاً في تلك الأيام الرهيبة تذكروا ما قاله البطل غسان بن أبي غسان، حين اجتمع الزعماء في بهو الحمراء الكبير ليوقّعوا عهد التسليم، وليحكموا على دولتهم بالذهاب، وعلى أمتهم بالفناء والمحو، عندئذ لم يملك كثير منهم نفسه من البكاء والعويل، ولكن موسى لبث وحده صامتاً عابساً وقال: «اتركوا العويل للنساء والأطفال، فنحن رجال لنا قلوب لم تُرسل لإرسال الدمع ولكن لتقطر الدماء، وإني لأرى روح الشعب قد خبت حتى ليستحيل علينا أن ننقذ غرناطة، ولكن مازال ثمة بديل للنفوس النبيلة، وذلك هو موت مجيد، فلنمت جميعاً دفاعاً عن حرياتنا وانتقاماً لمصائب غرناطة، وسوف تحتضن أمنا الغبراء أبناءها أحراراً في أغلال الفاتح وعسفه، ولئن لم يظفر أحدنا بقبر يستر رفاته، فإنه لن يُعدم سماء تغطيه، وحاشا الله أن يقال :إن أشراف غرناطة خافوا أن يموتوا دفاعاً عنها» ثم أردف قائلاً وكأنه يقرأ في كتاب

الغيب ما سيحل بالمسلمين بعد توقيع صك الاستسلام وهو ينهض مغضباً: «لا تظنوا أن النصارى سوف يفون بعهودهم، ولا تركنوا إلى شهامة ملكهم، إن الموت أقل ما نخشى، فأمامنا نَهْبُ مدننا وتدميرها، والتعصب الوحشي، والسياط والأغلال، وأمامنا السجون والأنطاع والمحارق، هذا ما سوف تراه على الأقل تلك النفوس الوضيعة، التي تخشى الآن الموت الشريف، أما أنا فو الله لن أراه» (٢٥٣-ج٣-ص٩٥٦-٩٥٧) و(١٧٥-ص٢٥٥).

هذا وقد بثت محاكم التفتيش بقضائها وأساليبها حولها جواً من الرهبة والروع، ولما ذاع بطشها وعسفها، عمد الكثير من الموارِكة (المسلمون المتنصرون المحدثون) والمرانة (اليهود المتنصرون المحدثون) إلى الفرار، حتى اضطرت الحكومة إلى أن تصدر سنة ١٥٠٢ قراراً يُحرِّم على ربان أي سفينة وأي تاجر أن ينقل معه أحداً منهم دون ترخيص خاص، فقُبِضَ بهذه الطريقة على كثير منهم في مختلف الثغور الإسبانية وأحيلوا جميعاً إلى محاكم التفتيش. ذكر الدكتور لي في كتابه الشهير «تاريخ محاكم التفتيش» قائلاً: «كان أعضاء محاكم التفتيش، يتمتعون بحصانة خارقة وسلطان مطلق، تنحني أمامه أي سلطة، إذ على السلطات كافة حماية أشخاصهم وتنفيذ أوامرهم بكل وسيلة، كان من جراء هذه السلطة المطلقة وهذا التحلل من كل مسؤولية، ذيوع العسف وسوء استعمال السلطة والقبض على الأبرياء دون حرج. كان بعضهم يستسيغ الرشوة والاحتيال ليملؤوا جيوبهم بالأموال. كانت الأحكام الصادرة تنص على غرامات مالية، ومصادرة الأموال العينية، والعقارات كانت أخصب مورد لهم، وكانت الخزينة الملكية ذاتها تحصل على حصتها من هذه الأموال التي تعد بمئات الآلاف، في الوقت الذي يتضور فيه مالكوها الأصليون جوعاً، أو يُحتضرون. وكان من عسف محكمة التفتيش إعلان بعض المناطق مناطق تفتيش شامل، يعم فيها الإرهاب الفظيع، وهذا ما حدث على يد المفتش العام لوسيرو الذي كان من أشد المفتشين قسوةً وإجراماً، ففي عهده عمت الجرائم واشتدت أعمال النهب واغتصاب الفتيات والزوجات، وتعالت الضجة وجأر الناس بالشكوى من هذا العدوان الرهيب الذي يجري باسم محاكم التفتيش المقدسة والحكومة، واستغاث كبراء قرطبة بالملك واستجاب الملك وأرسل المحققين سراً، فحققوا طويلاً حتى تمت الموافقة على القبض عليه وعزله» (١٨٨ج٣ص١٩٠-١٩٢ وج١ص٢١٠).

ولكن هل كان الملكان فرديناند وإيزابيلا يعرفان ما كانت تقوم به محاكم

التفتيش من جرائم ويغضان عنها الطرف وهو كليل، والتي تصم سمعة محاكم التفتيش ولا يستطيعان لها دفعاً، لما بلغه الديوان من سلطان لا يناهضه سلطان آخر؟ الجواب يأتينا مرة أخرى من الدكتور لي في كتابه: «تاريخ محاكم التفتيش» «كان العرش يرى في محاكم التفتيش، في الوقت نفسه، أصلح أداة لتنفيذ سياسته في إبادة الموارِكة، وفي الوصية التي تركها الملك فرديناند الكاثوليكي في يناير سنة ١٥١٦ لحفيده شارل الخامس (كارلوس كانتو أو شرلكان) ما يلقي ضياءً على هذه الحقائق، ففيها يحث على حماية الكثلكة والكنيسة واختيار المحققين والقضاة ذوي الضمائر الذين يخشون الله، لكي يعملوا في عدل وحزم لخدمة الله وتوطيد الدين الكاثوليكي، كما يجب أن يضطرموا حماسة لسحق طائفة محمد» (١٨٩ج١ص٢١٣).

كانت أولى التعليمات التي أصدرتها المحكمة المقدسة، تأمر فيها السلطات المدنية توقيف الموارِكة والمرانة، أينما كانوا خلال ١٥ يوماً، ومصادرة أملاكهم ونقلهم إلى أشبيليا.

سيق الموارِكة والمرانة الذين كانوا يلقبونهم «بالمسيحيين الجدد» الموقوفون في جميع أنحاء قشتالة وإشبيلية حيث كانوا يودعون الأديرة وقلعة تريان، وسرعان ماعُزل الذين أبوا الاعتراف بكونهم مذنبون وأصروا على ذلك ، فحُرموا أولاً من الكنيسة، وأرسلوا بالمئات والآلاف إلى المحارق، بينما زُج الباقون بالسجون لاعترافهم بذنبهم بعد مصادرة أملاكهم العينية وغير العينية، وانتزاع حقوقهم جميعها.

بسبب كثرة المحكومين بالإعدام اضطرت محاكم التفتيش إلى تحسين تقانة الموت وفنونه بإقامة ميدان كبير خارج المدينة لتنفيذ أوامر الإعدام، نُصبت فيه سقالة كبيرة (تابلادا) لتنفيذ أحكام الإعدام الجماعي، أما الذين تصدر بحقهم أحكام الإعدام حرقاً بالنيران فقد أقيمت لهم منصات حجرية أطلق عليها اسم (كيماديرو) تقام عليها المجامر لحرق الهراطقة و «المتنصرين الجدد» من مسلمين ويهود أحياء، أما الذين ترأف بحالهم فكانت تكتفي بشنقهم ثم إحراق جثثهم، أقيم في ميدان الكيماديرو أربعة تماثيل لأصحاب الأناجيل تحف بهم أفخم الزينات.

من شدة اكتظاظ السجون التفتيشية بالسجناء، وسوء الأحوال الصحية ،انتشر في سجون أشبيليا مرض الطاعون الفتاك، اضطر معها المفتشون إلى مغادرة المدينة، وسمحوا للمتنصرين الجدد بمغادرة المدينة، ولكن بدون أملاكهم وأموالهم الخاصة التي اعتُبِرت مُصادرة، وعندما انحسر الوباء الأسود كان عدد الموارِكة والمرانة المغادرين ٨

آلاف من السجناء الذين أبقى الوباء عليهم، وكان أرأف بهم من محاكم التفتيش وويلاتها وعذابها. ولكن لم يجد قضاة التفتيش العائدين وقد تضاءل عدد السجناء بُداً من إنزال العقوبة بالمتوفين غياباً، فطبقوا الأحكام على أقاربهم وساموهم سوء العذاب مكانهم.

«عندما عين فرديناند وإيزابيلا القضاة الأوائل لمحكمة التفتيش في سبتمبر عام ١٤٨٠ لمنطقة إشبيليا، فرّ كثيرون من الإشبيليين المتنصرين إلى الريف، وبحثوا عن الملجأ الأمين عند السادة الإقطاعيين، وكانت عند أولئك رغبة في حمايتهم، ولكن قضاة التفتيش هددوا البارونات بالحرمان من غفران الكنيسة ومصادرة الأموال، فما كان منهم إلا أن سلموا اللاجئين، أما في المدينة نفسها فقد دبّر بعض المتنصرين المقاومة المسلحة، ولكن التدبير أفشي وقُبض على الضالعين فيه، وسرعان ما عادت السجون إلى الاكتظاظ، وتبعت ذلك محاكمات غضوب متعجلة، واحتُفل بأول محرقة أثمرتها محكمة التفتيش الإسبانية في ٦ فبراير لعام ١٤٨١ بإحراق ستة من الرجال والنساء، وأحرق في ٤ فبراير ٢٩٨ شخصاً، وسُجن مدى الحياة ٧٩ شخصاً» (١٧٩-ج٢٣-ص٨٦).

في بداية عام١٤٨١ أعلنت محكمة التفتيش، أمر تخفيض العقوبة عن كل من يأتي إلى محكمة التفتيش بنفسه، من المتنصرين الجدد ويدلي بكل ما يملك من أموال منقولة وغير منقولة، إذ عليه أن يشتري ثمن إنقاذ نفسه وعائلته من المحاكمة، والاعتراف بحقيقة (معتقداتهم) ومعتقدات أبنائهم وأقربائهم، ولكن حتى ذلك لم ينقذ هؤلاء من المحرقة، عند أي ذلة لسان، على أساس أنه مرتد عن المسيحية، لذلك فهو يُعتبر هرطيقٌ بعد مصادرة جميع أملاكه، ويُحكم عليه بالعقوبة، ثم يُسلم إلى السلطات المدنية لتنفيذ الحكم فيه. شمل بعد ذلك هذا الأمر جميع سكان المملكة، بحيث أن كل من يؤوي أحداً منهم ثلاثة أيام، يُعتبر مرتدٌ وهرطيقٌ مثلهم، وقد أعطت المحكمة ٣٠٧ دلالات على ارتداد «المتنصرين الجدد» تكفي كل واحدة منها لاعتباره هرطيقاً واتهامه بها.

بناءً على هذه الأوامر سَلم آلاف مؤلفة من «المسيحيين الجدد» أنفسهم طائعين إلى محاكم التفتيش المقدسة، فأودعوا سجون المحكمة، بينما أوقف آخرون بوشاية من «المسيحيين القدامى»، فأخذت أعمال المحكمة بالتوسع باستمرار، وبسرعة فائقة، واستصدر الملكان أمراً بتعيين سبعة من قضاة التفتيش الجدد وذلك في فبراير عام

١٤٨٢، وأنشئت إثر ذلك محاكم التفتيش في قرطبة وجيان وشقوبية وطليطلة وابن الوليد، وشمل نشاط المحاكم المقدسة سائر أنحاء المملكة الإسبانية، مثل قشتالة وأراغون. كان الملكان يرميان إلى إسباغ الصفة القومية على محاكم التفتيش، وأن يكون سلطانها مستمداً من العرش، أكثر من استمداده من البابوية، ولتحقيق هذه الغاية رُئي أن ينظم ديوان التفتيش على أسس جديدة بعد أن غدا الديوان أداة هامة مرهوبة الجانب، ولا بد لهذه الأداة من سلطة عليا تقوم بالتوجيه والإرشاد، ومن ثم فقد صدر المرسوم البابوي في عام ١٤٨٣ بإنشاء مجلس أعلى لمحاكم التفتيش (SUPREMA) له اختصاص مطلق في كل ما يتعلق بشؤون الدين، ويتألف من أربعة أعضاء، بينهم الرئيس الذي أطلقت عليه صفة المفتش العام (INQUISITOR GEN-ERAL) وصدر في نفس الحين أمر تعيين القس توماس دي توريكريمادا معترف الملكين بالحصول على الغفران في هذا المنصب الخطير، ومُنح سلطات واسعة لوضع دستور جديد لهذه المحاكم المقدسة. (١٧٥-ص٣٣٢).

في الحقيقة تلقى البابا سيكست الرابع، نوعين متناقضين من الضغوط، الأول مارسه الموراكة (المسلمون المتنصرون) والمرانة (اليهود المتنصرون) بعرضهم هبات ورشوات سخية على البابا وحاشيته لتخفيض سلطات محاكم التفتيش الإسبانية وإقامة مرجع قضائي حيادي مستقل تحت سلطة البابا يمكن أن تستأنف إليه الأحكام الصادرة عن محاكم التفتيش الإسبانية، والثاني الضغوط التي يمارسها على البابا العرش الإسباني، لجعل المحاكم تحت سلطتها دون تدخل من الكرسي الرسولي في أعمالها وأقضيتها مقابل تخصيصه بجزءٍ لا بأس به من الأملاك المصادرة من الهراطقة، ولكن البابا سيكست الرابع فضل الخضوع لرغبات العرش الإسباني فأصدر في ٢ أغسطس عام ١٤٨٣ مرسوم تشكيل محكمة تفتيش دائمة في قشتالة برئاسة المفتش العام الأعلى، وكانت خاضعة للعرش الإسباني كلية، ومنح المفتش العام حق تعيين قضاة لمحاكم التفتيش في الأرياف، بعد تصديقها من العرش الإسباني (١٨٣-ص٢٣٤).

بعد تعيينه مفتشاً عاماً صرح توماس دي توريكريمادا (١٤٢٠-١٤٩٨) -Tur-recremata «نحن الأخ توماس دي توريكريمادا، راهب أخوية وواعظ دير الصليب المقدس في شقوبية، والمرشد الروحي للملك والملكة والمفتش العام في مملكتهما كلها، والذي منح سلطة محاكمة الهراطقة والفاسدين والفجرة، قد فوضت وعينت من قبل القاصد الرسولي المقدس»(١٨٣ص٢٣٤) و (١٩٢-ج٢ص٤٩٣).

في ١٧ أكتوبر عام ١٤٨٣ مد البابا سلطاتَ المفتش العام إلى أراغون وبلنسية وقطالونيا التي عرفت فظائع محاكم التفتيش منذ القرن ١٣، والتي كانت بلا عمل ولا فعالية لمحاربة الأغلبية لها كما سبق لنا أن بيناه في مستهل هذا الفصل.

في نفس العام شكل فرديناند الخامس المجلس الأعلى للتفتيش (Concejo de la Suprema-y General Inquicisior)

جعل تشريعاته شاملة لجميع أنحاء المملكة، وكان من صلاحياته مصادرة أموال الهراطقة، واستمرت أعماله، أكثر من مئة عام(١٧٩ص٧٩)وأطلق عليه اختصاراً اسم سوبريماSuprema

«كان دي توريكريمادا حبراً، شديد التعصب، وافر البأس والعزم، -كما يقول المؤرخ محمد عبد الله عنان المحامي- فبذل في تنظيم ديوان التفتيش وتوطيد سلطانه جهوداً عظيمة، وبث إليه روحاً من الصرامة، كان جل غايته أن يجعل من ديوان التفتيش الإسباني أداة قومية تعمل لصالح إسبانيا، وقد وُفّق في تحقيق هذه الغاية إلى أبعد حد، وبُدىء في وضع دستور الديوان الجديد في سنة ١٤٨٥ على يد عدد من المفتشين في جمعية عقدت في إشبيلية، ووضعت طائفة من القرارات واللوائح، ثم عقدت بعد ذلك جمعية جديدة ثالثة سنة ١٤٩٨، وتولى بعد ذلك المجلس الأعلى (السوبريما) صياغة اللوائح وتنقيحها.. وكان هذا التنظيم عظيم الأثر في تطور ديوان التفتيش الإسباني، ذلك أنه غدا منذ ذلك الحين، محكمة قومية مستقلة، وغدا سلطة يخافها أعظم العظماء في إسبانيا، ويرتجف لذكرها الفرد العادي، وأضحى نشاطها الرهيب، وقضاؤها المدمر، عنصراً بارزاً في التاريخ الإسباني، يقوم بدوره الفعال في دفع إسبانيا إلى شفا المنحدر الذي لبثت تتردى في غماره زهاء ٣ قرون. لبث توريكريمادا في منصبه حتى عام ١٤٩٨ حيث توفي. (١٧٥-ص٣٣٢).

من أهم كتبه وأشهرها «التعليمات التفتيشية» وقد ألفه عام ١٤٨٤، ويعتبر من أهم المراجع القانونية لتشريعات محاكم التفتيش (١٩٣-ج٩-١٠٢٠٧). وصف الشاعر هنري وودوورث لونغفيللو (١٨٠٧-١٨٨٢) الأمريكي، المفتش الأعلى لمحاكم التفتيش الأخ توماس دي توريكريمادا قائلاً:

في إسبانيا من الخوف انعقدت الألسنة
صحيح أن فرديناند وإيزابيلا هما من على العرش تربعا
ولكن السلطة كانت في اليدين الحديديتين

للمفتش الأعظم في البلاد
لقد كان قاسياً مثل أمير جهنم
ألا وهو المفتش الأعظم توريكريمادا...

لقد كان توريكريمادا الرجل الذي أبدع ديوان التفتيش الإسباني ومفكره وفيلسوفه، وترأسه مدة ١٨ عاماً، على درجة كبيرة من التعصب. وضع نصب عينيه هدفاً لم يحد عنه طيلة حياته ألا وهو التنكيل باليهود، فقد اشتهر بأنه مضطهد اليهود (٢٥٤-ص٢١٤) بصورة خاصة، والأندلسيين الموراكة بصورة عامة، فقد كان يعتبرهم مرتدين عن الإيمان الكثلكي. لقد تميز بالقسوة المتناهية والتعطش للدماء مع الزهد إلى حد التصوف والطاقة المتناهية على العمل، وتحول بسبب السلطات التي منحها العاهلان له، إلى دكتاتور إسبانيا المقنع الذي يرتعد منه ليس ضحاياه فحسب، بل وأيضاً أنصاره ومريدوه. كان يريد إنشاء محاكم تفتيش مثالية. كان من السلطة بحيث يستطيع اتهام أكثر الكاثوليكيين إيماناً بتهمة الهرطقة، وجعله يعترف بذنوب لم يقترفها، وإرساله بعد ذلك إلى المحرقة. لم يكن ترويكريمادا يحب الناس والمجتمعات -كما شهد بذلك معاصروه- ولم يكن يثق بأحد، بل يثق بهاجسه المستمر أنه ليس إلاّ منقذاً لإرادة الله، لقبض أرواح الهراطقة.

بالرغم من ذلك، فقد كان يتحلى بالبساطة والتواضع والزهد، ولكنه تحت هذا القناع كان يخفي نفساً طموحة وثّابة وحباً بالشهرة والاحترام والتبجيل، وتطلعاً للسلطة وكلفاً بها، ويعيش في أفخم القصور.

لقد تمكن خلال ١٨ عاماً من ترؤسه لديوان التفتيش الأعلى «سوبريما» حسب مابيّن المؤرخ خوان انطونيودي لورانتي، وهو قسيس إسباني كان أميناً عاماً لمحكمة التفتيش في سنة ١٧٨٧ إلى سنة ١٨٠١، وانتدبه يوسف بونابرت عام ١٨٠٩ لفحص محفوظات محاكم التفتيش وكتابة تاريخها، وقد ترك إسبانيا مع الفرنسيين المنسحبين ونشر تاريخه عن محكمة التفتيش في باريس عام ١٨١٧ في كتابه: «التاريخ النقدي لمحاكم التفتيش» -يقول: تمكن من حرق ١٠٢٢٠ شخصاً وهم أحياء، و٦٨٦٠ شخصاً أحرقت جثثهم بعد الإعدام، و٩٧٣٢٠ شخصاً طردوا من وظائفهم وأعمالهم وحكم عليهم بالسجن مدداً مختلفة وألحق بهم العار الأبدي في المجتمع، بحيث بلغ مجموع عدد الأشخاص المنكل بهم (١١٤٤٠٠ شخصاً). هذا ماعدا العوائل التي فقدت معيليها، منبوذة من المجتمع الكاثوليكي وموصومة بالعار وفقيرة مدقعة بعد مصادرة

أملاكها وأموالها جميعها (١٩٢ج٢-ص٢٥٠) وكان دي لورنتي أمين سر محاكم التفتيش الإسبانية، وكان موثوقاً ومطلعاً وعارفاً بكل الأمور، وقد وثّق معلوماته بوثائق من مادة أرشيف محاكم التفتيش نفسها.

لم يكن توريكريمادا منظماً للإرهاب والرعب فحسب، بل كان منظّراً، فقد ترأس عملية وضع دستور ديوان التفتيش، ويتألف من ٢٨ فصلاً سماه «التعليمات» «Instruccion» اشترك في وضعه كبار اللاهوتيين في ذلك الزمان بالإضافة إلى الملكين فرديناند وإيزابيلا، وانتهى منه في عام ١٤٨٤. جمع فيه مراسيم القاصد الرسولي الأعظم والمتعلقة بملاحقة الهراطقة بالإضافة إلى أقضية محاكم التفتيش السابقة وخبراتها في إسبانيا وغيرها من الدول الكاثوليكية.

نصت فقرات الدستور الجديد على القواعد الرئيسية التالية: جلسات محاكم التفتيش ودواوينها سرية وهي المرجع القضائي الأول والأخير للنظر في قضايا الهراطقة. قراراتها نهائية لامجال لإعادة النظر فيها. الأشخاص الذين تتهمهم محاكم التفتيش بالهرطقة ويصرون على إنكارهم التهم والادعاء بالبراءة يُطردون من الكنيسة ويُحكم عليهم، ويتم تسليمهم إلى السلطات المدنية لإحراقهم أحياء. المتهمون الذين يعترفون بذنوبهم عليهم الإدلاء بمعلومات كاملة عن شركائهم في الجريمة والتبرؤ منهم ومن أعمالهم، ومن آراء المهرطقين، والتعبير عن خضوعهم المطلق لمحاكم التفتيش المقدسة.

لم يحدد دستور توريكريمادا أية مدة لإجراءات المحاكمة من ملاحقة وتحقيق ونطق بالحكم. وسمح بالحجز الاحتياطي على ذمة التحقيق مدداً غير محددة، أو استمرار المحاكمة عشرات السنين قبل النطق بالحكم. مثلاً: ألقي القبض على القس خوس بونون دو فرتيس عام ١٦٤٩، وتوفي داخل السجن التفتيشي عام ١٦٥٦ دون تقديمه إلى المحاكمة واتخاذ أي قرار بحقه، والأمر كذلك بالنسبة إلى الراهب الدومينيكي غابرييل سكودار فقد بقي في السجن ١٥ عاماً، من عام ١٦٠٧ حتى عام ١٦٢٢ حيث وافته المنية دون أن يصدر ضده أي حكم من المحكمة المقدسة . نص الدستور على توسيع البنية التنظيمية لمحاكم التفتيش، بتشكيل محاكم تفتيشية محلية دائمة، عرف منها ١٧ محكمة محلية، كما سمح بتشكيل محاكم استثنائية في أي مكان وللفترات اللازمة لممارسة أعمالها.

خص الدستور الفاميلياريس «Familiares» وهم المصادرون الذين يقومون بمصادرة أموال الموقوفين دون الخضوع للتشريعات المدنية السائدة، وكان بعضهم من

الكتاب وموظفي الحكومة، والمخبرين والوشاة والعملاء السريين والمساعدين في تنفيذ الأحكام بالهراطقة المسماة «الأوتودافي» في ساحات إحراق المحكومين بالموت أحياء في تلك المحارق أو أحكام الإعدام بالمشانق وتنفيذ مراسمها الرهيبة وهم يعتمرون القلانس التي تخفي وجوههم وتسمح لعيونهم بالإطلالة فقط من فتحات خاصة، وكانوا جميعاً يملكون الحق -حسب الدستور- وفق مشيئتهم دون محاسبة (كان معظمهم من عتاة المجرمين) . وصل عدد الفاميلياريس رقماً ضخماً. مثلاً: كان عددهم في مدينة طليطلة وحدها (٨٠٥) فاميلياريس، وفي غرناطة (٤٥٤)، وفي سانتياغو (١٠٠٩)، وفي برشلونة (٩٠٥) (١١١-ص١٤٥-١٤٦) وقد وصل عددهم العام إلى ١٥٠٠٠ فاميلياريس في إسبانيا (١٧٢-ص٢٣٩-٢٤٠).

من أهم مصادر الاتهام في الدستور تلك الاتهامات التي يدلي بها الوشاة والمخبرون ، فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية تحض دوماً على الوشاية بالهرطقة، وتعدهم بدخول فسيح الجنان، لأنهم يقومون بعمل فيه الخير الإلهي كله. بالنسبة للمحاكم المقدسة كانت وشايات أصدقاء المتهمين وأقربائهم، هي أصدق الوشايات وهم أفضل الوشاة، وقد منحهم الدستور حق إبقاء أسمائهم سرية وطي الكتمان الشديد لدى رؤساء المحاكم، وكان عليهم إغداق المكافآت السخية والهبات الكريمة من أموال الموشى بهم بالهرطقة.

للمحكمة الحق في استخدام الوشاة والمخبرين المسلمين واليهود على حد سواء إذا لزم الأمر وحتى الحاخامات وأئمة الجوامع بالقوة. ففي عام ١٤٨٥ أمرت محكمة تفتيش إشبيلية حاخام إشبيلية بالوشاية بأسماء اليهود الذين يترددون على الكنيس من اليهود المتنصرين وتهديدهم بالعقاب الصارم إذا امتنعوا عن ذلك، وكذلك الأمر بالنسبة إلى أئمة الجوامع المسلمين في إسبانيا.

نص الدستور على ضرورة القيام بأعمال الدعاية والتحريض على الوشاية باعتبارها من أعمال الفضيلة المطلوبة من الجميع، وفي نفس الحين كانت تنذر الممتنعين عن الوشاية حتى بالآباء والأمهات والأبناء، بالويل والثبور وعظائم الأمور، واتهامهم بالتستر على الهراطقة، الأمر الذي جعل المحاكم المقدسة، تكتظ بالدعاوي من كل نوع.

إذا صدقنا قول هرنادو ديل بلغار «Hernando del Pulgar» كما بين المؤرخ عادل سعيد بشناوي في كتابه «الأندلسيون الموراكة» بأن توريكريمادا كان ينحدر من أصل يهودي فقد تكون حقيقة في قول البعض الآخر بأن هذا المفتش العام بطش

بالمتنصرين اليهود لكي ينفي صلته بهم. وأياً كان الصواب فإن توريكريمادا باشر عمله بجدية كبيرة، وحماس منقطع النظير وأخذ وعماله يحولون إلى المحاكم المدنية الفوج تلو الآخر من الهراطقة اليهود، وتأمر تلك المحاكم بحرقهم أحياء أو مصادرة أموالهم، أو إجبارهم على ارتداء ثوب العار «Sanbenito» وجملة أخرى من العقوبات، وبنهاية فترة السنوات الخمس التي احتل توريكريمادا فيها منصبه، قُدر عدد اليهود الذين أحرقوا أحياء بين ٨٨٠٠ و ١٠٠٠٠ شخصاً بينما قدر عدد الذين تلقوا عقوبات أخف بحوالي (٩٦٥٠٠) شخصاً، وحملته لم تقتصر على من كان يعتقد أنه من الهراطقة، إذ أن قناعته بوجود صلة قوية بين استمرار الهرطقة واليهودية كانت تزداد مع كل حالة تقدم إلى محاكم التفتيش، لذا بدأ حملة عامة ضد اليهودية كدين وحضارة، وأحرق سنة ١٤٩٠ أعداداً كبيرة من كتبهم كمقدمة لعملية إحراق ضخمة جرت في مدينة شلمنقة، ويقال أن عدد المخطوطات اليهودية المحترقة يومها تعدت ٦٠٠٠، مخطوطة كانت كل ماقدمه الفكر اليهودي إبان حكم الأندلسيين، وحين وجد أن كل هذه الأعمال لاتكفي، أخذ يحث إيزابيلا على طرد جميع اليهود من قشتالة مالم يتنصروا، ولكنها لم تستجب له إلاّ بعد استسلام غرناطة، لأنها كانت بحاجة إلى أموال قدمها ممولون يهود، مثل أبراهام سنيور، لحرب المسلمين في غرناطة، ولكن بعد استسلام غرناطة في ٢ من أول شهر بسنة ١٤٩٢، قررت إيزابيلا الإقدام على الخطوة الأخيرة لإنهاء مشكلة اليهود بعد إنهاء آخر ممالك الإسلام في شبه جزيرة أيبرية، وأصدرت في ٣٠ آذار سنة ١٤٩٢ مرسوماً يقضي بطرد جميع اليهود الباقين على اليهودية خلال مدة أقصاها أربعة أشهر، قالت فيه: «علمنا من المفتشين، ومن آخرين غيرهم، أن تجارة اليهود مع المسيحيين تجلب مصائب جمة. يبذل اليهود قصارى جهدهم على إغواء المسيحيين (الجدد) وأولادهم وجعلهم يعودون إلى اقتناء كتب الصلاة اليهودية، وتنبههم إلى حلول الأعياد اليهودية والحصول على الخبز الفطير وتعليمهم عدم تناول الطعام المحرم وتحريضهم على العمل بوصايا موسى وقوانينه، في الوقت الذي نرى فيه إيماننا الكاثوليكي ينحط قدراً ويتلاشى. لقد توصلنا إلى استنتاج أن أفضل واسطة مجدية تتجلى في وضع حد لهذه المعاناة كلها، بقطع العلاقة القائمة بين اليهود والمسيحيين نهائياً، ولن يتحقق ذلك إلاّ بنفي اليهود من مملكتنا.» (٢٥٥-ص١٩٨).

لم تخفف وفاة توريكريمادا سنة ١٤٩٨ الحملة ضد الهراطقة في عهد خليفته دييغو دي ديثا (١٤٤٣-١٥٢٣) الذي استصدر قانوناً جديداً لإعدام أي يهودي

مطرود يعود إلى قشتالة باسم جديد. ويجب أن لايقوم أحد من مملكة قشتالة على حماية أو إيواء أي يهودي سراً أو جهراً متى انتهى هذا الأجل (أربعة أشهر) ولليهود أن يبيعوا أملاكهم خلال هذه المدة وأن يتصرفوا فيها وفق مشيئتهم (١٧٥-ص٣٣٣).

قُدر عدد اليهود المطرودين من قشتالة بين ١٢٠ ألف و١٥٠ ألف يهودياً ثم انصب اضطهاد ديثا على المسلمين الأندلسيين، وفي عام ١٥٠٧ تولى خليفته رمنيز منصب المفتش العام، وكما اشتهر توريكريمادا بأنه مضطهد لليهود، فإن رمنيز اشتهر بأنه مضطهد المسلمين الأندلسيين، وقد بدأ ذلك قبل ٨ سنوات من شغل منصب المفتش العام (٢٥٤-ص٢١٣-٢١٤).

يقول المؤرخ عبد الله عنان في كتابه: «نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين» «كان اليهود الذين تمتعوا عصوراً بالحرية والأمن، في ظل الحكم الإسلامي، أول ضحايا سياسة الإزهاق والمحق التي رسمتها إسبانيا الجديدة ، ذلك أنه ماكادت تسقط غرناطة في أيدى الملكين الكاثوليكيين، وما كاد اليهود ينتقلون إلى الحكم الجديد حتى شهرت السياسة الإسبانية حربها الصليبية عليهم» (١٧٥-ص٣٤٠).

صدر ملحق لذلك المرسوم، يجعل الضريبة إلى آخر العام تجبى على جميع أملاك اليهود ومبيعاتهم، أما الديون المستحقة على المسلمين والمسيحيين فلا تدفع إلاّ عند بلوغ سن الرشد، عن طريق العملاء الذين يستطيع المنفيون العشور عليهم، أو تحل هذه المطالب بخصم لمشترين مسيحيين، وهكذا انتقلت أملاك اليهود في هذه المدة الإجبارية القصيرة إلى أيدي المسيحيين بجزء ضئيل من قيمتها، فكانت الدار تباع في مقابل حمار، والكرم مقابل قطعة من القماش، وأحرق بعض اليهود في نوبة يأس منازلهم «ليجمعوا قيمة للتأمين عليها» وتنازل بعضهم الآخر عنها للمجلس البلدي . وضع المسيحيون أيديهم على المعابد وحولوها إلى كنائس، وتحولت مدافن اليهود إلى مراع، وذاب في شهور قليلة الجانب الأكبر من ثروات اليهود الإسبان التي كدسوها خلال قرون، وقَبِلَ ٥٠٠٠٠ يهودياً تقريباً التنصر، وسمح لهم بالبقاء، وترك إسبانيا أكثر من ١٠٠٠٠٠ يهودياً في موكب خروج طويل كئيب ، وقبل رحيلهم زوجوا جميع أطفالهم فوق الثانية عشرة، وناشدهم المسيحيون الطيبون أن يذعنوا للتعميد فأكد لهم اليهود بأن الله سيهديهم إلى أرض الميعاد وذلك بأن يفتح لهم معبراً في البحر، كما فعل معهم في القديم مع موسى، فلما لم يستجب الله لهم، ركبوا السفن وفرقت العواصف سفنهم الخمسة والعشرين وعاد ١٦ منها إلى إسبانيا ليقبلوا التعميد عوضاً عن متابعة

ركـــوب أهوال البـــحـــر، وتفـــشى الطاعـــون في اليـــهـــود على إحـــدى الســـفن (١٧٩-ج٢٣-ص٩٣-٩٦).

لم يكن بمقدور اليهود في الممالك الأخرى في شبه جزيرة أيبريا الاستمرار أيضاً، أملاً في انتهاج سياسات دينية مختلفة إزاء اليهود، مخالفة لمملكة قشتالة. فأقام فرديناند محكمة تفتيش في برشلونة رغم المعارضة الشديدة التي وصلت أوجها باغتيال المفتش العام بدرو دو أربويس، واضطرت البرتغال إلى الاستجابة لضغط قشتالة بطرد اليهود، فأمرت بذلك عام ١٤٩٦ بالإضافة إلى اليهود الذين فروا من أراغون بعد تأسيس محكمة التفتيش فيها عام ١٤٨٧، واليهود المرانة الذين اختاروا الرحيل مع اليهود الآخرين وانطلقوا في عدة محاور إلى دول الشمال الأفريقي وإيطاليا وليتوانيا وغيرها. (٢٥٤-ص٢١٤).

كان وراء الدافع الديني الذي تولد خلال سعي البابوية المحافظة على نقاء الكاثوليكية بطرد اليهود، دافعاً اقتصادياً واجتماعياً يتمثل في إعفاء الخزانة الملكية من أعباء تسديد قسم كبير من الديون التي قدمها المموِّلون اليهود لقهر المسلمين في غرناطة والقضاء على دولتهم، ومن أجل تأمين دخول إضافية ستجيء عن طريق العقارات والأموال المصادرة من اليهود المحالين إلى محاكم التفتيش، ولا سيما وأن عدداً منهم كان يتمتع بثروات طائلة، صبت في الخزانة في وقت ضيق سبّبه طول الحرب مع غرناطة الإسلامية التي كانت تدافع عن وجودها.

لم يكن اليهود يفكرون على الإطلاق بالمقاومة المسلحة، لأن عدد اليهود لم يكن يسمح بنجاح أية مقاومة ولأن تجمعهم في الأحياء اليهودية الخاصة بهم (الجيتو) جعل حصارهم والقضاء عليهم عملية سهلة (المرجع السابق). بالإضافة إلى ماعرف عنهم من عدم اللجوء إلى المقاومة والثورة، وتفضيلهم أساليب الرشوة وشراء الضمائر خلف الكواليس، مثلما فعل اليهودي المتنصر دييغو دي سوزان، الذي يقال أنه كان يملك عشر ملايين دينار مرابطي لإلغاء محكمة التفتيش في قشتالة ووقف نشاطها ضد اليهود. بعث من أجل تحقيق هذه الغاية إلى جماعة من الأثرياء المسيحيين والمتنفذين فيها يطلب إليهم الاجتماع به في منزله لبحث الأمر وبحث الخطة الكفيلة بإلغاء المحكمة وطرد رجاله، ولكن ابنة له أفشت سر الاجتماع لعشيقها النصراني في لحظة ضعف فنقل الأمر إلى رجال التفتيش الذين اعتقلوا الجميع ونقلوهم إلى الدير، وفي ٦ فبراير سنة ١٤٨١ وجدت المحكمة أن ستة من المؤتمرين مذنبين أقروا بذنبهم وجرمهم

محاربة محكمة التفتيش، وأجبروا على ارتداء ثوب العار الأصفر ونقلوا إلى حقول تلبادا القريبة من إشبيلية، حيث أحرقوا أحياء وكان دي سوزان أولهم (٢٥٤-ص٢١١).

وافق الملك فرديناند على إحراق طبيبه اليهودي الخاص رباس ألتس الذي اعتنق المسيحية، والذي أسندت له تهمة تعليقه كرة ذهبية تحتوي على صورة له على هيئة فيها تنجيس للصليب علقها في رقبته عام ١٤٨٨. وقدمت للمحكمة رسائل قد تكون مزيفة موجهة من حاخام يهودي التجأ إلى القسطنطينية ونعم بالحرية التي منحها الإسلام لهم إلى زعيم الطائفة اليهودية في إسبانيا يطلب منه فيها بأن يسرق ويدس السم للمسيحيين ما استطاع إلى ذلك سبيلا. وقُبض على متنصر من المرانة بحجة أيقونة مقدسة في حيازته وانصب عليه العذاب، حتى أقر بأنه وستة من اليهود قتلوا طفلاً مسيحياً ليستعملوا قلبه في شعيرة سحرية ودمه لفطير عيد الفطير، وأن الشعيرة السحرية قد دُبرت لتؤدي إلى هلاك جميع المسيحيين والقضاء الكامل على المسيحية. كانت الإجابات متناقضة، ورغم ذلك فقد أحرق أربعة من اليهود، بعد انتزاع لحم اثنين منهم بواسطة كلاب متوحجة. لاشك أن مثل هذه الاتهامات، مهدت الطريق لرأي عام ضد اليهود والمرانيين إلى جانب الأسباب الأخرى، ولم تعد المساهمة الاقتصادية لليهود حيوية للعرش بعد سقوط غرناطة أعظم مدينة في العالم في ذلك الحين في ٥ نوفمبر ١٤٩١ وانتقال الازدهار الاقتصادي والصناعي من الدولة الإسلامية إلى الدولة المسيحية.

# الأندلسيون ومحاكم التفتيش

قبل كل شيء يجب أن نطرح السؤال التاريخي: هل نجحت مؤسسة ديوان التفتيش ومحاكمه وعلى رأسها السوبريما في القضاء على الهراطقة في إسبانيا ؟. الجواب نعم، كما يقول المؤرخ الحضاري ول ديورانت: «إن الفكرة القائلة بأن اضطهاد المعتقدات لا تأثير لها أبداً، ضلال ، فقد سُحق الألبيون والهيجونوت في فرنسا ، والكاثوليك في إنكلترا ، في عهد الملكة إليزابيت والمسيحيين في اليابان، وانتزعت من القرن ١٦ ، الجماعات الصغيرة التي عطفت على البروتستانتية في إسبانيا ، ولعلها قوّت من ناحية ثانية البروتستانتية في ألمانيا واسكنديناوة وإنكلترا بإثارة خوف قتّال في نفوس شعوبها ، مما يحيق بهم، إذا أعيدت الكاثوليكية، ومن العسير أن نقدر نصيب محاكم التفتيش في القضاء على الفترة المزدهرة من تاريخ إسبانيا ، الواقعة بين كولومبوس وفيلاسكيه (١٤٩٢-١٦٦٠) ولوب دو فيجا (١٥٦٢-١٦٣٥) وذلك بعد انتشار محاكم التفتيش في إسبانيا بمئة عام. لقد كانت محاكم التفتيش نتيجة، كما كانت سبباً لقوة المذهب الكاثوليكي وسيطرته على الشعب الإسباني، وإن هذه الحالة الدينية، قد نمت خلال قرون في الصراع ضد المسلمين (١٧٩-ج٢٣ص٩٠-٩١).

قلنا إن محاكم التفتيش قد أنشئت في قشتالة قبيل انهيار غرناطة ولقي المسلمون من بقايا الأمة الأندلسية الذين بقوا في قشتالة وأراغون، على يد محاكم التفتيش نفس المصير المأساوي الذي حل باليهود منذ عام ١٤٨٠، حيث نصبت محارقها الأولى في إشبيلية العاصمة الملكية، ووقع ملايين المسلمين في قبضة إسبانيا الكاثوليكية، وسرعان ما طُلب منهم التنصر واستحالوا إلى موراكة وجدت فيهم محاكم التفتيش، ميداناً خصباً لفعالياتها وأنشطتها.

قال المؤرخ محمد عبد الله عنان : وغدت محاكم التفتيش يد الكنيسة القوية في تحقيق غاياتها البعيدة، ذلك أن هذه المحاكم الشهيرة كانت تضطلع بمهمة مزدوجة دينية وسياسية معاً فكانت تعمل باسم الدين لتحقيق أغراض السياسة، وكان للسياسة الإسبانية بعد ظفرها النهائي بإخضاع الأمة الأندلسية أمنية أخطر وأبعد مدى، هي القضاء على بقايا الأمة المسلمة، وسحق دينها وكل خواصها الجنسية والاجتماعية وإدماجها في المجتمع النصراني. لم تشأ السياسة الإسبانية أن تترك تحقيق هذه الغاية

لفعل الزمن والتطور التاريخي، بل رأت نزولاً على وحي الكنيسة وتوجيهها المباشر، أن تعجل بإجراءات التنصير والقمع ، وأن تذهب في ذلك إلى حدود من الإسراف والغلو، هي التي أسبغت على مأساة المواركة أو العرب المتنصرين صيغتها المفجعة، كما أسبغت على السياسة الإسبانية المعاصرة وصمة عار لم يمحها إلى اليوم كر الأجيال وفرّالعصور. (١٧٥-ص٣٤١).

كان نصيب ديوان التفتيش ومحاكمه من هذه البربرية عارماً، وبصورة خاصة بعد إخضاع غرناطة لقضائه عام ١٤٩٩ الجزء الأكبر والأفدح، وكان عدد سكان غرناطة يزيد عن المليون نسمة في نفس المملكة، وكانوا ما يزالون يحتفظون بأسلحتهم التي حاربوا بها الإسبان الغزاة، وكانت روح القتال ما تزال تتغلغل في أنفسهم عندما رفع جنود العرش الإسباني الصليب الكاثوليكي الفضي فوق برج الطلائع على قصبة الحمراء، وكان الرجال منهم يعرف كل منهم المكان الذي أشغله في تراتيب القتال إبان الدفاع عن المدينة العظمى درة الحضارة في العالم قاطبة، وهم يشاهدون البرابرة الذين أخذوا يحلون فيها ويعيثون فيها فساداً.

رغم ذلك كله لم يكن لديهم سبب قوي للعصيان على العرش، وهم محصنون ببنود معاهدة التسليم التي وقعتها إيزابيلا ببنودها السبعة والستين التي ذكرها (المقري) في كتابه: «نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب» وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب وأجملها قائلاً : «تأمين الصغير والكبير في النفس، والأهل والمال، وإبقاء الناس في أماكنهم ودورهم ورباعهم وعقارهم، وإقامة شريعتهم على ماكانت، ولا يحكم أحد عليهم إلا بشريعتهم، وأن تبقى المساجد كما كانت والأوقاف كذلك، وأن لايدخل النصارى دار مسلم، وأن لا يغضبوا أحداً ولا يغصبوا أحداً، وأن لا يولى المسلمين إلا مسلم أو يهودي ممن يتولى عليهم من قبل سلطانهم، وأن يفك جميع من أسر في غرناطة من حيث كانوا، ولا سيما أعياناً نص عليها، ومن هرب من أسارى المسلمين ودخل غرناطة لا سبيل عليه لمالكه ولا سواه، والسلطان يدفع ثمنه لمالكه، ومن أراد الجواز للعدوة لا يمنع، ويجوزون في مدة عينت في مراكب السلطان، لا يلزمهم إلا الكراء، ثم بعد تلك المدة يعطون عشر مالهم والكراء ، وأن لا يؤخذ أحد بذنب غيره، وأن لا يقهر من أسلم على الرجوع إلى النصارى ودينهم، وإن من تنصر من المسلمين يُوقَفُ أياماً حتى يظهر حاله ويحضر له حاكم من المسلمين وآخر من النصارى، فإن أبى الرجوع إلى الإسلام تمادى على ما أراد ولا يُعاقب على من قتل نصرانياً أيام

الحرب، ولا يؤخذ منه ما سلب من النصارى، أيام العداوة، ولا يكلف المسلم بضيافة أجناد النصارى، ولا يسفر لجهة من الجهات، ولا يزيدون على المغارم المعتادة، وترفع عنهم جميع المظالم والمغارم المحدثة، ولا يطلع نصراني للسور، ولا يتطلع على دور المسلمين، ولا يدخل مسجداً من مساجدهم ويسير المسلم في بلاد مؤذّن ولا مصلٍّ ولا صائم ولا غيره من أمور دينه، ومن ضحك منه يعاقب، ويتركون من المغارم سنين معلومة ، وأن يوافق على تلك الشروط صاحب رومة (البابا) ويضع خط يده، وأمثال هذا. . (٢٥٨ج٤-ص٥٢٥-٥٢٦).

في البداية لم تكن الملكة إيزابيلا لترضى بعد ارتفاع شأنها بين الملوك الأوربيين، أن تتهم بخرق معاهدة تسليم غرناطة مع المسلمين والحبر الذي كتبت به لم يجف بعد، ولكن هيهات أن تصغي لدواعي الشرف وصوت الالتزام بكلمة الحق وما قطعته على نفسها من تعهدات أمام العالم كله، وغلب تعصبها الكاثوليكي الأعمى وخاصة بعد التقارير التي تسلمتها من رئيس أساقفة غرناطة هرناندو طلبيرة عن يأسه من محاولات ترغيب المسلمين على الدخول في دين الفاتحين وتنصيرهم، وتغلب عليها تعصبها الأعمى وما تعرفه من شدة المسلمين، وما تعرفه من شدة تمسكهم بدينهم واعتزازهم به، فأمرت الكاردينال زمنيز -الذي كان يتحين هذه الفرصة ويتحرق لها- الشخوص إلى غرناطة مع كل الصلاحيات التي تمكنه من تنصير المسلمين الذي وعدها بذلك قائلاً: «سأعمل على تطهير أرواح هؤلاء الكفار رغبوا أو لم يرغبوا» (٢٥٩-ص٢٧٠).

ولكن إيزابيلا نسيت شيئاً هاماً هو اختلاف تجربتها مع المسلمين، عن تجربتها مع اليهود واندلعت الثورة الأندلسية ضد الاضطهاد الإسباني في الثاني من نوفمبر من عام ١٤٩٩، التي امتدت معاركها خلال سنتين كاملتين، ذهب زمنيز خلالها يُخير المسلمين بين اعتناق المسيحية وبين مغادرة إسبانيا، وبدأ بغرناطة وتسلط على طلبيرة ، وأغلق المساجد ونصب محارق محاكم التفتيش لتلتهم جميع الكتب والمخطوطات العربية التي جمعها من المكتبات العامة المكتنزة بكنوز الفكر العربي والعالمي، ومن بيوت الفقهاء والعلماء والجوامع، وكُدّست أكداسٌ هائلة منها في ميدان باب الرملة ، أعظم ساحات المدينة ومنها كثير من المصاحف البديعة الزخرفة، وآلاف مؤلفة من كتب الآداب والعلوم، وأضرمت فيها النيران جميعاً ولم يُستثن منها سوى ٣٠٠ من كتب الطب والعلوم حُملت إلى جامعة الكالا، وذهب ضحية هذا الإجراء الهمجي عشرات

الألوف من الكتب العربية، وهي خلاصة ما بقي من تراث الفكر الإسلامي في الأندلس، قدّرها أ.دو رويلس بمليون وخمسة آلاف كتاب في كتابه الذي ألفه بعد هذه الواقعة بقرن وخصصه للبحث عن حياة زمنيزCompenido de la Viday Hazanas del- (CardinaL (Ximenez (١٧٥-ص٣١٦).

ووصف الكاتب الأمريكي وليم بريسكوت هذا العمل بقوله: «إن هذا العمل المحزن لم يقم به همجي جاهل، وإنما حبر مثقف، وقد وقع لا في ظلام القرون الوسطى، ولكن في فجر القرن السادس عشر، وفي قلب أمة مستنيرة ، تدين إلى أعظم حدّ بتقدمها إلى خزائن الحكمة العربية ذاتها »(٢٦٠-ص١٨٥). لم يكتفوا بذلك فقط، ففي ٢٠حزيران /يونيو ١٥١١ أصدرت الملكة أمرها الملكي الذي تُلزم فيه جميع السكان الذين تنصروا حديثاً، سواء في غرناطة أو غيرها من نواحي مملكة غرناطة، أن يُسلّموا سائر الكتب العربية التي لديهم سواء في الدين والشريعة، أو كتب الطب والفلسفة والعلوم والتاريخ، أو غيرها إلى قاضي الجهة، وذلك في ظرف خمسين يوماً من تاريخ هذا اليوم، لكي يفحصها القضاة، وتؤخذ منها كتب الدين والسنة لتُصادر .. ويرخص القضاة بعدها بحيازة غيرها (١٧٥ص٣١٨-٣١٩).

في ٢٠ حزيران /يونيه عام ١٥٠١ أصدر فرديناند وإيزابيلا أمراً يقضي في خلاصته « أنه لما كان الله قد اختارهما لتطهير مملكة غرناطة من الكفرة، فإنه يُحظر وجود المسلمين فيها، فإذا كان فيها بعضهم، فإنه يحظر أن يتصلوا بغيرهم خوفاً من أن يتأخر تنصيرهم، أو بأولئك الذين نُصِّروا لئلا يفسدوا إيمانهم، ويعاقب المخالفون بالموت أو مصادرة الأموال»(١٩١ص٣٦)و(٢٦٠ص٢٨١).

ذكر المقري في «نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب» و«بالجملة فإنهم (أهل غرناطة) تنصروا عن آخرهم بادية وحاضرة، وامتنع قوم عن التنصر، واعتزلوا النصارى فلم ينفعهم ذلك، وامتنعت قرى وأماكن كذلك منها بلفيق وأندرش وغيرها ، فجمع لهم العدو الجموع، واستأصلهم عن آخرهم قتلاً وسبياً، إلا ما كان في جبل بلنفقة، فإن الله أعانهم على عدوهم، وقتلوا منهم مقتلة عظيمة، مات فيها صاحب قرطبه، وأخرجوا على الأمان إلى فاس، وما خف من أموالهم دون ذخائر، ثم بعد هذا كله كان من أظهر التنصير من المسلمين، يعبد الله خفية ويصلي، فشدد عليهم النصارى في البحث، حتى أنهم أحرقوا منهم كثيراً بسبب ذلك، ومنعوهم من حمل السكين الصغيرة، فضلاً عن غيرها من الحديد، وقاموا في بعض الجبال على النصارى مراراً، ولم يقيض الله تعالى لهم ناصراً» (٢٥٨-ج٤ص٥٢٧-٥٢٨).

أما كيف كانت محكمة التفتيش تهتدي إلى المواركة الآبقين الذين كانوا يتظاهرون بترك الإسلام إلى الديانة المسيحية ويمارسون شعائر ديانتهم السابقة، وبذلك تعتبرهم المحكمة مسيحيين مرتدين عن الكاثوليكية، وبالتالي يعتبرون هراطقة تطبق عليهم العقوبات التي تنزل بساح المهرطقين، وقد بين لنا أمين سر محاكم التفتيش أنطونيو دي لورانتي الذي استشهدنا به في هذا الكتاب لكونه شاهداً معاصراً لتلك الحقبة من الزمن، وعنصراً من عناصر محكمة التفتيش ذاتها، كل ذلك في كتابه الثمين: «التاريخ النقدي لمحاكم التفتيش» فضح فيه وثيقة من أغرب الوثائق القضائية التي كان على رجال التفتيش الأخذ بما فيها من قواعد وأصول لتقرير حقيقة المواركة (العرب المكثلكين)، واتهامهم بالمروق من الدين والهرطقة «يعتبر الموركي أو العربي المتنصر قد عاد إلى الإسلام، إذا امتدح دين محمد، أو قال أن يسوع المسيح ليس إلهاً وليس إلا رسولاً، أو أن صفات العذراء أواسمها لا تناسب أمه، ويجب على كل نصراني أن يبلِّغ عن ذلك، ويجب عليه أيضاً أن يبلِّغ عما إذا كان قد رأى أو سمع بأن أحد المواركة يباشر بعض العادات الإسلامية، ومنها أن يأكل اللحم في يوم الجمعة، وهو يعتقد أن ذلك مباحاً، وأن يحتفل يوم الجمعة بأن يرتدي ثياباً أنظف من ثيابه العادية، أو يستقبل المشرق قائلاً باسم الله، أو يوثق أرجل الماشية قبل ذبحها، أو يرفض أكل تلك التي لم تُذبح، أو ذبحتها امرأة، أو يختن أولاده أو يسميهم بأسماء عربية، أو يعرب عن رغبته في اتباع هذه العادة، أو يقول أنه يجب ألا يعتقد إلا في الله وفي رسوله محمد، أو يقسم بأيمان القرآن، أو يصوم رمضان ويتصدق خلاله، ولا يأكل ولا يشرب إلا عند الغروب، أو يتناول الطعام قبل الفجر (السحور)، أو يمتنع عن أكل لحم الخنزير وشرب الخمر، أو يقوم بالوضوء والصلاة، بأن يوجه وجهه نحو الشرق ويركع ويسجد ويتلو سوراً من القرآن، أو أن يتزوج طبقاً لرسوم الشريعة الإسلامية، أو ينشد الأغاني العربية، أو يقيم حفلات الرقص والموسيقى العربية، أو أن يستعمل النساء الخضاب في أيديهن أو شعورهن، أو أن يتبع قواعد محمد الخمس، أو يلمس على رؤوس أولاده أو غيرهم تنفيذاً لهذه القواعد، أو يغسل الموتى ويكفنهم في أثواب جديدة، أو يدفنهم في أرض بكر، أو يغطي قبورهم بالأغصان الخضراء، أويستغيث بمحمد وقت الحاجة، منعتاً إياه بالنبي ورسول الله، أو يقول إن الكعبة أول معابد الله، أو يقول إنه لم ينصر إيماناً بالدين المقدس، أو إن آباءه وأجداده قد غنموا رحمة الله لأنهم ماتوا مسلمين. .إلخ» (١٩٢-ص١٥٠)و(١٩١-١٣٠-١٣١).

قلنا إن الملكة إيزابيلا أصدرت بعد إخماد الثورة الأندلسية الأولى مرسوماً في شهر شباط/فبراير عام ١٥٠٢ خَيَّرَ -خلال أقل من ٣ شهور- الأندلسيين بين الهجرة أو التنصير. هاجر فوراً من الأندلس ٣٠٠٠٠٠ مسلماً ضمن المهلة المحددة، أما الباقون وهم بقية المليون (٧٠٠٠٠٠) فاعتُبروا بموجب المرسوم كاثوليكيين ولو نظرياً موراركة Moriscos كما سموهم، ووضعتهم تحت سيف محاكم التفتيش البتار، كما صنعت باليهود سابقاً، ولكنها ماتت بعد مرسومها المشؤوم بسنتين وهي تشعر بأن ما سبق أن طبقته على اليهود قد فشل مع المسلمين.

بعد وفاة توريكريمادا عام ١٤٩٨ تسلم الدون ديغو دي ديثا رئاسة السوبريما فعمل على تصفية بقايا اليهود واتهم هرناندو طليبرة رئيس أساقفة غرناطة بممارسة الطقوس اليهودية بسبب موقفه المتساهل مع المسلمين، إلا أن الأمر لم يطل فقد نصب زمنيز في منصب المفتش العام عام ١٥٠٧، وسرعان ما قسم البلاد إلى عشر مقاطعات، شكل في كل منها محكمة وضع على رأسها رئيساً من مريديه، وفي عام ١٥٠٩ بدأ احتلال وهران الجزائرية، ذبح ٨٠٠٠ وهرانياً، وأقام عام ١٥١٥ محكمة تفتيش فيها هي أول محكمة تفتيش في أرض إسلامية، ولكن قبل وفاته بثمانية أيام سنة ١٥١٧ علق مارتن لوثر أطروحاته الدينية على بوابة كنيسة القلعة في مدينة فيتنبرغ الألمانية، فكان ذلك إيذاناً ببداية أعظم حركة تحدٍّ للكاثوليكية، واندلاع الصراع الديني في أوربا (٢٥٤-ص٢١٧).

انتشرت حركات الإصلاح الديني في إمبراطورية كارلوس الخامس (١٥٠٠-١٥٥٨) حفيد فرديناند وإيزابيلا، فأوعز إلى محاكم التفتيش لمحاكمة الهراطقة في هولاندا التي حكمت على ١٠٠٠٠٠ هولندياً بالموت، وأسس عام ١٥٢٦ أول محكمة تفتيش في غرناطة قبل انعزاله في الدير، تكفيراً عن همجيته ، ووفاته بعد ذلك بسنتين.

ذكر وليم هاريس رولَ في كتابه (تاريخ محاكم التفتيش) أنه في شهر أيار مايو من عام ١٥٢٩جرى في ساحة المدينة احتفال ديني شاركت فيه محاكم التفتيش بمحارقها الحية، وأطعمت للنيران «منافقاً، ملحداً، مزوراً لجوازات مرور باسم محاكم التفتيش، و٣ رجال تزوج كل منهم أكثر من امرأة واحدة، و٣ ساحرات، و٣٣ يهودياً متنصراً (مراناً) وأندلسيين موراركة (مسلمين متكثلكين)، و٧ تماثيل شخصية ليهود مرانة تمكنوا من الفرار ، و١٠ تماثيل شخصية ليهوديات مرانيات فروا من محاكم

التفتيش، وتمثال شخصي لموركي فر من عسف محاكم التفتيش» (٢٦١-٨٧).

وهكذا عاش أندلسيو غرناطة الذين حمتهم معاهدة تسليم غرناطة للفاتحين من كل أذى وإرهاب محاكم التفتيش وسوقهم مرغمين إلى أقبيتها العفنة، وزنزاناتها الرهيبة، وغرف التعذيب التي لم يعرف لها التاريخ مثيلاً، وجمع الأندلسيون الغرناطيون ١٠٠٠٠٠دوقة ذهبية رشوة لكارلوس الخامس، تعهدوا بمثلها كل عام لقاء رفع ضغوط محاكم التفتيش عنهم، ومنعهم من التدخل بشؤون المسلمين، فقبلها لحاجته الماسة إلى المال، أدت إلى سلام مدته ٤٠ عاماً واتجهت محاكم التفتيش بأنشطتها إلى شمال أوربا للقضاء على الهراطقة البروتستانت، بينما كانت في غرناطة شديدة الحذر وتحاول إثبات وجودها من حين إلى أخر.

عندما تولى فيليب الثاني (١٥٢٧-١٥٩٨) سدة العرش الإسباني ورث عن والدته إيزابيلا التعصب للكاثوليكية، وعن توريكريمادا معرف والديه، تقشفه فعين اسبينوزا الكنسي المتعصب مثل توريكريمادا الذي اكتشف خليتين بروتستانتيتين في إشبيليا وبلد الوليد في أول سني حكمه، فسلط محاكم التفتيش على الهولنديين بواسطة دوق إلبة وعمال محاكم التفتيش نجم عنها إحراق ١٨٦٠٠ هرطيقاً وإجبار ٦٠٠٠٠ شخصاً على الفرار منها، واشتد مع الأندلسيين في حرب استمرت ٣ سنوات، انتهت بنفي الغرناطيين إلى غيرها، وإعلان حرب شاملة ضد الأندلسيين جميعاً، أسند إلى خوان النمساوي مهمة إبادة الثوار الأندلسيين، بينما تولى المفتش العام اسبينوزا مهمة إحراق المواركة في محارق الأوتودافي بأدق الوشايات والشبهات، وأصدر تعليمات جديدة للاتهام، على رجال التفتيش أن يكتفوا بشاهد واحد لاتهام الموركي بالهرطقة والارتداد عن المسيحية، فيعذب المذكور ثلاث سنوات، أو يرسل للخدمة في السفن بأشق الأعمال وأحقرها، بينما لم تكن شهادة شخص واحد ضد غير أندلسي كافية للإدانة، إذ لم يعترف الأندلسي بجرمه أمام المحكمة فكان يجلد ويدفع الغرامات المالية الكبيرة (٢٥٤-ص٢١٨-٢١٩).

في تلك الفترة الرهيبة كان معظم نشاط محاكم التفتيش منصباً على الأندلسيين، بالإضافة إلى السلطات المدنية والكنسية. تابعت محاكم التفتيش حربها الشرسة ضد المواركة طوال القرن السادس عشر، ولم تفتر إلاّ في نهايته، ومع الأسف لم نعثر على وثائق عربية عن إحصائيات لضحايا محاكم التفتيش من المواركة إلاّ أن سجلات محاكم التفتيش بينت أنه في عام ١٥٩١بلغت قضايا المواركة ٢٩١ قضية،

وأحرق في حفلة الأوتودافي في ٥ سبتمبر ١٦٠٤ (٦٨ موركياً)، أما في حفلة ٧ يناير ١٦٠٧ فقد تم إحراق ٣٣ موركياً، واستعمل التعذيب في محاكمتهم ١٥ مرة، وكان الاتهام يوجه أحياناً إلى الموراكة جملة، على أثر بعض الحملات على محلاتهم، فقد حدث مثلاً في سنتي ١٥٨٩-١٥٩٠ أن سُجلت في قرية مسلاتة الموراكية بالقرب من بلانسية مئة قضية، وسُجلت في قرية كارليت مئتان، واتُهمت أربعون أسرة بصوم شهر رمضان في الوقت الذي بلغ فيه عدد الموراكة في إسبانيا في نهاية القرن السادس عشر ستمئة ألف، وهو عدد كبير إذا عرفنا أن عدد الإسبان بأجمعهم آنذاك لايزيد على ٨ ملايين نسمة (١٧٥-ص٣٧٩-٣٨١).

في هذا القرن أعادت الكنيسة تحديد أعداء المسيحية الذين يجب اجتثاث شأفتهم «كل الأشخاص الذين يحملون معتقدات الهرطقة والشك والخطأ.. بسيدنا المسيح وديننا الكاثوليكي الحنيف.. وخاصة أولئك الذين مازالوا على ارتباط بقوانين موسى أو أتباع محمد أو لوثر أو من يتحدثون عنهم بخير. وأيضاً جميع أولئك الذين قرؤوا أو بين أيديهم كتباً ألفها الكتّاب الهراطقة المدرجة أسماءهم في قائمة الكتب الممنوعة التي عممها المكتب المقدس (أي محاكم التفتيش)»(٢٦٢-ص١٢٤).

في ٢٢ سبتمبر ١٦٠٩ صدر مرسوم النفي النهائي للموراكة، خلال ثلاثة أيام من أجل تطهير إسبانيا نهائياً من آثار الإسلام والعرب، ومحو تلك الحضارة العظيمة. بيّن مؤرخ محاكم التفتيش دي لورانتي، وسائل المحاكم ونفي الموراكة قائلاً: «كان هذا المرسوم رفضاً لمعاملتهم بشيء من الإنسانية، وكانوا يزدادون مقتاً لدين لم تحملهم على اعتناقه سوى القوة، وكان هذا سبب الاضطرابات التي أدت في سنة ١٦٠٩ إلى نفي هذا الشعب، وعدده يبلغ المليون يومئذ، وهي خسارة فادحة لإسبانيا، تضاف إلى خسائرها الفادحة، ففي ١٣٩ سنة انتزعت محاكم التفتيش من إسبانيا ثلاثة ملايين مابين يهود ومسلمين وموراكة (١٩٢-ص١٨١٥-١٨١٧).

وصف الكاردينال ريشيليو (١٥٨٥-١٦٤٢) الفرنسي الشهير، وهو من أعظم أحبار الكنيسة الكاثوليكية، في مذكراته، وكان معاصراً للمأساة: إنها من أشد ماسجلت صحف الإنسانية وقاحة ووحشية (٢٦٣-ج١-ص٦٥).

## بعض أمثلة التحقيق:

في عام ١٥٣٠ أعلم أحد الوشاة محكمة التفتيش أن السيد ألدونس دو فارغاس ابتسم ابتسامة غامضة في حضوره عندما ذكر اسم العذراء البتول مريم، وأنه يعتبر هذه الابتسامة الغامضة دليلاً على تجديف ألدونس بحق أمّ الإله الابن.. كان هذا كافياً للاتهام بالهرطقة واعتقاله والتحقيق معه.

وقع غونزالس رويس في براثن محكمة التفتيش، بوشاية من شريكه في لعب الورق، متهماً إياه أنه قال أثناء اللعب: «حتى لو أعانك الله نفسه، فإنك لن تستطيع الربح في هذه اللعبة أمامي».

في عام ١٥٨١ وشى رجلان بنفسيهما إلى محكمة التفتيش أنهما قالا لزوجتيهما مازحين: «إن الزنا ليس إثماً» لأنهما كانا يخشيان أن تشي بهما زوجتاهما، لأن مثل هذه الوشاية ستكون سبباً لاتهامهما بالهرطقة، لأن محكمة التفتيش تعتبر ذلك هرطقة كاملة.

في عام ١٦٣٥ قدمت وشاية بحق السيد بدرو خينيست، بأنه يرتاب بأن السيد بدرو قد اعتنق البروتستانتية، لأنه شاهده: «يأكل لحم الخنزير مع البصل» فأوقف وحقق معه. في ذات العام تم توقيف ألونسو الخابيني بوشاية من أحد الوشاة، بأنه تبول على حائط إحدى الكنائس، واعتبرته مهرطقاً دل على رغبته بتدنيس المعبد الكنسي المقدس.

تثبت الآلاف المؤلفة من وثائق محاكم التفتيش ومحاضرها الرسمية التي تحدثنا عنها بإسهاب في الفصل الأول (قصة الكشف عن أعمال محاكم التفتيش) أن رجال التفتيش كانوا من رجال خلت قلوبهم من شعاع الرحمة، وقد تميز معظمهم بالسادية، وهم لم يبدلوا في إسبانيا من أساليب محاكم التفتيش مهما كان سن الضحايا، دون تمييز بين شاب وكهل، وامرأة ورجل، وطفل وطفلة لم يبلغوا سن الحلم، وميت وحي في إسبانيا كلها.

لنأخذ من هذه الوثائق المنشورة أكثرها بساطة بلغة كُتّاب جلسات المحاكم الجافة، لنقدم للقارىء صورة الكيفية التي مكنت محاكم التفتيش الإسبانية انتزاع الاعترافات من ضحاياها.

## محضر استنطاق فرانسسكو روبرت:

في صباح ١٧ أغسطس عام ١٥٦٩ بحضور أعضاء محكمة تفتيش طليطلة السادة: خوان بلتران دي غيفارا، ودون بدرو فيلارد، ونائب رئيس المحكمة أوكريس. استهلت المحاكمة بإفهام المتهم فرانسيسكو روبرت بضرورة الاعتراف بذنوبه وجرائمه من أجل تخفيف العقوبة التي سيحكم بها.

عندئذ أجاب المتهم بموافقته، وسألهم الرحمة به، والإسراع بالنظر بالقضية والانتهاء منها. أجابوه أنه باعترافه أمام المحكمة عن استهزائه بالقديسين ورجال الدين والرهبان -كما أكد الشهود- وإثباتهم للمحكمة أنه لوثري العقيدة، وإيمانه بأضاليل لوثر. وأنهم لشدة تعلقهم بالله والشفقة عليه فإنهم من هذا المنطلق ينصحونه بقول الحقيقة ولاشيء غير الحقيقة حول ماتفوه به، وماعمله واقترفه ضد العقيدة الكاثوليكية، والإدلاء بأسماء الذين أقنعوه بذلك كله. ولكنهم بعد هذه الإغراءات والنصائح لم يحصلوا منه على اعترافات أكثر من التي أدلى بها للمحكمة، وأنه بالرغم من أنه قال الكثير فإنهم لا يؤمنون بذلك.

فردوا عليه قائلين: بأن قضيته درست بعناية من قبل السنيورين عضوي المحكمة الماثلين أمامه الآن، والمستشارين فحصل لديهم الانطباع، بأنه يتجنب قول الحقيقة، وأنهم اقتنعوا بضرورة تعريضه للتعذيب الجسدي، ولكنهم بسبب إيمانهم بالله فإنهم يحذرونه قبل تعريضه للتعذيب مراجعة نفسه وقول الحقيقة المجردة، لأن ذلك ضروري لتخفيف عقوبته التي سيُحكم بها، فأجاب بعناد: أنه لم يقل غير الحقيقة.

أجابه أحدهم قائلاً: لقد درس السادة الحاضرون من المفتشين وأعضاء المحكمة والمستشارين الوثائق والمعطيات المقدمة في قضيتك، وتبين لهم يقيناً أنك كاذب لاتقول الحقيقة، بناءً على ذلك فقد حصلت لديهم القناعة، أنك يجب أن تساق إلى التعذيب بالماء والحبال حسب الطرائق المحددة للتعذيب من قبل المحكمة المدة التي نراها نحن ضرورية، ونؤكد لك أنك إذا اخترمتك المنون أثناء التعذيب، أو كسر لك عضو من أعضائك فإن ذلك يقع على عاتقك وحدك وليس على عاتقنا نحن ولا على عاتق المحكمة، ثم أعطوا الأمر بنقله إلى غرفة التعذيب، وتم نقله إليها بصحبة الحاضرين، وفي غرفة التعذيب كرروا سؤاله: «هل يريد قول الحقيقة قبل البدء بتعذيبه». أجاب: «أنا أجهل الجواب الذي يمكن أن يمنحني عطفكم».

عندئذ أجلسوه على كرسي التعذيب وربطوا يديه بالحبال، وقبيل شدهما بالحبال سألوه مرة أخرى عما إذا كان يريد قول الحقيقة، فأجابهم بأنه لايوجد لديه مايدلي به.

عندئذ أمروا الجلاد بشد يديه وجعل الحبال تدور دورة واحدة فصاح من الألم: «آه ياإلهي» ثم أمروا بتدوير الحبال حول يديه مرة ثانية، ولكنهم قبل ذلك كرروا سؤالهم له ماإذا كان جاهزاً لقول الحقيقة. أجابهم: قولوا لي بماذا يجب أن أجيبكم وما الذي تريدون مني أن أقوله سائلاً إياكم الشفقة والرحمة، ثم أمروا بتدوير الحبال مرة ثالثة وطلبوا منه قول الحقيقة حباً بالله، فلم ينبت بنبت شفة. فأمروا بشدة رابعة ولكنه لم يقل شيئاً، فطلبوا زيادة الشد وتدوير الحبال وفتلها أكثر وناشدوه بقول الحقيقة فتأوه من شدة الألم ولم يقل شيئاً، فأعادوا الكرة وشدوا الحبال بقوة وطلبوا منه قول الحقيقة فأجابهم أنه لايعرف مايريدون منه، فأجابوه: «إننا نريد سماع الحقيقة من فمك» فلم يحر جواباً فأمروا الجلاد بتدوير الحبال وشدها أكثر وناشدوه قول الحقيقة، فصمت ثم قال لهم: «لقد كنت مجنوناً، لقد كنت سكيراً، ولاأعرف كيف ومتى؟ ». ثم أعادوا الكرة وطلب قول الحقيقة حباً بالله فتأوه، ثم أعادوا الكرة وطلب قول الحقيقة، فلم يجب شيئاً ثم زادوا التشديد ولم يجب شيئاً وتأوه بشدة فقط، ثم زادوا شد الحبال وطالبوه بقول الحقيقة فصاح من الألم: آه.. آه.. وفي المرة التاسعة قال: «سيدي المفتش إنني أتهم رجلاً هولندياً كان يعمل حيث كنت أعمل» فسألوه بماذا تتهم هذا الهولندي، فأجاب بأنه لايعرف، عندئذ طلبوا من الجلاد ربطه جيداً إلى آلة التعذيب وتحرير يديه فقط، وطلبوا منه أن يقول الحقيقة حباً بالله قبل أن يعاودوا تعذيبه فأجاب: إن أباه وأمه علماه أن يطلب الرحمة من ربه، فطلبوا منه أن يحدثهم بما علماه أيضاً وهل يؤمن بما علماه، فأجابهم بأن مالتس المسجون بنفس السجن، يتكلم كثيراً عن سوء خلق الإسبان وأنهم يهود أنذال، ويطنب بالهولنديين بكثرة، ثم قال بأنه لايعرف ماذا يقول.

عندئذ أمروا بربط كل يد بالحبال والآلة على حدة وكل فخذ من فخذيه أيضاً بحبل خاص بها، ثم ربطوا رأسه، ثم قالوا له إننا نتوسل إليك باسم الله أن تقول الحقيقة قبل أن تتعرض للتعذيب من جديد ، فأجاب: «إنني مستعد لخدمة الله» وبكى بحرقة. ولأنه أبى قول الحقيقة شدوا الحبل بيده اليسرى وطلبوا منه قول الحقيقة فأجاب باكياً: «أطلب رحمة السيدة العذراء مريم» عندئذ بدؤوا بشد العصى المربوطة بحبال رجله اليسرى، وناشدوه قول الحقيقة، فتأوه بشدة من الألم ثم صرخ عالياً وقال إنه عمل

في فرنسا مع أحدهم. فقالوا له إنه سبق له ذكر ذلك أمام المحكمة، فهل لديه مايضيفه فأجاب: لاشيء..

عندئذ أمروا بشد العصا المربوطة بحبل إلى رجله اليمنى وطلبوا إليه قول الحقيقة فصاح من شدة الألم عدة مرات: «ياعيسى.. يامريم» وكرروا الأمر مع رجله الأخرى فصاح: «ياعيسى.. يامريم» عندئذ طلبوا منه قول الحقيقة، فأجاب: «أيها السادة، ياسيدتي العذراء البتول..» ولم يقل أي شيء آخر.

عندئذ أمروا بشد العصى المربوطة إلي فخذه الآخر فصاح من شدة الألم، عندئذ أمروا بشد العصى المربوطة إلى رجله اليمنى فلم يقل شيئاً، ثم إلى رجله اليسرى فلم يقل شيئاً ثم أمروا بتقريب كأس الماء من فمه وطلبوا منه قول الحقيقة قبل دلق الماء في فمه فلم يجب بشيء، فأمروا بفتح فمه وصبوا الماء فيه، عندئذ سألهم: أيها السادة ماذا تريدون مني، ولكنهم سقوه كأساً آخر من الماء وقالوا له إنه من الأفضل قول الحقيقة قبل متابعة سكب الماء في فمه، فقال: ماذا تريد قلوبكم الرحيمة مني أن أقول؟. فأجابوه أنهم لايريدون إلاّ قول الحقيقة، فقال إنه ينتفي من والده ووالدته، فقالوا له: لماذا تريد الانتفاء من والديك؟ عندئذ قرأ: «أبانا الذي في السموات...» ونفى معرفته بأي شيء آخر. عندئذ أمروا بدلق الإبريق في فمه وطلبوا منه قول الحقيقة فقال : أطلقوني.. أنا أريد أن أدخل الدير لأدعو الله أن يدخل الرحمة إلى قلوبكم، ثم أردف قائلاً: ارموني في بئر مدريد واقطعوا عني الطعام.

عندئذ قال له رجال التفتيش أنهم اكتفوا بالعذاب الذي أنزلوه به وأوقفوا عملية التعذيب، وغادروا غرفة التعذيب بعد فك وثاق فرانسيسكو روبرت. ثم مُهر المحضر بتوقيع وخاتم كاتب المحضر حيث كتب محرر المحضر أنا خوان فرغاي (السكرتير) قد جرى بحضوري..» (٣٠٢-ص٤٧٥-٤٧٧).

## حصة رجال التفتيش من أموال المتهمين

كان جميع العاملين في محاكم التفتيش من المفتش العام الأعلى إلى أعضاء مجلس التفتيش، السوبريما، إلى القضاة والمحققين والكتاب والجلادين والوشاة والمخبرين وغيرهم، لهم حصص معينة من أموال المتهمين المصادرة حيث كانت تقسم إلى ثلاثة أقسام: الثلث الأول يذهب إلى خزينة الملك والملكة مباشرة، والثلث الثاني يقدم إلى الكنيسة، والقسم الثالث يذهب إلى خزينة محكمة التفتيش، كانت حصة العرش الذي يتربع على سدته فرديناند وإيزابيلا من أعمال نهب وسلب أموال المسيحيين الجدد من مواركة ومرانة ١٠ ملايين دوقات ذهبية في ذلك الحين أو ٦٠ مليون دولاراً ذهبياً بأسعار عام ١٩٩٠ (٣-٢٠٣-١٥١).

تبين أن المفتش العام الأعلى لمحاكم التفتيش في عام ١٦٢٩ كان يتلقى راتباً سنوياً ٣٨٧٠دوقات ذهبية، أما أعضاء المجلس الأعلى فقد كان كل منهم يتقاضى نصف هذا المبلغ سنوياً.. في عام ١٧٤٣ كان المفتش العام يتقاضى في العام ٧٠٠٠ دوقات ذهبية بينما كان كل من الأعضاء الأربعين في مجلس التفتيش الأعلى ١٦٠٠ دوقات ذهبية في العام، بما مجموعه ٦٤٠٠٠ دوقات ذهبية في العام.

اتهمت محكمة التفتيش المصرفي الغني مانويل فرنانديس بينتو في عام ١٦٣٦ بالهرطقة، وكان الملك قد اقترض منه ١٠٠٠٠٠دوقة ذهبية فتنازل له عنها، بينما تقاضت منه محكمة التفتيش ٣٠٠٠٠٠ دوقة ذهبية (٣-٢٠٣-ص٢٢٠-٢٢١).

تمكنت محكمة التفتيش خلال موجة اعتقال الهراطقة في جزيرة مايوركا في عام ١٦٧٨، بعد الحكم عليهم من الحصول على ٢,٥ مليون دوقات ذهبية ناجمة عن مصادرة أموالهم. لاشك أن هذه الأرقام جميعها تدل على مقدار الأموال التي كانت تنهال على رجال التفتيش من اتهام الناس بالهرطقة وعلى الكنيسة والخزينة الملكية من أموال هائلة (٣-٢٠٣-ص٢٥٢).

# موقف الشعب الإسباني

حاول أنصار محاكم التفتيش من المؤرخين تبرير أعمال محاكم التفتيش الهمجية والبربرية والمضادة للتسامح المسيحي والروحانية المسيحية التي نكلت بأتباع المذاهب والديانات المختلفة بالطرق المخالفة للعدالة، وعلى وجه الخصوص العرب المواركة واليهود المرانة، بحجة أن الشعب الإسباني كان مؤيداً لأعمالها بجماهيره كلها، ولكن هذه الخرافة لا تستقيم أمام المنطق والوقائع الناطقة، فقد كان الشعب عن بكرة أبيه يكره كل ما كانت تقوم به محاكم التفتيش في إسبانيا، ويكره تعصبها البغيض وما كانت تنشره من رعب وانتهاك لمشاعر الشعب الإسباني.

شهد على ذلك المؤرخ الإسباني الجزويتي خوان يريانا (١٥٣٦-١٦٢٤) المعاصر لتلك الحقبة الزمنية، في كتابه: «تاريخ إسبانيا العام» حيث قال: «لقد اعتبر الشعب الإسباني محاكم التفتيش شديدة الظلم والاضطهاد منذ البداية، خاصة أنها تجعل الأبناء مسؤولين عن الجرائم التي اقترفها الآباء، وكتم اسم الواشي عن المتهم، وهي إجراءات تخالف أصول الإجراءات المتبعة في المحاكم المدنية، فوق كل هذا كانت هذه الأعمال التنكيلية تفضي إلى الموت، وهناك أمر أشد خطراً وجدية، هو أن سرية التحقيق والملاحقة السرية للمشتبه بهم أفقدت الإسباني حريته الشخصية وحريته في التعبير، لأن جميع المدن والأقضية الأخرى والقرى كانت ممتلئة بأشخاص مجهولين، كلفتهم محاكم التفتيش بالوشاية وتقديم الأخبار والمعلومات إليها عن كل ما يحدث وما يجري. كان كثير منهم يعتبر أن مثل هذه الأوضاع عبودية دنيئة تشبه الموت». (٢٦٥-ص٢٠٢).

كان كره محاكم التفتيش، موجوداً حتى في أوساط أعضاء هذه المحاكم والعاملين فيها، فلم يكن الجميع يوافقون على طرائق ملاحقة المتهمين الرهيبة. كتب أمير أرتوا الذي سيصبح فيما بعد الإمبراطور شارل الخامس (١٥٠٠-١٥٥٨) في كتاب صدر له في عام ١٥١٦ تقريباً، أن أحد قضاة التفتيش الذي أبقى اسمه مجهولاً حدّثه قائلاً: «إن البعض منا كانوا يحسون بذلك ويبكون في بيوتهم، ولكن لم يكن يُسمح لهم بالحديث عن ذلك، لأنهم سرعان ما ينتزعونه من وظيفته، ويُعتبر من المشكوك بهم في تأدية وظيفته في المحكمة. أما الذين يمعنون التفكير في هذه الأمور، والشرفاء المخلصون، فيتخلون عن وظائفهم بمجرد تمكنهم من تأمين واسطة غيرها

لتأمين معيشتهم، وآخرون يبقون في وظائفهم لأنهم لم يتمكنوا من الحصول على عمل آخر، لذلك فهم ينفذون ما يُطلب إليهم من أعمال، والبعض الآخر يقول لافرق لديهم، وإنهم يعملون ما عمله أسلافهم رغم أنهم يعرفون ويقرون أن ذلك مخالف للشريعة الإلهية والحقوق الإنسانية، وآخرون شغوفون بأنواع التنكيل والقسوة والتعذيب كافة، وهم يبررون ذلك بأنهم يخدمون الله خدمة جليلة وخاصة إذا انتهى كل ذلك إلى إحراق المحكومين أحياء وإلى مصادرة الأموال، فهم يستطيبون كل ذلك ويستمرون في قناعاتهم تلك، وآرائهم، لا يحيدون عنها مهما عظمت الجرائم والمظالم. مثل هؤلاء يصبح شغلهم الشاغل، إرغام المتهمين على الاعتراف بالتهم الموجهة إليهم والتي أوقفوا من أجلها بجميع ما يملكون وما وضع بين أيديهم من وسائل ووسائط متاحة لهم (١٩٢-ج٢ ص٥١٢).

لقد كانت مقاومة الشعب الإسباني لمحاكم التفتيش قوية، الأمر الذي دفع رجال اللاهوت وأنصار محاكم التفتيش، إلى تأليف الكتب المدافعة عن محاكم التفتيش وعن قضائها الرهيب.

ألّف اللاهوتي الإسباني ألفونسو دو كاسترو(١٤٩٥ -١٥٥٨) لهذا الهدف كتاباً بعنوان « العدالة في عقاب الهراطقة De Justa haereticorum punitione أعيد طبعه في إسبانيا عدة مرات، حاول فيه الرد على أعداء محاكم التفتيش، وتفنيد حججهم، كما حاول فيه البرهنة على حق الكنيسة في ملاحقة الهراطقة والتنكيل بهم ، حيث قال: «إن الهراطقة وحدهم هم الذين يمكن أن يشكوا في مشروعية القضاء على الهرطقة وضرورتها ووجوبها. الهرطيق ينال من الله نفسه وهذا أكبر من مجرد جريمة قتل أو سرقة. إذا كان القانون يعاقب القتلة والمجرمين واللصوص بشدة، فمن باب أولى أن تكون عقوبة الهراطقة أشد نكالاً وقسوة».

يرد كاسترو على أعداء محاكم التفتيش الذين يقولون إن ملاحقة محاكم التفتيش للهراطقة ينجم عن ظهور مسيحيين مزيفين ينشرون النفاق في أوساط المؤمنين بقوله: «الأفضل أن يكون الهرطيق خفياً من أن يكون معلناً لهرطقته، داعياً لها بالعلن في صفوف المؤمنين » ، ثم يرد على حجة أعداء التفتيش: «إن الله ليس بحاجة إلى مؤمنين بالقوة والخوف والقسر لأن إيمانهم في الأصل زائف» بقوله: «عندما يكون الهرطيق معمداً، يتعين عليه الالتزام بكل ما يفرضه التعميد من وجائب»، ويرد في كتابه على حجة أعداء محاكم التفتيش القائلة: «الأفضل إقناع الهرطيق بالحسنى

وبأعمال الفكر من أن نعامله بالعذاب والتنكيل بقوله: الإقناع لا بأس به لكن الأمر كما قال القديس إيسودور «من لا ينفع معه اللطف ينفع معه العذاب والتنكيل» عندما يهاجم الثعلب الراعي، يلجأ الراعي إلى الصراخ لإفزاعه، فإن لم ينفع ذلك، يعمد إلى الدفاع عن نفسه وعن قطيعه بكل الوسائل القوية المتاحة له».

وعندما يقول المحاربون لمحاكم التفتيش ووجودها: أن كل من يناقض أخلاقية الإنجيل، يجب أن يُسلم إلى أيدٍ زمنية (مدنية) لدعم عملية معاقبة الهراطقة، يدحض حجتهم كاسترو بقوله: «إن ما جاء بالكتاب المقدس، يسمح بذلك بصورة غير مباشرة وليس بصورة مباشرة إذ أن الهراطقة هم أخطر فئة مخالفة للنظام الاجتماعي. الملوك والحكام وهم سلطات زمنية يدعمون الكنيسة ويؤيدونها. لو كانت الحكومة عدوة الكنيسة فإنها تمتنع عن دعمه».

## موقف بعض الباباوات

كان بعض الباباوات ينظرون إلى مسألة جعل محاكم التفتيش أداة من أدوات الدولة تنفذ عن طريقها سياساتها القومية ضد الأقليات مثل المسلمين واليهود، حتى بعد دخول بعضهم في الديانة المسيحية كما رأينا بالنسبة للمرانة والموراكة نظرة مريبة، وحاولوا وقف مثل هذا الإفراط وبسط حمايتهم على ضحايا محاكم التفتيش بين الحين والآخر منكرين هذا التحكم من العواهل والملوك ومدفوعين في الغالب بالعواطف الإنسانية رغم المبالغ الباهظة التي دُفعت للخزينة المقدسة للتصديق على أحكام محاكم التفتيش، فقد أصدر البابا سكتوس الرابع عام ١٤٨٢ منشوراً باباوياً لو نفذ لوضع حداً لمحكمة التفتيش في أراغون، وشكا فيه من أن المفتشين يبدون طمعاً في الحصول على الذهب أكثر من إخلاصهم للدين، وأنهم سجنوا وعذبوا وأحرقوا مسيحيين مؤمنين بشهادة مريبة من أعدائهم وعبيدهم، وأمر بأن على المفتش في المستقبل ألا يباشر مهمته إلا بحضور بعض ممثلي الأسقف المحلي والحصول على موافقتهم وأن يعلم المتهمون بأسماء من اتهموهم واتهاماتهم، ولا يبيت المسجونون إلا في سجون الكنيسة، وأن يُسمح للشاكين في الظلم الواقع عليهم، أن يقدموا ظلاماتهم إلى السدّة المقدسة، وأن يؤجل كل تصرف في القضية حتى يُحكم في الاستئناف، وأن يحصل جميع المتهمين بالهرطقة على حكم البراءة إذا اعترفوا وتابوا، وبذلك يصبحون في حل من المحاكمة والاضطهاد بسبب هذه التهمة، وكل الإجراءات السابقة المناقضة لهذا المرسوم تعد باطلة وملغاة، وكل من يخرج على هذه القواعد في المستقبل يكون عرضة للحرمان من غفران الكنيسة. (١٧٩-ج٢٣ص٨٨).

علق المؤرخ الحضاري ول ديورانت قائلاً: «لقد كان مرسوماً متنوراً، وأحكامه توحي بصدقه، ومع ذلك يجب أن نلاحظ اقتراحه على أراغون التي أنفق المتنصرون الجدد (المرانة والموراكة) فيها بسخاء في سبيل الحصول عليه (رشوة البابا) ولما رفضه فرديناند وقبض على مبلّغيه، وطالب المفتشين بأن يواصلوا عملهم، لم يتخذ البابا سكتوس إجراءً آخر، اللهم إلا تعطيله لمفعول قراره بعد ستة أشهر من إصداره (١٧٩ج٢٣ص٨٨).

لم ييئس المرانة والموراكة من البابا وحاشيته، فطلبوا الفتاوى الشرعية والحصانة ضد استدعائهم أمام محاكم التفتيش وتوقيف وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، ودفعوا

الأموال وقُبلت برضى وتدفقت الفتاوى، لكن المفتشين الإسبان لم يقبلوها بإيعاز من الملك وحمايته، وبدورهم في روما تجاهلوا هذا التمرد لأن البابا المقدس كان في حاجة إلى منحة العاهلين الإسبانيين السنوية له، لذلك ما أن يمضي على قرار العفو فترة قصيرة من الزمن حتى يُلغى، على أن الباباوات لم يعدموا الوسيلة إزاء هذا التجاهل لهم، فكانوا يستدعون المفتشين للتحقيق معهم بتهمة الانحراف عن مبادىء المحاكم أو الفساد أو الظلم، حاول البابا إسكندر الخامس (١٤٩٢-١٥٠٣) تخفيف قسوة المحاكم الإسبانية دون طائل، وأمر البابا يوليوس الثاني (١٥٠١-١٥١٣) بمحاكمة المفتش لوسيرو على سوء استعمال سلطته، وأصدر قراراً يقضي بحرمان مفتش طليطلة من الكنيسة (١٧٩-ج٢٣-ص٨٩).

وقف ضد ممارسات محاكم التفتيش في إسبانيا أشخاص من كبار رجال الكنيسة مثل أسقف شقوبية دافيل والأسقف بدرو دو آراندا رئيس المجلس الملكي لقشتالة، ولكنهما استدعيا إلى روما حيث نُفيا فيها.

لا بد لهذا العنف الهائل الذي مارسه رجال التفتيش بحق المرانة والموارِكة من ردة فعل عنيفة، ففي عام ١٤٨٥ اغتيل في سرقوسة المفتش العام لمحاكم التفتيش في أراغون بدرو أربويز، ولكن ذلك نشر الرعب والظلم والإرهاب وعمم المذابح أكثر.

سارعت الكنيسة إلى الأخذ بثأره، فأمرت بإعدام / ٢٠٠ شخص/ اتهمتهم بالتمرد ضد الكنيسة المقدسة والعرش الإسباني، في أول ردة فعل على هذا الاغتيال، وألقي القبض على زعماء هذا التمرد وقدموا للمحارق الإسبانية الشهيرة في احتفالات «الأوتودافي» الشهيرة ولاقت محاولات أخرى نفس المصير التنكيلي الجماعي الرهيب.

مهما كانت المعلومات والآراء التي ذكرناها حتى الآن حول محاكم التفتيش وجرائمها مثيرة وبليغة فلن نجد أبلغ من صرخة الحبر الإنساني خوان أنطونيو دي لورانتس الذي عمل في محاكم التفتيش أعواماً طويلة، وشغل منصب السكرتير العام لمحاكم التفتيش من عام ١٧٨٩-وحتى عام ١٨٠١ وانتدبه الإمبراطور الفرنسي يوسف بونابرت لفحص محفوظات محاكم التفتيش الإسبانية وكتابة تاريخها، وقد اضطر إلى ترك إسبانيا منسحباً مع القوات الفرنسية، وقام بنشر تاريخه عن محكمة التفتيش الإسباني عام ١٨١٧ حيث قال فيه: «لست أقف لأصف ضروب التعذيب التي كان يوقعها ديوان التفتيش على المتهمين، فقد رواها وانتقدها بما تستحق من الذكر كثير

من المؤرخين، ولكني أصرح بأن أحداً منهم لا يمكن أن يتهم بالمبالغة فيما روى، لقد اطلعت على كثير من القضايا فارتجفت منها اشمئزازاً وروعاً، ولم أر في المفتشين الذين التجؤوا إلى تلك الوسائل إلا رجالاً بلغ جمودهم حد الوحشية» (١٩٢-ص١٨١٥-١٨١٧).

# اضطهاد المفكرين

لم تكن آلة محاكم التفتيش تكتفي بطحن المواركة والمرانة في إسبانيا الذين استأصلت شأفتهم في المحارق -كما رأينا- وفي غرف التعذيب، وسلبت أملاكهم ووزعتها، ثم بعد ذلك طردتهم الكنيسة والعرش الإسباني من إسبانيا رغم المواثيق والعهود السرية والعلنية -كما بينا فيما سبق- بل التفتت نحو المسيحيين الأصلاء الذين ثبت نقاء دمائهم من أصول عربية ويهودية، وطال سيف اتهامها حتى مسيحيي البلاط والطبقة النبيلة، كما طالت بعض أعضاء محاكم التفتيش نفسها ورجال الكنيسة والمفكرين والفلاسفة والعلماء المسيحيين وأساتذة الجامعات وعلماء اللاهوت، والكتّاب والأدباء، واتهمتهم بالعمل بوحي من الشيطان، وواجبها في تطهير أوساطهم من أفكارهم وشكوكهم ونوازع الحرية والتشكيك بالكنيسة وبمحاكم التفتيش.

كان المفتش العام توريكريمادا يرى -كما بينا سابقاً- أنه يجب أن تمنح محاكم التفتيش سلطات مطلقة تجعلها قادرة على التوجه في الاتجاه المطلوب والتحري في جميع الأوساط المسيحية لتطهيرها من رجس الأفكار الجديدة وهو الذي عرف بالغرور والأنانية، وحب الانتقام بالإضافة إلى دمامته المعروفة، وقد عرف بأنه لا يرعوي عن شيء في سبيل تحقيق مبادئه عن طريق محاكم التفتيش. وكان معظم قضاة التفتيش في إسبانيا على هذه الشاكلة، وهذا يفسر لنا أسباب وقوع كثير من الأبرياء في براثن محاكم التفتيش، وعلى رأسهم أكبر رجال الكنيسة وأكثرهم شغفاً بالعدالة وأكثرهم تمتعاً باحترام ومحبة الشعب الإسباني.

كتب الفيلسوف الإسباني فيفس في بداية القرن ١٦ إلى الفيلسوف الهولندي إراسموس (١٤٦٩-١٥١٧) رسالة أرسلها إليه في روتردام يشكو فيها ما يقاسيه المفكرون من تسلط محاكم التفتيش قائلاً: «نحن نعيش في عصر صعب، إذ يحوطك الخطر إن تكلمت، ويحوطك الخطر إن صمتَّ على حد سواء»(١٠٥-ص٥٢٩) وفي هذه الحالة أو تلك تستطيع محاكم التفتيش أن تتهم ضحاياها بكل ما تريد، فهي لم تكن بحاجة إلى إثبات اتهاماتها، إما استناداً إلى تشريعاتها الخاصة بها، أو بناءً على واقعة وجود المتهم في محكمة التفتيش للتحقيق معه. يكفي لاعتبار ذلك دليلاً على اتهامه بالهرطقة، ولن ينجو مهما كان بريئاً. مجرد الاتهام بالهرطقة يعني أن الإنسان محكوم عليه بالعقوبة، ولا يمكن إنقاذه إلا بحدث خارج عن الطبيعة. وأفضل مثل

نضربه للقارىء العزيز قضية رئيس أساقفة طليطلة منذ عام ١٥٥٧ برتولوميو دو كرّانسي، معترف الملك فيليب الثاني سابقاً، وعضو مجمع تريدنت عام ١٥٤٥ ومؤلف كتاب «شرح أصول الدين المسيحي» الذي نشره عام ١٥٥٨ في مدينة إنتورب الذي اعترف البابا بول الرابع (١٥٥٥-١٥٥٩) في مجمع تريدنت بصحة ما جاء فيه كاملاً. ولكن كان لمحكمة التفتيش في طليطلة رأيٌ آخر مخالفٌ لرأي البابا بالاستناد إلى عدة جمل وردت في هذا الكتاب، كافية لاتهام كبير أساقفة طليطلة بالهرطقة البروتستانتية، وحصلت من البابا بيو الرابع (١٥٥٩-١٥٦٥) على أمر يمنحها فيه حق توقيفه والتحقيق معه، فأوقفته عندها وشعر بالأرض تميد تحت قدميه ، وزاد الطين بلة تخلّي معترفه الملك فيليب الثاني عنه ومعاونوه وأصدقاؤه جميعاً، حاول البابا بيو الرابع استرداد كبير الأساقفة من محكمة تفتيش طليطلة، بحجة تجاوز المحكمة لصلاحياتها ، دون طائل، وبقي سجيناً في أقبية السجن سبع سنوات، في عام ١٥٦٥ أرسل البابا لجنة خاصة إلى إسبانيا لنقله إلى روما ، فقدم له أحد أعضاء المحكمة تقريراً قال فيه: «هنا لا يريد أحد التقدم للدفاع عن كرانسي خوفاً من محكمة التفتيش. لم يتجرأ أي إسباني على تبرير ما كتبه رئيس الأساقفة أو القول بعدم تضمنها هرطقة حتى ولو كان مؤمناً ببراءته، لأن ذلك يعني أنه يعمل ضد محكمة التفتيش. لا تسمح سمعة محكمة التفتيش لها الاعتراف أن توقيفها للكردينال كرانسي كان غير شرعي. إن أكثر الرجال حماسة في الدفاع عن الشرعية يرى أنه من الأفضل الحكم على الشخص البريء من أن تعاني المحكمة المقدسة النتائج» (١١١-ص١٦١).

ظل كرانسي يعاني ظلام سجن محكمة التفتيش سبع سنين ولم يُسلَّم إلى روما إلا بعد اعتراف البابا بأن كرانسي مذنب، حيث نُفي إلى قلعة القديس آنجل في روما قيد الإقامة الجبرية مدة تسع سنوات أخرى، أقر البابا بعدها بأن كتاب « شرح أصول الدين المسيحي» هو كتاب هرطقة وأجبره على الاعتراف بأخطائه الهرطقية وأن يتبرأ منها، وأرسل بعدها إلى أحد أديرة أرفييتو، وكان له من العمر ٧٣ عاماً فسرعان ما توفي، شهيداً من شهداء الفكر عام ١٥٧٦ ، وصرح وهو على فراش الموت « أنه لم يتنازل عن أي شيء من آرائه، لا في المحكمة ولا أمام البابا ».

بعد أن تحولت إسبانيا في النصف الأول من القرن ١٦ إلى مملكة مغرقة في الرجعية مضادة للإصلاحات الدينية، أخذت محاكم التفتيش على عاتقها مهمة تطهير

الأوساط الثقافية والجامعات من المتعاطفين مع البروتستانتية والحركة الإنسانية والتنويرية وآراء إراسم (١٤٦٩-١٥١٧) وهو أعظم إنساني وتنويري في عصره، في بداية عصر النهضة، هاجم الكنيسة هجوماً عنيفاً وهجا رجال الدين الكاثوليكي بسخرية، ولبس مسوح الرهبان، وهاجم في كتابه «الثناء على الطيش» الخرافات المتعلقة بكثير من الاعتقادات اللاهوتية الزائفة، استنكر ثراء رجال الدين وتسرّيهم بالنساء، وهاجم أعضاء محاكم التفتيش ودافع عن الهراطقة، وطالب بحرية الرأي، وهاجم البابوات والكرادلة والرهبان ورجال الإكليروس الذين يتحرقون إلى المال واتخاذ الخليلات، وأبناءهم غير الشرعيين -وكان ابناً غير شرعي لقسيس كاثوليكي- الذين يصدرون صكوك الغفران بالمال والرشوات، يتناولها البابوات لنقض أحكام التفتيش والحفلات المجونية في قصورهم الباذخة، وتعيين أبنائهم غير الشرعيين كرادلة وأساقفة ورجال دين، وحروبهم الدموية، فكيف يكتب البقاء لكنيسة إذا خلت من الطيش وبساطة الإنسانية الساذجة؟ (١٧٩-ص١٨٠-٢١٥).

لقد طالت ملاحقات محاكم التفتيش، حتى أنصار المتصوفتين الكاثوليكيتين، فرانسيسكا هرناندز، وماريا كاسالا، أخت الأسقف خوان كاسالا والفيلسوف الإسباني خوان لويس فيفيس والعالم الإنجيلي، وأحد أئمة اللغتين الإغريقية خوان فرغارا، المعترف الشخصي للإمبراطور كارلوس الثاني، والبينيديكتي ألونسو، البروفسور في جامعة الكالي، وماتيو باسكال، وعميد الجامعة نفسها بدرو دو لارما والبروفسور في جامعة سالامانك والفيلسوف الأغوسطيني لونس دو ليون، وغاسبار دو غراخال، ومارتين مارتينيس دو كانتالاندرا وفرانسيسكو سانشيس، وغيرهم من مئات العلماء، كانوا مضطرين من أجل المحافظة على حياتهم إلى التراجع عن آرائهم وكتاباتهم وبحوثهم التي وصمتها محاكم التفتيش بالهرطقة، وإنقاذ أنفسهم من المحرقة واحتفالات الأوتودافي (١٨٣-ص٢٥٤-٢٥٥) ٥٢٦.

# إبادة الكتب

بعد إحراق الكتب العربية العلمية والدينية التي قام بها المفتش العام زمنيز في عام ١٤٩٩ ومرسوم الملكة إيزابيلا عام ١٥١١، وتسليم جميع الكتب العربية إلى قاضي الجهة كما بينا في حينه، فرضت محاكم التفتيش الإسبانية مراقبة صارمة على الكتب والمطبوعات في عام ١٥٤٦، وبدأت بإصدار لوائح بأسماء الكتب الممنوعة، التي كانت أضخم بكثير من لوائح باباوات روما، التي ذكرناها في حينها، وكانت تطلق عليها صفة «كتب هرطقية» وكتب «تمجد اليهودية والإسلام» وترجمات الإنجيل إلى اللغات الفرنسية والإسبانية وغيرها من اللغات الحية والكتب المروجة لتعليم اللغات الحية، وكُتب الإنسانيين البروتستانتيين، وكتب السحر والصور والتماثيل، التي تستهزىء بالدين.

ضمت هذه اللوائح كتباً لكبار المفكرين والعلماء من أمثال: بارثو لوميو دولوس كاساسا، ورابيليه، وإراسم، وأوكام وسافونارولا، وأبلار ودانتي، وتوماس مور، وهوغو غروسيا، وأوفيد وبيكون، وكبلر، وتيخو دوبرار، وغيرهم وألقمت تلالها لنيران المحارق.

في كل لائحة «Index» ممنوعات بربرية، جديدة يقوم المفتشون بتطهير المكتبات العامة والخاصة، بما في ذلك المكتبات الملكية، حتى ولو كانت محتوياتها من مقتنيات الملك الخاصة في غرف مكتبه في القصر دون استثناء. ففي عام ١٦٠٢ صدر أمر السوبريما بتفتيش مكتبة الملك الخاصة ومكتبة الأسكوريال الشهيرة. ذكر كبير أحبار القصر الملكي سان لورانسو أنه في عام ١٦١٢ طلب الملك خلافاً لتعليمات السوبريما، أن لاتُسحب من المكتبات الكتب المحرمة في القائمة الجديدة التي أصدرها السوبريما، وأن لاتنزع من الكتب الأخرى بعض الصفحات. استجابة لهذه الرغبة الملكية أصدر المفتش العام رئيس السوبريما بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٦١٣ المرسوم التالي: «إن كتب الكتاب الزمنيين (المدنيين الغير روحيين) الذين وردت أسماؤهم في اللوائح، تُحفظ في معزل عن غيرها من الكتب ولايسمح بمطالعتها إلاّ بمعرفة أمناء المكتبات وأساتذة اللاهوت، ورؤساء دور نشر كتب اللاهوت، أما الكتب التي تبحث في مواضيع تاريخ الكنيسة والباباوات، فيجب أن تودع في غرف خاصة بها ولايسمح إلا للمذكورين مطالعتها، بعد أخذ إذن من المفتش العام رئيس السوبريما. تسلم مفاتيح هذه الغرف

جميعاً إلى أمناء المكتبات التي توجد فيها هذه الغرف، ونسخة أخرى إلى السوبريما، أما مؤلفات حاخامات اليهود ونسخ الإنجيل المترجمة إلى الإسبانية فتوضع في أماكن خاصة ويكتب عليها (إنها كتب ممنوعة) ولايسمح بقراءتها إلاّ للمذكورين أعلاه، أما الكتب الطبية التي ألفها مؤلفون منعت كتبهم الأخرى ، فيمكن للرهبان والصيادلة مطالعتها في مكتبة الأسكوريال» (١١١-ص٨٧-٨٨).

كان يحكم على مقتني الكتب غير المراقبة أو التي لم تمر على جهاز مراقبة السوبريما بالموت وبمصادرة الأموال والأملاك، أما استيراد الكتب من خارج إسبانيا فيجب أن يتم تحت مراقبة السوبريما الصارمة ورجالها الذين بثهم السوبريما في جميع المعابر البرية والثغور البحرية والطرقات التي تصل إسبانيا بفرنسا والبرتغال.

صرح رود ريغو منريك ابن المفتش العام ألونسو منريك، الذي كان يعيش في المنفى الاختياري في باريس -كما بين الفيلسوف الإسباني خوان لويس فيفيس (١٤٩٢-١٥٤٠) الإنساني الإسباني في عام ١٥٣٣- : «أنت على حق ، فبلدنا (إسبانيا) مثال الغبطة والفخر، ولكن يمكنك أن تضيف إلى ذلك أيضاً أنها بلاد البربرية، لذلك أضحى واضحاً لكل ذي عين أنه لايمكن لأحد اكتساب الثقافة دون أن يتهموه بالهرطقة والخطيئة واليهودية، لهذا السبب فقد وضع العلماء على أفواههم الكمامأت، كل من يبحث عن النجاة في المطالعة الواسعة والتبحر في العلوم، يتعرض إلى الرعب المذهل» (١١١-ص٧٥).

لم يعش في مثل هذا المناخ المرعب العلماء والفلاسفة والموراكة والمرانة والمفكرون والإنسانيون فحسب، بل وأيضاً جميع طبقات المجتمع، إما بمبادرة من محاكم التفتيش أو بأوامر من العرش، وخير مثال على ذلك، الأحداث التي وقعت في سرقسطة عاصمة أراغون عام ١٥٩١، التي هرب إليها تحت حماية الفرسان المحليين وزير فيليب الثاني وسكرتيره أنطونيو بيريز ، الذي غضب عليه، فأمر الملك محكمة التفتيش أن تلقي القبض عليه، ولكن المفتش العام كيروغا، لم يجد حجة يبرر فيها القبض عليه من قبل محكمة التفتيش غير اتهام بيريز بالهرطقة الباديانية التي تؤمن أن لله جسداً بشرياً (المشبهة) لأنه ذكر شيئاً ما عن «أنف الله» ولكن الأراغونيين لم يرضوا بتسليم الوزير الهارب إلى الملك ولا إلى محكمة التفتيش، فأمر الملك محكمة التفتيش اتهامه بالتجديف ضد العقيدة.

في غمرة هذه الأحداث، حدثت اضطرابات شعبية أدت إلى مقتل المركيز دو

ألمينيرا حاكم سرقوسة، اعتبر الملك ذلك ثورة ضد العرش فجرد ضدهم قوات قشتالة طالباً من محكمة التفتيش التنكيل بأنطونيو بيريز، واتهم المفتش العام لأراغون خوان دولون ومعاونيه بعصيان أوامره والتمرد عليه، لكن بيريز هرب إلى الخارج ونكلت محكمة التفتيش بحماته ومسهلي الهرب له. لحسن الحظ فقد تم العثور على رسالة سطرها أحد شهود العيان تحدث فيها عن الطريقة التي نكلت بها محاكم التفتيش بهم «فبالساعة الثالثة من بعد ظهر يوم ١٩ أكتوبر عام ١٥٩٢ أعدم هنا خوان دولونا (المفتش العام لأراغون) وتادون دييغو دو أيريديا، وفرانسيسكو دو ديبربي، وديونيسيو بيريز دو سان خوان، وبدرو دو فويرديس(مفتشين معاونين له)».

في ساحة السوق أقيمت منصة خشبية مرتفعة قليلاً في الوسط ليجثو عليها المحكوم عليهم على ركبهم وهم يمدون أعناقهم، وقد لفت المنصة بقماش من الجوخ الأسود، قطع الجلاد رأس دون خوان دولون بضربة من الأمام، أما دييغو فبضربة من الخلف، أما المفتشان الآخران فقد ذُبحا من نحرهما، وألقي بهم جميعاً فوق المنصة وأجسادهم ترتطم وترتعش حتى أسلموا النفس، أما الدون دو فويرديس فقد شنقه حتى الموت. بعد ذلك قطعوا جثته إلى أربعة أجزاء، وطيف بها في شوارع مدينة سرقوسة وأزقتها.

في العشرين منه، أي في اليوم التالي عقدت جلسة في الهواء الطلق لمحكمة التفتيش، في ساحة السوق نفسها، لاستجواب باقي العصاة الذين تمردوا على محاكم التفتيش، استمرت من الساعة ٧ صباحاً وحتى الساعة ٨ مساءً، أمام قضاة التفتيش وقف ٨ أشخاص حكم عليهم بالموت الزؤام لاشتراكهم بالانتفاضة، وتم إعدامهم في تمام الساعة ٢٤، أثناء المراسم وضعت صورة أنطونيو بيريز وتم إحراقها مع مخلفاته الأخرى بتهمة الهرطقة والفسوق، وقد تم نفي ٢٠-٢٥ شخصاً من سرقسطة إلى غليريا بعد جلدهم» (٢٦٦-ج٣-ص٢٠٦-٢٠٧).

بعد هذه العملية صرح الملك فيليب الثاني: «إن عشرين من قضاة التفتيش هم الذين يسندون عرشي حقاً» وهو على حق، فقد استخدموا قضاة التفتيش لاتهام من يعلمون أنه لم تعرف إليه الهرطقة سبيلاً ولم يكن هرطقياً بأي حال من الأحوال من أجل إرضاء الملك، وقتلوا المفتش العام نفسه الذي رفض الانزلاق في هذه الوهدة مع زملائهم من قضاة التفتيش ومثلوا بجثثهم.

استخدم التاج الإسباني محاكم التفتيش من أجل القضاء على الحركات

التحررية في هولندا. لقد لبث له ماطلب واعتبرت الحركات الاستقلالية هرطقية الطابع وعاقبت الوطنيين بتهمة الهرطقة وعاقبتهم بالإعدام، لقد تعاونت محاكم التفتيش في هولندا أيام السيادة الإسبانية عليها، بصورة وثيقة مع السلطات العسكرية والكنسية. لقد أصدر السويريما الإسباني دستوراً مستمداً من روح دستور توريكريمادا ودعي بـ«دستور الدم» بتاريخ ٢٥ سبتمبر عام ١٥٥٠ خاص بهولندا لملاحقة هراطقتها نجد من واجبنا عرض مقطعٍ منه:

«يمنع طبع وتملك وحفظ وإعطاء وشراء وتوزيع جميع المطبوعات أو المخطوطات المنقولة عن مؤلفات لوثر ويوحنا أيكولا مباديا أولريخ زوينغلي، ومارتن لوثر، وجون كالفين، وغيرهم من الهراطقة من أرباب المذاهب الكاذبة المخادعة، ومؤسسي طوائف الهرطقة الوقحة في الكنائس والشوارع وغيرها من الأماكن الذين نددت بهم الكنيسة المقدسة، كما يمنع تهشيم صور السيدة العذراء وتماثيلها والقديسين الذين طوبتهم الكنيسة، يمنع على أحد أن يسمح بحدوث مجادلات ومحادثات في البيوت مخالفة للقانون، وحضور الاجتماعات التي يعقدها الهراطقة وأصحاب المذاهب الأخرى الذين يبشرون بها بسرية عن طريق الخداع والتضليل، أو الذين يعيدون تعميد الناس، ويلصقون بالكنيسة المقدسة الاتهامات، ويتعرضون للطمأنينة الاجتماعية، وتمنع أية نقاشات تدور حول الكتب المقدسة وبصورة خاصة الفقرات التي تثير الشك والتي ينقصها الوضوح، وكذلك قراءة وتعليم وتفسير الكتابات المقدسة باستثناء علماء اللاهوت الأصليين والذين يحملون شهادات جامعية، يمنع سراً أو جهراً التبشير بتعاليم الهراطقة المذكورين أو الدفاع عنها أو تكرارها أو نشرها، وفي حال مخالفة إحدى النقاط ستوقع بالمخالفين أشد العقوبات باعتبارهم يعملون على تهديد الطمأنينة الاجتماعية ونظام الدولة.

يعاقب مثل هؤلاء المخلين بالطمأنينة الاجتماعية بقتل الرجال بحد السيف، والنساء يدفن أحياء إذ لم يعدن عن غيّهن، أما إذا أصررن على غيهن وآرائهن يلقون بالنار وتصادر أملاكهن وأموالهن في الحالتين لصالح التاج.

كل امرؤ يُعتقد أنه هرطيق، أو يُشتبه بأن له سمعة كهرطيق يُمنع جميع الأشخاص من السماح له بالمبيت عندهم، واستضافته، وتزويده بالطعام أو الدفء، أو مساعدته بأي طريقة أخرى، وكل من يتخلف عن التنديد بأي واحد من هؤلاء الذين نأمر بإدانتهم يكون عرضة للعقوبات المذكورة آنفاً. كل من يعرف شخصاً موصوماً

بالهرطقة يجب أن يبلّغ عنه ويسلمه ويكون للمبلّغ والمسلّم في حال الإدانة، الحق في نصف أملاك المتهم، ولكي لايكون لدى القضاء والموظفين أي ذريعة -بحجة أن العقوبات جسيمة جداً وشديدة ولم ينص عليها إلاّ لإثارة الفزع في قلوب المجرمين- ليوقعوا عليهم عقوبة أقل مما يستحقون فإننا نأمر بأن يعاقب المجرمون حقاً بالعقوبات التي أعلنا عنها سابقاً، ونحظر على جميع القضاة أن يغيروا ويخففوا العقوبات بأي طريقة، ونحظر على أي أحد في أي ظرف أن يطلب منا، أو من أي أحد له سلطة، أن يمنح عفواً عن هؤلاء الهراطقة أو المنفيين أو الهاربين، أو يقدم التماساً في صالحهم، وإلا تعرض للحكم عليه إلى الأبد بعدم الأهلية لتولي الوظائف المدنية أو العسكرية ولأن يعاقب بعقوبة يُقضى بها عليه بطريقة تحكيمية» (١٧٩-ج٢٥-ص ٢٤٦-٢٤٧) و(٢٦٦-ج٣-ص٢٢٧-٢٢٩).

كان يطلب إلى أي شخص يدخل هولندا أن يوقع تعهداً بالولاء للعقيدة الكاثوليكية بحذافيرها، قدر سفير البندقية في بلاط كارل الخامس أن ٣٠٠٠٠ شخصاً من المنكرين للتعميد هلكوا عام ١٥٤٦ في هذه المذبحة الطويلة التي نفذتها محاكم التفتيش (١٧٩-ج٢٥-ص٢٤٧).

لقد استطاع التاج الإسباني بمساعدة محاكم التفتيش بالاستناد إلى هذا المرسوم «المرسوم الدموي» التنكيل بعشرات الآلاف من الوطنيين في البلاد الواطئة، الذين يريدون الاستقلال عن التاج الإسباني باسم القضاء على الهرطقة.

# احتفالات الأوتودافي

سبق لنا ذكر حفلات رسوم الأيمان (الأوتو-دا-في «Autodafe») وهي مرحلة نهائية وختامية من مراحل دعاوي محاكم التفتيش، بلغت في إسبانيا الأوج من حيث الاتساع والرفعة والضخامة والمظهر المسرحي، فقد كانت محكمةً واجتماعاً ومذبحة ومحرقة جماعية ومراسيم دينية وفرحاً ومسرحية حقيقية كانت تتحول إلى عيد كنسي كبير أوعمل حكومي احتفالي يشابه احتفالات صعود الرهبان إلى المذابح عند رسامتهم أو تشابه احتفالات تتويج أولياء العهد ملوكاً، كان يحضرها ويشارك فيها المفتشون ورجال البلاط الملكي وكبار رجال الكنيسة والقادة العسكريون والرؤساء المدنيون والديبلوماسيون من سفراء وقناصل، وأبناء الشعب، والغوغاء من الجنسين.

كانت مراسم الاحتفال تُحدد، بعد صدور قرار الإدانة بحق المتهمين من محاكم التفتيش الإسبانية، وكان من عادة هذه المحاكم عدم تبليغ المحكوم عليهم الأحكام إلاّ عند التنفيذ، وهو كما قال الدكتور لي مؤرخ محاكم التفتيش في كتابه الشهير «تاريخ محاكم التفتيش»: «إجراء من أشنع الإجراءات الجنائية التي عرفت، فيؤخذ المتهم من السجن، دون أن يدري مصيره الحقيقي، ويجوز رسوم الأيمان (الأوتودافي)، وهي المراسم الدينية التي تسبق التنفيذ، وخلاصتها أن يُلبس الثوب المقدس الأصفر ويوضع في عنقه حبل وفي يده شمعة، ويؤخذ إلى الكنيسة ليجوز رسوم التوبة، ثم يؤخذ إلى ساحة التنفيذ وهناك يتلى عليه الحكم لأول مرة وينتظم في مواكب الأوتودافي الذي اشتهر في إسبانيا منذ القرن الخامس عشر، وما يذكر أن الملك فرديناند الكاثوليكي كان من عشاق هذه المواكب الرهيبة، وكان يسره أن يشاهد حفلات الإحراق، وكان يمتدح الأحبار المفتشين كلما نظمت حفلة منها» (١٨٩-ج١ص١٩٠-١٩٢).

مثلاً أصبح تقليداً في إسبانيا إقامة حفلة الأوتودافي خصيصاً على شرف البيت المالك في المناسبات الكبيرة، ففي عام ١٥٦٠افتتحت مهرجانات الأتودافي في طليطلة لسيامة الملكةإيزابيلا فالوا، وفي عام١٦٣٢ أقيمت حفلات الأتودافي في مدريد تكريماً لعيد ميلاد الأمير ابن إيزابيلا بوربون، في عام ١٦٨٠ أقيمت حفلات الأوتودافي في مدريد احتفالاً بزواج الملك كارل الثاني على الأميرة الفرنسية، ماري لويزا دو بوربون ابنة دوق أورليان، وابنة أخت لودفيغ الرابع عشر. بين المؤرخ دي لورانتي في هذا الصدد قائلاً: «لقد بلغت محاكم التفتيش حداً من القسوة مابعده قسوة عندما ربطت

مشاعر وأحاسيس الجماهير المحتفلة بأبهة عقد قران الملوك والملكات، وحفلات التتويج وما يرافقها من فرح وولائم ومراسم وبذخ وتوزيع للهدايا ورقص وغناء بحفلات الأوتودافي الدامية التي يحرق فيها دفعة واحدة ١٨ محكوماً وهم أحياء، وحضور هذه المشاهد حتى آخرها والجو ممتلىء برائحة شواء الأجساد البشرية» (١٩٢-ج٢-ص٣٠٤).

# سقوط محاكم التفتيش

في القرن الثامن عشر اتجهت محاكم التفتيش الإسبانية نحو مصارعة (البدع) الفكرية التي حلت في رؤوس مناصري التنوير الفرنسي، والفلسفة الإنكليزية، والثورة الفرنسية، فحرمت مؤلفات (الموسوعيين) الفرنسيين وصادرتها في كل مكان، في هذا المجال ذكر فيلسوف حركة التنوير المطلق الإسباني فليبانوس: «لقد حرمت المحاكم المقدسة كل جديد وكل ما من شأنه تقويض الماضي، وكل مايتحدث ويعبر عن التحرر والحرية» (١١١-ص٢٥٨) لقد كان جل نشاط حركة التنوير المطلق ينصب على إصلاح وعصرنة المحاكم المقدسة، وإيقاف وظيفتها التنكيلية.

لم تستطع في أيام كارل الثالث (١٧٥٩-١٧٨٨) غير حل الرهبانية الجزويتية وليس إلغاء محاكم التفتيش. لقد صرح العاهل كارل الثالث نفسه قائلاً: «الإسبان يريدون محاكم التفتيش، أما أنا فتقلقني» تابعت محاكم التفتيش عملها ولكن دون إلقاء المحارق أجساد الهراطقة المحكومين الحية كما كانت تفعل في الماضي، ولكن المحكمة كانت ما تزال تعتقد بأنها قوة جبارة.

قاومت محاكم التفتيش الثورة الفرنسية التي انفجرت عام ١٧٨٩ بشدة. أصدر السوبريما الإسباني في شهر ديسمبر من ذلك العام قراراً تُمنع بموجبه جميع الكتب الثورية، وحكمت على رجال الثورة بأنهم تحت قناع حماية الحرية، يعملون في الحقيقة ضدها، مقوضين لأركان النظامين السياسي والاجتماعي، وبالتالي رسوخ الديانة المسيحية، وهم ينشطون لإقامة هذه الحرية الخيالية الباطلة التي يتوهمون أنها هبة الطبيعة للبشر جميعاً على أنقاض الدين والملكية، ونادت بتساوي الناس جميعاً واستقلالهم وعدم خضوعهم لأحد (١١١-ص٢٦٥).

ولكن ذلك لم يحل دون محاكم التفتيش ودون استقبال قوات نابليون ابن الثورة وهو يحتل إسبانيا ويغزوها بجحافله والتعاون معه، تحدوها الرغبة في البقاء في القمة التي تبوأتها في إسبانيا، فأصدرت أحكاماً جديدة في عام ١٨٠٨ ضد الأشخاص الذين تمردوا على القوات الفرنسية وحاولوا تحرير إسبانيا «باعتباره تمرداً فاضحاً قام به أناس جهلاء ضللوا وجعلوهم يؤمنون بالفوضى الثورية تحت غطاء الوطنية وإعادة النظام الملكي» (١١١-ص٢٧٦).

ولكن نابليون الأول لم تنطل عليه تزلفات المحكمة وسوبريماها الدموي، فأصدر

بعد احتلال مدريد في ٤ أيلول سبتمبر عام ١٨٠٨ مرسوماً ألغى فيه محاكم التفتيش والسوبريما تقرباً من الشعب الإسباني الذي كرهها وكره جرائمها، وصادر جميع أموالها لصالح الخزانة الإسبانية (٩-ص٣٣٥-٣٣٦).

في ٢٢ شباط فبراير ١٨١٣، صوّت أعضاء الجمعية التشريعية «الكادس كورتز» بأغلبية ٩٠ مقابل ٦٠ لصالح إلغاء وإيقاف فعاليات محاكم التفتيش والعهدة بوظائفها إلى الأسقف، وفي ١٥ مارس احتج رسول البابا بيو السابع (١٨٠٠-١٨٢٣) أمام مجلس ريغنت ضد قرار الكادس كورتز بحجة أن هذا القرار يمنع البابا من تقرير مصير محاكم التفتيش بصورة موحدة، في نفس الوقت قاومت المؤسسات الروحية التابعة للبابا قرار مجلس الكورتز بامتناعها عن تعليقه في واجهات الكنائس، ولكن ذلك أدى إلى حل مجلس ريغنت، وطرد مبعوث البابا إلى البرتغال.

ولكن النظام الملكي الإسباني الذي عاد إلى حكم إسبانيا لم يكن يريد التخلي عن دستور توريكريمادا الذي ساند العرش الإسباني. فعندما عاد الملك فرديناند السابع (١٧٨٤-١٨٣٣) الذي خلع والده كارل الرابع وألغى دستور ١٨١٢ وخيب آمال مؤيديه المتحررين، فنشبت ضده ثورة عام ١٨٢٠ التي أجبرته على إعادة العمل بالدستور، وأعاد لمحاكم التفتيش سلطاتها، وللسوبريما هيمنته الكاملة، وذكر في مرسومه الذي أصدره عام ١٨١٤ لإعادة السوبريما: إنه من بين جميع الملوك المسيحيين في أوربا لا يحمل أحد لقب الكاثوليكي غير الملوك الإسبان الذين منعوا قيام مذاهب أخرى غير المذهب الكاثوليكي الرسولي الروماني، إنني أعتبر أن اللقب الكاثوليكي شرفٌ كبيرٌ لي، يتعين عليّ تنفيذ مضمون الكاثوليكية الصحيح من صميم القلب، لقد منحني الله القدرة على حماية الكثلكة، لذلك يجب أن أحمله بجدارة. في الفوضى السابقة وحرب السنوات الست التي عمت جميع أقاليم مملكتي، التي دخلها جنود أجانب يتألفون من طوائف متعددة، أغلبهم من طوائف معادية للكثلكة، كانت الفوضى العقائدية النتيجة الحتمية لهذا كله وهن العلاقة بالكاثوليكية وانتشار الخلاعة والمجون والشهوات، فعاش الكثيرون حسب أهوائهم في جو من الأفكار الفاسدة والخبيثة التي استمرت في الدول الأخرى.. لقد رأيت أنه في مثل هذه الأوضاع يجب إعادة المحاكم المقدسة، وتمكينها من العمل بنفس الزخم الذي كان لها في السابق. لقد حثني على ذلك العلماء والمفكرون من الجمعيات الروحية ورجالها الرفيعي المقام، الروحيين

والزمنيين (المدنيين) على حدٍ سواء، جميعهم أفضوا إليّ بدون استثناء أن إسبانيا بحاجة إلى محاكم التفتيش. فقد نشطت في القرن ١٦ الذي لم يكن فيه من الشر ما يوجد الآن. لقد قررنا إعادة محاكم التفتيش إلى سابق عهدها ولكن يجب على هذه المحاكم أن تحترم آراء العلماء والأدباء والكتاب الذين ينيرون طريق القداسة والخير. يتفق الجميع على أن أكبر وسيلة استخدمها المحتلون لنشر الفساد والانحلال في أوروبا كان إلغاء محاكم التفتيش تحت ادعاءات التقدمية والثقافة وحريتها الكاذبة التي كانت تتنافى مع ممارساتهم. هذا ماكانت تهدف إليه مجالس الكورتيز التي ألغت محاكم التفتيش، من أجل نشر الفوضى في صفوف الشعب وإفساده. هذه هي الأسباب التي حدت بالجميع إلى طلب إعادة محاكم التفتيش بأقصى سرعة ممكنة» (٢٦٧-ص٤٤٥ ).

شكل فرديناند السابع رهبانية خاصة لمحاكم التفتيش ، بعد إلغاء رهبانية الجزويت كما ذكر سابقاً. في ١٤ أبريل عام ١٨١٥ قام بزيارة رسمية للمحكمة المقدسة في مركزها ووقع على أحكامها وزار السجن وتناول مع قضاة المحكمة طعام الغداء.

بعد ثورة الشعب على فرديناند السابع وإعادة العمل بالدستور الذي ألغاه، هاجم الشعب الثائر محاكم التفتيش في عقر دارها وقام بإحراقها في كل مكان، اضطر فرديناند السابع إلى إلغاء محاكم التفتيش في ٩ مارس ١٨١٥، وأصدر قراراً آخر يناقض القرار السابق لعام ١٨١٤، قال فيه: «بما أن وجود محاكم التفتيش لايتلاءم ودستور عام ١٨١٢، وبعد الدراسات والمناقشات المستفيضة التي أجرتها مجالس الكورتيز التي صدرت في ٢٢ شباط فبراير ١٨١٣ ودراسة معمقة لدراسة الجمعيات، فإنني آمر أنه اعتباراً من تاريخ اليوم تُلغى محاكم التفتيش في جميع أرجاء المملكة بما في ذلك السويريما، كما نأمر بإخلاء سبيل السجناء جميعاً المتهمين بالجرائم السياسية والدينية، بحيث تصبح مسائل الدين في أيدي الأساقفة، وأن توزع على جميع الأبرشيات حسب سلطاتها المكانية وحسب مراسيم مجالس الكورتيز وقراراتها» (٢٦٧- ص١٥٣).

بعد ثلاث سنوات استطاع الملك المستبد المخادع إلغاء الدستور بحراب ملك فرنسا ثانية، واستعاد حقوق الملكية المطلقة، فكان أول عمل له هو إعادة محاكم التفتيش ولكن تحت تسمية جديدة «مجلس شؤون العقيدة» برئاسة الأساقفة، وبدأت تصدر أحكامها مطبقة على أحكام توريكريمادا الشهير وتقاليده الدموية. احتُفل بأول

حفلة أوتودافي في العهد الجديد في ٧ مارس من عام ١٨٢٦ فقد صدر قرار باتهام انطونيو كارو بالماسونية، وحرمانه من الكنيسة. تم بعد ذلك شنقه وتقطيع جسده إلى أربع قطع في مورسي.

أما حفلة الأوتودافي الثانية في ٢٦ يوليو من العام نفسه، حيث تم شنق معلم المدرسة كاتيانو ريمول، الذي شارك في حرب تحرير الشعب الإسباني من الاحتلال النابوليني الفرنسي، حيث أسر وسُجن عدة سنوات في فرنسا وأطلق سراحه بعد سقوط نابليون ، فغادرها إلى إسبانيا وافتتح مدرسة ابتدائية في بلانسية. أوقفته محكمة التفتيش بحجة أنه منع التلاميذ من زيارة الكنيسة والصلاة وتقديم قربان الاعتراف ، أعلن أنه مسيحي مؤمن بالله ولكنه على غير المذهب الكاثوليكي، على هذا الأساس لا يحق للمحكمة الكاثوليكية محاكمته، بعد سنين من السجن والتعذيب المستمر استطاعت المحكمة الحصول على اعتراف منه بأنه مذنب ويعلن توبته ورغبته في التصالح مع الكنيسة، ولكنه في الجلسة العلنية للمحكمة عاد إلى رأيه السابق وأنكر اعترافاته فاتهمته المحكمة بالهرطقة وحكمت بطرده من الكنيسة وتسليمه إلى السلطات المدنية حيث تسلمته المحاكم الملكية «كهرطيق مرتد» مع مصادرة أملاكه كافة بما في ذلك المدرسة، وشنقه وإحراق جثته رمزياً بعد الشنق، ورمي رماده في برميل رُسمت عليه صورة الشيطان. قبل شنقه حاول أعضاء المحكمة إقناعه بالاعتراف بالتهم المسندة إليه، فأبى ذلك بكل شجاعة وترفع.

أثارت محاكمة كاتيانو بهذا الشكل الرهيب اشمئزاز العالم كله والإسبان من محاكم التفتيش، الأمر الذي اضطر معه فرديناند السابع إلى إلغاء «مجالس شؤون العقيدة» ولكن محاكم التفتيش ظلت موجودة من الناحية الشكلية، فقد كان كاتيانو ريمول آخر ضحية من ضحايا محاكم التفتيش الإسبانية. لم تُلْغَ هذه المحاكم بصورة فعلية إلا بعد وفاة الملك المذكور حيث طُويت صفحة محاكم التفتيش في إسبانيا مرة واحدة وإلى الأبد، وقد تم ذلك بصورة نهائية في ١٥ يوليو عام ١٨٣٤.

سرى هذا الإلغاء على جميع ممالك إسبانيا في الأراضي الواطئة (هولاندا) وصقلية ونيابول وميلانو والفيلبين، ما عدا إسبانيا اللاتينية في مستعمراتها في العالم الجديد حيث استمرت هناك ٣٠٠ عاماً، سيأتي الحديث عنها في فصل لاحق.

# إحصاء ضحايا السوبريما

أما وقد انتهت السوبريما مرة واحدة وإلى الأبد، لا بد أن نعرف عدد الأشخاص الذين أبادتهم السوبريما.

يقول لورانتس: بعد جمع المعلومات من أرشيف محاكمها: أحرق حياً ٣١٩١٢ شخصاً، وأحرق بعد الشنق ١٧٦٥٩ شخصاً ، وحُكم بعقوبات أخرى مختلفة ٢٩١٤٥ شخصاً، وبذلك يكون المجموع العام ٣٤١,٠٢١ شخصاً (٩٢٠-ج٢ص٤٢٦).

أما المؤرخ الإسباني خواكين ديل كوستللو أي ماغوني في كتابه «محكمة التفتيش» الذي نشره في برشلونة عام ١٨٣٥ فقال :«إن عدداً من الأشخاص الذين نكلت بهم محاكم التفتيش في ٤١ محكمة بدءاً من توريكريمادا وحتى جيرونيمو كاستيلون أي سالاس عام ١٨١٨ فيعطي الأرقام التالية:

أحرق حياً ٣٦١١٢ شخصاً، وأحرق بعد الموت ١٩٧٩٠ شخصاً، وبعقوبات مختلفة ٢٨٩٢٤٦ شخصاً، فالمجموع العام ٣٤٥,٦٢٦ شخصاً.

أما المؤرخ خ . أمادور ديل ريوس فقد قام بتدقيق هذه الأرقام بعد ٤٠ عاماً فتوصل إلى الأرقام التالية: أحرق حياً ٢٨٥٤٠ شخصاً، وأحرق بعد الإعدام ١٦٥٢٠ شخصاً، عقوبات أخرى ٣٣٠٨٤٠، فالمجموع ٣٤٨,٩٠٠ شخصاً. (٢٦٧-ص١٢٧).

عدد كبير من المؤرخين المعاصرين يؤكدون الأرقام، ولكنهم ينتقدونها على أساس أنها لم تأت إلا على الأرقام التي كانت بين أيديهم من وثائق محاكم التفتيش، وأن معظم وثائق محاكم التفتيش ما زالت في الأقبية السرية والقلاع القديمة والأديرة، وغيرها من الوثائق التي أتلفت عمداً ، فهم يعتقدون أنه من خلال ٣٥٠ عاماً من وجود محاكم التفتيش قد يصل العدد إلى عشرات أضعاف هذه الأرقام (١٨٣-ص٢٦٥-٢٧٠).

## ب - حالة محاكم التفتيش البرتغالية

تعتبر البرتغال من الدول الأوربية الكاثوليكية القليلة، التي لم تعرف محاكم التفتيش في العصور الوسطى ولكن في القرن الرابع عشر كان الحقد ضد اليهود قد بدأ بالتزايد في شبه الجزيرة العربية الأيبيرية (إسبانيا والبرتغال) ويمتد بالعدوى من إسبانيا إلى البرتغال.

فقد بدأ التاريخ الحقيقي لمحاكم التفتيش في البرتغال في العام ١٤٩٢ إثر لجوء عدد كبير من اليهود والمرانة إليها بعد طردهم من إسبانيا كما بينا في الصفحات السابقة وظهور مشكلة «المسيحيين الجدد» CRISTAOS NOVOS فقد كان اليهود مكروهين في البرتغال منذ أيام القوط الذين سنوا قوانين جائرة ضدهم بغية تنصيرهم والقضاء عليهم، حتى أن الملك أيخيكا عُرف «بمضطهد اليهود» ولم يعرفوا الحرية إلا بمجيء العرب إلى شبه الجزيرة الأيبيرية فخلصوهم من محنتهم، فوقف اليهود إلى جانب المسلمين الفاتحين وانتشروا آمنين في جميع المدن الأيبيرية واستخدمهم بعض الخلفاء في جباية الضرائب، والأمور المالية التي برعوا بها إلى جانب إقراضهم المال بالفائدة الفاحشة وهذا هو الذي حدا بابن الجد الشاعر إلى أن يقول:

تحكمت اليهود على الفروج وتاهت بالبغال وبالسروج

وقال أبو حفص الزكومي:

كنا نطالب اليهود بجزية و أرى اليهود بجزية طلبونا

(٢٥٤-ص٢٠٤)

قدر المؤرخون المعاصرون عدد اليهود الذين هربوا من إسبانيا إلى البرتغال بـ ١٢٠,٠٠٠ يهودياً، وكان الملك خوان الثاني (١٤٥٥-١٤٩٥) قد خاض حرباً في إفريقية أفرغت خزائنه وكان بحاجة ماسة إلى المال، لذلك فقد أشرع بوابات البرتغال لاستقبال اليهود الإسبان الذين دفعوا عند هذه البوابات ٨ كروسادو ذهبياً عن كل فرد منهم ما سمي «بضريبة دخول» ومكوث في البرتغال لمدة ٨ شهور مع تخصيص سفن لنقلهم دون أجر بعد ذلك إلى إفريقية.. لقاء ٤ كروسادو ذهبياً كان يُسمح لليهودي بدخول مشاغل الحدادة وصنع السلاح وشراء سلاحه الفردي . كانت هذه الأموال ضرورية لتمويل الحرب في افريقية، كما فرضت عليهم الجزية (١١١-ص٢١٥) وكذلك (١٨٨-ص٣٠٨).

كان اليهود يعولون على موافقة البرتغال لهم بالإقامة الدائمة بصورة نهائية ربما لخلوها من محاكم التفتيش ولقربها من إسبانيا وسهولة العودة إليها عندما يسمح لهم بذلك، فهم لم يتخلوا عن حلم الفردوس الإسباني.

مقابل ٦٠٠٠٠ كروسادو ذهبياً حصلت ٦عائلات يهودية غنية على موافقة الملك بالبقاء الأبدي في إسبانيا، كما أعطيت للحرفيين المهمين، أما الباقون فقد كان الطرد يتهددهم في كل لحظة. لم يكن عدد سكان البرتغال يزيدون عن مليون نسمة، فكانت هجرة هذا العدد الكبير من اليهود، مدعاة لنزاعات كثيرة ولاضطرابات اجتماعية متعددة، وتعقيدات لا حصر لها، كما انتشربتأثير رجال الدين الكاثوليك تعاطف مع محاكم التفتيش الإسبانية، فنشأت وتنامت حركة قومية ضد اليهود في مختلف الأوساط البرتغالية، فهم قتلة المسيح فسيحل الخراب حيث يحلون، ولا بد من أن تتولى محاكم التفتيش عملية تطهير البرتغال منهم. لذلك فقد غادر البرتغال بعض اليهود بعد انقضاء الشهور الثمانية، وبقي معظمهم بسبب منع الملك البرتغالي لهم من السفر فعوملوا معاملة الأرقاء، يباعون ويشترون في أسواق النخاسة، أما أولادهم اليافعين فقد سيقوا بعد فصلهم عن أهلهم إلى جزيرة سانتو - تومي في إفريقية حيث توفي معظمهم بسبب العمل المرهق وقلة الغذاء والأوبئة والأمراض.

في عام ١٤٩٥ عندما تربع على عرش البرتغال الملك مانويل الأول (١٤٦٩-١٥١٢) تحسنت أوضاع اليهود في البرتغال، ولكنه عندما تزوج الأميرة الأرملة إيزابيلا، إحدى بنات فرديناند وإيزابيلا، الأمر الذي جعله يشرئب إلى حكم إسبانيا أيضاً وتوحيد شبه الجزيرة الأيبيرية تحت عرشه، ضد فرنسا. لقد تطلب منه الأمر وقد أصبح مسؤولاً عن خلافة عرش فرديناند وإيزابيلا أن يتصرف كعاهل إسباني عتيد، فطرد اليهود البرتغاليين الأصليين واليهود المهاجرين من إسبانيا والمرانة، كما أصدر أمراً بتحريم الديانة اليهودية وأمر بإغلاق الكنس ومصادرتها في العام ١٤٩٦، وشمل الأمر حتى المسيحيين المتزوجين من يهوديات، وطالب الجميع باعتناق المذهب الكاثوليكي أو الخروج من البرتغال، ولكنه عندما شاهد أن اليهود المهنيين والأغنياء سيهاجرون،منعهم من السفر وأمرهم باعتناق المسيحية جبراً وبالقوة.

أصدر الملك في عام ١٤٩٩ مرسوماً يمنع بموجبه البرتغاليين والأجانب من السفر خارج البرتغال إلا بعد دفع ضريبة «مغادرة» نقداً أو عيناً، كما منع البرتغاليين من شراء الأموال المنقولة وغير المنقولة للمرانة والماركة دون إذن خاص من الملك بالذات،

تحت طائلة أفدح العقوبات، وسمح للمرانة والموراكة بالسفر على شرط أن يبقوا عائلاتهم رهائن للسلطات.

حاول اليهود المرانة تغيير الأمور لصالحهم، فلم يكن أمامهم غير رشوة موظفي البلاط الذين استنزفوهم بمبالغ طائلة، دون نتيجة، وأخذوا يطالبون بالمزيد حتى طفح بهم الكيل.

زاد من سوء حظهم انتشار الطاعون في البرتغال والمجاعة المهلكة عام ١٥٠٥ فهوجمت بيوت الموراكة والمرانة ونُهبت وأحرقت، وأحرق البعض منهم أحياء لاعتقادهم أنهم السبب في انتشار الطاعون والمجاعة، فقتل في ٣ أيام ٣٠٠٠ وأحرق ٦٠٠٠ أحياء بيد الغوغاء، واغتُصبت النساء والفتيات تحت أنظار أهلهن ثم ألقين في النار أحياء .(٢٦٨-ج٢-ص٢٢) .

في عام ١٥٠٧ ألغى الملك مانويل الأول القوانين التي بيناها في السطور السابقة ضد المرانة والموراكة، ومنح الذين غادروا البلاد حق العودة وأعطى عهداً لكل من عُمِّدَ بالقوة عام ١٤٩٦ بعدم ملاحقته ٢٠ عاماً ثم مددت حتى عام ١٥٣٤، ولكن هذا المرسوم لم يعش حتى ذلك الحين فقد انهار بموت الملك عام ١٥٢١، فخلفه على العرش ابنه الأكبر خوان الثالث (١٥٠٢-١٥٥٧) وكان كلفاً بالمال أي كلف، ومتعصباً للدين وسادياً محباً للقسوة، وكان قد تزوج الأميرة كاترين أخت ملك إسبانيا كارل الخامس، الذي تزوج بدوره من إيزابيلا أخته ابنة الملك مانويل الأول، التي قدمت له دوطة ثمينة قدرها ٨٠٠٠٠٠ كروسادو ذهبياً، وكان يريد إلغاء مراسيم والده بشأن اليهود والمسلمين والمرانة والموراكة، وكان في أتم الحاجة إلى الأموال التي تدرها أحكام محاكم التفتيش في البرتغال.

طلب خوان الثالث مشورة علماء اللاهوت فأفتوه بضرورة الحصول على موافقة البابا لتشكيل محاكم تفتيش في البرتغال، فلا يستطيع أحد لومه بنقض العهود المقطوعة من والده إلى (المتنصرين الجدد) ولكنهم في نفس الوقت أفهموه أن البابا سيكون بحاجة إلى أدلة دامغة تثبت هرطقتهم وارتدادهم إلى أديانهم السابقة وممارستهم لها في بيوتهم وبين أسرهم.

لجأ البابا إلى يهودي خائن لبني جلدته اسمه «إنريكة نونس» سبق له أن وشى بأخيه المراني إلى محكمة التفتيش الإسبانية، للتجسس لصالحه، مع مخبر محكمة تفتيش قرطبة «دييغو رودريغس لوسيرو» المعروف بـ «الغدار»، اندس الإثنان في

أوساط المرانة والموراكة، فنالا ثقتهم، وفي نهاية المطاف قدما للملك تقريراً: «بأن المتنصرين الجدد مخادعون وهراطقة وملحدون سراً، وهم يدينون باليهودية والإسلام، ويدنسون الصليب والقربان المقدس ويهزؤون من الطقوس الكنسية، وإن اليهود يقترفون جريمة قتل المعمدين لإضافة دمهم إلى فطير «يوم الغفران» ويشتمون الملك ويحيكون ضده المؤامرات .إلخ» ، من شدة إعجابه بجاسوسه فقد أطلق عليه الملك لقب المسيحي الثابت Firme-Fe» ولكن جاسوس الملك كان قد كُشف أمره، فهرب إلى إسبانيا، فقد قتله بعد خطفه راهبان فرانسيسكانيان مرانيان برتغاليان هما: ديبغو فازو وأندري بياش قرب بداخوسا، واكتفت محكمة التفتيش بقطع أيديهما، وللصدفة وقع زلزال شديد في البرتغال عام ١٥٣١ في لشبونة نسبه الملك وحاشيته ورجال الدين إلى غضب الله من المرانة والموراكة لعدم إخلاصهم للمسيحية، منزلاً «هذه العقوبة الربانية» لعدم اجتثاث جذورهم.

لابد للقارىء من أن يطرح السؤال التالي: لماذا انتظر خوان الثالث عشر سنوات قبل أن يلجأ إلى البابا لأخذ موافقته على تشكيل محاكم التفتيش؟

الجواب: ربما لعدم تحمس البابا كليمنت السابع (١٥٢٣-١٥٣٤) لتشكيل محاكم التفتيش في البرتغال وللصعوبات المحلية القائمة فيها.

كان باباوات روما في عصر النهضة في حاجة ماسة إلى القروض التي كانوا يحصلون عليها من الصيارفة وأرباب البنوك، وكان معظمهم من الصيارفة اليهود، بالإضافة إلى أن الصيارفة المسيحيين لم تكن أيديهم كريمة في الإقراض، بينما كان اليهود أقدر على الإقراض وأشجع، ويعرفون من أين تؤكل الكتف، طبعاً كان الباباوات قد فضلوا الحصول على القروض، مقابل منح اليهود حريتهم، لقد بين المؤرخون: «أن النصف الأول من القرن السادس عشر، كان أسعد فترة لليهود في الأراضي البابوية» (٢٦٩-ص٢٠٩).

في عام ١٥٣١ أرسل الملك خوان إلى ممثله لدى البابا براس نيتو، إضبارة خاصة، يتألف معظمها من أكاذيب «المسيحي الثابت» ضد المسيحيين الجدد، ليحصل بموجبها على قرار من البابا كليمنت السابع بفتح محاكم التفتيش في البرتغال، لم تلاق هذه الإضبارة هوىً في قلب البابا ولا في عقل كاردينال المقر البابوي، فقد بين الكاردينال له أن دوافع الملك وأهدافه ليست محاربة الهرطقة، بل رغبته في القضاء على المتنصرين الجدد والحصول على أموالهم ومصادرتها لصالحه (١٧٦-ص٣٠٤).

فت في عضد براس نترو وأرسل إلى مليكه قائلاً: إن المخرج يكمن في شراء ضمائر الكاردينالات وحاشية البابا ، كما أعلمه بوجود ممثل للمتنصرين الجدد البرتغاليين في روما ، هو السيد دييغو بيرش، الذي يملك الحظوة لدى البابا وكرادلته وأنه وزع مبالغ كافية عليهم لعدم الموافقة على مطلب الملك ، وهكذا أحبطت مساعي الملك وخططه.

ولكن يظهر أن نصيحة براس نيتو للملك قد أتت أكلها لدى الكاردينالات، فوافق البابا كليمنت السابع على تنفيذ إرادة الملك خوان الثالث، فأصدر أمراً رسولياً مقدساً بتشكيل محاكم التفتيش في البرتغال وتعيين دييغو دو سيلفا الفرنسيسكاني مفتشاً عاماً، واحتفظ البابا لنفسه بحق مراقبة قضائه، وبدأ الملك بوضع قوائم المرانة والمواركة الذين يجب أن يحالوا إلى محاكم التفتيش، وأصدر أمراً بمنع سفر «المسيحيين الجدد » خارج البرتغال، كما منعهم من إرسال الأموال خارج البرتغال، وبدأت في ١٤ يوليو عام ١٥٣٢ أعمال التوقيف الجماعي ومصادرة الأموال العائدة للمتنصرين الجدد ، ولكن المفتش العام دييغو دو سيلفا لم يرض ضميره الأبي أن يكون أداة في يد أصحاب الأغراض المادية واستخدام الدين والكنيسة في سبيلهما ، فقدم استقالته إلى البابا ، هذا لم يمنع بعض المؤرخين من عزو هذه الاستقالة إلى الرشاوى التي تلقاها من المرانة للاستقالة. (١٨٨ص٣١٤-٣١٥)

جمع المرانة كالعادة مبلغاً كبيراً من المال وسلموه إلى شخص يدعى دوارتي داباز (موثوق منهم) وأرسلوه إلى روما لرشوة من بيدهم الأمر في البلاط البابوي، لإلغاء مرسوم محاكم التفتيش، وكان المذكور شخصاً نابهاً واسع الحيلة وعارفاً بأمور البرتغال ومحترماً في أوساطها ، كان ابن يهودي إسباني هرب إلى البرتغال حيث انتُزع من أحضان أبويه وهو صغير، وعُمد بالقوة رغماً عنه. تظاهر بالتقوى الكاثوليكية وتمادى في إظهار حماسه الديني، فعُيِّن قاضياً مدنياً وعضواً في أخوية فرسان السيد المسيح، وكان خوان الثالث يثق به ثقة كبيرة، فأرسله في بعثة سرية إلى إفريقية، وفي إحدى المعارك ضد المسلمين هناك، جرح وفقد إحدى عينيه، وصفه المؤرخ هركولانو في كتابه «تاريخ أصول وتشكيل محاكم التفتيش في البرتغال» بالدهاء وزرابة اللسان والحيوية وسفالة المبادىء والمغامرة، وصل إلى روما وقابل البابا وقدم له المال، وقام في المدينة بأنشطة هائلة، واشترى من يجب شراءهم ورشوتهم في المقر البابوي في روما ، وتمكن عميل المتنصرين الجدد من الحصول على موافقة البابا كليمنت السابع على إلغاء

مرسومه السابق، وأعلن بتاريخ ١٧ أكتوبر ١٥٣٢ إبطال سلطة محاكم التفتيش البرتغالية وإطلاق سراح المسجونين بأمرها، وإعادة ماصودر من أملاكهم وأموالهم إليهم قائلاً: «لما كانوا قد سيقوا إلى التعميد قسراً، فلا يجوز أن يعتبروا أعضاء في الكنيسة، وإن معاقبتهم على الهرطقة والانتكاس إلى شعائرهم الأولى، خرقاً لمبادىء الإنصاف والمساواة، والأمر يختلف فيما يتعلق بأبناء وبنات المرانة فإنهم يتبعون الكنيسة كأعضاء مختارين غير مكرهين، وبما أنهم نشؤوا في أحضان أقرباء لهم من اليهود وشاهدوا هذا النموذج ماثلاً دوماً تحت بصرهم، فإنه من القسوة أن نعاقبهم بمقتضى قانون الكنيسة، بتهمة التردي في أساليب اليهود ومعتقداتهم ، إنهم يجب أن يظلوا في أحضان الكنيسة بالمعاملة الحسنة» (٢٧٠-ص٥١٣) وكذلك (١٧٩-ج٢٦-ص١٥٢-١٥٣).

هكذا انتصر ذهب دوارتي داباز، التحق المذكور بخدمة خوان الثالث تحت إغراء ذهبه كمخبر له، ولكن أنى لليهود أن يغفروا له، خاصة وقد كانوا يخشون وشايته بهم، فوجهوا له عشرات الخناجر بقصد اغتياله بحضور البابا، ولكنه نقل بين الموت والحياة حيث شفي من جروحه وهرب إلى البندقية، وهناك شعر بملاحقتهم فهرب إلى القسطنطينية وأعلن إسلامه، واضعاً نفسه تحت تصرف السلطان العثماني حتى اخترمته المنون.

عهد البابا كليمنت السابع إلى الرسول البابوي في لشبونة بتصفية محاكم التفتيش التي ألغاها بمرسومه المذكور، ولكن خوان الثالث، أخذ يضع العراقيل في وجه الرسول ليمنع وصوله إلى لشبونه، عندما شعر البابا كليمنت السابع بهذه المحاولات استشاط غضباً وأصدر مرسوماً جديداً في ٧ نيسان عام ١٥٣٣ «Cempiterno Regi» يتهم فيه الملك البرتغالي (أنه أخفى بطريق الخداع) قيامه في نهاية القرن الخامس عشر بتنصير اليهود والمسلمين عن طريق القوة، وكان ذلك كله سبباً في إصدار مرسوم تشكيل محاكم التفتيش في البرتغال والعودة عنه بعد أن تبين الخداع الذي ورطه فيه، لأن من عُمد قسراً لايجوز اعتباره عضواً في الكنيسة، وشكل لجنة من الكاردينالات، ومنحها جميع الصلاحيات لإصلاح ماارتكبته محاكم التفتيش.

تابع المسيحيون الجدد جهودهم، فحققوا نجاحاً كبيراً مع أسقف فيزا ميغل دو سيلفا، أخو الكونت بورتا ليغري الواسع النفوذ في البلاط البابوي، وكان ميغل دو سيلفا من أغنى الناس في البرتغال، وقد عهد إليه خوان الثالث بمنصب رئيس الحكومة

والسكرتير الشخصي له، ثم عُين في منصب سفير البرتغال والملك لدى البابا منذ أيام البابا ليون العاشر (١٥١٣-١٥٢١)، ولما كان دو سيلفا شديد الطموح لتسميته كردينالاً فقد التمس الملك ليرشحه لدى البابا ليمنحه رتبة كاردينال، فكان له ما أراد. ولكن نزاعاً نشب بينه وبين خوان الثالث ولي نعمته، جعله يفضل البقاء في روما، رافضاً العودة إلى البرتغال ولشبونة، وأخذ وقد أصبح عضواً في مجلس الكرادلة، يدافع بقوة عن المتنصرين الجدد، مطالباً بمنع تشكيل محاكم التفتيش في البرتغال، واستطاع في مجلس الكرادلة مع زملائه إصدار وثيقة كاملة، عن جميع الأعمال الإجرامية التي ارتكبتها محاكم التفتيش البرتغالية في هذه الفترة القصيرة من الزمن، وهي وثيقة ناطقة تنطبق على محاكم التفتيش في كل مكان شُكلت فيه في العالم الأوربي، وفي المستعمرات في العالم الجديد في أمريكا، جاء فيها: «ألقي القبض على أساس أدلة كاذبة على هؤلاء المتهمين التعساء، الذين صُلب المسيح من أجل خلاصهم، وألقي بهم في غياهب السجون المظلمة، حيث منع عنهم بصيص ضوء النهار، ومقابلة ذويهم وأقاربهم الذين يقدمون لهم العون، يتهمهم شهود مجهولون، لايحددون مكان ارتكاب الجرم المسند إليهم ولا زمانه، حتى إذا استطاع المتهم أن يحزر اسم الشاهد أو الواشي تستبعد شهادة الأخير، ولاتؤخذ بعين الاعتبار. كان الأجدى له أن يتهم من قبل شخص مُفتَر، أفضل من أن يتهم من قبل شخص مسيحي. عندما يعينون للمتهم محامياً، يفترض أن يدافع عن المتهم، ولكنه بدلاً عن ذلك يوصله إلى منصة الإعدام. إذا حاول المتهم أن يثبت أنه مسيحي أصيل، ويكاد ينجح في نفي الاتهام الموجه إليه، فإنهم يسارعون إلى اتهامه بالهرطقة المعندة، ويسلمونه طعمة للنيران، أما أمواله فيكون مصيرها المصادرة، وإذا اعترف باقترافه خطيئة ما عن غير قصد، وبنيّة حسنة، فإنهم يصرون على القول أنه غير مخلص في اعترافه هذا، وإذا أقر المتهم، بسبب بساطته بجميع التهم الموجهة إليه، فإنهم يجردونه من جميع مايملك ويحولونه إلى الإملاق والفقر المدقع، ويحكمون عليه بالسجن المؤبد ويدعون بعد ذلك بأنهم عاملوه بالرأفة والبر المسيحي، أما المتهم الذي يتسنى له أن يثبت بالحجج الدامغة، عدم صحة الاتهام الموجه إليه، وبراءته الكاملة، يحكمون عليه بالغرامة الفادحة، حتى لا يقال أنهم اتهموه دون مسوغ وزجوا به في السجن دون ذنب اقترفه. يلتزمون الصمت المطبق، ولا ينبتون ببنت شفة حول ما استخدموه مع المتهمين من أدوات التعذيب وأساليبه الرهيبة المختلفة، من أجل أن يضطروهم إلى الاعتراف بأية

جريمة يريدونهم أن يعترفوا بها، حتى ولو لم يقترفوها. عدد كبير من الموقوفين يقضون نحبهم في السجن، ولكن الذين يتسنى لهم بمعجزة مغادرة السجن، يصمونه بالعار الأبدي هو وأسرته وذويه طيلة حياتهم، في النتيجة إن المظالم التي يرتكبها رجال التفتيش ومحاكمهم، تجعل المراقب، يجزم بأن هؤلاء هم وزراء الشيطان ، ورجاله ، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكونوا من رجال المسيح» (١٧٥-ص٣٤٥-٣٤٦) وكذلك(٢٧٠-ص٥٢٣).

لم يستطع الكاردينالات تعريف محاكم التفتيش بأفضل من هذا التعريف، ولكنه كان كافياً لأنه دُوِّن في وثيقة رسمية من وثائق الفاتيكان. في هذا الصدد بين المؤرخ أ.ج ساريّفا بكتابه «محاكم التفتيش في البرتغال Saraiya A.j.A Inquisicao Portiguesa,P.38» «تثب الوقائع التاريخية المعروفة الدامغة، التي لاتقبل الدحض، أن ذهب المسيحيين الجدد في البرتغال وروما، كان من الحرارة، بحيث جعل مسألة ظلم المحاكمات والتعميد الإجباري، مفتوحة مدة طويلة من الزمن» لابد أن هذا الذهب، هو ذهب دواتي لاباز.

توفي البابا كليمنت السابع عام ١٥٣٤ وانتخب مكانه بول الثالث (١٥٣٤-١٥٤٩) الذي تابع معاونة اليهود البرتغاليين، وأطلق سراح ١٨٠٠ من المسجونين المرانة، ولكن الملك خوان الثالث جدّد طلبه إلى البابا الجديد، ولكنه لاهو ولا كرادلته كانوا على استعداد لإجابة الملك إلى طلبه، ولما يئس سفيره لدى المقر البابوي من ذلك، أرسل إليه في عام ١٥٣٥ يحثه على قطع صلاته بالبابا والبابوية، أسوة بملك إنكلترا، لتحقيق مآرب خوان، حيث قال بالحرف الواحد: «إن الكاردينالات ليسوا أمراء نبلاء، بل هم أفراد حقيرون، إنهم كلفون بالنفاق والكذب ولا يساوون ٣ نحاسات، إنهم أجلاف لايخضعون إلا للتخويف أو للمنافع الدنيوية، أما الشؤون الروحية فهم عنها مبعدون» (١٦٢-ص٣٨).

حُسم الأمر في هذا الجدل على يد الملك الإسباني كارل الخامس النصير القوي لمحاكم التفتيش، عندما احتل بقواته روما في العام ١٥٣٦ فاهتز العرش البابوي، أصدر مرسوماً تحت ضغط من كارل الخامس بتشكيل محاكم التفتيش في البرتغال، على كره منه، ولكن بشروط بدت للملك وكأنها تفسخ موافقته، منها ضرورة مواجهة المتهم بتهمته وحق المحكوم في استئناف الحكم إلى مجلس التفتيش الأعلى وإلى البابا نفسه ، وكان صدور المرسوم في ٢٣ يوليو من عام ١٥٣٦، عين البابا ٣ مفتشين في

البرتغال هم أساقفة كوئيمبرا، ولاميغ، وسوويت، وسُمح للملك بتعيين المفتش الرابع من قبله، ومنع المرسوم فيما منع مصادرة أموال المتهمين من قبل محاكم التفتيش لمدة ١٠ سنوات، وسمح للمحكومين الاستئناف أمام مجلس التفتيش الأعلى، وعين الأسقف دييغو دا سيلفا الذي رفض هذا المنصب قبل أربع سنوات، كما مر معنا (١٨٨-ص٣١٨-٣١٩).

في ٢٢ تشرين الأول عام ١٥٣٦ تم الاحتفال بافتتاح محكمة التفتيش في أيغورا، حضرها خوان الثالث بنفسه، وعلق في الأماكن العامة بيان المحكمة، وقرىء في خطب الوعظ في الكنائس وكان ينص على ضرورة الإخبار عن اليهود والبروتستانت، والسحرة والعرافين وغيرهم من «خدم الشيطان» مع وعد المخبرين بالعطايا الجزيلة والمادية، وحددت مدة يمكّن من خلالها من يريد الاعتراف بجرائمه بنفسه.

استطاع دافعو الرشوات الهرب من البرتغال إلى إيطاليا وروما وأنكونا والبندقية وشكوا للبابا الذي أصغى بحنان إلى ظلاماتهم، وركعوا في حضرته، ودفعوا مبالغ جسيمة له لمنح أقربائهم من اليهود الباقين في البرتغال رسائل الغفران، لم تعترف بها محاكم التفتيش واعتبرتها دليل اتهام.

لم يطبق دييغو دا سيلفا دستور توريكريمادا، ولم يقم بأعمال تُذكر ضد اليهود والمتنصرين الجدد، حتى أنه أبى اعتبار ملصقات ملفقة علقها مجهولون على أبواب الكنائس يقولون فيها «إن المسيح المخلص لم يظهر بعد وأن يسوع ليس ذلك المخلص، وأن المسيحية محض افتراء» (٢٧٠-ص٥١٥)، بأنها صادرة عن اليهود، بل إنها تحريض من الملك، ليقوم السكان بذبحهم وقيام فتنة. بالإضافة إلى ذلك نشر المؤرخ هيركولانو وثيقة موقعة من الملك خوان الثالث «يأمر فيها عملاءه في ملقة، باغتيال باشتياو زوايش المتصوف المسيحي الذي اشتهر بصلاحه، الذي يقصده المسيحيون من كل صوب، واتهام المتنصرين الجدد بقتله، حتى يقوم السكان المسيحيون بذبحهم» ثم علق على الوثيقة قائلاً: «أي ملك هذا الذي يستخدم الخناجر لقتل الأبرياء تحقيقاً لأغراضه السياسية والمادية مستخدماً المؤامرة» (١٧٧-ص٥٠٥-٥٠٦).

بلغ استياء الملك الذروة من المفتش العام الذي يقف دونه ودون تحقيق أغراضه، فأصدر أمراً بعزله وتعيين أخاه دون هنريك مفتشاً عاماً مكانه، وكان عمره ٢٧ عاماً، بينما نصت القوانين أن لايقل عمره عن الأربعين عاماً: قبل أن يحتج البابا كان هنريك

قد انهمك بكل مايملك من قوة في توقيف المسيحيين الجدد والتنكيل بهم ومصادرة أملاكهم، ونظمت في ٢٠ سبتمبر ١٥٤٠ أول احتفالات أوتودافي في البرتغال، قُدِّم فيها عدد كبير من المسيحيين الجدد واليهود إلى المحارق في لشبونة، وفي ١٠ مدن أخرى في البرتغال .

رغم رفض البابا التصديق على هذه الأحكام، فقد نفذت، وأصبحت هذه الأحكام وكل ما قام به المفتش العام هنريكو ومحاكم التفتيش باطلة ومخالفة للقوانين الكنسية المقدسة، ولكن ذلك لم يفت في عضد الملك البرتغالي، فأخذ بدوره يغدق الرشاوي للبابا وحاشيته، واقترح على البابا تعيين حفيد البابا الكاردينال فارنيزة الذي لايزيد عمره عن ٢٦ عاماً أسقفاً على فيزا محل الكاردينال دا سيلفا ، فنال رضى البابا وتخلص من عدوه اللدود فمنح البابا بدوره شقيق الملك الدون هنريك المفتش العام رتبة الكاردينال، واستطاع تثبيت محاكم التفتيش مرة واحدة وإلى الأبد. فأصدر في ٦ يوليو ١٥٤٧ مرسوماً يسمح باستعادة محاكم التفتيش أنشطتها في البرتغال على النموذج الإسباني، ووضعها تحت إشراف الملك البرتغالي المباشر، وبذلك حصل الملك على مبتغاه، مداخيل جديدة من نهر أموال المتنصرين الجدد من مسلمين ويهود ، ووضع السلطات الروحية تحت تصرفهم، ودعم النظام الإقطاعي ضد مظاهر الثورة البرجوازية التي لاحت إمارتها في الأفق.

# محاكم التفتيش في خدمة التاج

كانت خدمة محاكم التفتيش لمصالح التاج البرتغالي أكبر من خدمتها لمصالح التاج الإسباني وأكثر كمالاً، يكفي أنه قد تعاور على محاكم التفتيش الأبناء غير الشرعيين للملوك البرتغاليين وورثاء العرش، حتى في الفترة التي اتحدت فيها البرتغال مع العرش الإسباني (١٥٨٠-١٦٤٠) كانت وظيفة المفتش العام تمنح إلى الأوصياء على العرش ونواب الملوك وأولياء العهد، ولكن هذا الالتحام بين العرش والتفتيش لم يكن ملائماً للملوك لأن نتائجه كانت وخيمة عليهم، فقد اضطر هؤلاء إلى منح محاكم التفتيش سلطات وامتيازات وحقوق واسعة وعريضة تحقيقاً لحاجاتهم المادية ونزواتهم الأنانية، وجعلهم يقعون في إسارها وتحت وطأتها في نهاية المطاف، إلى الحد الذي جعل قاضي التفتيش أنطونيو دو سويرا في القرن ١٧ يكتب في كتابه: (حكمة ديوان التفتيش) «Aphorismi inquisiterum» يقول: «يملك المفتشون حق مقاضاة الأباطرة والملوك وغيرهم من رؤساء السلطات المدنية» (١٦٢-ص٤٩) مثلاً وقفت محاكم التفتيش ضد إرادة التاج البرتغالي عندما تعدى الملك البرتغالي سباستيان (١٥٥٤-١٥٧٨) على حقها المقدس في العام ١٥٦٧ بإصداره أمراً بمنع مصادرة أموال المتهمين من قبل محاكم التفتيش، ولكن محكمة التفتيش أصدرت على الفور قراراً يبطل قرار الملك بحرمان كل من له علاقة بتعميم هذا الأمر وتنفيذه من الكنيسة، وأن على كل من يصل إليه هذا الأمر مصادرته فوراً.

كانت محاكم التفتيش البرتغالية تعتبر نفسها أعلى مقاماً من الكنيسة الاعتيادية، وطالبتها أن تكون تابعة وخاضعة لها، ولم تكن المحاكم البرتغالية تختلف عن النموذج الإسباني من حيث البنية، فقد كانت برئاسة المفتش العام ومجلس تفتيش أعلى (سوبريما) يدعى أعضاؤه (بالنواب)، أما تنفيذ الأحكام فكان يقع على عاتق المحاكم المحلية، وكانت هناك ثلاث محاكم تفتيش الأولى في لشبونة وتمتد سلطتها إلى وسط البرتغال، والثانية في أيفوزا ويشمل سلطانها جنوب البرتغال، والثالثة في كوئيمبرة ويشمل سلطانها شمال البرتغال، وعين لكل محكمة ٣ قضاة مع عدد كاف من الكتاب والجلادين (مختصين بالتعذيب) والمحققين والمخبرين والمحضرين والوشاة السريين الذين بلغ عددهم ٢٠٠٠ شخصاً وخفض عددهم في العام ١٦٩٩ إلى ٦٠٤، وكانت المدن الأخرى ممثلة بمفوضي محاكم التفتيش، يملكون حقوق التوقيف الاحتياطي

والتحقيق، ولكن لا يحق لهم إصدار الأحكام.

فوق كل ذلك أنشئت إدارة تفتيش الموانىء والسفن «Visitadores dos portos I das naus» وهي مسؤولة عن مراقبة السفن وما تحمله من كتب ومطبوعات ، ومصادرة الممنوع منها ومعاقبة ناقليها ومالكيها (١٦٢-ص٤٩-٥٠).

لقد سارع النبلاء لتقديم خدماتهم إلى محاكم التفتيش تقرباً منها، حتى أنهم كانوا يتجسسون لصالحها، ويعهدون إلى أتباعهم وعبيدهم بمهمات جلب المعلومات عن الهراطقة والمتنصرين الجدد، وكانت للوشايات المجهولة المصدر نفس مفعول الوشايات الموقعة، إذ كانت تؤخذ فوراً كحقائق مُسلّم بها، ولكن المتنصرين الجدد كانوا يدفعون الرشاوي ( الخوة ) لبعض المتنفذين في محاكم التفتيش حتى لا تطالهم مفاعيل الوشايات، وكانت استمرارية الدفع تجعله مصدراً للدخل، وأي إخلال في ذلك كان يرفع الحماية عنهم. وعلى كل حال كان الدفع بهذا الشكل أفضل من مصادرة أموالهم وتعريضهم للموت، ولم تكن ظروف السجن في المحاكم البرتغالية أشد سوءاً من الإسبانية، فقد قرأنا في إحدى الوثائق العائدة للقرن ١٧، أن ٥٧ سجيناً بقوا في السجون المظلمة والزنزانات المعتمة بين ٤ - ١٤ سنة. وفي كثير من الأحيان كانت مواكب الأوتودافي واحتفالاته تقام في ساحة توريبيرو دو بوسو لتزيل السأم الذي كان يرين على سكان المدينة التي كان يحضرها ٣٠٠٠ محتفلاً، وكان أعضاء المحكمة وكبار الشخصيات الروحية والمدنية يجلسون على المنصة الرئيسية مع الحكام ونواب الملك، وأحياناً الملك والملكة والعائلة المالكة والنبلاء والحاشية من رجال البلاط، وكان المحكوم عليهم يُنقلون من السجن دون إبلاغهم الأحكام حيث تُتلى عليهم ويبدأ تنفيذ الأحكام: الهراطقة يُحرقون في النيران أحياء، أما الذين يعترفون ويتوبون فيشنقون حتى الموت، ثم تُلقى جثثهم طعمة للنيران. كان علو كتلة الحطب يصل إلى ٤ أمتار، كان راهبان جزويتيان يربطون المحكوم عليهم إلى أعمدة خشبية بعد عصب عيونهم ثم يشعلون النار بأمر من رئيس الحفلة، وكان بعض المتطوعين المتحمسين يحملون أخشاباً طويلة مشتعلة الرأس ويقربونها من رؤوس المحكومين أثناء اضطرام النيران حتى تحترق رؤوسهم، كما كان يُسمح برميهم بالحجارة من قبل المتعصبين قبل أن يتحولوا إلى رماد.

لقد حول التاج البرتغالي محاكم التفتيش كائناً من كان الجالس عليها إلى مؤسسات تدر المال والمداخيل الثرة، ولو أخذنا على سبيل المثال المبالغ التي كان يدفعها

المتنصرين الجدد (فدية) في الفترة التي توقف فيها الرعب والإرهاب التفتيشي لوضح لنا ما كانت تدره ملاحقة الهراطقة من أموال طائلة على التاج . وفي إحصاء أجري في عام ١٥٧٧ ،أن الملك سباستيان كان قد حصل على ٢٢٥,٠٠٠ كروسادو ذهبياً ليمنح المتنصرين الجدد حق السفر إلى المستعمرات البرتغالية ثم دفعوا في نفس العام ٢٥٠,٠٠٠كروسادو ذهبياً مقابل منع محاكم التفتيش من مصادرة أموالهم لمدة ١٠ سنوات ( ١٢٦-ص١٧-١٨) إلا أن الملك سباستيان أخلف بعد عامين وعوده لهم دون أن يعيد لهم شيئاً مما دفعوه.

دفع المتنصرون الجدد من مرانة وموراكة في عام ١٦٠٥ للتاج البرتغالي مبلغاً ضخماً جداً بالنسبة إلى ذلك الزمان هو ١,٧٠٠,٠٠٠ كروسادو ذهبياً للعفو عن جرائمهم السابقة وعدم ملاحقتهم بضمانة من البابا.

تبرعوا في عام ١٦٤٩( للشركة التجارية الملكية) في البرازيل بمبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠كروسادو ذهبياً من أجل الحيلولة دون تشكيل محكمة تفتيش في البرازيل إنقاذاً لحياتهم فيها. والسؤال هو: لماذا يدفع المتنصرون الجدد رشاويهم للملك وليس إلى قضاة محكمة التفتيش أو البابا؟ والجواب يكمن في أن قضاة التفتيش والبابا كانوا يفضلون إدانة المتهمين لينالوا حصتهم من أموالهم، وهي مبالغ طائلة، فلماذا يلجؤون إلى طرق أخرى غير شرعية وأقل دخلاً، وهم لا يعيدون الأموال المصادرة حتى ولو حصلوا على البراءة التامة من التهمة وإطلاق سراحهم من السجن، لذلك كانوا يزينون للملك مسألة عدم قبول رشاوي من المسيحيين الجدد له. ففي عام ١٦٧٣ حذَّرَ قاضي تفتيش ليرا الملك بدرو الثاني (١٦٤٨-١٧٠٦) قائلاً له: إذا كان المتنصرون الجدد سيقدمون لكم نصف مليون كروسادو للحصول على عفو شامل عنهم، فإننا نوجه عناية جلالتكم أنكم إذا طبقتم القوانين المقدسة الشرعية (محاكم التفتيش) يمكنكم الحصول على مبالغ أكبر بكثير من تلك المبالغ. (١٥٧-ج٢ص٥١-٥٢).

كان معظم المتنصرين الجدد الذين نالهم سيف محاكم التفتيش يعودون إلى طبقات مختلفة من طبقات المجتمع، فقد قدَّم المؤرخ البرتغالي موريرا الإحصاء التالي: حكمت محكمة التفتيش بين عامي ١٦٨٢ -١٦٩١ في البرتغال على ١٨٥ تاجراً و٦٩ كاتب عدل ومحاسباً وموظفي جباية الضرائب، وعلى ١٢٩ محامياً وطبيباً وصيدلياً وحرفياً وعلى ٨٠ عاملاً وفلاحاً وجندياً. (١٨٥-ص١٨٤-١٨٥).

كان الاتهام بالهرطقة يوجه إلى المسلمين والموراكة اليهود والمرانة واللوثريين

والبروتستانت والإنسانيين، وإلى كل من ينتقد العقيدة الكاثوليكية ويمسها من قريب أو بعيد أو ينتقد أعمال البابوات، وكانت رقابة محاكم التفتيش البرتغالية على المطبوعات شديدة، شملت حتى كتب الصلاة والابتهالات والأدعية الكنسية. في عام ١٥٤٧ أصدر كاردينال البرتغال هنريكو والمفتش العام أول قائمة برتغالية بالممنوعات وصل عددها إلى ١١٠٠ كتاب. كان ٥٠ كتاباً منها باللغة البرتغالية، ثم أضيف إليها لائحة الكتب الممنوعة التي صدرت عن ( مجمع تريدانت ) المصدقة من محكمة تفتيش روما، أضيف إليها كتب شعراء ومفكرين وأدباء برتغاليين كالشاعر كاموونس، والكاتب جورجي فيريرا فاشكونسيلوس والأديب خوان دو باروس، والمؤلف الدرامي جيل فيسنتة الملقب بشكسبير البرتغال، والشاعر غارسيا دو ريزيندة، والناثر برنار ريبير، وغيرهم من كبار المفكرين الذين قامت النهضة على أكتافهم في البرتغال.

كان رجال التفتيش يقومون بغارات فجائية على حوانيت الوراقين، وهكذا تستطيع محاكم التفتيش البرتغالية مباهاة المحاكم الإسبانية والرومانية والفخر عليها بأنها كانت الأكثر قمعاً للفكر والأشد صرامة من سائر المحاكم في أوربا كلها، فقد اجتزأت صفحات ثمينة من رواية ( دون كيخوت) لسرفانتس، ومنعت روايته الثانية (سيليستين) في البرتغال رغم السماح لها في إسبانيا، ومنعت كتب كيبلر الفلكية، لقد ضاعت إلى الأبد الصفحات المجتزأة من موشحات جيل فيسينتة، والصفحات المقتطعة من كتاب أوليسيب الكلاسيكي. لقد تأثر الفكر والأدب البرتغالي في وصاية محاكم التفتيش وطغيانها، وجو الخوف والقلق الرهيب الذي ران على الثقافة والمثقفين، وقد عبّر عن ذلك الشاعر البرتغالي أنطونيو فيريرا (١٥٢٨-١٥٦٩) قائلاً بمرارة: أنا أعيش في خوف مرعب، أنا أخاف عندما أكتب، أخاف عندما أتحدث، يتملكني الرعب حتى عندما أتحدث مع نفسي، وعندما أصمت أو أفكر. (١٦٢-ص١٠٣) وكذلك ( ١٨٣-ص٣٢٨-٣٣٠).

# في ظل الحكم الإسباني للبرتغال

عندما قُتل الملك سباستيان في العام ١٥٧٨ في المعركة الشهيرة التي سُميت (بمعركة الملوك الثلاث) في مدينة القصر المغربية، وهزيمة جيشه هزيمة منكرة على يد المسلمين، وهو الذي كان قد جهز الغزو على الطريقة الصليبية(كحملة صليبية) يسترد في نهايتها بيت المقدس والقبر المقدس من أيدي الكفار المسلمين، ولم يترك وريثاً يخلفه على العرش (٢١٧-ص١٤-١٧) وجد العرش الإسباني فرصته الذهبية عندما انقرضت أسرة أفيز في العام ١٥٨٠، فانتقل عرش البرتغال إلى فيليب الثاني ابن أخت خوان الثالث الإسباني، الذي وصل إلى تحقيق مطالبه بقوة السلاح بقيادة الدوق إلبا تنفيذاً لوصية أبيه، وبذلك تحقق توحيد إسبانيا بالبرتغال، وأصبحت شبه الجزيرة الأيبيرية تحت التاج الإسباني، ولكن هذه الوحدة لم تعش أكثر من ٦٠ عاماً، اتّفق المفتش البرتغالي العام دون هنريك، وبار دو تافيرا المفتش العام الإسباني على تبادل المتهمين حسب جنسياتهم، لكن ذلك لم يدم طويلاً، فقد سيطرت السوبريما الإسبانية على محاكم التفتيش في البلدين المتحدين بين عامي ١٥٤٧-١٥٨٠. قبل الاتحاد احتُفل بإقامة ٣٤ حفلة أوتودافي في البرتغال، أحرق فيها ١٦٩ هرطيقاً حياً بالنيران، بينما أحرقت جثث ٥١ مشنوقاً من الهراطقة، وحكمت محاكم التفتيش البرتغالية على ١٩٩٨ شخصاً آخر بتهم مختلفة . أما في ظل ٢٠ سنة من الوحدة (١٥٨١-١٦٠٠) فقد نُظمت ٤٥ حفلة أوتودافي، أحرق فيها ١٦٢ من الهراطقة أحياء، وأحرق من المشنوقين ٥١ محكوماً، بينما نال ٢٩٧٩ شخصاً أحكاماً مختلفة وعقوبات متنوعة (١١١ص٢١٦).

ومع وصول فيليب الثاني إلى العرش الإسباني -البرتغالي الموحد ، سعى المتنصرون الجدد إلى تقديم الرشوة له في عام ١٦٠٠ حيث قَبِلَ منهم ٢٠٠٠٠٠ كروسادو ذهبياً ، كانت كافية لإصدار أمر جديد سمح بموجبه لهم بالسفر إلى المستعمرات الإسبانية والبرتغالية. وبعد أعوام عدة عقد الملك فيليب الثالث نفسه صفقة ضخمة مع المسيحيين الجدد حصل فيها على ١,٨٦٠,٠٠٠كروسادو ذهبياً، كما حصل المفتش العام ونائبه وسكرتيره على ١٠٠,٠٠٠ كروسادو، وتلقى الوزير ليما أيضاً ٥٠,٠٠٠ كروسادو ذهبياً ، حيث نالوا عفواً عاماً ، وتم إخلاء ٤١٠ سجناء من زنزانات محاكم التفتيش (١٨٣-ص٣٣٢-٣٣٣).

استمر الأمر كذلك حتى توفي الملك، فتولى العرش مكانه ابنه فيليب الرابع (١٦٠٥-١٦٦٥)، ولم يكن أقل من أبيه ولعاً بالكروسادو الذهبي، فسارع إلى تهديد المتنصرين الجدد بإعادة كل شيء إلى ما كان عليه، فسارع ٧ صيارفة منهم (برتغاليون) وعلى رأسهم توبيس سارافيا إلى دفع ١,١٥٩,٤٣٨ كروسادو ذهبياً إلى الملك فيليب الرابع عام ١٦٢٧، إلا أن هذا الملك الجشع عاد إلى تهديدهم بإعادة المحاكم وحفلات الأوتودافي، فسلموه أيضاً ٨٠,٠٠٠ كروسادو أخرى ولكنه عاد يطالبهم بـ ٨٠,٠٠٠ أخرى، فدفعوها طائعين. (١١١-ص٢١٧).

في عام ١٦٣٣ عادت محاكم التفتيش إلى سيرتها القديمة حتى عام ١٦٤٠ حيث انتهت الوحدة بين البرتغال وإسبانيا، أحرق حياً خلالها ٤٨ من الهراطقة، ولقي ١٩٥٢ شخصاً عقوبات مختلفة، وفي ١٣ ديسمبر ١٦٣٧ حكم على المصرفي خوان توبيس سارافيا وأخيه هنريك، الذي دفع الرشوات الضخمة التي بيّناها، للملك وغيرهم من الصيارفة لوضع اليد على أموالهم بأكملها، بتهمة الارتداد إلى اليهودية، ولكنه افتدى حياته مع أخيه بمبلغ ٣٢٠,٠٠٠ دوكاتو (١١١-ص٢٢٠).

## صور رهيبة من المحاكمات:

**١- محاكمة البروفسور جورج بوكانين George Buchanan :** كان مدرساً في جامعة كوتيمبرغ، من أصل اسكوتلاندي، وعرف كإنساني بارز، وكان يدرس الفلسفة في الجامعات الفرنسية عندما رغّب إليه الملك خوان الثالث التدريس في الجامعة البرتغالية. تطوع الدومينيكاني بينيير للوشاية به أمام محكمة تفتيش المدينة، فتم توقيفه فوراً مع مدرسَين آخرَين هما: تيفي وكوستي عام ١٥٥٠ بتهمة اعتناق اللوثرية، وخلال عام من التحقيق أضيفت إلى اللوثرية، تهمة التعاطف مع البروتستانتية واليهودية، اعترف بوكانين اعترافاً جزئياً بأنه قال في أحد الأيام: «نعم إنني لا أؤمن بأن المسيح يعطينا جسده لنأكله، وروحه ودمه لنشربه في العشاء الأخير، وأشك في وجود المطهر، ولكن هذه الآراء أخذت بها عندما كنت في الجامعات الفرنسية بصورة مؤقتة وأنه عاد عن هذه الآراء أمام فرانسيسكاني لا أذكر اسمه وإنني أستشهد بأحد مراسيم البابا » ولكن المحكمة لم تعثر على المرسوم المذكور فأعلن بوكانين رغبته في التصالح مع الكنيسة. عندما لم تجد المحكمة أدلة دامغة ضده تبرر إحراقه بالهرطقة، أرسل إلى أحد الأديرة لفحص عقيدته ثم أفرج عنه وغادر البرتغال لا يلوي على شيء إلى انكلترا، حيث تبوأ في الكنيسة الإنكليزية أعلى الدرجات وكتب مذكراته عن الفترة التي قضاها في براثن محكمة التفتيش البرتغالية. (١٨١-ص١-٥).

**٢ - داميان دوغونيتش: (١٥٠٢-١٥٧٤):** إنساني برتغالي شهير، متحدر من أصلاب مسيحية قديمة ومن عائلة نبيلة أرستقراطية، أهّلته للتعلم في قصر الملك مانويل، بعدها عمل أميناً لسر المركز التجاري البرتغالي في الفلاندر، وساح في ألمانيا، حيث تعرف إلى لوثر، والتقى في مدينة بازل مع المفكر إراسم، وبقي على صلة به مدة طويلة من الزمن ومراسلات كثيرة حتى أنه عاش في بيت إراسم مدة خمسة أشهر متواصلة. عُين في العام ١٥٤٨ محافظٌ رئيسيٌ للأرشيف الحكومي الرسمي في مدينة ثيرو دي تمبو، وعُين في عام ١٥٥٨ مؤرخٌ ملكيٌ في القصر الملكي. عمل في هذا المركز تحت رعاية الملك وبتشجيع منه على كتابة عدة كتب، طارت شهرتها في البرتغال وخارجها. من بواكير هذه الكتب كتابة «معتقدات وعادات الموارك الأحباش» Fides religio moresque Actiopum تم نشره في مدينة لوفن عام

بدأ مُنتسبو أخوية الجزويت من الرهبان، بناءً على وشاية من الأخ الجزويتي سيمون رودريغز أحد أتباع القديس أنيو لويز دو ليولا (١٤٩١-١٥٥٦) للمحكمة اتهمهم فيها غوتيتش بالميل للبروتستانتية، أقول هبوا جميعاً لجمع الأدلة ضده وقدموها للمحكمة، التي سُرّت بها فسارعت إلى القبض عليه وتوقيف هذا المؤرخ العظيم وقد بلغ ٦٩ عاماً في العام ١٥٧١، بتهمة تناوله لحم الخنزير يوم الصيام ولعلاقته بإراسم ولوثر ، ومطالعته الكتب الممنوعة، وتشدقه بكلمات نابية بحق الحبر الأعظم وضد المذهب الكاثوليكي، واستقباله عدداً كبيراً من الأجانب في بيته، وإنشاده معهم أغانٍ غير مفهومة. بعد عام ونصف من التحقيق أجملت محكمة التفتيش الاتهامات بقولها أنه:«هرطيق ولوثري ومرتد عن عقيدته الكاثوليكية وإيمانه». لم يتمكن من إنقاذ نفسه من المحرقة إلا بإعلان ندمه وإبداء رغبته بالمصالحة مع الكنيسة، فوافقت المحكمة على المصالحة بالحجة التالية: «بما أن المجرم معروف وعلى جانب كبير من الشهرة وذيوع الصيت في البلاد الأجنبية، فإن الحكم عليه بالهرطقة وإحراقه حياً في موكب الأوتودافي، بعد قراءة الحكم عليه علناً سوف يكون سبباً لزيادة شهرته». (١٠٢-ج٢-ص٥٣٥).

لقد كان أضعف من الاستشهاد في سبيل آرائه وفي سبيل المعرفة، وخُفِّض عليه الحكم بالسجن في أحد الأديرة في لشبونة، ولكن مرضاً عُضالاً ألمَّ به، فسمح له بالانتقال إلى بيته حيث ما لبث الموت أن داهمه. (١٨٣-ص٣٣٦-٣٣٧).

**٣- هوغو غورجيني «Hugo Gorgeny»:** وهو تاجر إنكليزي، اتهمته محكمة التفتيش باللوثرية في ٢٣ أغسطس عام ١٦٠٦، ورفض أثناء تحقيق طويل معه التنازل عن حقه في الاعتراف على الطريقة البروتستانتية، وتحدى حق المحكمة في محاكمته على ذلك.

استمرت محاكمته سنتين وتسعة أشهر لتتهمه في نهايتها بالهرطقة ، وحكمت بحرمانه من الكنيسة وسلمته إلى السلطات المدنية لتنفيذ الحكم. نصحته الحكومة الإنكليزية بالاعتراف بذنبه وطلب المغفرة وقبول توبته، والتمس الموافقة على اعتناق الكاثوليكية (١٧٢-ص٧٦١).

بعد نصف عام نال هوغو حريته، آثر البقاء في البرتغال، لأنه يعلم بأنه لو عاد

إلى إنكلترا بعد اعتناقه الكاثوليكية ، فسيحاسب على تخليه عن البروتستانتية إلى الكاثوليكية، هذا بالإضافة إلى أنه إن بقي في البرتغال فسينال راتباً مدى الحياة لتخليه عن مذهبه إلى الكاثوليكية. بعد تحرير البرتغال من النير الإسباني في العام ١٦٤٠ وتوقيع البرتغال معاهدة دفاعية مع إنكلترا، اضطرت محاكم التفتيش إلى إيقاف أعمالها كافة ضد اللوثريين ولم يعد الإنكليز يحاكمون على معتقداتهم الدينية.

٤- **أنطونيو جوزيه دو سيلفا:** وهو كاتب كوميدي شعبي كان له من العمر ٣٤ عاماً عندما أوقفته محكمة تفتيش لشبونة في ١٩ أكتوبر عام ١٧٣٩، وأحرق حياً بالنار بعد الحكم عليه بالهرطقة. وكان قد أوقف مع أمه وكان يعمل مدرساً في كلية الحقوق الكنسية. تعرضا في السجن إلى أنواع التعذيب وأذعنا للمحكمة وطلبا التصالح معها، فأطلق سبيلهما. ولكن وشاية جديدة من إحدى الخادمات لمحكمة التفتيش أعادتهما إلى السجن مع زوجته ليونورا-ماريا كالفيارو الإسبانية الأصل، كانت ملاحقة فيما سبق من قبل محكمة تفتيش بلد الوليد، بعد عامين أحرق دو سيلفا بالنيران حياً كهرطيق كما أسلفنا، أما أمه وزوجته فقد بقيتا في السجن مدة طويلة من الزمن.

٥- **رجال الدين الذين باعوا أرواحهم للشيطان:** في عام ١٦٧٤ أصدر البابا كليمنت العاشر (١٦٧٠-١٦٧٦) قراره بمنع محاكم التفتيش من إقامة الأوتودافي، ومن توقيف أحد والحكم عليه، وأمر بإرسال جميع الموقوفين بتهمة الهرطقة مع أضابيرهم إلى الفاتيكان. كان ذلك يعني إيقاف جميع محاكم التفتيش في البرتغال عن العمل، ولكن البابا الجديد أينوسنت الحادي عشر (١٦٧٦-١٦٨٩) تراجع عن قرار سلفه، وألغاها كلية في العام ١٦٨١، فاحتفلت محاكم التفتيش بإقامة مذابح أوتودافية هائلة في لشبونة وكوئميرة وأيفورا.

في النصف الأول من القرن الثامن عشر أصبح معظم زبائن محاكم التفتيش البرتغالية من الرهبان والراهبات والقساوسة «الذين باعوا أرواحهم للشيطان».

- **القس مانويل لوبيز دوكارفالو:** أحرق في العام ١٧٢٥ في لشبونة بتهمة ادعائه أنه «المسيح المنتظر» ورغبته في شنق رجال التفتيش أجمعين.
- **الراهبة تيريزا:** أحرقت بالنيران عام ١٧٤٠ «لإقامتها علاقة مع الشيطان».
- **القس انطون إبرة لوربير:** أحرق حياً بالنار عام ١٧٤١ «لإفشاء الاعترافات»
- **القس بدرو دو بتتز إينيكيم:** أحرق عام ١٧٤١ لادعائه أنه زار الجنة وتحدث

مع المنعمين فيها وأنهم جميعاً كانوا يتحدثون بالبرتغالية.

- **الراهبة ماريا تيريزا أيناسيا:** أحرقت بالنيران «لإقامتها علاقة متهتكة مع الشيطان» عام ١٧٤٨.

- **الراهبة ماريا دو روزاريو:** حكم عليها بالحرق في العام ١٧٤٨ بتهمة مساكنة الشيطان، واعترفت أثناء التعذيب الرهيب بهذه التهمة، وأضافت إليها أنها ولدت للشيطان ٧ أولاد :«جراء وقطط ومسوخ».

**٦- سيباستيان جوزيه كارفال و-ميبيل:** الذي عرف في التاريخ باسم المركيز دو-بومبال «Sebastiao gose de Carvalho e Melo Marquis de Pombal»(١٦٩٩-١٧٨٢) كان في شبابه من رجال محاكم التفتيش ومطلعاً على جميع أسرارها وخفاياها. عمل على التوالي سفيراً للبرتغال في لندن (١٧٣٩) ثم في فيينا (١٧٤٥)، حيث أصبح من أصحاب التنوير المطلق، وعدواً لدوداً للجزويت . في عام ١٧٥٠ مع تسنم الملك جوزيه الأول الملقب بالمصلح (١٧١٤-١٧٧٧) ابن خوان الخامس عرش البرتغال عُيِّن وزيراً للخارجية والداخلية والبحرية ثم وزيراً أولاً مدى الحياة. ظهر المركيز في الحكم وفي أعين الشعب البرتغالي مصلحاً ماهراً ومقداماً ومتمرساً بشؤون البحرية والجيش والإدارة وتصدى لمركزي القوى الرجعية: الكنيسة وطبقة النبلاء. بعد مؤامرة الاعتداء التي استهدفت حياة الملك في عام ١٧٥٨ وقمعها بشدة من قبل بوبال والقضاء على دوق آفيرا وآل تافورا تحول إلى الكنيسة وحدّ من سلطانها. أعلن عدم تابعية البرتغال للبابا والفاتيكان وانفصالها عنها ومعاملتها الند للند، بعد ذلك تحول نحو جماعة المسيح اللويولية الجزويتية المتعصبة التي كانت ترهب البرتغال، واتهمها بالولوغ في المؤامرة التي كانت تستهدف الملك جوزيه الأول، ونفى الجزويت من البلاد وحتى من الإمبراطورية البرتغالية ومستعمراتها كلها عام ١٧٥٩، ثم حدّ من سلطات محاكم التفتيش البرتغالية، وأخضع أعمالها لموافقة الحكومة ، وقطع صلتها بالبابا بحيث أصبحت مجرد محكمة سياسية ليس إلاّ، وعهد بمراقبة المطبوعات إلى دائرة حكومية. كان مصلحاً من كبار المصلحين فأصلح التعليم بادئاً بجامعة كومبرا وكليات التعليم المتوسط والمدارس الابتدائية وشجع الصناعة وأصلح الاقتصاد وشكل الشركات الاستثمارية فيما وراء البحار، وجعل البرتغال دولة مركانتيلية، وقوّى التجارة مع البرازيل، عندما هزت البرازيل الزلازل القوية في لشبونة على وجه الخصوص انتهز رجال الدين والقساوسة ورجال التفتيش هذه الفرصة الذهبية،

وأذاعوا في كل مكان، وفي خطبهم الدينية ومواعظهم الكنسية، أن هذا الزلزال المروع عقاب من الله، ودليل على سخط الله وغضبه على تولي ملحد هرطيق شؤون البلاد ويعنون به بومبال، وتزعم هذه الحركة الأب غابرييل مالاغريدا وهو جزويتي متحمس من جماعة المسيح التي أنشأها لويولا، وكان إيطالي الأصل وانتقل إلى البرتغال وتحالف مع طبقة النبلاء والأرستقراطية البرتغالية التي كانت مصالحها تقضي بالوقوف أمام حركة الإصلاح البومبالي وتأييد التعصب الجزويتي ومقاومة التغييرات العصرية، لذلك تآمر مالاغريد معهم حتى ضد الملك نفسه -حسبما جاء في مذكرات المركيز دوبومبال « Smith j. Memoirs of the Marquis of Pombal london v.2p.16 » وأصبح العدو الرئيسي لإصلاحات بومبال، فكتب في عام ١٥٧٦ هجاءً بعنوان «رأي حول الأسباب الخفية للزلزال» « Ynizo da verdadeira Causa do terremoto » قال فيه: «هل تعرفين يالشبونة أسباب الخراب الذي دمر لنا بيوتنا وقصورنا وكنائسنا وأديرتنا، وأسباب موت هذا العدد الضخم من الناس، وهذه النيران الهائلة التي حرقت الحرث والنسل، نعم إنها الآثام الكريهة وليس المذنبات والنجوم والبخار والغاز وغيرها من الظواهر الطبيعية» (Kendrick T.D.the lisbon earth quake.London,1956,P.89) وطالب بإسقاط الحكومة.

أوعز المركيز بومبال إلى محكمة التفتيش بمحاكمة الأب مالاغريدا ممهداً إلى ذلك بعزل جوزيه المفتش العام على الرغم من أنه كان ابناً غير شرعي للملك، وعين عوضاً عنه أخاه بول دوكور فال. في السجن تابع مالاغريدا صب اللعنات على بومبال وكرر اتهاماته له بالإلحاد والهرطقة، لكنه في نفس الحين كان منكباً على تأليف كتاب عن «حياة القديسة آنا» البطولية والإعجازية، أم القديسة الطاهرة العذراء مريم التي أملتها عليه القديسة بذاتها بمشاركة ورضى الإله العلي القدرة وابنه المقدس «عيسى المسيح». كانت أطروحة الكتاب الرئيسية تنص على أن آنا كانت قد أصبحت قديسة منذ أن وجدت في رحم أمها، ولم يكن المفتش العام في حاجة أكثر من هذا الدليل القاطع على هرطقة مالاغريدا ومروقه من العقيدة.

أصدرت محكمة التفتيش قرارها ضد مالاغريدا قائلة في حيثيات الحكم: «إن الأب غابرييل قد اعترف بجريمته وهرطقته وأكد أنه فكر وكتب ودافع عن قواعد وتعاليم مناقضة للمعتقدات السائدة والمعتقدات التي تتمسك بها الكنيسة، وهو يعتبر هرطيقاً معادياً للعقيدة الكاثوليكية. لقد هوى نتيجة هذا الحكم في الحرمان العظيم

والعقوبات الأخرى التي تفرضها القوانين التي تنطبق على جرائمه، بناءً على ذلك وعلى هذا الأساس يأمر قضاة محكمة التفتيش هذا المهرطق ومؤلف هذه الهرطقات الجديدة، والذي اعترف أمامنا بذنوبه ودافع بعناد عن أكاذيبه ونفاقه وأخطائه، بتجريده من رتبة الرهبنة وغيرها من الألقاب وإجباره على ارتداء أردية المحكومين (سانبينيتو) حسب القوانين الكنسية» (مذكرات المركيز بومبال السابقة الذكر (ج٢-ص١٣-١٤).

في ٢١ سبتمبر عام ١٧٦١ وفي ساحة روسي في برشلونة تم شنق الأب مالاغريدا ذو الثلاثة وسبعين عاماً وإحراق جثته، وأسدل الستار على المسرحية. استغل بومبال إعدام مالاغريدا عن طريق الدعاية والمنشورات والكتب التي وزعها في جميع أنحاء أوربا لفضح رجالات الكنيسة والجزويت وجماعة المسيح بصورة خاصة.

أمر بومبال عام ١٧٦٨ بإتلاف وإحراق جميع الوثائق والجداول التي تحتوي أسماء المتنصرين الجدد لتأكده من تلفيق معظمها، وأمر بإلغاء الأوتودافي وشهادات نقاء الدم، وساوى بين المواطنين من مسلمين ويهود ومتنصرين، ومنع التعذيب الجسدي في المحاكم، ومنح المتهمين حق تعيين محامين عنهم، ولكن وفاة الملك جوزيه الأول عام ١٧٧٧ كانت وبالاً عليه، فقد تولت الحكم ابنة جوزيه الأول ماري الأولى وحكمت من عام ١٧٧٧ -١٨١٦، وكانت تشكو من مرض عقلي، فهبت الكنيسة والجزويت والنبلاء لاستعادة مكانتهم السابقة . أحالت المركيز على التقاعد، ثم أوقف واتُّهم بسوء استخدام سلطته وحُكم عليه بالموت. ولكن مامن سلطة كانت تتجرأ على إعدامه فسُمح له بالإقامة الجبرية في أملاكه، وتوفي عام ١٧٨٢ .

**٧- جوزيه أنا ستازيا داكونيا:** كان موسوعياً وشاعراً وأستاذاً في جامعة كوتمبولر لمادة الرياضيات. اتُّهم في عام ١٧٧٨ بكتابة أشعار تُشتَمُّ منها رائحة الهرطقة والتجديف بالدين، وزُج به في السجن ٧ سنوات، ولم ينقذ نفسه من الأوتودافي إلاّ بالمصالحة مع الكنيسة، لكنه توفي بعد إخلاء سبيله بقليل. واستمرت محاكمة الشعراء ورجال الفكر والأدباء حتى عام ١٨٠٨ بعد احتلال الجنرال الفرنسي جيونو للبرتغال، وهرب الملك خوان السادس إلى البرازيل. ألغى الفرنسيون محاكم الفتيش إلغاءً كاملاً، وبعد هزيمة نابليون أعيدت محاكم التفتيش ولكن الحكومة البرتغالية المؤقتة التي تسلمت، حلت محاكم التفتيش إلى الأبد بعد ٣٠٠ عام من القتل والتنكيل والظلم ووأد الفكر والحريات الإنسانية.

من حسن الحظ أن المؤرخة الإنكليزية ماري بريلي قد قدمت في كتابها عن

هوجو غورجيني الآنف الذكر إحصاءً كلياً عن محكمة تفتيش لشبونة وعدد ضحاياها من عام ١٥٣٦ وحتى عام ١٨٢١: أحرق حياً ٣٥٥ رجلاً، و٢٢١ امرأة، وتعرض للتعذيب ٦٠٠٥ رجلاً، و٤٩١٠ امرأة، ومات في السجن ٧٠٦ رجلاً، و٥٤٦ امرأة. المجموع ١٢٧٣٤ شخص، منهم ٥٧٢٧ امرأة. (١٢٧-ص١٢) وكذلك (١٨٣-ص٣٣٥-٣٤٥).

# الفصل الثامن

## محاكم التفتيش في المستعمرات

## الإسبانية والبرتغالية في العالم الجديد

## في القارة الأمريكية

قلما كانت كتب تاريخ محاكم التفتيش الكلاسيكية، التي ألفها المؤرخون الإكليركيون وغيرهم من الباحثين، تنطلق إلى أعمال محاكم التفتيش في المستعمرات، والسبب يعود إلى رغبتهم طي صفحة سوداء من صفحات تاريخ محاكم التفتيش الرهيب، وعندما يضطرون إلى ذكرها فإنهم يقدمون لها بمقدمات تتحدث عن الطبيعة المقدسة لمحاكم التفتيش ورسالتها الحضارية في تلك البلاد الهمجية، وعن نضالها البطولي من أجل غرس القيم المسيحية في تلك البلاد، وهم يعرفون حق المعرفة أن هذه المحاكم كانت عوناً لترسيخ النظام الاستعماري الدموي لصالح المستعمرين والمستغلين.

لقد تم فتح العالم الجديد بدءاً من كولومبيا في العام ١٤٩٢ في الوقت الذي بلغ فيه إرهاب محاكم التفتيش الذروة في إسبانيا، وكان فتح العالم الجديد قد فتح للتاج الإسباني كنوزاً من الذهب ومعيناً لاينضب من الخيرات والفوائد المادية الهائلة. أكد المؤرخون اللاهوتيون المنافحون عن محاكم التفتيش أن إدخال هذه المحاكم إلى العالم الجديد الذي اكتشفه كريستوفر كولومبوس (١٤٥١-١٥٠٦) في تشرين الأول أكتوبر من العام ١٤٩٢ بدءاً من جزيرة سان سلفادور في كولومبيا، هو هدية التاج الإسباني الكاثوليكي إلى هذا العالم الجديد لحراسة عمليات كثلكة العالم الجديد وحمايته من الهرطقة، ولملاحقة الهراطقة واستئصال شأفتهم بلا هوادة.

وفي ٧ كانون الثاني / يناير ١٥١٩/ عين المفتش العام لإسبانيا ألونسو مارينكا، الأسقف ألونسو مونسو أسقفاً أولاً على أمريكا كلها، وعين الراهب بدرو دو كوردويا نائباً لرئيس رهبانية الدومينيكان وطلب إليهما رسمياً تقلد منصب ووظيفة «قاضي التفتيش الأسقفي في مدن وقرى وجزر موريا -الأوقيانوس (في البداية أطلق الإسبان هذه التسمية على أمريكا)، ومنحهما حق تعيين القضاة والكتاب والمحققين والجلادين والسجانين والمخبرين وغيرهم من الأشخاص اللازمين لتنظيم شؤون المحكمة المقدسة (١٥٠-ص٧٦-٧٧).

لم يكن العرش الإسباني ليشك لحظة واحدة -وهو يحتل الهند الغربية كما خال كولومبوس- حول ضرورة أن يجعل محاكم التفتيش تعمل على محاربة الهراطقة لتوطيد نظام حكمه في هذا العالم الجديد.

مع انتهاء عصر الفتح الإسباني، ويحدده المؤرخون في حدود عام ١٥٦٩، ابتدأ

مايسمى بالعصر الابتدائي الكولونيالي لمحاكم التفتيش، حيث أنشيء في إسبانيا ماوراء البحار« محاكم مقدسة مستقلة» منحها التاج الإسباني سلطات واسعة لعقد المحاكم والحكم على المتهمين، وتنفيذ الأحكام بحق الهراطقة.

اصطدم الفاتحون الإسبانيون ورجال الكنيسة الذين يرافقونهم بما في ذلك رجال التفتيش، بمشكلة جديدة لم تكن في حسابهم، لقد تبين لهم أن كولومبيا التي احتلوها لم تكن الهند الآسيوية ولا الصين، فإذا لم يكن السكان هنوداً فمن هم إذن؟ هم ليسوا مثل الإسبان المسيحيين ولايساوونهم، فهم يسيرون حفاة عراة ويسجدون للأصنام ويقدمون لها القرابين ويعبدونها. هل لهم أرواح مثل بقية البشر؟ السؤال الثاني الذي طرحوه :هل يمكن مساءلتهم على مايرتكبون من أخطاء أم أنهم خالون من المسؤولية مثل الأطفال والحيوانات؟ ثم إذا كانوا غير بشر فلماذا يشبهون البشر وكيف وصلوا إلى العالم الجديد؟

أخذ رجال اللاهوت الإسبان ينقبون في الإنجيل وكتب اللاهوت وكتب أبناء الكنيسة الغابرين للعثور على آثار وتلميحات تنبيء بوجود العالم الجديد وتتحدث عنه ويمكن أن تعطي جواباً شافياً على أسئلة السائلين الذين تملكتهم الحيرة، ولكنهم لم يستطيعوا الحصول فيه على أجوبة شافية. قال أحد رجال الدين: إن الهنود الحمر ينحدرون من صلب قابيل الذي قتل أخاه هابيل. آخرون قالوا إنهم ينحدرون من صلب حام بن النبي نوح الذي لعنه أبوه لأنه رفض ركوب السفينة معه وسخر من قضية الطوفان. لكن عدداً من رجال اللاهوت المفكرين ادعوا بأن الهنود الحمر ليسوا بشراً بل هم حيوانات . سنقدم إلى القاريء الكريم نصّين لمؤرخين في ذلك الزمان أولهم للمؤرخ أوفييدو بالدين الذي قال في كتابه «تاريخ الهند العام والطبيعي» الذي نشره في إشبيلية في العام ١٥٣٥ «الهنود الحمر من حيث طبيعتهم كسالى وفاسدون وسوداويون وشبه عراة وأفاكون وعديمو الضمير عموماً ، نساؤهم لايمكن لهن تناول الأسرار المقدسة، لأنهن دنسات وعبدة أوثان، وفسقة داعرات يرتكبن الخيانة الزوجية دون رادع، دأبهن الأساسي الحصول على الطعام وتناوله بنهم وشرب المسكرات والسجود لأوثانهم وعبادة الحيوانات، ماذا ينتظر من أشخاص ذوي جماجم ثقيلة يرتد عن رؤوسهم السيف حسراً لذلك لايجب ضربهم بالسيف على رؤوسهم». (٢٦٧-ص٤٤٥).

في نفس الوقت تقريباً كتب المؤرخ لاس كاساس : الرب خلق هؤلاء الناس

البسطاء، الخالين من الخبث والدهاء، إنهم شديدو الإطاعة لسادتهم حتى ولو كانوا المسيحيين الذين يستخدمونهم، إنهم متجاوبون وصبورون ومحبون للسلام وصالحون، وهم لا يتمردون ولا يحبون الثأر والانتقام وغير شريرين، إنهم مهذبون أكثر من النبلاء، وسريعو العطب عند العمل أو المرض، إنهم من دون أدنى شك كانوا سيصبحون من أكثر الناس بركة في العالم لو أنهم كانوا يؤمنون بالإله الواحد الرحيم» (٢٦٧-ص٤٤٦).

كان على البابا أن يضع حداً لمثل هذه المجادلات فسعى إلى إصدار تقييم لهم في العام ١٥٣٧ حيث قال: «إن الشعب الهندي شعب ذو روح بشرية، عندما استُعبدوا أدخلوا في الديانة المسيحية، لقد كانوا في السابق مترابطين اجتماعياً، إن غزو أراضي الشعب الهندي واستعبادهم من قبل التاج قد أدى إلى عبوديتهم بالضرورة، لأن إدخالهم في المسيحية قد كان بالقوة وعن طريق الإجبار والإرغام بالقوة».

يتعين علينا التأكيد هنا أن رجال الكنيسة إلا ما ندر قد شاركوا منذ البداية في أعمال إعدام الهنود الحمر المتمردين على العبودية على نفس الأساس، ألا وهو أنهم كانوا يرفضون الدخول في الديانة المسيحية. بهذا برر رجال الكنيسة إعدام الزعيمين الهنديين مونتسوما وكاوتيموك وغيرهم من زعماء الأزتيك وأتوالبا زعيم الأينكا وهاوتوويي زعيم هنود كوبا، ومشاركتهم في المذابح الرهيبة للهنود المدافعين عن حوزتهم وأراضيهم.

سرعان ما اقتنع الإسبان أن تنصير الهنود وإدخالهم في المذهب الكاثوليكي لم يكن مجدياً لأنهم تابعوا طقوسهم الوثنية ولم يتخلوا عن ديانتهم ولغاتهم الهندية. في هذا المجال كتب الراهب جيرونيمو منديبيتا (١٥٢٥-١٥٩٤) في كتابه: «تاريخ الهنود الحمر الكنسي» أن الهنود كانوا يضعون الصلبان عند تقاطع الطرقات وعند مداخل القرى، وفوق التلال والمرتفعات والهضاب، كانوا يعمدون إلى وضع تماثيل أوثانهم تحت هذه الصلبان، وعندما كانوا يركعون إلى هذه الصلبان، فإنهم كانوا في الحقيقة يركعون إلى أوثانهم الشيطانية» (٢٩٥-ص٢٣٣-٢٣٤).

والصورة واضحة، فإن الوثنيين الذين أجبروا على التنصير الكاثوليكي أصبحوا «مزدوجي الولاء» وهذا يعني أنهم مرتدون هراطقة، فتحت هذه الهرطقة لمحاكم التفتيش في المستعمرات مجالاً للعمل الواسع الذي لا يعرف كللاً ولا مللاً.

اتهم رجال التفتيش «الهنود الحمر ذوي الجلد الأحمر» «بالارتداد عن الإيمان»

وهي نفس الوسيلة التي تذرع بها توريكريمادا في إسبانيا ضد الهراطقة المسلمين واليهود، الذين أجبروا على الدخول في الكاثوليكية ثم اتهمهم بالارتداد عنها من مرانة وموراركة كما مر بنا سابقاً. كان أول ضحية لمحاكم التفتيش في العالم الجديد -الأمريكي- هو الهندي الأحمر «ميغل» من منطقة ألولياكان في المكسيك. ألقي القبض عليه بتهمة الارتداد عن الدين في العام ١٥٢٢ حيث حكمت عليه محكمة التفتيش بالحرق حياً، ولكننا لا نملك معلومات أكثر عن هذا الشهيد الأول لمحاكم التفتيش في إسبانيا ما وراء البحار من السكان الأمريكيين الأصليين الذين كانوا يدافعون عن وطنهم واستقلالهم ووجودهم.

توصلنا إلى معلومات أكثر عن أعمال الأسقف الأول ومعاونه لشؤون التفتيش في إسبانيا الجديدة «المكسيك» الدومينيكي خوان دو سوماراغي الذي عمل فيها من عام ١٥٣٥ إلى ١٥٤٨. عين خوان من قبل المفتش العام في إسبانيا أسقف إشبيلية ألونسو ماريكة: «لملاحقة الجميع رجالاً كانوا أو نساءً، أحياءً أم أمواتاً، حاضرين أو غائبين، بغض النظر عن مراكزهم وأهميتهم، سواء كانوا من السكان المؤقتين أو الدائمين، الذين يعيشون على أرض أسقفية المكسيك، من هراطقة ومحرومين من الكنيسة ومن ثم هرطقوا، ومرتكبي الجرائم الأخرى وكل من يمد إليهم يد العون» (١٤١ص١).

بتعليمات سوماراغي قام نائب الملك في هذه المستعمرات الإسبانية (المكسيك) أنطونيو دو مندوسا بإصدار أمر باسم ملك إسبانيا، يقضي بتوقيف الهنود الحمر الذين يرتدون عن الإيمان، الذين يعيشون على أرض إسبانيا الجديدة: «بحيث لا يعبدون إلا إلهاً واحداً، وعليهم نسيان آلهتهم وأوثانهم القديمة وتحطيمها باعتبارها أربابهم مثل عبادة الأحجار والشمس والقمر وغيرها من الأوثان، ويمنع عنهم شرف تقديم الذبيحة وإعطائهم العهود. إذا ارتكب الهندي الأحمر الخطيئة لأول مرة يُجلد الهندي ١٠٠ جلدة أمام الجميع، وفي المرة الثانية يُقدم إلى محكمة التفتيش ويتابع طريقه حتى يصل إلى «الأوتودافي» (المحرقة) في الكيماديرو».

ورد في نفس الأمر الذي أصدره مندوسا «أن الهنود الذين يدخلون في العقيدة المسيحية ثم يرتدون عنها، يجب أن نجعلهم عبرة لمن اعتبر أمام الهنود الحمر المتنصرين الآخرين، فبالسوط يُجلدون وتُجز شعورهم، أما الذين يناصبون المسيحية العداء ويتحدثون بالسوء عنها أمام الآخرين، فيجب توقيفهم وحجز حريتهم وتقديمهم إلى

المحكمة وإثبات التهمة عليهم ومعاقبتهم بشدة » (١٣١-ص٥١-٥٢).

هذا القرار هو ما كان ينتظره المفتش سوماراغي ليستند إليه وليكون الأساس القانوني الذي تستند إليه المحكمة لبدء أنشطتها، ولعقد جلساتها والحكم على الهنود الحمر الكثالكة، الذين ارتدوا بعد نعمة الهداية إلى الديانة الوثنية القديمة، أو الذين لا يرضون بأي شكل من الأشكال التخلي عن وثنيتهم.

من بين مئات الأقضية التي حكمت بها محكمة التفتيش برئاسة سوماراغي ضد الهنود المرتدين، نقدم للقارىء حكمان في قضيتين مختلفتين كنموذجين، لتكوين فكرة عن هذه المحاكم:

الحكم الأول صدر ضد الهندي الأحمر المدعو تكا ستيكل وابنته ماريا بتهمة الإصرار على عبادة الأوثان، ولكنهما بسبب إعلان ندمهما وتجاوبهما مع المحكمة ولأنها المرة الأولى، لذلك فقد أخذت المحكمة كل ذلك بعين الاعتبار وعاملتهما برأفة وحكمت عليهما بعقوبة خفيفة «تعريتهما حتى الحقو، وربطهما إلى بغلين راكضين ويُدار بهما في أنحاء المدينة مع جلدهما أثناء ذلك باستمرار ودون هوادة، واقتيد المتهمان بعد ذلك إلى إحدى ساحات مدينة المكسيك -حسب مراسم الأوتودافي- وحلق لهما الجلاد شعر رأسيهما، ثم أضرمت النيران وأطعماها أوثانهما بأيديهما، ثم اعترفا علناً بذنوبهما، ثم تَلى عليهما سوماراغي قرار المحكمة القاضي بإنذارهما بشدة، أنه في حال تكرار مثل هذه الجريمة فلا يجب أن يعتمدوا على الرأفة التي عوملوا بها هذه المرة، إذ سوف يحكمون عندئذ بأقصى العقوبة (أي الحرق أحياء) (١٣١-ص١٠٣-١٠٤).

الحكم الثاني الذي حكم به قاضي التفتيش سوماراغي وصدر بحق الهندي الأحمر كارلوس أوميتوتشتسينا ابن أحد زعماء الآتسك وكان قد أوقف بأمر من المفتش سوماراغي بتهمة الهرطقة والعمل على نشرها. تحت التعذيب الشديد اعترف الشاب المسكين بجريمته وأعلن توبته وطلب الرأفة به من المحكمة فأجابه: «رغم أننا حذرناك يا كارلوس أن اعترافك بعبادة الأوثان وهو ذنب كبير وجرم كامل بحد ذاته، ولكن باستطاعتنا تجاوز ذلك ومعاملتك برأفة» ولكنه لم يف في الحكم الذي أصدره بعد ذلك بوعده: «بما أن المتهم الهندي الأحمر قد اعترف بأنه مذنب بجريمة الهرطقة ونشرها، تُصادر أملاكه جميعها ويُحرم من الكنيسة ويُطرد منها طرداً كاملاً، ويقدم إلى السلطات المدنية لتوقيع العقوبات الجسدية اللازمة عليه مع رجاء معاملته برأفة»

ولكن المحكمة العليا أصدرت بناءً على رغبة سوماراغي الشفهية لرئيس المحكمة العليا قراراً قضى «بحرقه حياً جزاء ما ارتكب من آثام وشرور في حضور جماهير الهنود الحمر والإسبان في مدينة مكسيكو» (١٣١-ص٥٤-٥٥).

بالرغم من فظاعة الأحكام التفتيشية التي أصدرها سوماراغي ووحشيتها فقد أطلق عليه بعض أنصار محاكم التفتيش من المؤرخين بأنه كان «إنساناً عظيماً و صديقاً للهنود الحمر».

تميزت أعمال محاكم التفتيش التي رأسها المفتش الفرانسيسكاني دييغو دو لاندا في يوكانان وغواتيمالا بالشدة والقسوة المتناهية، فقد حُكم على الآلاف من سكان هاتين الدولتين في ستينات القرن ١٦ بتهمة الهرطقة.

لقد استخدم لاندا وسائل تعذيب جديدة، لم تُعرف سابقاً على يد الجلادين، فمن أجل انتزاع الاعترافات من الهنود الحمر، كانوا يُربطون بالحبال ويُعلقون من أيديهم وتُهال على ظهورهم كميات من الشمع المذوب المغلي ثم تُكوى أرجلهم بالحديد المحمى.

إذا لم يكن كافياً لاعتراف المتهمين، كانوا يدلقون المياه في أفواههم المفتوحة قسراً بواسطة قرن مثقوب، في بعض الأحيان كانت المياه الباردة تستبدل بالمياه المغلية، الأمر الذي كان يؤدي إلى ثقب معدة المتهم فتمتزج بالتالي المياه المتسربة من معدته بدمائه ثم ينساب الماء من فمه وأذنيه وأنفه وأحشائه ممزوجاً بالدم.

استطاع لاندا -بشهادة معاصريه- خلال تسعة شهور، التنكيل بـ ٦٣٣٠ هندياً و هندية حمراء، مات منهم ١٥٧ شخصاً أثناء التعذيب ، وزُج الباقون في السجون مدى الحياة.

في ١٢ تموز يوليو من عام ١٥٦٢ احتفل لاندا في مدينة ماني بإقامة احتفال «أوتو-دا-في» «إحراق متهمين أحياء» حضرته السلطات المدنية الإسبانية والهنود الحمر المتنصرون، أحرقت فيها بقايا قبائل المايا الشهيرة بحضارتها القديمة، وأحرقت فيها كتبهم ومخطوطاتهم المكتوبة باللغة الهيروغليفية الماوية المتقدمة، وتماثيلهم وآثارهم المنقوشة وآنيتهم الفنية المليئة برسوم آلهتهم، آلهة المايا، وهي أكبر جريمة ارتكبت بحق الحضارة الماوية، وقد انتزعت جثث أكثر من ٧٠ هندياً لقوا حتفهم في السجن وسير بهم مكشوفين إلى المحرقة على الرغم من موتهم، أما باقي المحكومين الأحياء فقد أخذوا مكانهم في الموكب المهيب باتجاه المحرقة ليتم شيهم وهم أحياء (٢٩٦-ص٣١-٣٢).

كانت الغاية من هذه المحاكمات إلقاء الرعب في قلوب الهنود الحمر وجعلهم ينصاعون إلى إرادة أسيادهم المستعمرين الإسبان، وقد اعترف بذلك لاندا نفسه في كتابه «تقرير حول الأعمال في يوكانان» (٢٩٦-ص٣١-٣٣).

من أجل تبرير الأعمال الهمجية التي ارتكبها لاندا ضد الهنود الحمر بواسطة محاكم التفتيش وجريمته الحضارية النكراء في إبادته كنوز حضارة المايا، التي أتينا على ذكر بعضها، فقد بين في كتابه المذكور طائفة من الأعمال الهمجية النكراء التي ارتكبها الإسبان بهمجية منقطعة النظير، بغية تهدئة الخواطر ضده وضد محاكم التفتيش. ضرب مثلاً على ما كان يجري في أرياف مدينتي كوتشفا وشكتيمال حيث ارتكب الإسبان -كما يقول- أعمالاً إلى درجة من القساوة لم يُسمع بها من قبل، مثل قطع الأنوف والأيدي والأرجل والأعضاء ونهود النساء وإلقائها في الوديان والأهوار التي يقطنونها، وكانوا يقتلون الأطفال في حضور والديهم وذويهم، كانوا أثناء سير أرتال الهنود الحمر وهم مصفدون بالأغلال والجنازير الطويلة وكل من كان منهم يتباطأ في سيره ضمن الرتل كانت تُدق عنقه أمام الجميع أثناء تقدم الرتل حتى لا يتلكأ الرتل (ص ١٣٢).

تحدث عن فظائع الراهب الدومينيكاني بارتولوميو دو لاس كاساسا وفي كتابات دياسا ديل كاستيليو الفاتح الإسباني الشهير، وفي كتب غيره من الذين عملوا من أجل المزيد من المستعمرات لصالح التاج الإسباني.

لقد منعت محكمة التفتيش كتاب بارتولوميو دو لاس كاساسا من التداول والمطالعة والتوزيع وعنوانه «تقرير قصير عن إبادة الشعب الهندي» في ٣ حزيران / يونيو ١٦٦٠ قائلة في الحكم: «يتحدث لاس كاساس في كتابه عن الجرائم القاسية والمريعة التي نزلت بساح الهنود الحمر والتي لا مثيل لها لدى الشعوب الأخرى التي ارتكبها الجنود الإسبان ومبعوثو ورجال الدين للملك الكاثوليكي الإسباني إلى الهند -حسب كلمات المؤلف- إن هذا الكتاب إهانة للشعب الإسباني، كان الأولى له أن يحيط جلالة الملك بمضمون الكتاب ويضعه في صورة هذه الأمور ليتخذ جلالته القرارات اللازمة، عوضاً عن طبع الكتاب ونشره وتوزيعه في أنحاء العالم، بحيث يُرضي ذلك الهراطقة وأعداء الشعب الإسباني.(١١١-ص١٠٣).

ولكن تبين للجميع بعد هذه المجازر أن أعمال إبادة الهنود الحمر لم تكن في مصلحة المستعمرين، مثلاً في جزر الأنتيل التي أبيد فيها الهنود عن بكرة أبيهم.

اضطر المستعمرون الإسبان إلى جلب الأرقاء من القارة السوداء ليقوموا بخدمة أسيادهم، ولكن ذلك كان مكلفاً جداً وكانوا يشعرون بحسرة أنهم لو أبقوا على حياة الهنود الحمر، هذه القوة العاملة المجانية، لاستخدموهم بالمجان في أعمال السخرة.

لم يكن نائب الملك والأساقفة يعتمدون كثيراً عليهم في تنفيذ الأوامر الملكية وتعليمات الكنيسة وحتى المبادىء المسيحية، لذلك كان رجال الدين يرسلون الرسالة تلو الرسالة إلى الملك الإسباني لحثه على دعم الكنيسة وتأسيس محاكم التفتيش وإرسال المفتشين المتمرسين إلى المستعمرات الإسبانية من أجل إقرار النظام ومعاقبة المرتدين والمستهترين بالعقيدة، الذين يستولون دون حق على «الكينتوريال» أي خمس المداخيل الناجمة عن النهب الاستعماري التي يجب أن تذهب إلى خزينة الملك الإسباني.

شكا فرانسيسكو دو توليدو نائب الملك في البيرو(١٥٦٩-١٥٨٤) إلى الملك فيليب الثاني الإسباني أنه لم يعد يستطيع التأثير على الرهبان والقساوسة، الذين تحت ذريعة هداية الهنود، وإدخالهم في الديانة المسيحية، فإنهم يعذبونهم ويُمسّحونهم بالقوة بحيث نشر ذلك التمرد والتذمر منهم ومن الموظفين الملكيين، وإلى انتشار عصابات النهب والسلب والتمرد والثورة ضد السلطة الملكية، حيث قال للملك في بعض رسالته: «الوثنيون موجودون لدى الجميع ولا أحد منهم يهتم بتطبيق القوانين والفرائض الدينية والكنسية، أرجوكم ياصاحب الجلالة أن تطلقوا يد محاكم التفتيش في إسبانيا الجديدة».

كتب القس مارتينيز إلى المفتش العام في إسبانيا أبينوس في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٥٦٧ أنه في مملكة البيرو يشعر الناس بالحرية المؤدية للانحراف والانجراف في الإثم والفساد، بحيث أنه إذا لم يتداركنا الرحمن بعونه وقوته فلسوف تتحول هذه البلاد إلى وضع أسوأ من الوضع الهرطقي في ألمانيا (يعني ذلك انتشار البروتستانتية واللوثرية في ألمانيا) وأنه إذا لم تُستدع للمملكة - بإرادة الله - المحاكم المقدسة التفتيشية الآن فإنه بسبب تزايد أعداد الهراطقة فلن يمكن أن ننتهي بأي حال من الأحوال من محاكمة كل الذين يستحقون المحاكمة (١٥١ج٢ص٢٠-٣٧).

مثل هذه النداءات كانت تلقى هوى من الملك، ويصغي إليها بكل جوارحه، كتب إليه مستغيثاً أسقف كيتو، بدرو دي لايينا في رسالة مؤرخة ١٥ آذار /مارس ١٥٦٩ قائلاً له: «في كل مكان انتشر التجديف بالدين والعقائد المضللة، والتفسيرات الخاطئة والمغرضة للإنجيل، بما أنه في الأعمال المدنية الجميع يستهترون بسلطات الملك، فإنهم

في مسائل الإيمان يستهترون بالله نفسه» (المرجع السابق).

كما كتب الراهب الأوغسطيني خوان دي بيفيرو من كوسكو وغيرهم من رجال الإكليروس.

أثرت هذه النداءات الحارة في حمية فيليب الثاني وهو العاهل الظلامي المتعصب الذي سبق له التصريح تأييداً لمحاكم التفتيش: «إنني لست مستعداً لتسليم ابني فلذة كبدي لنيران المحرقة لو ثبتت هرطقته فحسب، بل سأضرم النار بنفسي في الحطب».

كان فيليب الثاني الذي كان يصغي كثيراً لرجال محاكم التفتيش يؤمن أن أي ارتداد عن الإيمان بالكاثوليكية يخلق أجواءً وظروفاً ملائمة لانتشار الوباء اللوثري، لذلك فقد أمر بمعاقبة كل من تلوث بهذا الوباء، فمن الطبيعي أن يمنع انتشار هذا الوباء في المستعمرات التي تدر عليه الذهب. سيما وأنه كان يتلقى على الدوام تقارير مخبريه في إنكلترا وألمانيا عن أنشطة المبشرين البروتستانت في أمريكا الجنوبية لنشر الهرطقة التي تهدف في الحقيقة إلى سحبها من التابعية للعرش الإسباني. في ذلك الوقت كانت عداوته لإنكلترا قد وصلت إلى حد رهيب ، هذا البلد الذين استبدل أبناؤه روح الشيطان عوضاً عن أرواحهم بارتدادهم عن الكاثوليكية، بحيث أنهم أخذوا تحت أعلام القراصنة يغيرون على أملاكه المكتظة بمناجم الذهب الأمريكي، ويحتلونها ويقتلون رجاله فيها. في عام ١٥٦٨ هاجم القرصان الإنكليزي جون هاوكينز بجرأة قلعة سان خوان دو لوليا في إسبانيا الجديدة ( المكسيك) ثم أنزل جنوده وبحارته في تامبيكو. كما وصلت التقارير إلى فيليب الثاني أن مجموعة كبيرة من الأسرى القراصنة البروتستانت، قدسمح لهم بمغادرة سجنهم من قبل السلطات المدنية في المكسيك قبل عرضهم على محاكم التفتيش حيث استخدموا -لشدة الحاجة إلى خدماتهم- في الورشات والمصانع والمزارع كعمال عوضاً عن إرسالهم لحرقهم أحياء لارتدادهم عن الكاثوليكية، وعلى الرغم من أنهم لم يكونوا راضين بوجود القراصنة. مثل هذا القصر في النظر السياسي وفي غياب المبادىء الدينية التي كان على السلطات المدنية دعمها في إسبانيا الجديدة وراء البحار. أخذ فيليب الثاني يلقي اللوم على الذين نصحوه منذ أعوام بإيقاف وظيفة محاكم التفتيش في مملكته وراء البحار. في ٢٥ كانون الثاني / يناير عام ١٥٦٩ أصدر الملك فيليب الثاني مرسوماً يعيد فيه تشكيل محاكم التفتيش رسمياً في المملكة الإسبانية وراء البحار

(١٥١-ج٥-ص٢٢٥-٢٤٧).

هكذا فقد تلقت محاكم التفتيش حقوقاً غير محدودة ولا مقيدة وسلطات واسعة على جميع المؤسسات والموظفين الاستعماريين بما في ذلك نائب الملك.

استناداً لهذا المرسوم طالب رجال التفتيش أن يكون لهم أرقى الأماكن المتقدمة في الصف الأول في الاحتفالات الدينية والخدمات الروحية والمواكب الدينية الذي كان مخصصاً حتى الآن لنائب الملك وحاشيته، وعندما رفع الأمر للملك أيد بدوره محاكم التفتيش ضد نائبه.

على أساس مرسوم فيليب الثاني أصدر المفتش العام دييغو أينيوسا أمراً بإحداث محكمتين في المملكة الإسبانية ما وراء البحار: الأولى في ليما والثانية في مدينة مكسيكو. في عام ١٦١٠ شكلت محاكم جديدة في قرطاجة الميناء الرئيسي لنائب الملك في غرناطة الجديدة . امتدت سلطات محكمة ليما بالإضافة إلى البيرو وتشيلي ولابلاتا وباراغواي. أما محكمة قرطاجة فقد امتدت سلطاتها إلى غرناطة الجديدة بما في ذلك فنزويلا وباناما وكوبا وبرتوريكو. أما محكمة مكسيكو فقد امتد سلطانها إلى إسبانيا الجديدة وغواتيمالا. رأس كل محكمة منها مفتشان مع حاشيتهما من الجلادين والمخبرين والكتاب والمسجلين وغيرهم، وكان أهم ما يقومون به عند تعيين الحاشية التحقق من نقاء الدم، أي أن يكونوا غير منحدرين من أصلاب اليهود أو المسلمين أو الزنوج أو الهنود الحمر وأن يكونوا مسيحيين كاثوليك أباً عن جد.

لقد طلب إيبنوس من المفتشين تطبيق دستور توريكرمادا الشهير. وخصص لهم السجون المقسمة إلى زنزانات منعزلة بعضها عن بعض، وغرف سرية للتحقيق والتعذيب، وأفهمهم أصول التحقيق التفتيشي وكتابة محاضر التحقيق ، وكيفية تسجيل أسماء المخبرين السريين في سجلات لا يطالها أحد، وكيفية إدارة أعمال موظفي التفتيش، وكيف يجب أن تكتب التقارير التي ترسل إلى مدريد وغيرها من الأمور.

بين لهم أنه إذا اختلف قاضيان مفتشان في الحكم بالموت يرفع الأمر إلى مدريد لتقرر الحكم، أما إذا كان الاختلاف متعلقاً بغير الموت يرفع الأمر إلى الأسقف المحلي ويصبح الحكم بأغلبية اثنين لواحد.

طلب منهم الاهتمام بصورة خاصة بمسائل منع كتب الهراطقة ومطبوعاتهم

وإرسال مفوضين عنهم إلى جميع الموانيء، وتفتيش الحملات القادمة من أوربا، وإصدار قوائم دورية بالكتب الممنوعة وإنزال أقصى العقوبات بحق من توجد بحوزته هذه الكتب والمنشورات. (٢٩٧-ج٥-ص٢٢٥-٢٤٧).

أصدر المفتش العام أيضاً مرسوماً بأن يُقرأ مرسوم الإيمان مرة كل ثلاث سنوات في جميع كنائس أمريكا الإسبانية مع إجبار السكان على الحضور إلى الكنيسة في ذلك اليوم بدءاً من سن العاشرة لسماع هذا المرسوم، وهو في الحقيقة ليس إلا دعوة سافرة إلى المؤمنين ليصبحوا مخبرين للمحكمة.

من حسن الحظ أن المؤرخ ي.ت مدينا الذي تخصص في تاريخ المحاكم السرية في المستعمرات الإسبانية في كتابه: «محاكم التفتيش في ريو دولا بلاتا» (ص١٥-٥٦) قد أورد لنا جزءً مهماً من مرسوم الإيمان حيث ذكر: «إننا نطلب إليكم، بل ندعوكم أن تُعلمونا في الوقت الذي نحدده، عن الأشخاص الأحياء أو المتوفين الذين تعرفونهم أو تسمعون عنهم بقيامهم أو تحدثهم ضد إيماننا الكاثوليكي المقدس وكتبنا المقدسة وقواعد الإنجيل وقرارات مجامعنا المقدسة، والعقيدة العامة لآباء الكنيسة وكل ما يمس الكنيسة الرومانية الكاثوليكية ونظامها وطقوسها شخصياً في قاعة الاستقبال في المحكمة المقدسة،لتحدثونا عن كل ما تعرفونه أو علمتموه أو شاهدتموه عن الأشياء التي ذكرناها، وعن كل أعمال أخرى تستهدف عقيدتنا الكاثوليكية مهما كانت ضئيلة الأهمية، صادرة عن الأحياء الحاضرين أو الغائبين أو المتوفين، لتكون الحقيقة بينة والمذنبون معاقبون. أما المسيحيون الطيبون والمخلصون الذين يزودوننا بهذه المعلومات بمهاراتهم فلسوف نجازيهم ونكافئهم، وبذلك يترسخ إيماننا الكاثوليكي المقدس ويتقدم. لقد بذلنا جهدنا من أجل إيصال هذا المرسوم إلى الجميع، وحتى لا يدعي أحد من الرعية جهله له قمنا بتعميمه على هذا الشكل».

لقد أطلق الشعب على هذا المرسوم «مرسوم الخيانة». لقد تغيرت مضامين هذا المرسوم بالإضافات الكثيرة التي طرأت عليه بين الحين والحين، مثل إعطاء معلومات تفصيلية في القرن الثامن عشر عن كيفية معرفة المرتدين عن المسيحية من المسلمين واليهود والوثنيين والبروتستانتيين لتسهيل أعمال كشف هؤلاء الهراطقة وتسليمهم إلى محاكم التفتيش، ثم صدرت إضافة بشأن الإخبار عن أماكن وجود مؤلفات فولتير وروسو وفولنيا ويدرو وغيرهم من فلاسفة النهضة (١٤٥-ص١٩٣).

كانت محصلة مرسوم الخيانة هذا هائلة، فقد وصلت إلى محاكم التفتيش

وشايات كثيرة وثمينة. إذ قدمت إلى محاكم التفتيش في المكسيك فقط عام ١٦٥٠ خمسمئة وشاية، سجلت في ٨ مجلدات ضخمة، لم يصل إلى أيدي المؤرخين غير أربعة منها فقط. قام المؤرخون بتحليل هذه الوشايات وتصنيفها فتبين لهم أن: ١١٢ وشاية كانت عن السحر والعرافة ، و٤١ وشاية عن يهود مرانة (مرتدين عن المسيحية)، و١٤ وشاية عن رجال دين استخدموا الاعترافات في مصالحهم الخاصة ومآربهم الشخصية، و٦ وشايات عن هراطقة مجدفين بالعقيدة، و ٥ وشايات عن عدم مراعاة الطقوس الدينية، و٦ وشايات عن إهانات وجهت إلى صور وأيقونات القديسين. من الغريب أن تسجل وشاية بأن فتاة صغيرة كسرت يد السيد المسيح على الصليب، ووشاية أخرى عن طفل له من العمر ستة أعوام ارتكب جريمة رسم الصليب على الأرض والبصق عليه واتهم نفسه بالهرطقة وهكذا.... (١٤٤-ص٢٢٨).

## محاكم التفتيش تنشط

لا يمكننا الجزم بأن إجراءات محاكم التفتيش كانت تختلف عما كانت عليه في إسبانيا، فلن نكرر هذه الإجراءات هنا، إلا أننا سنتحدث عن التعذيب الذي كان ظاهرة عادية في محاكم التفتيش في المستعمرات. سنقدم للقارىء صورة عن التعذيب الذي تلقته السيدة منسيا دي لونا البالغة ٢٦ ربيعاً، وزوجها وأختها وابنة أختها اللاتي اتهمن بالاشتراك بالانتفاضة الكبرى ضد محاكم التفتيش في لونا في العام ١٦٣٥. اعتقل معها عشرات البرتغاليين الذين كانوا يعيشون في عاصمة البيرو التي يقيم فيها نائب الملك. اتهمت محكمة التفتيش الجميع بالهرطقة وتعرضوا للتعذيب. اعترف عدد كبير منهم بالجريمة المنسوبة إليهم، وصمد العدد الباقي أمام التعذيب الذي تعرضوا له. انهار منهم اثنان بسبب التعذيب وبقوا في السجن، ورغم التعذيب الذي ناله الزوج فقد أبى الاعتراف بذنب لم يقترفه، كما نفت زوجته منسيا التهم التي نسبت إليها. فقررت المحكمة تعريضهما لامتحان التعذيب قائلة «طالما كان ذلك ضرورياً إلى حين الحصول على دلالات حقيقية على براءتهما من التهمة أو إثباتها عليهما، إننا نجد من أنه خلال فترة التعذيب إذا توفي أحدكما أو فُقد أحد أعضائكما، فلن نكون مسؤولين عن ذلك، لأنكما لاتوافقان على قول الحقيقة». أجابت منسيا دي لونا على تحذير المحكمة بأنها غير مذنبة. سننقل حرفياً ماجاء في محضر محاكمة منسيا دي لونا في القسم المتعلق بتعذيبها: «عندئذ نقلت إلى غرفة التعذيب بحضور رئيسا المحكمة ومستشاريهما. حذرها المفتشان مرة ثانية على قول الحقيقة إذا كانت تخشى التعرض لامتحان ثقيل، فأجابت بأنها بريئة، فحذراها للمرة الثالثة ثم طلبوا منها خلع ثيابها، فكررت أنها بريئة، فحذراها للمرة الرابعة أن تقول الحقيقة وإلاّ فستربط إلى الفرس (والفرس آلة تعذيب سميت بهذا الاسم لأنها في أدائها تشبه الفرس) فأجابت أنها لم تقترف إثماً ضد العقيدة والإيمان، عندئذ خلعوا ثوبها عنها بالقوة وربطوها إلى الفرس وجعلوا بطن القدم ورسغ اليد مربوطين بالحبال إلى عتلة. تابعت أقوالها عن براءتها وقالت أنها إذا لم تتحمل العذاب وبدأت الكلام فماسيصدر عنها عندئذ لن تكون الحقيقة لأن ذلك يكون قد تم تحت التعذيب...

عندئذ صدر الأمر ببدء التعذيب وأديرت العتلة لأول مرة قائلين لها أن تدلي بالحقيقة وإلا فسيأمرون بإدارة العتلة مرة ثانية . أجابت أنها تؤكد براءتها وأنها

لاتقول غير الحقيقة. عندئذ أمروا بإدارة العتلة ثانية وصاحت «آي... آي» ثم صمتت ولم تحر ببنت شفة، وفي حوالي الساعة العاشرة صباحاً (التعذيب بدأ في التاسعة) كانت قد غابت عن الوعي والوجود، وسكبوا الماء على وجهها، ولكنها لم تستفق من غيبوبتها . انتظروا بعض الوقت، فقرر السادة رؤساء محكمة التفتيش ومستشاريهم التوقف عن التعذيب. لقد أوقفوا التعذيب على أساس أن يعاد فيما بعد، وغادر المفتشون قاعة التعذيب، أما أنا كاتب الضبط فبقيت مع بعض الموظفين الذين حضروا التعذيب وخاصة المسؤول عن عمليات التعذيب خوان دو أوتورغين والجلاد وزنجي من مساعديه. قاموا بفك أربطة السيدة منسيا دي لونا عن الفرس وألقوا بها وهي فاقدة الوعي، على أحد الأسرة إلى جانب الفرس. كنا نتوقع أن تستفيق من سباتها لإعادة ربطها إلى الفرس ولكنها لم تسترد وعيها. عندئذ دخل خوان ريوسيكو المسؤول عن غرفة التعذيب وحاول معنا إفاقة السيدة منسيا بشتى الوسائل دون فائدة. بأمر من رئيس المحكمة بقيت في حجرة التعذيب مع بقية الأشخاص الذين ذكرتهم سابقاً في انتظار أن تستفيق من سباتها، ولكنني بقيت منتظراً مع الآخرين حتى الساعة ١١ نهاراً، ولكنها لم تستعد وعيها. كانت عيناها معتمتان، ورأسها ورجليها باردتان، قرّبنا من فمها المرآة ٣ مرات فلم يعتور سطح المرآة أي غباشة، وكانت جميع الدلائل والأمارات تدل على موتها الكلي بصورة حقيقية، ولم ألاحظ أي نبض في قلبها، فأمسكت بيدها فكانت شديدة البرودة.

تم تحرير هذا الضبط من قبلي أنا كاتب ضبط المحكمة خوان كاستيليو دوبينافيدس» (١٥٣-ج٢-ص٢٩-٣٧).

هذه الواقعة لم تكن عملاً غير اعتيادي أو استثنائي، بل كانت حادثة قضائية كثيرة الحدوث في محاكم التفتيش إثر تطبيق عمليات التعذيب على المتهمين. ففي كل محاكمة يسقط فيها المتهمون أثناء التعذيب في غياهب الموت، في كاميدورو كانوا يحرقون جثث ضحايا التعذيب، وجريمتهم الوحيدة أنهم ماتوا تحت التعذيب وحرموا محكمة التفتيش من حرقهم أحياء في حفلة أوتودافي وتطهيرهم بالنيران وهم أحياء من آثام الهرطقة.

في حفلة الأوتودافي التي نظمت في مكسيكو في ١١ نيسان /أبريل ١٦٤٩ من قبل محكمة التفتيش، أحرق ١٠ أشخاص بعد أن شبعوا موتاً أثناء تعذيبهم. حتى أن أحد المؤرخين قال: يمكنني كتابة كتاب من خمس مجلدات ضخمة عن الأشخاص

الذين ماتوا أثناء التعذيب في أقبية محاكم التفتيش في العالم. (١٥٣-ج١-ص١٢٢-١٢٣).

عندما توفيت الضحية منسيا دي لونا أثناء تعذيبها على الفرس بحضور ٣ قضاة تفتيش والموظفين والجلادين، لم يمد أحد منهم يد الإسعاف لإنقاذها من الموت، حتى الطبيب كان غائباً ولم يستدعه أحد كما رأيتم في نص محضر التعذيب الذي بيّناه أعلاه. ولكن أمر منسيا لم ينته بموت فقط، فقد أصدرت محكمة التفتيش التي لم تراع للموت حرمة أمراً بحرق دمية تشبهها وتمثلها بالنار بعد أن أعلنوا حرمان روحها من نعيم الكنيسة ومصادرة أملاكها -وهذا هو المهم- في ٢٣ يناير ١٦٣٩ أثناء إحراق ١١ متهماً آخرين أحياء بتهمة الاشتراك في الانتفاضة الكبرى ضد محاكم التفتيش.

قرأنا في السجلات السنوية لمحاضر محاكم التفتيش المكسيكية مايلي: في٢٤ كانون الأول ديسمبر ١٦٩٦ ألقي القبض على الدونا كاتلينا دي كامبوس بتهمة الهرطقة فمرضت مرضاً شديداً وطلبت من محكمة التفتيش أن يسمحوا لها بالموت كمسيحية بهدوء فألقوا بها في الزنزانة ومنعوا عنها الطعام والدواء حتى أسلمت روحها إلى بارئها، بعد عدة أيام وجدوا جثتها في الزنزانة متعفنة وقد التهمتها جرذان السجن.

على كل حال كانوا في محاكم التفتيش في المستعمرات يعاملون النساء برأفة أكثر من الرجال، فقد اكتفت المحكمة بإحراق ٥ نساء وهن أحياء من أصل ثمانية محكومات في حفلة الأوتودافي الضخمة التي نظمت في مكسيكو في ٨ كانون الأول ديسمبر ١٥٩٦. كانوا أيضاً يرأفون بالأطفال واليافعين، ففي شهر تموز /يوليو ١٦٤٢/ أدلى اليافع الذي لايزيد عمره عن ١٣ عاماً غابرييل دوغراناد تحت التعذيب بأسماء ١٠٨ من الهراطقة، تم إلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم وإحراق معظمهم أحياء وعفي عنه.

كانوا يضعون مساجين مخبرين في السجن مع المساجين يدّعون أنهم هراطقة مثلهم ليوقعوهم في شراكهم، ليشوا بهم بعد ذلك وكشهود عدول، وكانوا يضعون في غرفة التحقيق صليباً خشبياً كبيراً علق عليه جسد المسيح المصلوب. كان يمكن توجيه رأس المسيح المصلوب في اتجاهات مختلفة من خلال ثقب في الحائط متصل بسلك بواسطة أحد رجال التفتيش موجود في الغرفة المجاورة، كانوا يقومون بسحب السلك

لإدارة رأس الصليب بعد إدلاء المتهم بأقواله ليثبتوا كذبها، أن المسيح غير راض عنها.

هنا في المستعمرات كما في البر الإسباني، كان هم المفتشين الحكم بمصادرة أموال المتهمين المنقولة وغير المنقولة، بالإضافة إلى فرض غرامات باهظة عليهم، فإذا كان الحكم خفيفاً كان على المتهم أن يدفع تكاليف سجنه بمعدل مرتفع عن كل يوم من أيام توقيفه، وكأنه مقيم يرتع في نعيم فندق من ٥ نجوم في هذه الأيام، بالإضافة إلى أجور المحققين والموظفين الباهظة بحيث يبررون استيلائهم على أملاكه حتى ولو برأت المحكمة ساحته، وأفادت إحدى وثائق محكمة تفتيش قرطاجنة أن دخل هذه المحكمة بعد عام من إنشائها كان ٤٠٠ ألف بيزو.

بين المؤرخ. لي في كتابه (محاكم التفتيش في المستعمرات) -وهو من المدافعين عن الكنيسة- أن محاكم التفتيش في المستعمرات كانت تغنم مبالغ طائلة من القبض على المتهمين في المستعمرات الإسبانية، فقد تبين أنه بعد إلغاء محكمة التفتيش في مكسيكو عام ١٨١٤ كانت المحكمة تملك ٦٦٥ , ٧٧٥ , ١ بيزو منها ٥٧٦ , ٦٥ بيزو نقداً في الخزنة، وكانت تستثمر أملاكاً عقارية قدرت قيمتها بـ ٦٢٨ , ٣٩٤ , ١ بيزو، وأنها كانت تحصل على دخل من عدد من مشروعاتها ومؤسساتها الاستثمارية ٤٨٢ , ١٨١بيزو سنوياً و ١٢٥٠٠٠ بيزو من تأجير عقاراتها، و٨٠٠٠ بيزو من مداخيل متفرقة (١٤٤-ص٢٨٨).

كانت هذه الأرقام خاصة بممتلكات المحكمة، ولكن كم تقاضى المفتشون وكل من رجالهم كأجور باهظة لخدمتهم؟ فقد كانت أموال المتهمين تصادر فور القبض عليهم، وقبل محاكمتهم يدفع قسم كبير منها إلى المفتشين وحاشياتهم، ولا تعاد حتى ولو بُرِّئت ساحة المتهم.

كل الأجانب من الرعايا الفرنسيين والإنكليز والهولنديين والألمان واليونان الذين كانوا يدخلون المستعمرات الإسبانية تحت اسم بحارة وركاب للسفن، أو عن طريق رشوة الموظفين الإسبان، كانوا في نظر المفتشين عناصر خطرة ومعادية وبصورة خاصة الإنكليز والقراصنة ورجال العصابات والهاربين من المحاكم والسجون البريطانية منهم.

في عام ١٥٦٩ حكمت محاكم التفتيش على ١٩ أجنبياً من جنسيات مختلفة بتهمة التعاطف مع البروتستانتية، ونظراً لاعترافهم بالتهمة والتوبة، حكموا بأحكام خفيفة وهي الطواف بالمدينة والاعتراف جهراً بجرائمهم في مواكب الأوتودافي وبالسجن مدداً مختلفة والنفي إلى إسبانيا.

حكم المفتش ساماراغا في عام ١٥٣٦ على أندري مورال، وهو تشيكي من بوهيما، يعمل في صياغة الذهب، كان يغير اسمه وكنيته بسبب خوفه من الاعتقال بتهمة التعاطف مع اللوثرية، بالاعتراف بالتهمة جهراً في أنحاء مدينة سان بينيتو وأمام جماهيرها، ومصادرة أمواله ونفيه مرفقاً إلى إسبانيا. أما التاجر الإنكليزي روبرت تومسون الذي وصل إلى المكسيك قادماً من دوفر وأسرع بالانتساب إلى المذهب الكاثوليكي خوفاً من محكمة التفتيش، فقد حكم عليه بالسجن سنتين مع الأشغال الشاقة في سجن سان بينيتو وبعام في إسبانيا، وبعد وصوله إلى إشبيلية قضى في سجن إشبيلية سنة ومنها فر إلى إنكلترا ليكتب مذكراته عن محاكم التفتيش في المستعمرات الإسبانية والتي وصلت للمؤرخين. أما خوان ميللر الهولندي، فقد أحرق حياً في المحرقة بتهمة البروتستانتية في البيرو، وبقرار من أسقف ليما.

في عام ١٥٧١ حكمت محاكم التفتيش على القراصنة الإنكليز والفرنسيين بعد وقوعهم في أسر القوات الإسبانية في أمريكا الجنوبية، التي اتهمتهم فوراً باللوثرية واستمرت محاكمتهم ٣ أعوام وكانوا يتعرضون لمختلف أنواع التعذيب. في نهاية التحقيق اعترفوا جميعاً بذنوبهم، وطالبوا بالسماح لهم بالتكثلك، في عام ١٥٤٧ ماعدا اثنين: الإنكليزي جورج رابليه، والفرنسي مارينو كونفو البحار، فحكم عليهم بالسجن والأشغال الشاقة والجلد العلني، أما الإنكليزي والفرنسي فقد أحرقا بنيران المحرقة أحياء في موكب الكاميدورو. نفس المصير لقيه القرصان الإنكليزي المدعو روبرت باريت الذي أرسل إلي الارض الإسبانية وأحرق حياً في مدينة إشبيلية. بعد ذلك بعام أعدم الإيرلندي وليم كورنيلوس حرقاً في غواتيمالا والفرنسي بيبرمونفري .

حكم على إنكليزي يدعي مايلز فيلبس بالقرصنة. فهرب من السجن ووصل إنكلترا حيث كتب في عام ١٥٨٩ مذكراته عن مشاهداته في الاوتودافي في المكسيك. سنقدم للقارىء مقطعاً منها لبراعته في تصوير ما كان يتم في الأوتودافي في تلك الأيام:

«بعد أن تمكن المفتشون بهذا الشكل -يعني بواسطة التعذيب- الحصول منا على اعترافات كاذبة لتكون أساساً لمحاكمتنا، أمروا أن يقام في مركز ساحة السوق، مقابل الكاتدرائية سرادقاً ضخماً قبل ١٤ أو ١٥ يوماً من الأوتودافي، دعوا جميع السكان عن طريق الأبواق والطبول الحضور إلى ساحة السوق لمشاهدة سماع إعلان الأحكام الصادرة من المحكمة المقدسة ضد الهراطقة الإنكليز- اللوثريين- وتنفيذ هذه

الأحكام مباشرة بعدها، وفي موعد الأحداث الرهيبة حضر المفتشون ليلاً إلى السجن حيث كنّا، فقدموا الأردية التي تشبه الأردية التي يرتديها المجانين، وكان هو رداء -السانبينيتو- وهو عبارة عن رداء فضفاض مصبوغ باللون الأصفر رسم عليه الصليب من الأمام والخلف باللون الأحمر. قدمه إلينا المفتشون بحماس وعلمونا مايجب علينا فعله في الأوتودافي، ولم نعد نستطيع النوم بقية الليل ولا الإغفاء ولو قليلاً. وفي اليوم التالي تلقى كل منا إفطاراً يتألف من كأس من النبيذ وقطعة خبز مع العسل، وساقونا من السجن في الساعة ٨ صباحاً. كان كل واحد منا مربوطاً إلى الآخر برداء السانبينيتو مع أنشوطة من الحبال في العنق، ونحن نحمل في أيدينا شموعاً خضراء اللون مطفأة، وكان الحراس يحفون بنا أثناء السير في الطريق إلى الأوتودافي، يفصلوننا عن جموع الجماهير المحتشدة في الطريق بكثافة. شق لنا المقربون من محكمة التفتيش وهم يمتطون الأحصنة على رأس الموكب الطريق، وبعد وصولنا للساحة أخذنا نصعد المنصة كل اثنين معاً، ثم أجلسونا على دكك بحيث نستطيع سماع الأحكام الصادرة ضدنا، ثم بدأ قضاة التفتيش يصعدون على سلّمين آخرين ونائب الملك وأعضاء المحكمة الملكية العليا المدنية، بعد أن جلسوا في أماكنهم المخصصة لهم تحت المظلات الواقية من الشمس صعد إلى المنصة عدد كبير من الرهبان الدومينيكان والأغسطينيين والفرنسيسكان، وبذلك أصبح عدد الجالسين إلى المنصة ٣٠٠ شخصاً، ثم خيم الوجوم الذي يسبق عادة إعلان أحكام محكمة التفتيش القاسية والظالمة.

كان أول من استدعي روجر المدفعي علي سفينة إيسوس وحكموا علية بـ ٣٠٠ جلدة و١٠ سنوات سجن، بعد ذلك نادوا على: جون غريبي، وجون رايد، وجون مونا، وجورج كوليه، وتوماس براون، وجون براون، وحكم على كل منهم بـ ٢٠٠ جلدة و٨ سنوات سجن، ثم جاء دورجون كيس وحكم عليه بـ ١٠٠ جلدة و٦ سنوات سجن، حتى بلغ عدد المستدعين ٥٣ شخصاً، كانت الأحكام عليهم مختلفة تراوحت بين ١٠٠-٢٠٠ جلدة و٦-١٠ سنوات.. بعد ذلك نودي عليّ مع مايلز فيلبس، وكان الحكم علينا الخدمة في الدير ٥ سنوات دون جلد، على أن نرتدي طيلة المدة رداء السانبينيتو، ثم استدعي ٦ أشخاص حكم على بعضهم بالعمل في الأديرة ٣ سنوات وبعضهم بـ ٤ سنوات دون جلد، مع الالتزام بارتداء السانبينيتو طيلة المدة. بعد ذلك حين أرخى الليل سدوله استدعي كل من جورج رابليه، والفرنسي مارينو كورن، وقرأ المفتش أن عقوبتهما هي الحرق بالنيران أحياء حتى الموت، ثم نقلا ببطء إلى مكان التنفيذ في

١

نفس الساحة قرب المنصة حيث احترقوا بسرعة وتحولوا إلى رماد، ولما عدنا إلى السجن كان عددنا ٦٥ شخصاً لنذوق أنواع أخرى من العذاب.

في صباح اليوم التالي وكان يوم جمعة من عام ١٥٧٤ نقلنا إلى قصر المحكمة حيث خلع الأشخاص الـ ٦٠ المحكومون بالسجن والأشغال الشاقة أرديتهم من الأعلى حتى منتصف الجسم وامتطوا الجحاش التي بدأت تجوب أنحاء المدينة براكبيها، وفي الشوارع الرئيسية تلاحقهم سياط طويلة كان ينهال بها عليهم أشخاص معينون من المحكمة بقسوة رهيبة ليشاهدهم سكان المدينة، وفي مقدمة الركب كان يسير مناديان يصيحان بصوت عال: «امعنوا النظر في هؤلاء الكلاب الإنكليز اللوثريين أعداء الله كان يحف بنا طيلة الطريق رجال التفتيش وغيرهم من المشاركين في الموكب، كانوا أثناءها ينتهرون الجلادين وحاملي السياط صائحين: «هيا اضربو بقوة أشد وسوطوا هؤلاء الهراطقة الإنكليز اللوثرين أعداء الله والدين». بعد هذه النزهة الرهيبة في شوارع المدينة أعادونا إلى قصر المحكمة وكانت ظهور المساكين مدماة من أثر الجلد بالسياط وهم يتأوهون بشدة تنفطر لها القلوب، وزجوهم في السجن، وبقوا في السجن إلى أن نقلوهم مرفقين بالسفينة إلى إسبانيا حيث كانت تنتظرهم أهوال شديدة أخرى حتى انتهاء محكومياتهم. أما أنا وغيري الذين كنّا قد حُكمنا بالعمل في الأديرة، فقد وزّعونا عليها لتنفيذ العقوبات التي حُكمنا بها» ١٣٣-ص «XIX_XXI».

أحرق في محارق المستعمرات الإسبانية أتباع «طائفة لوثر الشيطانية» -كما سمتهم المحكمة- الألمان أيضاً. ففي عام ١٦٠١ التهمت نيران الأوتودافي الشاب الصناعي الألماني سيمون دو سانتياغو البالغ من العمر ٣٦ عاماً، وهو يملك مصنعاً لإنتاج مادة النترات. اعترف بأنه من أتباع كالفن، ولكنه رفض الاعتراف بأنه ارتد عن العقيدة المسيحية رغم العذابات الرهيبة التي تعرض لها في غرف التعذيب، حاول في البداية إنقاذ نفسه بالتظاهر بالجنون، ولكنه عدل عن ذلك عندما حكمت عليه محكمة التفتيش بالحرق حياً. ذكر الرواة العيان أنه عندما أخذوه في موكب الأوتودافي، كان سيمون يبتسم للمشاهدين ويضحك ويرد على نداءات الرهبان الذين كانوا يحثونه على الاعتراف بارتداده عن الإيمان، فكان يصيح ليسمعه الجميع قائلاً: «لاتتعبوا أنفسكم أيها الآباء، فلا فائدة من هذا». عندما تضايق المفتشون من سخريته واستهزائه بهم، أمروا بوضع كمامة على فمه حتى وصل إلى الساحة، وتم ربطه إلى عمود التنفيذ، رفض وضع عصابة على عينيه وأحرق حتى أصبح رماداً.

من بين المحاكمات البارزة والشهيرة، محاكمة الراهب الكرملي بدرو غراسيا الإسباني الجنسية الذي اتهم بالهرطقة لتأليفه كتاب: «الآثمون والفضلاء» وقد أعدمت المحكمة نُسخ الكتاب جميعها حتى أنه لم يبق في العالم كله أية نسخة من الكتاب ولكن وصل إلينا كتابه الأخير «الأرواح الخائنة» الذي كان أيضاً السبب في اتهامه بأنه من أتباع الهرطقة من أمثال «بلاجيوس ونسطور وإراسم ولوثر وكالفن وويكلف والبيغارديين والبيغيين والهراطقة المعاصرين» وعندما رفض هذه الاتهامات جملة وتفصيلا حُكم عليه بالإعدام شنقاً، وبعد تنفيذ الحكم أمروا بإحراق جثته وكان له من العمر ٦٠ عاماً.

أعدم في ٢٠ آذار / مارس حرقاً وهو حي الراهب الفرانسيسكاني فرانسيسكو مانويل كوادروس، من مواليد مدينة ساكاتيكاس في المكسيك، وقد اتهمته محكمة التفتيش بأنه من «أنصار الهراطقة المتمردين وأنه لوثري وكالفيني وبالدوغمائية والتعصب الطائفي». حضر الحفلة نائب الملك في المكسيك وكبار شخصيات السلطة، وكان هو آخر شهداء محاكم التفتيش في إسبانيا ما وراء البحار.

على الرغم من أن بعض المواطنين كانوا يذهبون بإرادتهم إلى محاكم التفتيش ليتهموا أنفسهم للحصول على عقوبة مخففة، وليتجنبوا اتهامهم من قبل الآخرين، إلا أن المفتش كان يستغل ذلك إذا وجد فيه منفعة مادية له كمصادرة أمواله إذا كان غنياً، والشاهد على ذلك قصة الفنان الهولندي بيريتس الذي كان يعيش في مكسيكو في القرن ١٦. من مراجعة قضيته نجد أنه قص على المحكمة أنه فيما هو سكران ذكر أمام الفنان موراليس صديقه أن «مجامعة امرأة لا تعتبر إثماً حتى من غير زوجته، وأنه يفضل أن يرسم صور للوجهاء عوضاً عن رسم القديسين ورجال الدين، لأنه يتقاضى منهم أجوراً أكثر، وعندما استفاق من نومه وسكرته تذكر ما تفوه به، فسارع لاتهام نفسه أمام المحكمة خوفاً من أن يسبقه صديقه إلى ذلك» ولكن هذا الاعتراف لم ينفعه في شيء رغم إعلانه تنصله من أقواله التي اتهم بها وعدم اعتقاده بما تفوه به وهو في حالة السكر الشديد، ولكن القضاة كانوا يريدون منه أن يرسم لهم صوراً بورترية وصوراً لبعض القديسين، فعذبوه وسجنوه حتى وافق على رسم هذه الرسوم بالإضافة إلى صورة تمثل العذراء وهي تحمل المسيح بلا دنس دون مقابل وبعد ذلك أطلقوا سراحه.

كان المفتشون يستخدمون محاكم التفتيش للثأر من كل من يتعرض لهم بإساءة

شخصية ، ففي نهاية خدمة المفتش عادة كان يرقى إلى منصب أسقف، وهذا ما جرى لرئيس محكمة تفتيش المكسيك عندما عين أسقف لريف تشاركاس عام ١٥٧٤، وكان صدفة في زيارة لنيكاراغوا عندما علم أن موثق العقود فيها السيد رودريكو دو أيفورا كتب قصيدة شعرية في هجاء الأسقف، فاستشاط غضباً فأمر محكمة التفتيش باعتقاله، وجعله يرسف بالأغلال وتعريضه إلى أقسى أنواع التعذيب، فخلعت مفاصل يديه ورجليه ثم جلد ٣٠٠ جلدة و٦ أعوام من الأشغال الشاقة في السجن ومصادرة أمواله كلها . في النهاية نال المفتش الأسقف ٤ صناديق مكتظة بالذهب والجواهر واللآلىء تعويضاً له رغم أنه لم يقترف جريمة ضد الإيمان ولم يجدف بالله وبالمسيح ، ولم يكن ساحراً ولا عرافاً ولا هرطقياً ولا لوثرياً أو إراسمياً.

عندما لا يكون لدى القضاة قضايا يتلهون بها ويقتلهم السأم والتشاؤب، كانوا يقبلون بأي وشاية مهما كانت سخيفة وتافهة. وهذا ماحدث مع الفرنسي فرانسوا مونيه الذي كان ينتقل مع قافلة من البغال بين بونس آيرس وتشيلي، فقد وشى به إلى محكمة التفتيش سائس وسائق للبغال بأنه قال في إحدى الأمسيات: «إن البغل حيوان إلهي» وقال في الليل وهو يتأمل السماء: «إن هذا العدد الهائل من النجوم الكروية يجعل فكرة تسطيحها غير معقولة» وإنه كان ينتقد رجال الدين على ما يتمتعون به من نعيم مقيم وبحبوحة وترف، سرعان ما أمرت محكمة التفتيش رجالها بالقبض على الفرنسي ونقلوه إلى ليما، حيث بدأ التحقيق معه: «أنت قلت بأن البغل مخلوق إلهي فذلك يعني بأنك هرطيق آبق تقول بقول طائفة المانيين الوثنية، وأنت قلت إن النجوم لا يمكن أن تكون مسطحة وأن كثرتها غير معقولة فمعنى ذلك أنك تكذّب الإنجيل وتتهم الله الذي خلق هذه النجوم بالإهمال والتقصير، وتلك هرطقة ما بعدها هرطقة، يجب عليك أن تخبرنا من أي طائفة أنت؟ هل أنت كالفيني أم من أتباع ويكلف أو جانسيني أو محمدي أو ربما يهودي؟».

دافع الفرنسي عن نفسه بأن البغل هو أيضاً من مخلوقات الله فهو خالق كل شيء في الكون، «إنني لم أتكلم عن بحبوحة رجال الدين إلا أنني كنت أريد أن أكون منهم، وإنني كنت أتذكر قدرة الله الذي خلق لنا هذه النجوم الكروية مثل القمر والشمس بهذه الكثرة الهائلة. إنني أعلن أمام الجميع أنني كنت وما زلت كاثوليكياً مخلصاً مؤمناً بكنيستها، وإنني لا أنتمي إلى طائفة أخرى غيرها».

ولكن ذلك لم يكن كافياً لإقناع المحكمة، فعرضوه للتعذيب واستمرت محاكمته

١٣ عاماً، وفي النهاية حكم عليه بالسجن ١٠ سنوات مع الأشغال الشاقة مع ٢٠٠ جلدة سوط (١٤٤-ص٤٤). ولكن تبين للجميع بعد هذه المجازر أن أعمال إبادة الهنود الحمر لم تكن في مصلحة المستعمرين، مثلاً في جزر الأنتيل التي أبيد فيها الهنود عن بكرة أبيهم، اضطر المستعمرون الإسبان إلى جلب الأرقاء من القارة السوداء ليقوموا بخدمة أسيادهم، ولكن ذلك كان مكلفاً جداً وكانوا يشعرون بحسرة أنهم لو أبقوا على حياة الهنود الحمر هذه القوة العاملة المجانية، لاستخدموهم بالمجان في أعمال السخرة.

على هذا الأساس فقد أصدر الملك فيليب الثاني أمراً بتاريخ ٢٣ شباط / فبراير ١٥٧٥ سحب فيه من محاكم التفتيش حق محاكمة الهنود الحمر ومنعهم حتى من حق محاكمة أحد على جرائمه المرتكبة ضد الإيمان.

لم يلاق هذا القرار أي احتجاج حاسم لا من جانب السلطات الكنسية ولا من محاكم التفتيش، وكانت مقاومة الهنود قد خمدت كما كانت قد ترسخت أركان وأسس النظام الاستعماري. لقد اقتنع المبشرون بأنه لم يعد ممكناً إرغام الشعب الهندي على ترك ديانته القديمة بالقوة والشكيمة. لذلك تركوا الأمور الشكلية الخارجية تهيمن، وأغلقوا أعينهم، عن ارتداد الهنود الحمر عن المسيحية والعودة إلى ديانتهم القديمة وممارسة الطقوس الوثنية والسجود لآلهة المايا.

ولكن كانت هناك استثناءات فقد تجاهل بعض الأساقفة أمر منع أعمال التنكيل بالهنود الحمر «عبدة الأصنام» رغم مرسوم البابا فيليب الثاني لعام ١٥٧٥، ففي عام ١٦٩٠ قام أسقف أقليم أوخاكا (نائب الملك في إسبانيا الجديدة) بإلقاء القبض على عدد كبير من الهنود بتهمة عبادة الأوثان وحُكم على ٢١ منهم بالسجن مدى الحياة، وبني لهذه الغاية سجن جديد. قام الجزويت في الباراغواي بالحكم على آلاف مؤلفة من الهنود الحمر الذين استعبدوهم بعقوبات مختلفة بتهمة الارتداد عن الكاثوليكية.

كانت مهام محاكم التفتيش تشمل أيضاً محاكمة الذين يدعون أنهم من رجال الدين ويتزيون بأزيائهم، والرهبان الذين يهربون من أديرتهم ويتخلون عن الرهبنة، ورجال الدين الذين يتخذون لهم خليلات ويعيشون معهن وينجبون منهن الأولاد غير الشرعيين، رغم أن المحاكم المقدسة كانت تتعامى عن الأخيرين وقلما حاكمت أمثالهما، ورغم انتشار هذه الظاهرة بين رجال الدين في ذلك الحين اللهم في حالات استثنائية نادرة، وإذا لم تستطع التغاضي عن ذلك فإنها كانت تحكم عليهم بالخدمة في الأديرة. كما حدث مع الراهب فرانسيسكو دييغو دوراسات في مكسيكو، الذي ألقي القبض

عليه بتهمة الزنى بـ ٥٦ امرأة بين إسبانية أو خلاسية أو مهجنة -حسب تعبير المحكمة-( بعض المصادر رفعت عدد النساء إلى ٧٦ امرأة) في عام ١٧٢١، حكمت المحكمة عليه بالخدمة في الدير لمدة عامين وكأنه بدّل النعيم بالنعيم، ولا ندري هل استأنف أثناءها نشاطه الجنسي السابق (١٤٤-ص٢٤٣-٢٤٤).

بين لنا المؤرخ خوسيه مدينا في كتابه «محاكم التفتيش في ليما»: «لقد امتلأت تقارير نواب الملك إلى مدريد خلال الفترة الاستعمارية كلها، بالشكوى من تهتك رجال الدين وجشعهم وتنكبهم عن تعاليم الدين المسيحي. لقد كتب المركيز دو كاستلفورتة نائب الملك في بيرو عام ١٥٢٧ إلى الملك في أحد تقاريره إليه أن الرهبان والقساوسة يعاشرون النساء علناً ويفسقون ويتعهرون ضاربين عرض الحائط بجميع القوانين الكنسية»(١٥٥-ج٢ ص٤١٦-٤١٨).

كان نواب الملك يرفعون تقارير متواصلة إلى الملك فيليب الثاني، عن حياة البذخ التي يعيشها رجال التفتيش وتعطشهم للسلطة وظلمهم للرعية. كان الملك بدوره يرفع بعضها وببعض نصوصها إلى محكمة التفتيش العامة العليا للتحقيق في هذه الاتهامات واتخاذ الإجراءات المناسبة، ولكنها كانت تتجاهلها وتتغاضى عنها.

ففي عام ١٦٩٦رفع المجلس الأعلى لشؤون الهند الغربية تقريراً إلى الملك فيليب الثاني أن محاكم التفتيش في المستعمرات قد تحولت إلى حكومة فوق الحكومة، فقد كان الجميع في أشد الخشية من بطشها لأن أقل شخص فيها يستطيع اتهام أي إنسان مهما علا شأنه بالهرطقة ظلماً وبهتاناً وإرهاباً، ولكن الملك لم يكن يريد أن يلتفت إلى هذه الشكاوي، لأنه وضع ثقته كلها في هذه المحاكم لمحاربة أعدائه والقضاء عليهم، ولأنه كان يستخدمها في مصالحه ومصالح التاج لاستثمار مملكته الاستعمارية الواسعة الأطراف خير استثمار، والتحكم فيها والسيطرة عليها، في الوقت الذي تعاظمت فيه المؤامرات الخارجية لانتزاع هذه المستعمرات من العرش الإسباني.

لقد كان المؤرخ التشيلي لمحاكم التفتيش في المستعمرات الإسبانية خوسيه مدينا، على حق عندما وصف المفتشين بأنهم مكروهون من البشر جميعاً ومحبون للانتقام ومتعطشون له وشديدو البخل والطموح وساديون وفاسقون، لا شك أن مهنتهم الكريهة قد تركت عليهم طابعها، هكذا كانت المحاكم المقدسة التي شكلت لتكون حارسة على نقاء العقيدة المسيحية والكنسية في المستعمرات» (المرجع السابق ج٢ ص٣٢٢).

## استخدام محاكم التفتيش ضد حركات التحرر والاستقلال

في القرن الثامن عشر توجهت محاكم التفتيش بالأفضلية الأولى نحو إخماد حركات التحرر السياسي وبخاصة أنصار الموسوعيين الفرنسيين وأشخاص الثورة الفرنسية وحركات الاستقلال عن التاج الإسباني. سنبين فيما يلي بعض النماذج:

من أول المناضلين في سبيل الاستقلال، الذين تلظوا بنيران المحارق التي أقامتها محاكم التفتيش هيلر مو لومباردو غوسمان الذي ولد في العام ١٦١٦ في إيرلندة وسماه والده وليم لامبرت. ولما كان المذكور كاثوليكياً متعصباً للكاثوليكية فقد هرب من إيرلندة البروتستانتية وهو يرفل في أهداب الشباب إلى إسبانيا وغيّر اسمه إلى الاسم الإسباني الذي ذكرناه. في عام ١٦٤٠ طلب من السلطة الإسبانية إذناً له للهجرة إلى المكسيك فنال الموافقة، وكانت قد خطرت له فكرة استقلال المكسيك عن التاج الإسباني، وكان مغامراً إلى حد أنه كان يزمع مناداة نفسه ملكاً لأمريكا وامبراطوراً على المكسيك، فأغدق على ضباط حامية مكسيكو العطايا والوعود وظن أنه يمكن الوثوق بوعودهم له، لكنهم وشوا به إلى محكمة التفتيش، وتم إيقافه من قبلها ، تقول الوثائق التي وصلت عن ضبط المحاكمة أنه طالب بمنح الهنود والزنوج والخلاسيين حقوقهم المشروعة والمواطنة المتساوية مع الإسبان، كما تجرأ وطالب بحرية التجارة مع فرنسا وهولندا وإنكلترا والبرتغال.

زجوه في البداية في السجن ٦ أعوام مع التعذيب بألوانه المختلفة، ولكنه أبى الاعتراف باتهامات المحكمة لصلابته ورباطة جأشه، حتى أنه حاول الهروب من السجن عدة مرات، وحتى أنه استطاع مرة الهروب ودخول غرفة نوم نائب الملك في الساعة ٣ ليلاً وهو يغط في نومه وسلّمه عريضة احتجاج ضد الأعمال الإجرامية التي يمارسها ضده جلاوزة محكمة التفتيش وجلاديها. انقض عليه الحراس وسلموه إلى محكمة التفتيش، وعاد إلى السجن ليمكث فيه ٩ سنوات أخرى دون أن تلين له قناة حتى أنه رفض التنازل عن آرائه. في ١٩ تشرين الأول /نوفمبر ١٦٥٩ سيق لومباردو في موكب الأوتودافي إلى ساحة الإعدام بالنيران وهو حي في مدينة مكسيكو.

- في القرن ١٨ أخذت محاكم التفتيش تنظر إلى محاكمات جماعية حاكمت خلالها مجموعات كبيرة من أعداء النظام الاستعماري بحجة أنهم من أتباع الموسوعيين الفرنسيين الذين ملأت كتبهم المستعمرات الإسبانية، وبكتب فلاسفة الثورة الفرنسية

مثل روسو وفولتير وكوندياك ورينال ودالامبير وغيرهم ، التي اعتبرتها محاكم التفتيش والسلطات الكنسية «عدوة الملكية والاستعمار والمسيحية وإنها هدامة تشق صف الكنيسة الكاثوليكية وسلطاتها، ولأن هذه الكتب تحض الشعوب على الثورة من أجل المساواة والحرية المزعومتين» (١٥٨-ص١٢٢-١٢٣).

في عام ١٨٠٣ منعت محاكم التفتيش في إسبانيا الجديدة ترجمة كتاب «العقد الاجتماعي» لجان جاك روسو إلى اللغة الإسبانية، بدعوى أن هذا الكتاب «يحرض الأتباع المخلصين للثورة والتمرد الفظيع على ملوكنا، متهمينهم بالاستبداد المطلق، ويدعونهم إلى ضرب الشرعية وإلغاء الرتب الروحية والقضاء على محاكم التفتيش» (١٥٣-٢٩٣).

في عام ١٧٧٧ أصدرت محكمة التفتيش قراراً بإتلاف نسخ كتاب «موجز تاريخ إسبانيا والبرتغال» لمؤلف فرنسي مجهول، وقد جادله قضاة محكمة التفتيش فيما جاء في كتابه من أفكار وردوا عليه بقولهم له -مدافعين عن قسوة الإسبان ولعهم بمشاهدة حفلات الأوتودافي: «غير صحيح أن الإسبان شعب قاسي القلب والرجال الإسبان غليظو الأفئدة وأنهم كلفون بمشاهدة مشاهد إحراق المحكومين أحياء بشكل مفرط في القسوة، ويتلذذون بهذه المشاهد، وأنهم كلفون بالتنكيل بالهراطقة والوشاية بهم، إن الإسبان عكس ما اتهمهم به المؤلف، مطيعون لرؤسائهم ويحترمونهم، إنهم يعتبرون هذه المشاهد رائعة ومجيدة لأنهم لا يرون فيها أداة لمكافحة الهرطقة والهراطقة فحسب، بل وأيضاً عمل من أعمال الإيمان لاجتثاث شأفة الهرطقة وأعداء الكنيسة» (١٤٠-ص٧٧).

في الربع الأخير من القرن ١٨ أخذت الأفكار التحررية تغزو الإكليروس في المستعمرات، فقد أخذ القساوسة المولدون يشكلون فئة محلية مثقفة، تحت تأثير الكتب «الهدامة» وحروب الاستقلال التي نشبت في المستعمرات الإنكليزية في أمريكا الشمالية والثورة الفرنسية التي نشبت في العام ١٧٨٩، وانتشار أفكار التحرر الوطني والاستقلال عن إسبانيا.

أعلنت محاكم التفتيش حرباً عواناً على رجال الدين الوطنيين وحاكمتهم بكل قسوة. من أشهر هؤلاء الرهبان، الراهب الجزويتي خوان خوسيه غودو من مواليد عام ١٧٢٨ في مندوسا. بعد إلغاء رهبانية الجزويت من قبل الملك لابلاتا، هرب غودو من المستعمرات الإسبانية إلى إنكلترا ومنها إلى الولايات المتحدة الأمريكية حيث بدأ من

هناك حرباً لاهوادة فيها من أجل تحرير المستعمرات الإسبانية وتحقيق استقلالها. في ذلك الحين كان نائب الملك في غرناطة الجديدة الأسقف أنطونيو كابالنييرو -أي- غونغورا. استطاع عن طريق الحيلة والعملاء أن يجعل غودو يلتحق بإسبانيا ، حيث ألقي القبض عليه مباشرة ورحل فوراً إلى قرطاجنة في العالم الجديد، حيث تسلمته محكمة التفتيش فيها وطبقت بحقه كل أنواع التعذيب المعروفة، واستمر التحقيق معه ٥ سنوات. أرسل بعد ذلك إلى قادش وسُجن في قلعة القديسة كاتالينا حيث وافته المنية في العام ١٧٨٧.

هرب بمعجزة من سجن محكمة التفتيش، رائد حركة الاستقلال الوطني في فنزويلا البطل فرانسيسكو ميراندا، وكان يخدم ياورا لحاكم كوبا. وكانت محكمة التفتيش في قرطاجنة قد أصدرت أمراً بتوقيفه في العام ١٧٨٣، إلاّ أن مفوضية محكمة التفتيش في هافانا بينت أن المتهم هرب إلى الأمريكيين (١٥٢-ص٣٥١).

في ١٣ كان الأول /ديسمبر ١٧٨٩ أصدرت محكمة تفتيش قرطاجنة أمراً بتحريم قراءة بيان الثورة الفرنسية «حقوق المواطن والإنسان».

في العام ١٧٩٤ أوقفت محكمة التفتيش في مكسيكو الفرنسيان: النقيب جان ماري فورج والطبيب جوزيف فرانسوا موريل بتهمة الترويج للثورة. انتحرا في نهاية الأمر لشدة مانالهما من عذاب لايطيقه البشر.

في العام ١٧٩٧ أوقف الراهب الفرانسيسكاني خوان باميريس أورليانو وله من العمر ٥٣ عاماً من قبل محكمة التفتيش قرطاجنة بتهمة أنه أيّد وبرر جريمة إعدام لويس السادس عشر وزوجته الملكة ماري انطوانيت على يد الثورة الفرنسية وقوله أن الملوك مستبدون جميعهم وخص بالذكر الملوك الإسبان بالاستغلال الذي لارحمة فيه للمستعمرات وأضاف «لقد فتح لنا الفرنسيون عيوننا وأيقظونا من حلمنا». في ضبط المحكمة نقرأ أنه قال أيضاً: «إن الفرنسيين الذين قاموا بالثورة قد أنقذوا الجنس البشري . وأن فولتير هو بابا هذا العصر . يقولون أن ٤٠ ألف قديساً غادرت أرواحهم الأرض الفرنسية عندما نشبت الثورة الفرنسية إلى الخارج ، انظروا كم من العث كان يرتع في المملكة الفرنسية» . (١٤٥-ص٢٥٣-٢٥٤) ولكننا لم نعثر على بقية الوثائق التي تشير إلى الحكم الذي صدر بحقه ومازال مصيره مجهولاً.

كان الإرهاب الذي مارسته محاكم التفتيش والسلطات الإسبانية موجة للقضاء على الحركات الوطنية، على الرغم من أن ذلك لم يمنع من انفجار الأوضاع في

المستعمرات، ففي عام ١٨١٠عمت الثورة الوطنية أنحاء المستعمرات الإسبانية جميعها. ترأس القس المولد إيمانويل إيدالغو النضال الوطني في المكسيك، ولكن السلطات الكنسية خلطت أوراق النضال التحرري بالهرطقة بشكل غير منطقي باتهامها القس إيدالغو بأنه أعلن الحرب على الله وعلى الإيمان المقدس وعلى الوطن. قرأنا هذه الاتهامات من قرار الاتهام الموجه ضده من قبل محكمة التفتيش في١٣تشرين الأول /أكتوبر ١٨١٠ من قبل النائب العام في المحكمة بأنه: «هرطيق صوري مرتد عن الإيمان، وملحد ومادي وثنويّ وداعر، ومتمرد ومنشق ويهودي ولوثري وكالفني ومجرم بحق المجتمع ومخالف للقوانين الإلهية والإنسانية، ومجدف بالدين وعدو للمسيحية والدولة دون هوادة».كانت غاية المحكمة تنصب في التشهير بإيدالغو والحط من مكانته في أعين المؤمنين بالمسيحية. أصدرت المحكمة التفتيشية حكماً بطرده من الكنيسة وحرمانه منها متهمة إياه فوق الاتهامات السابقة بتهم أخرى ومفلسفة جرائمه بأنه: «خرق القانون الذي أقامته الكنيسة ضد مخالفي النظام الاجتماعي ومهدميه وضد المحرضين على الحرب الأهلية وعلى إشاعة الفوضى في المجتمع الكاثوليكي وضد هؤلاء الذين يحملون الكراهية للكثلكة المرتدين عنها، الحانثين بإيمانهم ومدنسي المقدسات والهراطقة الذين يمثلهم هذا المجرم خير تمثيل» (١٤٥-ص٢٥٨-٢٥٩)

رد إيدالغو على الاتهامات الموجهة إليه وفندها مذكراً بما ورد في بيان «مانيفست» إلى الشعوب مدافعاً عن نفسه وعن حركته قائلاً: «أنا وأنصاري لسنا أعداء للدين لأننا لانؤمن بشيء غير الدين الروماني -الكاثوليكي الرسولي. إننا ننوي المحافظة على الدين المسيحي مجسداً بالمذهب الكاثوليكي بجميع مشتملاته».

كان إيدالغو قد بين في بيان إلى الشعوب «أيها الأمريكيون افتحوا عيونكم ولا تسمحوا لأعدائكم أن يضللوكم. إنهم يرسمونكم ككاثوليك لأن في ذلك فائدة لهم. إنهم يعبدون إلهاً واحداً هو الذهب والنقود، وإداراتهم موجهة نحو المحافظة على نظام الرق والاستعباد.. هل هو صحيح ياترى بأنكم تؤمنون بأن الكاثوليكي الطيب هو الذي يخضع للطغيان الإسباني؟ من أين جاؤوا بهذه الفكرة الجديدة، وهذا الرمز الجديد للإيمان».

لم يتأخر جواب رئيس محكمة التفتيش، فقد وجه إليه اتهامات جديدة: «إنه مزدوج الشخصية ومدعي وهرطيق عديم الشرف وملحد خطير وشكاك لاأدري».

في بداية شهر تموز /يوليو من عام ١٨١١ استطاع الإسبان أسر المناضل الوطني الشجاع وسارعوا لمحاكمته والتنكيل به وقد وجهوا إليه تهماً جديدة: «التعاطف مع اليهودية، وانتسابه إلى الطوائف الآثمه مثل النسطورية واليعقوبية، وهو من أنصار الحرية التي جاءت بها الثورة الفرنسية اللعينة، وداعر وعاصٍ متمرد ومنشق وثوري كما بين الاتهام الذي وجهه نائب الملك». وتم إعدامه في العام نفسه. بعد أعدام القسيس إيدالغو تسلم حركات الاستقلال في المكسيك رجل دين مولد آخر هو القس خوسيه ماريا موريلوس. خوفاً من عادة محكمة التفتيش في اتهام المواطنين والمناضلين ضد الاستعمار بالهرطقة والردة. وجه موريلوس إلى الطائفة الكاثوليكية -وهم الأغلبية في المكسيك- للانضمام إلى حركته وإلى جيش التحرير، وبصورة خاصة إلى رجال الدين ليحذو حذوه.

في٢ تشرين الثاني /نوفمبر ١٨١٥ تم أسر موريلوس من قبل الإسبان فاهتبل المفتش العام فلوريس لوضعه بين مخالبه حيث شخص إلى نائب الملك راجياً منه تسليمه إلى محاكم التفتيش لمحاكمته خدمة له ولصاحب الجلالة ملك إسبانيا، وبالتالي إيقاف العصيان والثورة والقضاء عليها وتحقيق نتائج جديدة عظيمة القيمة للمملكة، وتجعل المضللين يعودون عن أخطائهم.

سُلم نائب الملك موريلوس إلى محكمة التفتيش. خلال ٣ أيام كان النائب العام يوجه اتهاماته ضد موريلوس التي وصلت إلى ٢٦ اتهاماً منها: الهرطقة ونشر الهرطقة، واضطهاد وملاحقة رؤساء الكنيسة وفضح أسرار الكنيسة، ومنشق ومنافق وعدو المسيح الدائم، ومعجب بالهراطقة: هوبس وهيلفيسيوس وفولتير ولوثر وغيرهم من المفكرين والكتاب الملحدين والماديين المجدفين بالله والمنكرين للألوهية والجاحدين لله والملك والبابا.

من أجل إعطاء مثال عن مطالعة النائب العام، سنقتبس للقارئ النقطتين ٢٣و ٢٤ منها: «إن هذا المجرم مثل الحيوانات الكريهة، يحاول بنفاياته العفنة التي تحركها شهواته ومطامحه وغطرسته التي لاحدود لها، وقد غذى عقله ونهل من فكر لوثر وكتاباته وغيرهم من الهراطقة الذين سبق للكنيسة المقدسة إدانتهم وتحريم كتبهم من أجل القضاء على الكنيسة والدين، وهو لم يضع نصب عينيه هذه الأهداف فحسب، بل وأيضاً تهديم النظام الملكي، لذلك فقد أجازوا في دستورهم منافحة السلطات الشرعية، وأعلنوا الحرب ضد سيدنا ومليكنا المحبوب فرديناند السابع {حفظه الله}

متهمين إياه بالاستبداد والطغيان متأثراً بالأعمال المخزية والدعوات الضالة التي وجهها أنصار ويكلف وأتباعه، ونحن نعتبر أن هذا المجرم الماثل أمامكم واحد منهم. إن هذا الهرطيق مثل الذين ذكرناهم الآن قد سبق لمجمع كونستانس والحبران الأعظمان مارتن الخامس (١٤١٧-١٤٣١) وبول الخامس (١٦٠٥-١٦٢١) على أساس مقررات مجمع توليدو الرابع إدانتهم جميعاً.

لم يكتف هذا المجرم بتوجيه الإهانات إلى شخص جلالة الملك المقدس وسلطاته بالقول والفعل محاولاً النيل من ملكنا المحبوب، بل وأيضاً فقد عمل على تشويه سمعة وسلوك رعية الملك الإسبان والأمريكان، بل ووجه ضدهم أعمال التمرد والعصيان وإشعال الحرائق في ممتلكاتهم، ونشر الإشاعات الكاذبة والوقحة والنعوت المهينة دون حدود تشهد عليها منشوراتهم التي كتبوها بأقلامهم. لقد حاول هذا الآفن وأتباعه استخدام السلاح لإرغام الناس على الثورة وقسرهم على التطاول على الملك وربط كل المساوىء به بقصد جعل أنفسهم أقطاب أمريكا وسادتها ضد الله والشعب والكنيسة والملك والوطن» (١٥٤-ص٣٨٤-٣٨٥).

أصدرت محكمة التفتيش حكمها على موريلوس بالأشغال الشاقة المؤبدة ولكن رئيس المحكمة بيّن أن هذا الحكم يبدو رحيماً، ولكنا أردنا أن يموت ببطء مكفراً عن جرائمه طيلة الحياة، ثم سُلّم للوحدات العسكرية التي قتلته رمياً بالرصاص في اليوم التالي، ولم تستغرق عملية توقيفه والحكم عليه وتنفيذ الحكم أكثر من ١٤ يوماً.

كانت السلطات الثورية عندما تحقق النصر على المستعمرات الإسبانية وتنتزع الاستقلال تلغي محاكم التفتيش، ففي عام ١٨١١ ألغت الثورة الوطنية محكمة تفتيش قرطاجنة بمرسوم صادر عنها بعد يوم من إعلان الاستقلال وطرد المفتشين إلى إسبانيا.

أصدر الكونغرس الفينزويللي قراراً بإلغاء محاكم التفتيش عام ١٨١٢ في جميع أراضي فينزويلا إلى الأبد.

إلاّ أن قائد الفيلق الإسباني بابلو موروليو أعاد محاكم التفتيش إلى غرناطة الجديدة وفينزويلا إلى أن جرى تحرير هذه المستعمرات من ربق إسبانيا عام ١٨٢١، وألغيت محاكم التفتيش بقرار من كونغرس كولومبيا في جميع المستعمرات الإسبانية في القارة الأمريكية. ولكن محاكم التفتيش في كوبا وبورتوريكو تابعت أعمالها حتى العام ١٨٣٤، أي عندما ألغيت محاكم التفتيش في إسبانيا نفسها.

# محاكم التفتيش في المستعمرات البرتغالية

في القرن السادس عشر تحولت البرتغال الصغيرة إلى امبراطورية استعمارية عظمى. اخترق فاسكو دي غاما (١٤٦٠-١٥٢٤) وغيره من الحملة البرتغالية البحرية إلى الشرق بالسيف والنار الهند وسيلان والصين وجعلوا عاصمتهم في جوا من أغنى سلطنات الهند وأسسوا فيها مستعمرة واسعة وأدخلوا إليها المبشرين بالكاثوليكية ورجال الدين الذين أرغموا السكان الهنود على الدخول في المسيحية بوذيين كانوا أو مسلمين أو سيخ لافرق بصورة جماعية، ولكن الشعب الهندي بكل فئاته حارب الاستعمار البرتغالي الكاثوليكي بكل ضراوة. كانوا يفتكون فتكاً ذريعاً بالذين كانوا يقاومون الدخول في الديانة المسيحية وينكلون بهم ويهدمون الجوامع والمعابد، وكانوا يلاقون على أيدي الجزويت وعلى رأسهم تلميذ ليولا الراهب الأب فرانسيسكو كسافيري الإسباني الأصل، الذي هب لخدمة التاج البرتغالي بأعماله البربرية الفائقة المثيل، ولشدة إخلاصه رسمه الحبر الأعظم قديساً.

في العام ١٥٦١ عُين رئيساً لمحكمة التفتيش في جوا الهندية، وعُين المفتش مور أسقفاً محلياً، وعُين معاوناً له رئيس أخوية الدومينيك وتبعته محكمة التفتيش.

بحجة القضاء على الهرطقة كانت محاكم التفتيش تنكل «بالمتنصرين الجدد» والتجار الأجانب. وبما أن إمارة جوا كانت بعيدة وتقع فيما وراء البحار البرتغالية والبابوية فكان يستحيل رشوة ملوك البرتغال والباباوات للتخلص من الوقوع في براثن محاكم التفتيش كما كان يفعل اليهود في إسبانيا والبرتغال. لقد نكل قضاة التفتيش بالمتهمين وحكموا عليهم وأحرقوهم بقسوة في المحارق أحياء. أثناء التحقيق كان السجناء يتلقون أفظع أنواع التعذيب من الآباء المقدسين الذين نسوا رسالة المحبة التي جاء بها المسيح. بينما تميزت احتفالات الأوتودافي في جوا بالفخامة والبذخ. لقد وصفها المؤرخ الفرنسي ج. لافال قائلاً: «إن محاكم التفتيش في جوا قد تفوقت من حيث الشدة والقسوة على جميع محاكم التفتيش البرتغالية والإسبانية على حد سواء» (٩-ج٢-ص٥).

قلما لاحقت محاكم التفتيش في جوا الهرطقة في صفوف السكان المحليين، الذين أدخلوا في الديانة المسيحية -الكاثوليكية بالقوة وحرموا عليهم المطالبة بأي حق ومنعوهم من المقاومة ولم يطلبوا منهم غير مراعاة الشكليات الخارجية للمذهب

الكاثوليكي. وكان جزاء المخالف الإعدام الفوري دون تحقيق ولا محاكمة، ولكنها كانت تدخر تهم الهرطقة إلى غير الهنود المتنصرين الجدد، إلى المستعمرين المنافسين للبرتغاليين من إنكليز وفرنسيين من أجل ردعهم عن زج أنوفهم في شؤون الإدارة الاستعمارية البرتغالية في المملكة البرتغالية ماوراء البحار. كانت محاكم التفتيش تتعقبهم وتلقي القبض عليهم وتتهمهم بالهرطقة وهم منها براء، وتستخدم آلات التعذيب ضدهم، ومنها آلات جديدة هندية لم ينعم بها المتهمون سابقاً في البر البرتغالي، وقد حدثنا عنها الفرنسي ديلون في كتابه «مذكرات أسفار السيد ديلون وعلاقته بمحاكم التفتيش في جوا» في ٣ أجزاء(١٦٩) أما كيف نجت البرازيل بنفسها من الوقوع في براثن محاكم التفتيش البرتغالية فذلك راجع إلى اتساع البرازيل وشدة مقاومة السكان الأصليين للاستعمار البرتغالي، وكانت البرازيل تبدو فقيرة معدمة ولم يكونوا قد عثروا على تلك الكميات الهائلة من الماس، ولم تكن قد تشكلت بعد «شركة التجارة البرازيلية» وكانوا يرسلون المتهمين إلى محاكم التفتيش في البر البرتغالي.

# محصلة محاكم التفتيش في المستعمرات

بعد إلغاء محاكم التفتيش في المستعمرات، هذه المؤسسة التي كانت من أشد المؤسسات في العالم وحشية وظلماً، أخليت السجون من آلات التعذيب التي لم يُسمع بمثلها في العالم قاطبة، ولم تعد نيران المحارق تشوي أجساد عباقرة الجنس البشري وأحرارهم وهم أحياء كان معظمهم من الأبرياء إن لم يكونوا كلهم، حيث كانوا يحكمون من قبل محاكم التفتيش بسبب آرائهم الثورية والسياسية وليس لهرطقتهم.

ولكن من أعجب الأمور أن نجد بين ظهرانينا من المؤرخين المتعصبين الذين يدافعون عن محاكم التفتيش في المستعمرات رغم مرور أكثر من ٣٠٠عام على توقف أنشطتهما.

لقد جعلت أبناء العائلة والحي الواحد جواسيساً على بعضهم، وجعلت سيف الانتقام مسلطاً على رقاب الأبرياء لمجرد وشاية من مغرض. لقد شملت أعمالهم الإرهابية المفكرين والمصلحين والوطنيين والقوميين الأحرار، وكتبهم وأفكارهم وأحلامهم والسكان المحليين الأصليين. لقد أبادت المحاكم والسلطات الاستعمارية شعب الهنود الحمر كما أبادت حضارة الأنكا وحضارة الآزتك العظيمتين، وأحرقت زعماء قبائلها.

لقد أعادت الدكتاتوريات في أمريكا اللاتينية إلى الحياة محاكم شبيهة بمحاكم التفتيش الإسبانية والبرتغالية، كما قام بذلك الدكتاتور الإسباني فرانكو والدكتاتور البرتغالي سالازار.

# الفصل التاسع

## الباباوات في دور قضاة المحاكم المقدسة العليا

## أ - ماهية المحاكم المقدسة العليا

في العام ١٥٤٢ أصدر البابا بول الثالث (١٥٣٤-١٥٤٩) مرسوماً باباوياً جديداً أطلق عليه اسم «الاقتداء بالأصل» بيّن فيه: «إنني أمنح جميع الدواوين المقدسة الرومانية، وجميع محاكم التفتيش الكونية ومحاكمها المقدسة، حقوق العمل في جميع أنحاء العالم المسيحي، وفي إيطاليا كلها، وما يتبع روما من هيئات قضائية» (٥٣ ص٤١).

سرعان ماسميت «بالديوان الأعلى المقدس» أو «المحكمة العليا المقدسة» واستمرت هذه المحاكم في العمل حتى العام ١٩٦٥دون توقف حتى ألغاها بول السادس (١٩٦٣-١٩٧٨) في العام ١٩٦٥ وهكذا فقد عاشت هذه المحاكم المقدسة العليا أكثر من ٤٠٠ عام.

وصف الكليركي الفرنسي شارل بيشون «المحكمة العليا المقدسة» قائلاً في كتابه «الفاتيكان»:«كانت هذه المحكمة أو الديوان المقدس رجعية قبل كل شيء، وخشنة غالباً، مثل العادات التي كانت سائدة في تلك الأيام، وكانت استبدادية، وكانت مثل جميع المحاكم في تلك الأيام مؤسسة للدفاع عن المجتمع الرجعي» (١٦-ص٤١).

بدأت منذ القرن ١٣ عمليات اصطياد الهراطقة في كل مكان وأقيمت احتفالات الأوتودافي وأحرق الناس بالجملة وبدا الأمر وكأن الجسم الكاثوليكي ليس في حاجة إلا إلى مبضع الجراح لإزالة هذا الورم الخبيث ليعود الجسد سليماً معافى، لهذا فقد أُعدم الآلاف من المسلمين واليهود والمرانة الذين فروا إلى أفريقية وإلى الدولة العثمانية، وشملت حركة التطهير أفريقية وآسيا وأمريكا وكل مكان تسوده العقيدة المسيحية وليس الكاثوليكية فقط.

في الوقت الذي بدا فيه أن الكاثوليكية قد ترسخت جذورها في العالم، ليس في أوربا فحسب، بل في العالم الجديد الذي شمل الهنود الحمر سكان أمريكا الأصليين، وإذا بإنكلترا تنفصل عن الكنيسة الكاثوليكية - الرومانية الأم في العام ١٥٣٣، وإذا بألمانيا تكاد الهرطقة اللوثرية تعم جميع أجزائها إلا من بعض الجيوب القليلة، وغزت الهرطقة فرنسا وإيطاليا ذاتها وحتى المدن التي يحكمها البابا في إيطاليا، والأفظع من ذلك أن الهراطقة الجدد سموا أنفسهم «بالإنسانيين» وهم في

الحقيقة في نظر الباباوات ريبيون وسيِّئو القصد، ويضحدون على الدوام أسس العقيدة المسيحية وينسفونها من جذورها، ينشرها لهم هذا الألماني الآبق «كوتنبرغ» الذي أمره الشيطان باختراع الطباعة كما كان الباباوات يقولون.

لقد ظهرت بعض كتب لوثر تعرض للبيع في أكشاك الكتب في ميلانو عام ١٥١٩ وفي البندقية عام ١٥٢٠، واجترأ راهب في البندقية على التبشير بتعاليم لوثر في كاتدرائية القديس مرقص في البندقية، كتب الكاردينال كارافا إلى البابا كليمنت السابع (١٥٢٣-١٥٣٤) في العام ١٥٣٢ يقول له: «إن الدين هبطت أسهمه في البندقية، وإن القليلين جداً من البنادقة يراعون الصوم أو يجلسون إلى كرسي الاعتراف، وإن كتب الهراطقة رائجة هناك» ووصف كليمنت نفسه البدعة اللوثرية بأنها واسعة الانتشار بين صفوف الكهنة والعلمانيين في إيطاليا. في عام ١٥٣٥ زعم المصلحون الدينيون «اللوثريون» الألمان بأن لهم ٣٠٠٠٠ من الأتباع في قلب مقر وموطن الكاثوليكية ( ٢٧٣ -ج١ ص٤٨٠ ).

اعتنقت البروتستانتية السيدة رينيه ابنة لويس الثاني عشر التي تزوجت الدوق أركولي داشي حاكم فرارا في العام ١٥٢٨ واجتمعت بكلفن في بيتها، وانقطعت عن الصلاة في الكنائس الكاثوليكية، وجمعت حولها حاشية بروتستنتية. تحركت محكمة التفتيش واتهمتها مع ٢٤ من حاشيتها بالهرطقة على الرغم من مكانتها ومكانة زوجها وحُكم عليها بالسجن المؤبد، وهنا أذعنت وأعلنت إنكارها للهرطقة وتناولت القربان المقدس، الذي أنكرته سابقاً وأعيدت إلى بيتها.

في عام١٥٦٧أحرقت المحكمة المقدسة ١٣رجلاً وامرأة في مودينا أحياء، وكان الراهب السابق باولو ريتشي يندد بالبابوية صراحة في عظاته في الكنيسة، فقُبض عليه مع آخرين وكانوا يناقشون الأفكار اللوثرية في الحوانيت والمتنزهات والكنائس في مودينا.

كانت محاكم التفتيش تبدو ضعيفة أمامهم، وغير قادرة على كبح جماحهم واستئصال شأفتهم ، فأعدادهم آخذة في التزايد وأفكارهم بالانتشار، انتشار النار في الهشيم، رغم أنها كانت محمية من الملوك والباباوات، ولكنها ألغيت في فرنسا وبولندا وفي بعض الدول الأخرى نهائياً، ومنحت وظائفها إلى المحاكم العليا المقدسة، لم تشعر الكنيسة بمثل هذا الخطر في تاريخها كله ولم تتعرض إلى مثل هذه الفوضى والانتهاك للقيم والمثل الكاثوليكية، بمثل ما كان عليه الأمر في النصف الأول من

القرن ١٦.

أصبحت تسمع في كل مكان أن الله آخذ بمعاقبة الكنيسة على تراخيها وضعفها مع الهراطقة وفي معاقبتهم العقاب الذي يستحقون وبالقسوة والبطش اللازمين ، وأن هذا هو الذي أدى بها إلى هذا الوضع الذي هي عليه الآن. تبين للجميع تقريباً أن الكنيسة يجب أن تعود إلى الطريق القويم، لينقذها الله من المحنة التي تنتابها ، ومن الوهدة التي تردت فيها.

ذكر المؤرخ هربرت فيشر في كتابه «أصول التاريخ الأوربي الحديث» الآنف الذكر: «.. وفي ليلة ٦ مايو ١٥٢٧ اجتمع خارج المدينة البابابوية ٠٠٠ر٤٠ من شرار الجند وأبعدهم عن النظام لا يدانيهم في وحشيتهم أي جيش في أوربا ، وشقوا طريقهم إلى داخل المدينة واعتقلوا البابا كليمنت السابع (١٥٢٣-١٥٣٤) في قلعة سان أنجلو ثم أطلقوا العنان طيلة ٨ أيام عصيبة لقسوتهم وتخريبهم. نُهبت كل الأديرة والكنائس، وقُطعت رؤوس رهبان وقسس وتعرض عدد كبير من الراهبات العجائز للضرب بالعصي، واغتُصب عدد كبير من الراهبات الشابات وأخذن أسيرات، وتحولت كنيسة القديس بولص والقبر المقدس إلى اصطبلات للخيول وتركوا ثلثا مدينة روما أنقاضاً، وقد بدا لبعض الناس أن هذه العقوبة القاسية ليست إلا عقوبة من الله، وقال معاصر وقور«كل الآثام كانت تقترف في روما: اللواط وبيع المناصب الكنسية،وعبادة الطواغيت، والنفاق والختل، لهذا فمن المؤكد أن ما حدث لم يكن من وحي الصدفة، بل أنه عقاب أنزله الله» (٢٧١-ص١٤٤).

مسَّ نهب روما ضمير الكرادلة وجماهير الشعب المرتاعين كما مسَّ مداخيلهم المادية وأعلن العشرات من رجال الدين أن هذه الكارثة نذير من الله، وعلل الأسقف ستافيليو الكارثة التي أنزلها الله بعاصمة العالم المسيحي: «لأن البشر فسدوا جميعهم، إننا لسنا مواطني مدينة روما المقدسة، بل مواطني بابل، مدينة الفساد» (١٧٩-ج٢٧-ص١٩٢-١٩٣).

في هذه اللحظة بالذات ظهر أغناطيوس لويولا الإسباني المولود في إقليم الباسك في قلعة لويولا عام ١٤٩١ الذي مر ذكره وهو زعيم الجزويت (اليسوعيين) ليلح على البابا «بضرورة تحويل المسيحيين إلى مقاتلين، جاهزين في الليل والنهار في كل مكان وزمان، وبكل الوسائط الممكنة، بالحيلة والخديعة والكذب، أو بالخنازير والسموم للقضاء على أعداء المسيح: لوثر وجميع أتباعه الشياطين» كان الهدف الذي

وضعه لويولا نصب عينيه الانتصار على الأعداء مهما كانت الوسائل، حتى ولو بدا النصر بعيداً على أعداء المسيحية، يجب زيادة الجرعة، ومضاعفة الطاقة للإجهاز على العدو في كل مكان.

تساءل لويولا هل يريد لوثر إصلاح الكنيسة؟ ((عظيم سَنُجابه بالإصلاح المضاد)) هل يريد أعداء الإيمان الحقيقي وضع العلم مقابل الكنيسة؟ حسناً سنأمر الكنسيين أن يشتغلوا بالعلم، الذي سيخدم اللاهوت كما خدم سابقاً. هل يريد خُدام الشيطان التنوير؟ رائع سيقوم الجزويت بافتتاح المدارس والجامعات التي تخدم الكنيسة. أعداؤنا يطلبون الكتب؟ جيد إنهم سيحصلون عليها، ولكنها ستكون كتباً لا ترهص بالهرطقة، والتمرد والعصيان على الكنيسة. ولكن الحيلة لا تكفي لوحدها للقضاء على العدو بل يجب استخدام السيف والمحاكم المقدسة هنا في روما وليس في أي مكان آخر في قلب العالم المسيحي النابض، وليس بقيادة غير ممثل المسيح على الأرض، ألا وهو البابا الروماني العتيد نفسه، يجب أن تكون هذه المحاكم مستقلة عن السلطات المدنية وغير متوقفة عليها، وتشكل المحاكم في كل مكان وتحكم على الهراطقة وتنكل بهم وتعدمهم وليس في روما وحدها بل في العالم المسيحي قاطبة.

لاقت اقتراحات لويولا هذه تأييداً حاراً من أقرب مستشاري البابا بول الثالث (١٥٣٤-١٥٤٩) الكاردينال كارافا ومن الكاردينال الإسباني خوان ألفاريز دو توليدو وكان الأخيران من أشد الناس تعصباً ضد لوثر، ويُعتقد بأن الإنقاذ المأمول سيكون على يد هذا (الجندي المغوار) لويولا، كما سبق أن أنقذها في القرن ١٣ القديس دومينيك (١١٧٠-١٢٢١) (١٨٣-ص٣٤٧-٣٤٨).

بيّن لنا المؤرخ ش. بيشون في كتابه «الفاتيكان» قائلاً: «كان البابا بول الثالث على عتبة افتتاح مجمع تريدنت لإصلاح الكنيسة، وشعر بضرورة وجود محكمة شاملة تحت إشرافه الكامل،تستطيع معه الحكم في شؤون العقيدة وتفويض المحاكم المحلية للقيام بذلك، تعمل لهذه الغاية بسرعة وحسم دون أن تلغي محاكم التفتيش القائمة، وتعتبر في نفس الوقت المرجع الأول والأخير» (١٦ -ص٢٥٢).

كان البابا يهدف إلى إرهاب أعدائه المنادين بضرورة المصالحة مع مُصلحي الكنيسة (اللوثريين والكالفنيين وغيرهم) بواسطة محاكمه المقدسة، وإيقاع الرعب في قلوبهم، والانتصار عليهم في مجمع تريدنت القادم.

مُنحت محاكم التفتيش المقدسة ، حقوق التحقيق والمحاكمة وإصدار الأحكام

والمرجعية اللاهوتية العليا، وأصبحت قراراتها وطرائقها وأحكامها بالنسبة إلى مسائل العقيدة إلزامية للكنائس الكاثوليكية جميعها، بالإضافة إلى ذلك كانت تتمتع بحقوق مراقبة المطبوعات في جميع أنحاء العالم المسيحي الذي نفذته حسب قوائم الكتب والمطبوعات الممنوعة، تحولت فيما بعد إلى سلاح في يد الرجعية الإكليركية العالمية.

نصّب البابا بول الثالث نفسه رئيساً لمحاكم التفتيش المقدسة العليا وعين معاونه المقرب إليه الكاردينال جيان بترو كارافا (١٤٧٦-١٥٥٩) -الذي سيُنتخب بعده بابا باسم بول الرابع (١٥٥٥-١٥٥٩)-معاوناً له ورسّمه بلقب المفتش الأعلى، وعين له خمسة كرادلة كمفتشين رئيسيين شكلوا جميعاً مع البابا المجلس الأعلى للمحاكم المقدسة للكنيسة الكاثوليكية وخول هذا المجلس بحق تفويض كنسيين آخرين للعمل كمفتشين في أرجاء العالم المسيحي.

انبرى كارافا بسرعة لتنفيذ القرارات بطاقة وحيوية بما عُهد فيه من الصرامة التي يحسده عليها توريكيمادا نفسه، واتخذ مقراً للمحكمة العليا المقدسة في أحد قصور روما الفخمة. اتخذ من أقبية القصر سجناً زوّده بجميع أدوات التعذيب المعروفة في عصره، ثم عُين نوابه وممثليه في الدول الكاثوليكية الأخرى وسماهم بالمفتشين المفوضين، ووضع القواعد التالية للعاملين فيها:

١ - حين يكون الإيمان موضع شك، يجب أن لا يكون هناك أي تأجيل ولا بد من اتخاذ الإجراءات الصارمة بكل سرعة، إذا قامت أقل شبهة.

٢ - يجب ألا يكون هناك اعتبار لأي أمير أو حبر مهما علا منصبه.

٣ - الصرامة المتناهية أولى أن تُستعمل مع أولئك الذين يحاولون الاحتماء بأي حاكم، ولا يُعامل بالرفق والعطف الأبوي إلا من اعترف كاملاً.

٤ - يجب أن لا يحط إنسان من قدره بإبداء التسامح نحو المهرطقين أياً كان نوعهم، ونحو الكالفينيين على الأخص (١٧٩-ص٢٤٠).

انتشر إرهاب محاكم التفتيش المقدسة في جميع الأراضي البابوية: هرب إلى سويسرا وألمانيا عدد كبير من رجال الكهنوت والمتعاطفين مع إصلاح الكنيسة مثل رهبانية الكبوشيين، وعلى رأسهم برناردينو دو سيينو أوشينو (١٤٨٧-١٥٦٤) وعلماء اللاهوت مثل فرميلي وكوريونة وفالنتيني وكاسنلفترو، الذين ألقي القبض على معظمهم ونجا منهم القليل وكانوا وقوداً للمحارق بعد وقوعهم في يد كارافا . والأمر كما قال أنطونيو دو كالباريتشي أحد كبار رجال اللاهوت في ذلك الزمان: «من

الصعب جداً أن تكون مسيحياً وأن تموت على فراشك الخاص بك»(٢٧٤-ص١٥٧).

توجهت محاكم التفتيش البابوية المقدسة نحو العلماء في الجامعات، فقد اعتبر كارافا الجامعات مراكز لتفريخ الهرطقة، فطرد العلماء من جامعتي مولينا ونيابول، وكان كل من يشتغل بالعلم موضع شك وريبة، وعينت عليه العيون والجواسيس والمخبرون والوشاة، وتعرضت أخوية الفرانسيسكان للملاحقة بسبب عناد أفرادها وتمردهم داخل الكنيسة، واشتعلت المحارق في إيطاليا كلها وانتشرت روائح شواء الأجساد البشرية الحية في لظاها اللاهب. في البندقية اكتشف المفتشون طريقة أقل كلفة، هي إغراق الهراطقة في أهوار البندقيةالسحيقة الشهيرة باللاغونات «Lagune». في عام ١٥٥٠ أمرت محكمة التفتيش الجديدة بمحاكمة أي كاهن كاثوليكي لا يعظ ضد البروتستانتية (١٧٩-ج٢٧-ص٢٤١).

من أجل أن تبلغ محاكم التفتيش المقدسة ذروتها توفي البابا بول الثالث في عام ١٥٤٩ ليتولى البابا يوليوس الثالث (١٥٥٠-١٥٥٥) الذي ترك محاكم التفتيش تعمل دون تدخل أو معارضة لكارافا، ثم بعد وفاته عام ١٥٥٥ تولى عرش البابوية مارتشيللو الثاني (١٥٥٥) الذي لم يهنأ بمنصبه أكثر من ٢٢ يوماً حيث توفي يوم ٥ مايو ١٥٥٥، ووقع الاختيار على الكردينال كارافا ليكون البابا الجديد باسم بول الرابع، وكان قد بلغ ٧٩ عاماً، ووصفه السفير الفلورنسي «إن البابا الجديد قدٌ من حديد، بل إن الأحجار التي يسير عليها تنفث الشرر» (٥١-ص١٩٢). لذلك فقد تابع وهو على عرش البابوية ملاحقة الأحرار بنفس السادية والحمية، فقد كان يحضر بنفسه اجتماعات محاكم التفتيش الأسبوعية دون كلل رغم مشاغله الرسولية الكثيرة، وأطلق لمؤسسة التفتيش كل الإمكانات لتعمل بكل طاقتها، وتمتعت محاكم التفتيش في عهده بسمعة داوية عبّر عنها الكردينال سيريباندو قائلاً: «اكتسبت المحكمة بفضل صرامته الخارقة سمعة واسعة، بحيث لم يكن هناك كرسي قضاء آخر في الأرض يتوقع الناس منه إصدار أحكاماً أشد بشاعة وإرهاباً» (٥١ص٥٠٨).

وُسِّعَ اختصاص المحاكم لتشمل مواضيع لا علاقة لها بالهرطقة من قريب أو بعيد مثل: التجديف والمتاجرة بالرتب الكهنوتية (السيمونية) واللواط والزواج المتعدد، وهتك العرض والقوادة وانتهاك نظم الكنيسة في الصوم. بيّن المؤرخ الكاثوليكي باستور في كتابه «تاريخ الباباوات» عن بول الرابع وهوسه التفتيشي قائلاً: «كان البابا العجول، السريع التصديق، يعير أذناً صاغية لكل اتهام ولو كان شديد

السخف.. وكان رجال محكمة التفتيش الذين لم يفتر البابا عن حضهم، يشمون الهرطقة في حالات كثيرة ما كان المراقب الهادىء الحذر ليكشف فيها أثراً لهرطقة...وحرض الحاسدين والمفترين على بذل الجهد في تسقط الكلمات المريبة من شفاه رجال كانوا العمد الراسخة للكنيسة ضد المبتدعين، وعلى تلفيق تهم الهرطقة لهم.. وبدأ عصر إرهاب فعلي ملأ روما كلها بالخوف» (٢٢٥-ج١٤-ص٢٨٦).

تناولت اتهاماته الكرادلة فقد أمر في عام ١٥٥٧ بالقبض على بعض الكرادلة مثل الكردينال أسقف مودينا جوفاني موريني بتهمة توقيعه لاتفاق راتسون حول عقيدة التبرير بالإيمان وتهاونه مع المهرطقين، وأنه كان صديقاً لبعض المهرطقين، ولكن المحكمة حكمت ببرا ءته بعد ١٨ يوماً، ولما توفي المتهم فلامينيو في سجن المحكمة قال البابا بولص الرابع بتشف: «ولكننا أحرقنا أخاه شيرازي في الميدان المواجه لكنيسة المينرفا» (٢٢٥-ج١٤ص٣٠٠)، وطلب من ممثله في إنكلترا الكاردينال بوليا العودة وتقديم نفسه للمحكمة بتهمة الهرطقة، واتهم مجمع الكرادلة الذي انتخبه للباباوية بالهرطقة، وراح يطارد أقاربه هو بالذات بشبهات الهرطقة، في عناد رهيب حيث قال: «لو أن ابني ذاته كان مهرطقاً لجمعت الحطب لحرقه» (المرجع السابق ص٣٠٠ أيضاً).

بيّن المؤرخ الحضاري ول ديورانت في «قصة الحضارة» مقدار الكراهية التي كان يكنها الشعب له: «احتفلت روما بموته ٤ أيام من الشغب المرح، حطمت خلالها الجماهير تمثاله، وجرّته في الشوارع ثم أغرقته في نهر التيبر، وأحرقت مباني محاكم التفتيش المقدسة، وأطلقت سُجناءها وأتلفت وثائقها، ومن المؤسف له أنه في محاولته إصلاح الكنيسة تذكر توريكريمادا ونسي المسيح » (١٧٩-ج٢٧-ص٢٤٢).

في عام ١٥٦٥ انتخب أنطونيو غيزبيليري (١٥٠٤-١٥٧٢) بابا تحت اسم سان بيو الخامس (١٥٦٦-١٥٧٢) وكان ينتمي إلى أخوية الدومينيكان، وعين قاضي تفتيش في لومبارديا ثم رفعه إلى رتبة كاردينال عام ١٥٥٧، ثم عين مفتشاً عاماً لمحاكم التفتيش المقدسة في عام ١٥٥٨، أصدر في ٢١ ديسمبر عام ١٥٦٦ مرسوماً رسّخ به أوضاع محاكم التفتيش المقدسة، بصورة نهائية، وألغى فيه جميع المراسيم والتعليمات السابقة التي تحد من فعاليات محاكم التفتيش وأنشطتها وطالب بتشديد العقوبات، وسمح بمشروعية التعذيب لانتزاع الاعترافات والمعلومات في محاكم التفتيش الباباوية، وقد كتب بنود المرسوم بخط يده، وبيّن أن الطريق إلى الباباوية مفتوح لمن كان في السابق قاضي تفتيش. كان من الصرامة بحيث امتنع عن تخفيف

أي حكم سابق. كان يجلس الساعات الطوال، ينظر في أحكام محاكم التفتيش المختلفة ولا يكاد يصيب من النوم أكثر من خمس ساعات في اليوم. حض شارل العاشر ملك فرنسا وكاترين ميدتشي على مواصلة الحرب ضد الهيجونوت ( أتباع كالفن) حتى يُبادوا بغير رحمة، فحصلت مذبحة سان برتيليميو ليلة ٢٤ أغسطس ١٥٧٢ قتل على أثرها ۳۰,۰۰۰ من الهيجونوت أتباع كالفن خلال أسبوعين من الزمن (٢٢٥-ج١٨ص١٢١-١٢٥) وأيّد الأساليب الفظة والمذبحة التي ارتكبها البابا ضد المرتدين عن الكاثوليكية في الأراضي الواطئة ، وكان متقشفاً وصارماً على نفسه ويلبس ثوب القديس دومينيك تحت ثياب البابابوية الرسمية، وكثير الصوم وأفنى نفسه فهزل جسمه حتى بدا ابن ٨٨ عاماً وهو في الحقيقة لم يكن يتجاوز ٦٨ عاماً ولذلك اعتُبر في عداد القديسين وطُوِّب قديساً بعد مماته بمدة طويلة، في العام ١٧١٢.

خاضت محاكم التفتيش البابابوية حملات صليبية ضد الهراطقة وأعيد في عهد البابا غريغوار الثالث عشر (١٥٧٢-١٥٨٥) نشر كتاب «مرشد المفتشين» الذي خطه يراع نيقولا إمريكو قبل ٢٠٠ عام وهو المرشد الكلاسيكي لمقاضاة الهرطقة، للحاجة الماسة لتطبيقه روحاً ومبنى، وكان له ولد غير شرعي.

## ب - محاكمة جيوردانو برونو

ولد جيوردانو(فيليبو) برونوGiordano (Philippo)Bruno في مدينة نولا من أعمال نابولي التي تبعد عنها ١٦ ميلاً في العام ١٥٤٨ لأب نبيل المحتد، حيث عُمِّدَ باسم فيليبو بدل اسمه جيوردانو عند بلوغه سن ١٧، انتسب راهباً إلى دير الدومينيكان، في نابولي وهناك عثر على مكتبة عامرة بالكتب اللاهوتية باللغات اللاتينية واليونانية، وكتب الفلسفة القديمة لأفلاطون وأرسطو وغيرهما من فلاسفة الرومان، وكتب باللغتين العربية والعبرية، بعضها مترجم إلى اللاتينية. أعجب بالأساطير اليونانية، التي لاءمت نفسه الشاعرة، والتهم كتب ديموقريطس وأبيقور، وكتب الفلاسفة العرب والمسلمين لابن سينا وابن رشد، وخالط الأوساط الأدبية والفلسفية في نابولي. درس في الدير الفلسفة الطومائية نسبة للفيلسوف توماس الأكويني وفلسفة عصر النهضة . كما درس التصوف وآراء برناردينو تلزيو حول اتحاد الأضداد في الله والطبيعة وآراء نيقولا من كوزا عن كون لا نهائي ليس له مركز أو محيط ، تُنفخ فيه الحياة روح واحدة. درس مشكلات تقوية الذاكرة التي بحثها ريموندللي ودرس فلسفة آجريبا ، ولكنه لم يستسغ فلسفة أفلاطون وأرسطو وتوماس الأكويني التي كانت الفلسفة الرسمية في الدير. كان يعتقد أن رهبان الدومينيكان هم «كلاب الصيد الإلهي» ويكرههم، وكتب يهجوهم بصورة مكشوفة في كتابه الأدبي باللغة اللاتينية (أغاني سيرسي «Cantus Circaeus» فقال في جواب على السؤال التالي: كيف يمكنك تمييز الكلب الشرير من بين مجموعة الكلاب الأصيلة ؟ فأجاب سيرسي: «إنه ذلك الصنف من البهائم الذي يكشر عن أنيابه على الدوام دون أن يفهم لماذا. من السهل التعرف إليها ، لأن هذه الكلاب الحقيرة تُلاحظ من مظهرها الخارجي، فهي تعوي بشكل لئيم وشرس على كل شخص لا تعرفه، رغم أنهم قد يكونوا من الناس الطيبين، ورغم أن الذين تعرفهم هذه الكلاب، وتمتنع عن التكشير لهم عن أنيابها ، وتهز لهم ذيولها ، يبدون أردأ وأسفل من هؤلاء» (٢٧٦-ص٢٦)

تحدث عن رأيه بطبقة الرهبان في كتابه « فن الإقناع» قائلاً: «كل من يذكر الرهبنة يتخاطر في ذهنه فوراً: الخرافات ، والبخل المتجسد بالجشع وكل ما يخطر في البال من النقائص والرذائل ، وإذا أردت إجمال هذه الصفات جميعها بكلمة واحدة فقل «راهب» وكفى». (٢٧٦-ص٢٦)

على الرغم من أن مملكة نابولي كانت تابعة للتاج الإسباني فقد باءت محاولات الملوك الإسبان والباباوات، إنشاء محاكم التفتيش فيها بالفشل لمقاومة النابوليين لهذا الأمر حفاظاً على حريتهم التقليدية، فقد كانت موئلاً وملاذاً للمتنصرين الجدد من موراكة ومرانة، الهاربين من الظلم في إسبانيا والبرتغال الذي مارسته محاكم التفتيش فيهما. إليها التجأ الفيلسوف الإسباني خوان فيفيس الذي انتقد الكنيسة الكاثوليكية مطالباً بإصلاح أمورها وخوان دو فالديس (١٥٠٠-١٥٤١) الفيلسوف الإسباني الأصل الذي كان من أتباع الفيلسوف إراسم، وهرب مع أخيه ألفونسو إلى نابولي من محاكم التفتيش الإسبانية بتهمة الهرطقة، حيث نجا بجلده، ولكن الباباوات كانوا يشكلون محاكم تفتيش مؤقتة في مملكة نابولي كانت تصدر أحكامها بإعدام الهراطقة.

شكل البابا كليمنت الثامن حملة صليبية في مملكة نابولي بين عامي ١٥٦٠-١٥٦١ برئاسة قاضي التفتيش بانتسا لمحاربة مذهب الفالديسيين (نسبةإلى مؤسسها بيير فالديس (١١٤٠-١٢٠٦) الذي أطلق عليه وعلى أتباعه اسم فقراء ليون، واعتُبر في مجمعي فيرون ولاتران خارجاً عن الكنيسة ووصم مذهبه بالهرطقة، واتخذ أتباع المذهب شكلاً من أشكال الانشقاق عن الكنيسة دخل قائمة البروتستانت، وقامت محكمة التفتيش بواجبها البابوي خير قيام بذبح الشيوخ والأطفال والنساء والفتيان من الوريد إلى الوريد دون رحمة أوشفقة. من محاسن الصدف أن أحد شاهدي العيان قد وصف لنا في يومياته مذبحة جرت في مدينة كالابرا التابعة لمملكة نابولي، شاهدها بأم عينيه قائلاً: «إنني قررت أن أتحدث عن التنكيل الذي أنزل بساح اللوثريين اليوم في ١١ يوليو صباحاً. من أجل وصف حقيقة ماجرى لايمكن مقارنة هذه المذبحة إلا بعملية ذبح قطيع من البقر والخنازير والدجاج، لقد حشر الناس المراد ذبحهم في زريبة ضخمة واسعة، وكان الجلاد ينتقي الشخص الذي حان دوره في الذبح، ثم يعصب عينيه ويقتاده إلى ساحة قريبة من بيت الزريبة ويسند رأسه إلى خشبة ويذبحه بالسكين ثم ينتزع عن عينيه المنديل، ثم يخرج بآخر ويفعل به مافعل بالأول بدقة، وهكذا فعل بالجميع، وكان عدد من أعرفه منهم ٨٨ شخصاً فتأملوا ماكان عليه هذا العمل من فظاعة.

لم أعد أستطيع منع نفسي من البكاء وعيني من الدمع وأنا أسطر وأسجل ذلك كله.

لم يستطع أحد من المشاهدين متابعة رؤية هذه المذبحة المروعة حتى النهاية . لقد

شاهدت الهدوء الذي بان على الهراطقة وهم يعدمون بسكين الجلاد أو فأسه الذي يفصل رؤوسهم عن أجسادهم واحداً بعد الآخر، كان البعض منهم يخاطبون الجماهير متحدثين عن عقيدتهم وإيمانهم بالله والمسيحية التي تجرعوا غصص الموت بسببها وأبوا التحول عنها. كنت ترى الشيوخ يستقبلون الذبح بهدوء، إلاّ أن بعض الشباب أظهروا جبناً وخوفاً. ما زلت أذكر كيف كان الجلاد يضع السكين بين أسنانه، وهي تقطر دماً، وهو ينظف يديه بمنديل مليء بالدماء، وقد تناثرت الدماء على ثيابه وارتطشت بالدماء المسفوحة، يغدو ويروح إلى المبنى وهو يسوق أمامه في كل مرة ضحية جديدة يذبحها ذبح النعاج بمنتهى الدقة كما يفعل الجزار الخبير المعلم في مهنته المكلف بذبح النعاج والبقر في المسلخ، كانت عربات خاصة قد أعدت مسبقاً لنقل الجثث الذبيحة ... لتقطيعها ورميها في جميع طرقات كالابرا من أولها إلى آخرها.

لقد ذبح الجلاد في كالابرا وحدها ١٦٠٠ هرطيقاً أحصيت منهم ٨٨ ... أعرفهم معرفة تامة، كانوا من أفضل الناس، ولم أسمع عن أي منهم أي انحرا... مسلكه وخلقه، لقد كانوا أناساً بسطاء، مغمورين، لايعرفون غير المنجل والمحـ... وكانت تظهر على وجوههم عند الإعدام علائم الإيمان الصادق» (٢٧٦-٧٢-٧٣)

أخذ برونو بمطالعة الكتب المحرمة من الكنيسة واهتم بالعلم وأقلق رؤساءه بالاعتراضات والشكوك التي كانت تنتابه، وحبه للمعرفة، وكان بالإضافة إلى ذلك يحس بنيران الشهوة الجنسية تتقد في جسده إذ عبر عن ذلك فيما بعد: «إن ثلوج القوقاز ماكانت لتنقع غلته أو تطفيء شهوته، وأن ثمة علاقة بين يقظة الجنس ويقظة العقل» (١٧٩-ج٣٠ص٢٨٨-٢٨٩)

في عام ١٥٧٢ رُسِّمَ كاهناً، وكان يتساءل دوماً كيف يكون ثلاثة في واحد هو الله ؟ كيف يتسنى لكائن من كان، مهما علت رتبته أن يحول الخبز والخمر إلى جسد يسوع المسيح ودمه ؟ ونال تعنيفاً رسمياً قاسياً من رؤسائه على آرائه المخالفة، ولكنه بعد ١١ عاماً قضاها في سلك الرهبنة فر فجأة من الدير وعاد إلى اسم التعميد السابق، واشتغل معلماً في روما، وتابع في تولي حياته المتخفية قريباً من جنوا، وتابع حياة التنقل وعبر الألب ووصل إلى جنيف بعد أن عاد إلى لباسه الكهنوتي متنقلاً بين الأديرة، ثم عاد إلى خلع ثياب الرهبان، ليعيش متخفياً في تصحيح المخطوطات وتجارب الطباعة، وفي إحدى المرات في جنيف معقل الكلفنيين انتقد في جامعة جنيف محاضرة أحد الكالفنيين وامتلاءها بأكثر من ٢٠ خطأ، واستدعي برونو أمام إحدى

محاكم الكنيسة الكلفنية، ولما وجد أنه سيحكم عليه، قدم اعتذاره فعفت عنه المحكمة، ولما وجد أن الكالفنيين لايقلون عن الكاثوليك تعصباً وعسفاً وجوراً هرب إلى فرنسا، وفي عام ١٥٨١ حاضر برونو ١٨ شهراً في جامعة تولوز عن رسالة أرسطو في الروح، ثم انتقل إلى باريس (١٧٩-ج٣٠ص٢٩٠) وذاعت في باريس شهرته كفيلسوف وكخبير في تقوية الذاكرة، فطلب منه هنري الثالث (١٥٥١-١٥٨٩) أن يقوي له ذاكرته، وسر الملك لما لقيه من النتائج الحسنة، فعينه مدرساً في الكوليج دو فرانس.

في باريس نشر برونو هزلية تحت اسم «حامل الشمعدان» باسم مستعار هو برونو النولي المتخرج من أكاديمية الإزعاج، هاجم فيها الرهبان ورجال الدين والأساتذة والمتحذلقين وغيرهم عام ١٥٨٢.

في عام ١٥٨٣ استمر الملك هنري الثالث في حدبه عليه فأرسله بتوصية منه إلى إنكلترا لدى سفيره في لندن، حيث أقام في قصره ٣ سنوات متنعماً بحياة القصور وفاخر الثياب وأطايب المأكولات والأبهة والعظمة، متحرراً من كل شيء، وملقياً المحاضرات الفلسفية في جامعة أوكسفورد، عن خلود الروح، والقبة السماوية، حسب نظريات كوبيرنيك، حيث أثار -كعادته- عاصفة من النقد.

في عام ١٥٨٥ عاد إلى فرنسا مع السفير الفرنسي في البلاط الإنكليزي نهائياً، وحاضر في السوربون ضد فلسفة أرسطو، وكسب عداوة أنصار أرسطو والسكولائيين والتومائيين جميعاً فرحل إلى ألمانيا متنقلاً بين جامعاتها ونال حرمان الكنيسة اللوثرية له من كنيستها (٢٧٧-ص٥٧٠) ورأى أن الكنيسة البروتستانتية لاتقل تعصباً عن الكاثوليكية فغادر إلى فرانكفورت عامي ١٥٩٠-١٥٩١ حيث بدأ بنشر كتبه اللاتينية.

تنبع عظمة برونو من صورة كونه فيلسوفاً، فقد بدا قادراً على قلب الصرح الأرسطالي كله منظومياً واستخلاص النتائج. وبرونو قبل كل شيء (بانتيئي «Panthceiste») والبانتيئية هي وحدة الوجود القائلة بأن وجود الله عين وجود العالم اضطراراً، وأن كل شيء هو الله ومنها يخلص إلى القول بلا نهائية الطبيعة التي قربته من آراء لوقريطس وأبيقور في لانهائية عدد من العوالم في الكون، وطوّر هذه الآراء ليجعلها إحدى الركائز الأساسية لعقيدته المناوئة للغيبية، ومن هذا الطريق خلّص برونو نظرية كوبرنيك من شوائب الكوسمولوجيا السيكولائية. لقد رفض قول كوبر نيك بمركزية الشمس في الكون، مؤكداً أنه لاوجود لمثل هذا المركز، إن كل كوكب أو نقطة

في الكون ، يمكن أن تعتبر من جهة الراصد الموجود فيه، مركزللكون ولذا فإن الشمس ليست أبداً مركزاً مطلقاً للكون، بل هي مركز للمنظومة الشمسية فقط ، أما سماء النجوم الثابتة التي اعتبرها أرسطو وبطليموس والسكولائيون وكوبرنيك معهم السماء الأخيرة التي تحيط بالعالم، ليست إلاّ شموعاً لعوالم أخرى، تبعد عنا مسافات هائلة للغاية. ليست الأرض وحدها كوكباً بسيطاً من جملة كواكب المجموعة الشمسية كما قال كوبرنيك، بل الشمس أيضاً نجم بسيط بين عدد لا نهائي تماماً كعدد العوالم التي فيه.

وهكذا حطم برونو التصورات القديمة عن العالم المخلوق من قبل الله، ليجعل الكون ممتداً إلى مالانهاية، وأكد أن شمسنا ليست النجم الوحيد الذي له أقمار تدور حوله، فالنجوم البعيدة هي شموس أيضاً، لها توابعها التي تدور حولها. هذه الحقيقة لم تؤكد علمياً إلاّ في أواسط القرن الحالي، وقد كان برونو على صواب حين فسر عدم رؤيتنا لهذه الكواكب التابعة بالمسافات الهائلة التي تفصلها عنا، وبأنها تغرق في بريق الأشعة النجمية، كما أشار إلى أن كرتنا الأرضية تعكس هي الأخرى أشعة الشمس الساقطة عليها فتبدو مشعة في الفضاء الكوني (٢٧٨ -ج١ -ص٢١٩-٢٢٠).

وكان يقول أن العوالم مسكونة بكائنات مختلفة لاتعد ولاتحصى، ولكنه نفى إمكانية السفر في الفضاء، بعكس تنبؤات الشاعر الفرنسي سيرانو دي برجراك.

إن أصل الحركة واستمرارها لايمكن أن يتأتى من الشكل الكروي للأرض، الذي قال به كوبرنيك ، واستخدم مكان التفسير الرياضي التفسير الحيوي ، قائلاً: إن الكواكب تدور لتحفظ لنفسها الحياة، من أجل أن تعرض جميع أجزائها للشمس.. لما كان الكون لا نهائياً، فإنه لايمكن أن يكون هناك «لانهائيان» فإذن يكون الله اللانهائي والكون اللانهائي شيئاً واحداً، وهذا ما اقتبسه منه الفيلسوف سبينوزا (٢٧٩-ص١٤١).

لقد وضع برونو وهو ينقد الأسس الأرسطالية للعقيدة الكنسية، القواعد الأولى للنقد العام للدين، ولأسس الإلحاد أو «الفلسفة الجديدة» كما سماها برونو، قال إن العالم يتألف من عناصر دقيقة جداً، ومن وحدات لاتقبل الانقسام، ولكل جزء صغير فرديته القائمة بذاتها، وعقله الخاص به، ومع ذلك فإن حريته لاتعني التحرر من القانون ولكنها تعني -كما سيقول سينوزا فيما بعد- سلوكه وفق قانونه وطبيعته المتأصلتين

الخاصتين به، بمعنى أن كل جزء يكافح من أجل التطور والنمو. (٢٨٠-ص١٠٣)

لم تكن الكنيسة بغافلة، عن أنشطة جيوردانو برونو، فقد أرسل البابا خلفه الجواسيس، يتعقبونه في كل مكان، لأنه كان في نظر البابا العدو الخطر للكنيسة، وكان يتحين الفرصة التي تجعل برونو يقع في قبضته، سنحت له الفرصة المنتظرة في عام ١٥٩١ عندما قبل دعوة النبيل الإيطالي الكاثوليكي المتعصب للإقامة لديه معلماً له، ومقوياً لذاكرته، الفن الذي برع به برونو في جمهورية فينيسيا المسماة «البندقية» بالعربية، بعد أن طال شوقه إلى إيطاليا، واغترابه عنها، كيف وأن الداعي سليل أسرة من أعرق أسر البندقية، هذه المدينة التي كانت في تلك الأيام في أوج ازدهارها الاستعماري والاقتصادي، كان العلم فيها يتمتع باحترام كبير ، فقد ازدهرت فيها الهيئات العلمية والأكاديميات المختلفة، وكانت تجارتها تتم مع الدول الكاثوليكية والبروتستانتية والإسلامية على حد سواء. لهذا كانت تتغاضى عن الأفكار المهرطقة وتتساهل مع الكتاب والفلاسفة الذين ينتقدون الكنيسة. كانت تغض بدور النشر وطباعة الكتب بغض النظر عن مضمونها لكتّاب من كافة المعتقدات، ولترجمات وبحوث من المخطوطات العربية والعبرية، كما فتحت أبوابها مشرعة أمام اليهود اللاجئين من إسبانيا والبرتغال، وكان الداعي عضواً في مجلس الجمهورية وعضواً في مجلس الحكماء، المراقب لأنشطة محكمة التفتيش في جمهورية البندقية ، ضد الهراطقة.

تاريخ محكمة التفتيش في جمهورية البندقية يختلف عن غيرها من الجمهوريات والممالك الإيطالية، فهو يرجع إلى القرن ١٥ حيث تأسست فيها برئاسة ٣ قضاة تفتيش، جرى اختبارهم من بين أعضاء مجلس العشرة وليس من الأكليروس المسيحي أو الرهبانيات.

كان مجلس العشرة يتمتع بالسلطة العليا في الجمهورية، ولكن قضاة محكمة التفتيش الثلاثة كانوا عملاء للبابا في نفس الوقت، تفتخر هذة المحكمة بأنها لم تقم أي احتفالات «أوتودافي» في تاريخها، إذ لم تحرق أي هرطيق حياً، وحرمت هذه الجمهورية من هذه الاحتفالات، ولكنها بالمقابل كانت تعدم المحكومين بعد سجنهم مدة طويلة بإغراقهم في الأقنية المائية أو في عرض البحر أوفي الأهوار العميقة المشهورة في البندقية.

كان برونو ينعم بحسن ضيافة موسينغو، ويتقلب في النعيم الذي أسبغه عليه

تلميذه الذي كان أقرب إلى الغباء، وكان بطيء التعلم، ولم ينعم بقوة الذاكرة الموعودة رغم جهود برونو الخارقة، وقد هالته آراء جيوردانو المتحررة، وارتعد فرقاً من هرطقاته -حسب مفهوم ذلك الزمان- ومن ثرثراته وشطحات لسانه الذي لم يعرف الحذر إليه سبيلاً، حتى أنه كان يفضي بهذه الهرطقات التي يسمعها من برونو إلى كاهنه أثناء الاعتراف الأسبوعي له معبراً عن قلقه الروحي، وكان يُلح على كاهنه بطلب المشورة منه حول ضرورة الوشاية به إلى محكمة التفتيش. كان الكاهن يجيبه بضرورة التحقق من هرطقة برونو قبل الوشاية به، فامتثل إلى نصيحة كاهنه على مضض، ولكن عندما أعلن برونو أنه مضطر إلى السفر إلى فرانكفورت -ربما لأن الكاهن أنذره بنوايا موسينغو- أو ربما اشتم رائحة الغدر في تصرفاته، أبلغ موسينغو محكمة التفتيش عن هرطقة برونو فسارعت المحكمة المقدسة إلى توقيفه في ٢٣ مايو عام ١٥٩٢. هكذا وجد برونو نفسه نزيلاً في سجن المحكمة المقدسة التفتيشية في البندقية بالوشاية التي أدلى بها مضيفه الأرستقراطي والإخبارية الرسمية بتوقيعه الصريح قال فيها: «أنا جيوفاني موسينغو ابن الطيب الذكر ماركو أنطونيو، أبلغ المحكمة الموقرة، أنني شعور مني بواجبي الذي أملاه علي ضميري، وبأمر من كاهن الاعتراف، أشهد وأنا بكامل قواي العقلية، أنني سمعت بأم أذني جيوردانو برونو يناقش في بيتي في العديد من المرات، أن الكاثوليك عندما يتناولون الخبز المغموس في الخمر بيد الكاهن بأن هذا يتحول إلى جسد المسيح ودمه، بأنها ترهات وسخافات، وأنه لايرى أن الله يختلف عن غيره، ويعني بذلك أن الله غير متصف بالكمال، وأن الكون مؤلف من عوالم لامتناهية، وكان ينكر معجزات السيد المسيح، ويعتبر معجزاته ومعجزات الرسل والقديسين من أعمال السحر والشعوذة والتضليل والخداع، وأنه قادر على الإتيان بأعمال سحرية أهم منها وتبدو معجزات أقوى منها، نفى أن المسيح توفي بإرادته الذاتية، وأنه حاول بكل مايملك من قوة التملص من الصليب، ونفى العقاب على الذنوب والثواب على الحسنات، وقال إن الروح من صنع الطبيعة وخلقها، وإنها تنتقل من كائن ميت إلى آخر حي كالحيوانات وهكذا يتوالد البشر. تحدث فيما تحدث عن نواياه في أن يصبح مؤسس طائفة جديدة يؤمن أتباعها بالفلسفة الجديدة ويحلونها محل الدين، وإن العذراء لايمكن أن تلد، وإن عقيدتنا الكاثوليكية مليئة بالتجديف في حق الإله العظيم، وأنه يجب إلغاء المجادلات اللاهوتية ومهاتراتها، ومنع الأموال عن الرهبان ورجال الدين لأنهم عار على البشرية، وإنهم حمير يدنسون الأرض بنفاقهم

وريائهم وجشعهم وحياتهم المليئة بالشرور والآثام، وإن جميع معتقداتنا هي من تعاليم الحمير، وإنه لاتوجد براهين تثبت أن المسيحية هي المفضلة لدى الله. وإن الحياة الخيرة تتحقق بإرادتنا نحن وبنوايانا الخيرة الطبيعية.

منذ البداية عولت على دراسة إجرامه الذي لم يكن لدي أي شك فيه، كما بينت شفاهاً لذلك، فقد بدأت بتدوين آرائه جميعها وأجمعها حتى أستطيع الوشاية به إليكم فيما بعد، ولكنني خشيت أن يغادرنا فجأة كما كان ينوي أن يفعل، لذلك فقد أحكمت إغلاق الغرفة عليه بالرتاج، من أجل منعه من السفر، وبما أنني أعتبره مخاوياً للجن، لذلك جئت راجياً أن تتخذوا ضده التدابير اللازمة بسرعة.

أوجه عناية المحكمة المقدسة أيضاً إلى ثلاثة كتب مازالت مخطوطة، نقلتها من أماكنها على عجل. لاحظت أنه ألف كتاباً صغيراً عن الرب وعن أشياء مسندة إليه، إنكم على أساس هذا الدليل المحسوس، تستطيعون تقديمه إلى المحاكمة، لقد زار أيضاً أكاديمية أندريا موروزيني، حيث اجتمع إلى عدد كبير من النبلاء، ولا بد أنهم سمعوا الكثير مما قاله فيمكنكم طلبهم للشهادة.

لايهمني في قليل أو كثير ماسيسببه له هذا التقرير من نتائج وخيمة، وأعلن لكم أنني مستعد للشهادة أمام عدالة محكمتكم، وكل ما أرجوه من ذلك كله أن أكون ابن الكنيسة المخلص والبار..

في الختام،يسرني أن أضع الأمر كله بين أيديكم المقدسة» (٢٧٦-ص٢٨٥-٢٨٦).

في يومي ٢٥ و٢٦ أيار / مايو أضاف موسينغو اتهامات أخرى جديدة ضد برونو بدأت بعدها المحكمة المقدسة بجمع الأدلة، والتحقيق معه بتهمة «الهرطقة والتحريض عليها» الأمر الذي يضعه تحت سلطة البابا ومحكمته المقدسة، إلاّ أن برونو ردّ الاتهامات جميعها ورفض الاعتراف بأخطائه المنسوبة إليه.

كان التحقيق مع برونو يتم بإشراف قاضي التفتيش غابرييل سالونسي، بمشاركة الرسول البابوي في الجمهورية لودفيكو تابرني، وعضو مجلس الحكماء إلويري فوسكاري المعروف بتشدده في محاربة الهرطقة، وكانت ترسل أولاً بأول نسخة عن التحقيقات إلى السدة البابوية بواسطة سعاة خاصين.

حققت محكمة تفتيش البندقية مع السجين دون استعجال ودافع عن نفسه بأنه فيلسوف، وأنه كان يطبق تمييز بمبوناتزي بين الحقين أنه يجوز للإنسان أن يناقش،

بوصفه فيلسوفاً، نظريات قبلها بوصفه كاثوليكياً، ولم ينكر أنه كانت لديه شكوك في التثليث، واعترف بأنه ارتكب الكثير من الأخطاء وأنه عليها شديد الندم، وطالب المحكمة أن تسمح له بالعودة إلى أحضان الكنيسة الكاثوليكية، وذكّرهم بمقارعته للكالفنيين واللوثريين الذين حرموه من الكنيسة لأنه كشف زيفهم وزيف صراعهم مع الكاثوليكية، وطالبهم بالرأفة به (٢٨٠-ص١٦٦) ولكنهم أعادوه إلى السجن وكأنهم لم يسمعوا منه شيئاً. في شهر سبتمبر أعادوا التحقيق معه دون طائل متشبثاً بأقواله السابقة فعاد أدراجه إلى السجن.

طالب البابا في ١٢ سبتمبر ١٥٩٢ بتسليم جيوردانو إلى محكمة التفتيش البابوية في روما. وافقت محكمة البندقية على الطلب فوراً، ورفعت الموافقة إلى مجلس الحكماء للتصديق عليه، ولكن المجلس رد طلب البابا ورفض تسليمه، فعمد إلى تهديده لجمهورية البندقية وإعلان حرمانها من الكنيسة، وكان البنادقة يخشون على علاقاتهم التجارية، ومن النتائج الاقتصادية السيئة التي ستحيق بهم إذا نفذ البابا وعيده وتهديداته، فاجتمع مجلس الحكماء ثانية واتخذ القرار التالي بالإجماع: في ٥ يناير عام ١٥٩٣ «تقدم إلينا المونسنيور الرسول البابوي، ملحاً بطلب يعرض فيه باسم الحبر الأعظم تسليم الأخ جيوردانو برونو النابوليتاني، إلى روما.

لقد سبق تقديم المذكور إلى المحكمة في نابولي حيث رُمي في السجن ثم في روما بتهمة الهرطقة، ولكنه تمكن من الهرب من سجني المدينتين المذكورتين، وفي النهاية اتُهم وحُجزت حريته من قبل محكمة التفتيش المقدسة في البندقية، وبما أنه يجب تلبية طلب المحكمة المقدسة في روما لمحاكمته في مثل هذه الأحوال الاستثنائية، وجدنا من المناسب تلبية طلب قداسته، بناءً على ذلك يتوجب تسليم الأخ جيوردانو برونو إلى محكمة التفتيش في روما. يجب إبلاغ الرسول البابوي بقرارنا هذا غداً، أو عن طريق كاتب العدل في ديواننا في بيته، كما يجب إبلاغ سفيرنا في روما بفحوى هذا القرار، ليُعلم قداسة البابا بهذا القرار، وأن جمهوريتنا مستعدة لتلبية كل الأمور التي ترضيه» (٢٧٦-ص٣٢٣-٣٢٤).

سارع باروتا سفير البندقية في روما إلى تقديم القرار الموقع من دوج (دوق) البندقية إلى البابا كليمنت الثامن (١٥٩٢-١٦٠٥) فتلقاه «بأعلى درجات الغبطة وبالغها، مثمناً عالياً هذا الإخلاص لغبطته» (١٨٣-ص٣٦٢).

في ١٩ فبراير ١٥٩٣ نُقِلَ برونو مُكبلاً بالأغلال على متن سفينة نقل بحراسة

سفينة حربية، خوفاً من أن تتعرض السفينة للأسر من قبل الأسطول التركي في الطريق إلى روما.كان بحراسة الراهب الدومينيكي هيبوليتو ماريا بيكاريا القوية، وكان يأمل في تعيينه رئيساً لرهبانية الدومينيكان في روما. شارك هذا الراهب المتزمت في محاكمة برونو وكان يحاول إقناعه بالاعتراف بذنوبه وهرطقته، وإعلان ندمه عليها، كما سيمر فيما بعد.

وصل بطلنا في ٢٧ شباط /فبراير ١٥٩٣ إلى روما وزُجّ في سجن محكمة تفتيش البابا وتُرك في السجن مُهملاً دون تحقيق حتى شهر ديسمبر ١٥٩٦ حيث قبع حزيناً كئيباً في السجن لفترة طويلة حتى تلين قناته وتتحطم إرادته، والتمكن من قراءة قضاة التفتيش لكتبه الكثيرة للحصول على أدلة تشينه وتكون أدلة ومستمسكات عن هرطقته.

كانت هيئة المحكمة قد شُكلت برئاسة المفتش البابوي الأعلى السابق مادروتسي، مفوض البابا السابق لشؤون محاكم التفتيش البابوية المقدسة. وعضوية الكاردينال بدرو ديسا الذي عرفناه مفتشاً عاماً في إسبانيا تلطخت يداه بدماء الأحرار، والكاردينال بينللي الذي اشتهر بوحشيته وقسوته وبخله الشديد، والكاردينال سارنينو الذي كان مسؤولاً عن إصدار قوائم الكتب الممنوعة، والكاردينال سفوندانتي الابن غير الشرعي للبابا غريغوار الرابع عشر (١٥٩٠-١٥٩١) الذي اشتهر بأنه نهب خلال سنة واحدة تربع فيها والده على عرش البابوية ما عمله غيره خلال ١٠ سنين، والكاردينال كاميلو بورغيزة، الذي سينتخب بابا تحت اسم بول الخامس (١٦٠٥-١٦٢١) والكاردينال ساسو والكاردينال الجزويتي روبرتو بيللارمينو، وكان قزماً متقد الفكر ومن كبار واضعي ومؤسسي اللاهوت، المضاد للإصلاح الكاثوليكي والإيديولوجية المتعلقة به، وشارك مشاركة فعالة في محاكمة العالم الشهير غاليليه كما سيرد في سيرة غاليليه(٢٨٠-ص١٦١-١٦٦) وكذلك (١٨٣-ص٣٦٢-٣٦٣).

في تاريخ محاكم التفتيش البابوية وغير البابوية لم يحشد مثل هذا العدد الكبير من الكرادلة ومن «أمراء الكنيسة» وذلك لأن تراجع برونو عن آرائه وتبرئه من هرطقته واعترافه بزيف فكره وفلسفته، هو بحد ذاته انتصار على الإنسانيين والنهضويين والراغبين بالتحرر الفكري وعلى المنادين بإصلاح الكنيسة وخاصة إذا طلب التصالح مع الكنيسة ولمعرفتهم أن برونو من أكثر هؤلاء جرأة وموهبة وشعبية ومكانة.

في ١٦ أيلول / سبتمبر ١٥٩٦ بدأ استجواب برونو أمام الكرادلة عن كتابات

وردت في مؤلفاته المطبوعة والمخطوطة، فرد عليها بأنه لا يوجد فيها هرطقة، ولا يجد فيها مخالفة لعقيدة الكثلكة، وبالتالي لا حاجة لطلب المصالحة مع الكنيسة ففت في عضد الكرادلة وشكى من سوء الطعام . أعيد إلى زنزانته ومكث في السجن دون تحقيق حتى ٢٤ آذار/مارس١٥٩٧ حيث جُلب للتحقيق معه فلم تلن قناته، فقرر الكرادلة اللجوء إلى التعذيب الجسدي، ولكن يظهر أن برونو كان يتنبأ بذلك، عندما بيّن في كتاب له سابق سماه «ختم الأختام» قال فيه: «كل من آمن بجدوى وعظمة ما يعمله لا يهاب الموت أبداً. كل من يؤمن بالإرادة الإلهية، لا يهمه أي تهديد أو وعيد. أما بالنسبة لي فإنني لم أؤمن في يوم من الأيام بأنه يمكن أن يتحد في الله، من يكن يخشى الألم الجسدي. عندئذ يحقق الحكيم والمؤمن الكمال الذي لايمكن للمعاناة النيل منه» (١٣٨-ص٣٦٣).

في نهاية عام ١٥٩٨ حدث فيضان كبير في روما، أغرق السجن الذي كان يعاني فيه برونو أشد المعاناة فأنقذ منه، ونُقل إلى زنزانة أخرى، واستمرت عمليات اضطهاده من قبل الكرادلة.

قرر الكرادلة وضع متهمين مزيفين في الزنزانات القريبة من برونو، للحصول على أدلة جديدة ضد برونو، أو تأييد ما لديهم من أدلة، بشهود جدد. لقد استدعي برونو مرات عديدة وكثيرة أمام الكرادلة، وكانوا يستمعون إلى ردوده المفحمة على اتهاماتهم، ويردون مطلبه بإطلاق سبيله وتحريره من السجن دون طائل، وهم يضغطون بهذه المماطلة عليه ليستسلم لإرادتهم، وليعترف بهرطقته وطلب المصالحة مع الكنيسة والبابا. كانوا يقصدون تحطيم روحه الجياشة إلى حد «الإذلال المهذب للنفس»، وانقضى عام آخر وسمح له بقلم وورق.

في ٤ فبراير عام ١٥٩٩، عقدت محكمة التفتيش برئاسة البابا كليمنت الثامن -السابق الذكر- جلسة جديدة للمحكمة، وُجهت بنتيجتها إلى برونو الاتهامات الرسمية التالية: «يتوجب على الآباء اللاهوتيين -وخاصة الأب رئيس الرهبانية «بيللارمينو» والمفوضين، إرشاد الأخ جيوردانو برونو إلى وضعه الهرطقي والمخالف للإيمان الكاثوليكي، وإن هذه الهرطقة ليست مُدانة الآن فحسب، بل أنها قد سبق أن أدينت ولُعنت من قبل آباء الكنيسة الكاثوليكية جميعهم قديماً ومن قبل السدة البابوية المقدسة، إذا ما أبدى رغبته في نبذها وتنازل وأظهر ندمه، واستعداده للاعتراف بأخطائه فإنه بذلك ينقذ نفسه من العقاب، أما إذا رفض ذلك فإننا نمنحه

أربعين يوماً أخرى للقيام بذلك. وفي هذا رحمة كبيرة له، إذ أنه لا تعطى عادة مثل هذه الفرصة للمهرطقين الذين يركبون رؤوسهم» (٢٧٦-ص٣٥٢). لم يرد في أوراق المحكمة ذكر لآراء برونو في نظريات كوبرنيك، وقد انصبت اتهامات الهرطقة على التجسيد والتثليث فقط (١٧٩ ج٣٠-ص٢٩٩).

لقد تركت المحكمة الخيار لبرونو في أحد شيئين: إما الاعتراف بأخطائه وضلالاته واستنكارها وبذلك يبقي على حياته، أو الحرمان من الكنيسة والموت حياً بلظى النيران العاتية. ولكن برونو خلال سبعة من أعوام السجن الرهيب والتعذيب الجسدي والروحي والنفسي في زنزانات رطبة مليئة بالقوارض والحشرات، بقي مُصراً على براءته من تهمة الهرطقة، بينما لم يفقد زبانيته الأمل في كسر إرادته الحديدية وانهياره في نهاية الأمر قبيل حلول عام ١٦٠٠ العام اليوبيلي المقدس للكنيسة.. الدليل على ذلك ما ورد في محضر الاستنطاق الذي جرى معه يوم ٢١ أوكتوبر من عام ١٥٩٩ الذي جاء فيه ما يلي: «أجاب المتهم : أنا الأخ جيوردانو برونو ابن المرحوم جيوفاني نولانيتس المنتسب للرهبانية والداعية لمبادئها ، والحامل لشهادة اللاهوت المقدس، لا يجب عليه التبرؤ من شيء لم يرتكبه ولا يرغب في التبرؤ ولا يعرف عن ماذا يجب أن يتبرأ ، ولا يجد أسباباً للتبرؤ من شيء، ولا يعرف شيئاً يتبرأ منه» (٢٧٦-ص٣٥٨).

طلب البابا من هيبوليت ماري بيكاري رئيس رهبانية الدومينيكان ومن النائب العام للرهبانية المذكورة وعظ المتهم العنيد كإجراء أخير.

في ٢٠ يناير عام ١٦٠٠ اجتمعت هيئة محكمة التفتيش لإعطاء الحكم النهائي في دعوى برونو بيّنت فيه :«أمر حاكمنا المقدس البابا كليمنت الثامن بمتابعة هذا الأمر حتى نهايته، وعمل ما يجب عمله، وإصدار الحكم بتسليم المدعو جيوردانو برونو إلى المحكمة المدنية». (٢٧٦-ص٣٦٣).

في ٨ فبراير عام ١٦٠٠ وفي كنيسة القديسة أغنيس انعقدت المحكمة بكامل هيئتها ، أحضر الجلاد برونو من سجنه التعيس حيث قرأ الكاردينال روبيرت بيللارمينو رئيس قضاة محكمة التفتيش، الحكم الذي اتخذته المحكمة، نجتزيء منه الفقرات التالية:

«دعوناك لنعلن عليك الحكم، أيها الأخ جيوردانو برونو، الذي لم تُبد ندمك على هرطقتك، وثابرت عليها بعزم لا ينثني، فحقّت عليك أمور محاكمة الكنيسة لك

وإنزال عقوباتها بساحتك، حسب الشريعة والقوانين المقدسة والضوابط العامة والخاصة على حد سواء، التي أتت على وصف مثل هذه الهرطقة المكشوفة المتمادية في غيها، والمتعنتة، دون بادرة من ندم. إننا نبلغك شفاهاً أمر المقام الروحي، سحب جميع رتبك الكنسية التي مُنحت لك، كبيرها وصغيرها على حد سواء، وحسب مقتضيات القانون الكنسي المقدس فإننا نطردك من الكنيسة ونقضي بحرمانك من نعمة كنيستنا المقدسة الطاهرة، التي منحتك رأفتها وحنانها دون أن تكون مستحقاً لها. يجب أن تُسلم إلى المحكمة المدنية، ووضعك تحت تصرف المونسنيور حاكم مدينة روما الموجود معنا الآن الذي سينفذ بحقك عقوبة الإعدام التي تستحقها. إننا نصلي من أجل أن يخفف تطبيق القوانين الصارمة وقسوتها المتعلقة بالإعدام لصالحك وتجنيبك معاناة الآلام وبتر الأعضاء.

فوق ذلك إننا نحكم بمنع كتبك ومخطوطاتك السابقة والحالية ومصادرتها باعتبار أنها هرطقية وخاطئة ومغلوطة ومليئة بالأضاليل. إننا نأمر المؤسسات المقدسة جميعها منذ الآن بإتلاف كتبك جميعها الموجودة حالياً أو التي ستقع في يدها في المستقبل أينما كانت، وأن تُجمع وتُحرق علناً في ساحة القديس بطرس، أمام الأدراج، وإدراج عناوين هذه الكتب في لوائح قوائم الكتب الممنوعة والمحرمة، حسب أوامر صادرة عنا بهذا الخصوص.

أبرم الحكم من قبل جميع الكاردينالات، قضاة التفتيش ووُقع من قبلهم جميعاً أدناه» (٢٧٦-ص٣٦٦-٣٦٧).

يقول كسبار سكيوبيوس -وهو عالم ألماني تحول إلى الكثلكة ثم أقام في روما- أن برونو عندما تُلي عليه الحكم قال لقضاته: «ربما كنتم أنتم يا من نطقتم الحكم بإعدامي، أشد جزعاً وخشية مني أنا الذي تلقيته» (٢٨٠-ص١٧٩).

ثم جرت مراسم نزع رتبه الكنسية، وخواتمه الكهنوتية بالقوة في نفس الكنيسة وبرئاسة أسقفها، ونُقل بعدها إلى سجن مدني.

في ١٧ فبراير ١٦٠٠ نُفذ حكم الإعدام حرقاً في «كامبو دي فيوري» ساحة الزهور، بحق جيوردانو فيليبو برونو الذي يعد أعظم المفكرين في عصر النهضة في ظلام العصور الوسطى، وكان قد بلغ عامه الثاني والخمسين، أمضى ٨ أعوام منها في غياهب سجون محاكم البابا التفتيشية المقدسة.

اقتاد الجلادون برونو إلى ساحة كامبو دي فيوري والكمامة تسد فمه وتربط

لسانه، وشدوه إلى عمود الإعدام فوق ركام من الحطب وأشعلوا النيران وأحرقوه حياً أمام جمع غفير من الناس، وكان الجنزير الذي شُد إليه والعمود الحديدي الذي رُبط إليه قد انفجرا داخل جسم برونو من شدة وهج النيران ، وكانت آخر كلماته «أنا أموت شهيداً بإرادتي واختياري»(١٨٣-ص٣٧٠-٣٧١).

حتى عام ١٩٤٨ بقيت عناوين كتب برونو ترد في قوائم الكتب الممنوعة على الكاثوليك من قبل الكنيسة الكاثوليكية، ثم ألغيت في ذلك التاريخ.

في ٩ يونيو عام ١٨٨٩ أقيم في نفس ساحة كامبو دي فيوري في روما تمثالاً لبرونو ، جُمعت له التبرعات من أنحاء العالم (١٧٩-ج٣٠-ص٣٠٠).

هكذا أحرق برونو جسدياً ولكن أفكاره ظلت مُضيئة وأثّرت في الفكر العلمي والفلك بصورة خاصة، وفي الفلسفة عموماً، فقد كانت فلسفته ملهمة لسبينوزا ولهيجل ولكثير من الفلاسفة حتى يومنا هذا..

## ج – محاكمة غاليليه

في نفس اليـــوم الذي توفي فـــيـــه الرســـام العظيم مـــيكل أنجلو في ١٨ فبراير١٥٦٤ ، ولد العالم الكبير غاليليه غاليليGalileo Galilei في مدينة بيزا ، وفي نفس العام الذي ولد فيه شكسبير.

ولد في أسرة مثقفة، إذ كان والده متنوّراً يتقن اللاتينية واليونانية والرياضيات، وحثّ ابنه على إتقان هاتين اللغتين ودفعه إلى ذلك دفعاً ، ووجّهه إلى إتقان الرياضيات والغوص فيها ، ولكنه إلى جانب ذلك حرص على تعليمه الموسيقى، التي وجدت في نفسه هوى كبيراً، فأتقن العزف على الأرغن وعلى العود ، وأولع بفن الرسم ونحت التماثيل وفن العمارة والشعر، وتعمّق في كل فن من هذه الفنون، بالإضافة إلى تمرسه بالميكانيكا وتطبيقاتها العملية.

درس في بيزا في جامعتها الشهيرة الطب والفلسفةولم يكن له من العمر أكثرمن سبعة عشر ربيعاً (٢٨١– End of first day ص١٠٥).

عندما بلغ الثامنة عشر من عمره قدّم للعالم كشفه العلمي الأول :«إن تأرجحات البندول بصرف النظر عن اتساعها، تستغرق نفس الوقت» وبإطالة ذراع البندول أو تقصيره أمكنه أن ينقص أو يزيد من معدّل ذبذبته حسب دقات قلبه.

في العام ١٥٨٦ اخترع ميزاناً هيدروستاتيا، لتقدير الأوزان النسبية للمعادن في سبيكة معدنية، وكان قد انصرف إلى تعلم الرياضيات على يد مدرس بارع كان يعلّم أبناء دوق توسكانيا الأكبر، فاكتشف على يديه رياضيات إقليدس، وبدا له أن منطق الرياضيات، أسمى بكثير من الفلسفة السكولاتية وهي الفلسفة المسيحية الرسمية في العصور الوسطى، ومن فلسفة أرسطو، وقرر أن يترك جامعة بيزا دون الحصول على درجة علمية جامعية مفضّلاً الانتقال إلى فلورنسا ، وأخذ ولعه بالرياضيات والميكانيكا يتزايدان وخاصة بعد أن اطلع على الكتب العربية واللاتينية التي بحثت في ميدانيهما جميعها.

عندما بلغ الخامسة والعشرين من عمره، تدهورت أحوال والده المالية، فتقدم إلى جامعة بيزا لمنحه كرسي تدريس مادة الرياضيات، فحصل على الموافقة وبراتب سنوي قدره ٦٠ سكودي. أخذ في مدرجات الجامعة يهاجم نظريات أرسطو في علم الفيزياء، وقد كتب صديقه منشنزو فيفالي عام ١٦٥٤ ، بعد ١٢ عاماً من وفاته ما فعله غاليليه

بنظريات أرسطو في الفيزياء قائلاً: «ما كان أشد فزع الفلاسفة كلهم، حيث أثبت غاليليه أن كثيراً من النتائج التي استخلصها أرسطو زائفة، عن طريق التجارب والبراهين الدامغة.. من ذلك أن سرعة الأجسام المتحركة من مادة واحدة، ولكن مختلفة الوزن، ومتحركة في نفس الوسط، لا تحتفظ بالتبادل بتناسب وزنها كما قال أرسطو، ولكنها كلها تتحرك بنفس السرعة، مدللاً على ذلك بتجارب من فوق برج بيزا، بحضور سائر المعلمين والطلبة.. لقد عزز مكانة كرسي التدريس، وحظي بشهرة أهاجت حقد الفلاسفة عليه، حتى ثاروا ضده» (٢٨٢-ص٢٦).

وعندما عرضت عليه جامعة بادوا عام ١٥٩٢ كرسي الهندسة والميكانيك مطبقين على علم الفلك براتب أعلى، ترك الجامعة والتحق بها، حيث حول داره فيها إلى مخبر، يُجري فيها تجاربه بصحبة طلبته وزملائه من العلماء. هناك كتب من الأبحاث المتفرقة مستقاة من تجاربه، نشرها مُجمعة في كتاب((محاورات حول علمين جديدين)) أثبت في الكتاب عدم قابلية المادة للفناء، سابقاً بذلك لافوازييه ولومونوسوف، كما صاغ قواعد عمل البَكرة والرافعة ، وبين النظريات الفيزيائية المتعلقة بهما، كما بين قانون « القصور الذاتي» وهو أن الجسم المتحرك يستمر بصورة غير محدودة في نفس الخط وبنفس المعدل الحركي ما لم تتدخل قوة خارجية مستقلة عليه، وأثبت بالتجربة أن سرعة سقوط الأجسام سقوطاً مُطلقاً، تزيد بنسبة منتظمة (١٧٩-ج٣٠-ص٢٦٦-٢٦٧).

برهن بالحجة الدامغة، أن أي قذيفة تندفع باتجاه أفقي تسقط على الأرض في منحنى قطع مكافىء يقابل قوة الدفع وقوة الجاذبية، وأثبت أن درجة النغم الموسيقي تعتمد على الذبذبات التي يحدثها الوتر المعزوف في وقت محدد قائلاً إن النغمات تبدو متوافقة إذا طرقت الذبذبات الآذان في النظام الإيقاعي (٢٨١-ص١٠٣)

رغم أن عامل مقاومة الهواء لسقوط الأجسام قد غابت عن ذهن غاليليه المتوقد، فقد كانت نظرياته في الستاتيك والميكانيك جديدة كل الجدة، وبدا للعالم أنه الرجل الأول بعد أرخميدس في الفيزياء.

في عام ١٥٩٣ وقبل عدة شهور من وفاته، نشر العالم الفلكي البولندي، المغمور في الأوساط العلمية، نيقولاس كوبيرنيك (١٤٧٣-١٥٩٣) الذي قلب النظام الفلكي البطليموسي (كلوديوس بطليمسوس ولد في الربع الثاني من القرن الثاني الميلادي وتوفي عام ١٦١ للميلاد) الذي يقول أن الأرض هي مركز العالم، الذي يتوافق

مع ماجاء في العهد القديم والإنجيل على حد سواء، أقول قلبه رأساً على عقب، بقوله: «إن الشمس هي مركز العالم وأن الأرض وغيرها من الأفلاك تدور حولها ، وأن الأفلاك تدور حول نفسها بنفس الوقت».

من حسن حظ كوبرنيك أنه توفي في نفس العام الذي نشر فيه كتابه الثوري الذي نشره الناشر اللاهوتي البروتستانتي أوسبيندر وقدم له، فلم يلفت إليه أنظار السلطات الكنسية الكاثوليكية، فنجا بموته من الإحالة إلى محكمة التفتيش بتهمة الزندقة وتكذيب الإنجيل، ولم يأت إلى نقد الكتاب من جانب الكاثوليك، بل جاء التكفير من قبل لوثر وكالفين ولم يتعرض اللاهوتيون الكاثوليك إلى كتاب كوبرنيك إلا بعد نصف قرن من الزمان ، في معرض وصم جيوردانو برونو بالهرطقة لإيمانه بنظرية كوبرنيك التي قوضت الركائز الأساسية الدينية كما بينا في حينه.

آمن غاليليه بنظرية كوبرنيك ومنحها تأييده العلمي، وانصرف إلى علم الفلك مخصصاً معظم وقته لهذا العلم ، وقد بين ذلك في رسالة وجهها إلى العالم الألماني يوهانس كبلر (١٥٧١-١٦٣٠) عام ١٥٩٦ قال في بعضها: «إنني لأعتبر نفسي سعيداً لأجد في شخصك زميلاً عظيماً مثلك في بحثي عن الحقيقة... سأعكف على قراءة كتابك «الكون الخفي» تحدوني كل الرغبة في استيعاب مافيه، لأنني كنت لعدة سنوات من أنصار نظرية كوبرنيك، ولأنه يكشف لي عن أسباب كثيرة من الظواهر الطبيعية البالغة الإلهام، التي لايمكن فهمها في ضوء الفرضية المقبولة العامة، ودحضاً لهذه الفرضية جمعت براهين كثيرة ولكنني لاأنشرها، حيث يثنيني عن نشرها حظ أستاذنا كوبرنيك الذي حظي لدى نفر قليل من الناس بشهرة خالدة ، ولكن لقي تجريحاً واستنكاراً من كثرة لايحصى عديدها ، لأن عدد الأغبياء كبير جداً، وقد أتجاسر على نشر تأملاتي إذا كثر أمثالك» (١٧٩-ج٣٠-ص٢٩٦عن كتاب «Kesten,H,Copernicus and his Warld ,P 348»).

لم يلبث في عام ١٦٠٦ أن أعلن عن تأييده لنظرية كوبرنيك علناً، في محاضرة ألقاها في بيزا، ومالبث في العام ١٦٠٩ أن قدم للعالم منظاره التلسكوبي الأول، الذي أخذ يحسنه ويحسنه، حتى جعله يكبّر الأشياء ألف مرة، واكتشف بواسطته المجرات وأعداد كبيرة من النجوم وتضاريس القمر و٤ توابع من ٩ توابع للمشتري، عيّن على أثرها كبير الرياضيين في جامعة بيزا براتب سنوي قدره ١٠٠٠ فلورين دون التزام بالتدريس.

غاليليه لم يتزوج قط ولكنه أنجب من عشيقته ٣ أولاد، وكانت ترافقه في جميع تنقلاته وأسفاره.

في بداية القرن السابع عشر قسمت كشوف كوبرنيك وغاليليه الفلكية المذهلة، رجال الكنيسة إلى معسكرين متخاصمين: معسكر المؤيدين للنظام الشمسي المركزي، ومعسكر النظام المركزي للأرض، كما يجب أن لايغيب عن بالنا في هذا السياق أن العلماء في ذلك الزمان في الدول الكاثوليكية، كان معظمهم من رجال الكنيسة، أو من أعضاء الأخويات الرهبانية، لاحتكارهم الثقافة، وكل ماكان يتعارض مع نصوص الأناجيل كان ينبذ، وكانت تلك البحوث العلمية تخلق البلبلة في صفوفهم، وتكون مدعاة للشقاق الكنسي، ونقد الإنسانيين والنهضويين للعقائد الكنسية التي تتعارض مع العلم.

كانت علاقته بالجزويت جيدة ولكنها ساءت عندما عرض على المطارنة والأساقفة ورجال العلم في روما نتائج أرصاده الفلكية على أساس من نظرية كوبرنيك التي تم إثبات صحتها في نظره، بينما كان الجزويت يعتبرونها مجرد فرضية لم تثبت بعد.

أحس كثير من رجال اللاهوت أن نظرية كوبرنيك تعارض الكتاب المقدس، وأن هذا الكتاب المقدس سيفقد قيمته وحتى المسيحية نفسها إذا اتضحت صحتها. تساءلوا ماذا يمكن أن يصيب العقيدة المسيحية الأساسية، إذا كان الله اختار كوكب الأرض مقراً «كرسياً» دنيوياً له، الأرض التي يريد كوبرنيك وغاليليه تجريدها من مكانتها السامية ومنزلتها الرفيعة ووضعها طليقة بين كواكب أضخم منها بكثير وبين نجوم لاحصر لها؟ (١٧٩-ج٣٠-٣-ص٢٧٣).

كان الكاردينال بيللارمين (١٥٤٢-١٦٢١) أول من أدرك الأهمية العلمية الثورية لاكتشافات كوبرنيك وغاليليه، وتحدثنا عنه وعن الدور الذي لعبه في دراما إعدام شهيد الفكر جوردانو برونو حرقاً، باعتباره رئيساً لمحكمة التفتيش البابا وية في روما، وصفه الكاتب والفيلسوف الأمريكي دانم . ب في كتابه «أبطال وهراطقة» قائلاً: «كان من أكثر رجال التفتيش خطراً وقسوة لأنه كان من أكثر علماء اللاهوت علماً ومعرفة» (٢٨٢-ص٣٤٨).

أرسل الكاردينال بيللارمين رئيس محكمة التفتيش البابا وية، رسالة إلى فورسكاريني تلميذ غاليليه، قال فيها: «يبدو لي أنه ينبغي أن أنصحكما، أنت

وغاليليه بألا تتحدثا بمثل هذه اللهجة القاطعة عن الفلك الجديد، وكأنه قد ثبتت صحته، بل على سبيل الافتراض فحسب، إن ماأنا مقتنع به هو أن كوبرنيك قدمه كافتراض وليس كيقين» (٢٨٢ ج١ ص١٣٠-١٣٢).

لم يقبل غاليليه هذا التحذير ولم يرد على رسالة بيللارمين، بل كتب إلى الأب كاستيللي في ٢١ديسمبر١٦١٣ قائلاً: «حيث أن الكتاب المقدس يتطلب تفسيراً يختلف عن المعنى المباشر للألفاظ (مثلما يحدث عند تحدثه عن غضب الله، وبغضه وتأنيبه، ويديه وقدميه فإنه يبدو لي ليس للكتاب المقدس كبير شأن في حال الجدل والمناظرات الرياضية.. وأعتقد أن العمليات الطبيعية التي ندركها بالرصد والملاحظة الدقيقة، أو نستنتجها بالدليل المقنع لايمكن دحضها أو تفنيدها بآيات من الكتاب المقدس» (١٧٩-ج٣٠-ص٢٧٣).

في ٢١ ديسمبر عام ١٦١٤ ويطلب من محكمة التفتيش تقدم عضو الدومينيكان توماسو كاتشيني ، بوشاية غير رسمية إلى المحكمة، مدعياً أنه عملاً بآية وردت في أعمال الرسل (١-١١) «أيها الرجال الجليليون مابالكم واقفين تنظرون إلى السماء» يتقدم بهذه الوشاية ضد كوبرنيك وغاليليه لأن آراءهما تتعارض تعارضاً تاماً مع الكتاب المقدس. كما تقدم وشاة آخرون من وشاة المحكمة بوشايات متشابهة، بتكليف سري من المحكمة. بعد أن جمعت المحكمة ماأمكنها من الوشايات طلبت المحكمة من توماسو كاتشيني، التقدم بوشاية رسمية ضد غاليليه، فتقدم بها يوم الجمعة في ٢٠ مارس ١٦١٥، لحسن الصدف أن ادعاءه ضد غاليليه مازال محفوظاً في أرشيف الفاتيكان: «تقدم إلى المحكمة المقدسة في روما بدافع ذاتي إلى رئيس أخوية الدومينيكان الأب ميخائيل أنجيلو سيغيتسيو دو لاودا، وإلى رئيس اللاهوت المقدس وإلى رئيس محكمة التفتيش في روما والعالم، الأب المحترم، الأخ توماسينو ابن يوحنا كاتشيني الفلورانسي، راعي كنيسة أخوية الدومينيكان، الحائز على الماجستير في اللاهوت من أبرشية مريم في روما، البالغ من العمر ٣٩ عاماً ، بعد قسمه بأن يقول الحقيقة ولاشيء غير الحقيقة بين لنا مايلي:

«لقد شرحت لنيافة الكاردينال أريتشيلي، بعضاً من الأحداث التي تجري في فلورانسا، وقد طلب مني البارحة أن أبينها لكم وأن أتقدم إليكم هنا وأشرحها لكم، مع الإثباتات حسب أصول المحاكمات المعتمدة لدى محكمتكم الموقرة».

إنني أصرح أنه في الأحد الرابع من عيد الميلاد في السنة الماضية دخلت للوعظ

في كنيسة سانتا ماريا نويلا في فلورانسا ومن أجل تنفيذ ماعُهد إلي من أمر تلاوة الكتاب المقدس، فتابعت مابدأته من تلاوة لسفر يشوع في العهد القديم، وما أن وصلت إلى الإصحاح العاشر «حينئذ كلم يشوع الرب يوم أسلم الرب الأموريون أمام بني إسرائيل وقال أمام عيون إسرائيل ياشمس دومي على جبعون وياقمر على وادي أيلون. فدامت الشمس ووقف القمر، حتى انتقم الشعب من أعدائه أليس هذا مكتوباً في سفر ياشر، فوقفت الشمس في كبد السماء ولم تعجل للغروب نحو يوم كامل إلخ.. » أخذت أتأمل المعاني الحرفية لهذا المقطع من الإصحاح العاشر. والعظة منها والفكرة المنقذة للروح وأقارنها بادعاءات نيكولا كوبرنيك السابقة التي قررها ودرسها على أساس ماانتشر بشكل واسع في فلورانسا من إشاعات عن الإثباتات الرياضية التي وضعها السيد غاليليه لهذه التعاليم القائلة بأن الشمس هي مركز العالم وليس الأرض، وأنها ثابتة غير متحركة وأن الأرض هي التي تتحرك. قلت لنفسي إن مثل هذا الرأي الذي جاء به هذان العالمان النبيهان، لايتوافق مع العقيدة ومع الإيمان الكاثوليكي ويتعارض مع آيات كثيرة من الكتاب المقدس الذي نقله لنا الآباء المقدسون جميعاً بالإضافة إلى ماورد في سفر يشوع بن نون ، المزمور ١٨ وسفر الجامعة، الإصحاح الأول «دور يمضي ودور يجيء والأرض قائمة إلى الأبد، والشمس تشرق والشمس تغرب وتسرع إلى موضعها حيث تشرق» وكذلك سفر إشعيا في الإصحاح ٣٨ لكي لايظن السادة الذين كانوا يستمعون إلي، قرأت عليهم تفسير اللاهوتي نيكولا سراري للإصحاح ١٠ من سفر يشوع المار الذكر، المسألة ١٤ أن هذه الفكرة التي جاء بها كوبرنيك تخالف الآراء التي جاء بها الفلاسفة السكولائيون اللاهوتيون والآباء المقدسون عمومهم، ويخلص بعد ذلك إلى القول أنه على أساس ماورد في آيات الكتاب المقدس التي بيناها لايمكن لنا إلاّ القول بأن تعاليم كوبرنيك هرطقية. بعد ذلك وجهت الانتباه إلى أنه من غير المسموح به لأحد تفسير الكتب المقدسة بتفاسير تخالف تفاسير الآباء المقدسين لأن ذلك من المحرمات.

إن نصيحتي التي ستعجب عدداً كبيراً من الناس الطيبين والتقاة والورعين والمثقفين لن تعجب بطبيعة الحال تلاميذ غاليليه السابق الذكر، بعضهم لجأ إلى خطب المجامع المقدسة والاستشهاد بها ضد الحجج التي ذكرتها. عندما وصلت إلى مسامعي هذه المحاولات دفعني حبي للحقيقة أن أبين للأب الموقر رئيس محكمة تفتيش فلورانسا ما ورد في سفر يشوع السابق الذكر، وجهت انتباهي إلى ضرورة كبح جماح الذين

يتحدون الكتاب المقدس من تلامذة ومريدي غاليليه المذكور سابقاً، الذين حدثني عنهم الأب الموقر، الأخ فرناندو كسيمن قائد كورس كنيسة سانتا ماريا تويلا قائلاً إنهم يتحدثون عن قواعد ثلاث جديدة تقول: الله ليس جوهراً بل عرضاً. الله يحس مادام يملك حساً إلهياً. المعجزات التي أتاها القديسون ، ليست في الحقيقة معجزات. بعد ذلك عرض علي الأب قائد الأوركسترا، الأخ نيكوللولوريني، نسخة من رسالة موقعة من السنيور غاليليه السابق الذكر الموجهة إلى الأخ بينيديتو كاستيلي من الرهبانية البينيديكتية، وأستاذ الرياضيات في بيزا التي تتضمن -كما قرأت -آراء مناقضة لوجهة نظر اللاهوت، وبما أن هذه الرسالة قد سلمت بدورها إلى نيافة الكاردينال سيسيلي فلم يعد يتعين علي أن أقدم لكم هذه الرسالة ملحقة بهذه الشكوى، هكذا فإنني أعلن للمحكمة المقدسة أن الفكرة العامة السائدة الآن تقول إن غاليليه يؤمن بالقاعدتين التاليتين: إن الارض تدور حول الشمس وهي في نفس الوقت تدور حول نفسها ، وإن الشمس ثابتة لا تدور. في رأيي إن هاتين القاعدتين تخالفان الكتابات المقدسة جميعها، التي بشر بها الآباء المقدسون جميعاً، وهي بالتالي مخالفة للإيمان المسيحي الذي يقوم على الإيمان بكل ما ورد في الكتابات المقدسة. لايوجد لدي ما أزيده فوق ما ذكرت».

وعندما سئل، من أين يتسنى له أن يعرف أن غاليليه يؤمن ويبشر بالرأي القائل أن الشمس ثابتة غير متحركة، وأن الأرض هي التي تدور حولها وهل نما إليه ذلك من أحد ومن هو بالتحديد؟

أجاب: سبق لي القول إن الجميع كانوا قد سمعوا بمثل هذه الآراء، بالإضافة إلى أنني سمعت من فم المونسنيور فيليب دو باردي أسقف كوردون أثناء زيارته هنا لنا وإلى فلورانسا، أن غاليليه يؤمن حقيقة بالقواعد التي ذكرناها، وأن المنسنيور المذكور كان يقول إن ذلك يبدو غريباً لأنها تتعارض مع ماجاء في الكتب المقدسة. كذلك لقد سمعت مثل ذلك من قبل أحد نبلاء فلورانسا أن أيفانتي المشايع لغاليليه، قال لي: لقد فسر غاليليه المذكورالآيات المقدسة، بشكل يتمكن معه تجنب تناقضها مع آرائه، إنني لأسفي الشديد، لم أعد أتذكر اسم ذلك النبيل، ولا أعلم أيضاً أين يقيم. جلّ يقيني أنه كان يحضر إلى كنيسة ماريا نوفيلا في فلورنسا، ويرتدي ملابس راعي كنيسة، ويبدو أن منظره يمكن التنبؤ بأن عمره مابين ٢٨- ٣٠ عاماً وأسمر البشرة وكستنائي الشعر ومتوسط القامة ودقيق قسمات الوجه، لقد قال لي ذلك، في شهر أغسطس من الصيف

الماضي في مدخل كنيسة سانتا ماريا نوفيلا في حجرة الأخ فرديناند كسيمن في معرض حديثي مع كسيمن عن نيتي في التطرق في مواعظي عن معجزة إيقاف الشمس الأمر الذي يدل أنها كانت متحركة، عندئذ أنبأني كسيمن أنه يرغب في حضور هذه المواعظ وسماعها. لقد طالعت آراء غاليليه في أحد الكتب المنشورة في روما، الذي ألفه المذكور حول البقع الشمسية والذي أهداني إياه الأب كسيمن.

سئل: هل يمكنك أن تسمي لنا اسم راعي الكاتدرائية الذي أقنعه تلامذة غاليليه ومريدوه بالخطابة علناً ضد المواعظ التي كنت تعظ بها، وتقدم البراهين على صحتها؟ ومن هو ذلك المريد الذي طلبوا منه التكلم مع راعي الكنيسة بهذا الشأن؟

أجاب: إن واعظ الكاتدرائية الفلورانسية الذي طلب منه تلامذة غاليليه ومريديه الخطابة ضد الموعظات التي ألقيها، هو قس جزويتي من نابولي، أجهل اسمه لم يصل إلى علمي ذلك الواعظ نفسه، لأنني لم أتبادل الحديث معه مطلقاً، لقد ذكر لي ذلك الجزويتي الأب إيمانويل كسيمن: لقد تشاور مع الواعظ المذكور، وأقنعه بالعدول عن إلقاء الخطاب، كما أنني أجهل اسم تلميذ غاليليه الذي طلب ما ذكرته من الواعظ.

سئل: هل سبق له التحدث إلى غاليليه المذكور؟

أجاب: إنني حتى لا أعرف وجهه.

سئل: ماهي السمعة التي يتمتع بها غاليليه في فلورانسا؟

أجاب: كثير من الناس يعتقدون أن غاليليه كاثوليكي جيد، والبعض الآخر يشكون به من الناحيه الدينية، للعلاقة الحميمة التي تربطه بالأخ باولو من أخوية السرويت، المعروف في البندقية بعدم النزاهة، ويقال أنهما يتكاتبان.

سئل: هل يمكن لك أن تبين لنا من أين سمعت بهذا؟

أجاب: لقد سمعت ذلك من فم نيكولو لوريني ومن نائب رئيس دير فرسان القديس ستيفان. لقد بينا لي ماذكرته عنهما، أعني بذلك أن الأب نيكولو لوريني قال لي: إن بين غاليليه والمايسترو باولو مكاتبات، وتربط بينهما صداقة حميمة، بالإضافة إلى أن الأخير كان شكاكاً في ذلك الحين بالأمور الدينية بالكامل، وقد أفصح عن ذلك في كثير من المناسبات، وكتب عن ذلك أيضاً لي في روما، ولكنه لم يتحدث عن الصداقة القائمة بين باولو وغاليليه، لقد تفوه فقط عن أن غاليليه تعتريه الشكوك، وأنه قد نما إليه في روما، أن المحكمة المقدسة باشرت بإجراءات ملاحقة

غاليليه، لأنها اعتبرته مذنباً بحق العقيدة، لقد عبر لي عن ذلك في حجرته فرديناند السابق الذكر والأخ التوأم له، ولايحضرني الآن ماإذا كان الأب فرديناند كان حاضراً معنا في الحجرة المذكورة.

سئل: هل نما إلى علمه السبب الذي جعل الأبوين لوريني وكسيمن يعتبران أن غاليليه شكاك في مسائل العقيدة؟

أجاب: لقد قالا لي فقط أنهما يعتبران غاليليه شكاك، لأنه يصر على رأيه أن الشمس ثابتة غير متحركة، وأن الأرض هي التي تتحرك، لأنه بذلك يعارض الكتاب المقدس وآراء الآباء المقدسين.

عند ذلك أضاف وبمبادرة منه «إن غاليليه مع آخرين ينتسبون إلى أكاديمية تدعى أكاديمية دي لينتشين، لا أعرف على أي أساس تقوم . وقد علمت أن غاليليه مع أشخاص آخرين من ألمانيا يجرون اكتتاباً على كتابه عن البقع الشمسية».

سئل: هل بيّن فرديناند كسيمن لك اسم الشخص الذي سمع قاعدة: أن الله يملك إحساساً وأن المعجزات التي ذكرها القديسون وقاموا بها لاتعتبر معجزات .

أجاب: أدركت أنه ذكر لي اسم أتافياني الذي وصفه كمصدر سمع منه هذه القاعدة ولكنني لاأتذكر آخرين .

سئل: هل توجد بينك وبين غاليليه المذكور عداوة ، وبينك وبين أتافياني وأي من تلامذة غاليليه عداوة ما.

أجاب: إنني لا أنفي فقط عدم وجود عداوة مع غاليليه المذكور، بل إنني لا أعرفه، ونفس الأمر بالنسبة إلى أتافياني، وليس بيني وبينهما عداوة، وكذلك بيني وبين جميع تلامذة غاليليه، إنني أخاف الله.

سُئل: هل ينشر غاليليه المذكور تعاليمه علناً، وهل له عدد من التلامذة والمريدين؟

أجاب: أعلم أن له في فلورانسا أتباع كثيرون، يُطلق عليهم لقب «الغاليليون» وهم الذين يؤمنون بآرائه، وتعاليمه ويبجلونها.

سُئل: أين ولد غاليليه، وما هي مهنته، وأين كان يدرس؟

أجاب: إنه يدّعي أنه فلورانسي، ولكنني علمت أنه من أبناء بيزا، أما مهنته فهو عالم رياضيات، وحسب معلوماتي فهو قد درس في بيزا وبادوا، وله من العمر ستين عاماً.

بعد ذلك سُمح له بالمغادرة بعد أن أقسم اليمين على عدم إفشاء شيء مما جرى في المحكمة، ووقّع على محضر الاستنطاق كما يلي: «أنا الأخ توما كاتشيني، أقر بما ورد أعلاه وأؤيده». (٢٨٣-ص١٤٤-١٤٩).

في ١٥ كانون الأول عام ١٥١٦ شخص غاليليه إلى روما من تلقاء نفسه، وقد شعر بالخطر الذي يحيق به، وقد زُوِّد برسائل ودية من الدوق الأكبر إلى ذوي النفوذ من المطارنة والأساقفة وإلى سفير فلورانسا في الفاتيكان. أخذ يقابلهم فرادى ويقنعهم بآرائه، عارضاً نظرية كوبرنيك فردياً عليهم في كل مناسبة. حتى لقد قال دراك في كتابه «غاليليه -اكتشافاته وآراؤه» «حتى أن كل فرد في روما، أصبح باحثاً في النجوم»(٢٨٤ص٢١٧)

بالرغم من ذلك كله طلبت محكمة التفتيش في ١٦ شباط ١٦١٦ من الكاردينال بيللارمين استدعاء غاليليه وإنذاره بالتخلي عن آرائه المزعومة، وأن يعلن ذلك بحضور الكاتب بالعدل وبعض الشهود رسمياً بالإقلاع عن تدريس آراء كوبرنيك والدفاع عنها، بل مناقشتها، فإذا لم يذعن، يودع في السجن (٢٨٥-ص٢٥٢).

سارع بيللارمين إلى استدعائه وأبلغه مشيئة المحكمة ، فكان رده: «أنه يمتثل لأمر المحكمة فوراً» فأصدرت المحكمة في ٥ آذار قرارها التالي: « إن الفكرة التي تقول بأن الشمس تقف بلا حركة وسط الكون فكرة سخيفة، وهي من الناحية الفلسفية فكرة زائفة وهي كذلك هرطقة لا جدال فيها لأنها تناقض النصوص المقدسة، والفكرة التي تقول بأن الأرض ليست مركزاً للكون، بل حتى أن لها دورة يومية، زائفة من الناحية الفلسفية، وإنها على الأقل اعتقاد خاطىء» (٢٨٥-ص٢٥٣) .

كتب سفير فلورانسا في روما كويتشاردي دوق توسكانيا، وصديق غاليليه : «إنني أفكر أن غاليليه شخصياً لا يمكن أن يعاني لأنه كشخص حصيف ورشيد لا بد أن يرغب ويفكر بكل ما ترغب وتفكر به الكنيسة المقدسة، ولكنه عندما يبيّن آراءه فإنه يتحمس ويُظهر حمية متطرفة، ولا يوفر قوة ولا حصافة لتجاوز ذلك . لذلك فقد أصبح جو روما وخاصة في عصرنا، عندما يحاور حاكماً سئم من العلم ورجاله، ولا يمكنه أن يستوعب المواد العلمية الجديدة والدقيقة، ويحاول كل منهم تكييف أفكاره وطباعه مع أفكار وطباع سيده، حتى أن الذين يملكون معرفة واهتماماً، إذا كانوا حصيفين، يتصفون بأنهم يفكرون بآراء أخرى، حتى لا يثيروا حول أنفسهم الشكوك والعداوات» (٢٨٣-ص٢٧٦).

كان قد تلقى بتاريخ ٢٣ مايس عام ١٦١٦ رسالة من دوق توسكانا الأكبر يقول له فيها: «إن عليه أن يغادر روما في أول فرصة ممكنة، لأن مكوثه فيها سيجلب له الأذى والضرر، لأن الإشاعات متضاربة، وقدرة الرهبان في إلحاق الأذى به لا حدود لها». أذعن غاليليه لنصيحة الدوق، وغادر روما إلى فلورانسا، غير آسف عليها.

عثر المؤرخون على وثيقتين متناقضتين متعلقتين بفترة وجوده في روما، فقد عُثر على وثيقة تُفيد بأنه تلقى أمراً بالعدول عن الدفاع عن كوبرنيك وبعدم نفيه هرطقة كوبرنيك من محكمة التفتيش، بينما تفيد الوثيقة الثانية الصادرة أيضاً عن محكمة التفتيش، أن الكاردينال بيللارمين قد طلب إليه عدم الدخول في صراع مع الكنيسة بالنسبة إلى هذه المسألة وأنه قد تلقى منه رسالة رسمية موقعة من قبله ومختومة بخاتم محكمة التفتيش في ٢٦ أيار /مايس ١٥٩٧.

هاتان الوثيقتان، إن دلتا على شيء فإنما تدلان على أن غاليليه عند لقائه مع بيللارمين ومع البابا بول الخامس (١٦٠٥-١٦٢١) ومناقشته لهما، مارس عليه الاثنان ضغطاً يُرغمه على عدم مناقشة نظرية مركزية الشمس وعلى أساس فكرة محكمة التفتيش التي تنص على: «أن القول بذلك يناقض تعاليم الكنيسة، وأن مصير غاليليه لن يكون أفضل من مصير جوردانو برونو الذي أحرق حياً في محرقة المحكمة لذلك فقد قرر غاليليه التماس الحكمة، وعدم المخاطرة والخضوع لمطالب البابا وبيللارمين. من ناحية أخرى فإن البابا وبيللارمين كانا يعلمان تماماً مقدار الشهرة التي حققها غاليليه كعالم محترم ومقدار تأثيره في الرأي العام، فلجأ إلى هذه الطريقة حتى لا يؤلبوا عليهم الرأي العام، وأن يعدل نفسه بنفسه عن آرائه حتى لا يتعرض للهلاك.

ولكن هل كان غاليليه قد خضع لمحكمة التفتيش كلية وتوقف عن الدفاع عن آرائه والدعاية لها، تلك الآراء التي أدانتها المحكمة؟

صحيح أنه لم يقم بذلك مباشرة، ولكنه عمد إلى الدفاع عن اكتشافات كوبرنيك بصورة غير مباشرة وذلك بأسلوب ماكر عن طريق تحليل آراء الكنيسة المعارضة له ولكوبرنيك. لقد عبر غاليليه في مؤلفاته الجديدة عن تلك الفترة عن خضوعه للكنيسة، وحتى أنه أدان الكوبرنيكية بطريقة يُفهم منها أنه يعرض آراء الكنيسة في هذا السياق دون إدانة آرائه ولا آراء كوبرنيك. وقد استخدم الطريقة التي يستخدمها العلماء في عصر النهضة في مواجهة اللاهوتيين. خير مثال على ذلك، ما كتب عن المذنبات عام ١٦٢٣: «بما أن حركة الأرض التي أعتبرها أنا ككاثوليكي مؤمن كاذبة تماماً وغير

مطابقة للحقيقة تفسر ظاهرة المذنبات»

في نفس عام ١٦٢٣ الذي نشر فيه كتابه: «المختبر‹‹il saggiatore ››
توفي البابا غريغوار الخامس عشر (١٦٢١-١٦٢٣) وتولى مكانه الكاردينال مافيو باربيريني العرش البابوي تحت اسم أوربان الثامن (١٦٢٣-١٦٤٤) الذي كان يحتفظ بعلاقات صداقة مع غاليليه، واشتهر برعايته له بجرأة وحمايته. حتى أن البابا قَبلَ أن يهدى إليه كتاب «المذنبات» وأجاز طبعه في العام نفسه بعد أن خفف أعضاء أكاديمية لنسي بعض عبارات قليلة فيه، واعتبره من ألمع تآليفه، وإحدى روائع النثر الإيطالي، لما فيه من القدرة والبراعة في الجدل والمناظرة رغم تضايق الجزويت منه.

وما أن ظفر غاليليه بهذا التشجيع، حتى قصد روما مجدداً في أوائل نيسان عام ١٦٢٤، آملاً في تحويل البابا الجديد إلى الإيمان بآراء كوبرنيك. يصف لنا كيستن في كتابه «كوبرنيك وعالمه» لقاءهما التاريخي قائلاً: «وتلقاه أوربان بالود والترحاب، واستقبله ٦ مرات في لقاءات طويلة، وأغدق عليه الهدايا، واستمع إلى حجج كوبرنيك، ولكنه أبى أن يرفع حظر المحكمة لمؤلفاته، وقفل راجعاً إلى فلورانسا يعزيه تصريح أوربان لدوق توسكانا الكبير: « قد غمرنا ( أي غاليليه) بعطفه الأبوي لوقت طويل ، هذا الرجل العظيم الذي تتألق شهرته في السماء، كما تملأ الأرض (٢٨٦-ص٣٦٠).

في هذا الجو الودي سارع غاليليه في العام ١٦٢٦ إلى استكمال مؤلفه الأساسي «حوار حول نظامين أساسيين» (٢٨١) بعد أن شجعه على ذلك، وشد من عزمه تعيين تلميذيه بنديتو كاستيللي مستشاراً رياضياً للكرسي البابوي، والأب نيقولا ريتشاردي كبيراً لمراقبي المطبوعات. عرض فيه لمنهجي كوبرنيك وبطليموس المعارض له. حمل مخطوط الكتاب إلى البابا وعرضه عليه، وحصل على ترخيص الكنيسة بنشره شريطة معالجة الموضوع على أنه فرضية، فعاد إلى فلورانسا، وأجرى التعديلات المطلوبة، ونشره في شهر شباط عام ١٦٣٢.

الكتاب عبارة عن محاورة بين ثلاثة متحاورين: سالفياني، وساغريدو وهما اسمان حقيقيان لتلميذين من تلامذة غاليليه، وسيمبليتشيو. كان الأول يتحاور من وجهة نظر كوبرنيك، والثاني يحاور من وجهة نظر محايدة، والثالث من وجهة نظر بطليموس وهو المعبر عن وجهة نظر الكنيسة. أجرى الحوار بشكل نظري مطلق تمكن معه من عرض آرائه بصورة موضوعية كاملة وقوية، بينما عرض الآراء المخالفة بشكل

ضعيف منهار، بالمقارنة مع آراء كوبرنيك، ولكن بصورة بارعة تُرضي الكنيسة. ولكنه ارتكب خطأً فادحاً في مقدمة الكتاب جلب عليه النقمة وجرّه إلى سجون محكمة التفتيش، حيث كتب: «منذ سنوات عدة نُشر في روما مرسوم بابوي قضى -تجنباً للنزاعات الخطيرة في عصرنا- بفرض نطاق من الصمت المعقول على الرأي الذي نادى به فيثاغورث، والذي يقول بأن الأرض تدور. ذكر بعض الناس بوقاحة وصفاقة، أن هذا المرسوم لم ينبع من تحريات وتدقيقات تتم بالحكمة وحسن التمييز، بل ينم عن قلة الدراية والمعرفة، وتعالت الشكاوي بأنه يجدر أن لا يتاح للمستشارين الذين ليست لديهم أية دراية بالأرصاد الفلكية فرصة التضييق على ذوي العقول المتنورة ، المفكرة، المتأملة و بواسطة قوانين الحظر المتهورة الطائشة» (٢٨١-ص٦).

كما رأينا كانت صيغة الحوار تدل على المراوغة، تملصاً من محكمة التفتيش. أورد غاليليه على لسان سيمبليتشيو (المدافع عن نظرية الكنيسة وبطليموس) عبارة البابا أوربان الثامن في الحوار: «إن الله هو القوي، وهو على كل شيء قدير، ومن ثم لايجوز أن نقدم المد والجزر دليل على حركتي الأرض، لأننا بذلك نحد من سعة علم الله وقدرته» (٢٨١-ص٤٦٠) فيعلق المحاور سليفاني على ذلك تعليقاً ساخراً: «إنها وأيم الحق حجة إنجيلية رائعة وممتازة» (٢٨١-ص ٤٦٠).

إلا أن الجزويت الذين رُدّت المحاورات على كثير من آرائهم في لهجة قاسية أحياناً، وجدوا بعد قراءة الكتاب: أن الأفكار التي ساقها غاليليه على لسان سيمبليتشيو الذي يدافع عن أفكار الكنيسة عقيمة وتافهة. كما بينوا للبابا بشكل يجعله ينتفض لكرامته أن التعليق على لسان سيمبليتشيو على عبارة البابا التي ذكرناها جاء ساذجاً ومغفلاً، الأمر الذي يبطل ادعاء غاليليه، بأنه ألّف «المحاورات» للدفاع عن آراء الكنيسة، ثم طالب الجزويت البابا ، حظر الكتاب ومصادرته بحجة أن غاليليه استغفله، ولأنه يمثل خطراً عظيماً ليس على الكنيسة الكاثوليكية فحسب بل على العقيدة المسيحية كلها ، وأن هذا الكتاب أخطر في آرائه من كتابات وآراء لوثر وكالفن. فوراً عين البابا أوربان الثامن لجنة من الجزويت لإعادة النظر في الكتاب وفحصه من جديد. جاء في تقرير اللجنة: «أن غاليليه لم يتناول نظرية كوبرنيك كفرضية بل كحقيقة، وأنه حصل على الترخيص بنشر كتاب المحاورات بطرائق تحريفية بارعة، وأنها أخطر من تحريفات وهرطقات لوثر وكالفن. أصدر البابا أمراً إلى محكمة التفتيش بحظر الكتاب ومصادرة مايوجد في المكتبات من نسخ، وطالب المحكمة

لإعداد لائحة اتهامات لغاليليه بالهرطقة والتضليل.

عندما وصلت هذه الأنباء إلى مسامع دوق توسكانا الأكبر فرديناند الثاني دو ميديسيس (١٦٢١-١٦٧٠) حامي غاليليه وتوريشللي ومؤسس أكاديمية «دل سيمنتو» -أول أكاديمية علوم طبيعية في أوربا- أرسل سفيره في روما نيكوليني، يتشفع لغاليليه لدى البابا، فأجابه: «لقد سلك غاليليه الذي تدافع عنه طريق الضلال، وتجرأ على مناقشة أكثر المسائل التي نعتقد بها في زماننا هذا أهمية وخطراً» (٢٨٧-ص ٩٨-٩٩).

أعاد السفير الكرّة وقابل البابا ثانية وحدثه بشأن غاليليه فأجابه: «لقد أدينت آراء غاليليه، التي ظل يدافع عنها ١٦ عاماً، وهو الذي أقحم نفسه في الباطل، الأمر خطير جداً والكتاب ممعن في الأذى، الأمر أسوء مما يفكر الدوق الأعظم، أرجو أن تكتب له أنه لا يجب أن ينتظر حتى يُفسد غاليليه طلابه، ويلقنهم عقيدته الفاسدة والخطرة» (المرجع السابق).

في ٢٣ كانون الأول /ديسمبر عام ١٦٣٢ دعت محكمة تفتيش فلورانسا غاليليه للمثول أمام محكمة تفتيش روما، وكان الطاعون منتشراً آنئذ في منطقة إقامة البابا، وعمر غاليليه قد شارف على السبعين إلا قليلاً، وكان عليل الجسم، وصل روما في ١٣ شباط /فبراير عام ١٦٣٣ وتم التحقيق معه أربع مرات. كان موقفه صعباً، فلو أنه رفض الاتهام وأبى التراجع عن آرائه والتخلي عنها فستكون نهايته نفس نهاية جوردانو برونو والموت حياً تحت وطأة اللهب. أما لو فعل العكس واعترف بأنه مذنب وتراجع عن آرائه لكان وضعه أصعب ولكان استسلاماً كاملاً، لكنه اختار طريقاً ثالثاً: وهو أن ينفي نفياً قاطعاً أنه يؤمن بآراء كوبرنيك التي أدينت عام ١٦١٦ حيث اتهمته المحكمة بالهرطقة.

في ١٢ شباط/فبراير ١٦٣٣ مَثُل أمام المحكمة، حيث قرأ عليه كبير المفتشين قرار المحكمة السابق الصادر في ٢٥ شباط/فبراير عام ١٦١٦ الذي مُنع بموجبه ليس من تعليم آراء كوبرنيك أو الدفاع عنها فحسب، بل وأيضاً حتى نقلها وعرضها، وفي حالة النكوص عن تنفيذها ، فإن الحكم سيصدر بسجنه.

في التحقيق معه في ١٢ أبريل عام ١٦٣٣ رد غاليليه على المحكمة قائلاً: «إنه بما يتعلق بالمسألة التي يدور حولها الجدل، المتعلقة بحركة الأرض، فقد مُنعت من قبل لجنة قائمة المطبوعات والكتب الممنوعة، أما الرأي القائل بعدم حركة الشمس،

وحركة الأرض فقد مُنعت منعاً باتاً لأنها تناقض النصوص المقدسة، والمسموح به هو اعتبارها فرضية فقط قال بها كوبرنيك. لقد حدد لي ذلك الكاردينال بيللارمين، الذي أعلمته أنني مثل كوبرنيك اعتقدت أنها فرضية. أما العمل على إثبات صحة هذه الفرضية، يجعل هذا الإثبات مناقضاً للنصوص المقدسة، لذلك لا يجب التمسك بهذه الفرضية ولا الدفاع عنها، ولكن اعتبارها فرضية، والكتابة عنها على هذا الأساس فممكن..، من الصعب عليّ أن أتذكر بعد مرور هذه السنين الطويلة أنه توجد أمور أخرى جرى الحديث عنها، ولو أنها ذُكرت، لكنتُ تذكرتُها، بصراحة إنني أقول ما أتذكره، ولا أظن أنه توجد أشياء قيلت في تلك الجلسة ولم أتذكرها».

أجابه رئيس المفتشين والنائب العام: «إن الكاردينال بيللارمين ذكر في تعليماته إليك: أنه لا يجب بأي شكل من الأشكال التمسك بآراء كوبرنيك والدفاع عنها، وعدم تعليمها للآخرين».

نفى غاليليه ذلك قائلاً: «إنه لم يذكر عدم تعليم فرضيات كوبرنيك ولا بأي شكل من الأشكال، وأنا لا أتذكر ذلك، وإلا لرسخت هاتان الكلمتان في الذاكرة في الحقيقة والواقع».

بعد التحقيق الثالث ألقي القبض على غاليليه، وسُجن في قصر محكمة التفتيش في إحدى قاعاتها احتراماً له، ولكنه قُيّد وأرهب من قبل رئيس المفتشين فوكولاني ١٨ يوماً.

في ٢٠ نيسان /أبريل عام ١٦٣٣ أعلن غاليليه له: «فكرتُ في المسائل التي ذكرت في التحقيق وأعدت قراءة «المحاورات» من جديد، فظهر لي وكأنه كتاب جديد لمؤلف غريب، عرضت الأمور في كثير من صفحات الكتب بشكل مضلل، أكثر من عرضها بشكل يدحض آراء كوبرنيك».

تأثر نيكوليني من وضع غاليليه الصحي فطلب من البابا عدة مرات أثناء مقابلته إياه التخفيف عنه سيما وقد اعتراه المرض الشديد، فرفض البابا بكل إباء وشمم قائلاً: «إنني أكرر للمرة الثانية،أنه لا يخفف عن غاليليه بأي شكل، نسأل الله أن يصفح عنه لزجِّ نفسه في تلك المسائل المتعلقة بشؤون التعاليم الجديدة والنصوص المقدسة. الأفضل دوماً اتباع الآراء المقبولة من الجميع.. السنيور غاليليه كان صديقي...لقد تناقشنا كثيراً ببساطة وتناولنا الطعام كثيراً على مائدة واحدة، ولكن الأمر الآن متعلق بالعقيدة والدين» (٢٨٣-ص٤٩).

لم يكتف البابا أوربان الثامن بهذا، بل أمر في ١٦ حزيران/يونيو ١٦٣٣ في جلسة لمجلس محكمة التفتيش بمتابعة التحقيق مع غاليليه مع استخدام أدوات التعذيب، كان من نتيجتها أن صرح للمحكمة بتوقيعه: «لم يعد يخامرني أي شك، وآمنتُ ولا زلت أؤمن برأي بطليموس أن الأرض لا تدور وأن الشمس هي التي تدور حول الأرض، وأن هذا هو الحق كل الحق ولا يقبل الشك إطلاقاً» (٢٨٦-ص٤٩).

في ٢١ حزيران / يونيو عام ١٦٣٣ أصدرت محكمة التفتيش حكمها بإدانة غاليليه، وأعلن الحكم المذكور في اليوم التالي في كنيسة القديسة ماريا ديجلي آنجيلي التي اعترف فيها غاليليه بذنبه وتوبته، وقد نص القرار في حيثياته على مايلي: «نحن بنعمة من الله أحبار وكرادلة الكنيسة المقدسة، المكلفين من قبل الحبر الأعظم بمهمة المفتشين العامين ضد أي فساد هرطقي يمكن أن يظهر في المجتمع المسيحي برمته. بما أنك ياغاليليه ابن فيتشينتسو غاليليي الفلورانسي والذي لك من العمر ٧٠ عاماً، قد اتُّهمت في العام ١٦١٥ أمام نفس المحكمة المقدسة بإيمانك بمذهب كاذب وبنشره بين الشعب، يقول بأن الشمس هي مركز الكون وبأنها لاتتحرك، وأن الأرض تدور حول محور لها يومياً وحول الشمس، وقمت بتعليم الطلاب هذه الآراء، وتبادلت مع بعض الرياضيين الألمان هذه الآراء، والآراء المتعلقة بالبقع الشمسية بحيث أنك تثبت فيها صحة ما قلت.

وعندما نبهت إلى مافي آرائك من مخالفة للنصوص المقدسة، أجبت أنك تجهل هذه النصوص المقدسة، وفي النهاية ظهرت نسخة من كتابك، على شكل رسالة موجهة إلى أحد تلامذتك السابقين، وقد بحثت فيه آراء كوبرنيك وطورت بعض قواعده المناهضة للعقل السليم وللنصوص المقدسة، من أجل أن تبعد المحكمة الأذى والفتنة عن الناس التي نجمت عن مسلكك الذي يهدد نقاء العقيدة المسيحية المقدسة، وبأمر من سيدنا إلى السادة الكرادلة العاملين في محاكم التفتيش، طلب منهم العمل على شجب فرضية كوبرنيك وبيان خطئها ومناقشاتها القائلة بعدم تحرك الشمس حول الأرض، وأن الأرض هي التي تتحرك حولها، لقد وضع اللاهوتيون القاعدتان التاليتان:

١ - إن اعتبار الشمس مركزاً للكون ووقوفها دون حركة رأي سخيف وزائف من الناحية الفلسفية، وهي هرطقة لاجدال فيها لأنها تناقض النصوص المقدسة.

٢ - الفكرة القائلة أن الأرض ليست مركزاً للكون، بل أن لها دورة يومية زائفة من الناحية الفلسفية أيضاً، وأنها على الأقل اعتقاد خاطىء من الناحية اللاهوتية

ومعرضة لروح العقيدة الصميمية.

ولكن بما أنه كان من الملائم التعامل معك بتسامح، فقد اتخذ المجلس قراراً في الجلسة التي حضرها سيدنا بتاريخ ٢٥ شباط /فبراير في العام ١٦١٦، بتكليف الكاردينال بيللارمين باستدعائك وإنذارك بالتخلي عن آرائك المضللة التي أتينا على ذكرها، لقد أعيد عليك ذلك من قبل مفوضية محكمة التفتيش المقدسة بحضور الكاتب بالعدل والشهود العدول، وطُلب منك أمامهم الإقلاع عن التحدث والكتابة عن منظومة كوبرنيك المدانة، وأنذرت أنه في حال تمردك وعدم انصياعك للأمر فستودع غياهب السجن، وهكذا فقد أطلق سبيلك.

بعد ذلك صدر عن مجلس الكتب الممنوعة، قرار حُرِّم فيه تداول الكتب التي تعالج مثل هذه الأفكار المضللة والمخالفة للنصوص المقدسة، وذلك لتلافي الهرطقة المهلكة، وحتى لاتتسرب إلى الكنيسة المقدسة، وتسبب لها أضراراً فادحة.

في عام ١٦٣٢ الماضي، ظهر كتاب كان قد نشر في فلورانسا يدل عنوانه على أنك مؤلفه «Dialogo de Galileo Galilei delle due massimi sistemi del mondo: tolemaico e Copernicano» لقد علم المجلس المقدس بعد نشر هذا الكتاب أن فكرة حركة الأرض المختلفة تتوطد يوماً بعد يوم أكثر فأكثر، وأن الكتاب المذكور بعد دراسة دقيقة له، يعطي الانطباع بأنك سمحت لنفسك بالدفاع عن آراء سبق أن أدينت ولُعنت من قبل الكنيسة المقدسة، التي عمدت في الكتاب المذكور إلى استخدام طرائق تلاعبية مختلفة في طرح الأسئلة التي لم تكن تحسم كاملاً، بينما كنت تظهر رجحان آراء كوبرنيك، تلك الآراء التي وُصِمت من قبل الكنيسة المقدسة بأنها مضللة ومعارضة للنصوص المقدسة.

لهذه الغاية فقد تم استدعاؤك بناءً على طلبنا للمثول أمام المحكمة المقدسة، وعند استنطاقك بعد أداء اليمين اعترفت بأنك من ألَّفَ الكتاب ونشره، كما اعترفت أيضاً ، أنك بدأت بتأليفه قبل ١٠ أو ١٢ سنة خلت، حتى بعد التوبيخ الذي وجه إليك، طلبت بإلحاح السماح لك بنشر كتابك، دون أن تنتبه وتحذر المراقبة من أنه حُرِّم عليك دعم منظومة كوبرنيك وأنك قد منعت من الترويج لها بأي شكل من الأشكال.

لقد اعترفت بدقة تامة أيضاً، أن نصوص الكتاب المذكور، قد كُتبت بشكل يجعل القارىء يقع بسرعة أسيراً للآراء المضللة منحازاً إلى جانب الآراء الكاذبة، وقد تعللت آنئذ أن الكتاب قد كتب بلغة الحوار، وأنك بذلت قصارى جهدك لإثبات صحة

آرائك، بحيث أن كل شخص سيستدل بنفسه على القاعدة، وكلما صعب إثباتها وعدم قيامها على أساس، فإنها ستبدو مرجحة.

في النهاية عندما حُدِّدت لك مدة معقولة للتبرؤ من هذه الآراء، وجّهتَ انتباهنا إلى شهادة أعطيت لك من قبل الكاردينال المبجل بيللارمين بناءً على رجاء منك، إنك وعدت بالتراجع عن اعتقادك لكي تدافع عن نفسك من افتراءات الأعداء ووشاياتهم ومن الإشاعات المتناقلة، متعهداً بذلك أمام المحكمة المقدسة. الشهادات أثبتت أنك لم تتراجع أبداً عن آرائك وأنكرت أنك تعهدت بذلك أمام المحكمة المقدسة، وأنه قد اكتُفي بإصدار قائمة بالممنوع من كتبك من قبل مجلس الرقابة على المطبوعات، ولأن الآراء المتعلقة بحركة الأرض حول نفسها وحول الشمس وعدم وجود أي حركة للشمس مناقضة للنصوص المقدسة، ولايمكن الدفاع عنها وبالتالي مُنع نشرها.

ولكن هذه الأحوال عوضاً من أن تخفف ماارتكبته من ذنب، قوّت من اتهامك، لأنها تثبت عليك اعتناقك للآراء التي مُنعتَ منها لمخالفتها للنصوص المقدسة، ولكنك تابعت المناقشة عنها والدفاع عنها وترجيحها، ولم يكن في صالحك حتى ماهو مباح لك التحدث عنه رغم الفن الزائف الذي استخدمته والدهاء المغري بالباطل عندما لم تنطق ببنت شفة لمراقبة المطبوعات عن مايحتويه الكتاب من كفر مبين . عندما تبين لنا أنك غير مخلص أبداً، وأيقنا بحقيقة نواياك، فقد حكمنا أنه لابد من إيقاع عقوبة قاسية رادعة بحقك (التعذيب -المؤلف) بالرغم من تصريحاتك السابقة ووعودك بأنك ستسلك ككاثوليكي مخلص، وبعد ذلك درسنا بترو عملك في جميع الوجوه، آخذين بعين الاعتبار تصريحاتك السابقة، وأعذارك، كما ينص على ذلك جوهر القوانين الكنسية . لقد توصلنا فيما يتعلق بك إلى الاستنتاج التالي:

بعون من سيدنا المسيح.. وأمه مريم العذراء، اتخذنا القرار النهائي في جلسات شورية للمحكمة بمشاركة من رجال اللاهوت المجازين ودكاترة القوانين الكنسية والمدنية، ومستشارينا في هذه المحكمة المعقودة للنظر بأمرك بحضور السيد المبجل كارل سنيتشيرو والدكتور في القانونين الكنسي والمدني، والنائب العام، المدعي باسم المحكمة المقدسة من جانب، وأنت غاليليه غاليليئي المدعى عليه في هذه المحاكمة من جانب آخر، قضينا بما يلي: بعد دراسة معمقة للذنوب التي اقترفتها والتي نحاكمك بسببها، فإننا نبلغك أنت المدعو غاليليه بأن الاتهامات التي بيناها لك حتى الآن، واعترافاتك، قد وضعتك موضع الشك والريبة القوية من قبل أعضاء المحكمة المقدسة

التي اعتبرت كل ما تعتنقه هرطقة، بسبب ما تتضمنه من ضلال ومخالفتها للنصوص الإلهية المقدسة، بجعلك الشمس مركزاً لدوران الأرض وعدم حركتها من الشرق إلى الغرب، وأن الأرض تدور، وليست مركزاً للكون، كذلك نتهمك بالخروج عن طاعة السلطة الكنسية والتمرد عليها، التي تنص على تحريم كل ما من شأنه بسط التعاليم والآراء المتفق على أنها ضالة ومضادة للنصوص المقدسة، ومنع الدفاع عنها وترجيحها وإيصالها ونقلها إلى الآخرين. لهذه الأسباب كلها وجدنا أنك تستحق التقويم والعقاب، حسب مبادئ القانون المقدس والقوانين الشرعية العامة والخاصة، التي تطبق على الجرائم المرتكبة من نوع جريمتك.

لكنك تستطيع التحرر من ذلك في حالة إقدامك بفؤاد نقي طاهر، وإعلان مخلص بإعلان توبتك أمامنا من كل ضلالة ومن كل هرطقة ارتكبتها بحق الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، والنطق بالتعابير التي تلاقي استحساننا.

ولكن بسبب الإثم الفادح الضرر الذي ارتكبته، وخروجك عن الطاعة، فلن نقف مكتوفي الأيدي دون معاقبتك رغم التزامك الحذر أمام الآخرين، فقد أمرنا بمصادرة كتابك (المحاورات) لغاليليه غاليليئي، وأمرنا بسجنك في سجن المحكمة المقدسة، لمدة غير محدودة من الزمن حسب مشيئتها، من أجل التكفير عن ذنبك، تأمرك المحكمة بتلاوة مزامير الكفارة السبعة مرة واحدة في الأسبوع لمدة ثلاث سنوات. نترك لك حق تخفيض العقوبات وتبديلها وإلغائها كاملاً أو جزئياً . الحكم الذي تلوناه عليك باسم السلطات الممنوحة لنا، وبمطلق حريتنا».

بعد إعلان قرار المحكمة قرأ غاليليه «إعلان التوبة» قائلاً:

« أنا غاليليه غاليليئي بن فينتشينتو الفلورانسي في عامي السبعين، أقف بشخصي أمام المحكمة الموقرة، وأجثو أمامكم أيها السادة الكرادلة المبجلين والرفيعي المقام للجمهورية المسيحية الكونية، الذين وضعتم أمامي الإنجيل المقدس الذي ألمسه بيدي، أقسم أنني كنت على الدوام مؤمناً وما أزال مؤمناً على هذا الإيمان، وبعون من الله سأظل مؤمناً في المستقبل بكل مضامين وتعاليم وتبشير الكنيسة الكاثوليكية الرسولية المقدسة. ولكن بما أن المحكمة المقدسة قد أنذرتني ووبختني عن حق منذ مدة طويلة بسبب الاعتقادات المضللة، التي تدّعي بأن الشمس هي مركز للكون وأنها ثابتة لاتتحرك، وأعلنت أمام الملأ بأنني لاأتمسك بهذا الاعتقاد، ولا أدافع عنه، وتعهدت بالامتناع عن تعليمه لأي كان وبأية طريقة شفهية أو كتابية كانت، ولكنني بعد ذلك

ألّفت كتاباً وقمت بطباعته وعرضت فيه نفس الآراء المدانة، وسقت لها الحجج القوية، رغم أنني امتنعت عن إعطاء تقييم لها. لذلك لابد لي من الاعتراف أنني كنت تحت تأثير قوي من الهرطقة، وأعني بذلك ما كنت أؤمن وأفكر به من أن الشمس هي مركز العالم وأنها غير متحركة وليست الأرض هي مركز العالم وأنها تتحرك.

لذلك فإنني رغبة مني في أن أنزع من فكركم أيها السادة الكرادلة المبجلون، مثل أي مسيحي حقيقي، هذه الريبة التي أثيرت ضدي عن حق، فإنني بفؤاد نقي مخلص أتبرأ، بل وألعن الهرطقة والضلال المنسوب إلي، وأكره أية طائفة أو فئة تخالف الكنيسة المقدسة.

أقسم لكم بأنني لن أتحدث ولن أناقش شفاهاً أو كتابة ما قد يثير مثل هذه الريبة حولي، وإنني سوف أبلغ المحكمة المقدسة وهذه المحكمة بالذات أو أية جهة أخرى، عن أي هرطيق أتعرف إليه أو أي مشتبه بهرطقته. بالإضافة إلى ذلك أقسم بأن أحترم العقوبات الصادرة بحقي وأن أنفذها وأنفذ التعليمات التي أصدرَتها وتصدرها هذه المحكمة المقدسة.

في حال مخالفتي (لاسمح الله) لأي من مضامين هذه الكلمات ورجوعي عن هذه الشهادة وحنثي بهذه الأيمان والعهود التي قطعتها على نفسي، فَلتُوقِع بي المحكمة كل مافي جعبتها من عقوبات وجزاءات، التي حددتها القوانين المقدسة العامة والخاصة. أدعو الله أن يمنحني العون وأرجو أن يساعدني هذا الإنجيل المقدس الذي أضع يدي عليه.

أنا المدعو غاليليه غاليليئي أتبرأ وألعن بكل قوة كل ما أقدمت عليه من ضلال وما ذكرته أمام المحكمة من تخرصات، وأتعهد بعدم تكرارها بجميع التعهدات، ولذلك أوقع بيدي على صيغة تبرُئي من جميع ضلالاتي. إنني أعني كل كلمة جاءت فيه. في ٢٢حزيران -يونيو عام ١٦٣٣. أنا غاليليه غاليليئي أوقع هذا التبرؤ والتعهد بخط يدي وبملء إرادتي » (٢٨٨ـ ص٧٠- ١٠٢).

وقع على الحكم سبعة من الكرادلة، ورفض البابا التصديق عليه (٢٨٥-ص٢٦٩ ). لانجد بأساً في هذا السياق من ذكر أسطورة انتشرت عام ١٧٦١ ولم تظهر إلا في مذكرات فيتشيترو فيفاني تلميذه، ولم تظهر إلابعد انقضاء ١٢ عاماً على وفاة غاليليه التي تقول إن غاليليه بعد الحكم غمغم وهو يغادر القاعة إلى السجن بتحد: «ومع ذلك فهي تدور فعلاً» (٢٨٩-ص٤٧).

ولكن غاليليه لم يَرْعَو إذ كتب رسالة سرية إلى تلاميذه المخلصين يقول فيها: «احذروا من اللاهوتيين، الذين يريدون أن يجعلوا من مسألة حركة الشمس وثبات الأرض مسألة عقيدة... إنهم بأنفسهم يخلقون مجالاً للهرطقة، معتقدين دون أي أساس أن النصوص المقدسة محشوة بكل مايريدون، طالبين من ذوي الحجى أن يتنكروا لأرائهم الدامغة بالبرهان القاطع... من بين منظومتين من الآراء تبدو إحداها واضحة والأخرى معتمة. إن من لم يغش العمى عينيه يملك القدرة على تفريق اللون الأبيض من الأسود، وإلاّ قولوا لي بربكم كيف نميز الألوان؟» (٢٨١-ص٣٢٩-٣٣٢).

ولكنه لم يمكث في سجن محكمة التفتيش غير ثلاثة أيام، وسمح له بالإقامة في قصر الدوق الأكبر في ترينيتي مونتي في روما، ثم ألح في طلب الإقامة عنده رئيس الأساقفة إسكانيو بتشولومينو في سيينا، وكان فيما سبق تلميذاً لغاليليه. في كانون الثاني /ديسمبر سُمح له بالانتقال إلى داره في أرستري القريبة من فلورانسا ضمن الإقامة الدائمة، وسُمح لتلاميذه بالالتقاء به فيها، وسمح له بمواصلة بحوثه العلمية وتأليف كتبه واستقبال زائريه، وكان الشاعر الإنكليزي ملتون من جملة هؤلاء الزوار عام ١٦٣٨.

لحقت به ابنته الراهبة في داره لتقيم معه ولتخدمه بقية أيام عمره ولتقرأ عنه كفارته التي فرضتها المحكمة كل يوم، ولكنها توفيت قبله في عام ١٦٣٤ فبكاها بدموع غزيرة. ولكن سرعان مالحق به العمى ليمنعه من رؤية الفضاء ورصده بعد إعلانه عن آخر كشوفه الفلكية «عن مَيَسان القمر والتغييرات الحاصلة فيه والمواجهة للأرض». وقبل وفاته بشهور قليلة شرح لابنه طريقة صنع ساعة تعمل بالبندول. في عام ١٦٣٤ كان يعاني من آلام الأرق فسمحت له المحكمة تحت مراقبة دقيقة بزيارة أحد الأطباء وحضور القداس في فلورانسا ، وبعد عودته إلى أرستري، أملى على تلميذيه فيفاني وتورشيللي بعض العبارات وعزف على قيثارته حتى فقد سمعه، وفي ٨ كانون الأول /يناير من عام ١٦٤٢ فاضت روحه بين يدي تلميذيه وقد قارب السابعة والثمانين من عمره.

## د – محاكم التفتيش وقوائم الكتب الممنوعة وأوامر حرقها

تحدثنا مراراً عن سلاح قوي كانت تستخدمه البابويه في صراعها ضد أعداء الكنيسة الكاثوليكية . من أهمه : قوائم الكتب الممنوعة « Index Librorum Prohibitorum » وكانت أول قائمة صدرت في روما بصورة رسمية في العام ١٥٥٩ تحت الإشراف المباشر للبابا بولص الرابع (١٥٥٥-١٥٥٩) وكان قبل انتخابه لعرش البابوية رئيساً لمحاكم التفتيش تحت اسم كارافا كما مر بنا سابقاً. كلّف محاكم التفتيش بإصدار قوائم بالكتب الممنوعة. وحتى لا نظلم البابا المذكور يتعين علينا ذكر حقيقة هامة، هي أنه كانت هناك سوابق أمر بها بعض الباباوات أو محاكم التفتيش بمصادرة الكتب بأوامر مختلفة قبله.

كان الباباوات والأساقفة يعتقدون منذ البداية أن من واجبهم المقدس وحقهم الإلهي، إقامة مراقبة صارمة على ما يصدر من كتب أدبية وعلمية ولاهوتية، التي تمس العقيدة والكنيسة، ومنعها وإحراقُها، فقد كانت كتب المؤلفين والفلاسفة والعلماء اليونان والرومان القدماء، عرضة للإتلاف والحرق.

بعد وضع النص الشرعي للإنجيل الرسمي، تمت بأوامر الباباوات إبادة النسخ الأخرى المخالفة له بدءاً من مخطوطات آريوس (٢٥٦-٣٣٦) رئيس الطائفة الأريوسية بأمر من مجمع نيقية، وحتى الآن.

لاقت نفس المصير مؤلفات المسيحيين الأوائل المخالفين لمبادىء الكنيسة الكاثوليكية، الذين وُصموا بالهرطقة والإلحاد واختلاق البدع لمجرد اختلاف الكنيسة معهم في أمور بسيطة من أمور العقيدة.

أحرقت أكوام من التلمود والقرآن في كل مكان من العالم المسيحي خلال مئات السنين.

من أوائل الكتب التي قُدمت طعمة للنيران، كانت أشعار تالبوس بأمر من البابا أينوسنت الأول (٤٠١-٤١٧) في عام ٤٠٥ م.

لم تكن ملاحقة الكتب المنحرفة والمتحررة تخلق مشاكل في العصر الوسيط لقلة عدد المتنورين والمثقفين، ولأن نسخ المخطوطات يدوياً كان باهظ التكاليف، ولذلك لم يكن مُتاحاً إلا لقلة من الناس الذين يستطيعون شراء المخطوطات.

ولكن اكتشاف الطباعة على يد يوهان غوتنبرغ (١٣٩٧-١٤٦٨) في العام

١٤٣٧ كان في نظر محاكم التفتيش عملاً شيطانياً، وتعقدت المشكلة بعد ذلك ، إذ سرعان ما توالت عمليات طباعة الكتب، وأقبل الناس على اقتناء الكتب لرخصها ومطالعتها ، الأمر الذي خلق أجواء ثقافية منتشرة بعد أن كانت الثقافة وقفاً على رجال الأكليروس والرهبان في أديرتهم، وقرأ الناس الإنجيل باللغات الأوربية المختلفة وليس باللاتينية فقط، فقد كان إنجيل مازارين أول ما طبعه غوتنبرغ من كتب. إذ ظهر بين عامي ١٤٤٨-١٥٠٠ ، في ٢٤٦ مدينة أوربية، ١٠٩٩ داراً للطباعة تمكنت خلالها من طباعة ٤٠٠٠٠ كتاباً وصل عدد نسخها إلى ١٢ مليون نسخة كتاب. سرعان ما أصبح الكتاب سلاحاً قوياً في يد رجال النهضة والتحرر الفكري والإنسانيين والعلماء والبروتستانتية والكالفينية المناوئة للكثلكة وغيرها.

تَمَلَّك الهلع السلطات الكاثوليكية مع تزايد وتائر طبع الكتب ونشرها ، وحاولوا حماية أنفسهم منها عن طريق إنزال اللعنات الدينية والحرمان والطرد من الكنيسة، وأصدرت محاكم التفتيش، أوامر بمنع طبع أي كتاب قبل أن تمر مخطوطته على الرقيب التفتيشي.

صدر أول إعلان عن إقامة رقابة أولية على الكتب عام ١٤٧١، عن البابا سيكست الرابع (١٤٧١-١٤٨٤).

تمكن البابا ليون العاشر (١٥١٣-١٥٢١) «جان دو ميديسيس» من أن يحصل من مجمع لاتران المسكوني الخامس في عام ١٥١٧ على مرسوم «Inter Sollicitudines» الذي منحه حق مراقبة المطبوعات ونشرها في العالم المسيحي، الذي شمّله بدوره، جميع الأساقفة.

أقيمت بأمر من الملك الفرنسي فرانسوا الأول (١٤٩٤-١٥٤٧) في إسبانيا في العام ١٥٣٥ مراقبة مُحكمة على المطبوعات، وأصدر بتوقيعه لائحة بالكتب الممنوعة التي حُرِّم طبعها ونشرها وتوزيعها والإتجار بها، ومطالعتها تحت طائلة الحرمان من الكنيسة والسجن والإحراق في المحرقة. على سبيل المثال لُوحقت الكتب الممنوعة وصُودرت وأحرقت، وسُجن كُتّابها حسب اتهامات الكنيسة والسلطة الملكية بحيث أنه بين عامي ١٦٦٠-١٧٥٦ ألقي في غياهب السجون ٨٦٩ كاتباً وناشراً وصاحب مطبعة.

عمل الملك شارل الخامس (١٥٠٠-١٥٥٨) على غرار الملك الفرنسي في مصادرة الكتب ومنعها ومحاكمة كل من له علاقة بها، فقد طلب من جامعة لوفان

إعداد لائحة بالكتب الممنوعة. تسلحت محاكم التفتيش بهذا الأمر الإمبراطوري، وأضافت صلاحيات وأجرت عليها لنفسها بعض الصلاحيات، بغض النظر عما جاء في لائحة روما. ما لبثت البرتغال أن لحقت بركب روما وفرنسا وإسبانيا.

أصدرت جمهورية البندقية لائحة كتب ممنوعة خاصة بها ، أعدتها محكمة تفتيش البندقية في العام ١٥٥١، وصدرت في العام ١٥٥٢ في فلورانسا، وفي العام ١٥٥٤ في ميلانو لوائحها الخاصة بها.

مع إصدار اللائحة الأولى في العام ١٥٥٩ شملت المراقبة، على الكتب جميع الدول التي تدين بالكاثوليكية وركزت في أيدي محاكم التفتيش البابوية. لقد حرّم البابا بول الرابع (١٥٥٥-١٥٥٩) تحريماً تاماً طبع أي كتاب في المملكة البابوية دون مراقبة أولية للمخطوطة من قبل محاكم التفتيش. لقد ألزم بائعي الكتب بإعلام محكمة التفتيش عن جميع مايصل إلى أيديهم من كتب، ومَنعَ الإتجار بها قبل السماح بذلك من قبل المحاكم المقدسة. كان رجال التفتيش يقومون بحملات التفتيش عن الكتب في حوانيت الكتب ومستودعاتها وفي المكتبات الخاصة في البيوت والقصور.

لقد صدّق المجمع المسكوني ١٩ المسمى بمجمع ترانت على أوامر البابا بول الرابع في مصادرة الكتب وإصدار قوائم منع الكتب، وألف لجنة من ١٨ أسقفاً، منحها المجمع حق النظر في قوائم الكتب الممنوعة (Index Tridentino) وإضافة أو شطب ما يراه مناسباً، وخاصة الكتب الخاصة باللاهوت البروتستانتي.

عندما صادق مجمع ترانت المسكوني الآنف الذكر على قوائم الكتب الممنوعة الصادرة عن البابا بول الرابع فقد بيّن ما يلي: «إن جميع الكتب المحكوم عليها حتى العام ١٥٤٠ من قبَل البابا ومن قبَل المجامع المسكونية السابقة، ولم تُذكر في اللوائح الحالية، يجب اعتبارها محكومة بالمنع كما كانت محرّمة سابقاً» (٢٩٠ص٤٥).

في العام ١٥٣١ كان البابا القديس بيو الخامس (١٥٦٦-١٥٧٢) الذي كان يشغل في فترة حكم البابا بول الرابع وبيو الرابع (١٥٥٩-١٥٦٥) وظيفة «المفتش الأعلى لمحاكم التفتيش» قد منح اتحاد الرهبانيات في التعليمات الخاصة، التي أصدرها وخوّلهم فيها حق مراقبة الكتب، تحولت بعد ذلك إلى أمر سري شمل الكنيسة الكاثوليكية بقضها وقضيضها. لقد منح الاتحاد الرهبانيات حق إصدار أوامر مصيرية بحق الكُتّاب ومؤلفي الكتب ومعاقبتهم بالسجن بما في ذلك الحرمان من الكنيسة. في نهاية القرن ١٦ شارك الكاردينال روبيرتو بيبلارمين أحد كبار جلادي جيرودانو برونو

ومعذبي غاليليه والمنكلين به، في وضع قائمة الكتب الممنوعة، ولكن ذلك لم يمنع بعد موته من اعتبار كتبه اللاهوتية، كُتباً ممنوعة حيث أدرجت في قوائم الكتب الممنوعة لمخالفتها للعقيدة الكاثوليكية.

منذ القرن ١٧ ازدادت هيمنة الرهبانيات على شؤون مراقبة الكتب التي سيطرت عليها رهبانية الجزويت المتشددة.

بقي الأمر كذلك حتى عام ١٩٠٨ حيث أصدر البابا بيو العاشر (١٩٠٣-١٩١٤) أمراً بانتزاع حق الرهبانيات في إصدار قوائم الكتب الممنوعة،إلا أن البابا بينوا الخامس عشر(١٩١٤-١٩٢٢) أصدر مرسوماً (Alloquentes ) أعاد الرقابة بموجبه على الكتب ومنح هذا الحق لاتحاد الرهبانيات وأضاف إليه المحاكم المقدسة.

في عام ١٩٦٦ أصدر المجمع المسكوني الفاتيكاني الحادي عشر أمراً بالتوقف عن مراقبة الكتب وإصدار قوائم الكتب الممنوعة مجدداً رغم أن آخر قائمة صدرت كانت في عام ١٩٤٨، وهكذا يكون عدد قوائم الكتب الممنوعة منذ القرن ١٦ وحتى القرن ٢٠ ضمناً، ٣٢ قائمة:

| القرن ١٦ | القرن ١٧ | القرن ١٨ | القرن ١٩ | القرن ٢٠ | |
|---|---|---|---|---|---|
| ٤ | ٣ | ٧ | ٦ | ١٢ | |
| ١٥٥٩ | ١٦٣٢ | ١٧٠٤ | ١٨١٩ | ١٩٠٠ | ١٩٠١ |
| ١٥٩٠ | ١٦٦٥ | ١٧١١ | ١٨٣٥ | ١٩٠٧ | ١٩١١ |
| ١٥٩٣ | ١٦٨١ | ١٧١٦ | ١٨٤١ | ١٩١٧ | ١٩٢٢ |
| ١٥٩٦ | | ١٧٤٤ | ١٨٧٧ | ١٩٢٤ | ١٩٢٩ |
| | | ١٧٥٨ | ١٨٨١ | ١٩٣٠ | ١٩٣ |
| | | ١٧٨٦ | ١٨٨٧ | ١٩٤٠ | |
| | | ١٧٨٧ | | ١٩٤٨ | |

من الجدول نستنتج أن أقوى إصدار لقوائم الكتب الممنوعة حصل في القرنين ١٨

و ٢٠ ، كان أقواها القوائم التي صدرت منذ عام ١٩١٧ وحتى عام ١٩٤٨ حيث صدرت ٨ قوائم في فترة لاتزيد عن ٣١عاماً ، بينما لم يصدر خلال القرن ١٨ كله غير ٧ قوائم.

في القرن الثامن عشر كله عصر التنوير وفولتير وجان جاك روسو والإنسانيين والموسوعيون عمل اتحاد الرهبانيات بهمة ونشاط لإصدار قوائم منع فلم يصدروا غير سبع قوائم منع خلال القرن ١٨ كله. بينما أصدر الفاتيكان ١٢ قائمة خلال النصف الأول من القرن ٢٠ ، كان أغلبها كتباً علمية مثل كتب دارون وماركس وغيرها من الكتب العلمية. ولكن الفاتيكان اضطر إلى «تعقيل أنشطته الرقابية مع التقدم العلمي».

أصدر البابا بنوا الخامس عشر (١٩١٤-١٩٢٢) قانوناً أعلى للكنيسة الكاثوليكية بقي ساري المفعول حتى عام ١٩٤٨ حيث ألغاه المجمع المسكوني ١١ في عام ١٩٦٦ ، سلط فيه سيف الحرمان من الكنيسة على كل من يخالف مواد هذا القانون.

أتى الفصل ٢٣ من مجموع القوانين الكنسية الصادرة بين عامي (١٣٨٤-١٤٠٥) على القواعد الرئيسة التي يجب على الكنيسة اتباعها عند مراقبة الكتب ومنع المطبوعات وتجريم مؤلفيها حيث ذكرت المادة ٢٣ من قانون ١٣٨٤: «يحق للكنيسة أن تطلب من أبنائها أن لايسمحوا بطبع الكتب دون مراقبة أولية لها، ومنعهم لأي كتاب لايقدم تعليلات واضحة للأفكار الواردة فيه كائناً من كان مؤلفه، كما يشمل ذلك جميع أنواع المطبوعات: الجرائد والمجلات والنشرات والكتب وغيرها.

منع قانون العام ١٣٨٥ : «طباعة المطبوعات دون مراقبة أولية من قبل الكنيسة وحتى الكتب المقدسة وكتب تاريخ الإنجيل وتاريخ اللاهوت وتاريخ الكنيسة وكتب القوانين الكنسية والكتب التي تتعرض للمواضيع الدينية والأخلاقية ولكل ماله علاقة بالدين والعلاقات الشريفة»، وكذلك أية رسومات أو صور «مقدسة» بالإضافة إلى ذلك لاحظ القانون أن على رجال الكنيسة أن يتقدموا هم أيضاً على طلب الموافقة المسبقة على نشر مؤلفاتهم من قبل رؤسائهم المباشرين.

لقد منع القانون دون إذن خاص طبع كل مايتعلق بشرعية القديسين والمطوّبين وصكوك الغفران، كما يمنع طبع وإعادة طبع الابتهالات والأناجيل باللغات غير اللاتينية، أما الترجمات السابقة التي صدرت لها أذون خاصة، فيجب عرضها على

المراقبة وإجازتها من قبل اتحاد الرهبانيات الرومانية.

حدد قانون عام ١٣٩٣ سلطات الأسقفيات التابعة للكنيسة الكاثوليكية في مراقبة المطبوعات، بأمر الأساقفة الذين تعتبر موافقتهم أساساً للسماح بطبع المخطوطات أو منعها.

منح قانون عام ١٣٩٧ المؤمنين ورجال الدين جميعاً حق إخبار جميع السلطات الروحية أو الفاتيكان بصورة مباشرة عن جميع الكتب المؤذية والخطرة، وخص بالذكر منهم الدبلوماسيين البابويين والأساقفة، ورؤساء الجامعات الكاثوليكية على أن يمنح الوشاة حق إخفاء أسمائهم حتى لايتعرضوا للأذى من قبل الموشى بهم.

جاء في قانون ١٣٩٨ الكنسي: «أن منع الكتب، يعني أنه دون إذن خاص لايمكن إصدار المطبوعات ولاقراءتها ولا الاحتفاظ بها ولا وهبها إلى الآخرين ولا ترجمتها إلى لغات أخرى ولا إطلاع أحد على مضامينها». جاء في الشروح الرسمية لهذا القانون: «أن أي قارىء للكتب الممنوعة يرتكب جرماً شنيعاً، حتى ولو قرأ جزءً منها فقط، حتى ولو شملت ٦ أو ١٠ صفحات من كتاب فقط، أما إذا كانت القراءة لكتاب خطير، فإن عدداً أقل من الصفحات كاف لإدانته بالجرم. إن امتلاك الكتب الممنوعة مع معرفة أنها ممنوعة، يوجب إتلافها فوراً، أو إعطائها للأشخاص الذين سمح لهم القانون بحيازتها من الرجال المخوَّلين بمراقبة الكتب، أو تسليمها لحفظها إلى حين، ريثما يبت بأمرها وتوقع بحقه أقصى العقوبات».

عدّدَ قانون ١٣٩٩الكتب التي تمنعها الكنيسة «بالكامل» ولكن ماهي الكتب التي تحتاج إلى إذن خاص في كل مرة»؟

١- نصوص الكتاب المقدس جميعها التي يصدرها وينشرها غي الكاثوليك.

٢- كتب المؤلفين الذين عُرفوا بدفاعهم عن الهرطقة والإلحاد أو كتب المؤلفين الذين عرفوا بزعزعتهم للعقيدة والإيمان.

٣- الكتب الموجهة بصورة خاصة ضد الكنيسة والعقيدة المسيحية.

٤- كتب المؤلفين غير الكاثوليك الذين يتطرقون في كتبهم إلى الأديان، إذا لم يذكر أنها خالية تماماً من كل مايمس الإيمان الكاثوليكي.

٥- الكتب والكراسات التي تتحدث عن رؤى وظواهر وتنبؤات وتكهنات ومعجزات جديدة وقديسين جدد، وإذا نُشرت دون مراعاة قواعد القانون الكنسي.

٦- الكتب التي تنتقد المذهب الكاثوليكي، وتهزأ به، والكتب التي تتحدث

عن أخطاء الباباوات في أحكامهم ، والكتب التي تمس الذات الإلهية أو تتعرض لها ، والكتب التي تهزأ عمداً بالسلطة الكنسية أو الأكليروس أو الكنيسة.

٧- كتب السحر والخرافات والعرافة والتنبؤ بالمستقبل واستحضار الأرواح.

٨- الكتب التي تتحدث عن المبارزات القانونية والانتحار والوشاية، وعن التنظيمات الماسونية وغيرها من التنظيمات المشابهة التي تدعي أنها غير مؤذية، وأنها مفيدة للكنيسة والمجتمع المدني.

٩- الكتب الجنسية.

١٠-الكتب المتعلقة بالطقوس الكنسية التي أقرّها الباباوات والتي اعتراها بعض التحريف.

١١- الكتب التي تنشر الأسفار المنوعه أو التي تناولها بعض التشويه والتغيير والتعديل أو الغفرانات التي عاد عنها الأحبار العظام.

١٢- أي نوع من صور المسيح وتماثيله وتماثيل السيدة العذراء مريم وتماثيل القديسين والملائكة وغيرها من تماثيل وصور «خدمة الرب» إذا كانت لاتتجاوب مع روح ونظام الكنيسة.

حرّم القانون الكنسي مطالعة الكتب «المحرمة» واقتنائها من قبل الكاثوليك جميعاً والمؤمنين بهذا المذهب، ومن قبل جميع رجالات الدين اللهم إلاّ الكاردينالات والأساقفة وغيرهم من كبار رجال الكنيسة الكاثوليكية.

في كثير من الأحيان كانت قرارات منع كتب المؤلفين تترافق بقرارات حرمان المؤلفين من الكنيسة. وكان يمنع بصورة آلية «IPSO Facto» من الكنيسة كل من يعلم أن الكتاب ممنوع وقام بتأليفه وبنشره وبيعه خلسة أو قام بشرائه (القانون «٢٣١٨») أو استعارته.

حتى ولو أنكر المذنب مانسب إليه فإنه يحرم من الكنيسة أوتماتيكياً. وقد ذكرت هذه المبادىء في آخر لائحة للكتب الممنوعة عام (١٩٤٨). لقد أرفق بتلك اللائحة طبعة جديدة من مقال الكاردينال ميري دل فال الرئيس السابق لمحكمة التفتيش بين عام ١٩١٤ - ١٩٣٠ الذي نشر في لائحة الكتب الممنوعة لعام ١٩٢٩ لقد هاجم الكاردينال دل فال في ذلك المقال الكتب والصحافة «السيئة» وأعضاء الكنيسة حيث قال فيها:

«لقد كانت الكنيسة المقدسة عرضة للمطاعن والتهجمات القاسية طيلة قرن

كامل، وضحية الملاحقات الطويلة الشنيعة الفاشية، ولكنها أنجبت في نفس الوقت عدداً كبيراً من الأبطال الذين نافحوا عنها بدمائهم، وضحوا بدمائهم في سبيل العقيدة المسيحية، والآن تتابع الكنيسة نضالها القاسي ضد الخونة الذين يبثون خياناتهم وأحقادهم عبر الصحافة المشبوهة بدقة أكثر. لم يقع سابقاً مثل هذه الأضرار الخطيرة بالكنيسة المقدسة والعقيدة والأيمان والعادات والتقاليد المسيحية، لهذا يقع على عاتق الكنيسة المقدسة واجب تحذير المسيحيين من مطالعة هذه الكتب والصحافة المضرة، والحذر منها وإدانتها» ثم يقول: «لا يتطلب احترام الآداب والعلم منح الكتب المضادة للعقيدة والتقاليد الفاضلة حق الانتشار . يجب أن تكون التدابير التنكيلية زاجرة ومانعة لاستشراء الخطأ والتجديف ، ورادعة للإغراءات التي أدت إلى نشر الكفر».

ضمت لائحة الكتب الممنوعة لعام ١٩٤٨ أكثر من ٤٠٠٠ كتاباً وأسماء المؤلفات الكاملة لعشرات ومئات الكُتّاب والمؤلفين، الذين حُرِّمت كتبهم جميعاً وهم: أونوريه دي بالزاك، وجيوردانو برونو، وفولتير، وتوماس هوبس، وهولباخ، ودالمبير، ورنيه ديكارت، وديدرو، وإميل زولا، وجان لافونتين، وليورانت، وجان ميليه، وفوريللي، وإرنيست رينان، وجان جاك روسو وسبينوزا، وجورج ساند، وديفيذ هيوم، وف بيكون، وبيير بليل، وجريمي بنتام، وهنريك هايني، وهلفيسيوس، وهيبون، وفيكتور هيجو، وأيمانويل كانت، وأيتيين كابيه، وكوندورسيه، وفيكتور كونسيديرانا، ولاميني، ولوميتري، وجون لوك، ومارمونتيل، ومل ماريبو، ولافونتين، ومونتسكيو، وباسكال وبرودون، ورانكة، ورينال، وروينيه، وستندال، وفلوبير، وغيرهم من الكُتّاب والفلاسفة والمفكرين (٢٩١ص٤١٣-٤٢٢)

فقد كان الروائي الفرنسي الشهير إميل زولا على حق حين قال: " تقريباً لم ينتشر كتاب دون أن يتعرض لنقد الكنيسة. إنها تخلق الاعتقاد بأنها تغلق عينيها عن بعض الكتب لأنها لاتستطيع ملاحقتها وتتلف جميع الكتب الصادرة الأخرى ".

بعد الحرب العالمية الثانية حملت قوائم الكتب الممنوعة أسماء كتّاب مفكرين مشهورين عالمياً مثل ألبرتو مورافيا وسارتر واللاهوتي تياردو شاردان وكثيرين غيرهم.

والسؤال الآن هل كانت هذه القوائم ذات فعالية؟

حتى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ كانت قوائم الكتب الممنوعة سلاحاً قوياً في يد الكنيسة والأنظمة الإقطاعية ضد كل ماهو تقدمي، ولكن السلاح فقد في القرنين ١٩

و٢٠ كامل قوته وأهميته، بحيث أن الفاتيكان لم يعد يتجرأ على ذكر صدورها ولاعلى منع بيع الكتب واقتنائها، حتى أن الفاتيكان مُنِع من إصدار القوائم منعاً باتاً من قبل السلطات المدنية. حتى إن ورود اسم مفكر أو كاتب في قوائم الفاتيكان كان أفضل دعاية للكتاب ولنفاذ نسخه بسرعة ولطبعه عدة مرات. حتى أن الدعايات التي تُنْشر في الصحف لترويج كتاب صدر اسمه أو اسم مؤلفه في قوائم الكتب الممنوعة، كانت هذه الدعاية تزيل بأنه كتاب ممنوع من الفاتيكان ليصبح رائجاً.

## هـ - تحت علم "السيلابوس"

لقد أسقطت الثورة الفرنسية النظام الإقطاعي القديم، ودُفِع إلى السطح النظام البرجوازي الذي أفقد الكنيسة الكاثوليكية السيطرة على عدد كبير من رعاياها وسُلبت منها في كثير من الدول أراضيها وريع عقاراتها، وبالتالي سيطرتها على الدول المسيحية. انتزع نابليون الأول ما بقي من سلطات للكنيسة على رعاياها في أوربا وحيثما حلت جيوشه وأنظمته في أوربا كلها.

سرعان ما امتد المد إلى إسبانيا التي كانت أكثر كاثوليكية من روما نفسها ، فألغت مجالس الكورتيسات في العام ١٨١٢ ومحاكم التفتيش، وسلبت الكنيسة سلطانها وهيبتها السابقة في إسبانيا وفي ممتلكاتها ما وراء البحار، ونشبت في أمريكا الثورات التحررية والإستقلال.

في عام ١٨١٤ عادت «الأنظمة القديمة» إلى أوربا واستعاد الملوك والأباطرة والباباوات سلطاتهم المنتزعة، وأعيدت محاكم التفتيش إلى إسبانيا والبرتغال، وفي ممتلكاتهما في أمريكا. أحرزت الرجعية نصراً قوياً على «القوى الشريرة» التقدمية ولكنها لم تستطع إعادة عجلة الزمن إلى الوراء، ولكن بعض الملوك والأباطرة الذين استعادوا عروشهم، وبعض خدمة الهياكل والباباوات، حاولوا إعادة الأنظمة القديمة إلى الحياة، لقد كانت العودة إلى الوراء مستحيلة، فقد أخذت الثورات تتوالى والانفجارات الثورية تحدث في كل مكان.

لقد سيق في العام ١٨١٥ بتهمة الهرطقة ٧٣٧ شخصاً إلى محكمة التفتيش وذلك لتطهير البلاد من الثوريين. حتى البابا بيو السابع (جيورجيو لويجي بارنابا ١٧٤٢-١٨٢٣) اضطر إلى العمل بطرائق أخرى مختلفة عن السابق . ففي عام ١٨١٦ حَرّمَ على محاكم التفتيش استعمال وسائط التعذيب ومَنَعها من التدخل في شؤون المحاكم المدنية. في نفس العام فسخت محكمة تفتيش روما حكم الإعدام الصادر ضد سولومون موريسيو فيفياني اليهودي لأنه اعتنق المسيحية رسمياً ثم ارتد عنها إلى اليهودية ثانية. وكان الحكم قد أصدرته محكمة تفتيش روفن.

علّلَ البابا بيوس السابع لماذا فُسخ حكم محكمة تفتيش روفن قائلاً: يتمتع الأمر الإلهي بصفات تختلف عن القانون البشري، فهو قانون الرقة والوداعة والقناعة،

ويعتبر اتباعه أمراً عظيماً. السجن لا يصلح إلا للأنبياء الكاذبين والحواريين الذين خانوا المسيح واتبعوا التعاليم المضللة. علينا أن نصافح الرجل الذي لا يرى النور، وحتى الذي لا يريد أن يرى النور، يمكن أن يكون سبب عماه في الحالتين، إرادة العناية الإلهية. (١١٣-ج٢ص٤٠٤-٤٠٥).

ولكن السلطات في المملكة البابوية تحولت نحو ملاحقة الجمهوريين والمنادين بالوحدة الإيطالية وسجنهم عوضاً عن«الأنبياء والحواريين الكاذبين» كما قال البابا بيوس السابع عشر. لقد اضطر البابا إلى إلغاء محاكم التفتيش عام ١٨٣٥، ولكن سجون محاكم التفتيش امتلأت بعد ذلك بـ ١٣٠٠٠ مسجوناً سياسياً، كانت تقوم على شؤونها الشرطة البابوية السرية عوضاً عن الهراطقة، ولم يعد مجدياً اتهامهم بالهرطقة.

في القرن التاسع عشر أصبح من الممكن اتهامهم ومعاقبتهم على أساس اتهامات المحاكم التابعة للشرطة البابوية دون حرقهم في المحارق كما كانت تفعل محاكم التفتيش، ولكن إصدار قوائم الكتب الممنوعة لم يتوقف، رغم إلغاء محاكم التفتيش، فقد صدرت في نفس العام قائمة ضمت اسم الكتاب الجديد «كلمة المؤمن» الذي ألفه الأباتي لامونييه، الذي أنزلت بساحه عقوبة منع الكتاب مع الحرمان من الكنيسة بسبب آرائه الليبرالية، فقد طالب فيه الفصل بين الكنيسة والدولة، وطالب بحرية العبادة والطباعة والنشر والتعليم وأصبح أول داعية للاشتراكية المسيحية، وقد هاجمه البابا أشد هجوم.

في العام ١٨٤٦ تسنم البابا بيو التاسع (جيوفاني ماريا ماستائي فيريتي ١٨٤٦-١٨٧٨) واستمر ٣٢ عاماً متنعماً بتسنم عرش البابوية، وهي أطول مدة لبابا في تاريخ البابوية كلها. جمع هذا البابا في بطانته أشرس قوى الرجعية الكاثوليكية، فقد قاد بعناد وشراسة قوى الإقطاع المنهار لتعزيز مركزه البابوي، وكان العدو اللدود للوحدة الإيطالية والديمقراطية والعلم والتقدم. لقد وجد هذا البابا صنواً له في الرجعية في شخص نابليون الثالث، الذي أرسل له القوات الفرنسية لنجدته في روما وأخضع سكان روما بالقوة والقهر والمذابح عقاباً لهم لمناداتهم بالحرية والديمقراطية، وبطرد الفرنسيين والنمساويين الأجانب الذين احتلوا إيطاليا الوسطى.

في عام ١٨٦٥ نشر هذا البابا السيلابوس «SYLLABUS» (قائمة بالخطايا الرئيسية في زمننا) وهو قد جاء فيه على ٨٠ ضلالة. ويعتبر المانيفست الفريد لمحاكم

التفتيش في القرن ١٩، صب فيه اللعنات والحرمان من الكنيسة على المتعاطفين مع عقيدة وحدة الوجود والمذهب الطبيعي والعقلانية والليبرالية والبروتستانتية والاشتراكية.

أدان السيلابوس إياه، وصب اللعنات المشؤومة على كل مناد بفصل الكنيسة عن الدولة، وعلى كل من استنكر السلطة الزمنية للباباوات فوق السلطة الروحية، وعلى كل من آمن بأرجحية القانون الزمني (المدني) على القانون الكنسي، وعلى كل من نادى بحرية الضمير والوجدان. من بين الـ ٨٠ ضلالة التي ذكرها السيلابوس ذكر مايلي: تَنْصبُّ اللعنات على كل من يعتقد أن بابا روما يستطيع بل ويجب أن يتصالح مع الليبرالية والتقدمية والحضارة الحديثة. لقد نعت البابا بيوس التاسع حرية الضمير «بالجنون المطبق » وحرية الكلمة « بالضلال القاتل».

لقد تميز البابا بيو التاسع عن غيره من الباباوات بأمره الذي أعلن فيه عقيدة براءة حَمْل مريم العذراء من الدنس. وبتطويبه قديساً، قاضي التفتيش الإسباني الرهيب بدرو أربويزا الذي عُرف بشدة بطشه بالمتهمين، وبإحراق الكثيرين في المحرقة دون أن تثبت عليهم الاتهامات، والذي قتله ضحاياه في نهاية الأمر عام ١٤٨٥ من كثرة الدماء التي تلطخت بها يداه. وكذلك إجبار المجمع المسكوني العشرين الذي بدأ أعماله في ٨ كانون الأول /ديسمبر عام ١٨٦٩، في بداية عام ١٨٧٠ في أن يعتمد عقيدة «عصمة الباباوات».

بعد هذا كله فلن نستغرب إقدام هذا البابا المغرق في رجعيته في عصر الثورات الأوربية التحررية والقومية من إدخال كتب كبار المفكرين والأدباء والفلاسفة الذين زهت بهم الحضارة الغربية بل والإنسانية كلها، مثل الروائي الشهير اسكندر دوماس الأب، والأديب الألماني هنريغ هايني، والأديبان الفرنسيان فيكتور هيجو، وإميل زولا، والفيلسوف والأديب الفرنسي إرنست رينان ،في قائمة الكتب الممنوعة!.

في العام ١٨٧٠ وأثناء انعقاد المجمع المسكوني العشرين في الفاتيكان، حررت قوات الثورة الإيطالية «المدينة الخالدة روما» وسقطت دولة الفاتيكان بعد حكم استمر قرابة ألف عام.

أصبح البابا بيوس التاسع عشر «المعصوم» مثل الأنبياء عن ارتكاب الخطايا، سجيناً بين جدران الفاتيكان، بعد أن حَرَم من الكنيسة الملك الإيطالي فيكتور عمانويل والبطل القومي غاريبالدي وغيرهما من كبار رجال الثورة الإيطالية الذين وحدوا

إيطاليا الممزقة وصبَّ عليهم اللعنات. ثم أعلن البابا بيوس التاسع عشر مقاطعة الحكومة الإيطالية الجديدة، التي سحبت منه سلطاته الزمنية وأملاكه وأراضيه البابوية. كما دعا أبناء الدولة الإيطالية الغضة إلى العصيان المدني والامتناع عن دفع الضرائب للحكومة الجديدة والامتناع عن المشاركة في الحياة السياسية للبلاد.

ولكن على الرغم من أنه استخدم ترسانته الغنية بمختلف اللعنات والحرمانات والطرد من الكنيسة ضد الحكومة الإيطالية الجديدة، فقد كانت فعالية هذه الأداة الإلهية ضعيفة جداً. لم تعد طواحين محاكم التفتيش البابوية تهز (غير الهواء) ولم تعد تستطيع إعدام المهرطقين والملحدين في لظى نيران المحارق، كما كانت تصنع في الماضي عندما كان رئيس الكنيسة الكاثوليكية يملك السلطة الروحية إلى جانب السلطة الزمنية. فماذا تستطيع محاكم التفتيش فعله وقد قُيِّدت سلطاتها الزمنية، بعد أن أصبح البابا نفسه بلا حول ولا صول بعد أن أصبح سجين الفاتيكان. عاش بقية حياته بين جدران الفاتيكان حتى توفي في ٧ شباط/فبراير عام ١٨٧٨ ودُفِن في كنيسة القديس بطرس.

## و- محاكم التفتيش في القرن العشرين

ظهر في نهاية القرن التاسع عشر تيار في صفوف رجال الكنيسة والكاثوليك عموماً يدعو إلى إصلاح الكنيسة الكاثوليكية، عن طريق اعتمادها شرور المجتمع الرأسمالي الحديث. أطلق على هذا التيار لقب «الحداثة» أو «التحديث» أو العصرنة «Modernism» .

عندما تم انتخاب البابا القديس بيو العاشر (١٩٠٣-١٩١٤) وكان قد ولد في عام ١٨٣٥ وتوفي عام ١٩١٤، وكان اسمه السابق جوزيبو سارتو، وكان أول بابا يُنتخب في القرن العشرين. ولكنه بدا وكأنه لا يمت للقرن ٢٠ بصلة، وكأنه بابا من باباوات القرن ١٤ ، فقد قاوم العصرنة وهاجمها أشد الهجوم ولم يرضَ عن فكرة توحيد العقيدة المسيحية، واتهمهم بخرق قواعد اللاهوت التقليدية بهذه الأفكار الإصلاحية.

كان الحداثيون يؤمنون بأن الدين شأن من شؤون الضمير والوجدان، وأن الإنسان هو الذي ابتدع الأديان، وكان بعضهم الآخر يعتقد أن الطقوس الكنسية ليست من الكنيسة في شيء وأنها غريبة عنها، وما الوحي والإلهام والمعجزات الإنجيلية إلا خُرافات في خرافات، كما نفوا وجود حقائق خالدة سرمدية، وأن الكنيسة ليست مؤسسة إلهية، بينما كان البعض الآخر لا يعترف بالسلطة العليا للباباوية. أنكروا عصمة الباباوات، ونفوا اعتبار المسيح إلهاً أو ابن إله، وأنكروا معجزاته، وأنكروا وجود المعصية الأولى (معصية آدم وحواء وطردهما من السماء)، ونفوا التعاليم التي تقول بوجود جهنم والجنة والعذاب والنعيم بعد الموت. تقاربت مواقف الحداثيين مع مواقف رجال اللاهوت البروتستانت، وظهرت في سياستهم عناصر الراديكالية المسيحية، وظهر لدى غيرهم من الحداثيين آراء تنادي بالاشتراكية المسيحية.

سرعان ما انتشرت آراء الحداثة والعصرانية في فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإنكلترا والولايات المتحدة، والتي أُطلقَ عليها بيوس العاشر «المرض الفرنسي» وهاجم الحداثيون بشدة الكنيسة الإيطالية التي كانت تتسربل بتقاليد العصور الوسطى بقوة.

من أجل الدفاع عن الكنيسة القديمة، تَدَافعَ رجال الكنيسة الإيطالية للسيطرة على الأجهزة المركزية للكنيسة، ألا وهي الهيئة الانتخابية للباباوات خوفاً من تسرب روح التحديث إلى بعض كاردينالاتها وإحداث انقلاب حداثوي في الكنيسة، وبالتالي فقدان الكاردينالات الإيطاليين لسيطرتهم على الكنيسة الكاثوليكية. بدأ بيوس

العاشر بإصدار الأوامر البابوية منذ بداية القرن العشرين الناجمة عن تفاقم حركات التحديث والإشتراكية والماركسية في صفوف الكاثوليك.

لم يجد أمامه سوى تحريك آلة الكنيسة الرهيبة ألا وهي محاكم التفتيش، فوجّه اهتمامه نحو أعمال مجالس التفتيش، وأمر بتعبئتها ونفخ الروح فيها ضد الحداثة والحداثيين، أصدر أول مرسوم له: Romani Pontificibus بتاريخ ١٧ كانون الأول /ديسمبر من عام ١٩٠٣، طلب فيه إلى هذا المجلس انتخاب أعضاء من رتبة أسقف وضمهم إلى المجلس ومنحهم سلطة إصدار «صكوك الغفران».

ثم ما لبث في ٣ تموز ١٩٠٧ أن أصدر المرسوم الذي سماه باللاتينية ( Lament abili) الذي صبّ فيه اللعنات على المؤمنين بإحدى ٦٥ ضلالة من ضلالات الحداثة لا تختلف كثيراً عن ضلالات البابا بيوس التاسع عشر الثمانين ولعناته الآنفة الذكر، وفي رسالته البابوية « Pascendi gregis» ( التي نشرها في ٨ أيلول سبتمبر من نفس العام، بيّن معاني هذه الضلالات بصورة أشد تفصيلاً ووضوحاً. في الوثيقة الأخيرة أمر بتشكيل «لجان المبادرة» في جميع أبرشيات الكنيسة الكاثوليكية لرصد أنشطة الحداثيين وكتاباتهم تمهيداً لتحريم قراءتها والاطلاع عليها.

كما أصدر أمراً بتشكيل منظمة سرية برئاسة الأسقف بيني المقرب إليه دعاها «بالتعاون الشريف» Sodalitum Pianum التي عُرفت أيضاً باسم «سابينور» وصل عدد أعضاء هذه المنظمة السرية إلى ١٠٠٠ رجل، قامت بمراقبة جميع العاملين تحت السلطة الكنسية وفتحت لكل منهم ملفاً خاصاً، بما في ذلك الكاردينالات ، وكشْف مقدار تعاطفهم مع الأفكار الحديثة، وهكذا عادت روح الرعب لتسيطر في الأوساطَ الكنسية ولتنتشر فيها الريبة والوشاية والوشاة وأعمال الكيد والانتقام التي عُرفت في ذروة سُلطان محاكم التفتيش البابوية. على أساس هذه التقارير والوشايات السرية تم عزل عدد كبير من رجال الكنيسة من مناصبهم، وأعطيت الأوامر إلى محاكم التفتيش لملاحقة بعضهم، وعند مقاومتهم كانت تصدر بحقهم عقوبات الحرمان من الكنيسة وتلاحقهم لعنات البابا. وكان لهذه المنظمة فروع في ميلانو وفيبورغ، وفيينا، وبرلين، وكولن، وجنيف، وبروكسل، وباريس.

في العام ١٩١٠ أصدر الحبر الأعظم بيو العاشر قسماً دعاه «قسم التحقق من الأيمان» بإشراف بروفسورات الكليات اللاهوتية، والرؤساء الأعلون لمرؤوسيهم من رجال الدين قاطبة في الأسقفيات وجميع العاملين في الفاتيكان والوعاظ ورجال التبشير

المسيحي والرهبان ورؤساء الرهبانيات.

إلا أن تفاقم الاحتجاجات ضد الطرائق التي كانت تعمل بها محاكم التفتيش والقرارات الجائرة التي كانت تصدر عنها وملاحقتها للمخالفين لفكر الكنيسة الكاثوليكية، جعل البابا بيو العاشر يغير اسمها في الدستور الذي أصدره في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٠٨ «Sapienti Consillos» إلى ديوان المحكمة المقدسة، ولكن تغيير الاسم لم يمس المضمون، فقد تابعت محاكم التفتيش أنشطتها المعتادة في محاربة كل ما هو تقدمي وإنساني، داخل الكنيسة وخارجها على حد سواء.

حاول البابا بيو العاشر ما وسعه، إظهار عدم رضاه عن الحركات الجماهيرية ذات الطابع المسيحي الديموقراطي، التي كانت تنادي بإدخال إصلاحات برجوازية -ديموقراطية، التي انضم كثير من الكاثوليك في إيطاليا إلى حركاتها السياسية بكل حمية، رغم أنها كانت تتنافى مع مقاطعة البابا للحكومة الإيطالية، وفي نفس الوقت كان يخشى من وقوع هذه الحركات في براثن الإشتراكية كما كان يقول.

في عام ١٩٠٦ حلّ هذا البابا المتعصب المنظمة الكاثوليكية التقدمية «أوبرادي كونغريسي» وحَرَم من الكنيسة الزعيم الديموقراطي لهذه المنظمة القس زومولو موريّ، ونشرت محكمة التفتيش اسمه وعناوين كتبه في قائمة الكتب المُحرّمة.

في العام ١٩١٠ اتُخذت نفس التدابير القمعية ضد المنظمة الفرنسية الديموقراطية المسيحية التي أسّست في العام ١٨٨٩ تحت اسم «سيللون» من قبل مجموعة من الكاثوليك الإصلاحيين وعلى رأسهم المُصلح مارك ساني الذي حاول مصالحة الكنيسة مع الثورة الإيطالية، والذي ندّد بتحالف الكنيسة مع القوى الرجعية، ولكن هذه المنظمة حلّت نفسها بطلب من البابا بيو العاشر.

أدخلت مؤلفات الحداثيين في قوائم الكتب الممنوعة: ضمت على سبيل المثال جميع مؤلفات الأباتي ألفريد لوازي، وكتاب لويس دو شين «تاريخ الكنيسة القديم» وكتب جرمان شيل «العقيدة الكاثوليكية الثابتة» و«حقيقة الألوهية في المسيحية» و«الزمن الحديث والإيمان القديم» وكتب كثيرة غيرها.

في نفس الوقت تابع ليو العاشر سياسة سلفه البابا ليون الثالث عشر (١٨٧٨-١٩٠٣) في دعم العلاقات مع البرجوازية العليا الرأسمالية الإيطالية وغير الإيطالية.

من جملة أعمال هذا البابا ليو العاشر دعمه احتلال إيطاليا لطرابلس الغرب

(ليبيا) وجعلها مستعمرة إيطالية في العام ١٩١١، وقدم القروض للدولة الإيطالية عن طريق بنكو دي روما العائد للفاتيكان لإتمام هذه العملية الاستعمارية بنجاح.

ساند هذا البابا القديس جميع أعمال الاستعمار الفرنسي لأفريقيا الشمالية واحتلال المغرب العربي والجزائر وتونس واستعمارها، معتبراً أن ما قامت به فرنسا وإيطاليا هو عمل مقدس لأنه إحياء للحروب الصليبية ضد الإسلام ومتابعة لها رغم أن علاقات فرنسا الديبلوماسية كانت مقطوعة مع الفاتيكان، ورغم اللعنات التي كان يصبّها صَبّاً ضد فرنسا وحكومتها المهرطقة منذ العام ١٩٠٤ ولكنه أرغم تحت ضغط الرأي العام على رسم جان دارك التي أحرقتها محكمة التفتيش حية «قدّيسة». ساند هذا البابا النمسا وألمانيا في الحرب العالمية الأولى ضد الجمهورية الفرنسية الإلحادية والجمهورية الإيطالية المهرطقة ـ حسب تعبيره ـ لأنهما اختارتا النظام الجمهوري أولاً، ولأنه لم يغفر للجمهوريتين سلب البابوات سلطتهم الزمنية (المدنية) في العام ١٨٧٠، ولكن عيناه لم تكتحلا بهزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى فقد توفي في بدايتها في ٤ آب /اغسطس من العام ١٩١٤.

اعتبر البابا بيو الثاني عشر (١٩٣٠-١٩٥٨) البابا بيو العاشر قديساً بسبب ما قام به من أعمال لصالح الكنيسة، وخاصة اعتباره الحروب الاستعمارية في شمال أفريقيا العربية والإسلامية إحياءً للحروب الصليبية، فرسّمه قديساً في العام ١٩٥٤ بعد وفاته بـ ٣٨ سنة (٢٩٩-ص٣٢٤-٣٣٧).

بعد وفاته انتُخب جاكومو ديلاً كويزا في ١٩١٤/٩/٣ بابا تحت اسم بنوا الخامس عشر، وتوفي في ١٩٢٢/١/٢٢. ساند ألمانيا والنمسا في الحرب العالمية الأولى، ودبَّ الهلع في قلبه عندما تنامت إلى مسامعه أنباء وقوع ثورة أوكتوبر الاشتراكية في روسيا عام ١٩١٤ فعمل هو والباباوان اللذان جاءا بعد بيو الحادي عشر (١٩٢٢-١٩٣٩) وبيو الثاني عشر (١٩٣٩-١٩٥٨) اللذان ساندا الفاشية بقيادة موسوليني، الذي حرر الفاتيكان وجعلها دولة ذات سيادة باسم دولة الفاتيكان، في معاهدة لاتران لعام ١٩٢٩.

في العام ١٩٤٩ اجتمع بأمر من البابا بيو الثاني عشر مجلس المحكمة المقدسة حسب التقاليد القديمة لمحاكم التفتيش وخرج بقرارات حرمان الشيوعيين من الكنيسة أينما كانوا، وطردهم منها حسب معطيات القانون الكنسي القديم ١٣٩٩، وقد جاء في المقررات: «أنه يُمنع نشر وتوزيع وقراءة الكتب الشيوعية والمجلات والصحف

والمنشورات التي يصدرها الشيوعيون، ومنع الجميع من الكتابة فيها والترويج لها ».

بما أن الغاية من تأليف هذا الكتاب تقديم تاريخ محاكم التفتيش للقارىء، وجدنا أنه من الضروري ذكر واقعة متعلقة بمحاكم التفتيش، جرت في عهد الحبر الأعظم بيو الثاني عشر في القرن العشرين. في عام ١٩٥٣ أصدر مجلس «المحكمة المقدسة» أمراً جاء فيه: «نحن غير موافقين على تأسيس القس زينو سالتيني مستعمرة «نوما دلفيا» (أي مدينة الأخوة) وإدارتها لإيواء أيتام الحرب الماضية» متهمة إياه بالتسامح مع الشيوعيين والتعاطي معهم، فسارعت شرطة الحكومة الإيطالية التي كان يسيطر عليها الحزب الديموقراطي- المسيحي إلى إغلاق المؤسسة الخيرية وإبعاد العاملين فيها عنها، وصدرت أوامر المحكمة المقدسة لسالتيني بالكف عن نشاطاته الاجتماعية ومساعدة يتامى الحرب، ولكن المحكمة المقدسة لم تكتف بذلك، فقد استدعى الكاردينال بيتساردو سكرتير المحكمة المقدسة، القس المذكور وأبلغه: «أن سعيه لتحقيق العدالة على الأرض، هرطقة شيوعية، لأنه إذا كانت العدالة ممكنة، لما كانت هناك حاجة للتكفير عن الذنوب، ولما كانت هناك حاجة للكنيسة نفسها، إذ تقضي عقيدة الكنيسة المسيحية بالصبر والتجلد أمام الشر والإيمان بعدالة الدار الآخرة بعد الموت. أما العذاب في الأرض الفانية فسيجازى عنها المؤمنون في الدار الآخرة في الجنة الموعودة».

فرد عليه سالتيني قائلاً: «إذا كان الأمر كذلك، فلماذا يتجنب الكرادلة والبابا وبصورة خاصة الكردينال بيتساردو العذاب الأرضي ويفضلون الحصول على المنافع الأرضية ؟ فمعنى ذلك أنهم لا يؤمنون بالجنة ولا يرغبون في دخولها بعد الموت».

لم ترتعد فرائص سالتيني من تهديدات وفلسفة الكردينال بيتساردو سكرتير المحكمة المقدسة، وأصدر كتابه الشهير «نحن غير موافقين» الذي أدرج فوراً في قائمة الكتب المحرمة بأمر من الكنيسة المقدسة.

بيّن في كتابه القس زينو سالتيني الذي وجهه إلى سكرتير دولة الفاتيكان المونسينيور جيوفاني باتستا مونتيني الذي سيجلس على العرش البابوي تحت اسم بول السادس في العام ١٩٦٣ مخاطباً إياه قائلاً: «ستة ملايين إيطالي يعيشون حياة الإملاق والجوع، ليس لأن الحكومة الإيطالية لا تملك الأموال لمساعدتهم، بل لأن هذه الأموال مكرّسة للطبقة الغنية السائدة في المجتمع الإيطالي، وبصورة خاصة لرجال القمع من شرطة ودرك، لأن المطلوب منهم إخضاع الجائعين وكمّ أفواههم، وجعلهم لا

يتمردون. لا تنس يا صاحب القداسة أن البطولة الخاوية تجأر بالشكوى إلى مسامع الرب. من الأهمية بمكان معرفة ما هو شعور الحبر الأعظم إذا تعين عليه يوماً التضور جوعاً مثل أطفال «نومادلفيا» (مدينة الأخوة)» (٢٩٣-ص٢٣-٢٤).

ندّد زينو سالتيني في كتابه بالبذخ والرفاهية والتبذير السائدة في القصر البابوي، وبالدسائس التي يحوكها رجال بلاطه، وتعفنهم الخلقي، وتقريب أقرباء البابا وتعيينهم في المناصب العليا التي تمكّنهم من امتصاص دماء الشعب وجمع الثروات الطائلة على حساب الشعب الكاثوليكي المسكين، وتساءل إذا كانت تعاليم المسيح تولّد مثل هذه الثمار، إذاً، فلماذا يصبح الإنسان مسيحياً؟.

كان رد الفاتيكان على زينو سالتيني إدخال كتبه في قوائم الكتب الممنوعة وطرده من منصبه، فجرّد نفسه من رتبتة الكهنوتية عام ١٩٥٣ احتجاجاً على الفاتيكان.

صحيح أن محكمة التفتيش المقدسة، قد تراخت بالمقارنة مع السابق ظاهرياً تلاؤماً مع روح العصر، إلا أنها تابعت ملاحقتها للكُتّاب الكاثوليك بحجة مخالفتهم للعقيدة الكاثوليكية أيام حكم البابا بيو الثاني عشر، وأدخلت كتب مؤلفين مشهورين مثل المؤلفات الكاملة لأندريه جيد الأديب الفرنسي الذائع الصيت، وكتب الفيلسوف الفرنسي الوجودي جان بول سارتر، والأديبة الوجودية الفرنسية سيمون دو بوفوار، وحتى كتب اللاهوتي الكاثوليكي الفرنسي بيير دو شاردان الذي عمل على تقريب العلم من الدين والمجتمع.

لقد اعترف بيو الثاني عشر، بأن ملايين الكاثوليك ابتعدوا عن الكنيسة الكاثوليكية ولن يعودوا إليها أبداً.

## ز ـ واجهة جديدة لنظام قديم

في ٢٨ تشرين الأول /أوكتوبر من عام ١٩٥٨ انتخب الكاردينال أنجيلو جوزيبي رونكالي لعرش البابوية تحت اسم يوحنا الثالث والعشرين (١٩٥٨-١٩٦٣) بعد وفاة بيو الثاني عشر في ٩ منه، وهو غير البابا يوحنا الثالث والعشرين الذي تربع على عرش الفاتيكان في عام ١٤١٠ وأقصيَ عنه في عام ١٤١٥، وكان قبل ذلك كردينالاً لمدة ٥ أعوام باسمه الأصلي بالتازار كوسا ، وكان رقمه ٢٠٥ بين الباباوات، وبعد تربعه على عرش البابوية في الفاتيكان مدة ٥ أعوام، أقصي عنه من قبل مجمع الكرادلة بعد قرار الاتهام الذي قرأه الكاردينال غوبيلوس قائلاً: «تاجرَ بالمناصب والرتب الكنسية، وباع رفاة القديس يوحنا بـ ٥٠ ألف فلورين، وزنى بامرأة أخيه، وضاجع حفيدته، وابنته، واتخذ الأم وابنتها عشيقتين، وعاشر الراهبات في الأديرة، وضاجع أبناء جنسه، وكان بؤرة للرذائل والفساد».

عرف البابا يوحنا الثالث والعشرين الجديد بلقب «مصلح الكنيسة» و«رائد سياسة تكيف» (أجورنامنتو). وقد عدل عن سياسة المحاربة المكشوفة للشيوعية التي طبقها أسلافه ووضع أسس إصلاح الكنيسة وحقق نصراً لآرائه في المجمع، ولكن صراعاً دامياً نشب بين أنصاره وبين أنصار سلفه البابا بيو الثاني عشر الذين كانوا يسيطرون على الوظائف العليا في البلاط البابوي وعلى المحكمة المقدسة.

من أجل السيطرة على الأوضاع دعى البابا يوحنا الثالث والعشرين المجمع الفاتيكاني الثاني للاجتماع للتأقلم مع الظروف الجديدة للنصف الثاني من القرن العشرين حيث افتُتِحَ في ١١ تشرين الأول / أوكتوبر من عام ١٩٦٢ في كنيسة القديس بطرس ودعا إليه ٢٥٤٠ لاهوتياً كاثوليكياً، وهو أكبر مجمع في تاريخ الكنيسة، وقد دعا ١٨ لاهوتياً من غير الكاثوليك لحضور الاجتماعات (٢٩٢-ص٤٠٢).

عمل البابا على دعوة الإصلاحيين من رجال الكنيسة، بهدف ترميم وجه الكنيسة الكاثوليكية وإصلاح بنيتها وإلغاء مؤسساتها الكريهة مثل: مجالس المحاكم المقدسة (محاكم التفتيش البابوية) وقوائم الكتب الممنوعة، وإيقاف سياسة الطرد من الكنيسة، وصب اللعنات على المخالفين.

أثناء انعقاد جلسات المجلس دعى البابا الإصلاحيين فوق ذلك كله إلى فتح باب

الحوار مع الهراطقة بصورة مباشرة وهم: البروتستانت والأرثوذكس والمسلمون والبوذيون واليهود، والاعتراف بالمكتسبات العلمية، واعتماد سياسة مرنة في المسائل الاجتماعية، ودعم دول العالم الثالث والحوار مع الماركسيين والملاحدة على أساس أن معاداة الشيوعيين والاشتراكيين وطردهم من الكنيسة وحرمانهم منها كان أشد أذىً للكنيسة.

قاوم أنصار الاتجاه الرجعي من تقليديين ومحافظين وأعضاء مجالس المحاكم المقدسة الذين كان يرأسهم الكاردينال النصف أعمى أوتافياني في جلسات المجمع هذه الاتجاهات ووصفوها بالكفر والهرطقة، ولكنهم هُزموا في نهاية المطاف.

ولكن يدّ المنون اخترمت حياة البابا قبل أن ينتهي مجمع الفاتيكان الثاني من مهامه في ٣ حزيران /يونيو ١٩٦٣ بعد معاناة شديدة مع مرض السرطان. أعلن مجلس الكرادلة انتخاب الكاردينال جيوفاني باتيستا مونتيني في ٢١ حزيران /يونيو ١٩٦٣ على عرش البابوية، وسارع في ٢٧ منه، أي بعد ستة أيام بإعلان أن الدورة الثانية للمجمع المسكوني ستفتتح في ٢٩ أيلول /سبتمبر ١٩٦٣ ولكنها تأجلت حتى ٤ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٣.

كان الأسقف الإنكليزي روبرتس من أوائل منتقدي مجالس المحاكم المقدسة والمطالبين بإلغائها، وقد صرّح أمام المركز الصحافي للمجمع قائلاً: " يستخدم أعضاء مجالس المحاكم المقدسة أساليب تجعلهم مجرمين في نظر العدالة الإنكليزية . كان من الأفضل أن لاتشابه هذه المحاكم محاكم التفتيش الرهيبة في العصور الوسطى، والحقيقة في رأيي أنه لاتوجد فوارق كبيرة بينهما ، ألا يفهمون أنه في القرن العشرين لم يعد من الممكن قتل الناس وزجهم في السجون بسبب آرائهم ولكن محاكم التفتيش ماضية في غيها في التشنيع بالبشر وإفساد حياتهم والتحكم بمصائرهم" (٢٩٤-٢٥٨).

تحدث أيضاً بقوة في جلسة المجمع في ٢٥ تشرين الأول /أوكتوبر ١٩٦٣ مهاجماً الكاردينال أوتافيان وزمرته الرجعية وأعماله وتدخلاته في المجمع، الكاردينال الألماني فرينغس حيث قال في نهاية خطبته: " لاتتطابق الطرائق التي تستخدمها محاكم التفتيش مع روح العصر الحديث. إنها تثير الامتعاض الشامل والسخط العام" (٢٩٤-ص٢٩١).

قُبلت كلمته بعاصفة مدوية من التصفيق في المجمع، فما كان من الكاردينال أوتافيان إلا أن وقف طالباً الكلام للرد على الكاردينال فرينغس وخاصة مايتعلق

بضرورة إلغاء محاكم التفتيش قائلاً: " أولاً إنني أحتج بقوة على ماقيل هنا ضد المحاكم المقدسة، لاشك أن ذلك حدث نتيجة للجهل المطبق، إنني أشدد على أن هذا التغيير عن وعي وإدراك، حتى لاتُذكر نعوت أخرى مضادة للحب والعطف المسيحي، إن خطيئة كبرى تُرْتَكَب، عندما تُوَجّه الاتهامات إلى المحاكم المقدسة التي شارك فيها أعظم الرجال الكاثوليك احتراماً وشهرة، إن مهاجمة المحاكم المقدسة إهانة لاتُغتفر، موجهة إلى الباباوات أنفسهم الذين كانوا يرأسونها بأنفسهم" (٢٩٤-ص٢٥٨).

ولكن محاولات أوتافيان لإثارة حمية البابا بول السادس (١٩٦٣-١٩٧٨) باءت بالفشل، فقد أعلن تأييده الكاردينال فرينغس فيما قاله حول المحاكم المقدسة مخيِّباً آمال أوتافيان وزمرته.

طالب اللاهوتي النمساوي الأباتي هانس كيونغ والبروفيسور في جامعة توبينغن، في جلسة المجمع في تشرين الأول /أوكتوبر ١٩٦٤ بإلغاء قوائم الكتب الممنوعة، واللعنات المصبوبة على أصحابها، والحرمان من الكنيسة في كل مناسبة سابقة، وتحريم إصدارها في المستقبل، وإلغاء المحاكم المقدسة ومحاكم التفتيش إلى الأبد.

في العام ١٩٦٤ ظهر كتاب المفكر الكاثوليكي هانس كوهنر باللغتين الفرنسية والإيطالية ترجمة عن الأصل اللاتيني له بعنوان: «Index Romanus» الذي تم طبعه ونشره في دار النشر الكاثوليكي الرسمية، طالب فيه بإلغاء الكتب الممنوعة ناعتاً إياها:

"قوائم الجهالة والسخافة قد تنبشها وتنشرها بين الحين والحين لتسيء الكنيسة بها لنفسها بالكامل. الكتاب الوحيد الذي يجب منعه وإحراقه وإلغاءه هو الكتاب الذي يضم هذه القوائم ".

تزايد عدد المتكلمين يومياً في المجمع، وكان منهم الكاردينال الأمريكي كاشنغ، والأسقفان الفرنسي ويّير، والألماني كليفن وكثيرون غيرهم من الذين شجبوا هذه القوائم (٢٩٤-ص٦٢٨-٦٢٩).

خطب الأسقف الهندي دسوزا في جلسة المجمع المنعقدة في ٢٩ أيلول /سبتمبر ١٩٦٥:" لقد كانت الكنيسة دوماً متخلفة في موضوعات منح الحريات، ولكنها تتحدث عن حرية العقيدة ببيان ساحر، رغم أن الحريات أعلنت في دساتير غالبية الدول . بعد أربعين عاماً من صدور البيان الشيوعي الذي أعلنه كارل ماركس وفريدريك

أنجلس، أصدر الحبر الأعظم «Rerum Novarum» «نحن نعلم الحكم الذي صدر ضد غاليليه ولكن هذا النوع من الأحكام ليس الوحيد، لقد حُكم على لامن، وفرويد، وتيار دو شاردان، وغيرهم. يجب أن نعلن هنا مرة واحدة وإلى الأبد: كفاكم أحكاماً ومحاكمات، وكفاكم ملء القوائم بأسماء الكتب والكُتّاب الأحرار» (٢٩٤ص٨٢٧).

تحدث غيره كثيرون أيضاً حول قضية غاليليه، وطالبوا برد الاعتبار إليه، فقد طالب الأسقف الفرنسي إلشيج تحرير الكنيسة مما لصق بها حتى الآن من موقفها المعروف في كل أنحاء العالم بأنها عدوة التقدم في جميع مجالات العلم والفكر والثقافة، وثنى على ذلك قائلاً: «تُقرن مؤلفات واكتشافات غاليليه العلمية في المرحلة التاريخية الحاضرة، برموز اضطهاد العلم والثقافة والفكر الذي عاملته الكنيسة به، لا يجب أن نقول بدون تفكير إن محاكمة غاليليه قد أصبحت من الماضي البعيد، إن الحكم الصادر على هذا العالم مازال قائماً ولم يلغه أحد، يعتقد عدد كبير من العلماء أن الكنيسة مازالت تعامل العلم كأنه جزء من اللاهوت.

لقد انقضى على ولادة غاليليه هذا العالم الفذ والعظيم والشريف ٤٠٠ عام . ماذا كان سيكون لو أن الكنيسة اهتبلت هذه الفرصة واحتفلت مع العالم بذكراه وألغت بهذه المناسبة الحكم الظالم الذي أصدرته الكنيسة وردّت له الاعتبار بهدوء ووداعة لكان ذلك مخرجاً حصيفاً وخطيراً. العالم في هذه الأيام لم يعد يكتفي بإظهار حسن نوايا الكنيسة فحسب بل يريدها أن تحوِّل النوايا الطيبة إلى أفعال حقيقية ملموسة (٢٩٤-ص ٦٦٠).

اضطر الكاردينال أوتافيان أمام إلحاح ورغبة أعضاء المجمع جميعاً في إلغاء محاكم التفتيش وإلغاء قوائم الكتب الممنوعة «Index» إلى تغيير تكتيكه خوفاً على مركزه، فأعلن أنه مستعد لتغيير موقفه الرافض واستعداده لتنفيذ أمر المجمع بهذا الخصوص، ولكن هذا المفتش القديم الذي تربى في مدرسة محاكم التفتيش صرّح في شهر تشرين الثاني /أوكتوبر ١٩٦٥ -بمناسبة بلوغه الخامسة والسبعين- لمندوب صحيفة كوريرو ديللا سيرا الإيطالية: " أنا جندي أقف على حراسة خزانة كنوز الكنيسة، هل تفكر أنني كنت أقبل بتغيير الواجبات الملقاة على كاهلي أو التذبذب في شأنها وإغلاق عين واحدة، وأترك مركزي؟ إن الخمس والسبعين عاماً هي خمسة وسبعون عاماً! لقد أمضيت السنين الماضية كلها وأنا أحامي وأذود عن بعض المبادئ والقوانين الصادرة في حينها. لو أنك اعترضت على الجندي العجوز وقلت له إن

الأحكام تتبدل بتبدل الأزمان، إن الجندي القديم ما زال مستعداً لمنع أي تبديل في هذه القوانين المقدسة، ولكن إذا كانت القوانين جميعها سيعتريها التغيير والتبديل، فإن الله سيمنح هذا الجندي القديم القوة لحماية القيم التي يؤمن بها. إذا أقرّت القوانين الجديدة ستتحول بدورها لتصبح كنوزاً للكنيسة وستمتلئ بها خزائنها، عندها يصبح على الجميع تأدية واجب واحد ألا وهو خدمة الكنيسة، هذه الخدمة تعني الخضوع لقانونها خضوعاً أعمى، أنا إذن أعمى" (عدد يوم ٢٨/١٠/١٩٦٥)

كان البابا مضطراً لأخذ جانب الرأي العام الذي ساد المجمع، فبين في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٥ أمام المجمع أنه: "سنقوم بإجراء إصلاحات في المحاكم المقدسة، ومن أجل قرن الأقوال بالأفعال والبراهين، يمكننا أن نعلن لكم، أنه في وقت قريب ستُعلن مراسيم جديدة للمحاكم المقدسة ".( ٢٩٤ - ص.٥٠١)

في النهاية وفي ٧ /١٢ /١٩٦٥ نشرت مجلة أوبسر فاتوري رومانو، الناطقة باسم الفاتيكان، المرسوم البابوي «Integrae Servandae» بحيث بدَّلَ تسمية مجلس المحكمة المقدسة إلى «مجلس الأديان» وأدخل تعديلات جديدة في عملها ونُفيت عنها صفة «العليا» وألغيت وظائف النيابة في محكمة التفتيش، وتحوَّل مجلس محكمة التفتيش إلى مجلس لفحص الأديان والمذاهب والعقائد والآراء المختلفة الجديدة، عليه دراستها بجدية وتمعن، وتشجيع «المجالس العلمية» على مناقشتها واحتفظ بحق المجلس الجديد في الحكم على المذاهب المعادية للعقيدة الكاثوليكية على أساس رأي الأسقفيات المحلية. أمر المرسوم فيما أمر أيضاً بإصدار نظام جديد للمجلس، ولكن هذا النظام لم يُعمَّم حتى الآن خارج الفاتيكان، وبقي خفياً، وألقيت عليه ستائر السرية المطلقة.

سمنح المرسوم البابوي بحق مراقبة الكتب، على أساس أن يُسمح للكُتّاب والمؤلفين، بحق مناقشة القرارات والدفاع عنها من قِبَل المؤلفين، وأن تُدرس الكتب المؤلفة دراسة مُعمّقة، قبل الحكم عليها وأن تُخطر بأمرها الأبرشيات والأسقفيات التي تأخذ على عاتقها حق إصدار الاتهام بحق الكتب، ولكن لم تذكر كلمة بحق «Index» قوائم الكتب المحرمة. (مجلة أوبسر فاتورو رومانو) عدد ٦-٧/١٢/١٩٦٥).

هذا المرسوم أعطى انطباعاً مزدوجاً: فهو من ناحية يعني أنه جرى بحق محكمة التفتيش السابقة تغيير ما. ومن ناحية أخرى أعطى الانطباع بأنه لطالما أجرى البابوات تغييرات مختلفة شكلياً بحق محاكم التفتيش، ولكن هذه التغييرات لم تكن

جوهرية، وهذا يعني أنه في هذه المرة أيضاً، كل شيء بقي على حاله كما كان في السابق، وأكثر من ذلك فإن الكاردينال أوتافيان الذي كان رئيساً لمجلس محاكم التفتيش، سُمّي رئيساً لمجلس الأديان ليعطي الانطباع بأن التغيير تناول الاسم ولم يتناول الجوهر، وأن مجلس الأديان هو مجلس محاكم التفتيش. مع العلم أن البابا بول السادس أرسل في شهر شباط /فبراير ١٩٦٧ إلى الكاردينال أوتافيان رسالة رقيقة علنية لتهنئته على أعماله وأن يمتد به الأجل طويلاً، ليخدم الكنيسة كما يخدمها الآن، مع عرضه في الرسالة الرقيقة أن له الشرف أن يكون في الحقبة الممتدة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٧ تلميذاً له عندما كان نائباً لسكرتير دولة الفاتيكان، وكان أوتافيان سكرتيراً لدولة الفاتيكان.

ولكن حتى ولو أراد البابا بول السادس (١٩٦٣-١٩٧٨) جيوفاني باتيستا مونتيني، الذي خلف يوحنا الثالث والعشرين على عرش البابوية يوم ١٩٦٣/٦/٢١، أن يُبقي على الكاردينال أوتافيان رئيسه العام السابق وأستاذه رئيساً لمحكمة التفتيش وإبقاء محاكم التفتيش كما كانت دون تغييرات جوهرية لما استطاع ذلك.

في الحقيقة كان اتجاه المجمع نحو إجراء الحوار مع الكنائس الأخرى والطوائف المسيحية الأخرى المخالفة لعقيدة الكثلكة ومحاورة الهراطقة والملاحدة، الذي أبرمه المجمع في نهاية الجلسات كان في حد ذاته إدانة لمحاكم التفتيش ولطرائقها، ولمشكلات الطرد من الكنيسة والحرمان منها، وصب اللعنات على المخالفين لرأي الكنيسة. كان لابد من أن تتلاشى محاكم التفتيش وأن تختفي من عالم البشر، فقد أقرّ بذلك المجمع الفاتيكاني بقضّه وقضيضه، على الرغم من أن المجمع الفاتيكاني الثاني، لم يتعرض في قراراته وتوصياته الختامية في ٨ كانون الأول /ديسمبر ١٩٦٥، وذلك حتى لايُعتبر ذلك نقداً للأقضية التي قضت بها محاكم التفتيش طيلة القرون الخمسة الماضية، ولأن البابا أصدر كما سبق لنا بيانه في حينه مرسوم إلغاء مجلس المحكمة المقدسة وتحويله إلى مجلس للأديان.

بعد إعادة تنظيم مجلس المحكمة المقدسة وتحويله إلى مجلس للأديان مباشرةً، انهالت الأسئلة من الأساقفة المحليين حول مصير قوائم المنع السابقة وهل أُلغيت، أم أنها مازالت سارية المفعول؟ . لقد سكت مرسوم البابا «Integrae Servandae» عن التعرض لهذا الموضوع كلية، إلاّ أنه لم يعد ممكناً المحافظة على القوائم بعد انفضاض المجمع وبعد كل ماقيل أثناء انعقاده ضدها، حتى السلطات الكنسية كانت تطالب

بإلغائها، لم يعد أمام الجندي العجوز أوتافيان غير الخضوع لروح العصر والاستجابة مع طبيعة الحياة الحرة.

ففي ١٤ حزيران /يونيو ١٩٦٦ كان الكاردينال أوتافيان مايزال متربعاً على رأس مجلس الأديان وهو بنفسه أصدر الأمر بإلغاء قوائم الكتب الممنوعة.

علقت على ذلك دورية الفاتيكان الرسمية «L, Osservatore Romano» في ١٩٦٦/٦/١٥ ((هل لن يكون في المستقبل طقوس احتفالية بصدور القوائم التي تحرم الاطلاع على بعض الكتب أجاب الصحفي نفسه بنفسه إن الأمر يُحذّر بأن الأب المقدس تطبيقاً منه للقوانين الطبيعية والأوامر الإلهية، أبقى لنفسه الحق في أن يصدر حكمه بحق أي كتاب يتعرض لقداسة العقيدة والعادات الحسنة، وأنه لن يقوم بذلك إذا تعهد الكاتب أو المؤلف بإصلاح الأخطاء الواردة فيه)).

صرح الكاردينال أوتافيان قائلاً: «في المستقبل لن يصدر أي قائمة بالكتب الممنوعة فقد أصبح الأندكس وثيقة طواها التاريخ، ويمكن لمن أراد استخدام أندكسات الماضي ليسترشد بها» (مجلة Histry to day 1966 NO 10, P710)

هكذا كانت نهاية أندكس الكتب الممنوعة الذي عاش مدة ٤٠٠ عام في رحاب محاكم التفتيش الكاثوليكية، معلناً فشله في عكس سير التاريخ وتغيير مسيرته.

لقد ظل الحبر الأعظم يصدر أحكامه بحق بعض الكتب، إلاّ أن مؤلفي وقراء الكتب الذين تحكم عليهم الكنيسة، لم يعودوا يتعرضون للاتهام بالهرطقة ولم تصدر بحقهم قرارات الطرد من الكنيسة، ولم تعد اللعنات تُصَبُّ عليهم في كل مناسبة ولا مزاريب غضب الله تنقضّ عليهم، فقد تغير الزمن.

ولكن رغم ذلك فقد ظل منع الكتب سارياً بين الحين والحين. وإلى القارىء العزيز أمثلة منها شغلت الرأي العام في حينها عملاً بالمثل الدارج (عادت حنينة لعادتها القديمة).

في العام ١٩٦٦ نشرت الأسقفية الكاثوليكية الهولندية، كتاباً تحت عنوان «المسيحية الجديدة» عرضت مخطوطته قبل طبعه على أكثر من ١٠ آلاف لاهوتي كاثوليكي، في أنحاء العالم المسيحي، وكان الاتفاق بينهم شاملاً، على صحة مضمونه، إلاّ أنه لسبب ما نال غضب الفاتيكان وحنقه عليه، وجعل الفئة المحافظة في الفاتيكان برئاسة الكاردينال أوتافيان تهاجمه بعنف مابعده عنف، فقد حذّر الفاتيكان الأسقفية الهولندية من أنه منع استعمال وقراءة وتداول كتاب المسيحية الجديدة قبل

إجراء التصحيحات والتعديلات التي يراها عليه، فهو قد خرج من حيث المضمون عن العقيدة الكاثوليكية التقليدية، وأن الحبر الأعظم قد شكّل لجنة من الكاردينالات لتحديد الأخطاء ومن ثم تصحيحها في الكتاب.

أصدرت اللجنة المذكورة حكمها بشأن الكتاب بعد عامين من الاجتماعات، في العام ١٩٦٨، ونصحت الأسقفية الهولندية بإجراء ١٠ تصحيحات على الكتاب:

١- الله لم يخلق العالم المرئي فقط بل وأيضاً العالم غير المرئي (أرواح البشر) والملائكة.

٢ - التأكيد على عقيدة الخطيئة الأولى.

٣- التأكيد على عذرية مريم (الحَبل بلا دنس).

٤- التأكيد على عصمة البابا في مسائل العقيدة وشرح الأسرار وتفسيرها وغيرها...(Informations Catholiques Internationales, 15.X 11.1968, P,7)

مثل هذه الأخطاء في الماضي كانت تودي بصاحبها إلى الحرق حياً، ولكن سبحان مغيِّر الأحوال ومبدِّل الأمور، فقد نصحت لجنة الكاردينالات الأسقفية الهولندية أن تجري هذه التصحيحات في الطبعة الثانية من الكتاب. تعاطفت الأسقفية مع توصيات لجنة الكاردينالات وذكرت أنها ستعمد إلى طبع ملحق للطبعة الثانية من الكتاب بتوصيات اللجنة دون تصحيح المضمون مباشرة في المتن.

وسرعان ماتلهَّف القراء على مطالعة الكتاب، وتُرْجِم من الهولندية إلى الفرنسية والإنكليزية والألمانية.

أما المثال الثاني : فيتعلق بالإجراءات التي اتُخذت مع الأب ماتسي مؤلف كتاب ( مقابلة مع الله) وكان رئيساً لأخوية إيزولوتو. لقد تجرأ هذا اللاهوتي على مهاجمة الاستغلال الرأسمالي ودعا المؤمنين بالمسيحية إلى النضال ضد الرأسمالية، الأمر الذي استدعى سخط الفاتيكان، وكأن الرأسمالية ركن ركين من أركان المسيحية، فسارع الجزويتي جوزيبي دو روزا إلى نقده على صفحات مجلة الفاتيكان الرسمية (عدد ١/٤ ،١٩٦٩ ص٣٨) متهماً إياه أن المؤلف ينتقد مضمون الإنجيل في مسائل الخلاص بواسطة الدين والبعث بالدرجة الأولى، وإن مايتعلق بالبعث الاجتماعي والإنساني فإنه يكون نتيجة للبعث الديني فقط. وخلص إلى القول أن ماتسي يدعو إلى إحلال ماركس محل المسيح.

أصدر الأسقف فلوريت أسقف فلورانسا والذي تتبع أخويته لهذه الأبرشية أمراً

بمنع قراءة كتاب ماتسي، وعندما رفض ماتسي الاعتراف بالنقد الموجّه إليه أمر الأسقف بطرده من وظيفته الكنسية.

فما كان من ماتسي إلا أن توجه إلى المقر الأسقفي في فلورانسا وهاجم علناً الأسقف فلوريت، ودافع عن كتابه علناً في الأسقفية. تطوع بعض أعضاء أخويته وذهبوا لمقابلة البابا في الفاتيكان والدفاع عن ماتسي فقابلهم ممثل البابا بينيللي، ودافعوا عن قضية ماتسي وكتابه بحضور رجال الصحافة، فأيّد بينيللي الأسقف فلوريت، ولكن الفاتيكان لم يتجرأ على إصدار حكم على الكتاب ومؤلفه، ولا على حرمانه من الكنيسة وصب اللعنات عليه، ولا على التصديق على طرده من وظيفته الكنسية، وأوعز الفاتيكان إلى الأسقف فلوريت وبينيللي بتقديم اعتذار علني إلى ماتسي بحضور أنصاره، وإعادته إلى وظيفته الكنسية، وانتهت المسألة بانتصار ماتسي وردٍّ الاعتبار له.

ولكن لنعد إلى الكاردينال أوتافيان الذي رفض دوماً التراجع عن مبادئه التي تعود إلى القرون الوسطى، ورفض أي مساس بصلاحياته، فقد سوَّلَ له تفكيره الرجعي وحنقه على مقررات المجمع الفاتيكاني الثاني، أن يرسل إلى جميع الأسقفيات الكاثوليكية رسائل سرية في ٢٤ حزيران /يونيو عام ١٩٦٦ يتهم فيها المجمع الفاتيكاني الثاني بالهرطقة بسبب عشر ضلالات عدَّدَها . يمكن اعتبارها (سيلابوس) جديد عوضاً عن ثمانين، هي:

١- رفض التقاليد الكنسية والاستناد إلى الكتابات المقدسة كمصدر رئيسي للوحي والإلهام.

٢- التأكيد على أنه يمكن تغيير عقيدة الإيمان، أي يمكن إعادة النظر فيها حسب المواقف التاريخية المستجدة.

٣ - الاستهانة بالدور الذي تؤديه الكنيسة كأداة لخلاص المؤمنين وتجاهل هذا الدور.

٤- تجاهل بالحقيقة المطلقة الموضوعية، الخالدة، والثابتة. إنهم يعتبرون الحقيقة نسبية، ويؤكدون خطأ أن الحقيقة تتبدل مع تبدل الوعي التاريخي.

٥- حاولوا تشويه صورة السيد عيسى المسيح والحَبل بلا دنس ومعجزاته وقيامته ، وحاولوا تفسيرها بأسباب طبيعية.

٦و٧ - عملوا على إعادة النظر بقواعد كثيرة من قواعد لاهوت الأسرار.

٨- شككوا في حقيقة عقيدة المعصية الأولى.
٩- أعادو النظر في قواعد لاهوت الأخلاق المختلفة.
١٠- أبدوا حماسة مضرة في سياسة توحيد الكنائس المسيحية المختلفة «Oecumenisme» بحيث انحدروا بها إلى مواقع البروتستانتية

طالب أوتافيان الأساقفة الذين أرسل إليهم الرسائل السرية بمناقشة هذه الضلالات الهرطقية التي طلع بها المجمع الفاتيكاني الثاني وتقديم تصوراتهم حول الصراع معها، والنضال الشرس ضدها في مجلس الأديان الذي يرأسه والذي حلّ محل مجلس المحكمة المقدسة، مع تذكيرهم بضرورة محافظة كل أسقف على سرية الرسالة في حرز من التسرب.

ولكن هذا السر ذاع وعرف الجميع بهذه الرسائل السرية وطُبعت في المطابع الكاثوليكية.

عمدت الأسقفيات الفرنسية إلى نشر ردّها على الكاردينال أوتافيان، نافية بصورة قاطعة صحة هذه الضلالات الهرطقية في جميع أنحاء العالم. عَظُمَ الأمر إلى حدٍّ اضطرار الفاتيكان إلى نشر الرسائل السرية « Civilta Cattolica 5.x1.1966 »

شعر أوتافيان بالعزلة التامة ولكنه بقي متشبثاً بمنصبه إلى حد الاستماتة، ولكنه كان يشعر أن أيام تمتُّعه بالسلطة أصبحت معدودة.

في شهر تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٨ نشرت الجريدة الناطقة بلسان الفاتيكان أويسر فاتوري رومانو خبراً قصيراً أن البابا بول السادس، قد أحال على التقاعد الكاردينال أوتافيان رئيس مجلس الأديان وعيّن مكانه الكاردينال اليوغسلافي فرنسسكو سيبيرا برتبة مُدبّر رسولي لمجلس الأديان ( أي المحاكم المقدسة أو محاكم التفتيش) وفي العام ١٩٧٥ أعفي أوتافيان من هيئة الكرادلة لمناسبة بلوغه الثمانين من عمره.

وهكذا انتهى دور آخرَ رجال محاكم التفتيش في تاريخ الكنيسة الكاثوليكية الذي بدأه منذ ١٩٥٣. كان رئيس مجلس الأديان الجديد الكاردينال سيبيرا من رجال الإصلاح الكنسي قد صرح في مؤتمر صحفي عقده في شهر تموز /يوليو ١٩٦٨: «إن انطباعاتي طيبة فأنا أستطيع التأكيد أن المجلس لن يكون هيئة سرية، كما كان الأمر غالباً لدى الكاثوليك، فإننا نعمل بنشاط وحمية من أجل خير الكنيسة. ستُتّخذ من الآن فصاعداً القرارات جميعها بصورة جماعية ومشتركة في الاجتماعات الأسبوعية

في المستويات المختلفة، واضعاً نصب عيني بالدرجة الأولى ليس مناقشة الأخطاء المذهبية، بل التعاون في البحوث اللاهوتية، مثلما تجري الأمور في العلوم جميعها، لأننا في العلوم اللاهوتية قادرين على تحقيق التقدم في شروط البحث عن الحقيقة الصرفة والانفتاح على الآخرين بما يتطابق مع تعاليم الكنيس Informations Catholiques Internationales15.V11.1968)

ولكن ما لبث مجلس الأديان والعقائد أن أوقع العقوبات بحق اللاهوتيين المتمردين، ففي العام ١٩٦٨ استدعى المجلس عالم اللاهوت هانس كونغ السويسري الذي ذكرناه سابقاً لاعتراضه على «الإنسيكليك البابوي» (الرسالة البابوية) «Humanae Vitae» المتعلقة بالاعتراض على تحديد النسل أو التخطيط العائلي. رفض كونغ المثول أمام رئيس مجلس الأديان باعتباره متهماً، بالإضافة إلى ذلك فقد أعلن على الملأ: «منذ عملية محاكمة غاليليه الظالمة وحتى يومنا هذا عادت محاكم التفتيش بأضرار كبيرة علينا وأقصد بنحن ( اللاهوتيون -المصلحون، أنا أقول -محاكم التفتيش- عندما أتحدث عن مجلس الأديان الذي حلّ محلها، لأنه لم تجرَ عليه تغييرات ملموسة. فمحاكم التفتيش كانت محاكم تفتيش وما زالت. لقد جُمِّدت مقررات المجمع الفاتيكاني الثاني وإصلاحاته»(Paese sera 28.X11.1998).

في شهر شباط /فبراير ١٩٧٥ وبّخ مجلس الأديان من جديد اللاهوتي السويسري كونغ على النقد الحاد الذي وجهه للكنيسة في كتابيه «الكنائس»و «المعصوم، سؤال وحيد؟».

هكذا بوسع القارىء العزيز أن يرى كيف عاد مجلس الأديان شيئاً فشيئاً ليلبس لبوس محاكم التفتيش في الربع الأخير من القرن العشرين، وليقف حجرعثرة في وجه إصلاح الكنيسة وإسكات كل نقد.

في شهر كانون الأول /ديسمبر من عام ١٩٦٨ وقّع ٤٠ عالماً لاهوتياً من كبار علماء اللاهوت الكاثوليك ومشاهيرهم، منشوراً تم نشره في سويسرا. كان من بينهم عالم اللاهوت الهولندي المعروف إدوار شيللّبيكس، وهانس كونغ السويسري، والفرنسيان شينيو، وأيفو كويفار، والأمريكي جون ماكندي، والبولندي مورفي، يطالبون فيه: «بتبديل أعضاء مجلس الأديان الذين لا يعكسون التمثيل المتوازن لمدارس اللاهوت المختلفة ولا يؤمنون بالأفكار الحديثة المعاصرة السائدة في المرحلة الحاضرة».

«إننا ندرك -والله على ما نقول شهيد- هو أننا كلاهوتيين يمكن حتى أن

نخطىء في بحوثنا، ولكننا مقتنعون بأن الأفكار اللاهوتية الخاطئة لا يمكن أن تُقَوَّم بوسائط القهر والشدة والقوة في كل مرة. نحن نطالب أن تكون حريتنا محترمة، في كل مرة نعلن فيها نشر آرائنا وأفكارنا وعقائدنا اللاهوتية المدعمة بالحجج والبراهين»(Neue Zuricher Zeiting 17.X 11.198):

مثل هذه الاحتجاجات والمطالبات بالتعبير عن الفكر والرأي بحرية، جعلت الفاتيكان يوافق على بعض التنازلات، منها ما وُقِّع في عام ١٩٦٨، في أوج الصراع بين أنصار مجلس الأديان الرجعي المتشدد والمتطرف، وخصومه من أنصار الحرية والتقدم، عندما أعلن الكاردينال النمساوي فرنز كونيغ رئيس سكرتارية شؤون الإلحاد، بشكل مثيرفي اجتماع لمجلس جائزة نوبل في لينداو: «إن الكنيسة مستعدة لإعادة الاعتبار لغاليليه» ثم دعا العلماء للتعاون مع الكنيسة حيث قال: «إننا نعمل على إزالة الحواجز التي وضعت في الماضي جميعها » بعد ذلك اعترف: «أنه يمكن أن تكون محاكمة العالم غاليليه إحدى أعظم العوائق التي ظلت خلال مئات السنين تسد الطريق المؤدية إلى المصالحة مع الكنيسة ومع العلوم الطبيعية. إن محاكمته أثارت دفين الآلام وما زالت تثيرها، لأن المفكرين جميعاً مؤمنين كانوا أو غير مؤمنين يعتقدون أن غاليليه كان على حق وأن اكتشافاته العلمية أصبحت الأساس المتين والراسخ لعلميّ الفيزياء والميكانيك والفلك. إن إعادة النظر العلنية والشريفة والمكشوفة دون مواربة بقضية غاليليه والحكم الذي صدر بحقه، قد أصبحت ضرورة ملحة، حتى يبقى الناس إلى إيمانهم بحقيقة الكنيسة الصادقة ورغبتها الصادقة في قول الحقيقة، والشرعية بحرية تامة. إن الكنيسة الكاثوليكية على أتم الاستعداد لإعادة النظر في محاكمة غاليليه. إن الكنيسة الآن تتعهد بكل إنصاف أن توضح العديد من مسائل العقيدة الدينية، التي كانت غير واضحة في أيام غاليليه والزمن الذي عاش فيه». ( المرجع السابق ).

في ١٠ تموز /يوليو من عام ١٩٧٩ عُقدت في الفاتيكان في الأكاديمية البابوية للعلوم اجتماعات الاحتفال بمرور ١٠٠ عام على مولد العالم ألبرت إينشتاين ألقى فيه البابا الجديد يوحنا بولص الثاني في ١٦/ ١٠/ ١٩٧٨ خطاباً أطرى فيه على مناقب إينشتاين واعترف فيه أيضاً بخطأ الكنيسة في حكمها على غاليليه حيث قال: «لقد أصاب غاليليه الأذى من الناس ومن هيئات الكنيسة ومؤسساتها، بسبب عدم فهمهم شرعية العلوم واستقلاليتها عن العقيدة، إذ أنهم كانوا يؤمنون أن العلم والإيمان

بالعقيدة متناقضان. إنني أدعو العلماء واللاهوتيين والمؤرخين بحرارة، إلى التعاون المخلص للقيام بتحليل عميق لقضية غاليليه، والاعتراف بالأخطاء دون تحيُّز كائناً من كان مرتكبوها وإزالة تناقضات هذه القضية من عقول ونفوس الأشخاص الذين يَحُولُون دون التناسق المثمر والتوافق المجدي بين العلم والإيمان، وبين الكنيسة والعالم» .(Paese Sera 12.XI.1979)

# ثبت المراجع


1- Alatri M.da. E la inquisizione? Tabu e realita sul Tribunale della Fede. Roma, 1959

2 – Baker J.A complete History the inquisition in Portugal. , Spain, Italy. The east and West of Indies in all branches , from the origin of its,in the year 1136 to its present state . London, 1735.

3- Deromien G. L'inquisition, Paris, 1906.

4- Douais C. L'inquisition, ses origines, sa procedure. Paris, 1946.

5- Goulton G.G. Inquisition and Liberty. London, 1938.

6- Gui B. Manuel de l~inquisiteur. Ed. C.Mollat, v .I., II. Paris 1927.

7- Guiraud J. Histoire de L'inquisition en moyen age ,v .I, Origine de l'nquisiti l midi de la France et Vaudois. Paris,1936,v .II .L'inquisition au XIIIe en .France ,en Espagne et en Italie. Paris.1938.

8- Hayward F. The Inquisition . N.Y, 1966.

9- Lavalle j. Histoire des inquisitions religieuses D'Italie, d'Espagne et de Portugale, . I.II. Paris 1809.

10- Maisonneuve H. Etudes sur les Origines de l'Inquisition. Paris, 1942.

11- Marsollier J. Histoire de l'Inquisition et son origine.Cologne, 1733 .

12- Nickerson H. The Inquisition, a political and military study of its establishement.N.Y, 1932.

13- Nicovara P.Inchvizitia.Bucuresti, 1963.

14- Nowicki A .O Swictej Inquwiysiji.Bialystok.1959.

15- Pallares E. Procedimiento inquisitorial. Mexico, 1951

16- Piehon Ch. Le Vatican. Paris, 1960.

17- Channon A.C.The Popes and Heresy on the thirteenth century. Villanova. Penn, 1949.

18-Vacandard E. l'Inquisition. Etude historique et critique sur le pouvoire coercif de l'eglise . Paris, 1907.

19- Alfaric P .Les ecritures manicheennes.v. 1,2.Paris. 1918.

20-Babut G Priscillien et le Priscllianisme. Paris. 1903.

21- Ерну А. История инквизиция Л.1926.

22- Bohlen T. Die Theologie des Pelagius und Genesis Uppsala – Wiesbaden .1963.

23 Boyd W .K. The ecclesiastical edicts of the Teodosian code.N.Y.1905.

24-Batiner T., Werner E. Circumcellionen und Adamiten zwei Formen mitteralterlicher Hieresie. Berlin, 1959.

25- Dupre Theseider E. Introduzione alle eresie mediovali , Bologna,1953.

26- Ferguson J .A historical and Theological Study +-Cambridge. 1936.

27- Frend W. C. The Donastisi Church. A movement of protest in Roman North Africa .Oxford ,1964.

28- Grasmuck E.L. Coercitio. Bonn, 1964.

29- Manselli R. Studi sulle eresie Del secolo XII. Roma .1964.

30-Pendh.Ch..Le Manicheisme son fondateur, sa doctrine. Paris, 1949 .

31- Pliuvial G. de Pelage. Lausanne, 1943.

32- Volante C. la Perturia Milanese e la reforma ecclesiastica. Roma, 1955..

33- Albert E. Galileo Galilei e l'enquisizione. Piza, 1864.

34- Anagnine E. Dolecino e il mOvimento ereticale all'inzio del Trecento.Firenze, 1964.
35- Andreu P. Histoire des pretres ouvriers. Paris, 1960 .
36- Banfi A. Vita di Galileo Galilei, Milano 1962.
37- Beril D. Il processo originale De Galileo Galilei , publicato per la prima volta . Roma, 1876.
38- De Vooght P. L'heresie de Jean Huss. Louvain, 1960.
39- Doute D. L . The nature and the effect of heresy of the fraticelli.ManChfster.1932
40- Falconi C . I.Papi del ventesimo secolo .Milano .1967.
41- Galileo e l'Inquisizione: documenti ... publicati da Antonio Fayaro. Firinze.1907
42- Gherardi S .Il processo Galileo riveduto sopra documenti di nuova fonte Firenze, 1870.
43- Gilquin P. Le Saint Office de Rome, sus procedures secretes a notre époque ...Paris, 1904.
44- La Mantia v. L'Inquisition in Sicilia, Palermo, 1904.
45- Jon Huss at the Concil of Constance, Trans. by Mateu Spinka. N.Y and London. 1965.
46- Nel quarto centenario della nascita di Gallileo Galilei. Milano, 1966.
47- Manselli R. Spirituali e bghini in Provenza. Roma, 1959.
48- Marini M. Galileo e L'nquisizione, Memorie storico-crtiche diritte alla Romana Accademia di Archeologia.Roma, 1850.
49- Mariotti L. Historical Memoire of Fra Dolcino and his time .London ,1853.
50- Muzzey D .S. The Spiritual Franciscans. N.Y.1907.
51- Pastor L.von. Allgemeine Decrete Des Romischen Inquisition aus den Jahren 1555-1557. Freiburg in Breisgou, 1912.
52- Re N. del. Lacuria Romana. Roma, 1952.
53- Sorrentino A. La Letteratura Italiana e il Santo Uffizio. Napoli, 1935.
54- Storia dell Inquisizione in Italia. Corredata di opportuni e rari documenti v. I, II.Firenze, 1859, 1860.
55- Шпенгер Я . Инститорис Г . Молот ведьм. М., 1932 .
56- Aubens R. La sorciere et L'Inquisition . Aix en Provence, 1958.
57- Baranowski B.Procesy o czary w Polsce w XVII i XVIII wieku , Lodz,1952.
58- Baronowski B. Najadawnejsze procesy o czary w Kaliszu. Lublin-Lodz, 1961.
59- Cirac Estopinan S. Los Procesos de hechicerias en la Inquisicion de Castilla. la nueva(Tribunales de Toledo y Cuenca ) . Madrid . 1941.
60- Ferraironi F. Le streghe e Linquisizione, Roma , 1955.
61- Lea H.Ch. Materials toward a history of Wichcraft, v. 1-3 Philadelphia, 1938.
62- Murray M.A.The witchcult in Western Europe. Oxford .1962.
63- Summers M. The Geography of Witchcraft. Evanson and N.Y., 1958.
64- Wiliams Ch;Witchcraft. Cleveland and N.Y, 1961.
65- Wright H.B. Witness to Wichcraft. London. 1957.
66- Виличкина В.Очорки истории инквизиции.М. , 1906.
67- Галлуа Л .История инквизиции,т. 1-2 СПб.,1845 ; изд.2.СПб.,1873.
68- Гусев Н.Н. Рассказы об инквизиции.М,1906
69- Григулевич И .Р. Папство. Век.хх.М., 1981.
70- Кадмин Н . Философия убийства , М., 1923 .
71- Крывела И. Костром ипыткой против науки и учёных.М ., 1932.
72- Bossard E. Gille de Ruis, marechal de France dit Barbe-Bleue (1404-1440), Paris, 1886 .

73- Dossat Y.Les crises de l'inquisition toulousaine au XIII siecle (1233-1273). Bordeaux, 1959.
74- Dossier de l'affaire des tempeliers, edite et traduit par G. Lizeraud.Paris.1923.
75- Douais C. Documents pour servire a l'histoire de l'inquisition dans le Languedoc au XIII e. et au XIV siecle, v. I, II Paris, 1900.
76- Douais C.Les albegeoits, leurs origines et l'action de l'eglise au XII-esiecle.Paris 1915.
77-Fabre J. Les bourreaux de Jeanne d' Arc et la fete national. Paris, 1915.
78- Farnairon E. le Mistere Cathare. Paris. 1964.
79- Gilles R. Les tempeliers sont ils coupables? Leur histoire, leur regle, leur proces. Paris,1957.
80- The Inquisition and Alby.1299-1300.N.Y1948.
81- Labet M. La tragique Histoire de l'Ordre du Temple. Bruxelle, 1954.
82- Lamothe-Langon E. L.Histoire de l'inquisition en France., t.1-3.Paris ,1829.
83- Liguieres M.L'heresie albigeoise et la croisade. Paris, 1964.
84- Marx J. L'nquisition en Dauphine. Etude sur le developpement et la repression de l'heresie et de la sorcellerie du XIV siecle au debut de regne de Francois I. Paris.1914
85- Meville M. La vie des templiers.Paris.1951.
86- Molinier Ch. L'nqusition dans le midi de la France au XIII.e et au XIV.e siecle. Etude sur les source de son histoire. Paris 1880>
87- Nellie R.Ecriture catharses. Paris 1959.
88- Niel F. Albigeois et catharef 1958.
89- OlivierA. Les tempeliers. Paris. 1958.
90- Les proces de Janne la Puselle. Manuscrit interdit legue par Behoit XIV a la bibliotheque de l'univercite de Bologne et publier par A. Du Bois de la villerabel. Saint Brieno, 1890.
91- les proces des tempeliers fr. Presente et annote par R. Oursel Paris, 1841.
92- Proces des tempeliers, publie par M. Michelet, t. I, II. Paris, 1841.
93- Puech H. Catharisme medieval et bogomillisme. Rome .1957.
94- la rehabilitation de Janne la Pucelle. L'enquete ordonne pour CharlesXII en 1450 et le Codicille de Guillaume Bonille .Texte etable, traduit et annote par P. Doncoeur et J . Lonhers. Paris, 1945.
95- Sonderberg H. la religion des cathares. Uppsala .1945.
96- Tanon S. Histoire des Tribunaux de l'Inquisition en France, Depuis le haut Moyen age jusqui ala reforme. Paris, 1893.
97- Thouzellier Ch. Chatarisme et valdeisme et Languedoque a lafin du XIIe siecle et au debut XIIe.sieccle. > Politique political - contreveses .Paris. 1966.
98- Vaux de Cernay P. Histoire albigensis. Nouvelle traduction par P. Guebin et H. Maisonneuve. Paris, 1961.
99- Парнах . Испанские и португальские поэты-жертвы инквизиции. Л.М,1934.
100- Anador de Los Rios J.Historia social, politica y religiosa de los judios en Espana y Portugal,v.I-III.Madrid, 1875-1876 .
101- La Inquisicion Espanola. Nueva vision ,nuevos horisontes .Madrid, 1980.
102 – La Manuel des inquisinteurs A l'usage des Inquisitions d'espagne et de Portugal. On abridge de l'ouvrage intitule Directorium inquisitorium . Compose vers 1358 par Nicolas Eymeric. Lisbonne, 1762.
103- Menendez y Pelayo M. Historia de los Heteredoxos espanoles,,v.I-IV .Buenos Aires, 1945.
104- Amabili L. IL Santo Officio della Inquisizione in Napoli ,narrazioni con molti documenti inediti,v.I,II. Citta di Castello, 1812.

105- Batailon M .Erasme et L' Espagne .Paris .1937.
106- Castaneda y Alcover V. Relacion del auto de fe en que se condeno a don Pablo de olavide , natural de Lima , capaltero del habit de Santiago .Madrid 1916 .
107- Castillo y Magone J. El tribunal de la Inquisicion llamado de la fe o del Santo oficio. Su origen prospiridad y justa abolicion > Barcelona, 1835.
108- Duverger A. l'Inquisition en Belgique. Verviers ,1878 .
109- Heus A. Histoire populaire et illustre de l'Inquisition en Espagne. Paris, 1934.
110-Ingegneri F.Torquemada.Milano, 1966.
111- Kamen H. the Spanish Inquisition. London. .1965.
112- 190- Liorca B. la Inquisicion en Espana. Madrid-Barcelona, 1936.
113- Liorente J.A. Memorea historica sobre cual Ha Sido la opinion National de Espana acerca del tribunal de la inquisicion .Madrid 1812 .
114- Liorente j. A. Anales de la Inquisicion de Espana. Desde el establecimiento de la inquisicion por los reyes catolicos e hasta el ano 1508,v.I-III. Madrid, 1812 –1813.
.115- Maistre J.Lettres a un gentilhome russe sur l'nquisition espagnole. Paris .1822.
116- Malenes E.de. Torquemada et l'inquesition. Paris, 1887.
117- Palacio Atard v. Razon de la Inquisition. Madrid, 1954.
118- Paz y Mella A. Papeles de la Inquisition, catalogos y extractos. Madrid, 1949.
119- Pinta Liorente M. de la inquisicion espanola y los problemas de la cultura y de la intolerencia. Madrid, 1953.
120- Plady J. The Rise of the Spanish Inquisition. Londonm1950.
121- Pulgblanch A. (Natanael Jamtob) la Inquisicion sin mascara. Disertacion en que se prueba hasta la evidencia los vicios de este tribunal y la necesidad de que se suprima. Cadiz, 1811.
122- Sabatine R. Torquemada and the Spanich Inquisition. Boston ,1930 .
123- Tubervilles A. S La Inquisition espanola. Mexico, 1954.
124- Walsh W. Personajes de la Inquisicion. Madrid .1948.
125- Ланда Д.М .Сообщение о делах в Юкатание .Пер.со староиспанского вводная статья и примечания Ю.В . Кнорозова. М-Л.,1955.
126- Ágosta Saighes Historia de Los Portugueses en Venezuela. Caracas .1955.
127- Adler E.N. The Inquisition in Peru.Baltimore. 1904.
128- Besson P. La Inquisicion en Buenos Aires. B.A. 1910.
129- Botem G.Nuevos antecedentes para una historia de los judios en Chile colonial; Santiago , Santiago.1963.
130- Cabala Dancourt O. La Inquisition en Lima. Lima .1935,
131- Carreno A.M Don fray Juan de Zummarraga (Document unedito) Mexico .1950.
132 – Chinchilla Aguilar E.La Inquisicion en Guatemala, Guatemala 1963.
133- Corasorios franceses e engleses en la Inquisicion de la Nueva ESPN .Sigto XVI. Mexico. 1945.
134- Fergasson D. Trial of Gabriel de Granada by the inquisition in Mexico(1642-1645),translated from the original by… Baltimore, 1899.
135-Fernandes de Recas G. Aspirantes americanos a cargo del Santo Oficio M.1906
136- Friedlader G. Los heros olvidados. Santiago. 1966.
137- Garcia G. la Inquisicion de Mexico. Mexico, 1906.
138- Garcia G. Autos de fe de la Inquisicion de Mexico, con extractos de sus causa .1646-1648.Mexico 1910.
139- Garcia S.. la Inquisicion en el Peru .Lima,1953 .
140- Gonzales Obregon L. Guillen de compart, D.La Inquisicion y la Independencia en el siglo XVIII.Paris-Mexico .1908.
141- Jimenez Rueda J. Herejias y supersticiones en la Nueva Espana. Mexico, 1942.

142- Jimenez Rueda J.Don Pedro Moya de Contreras, primer Inquisitor de Mexico 1946.
143 – Junco J. Inquisicion sobre la Inquisicion. Mexico .1956
144 Lea H. Ch. The Inquisition in the Spanish Dependencies. N.Y, 1908.
145- Lewin B.Lainquisicion en Hispannoamerica.Buenos Aires, 1906
146- Liebman S.B The Jews of colonial Mexico. " Hispanic American historical review" 1963. V.43, N1.
147- Libro primero de votos de la Inquisicion de Mexico, 1573 – 1600. Mexico, 1949.
148- Lahmann Vitlena O. Informaciones genealogicas de perseguidos ante el Santo oficio. Lima, 1956.
149- Martel de Ibanez J.LaInquisicion en Mexico durance el siglo XVI.Mexico 1975.
150- Medina J .T .La primitiva Inquisicion Americana. Santiago de Chile.1914.
151- Medina J.T. La inquisition en el Rio de la Plata. Buenos Aires .1945.
152- Medina J.T. La imprint en Bogota , 1952.
153-Medina J.T. Historia del tribunal del Santo Ofitio de la Inquisicion en Chile Santiago de Chile 1952
154-Medina J.T. Historia del tribunal de la Inqisicion de Lima (1569- 1820) t, I,II .Santiago , 1966.
155- Monin J. Los judios en la America Espanola 1492-1810, Buenos Aires 1939.
156- Palma M. R. Anales de la Inquisicion de Lima. Lima,
157- Oliviera Mascarenhas X.de Oposculos contra o Santo Oficio .Coimbra ,1942
158- Oliviera Mascarenhas J.A.de Inquisicao em Portugal.Lisboa, 1899.
159- Paulo A.A. Inquisicao no Porto.1959.
160- Os.Peretros Livres na Inquisicao e corografia insulana .Transcricao e notas de control do Nascimento .Lisboa,1949
161- Proceeding and sentence of the Spiritual Court Inquisition of Portugal against Gabriel Mlagrida, Jesuit. London 1762.
162- Ronchini A. Giovanni III di Potugalo, il Cardinal Silva e l'inquisition e moderna, 1897.
163- Schwarz S. Os Cristatos Novos em Portugal .Lisbon ,1925.
164- Viera A. Defansa perante o tribunal do Santo Oficio. Introducao e notas do Por. Nernani Gidade, v. I, II. Bahia, 1967.
165- Baiao A. E.S.A Inquisisao de Goa. Lisboa, 1915.
166- Baiao A. E. S.A Inquisisao de Goa.Correspondancia dos inquisidores da India (1569-1930 ).Coimbra,1930.
167- Fortado de Mendoca. Premeira visitacao de Santo Oficio as partes de Brasil, pero licenciado Heitor Furlado de Mendoca. v. I . Dennunciacoes da Bahia .1591-1893. Sao Paulo, 1925;, v.II.Denunciacoes de Pernambuco,1593-1592. Rio de Janeiro .1935.
168- Livro das denonciacoes que se feserao na visiticao do Santo Oficio a cidade de Salvador de Bahia de Todos os Santos do Brasil, no anno de 1618. Inquisidor e visitador oLicenciado Marocos Texeira .Rio de Janeiro, 1936.
169- Voyage de Mr. Delon avec sa relation de l'inquisition de Goa augmentee des divers pieces serieuses et l'Histoire des dieux qu'adorent des gentiles des Indes, v. I, II. Cologne, MDCCXI.
170- Wiznitzer A. Jews in Colonial Brasil. N.Y.1960
171- Атеистичуылий словарью Бю1984.
172- Codigo de Derrecho Canonico y legislacion complementaria. Madrid, 1951.
173- La grande encyclopedie Larousse . 20 tomes .Librairie Larousse .Paris 1978,
174- Dictionnaire Petit Robert 2 tomes. Societe du Nouveau Littre .Paris.1977.

175 – محمد عبد الله عنان: نهاية الأندلس وتاريخ العرب المتنصرين القاهرة 1966
176 –ماركس أنجلز : مختارات من المؤلفات الكاملة . موسكو 1984
177-181-183- Григулевич И.Р. Инквизици · Издание третье. М. Издатльство политической литературы . 1985
178- Coulton G.G. Five suntury of religion . Camb.Univ.Press .3v.1923.
179–ول وأيزل ديورانت : قصة الحضارة 43 جزء الترجمة العربية. لجنة التأليف والترجمة والنشر. القاهرة .
180– د.حسين مروة : النزعات المادية في الفلسفة العربية الإسلامية . من جزئين.دار الفارابي .بيروت 1978 .
182-Mercati A. II Sommario del processo di Giordano Bruno con apendice di documenti sul eresia el`Inquisizione a Modena nel secolo XVII. Citta del Vaticano.1942.
184- Guidonis B.OFP. Practica inquisitions heretice pravitatis. Paris 1886.
185- Lea.H.Ch. The inquisition in the middle age .v, I.II. N.Y.1956
186- Catholic Encyclopedia.16 v . N.Y..1912.
187- Voltaire Works. 10 toms. Oxford. 1988.
188- Ли .Г.Ч .История инквизиции в срединние века т. 1,2. СПб.,1911,1912.
189- Lea. H.Ch. History of the inquisition. v. I, II. N.Y. 1913.
190- Liorca B .La inquisicion en Espana. Madrid-Barcelona, 1936.
191- Lea H.Ch. The Moriscos of Spain .N.Y 1935.
192- Liorente S.A. Hiistoria critica de la Inquisicion d`Espana.Madrid.1812.
193- Coulton G.G. The Inquisition and Liberty. London .1928.
194- Potter L.J .L`histoire du Christianisme. Paris 1928.

195–ألكسندر باراديسيس ترجمة د.بسام اسخيطة : سيرة بالتا زار كوسا" البابا يوحنا الثالث والعشرين ". دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر . دمشق، 1990.
196- Thomas Aquinas. Summa Theologica. London.1995.
197– محمد شفيق غربال : الموسوعة العربية الميسرة . القاهرة 1965.
198– إبن منظور : لسان العرب المحيط. دار لسان العرب .بيروت. 1988.
199- Coulton G.G. Medieval Panorama. N.Y.1944.
200- Coulton G.G . Five Centuries of Religion.Camb. Univ. Press.3v.1923 .
201– د.إسحاق عبيد :الإمبراطورية الرومانية بين الدين والبربرية مع دراسة في مدينة الله .دار المعارف بمصر القاهرة ط 2 .1972 .
202– >.إسحاق تاوضروس عبيد : روما وبيزنطة من قطيعة فوشيوس حتى الغزو اللاتيني لمدينة قسطنطين 869–1204. دار المعارف بمصر 1970 .
203- Лозинский С.Г. Святая инквизиция . М.,1927 Ю
204– عباس محمود العقاد: إبليس . كتاب الهلال –القاهرة 1958
205- Rhodes A. The satanic masc. London. 1978.
206- Grand Larousse de la langue francaise. 7 tomes. Paris 1977.
207-Словарь русского языка .4 томовю . М.1981
208- Thorndik Lynn : History of magic and experimental science .N.Y.1929.
209- Singer C . ed., Studies in the History and Method of Science ,2 v..Oxford 1917.
210- Лозинский С.Г, История Папство. 1961 .
211- Burckhardt Jacob .The Civilization of the Renaissance in Italy ,London ,1914 .

212 – Cambridge Modern History ,N.Y .12v.1907.
213- Creighton Mandeli, History of the Papacy during the Reformation, London 4v.1982.
214– ميخائيل زابوروف : الصليبيون في الشرق .دار التقدم موسكو 1989.
215- Gallium de Tyr Willelmus Tyrensis Historia Rerum in Partibus Tran Marinis Gestarum.5 v, Paris 1989.
216– إبن الأثير : الكامل في التاريخ في 13 جزء .دار صادر .بيروت 1966.
217– Jochoua Prawer. Histoire du Royaum Latin de Jerusalem .2 tome C.R .S, Paris 1975.
218– سليم يوسف الخوري: مختصر تاريخ فرنسا .صيدا 1909 .
219- Grand Dictionnaire Ensyclopedique Francaise 10 tomes. Paris .1989
220– ( أنظر 193 )
221 – Oregorovius Ferdinand: History of the City of Rome in the Middle Ages 8 v. .London 1900.
222– ( إنظر 213 )
223- Milman H.H.History of Latin Christianity 8 v. ,N.Y.1880.
224-Coulton, G.G.Life in the Middle Age, Cambridge Univesity Press .4 v.1930.
225- Pastor Ludvig Von, History of the Popes,St .Louis .Missouri , 14 v.189.
226-Haymard. Fer .Histoire des Papes .Paris .1929
227-Mourret .Ferdinand Histoire generale de l'eglise .v, la renaissance et la reforme.Paris .1929.
228- Rainaldi Odor .Annales Ecclesiastica . Rome 1949.
229–( إنظر 225)
230- Calmet Augustin . Histoire acclesiatique et civile de Lorraine 2v..Nancy .1728.
231– ( إنظر199)
232- Potter de L.J.A. L'histoire du christianisme. Paris .1838.
233- Murator L.A.Rerum italicorum scriptures. Milano 1738-1742
234- Nimensis Theoderic, Ditrich Von Niem : de Scishmate Papistico. Leibzig, 1890.
235- Ibergini Filippo: B.Cossa , Bologna ,1825.
236– ( أنظر232)
237- Gierke .M.. Political Theories of the Middle Age .London 1987.
238– موريس كروزيه ترجمة يسف أسعد داغر : تاريخ الحضارات العام في 6 أجزاء . منشورات عويدات . بيروت 1988 .
239-Alzog Johannes Baptist: Lehrbuch der Universal Kircheng Eschichte, Paris. 1881.
240- Morelli Giovanni: Recordi Nelle degli Eruditi. Toscani, Roma .1990
241- Baedecker Karl. Itali Septentiorale, Leipzig .1913
242– (إنظر 213)
243- Neimesis Theoderic , Deitrich Von Neim : Historia de vitic Johannis XXIII . Frankfurt 1620.
244- Figgis. J.N. From Gerson to Grotius, Cambridge University Press1916.
245- Ogg Fredric. Source Book of Medieval History .N.Y. 1907.
246- Руколь Б.М . Письмо Поджио Брачинолный к Леонардо Аретинскому и рассказ Младеновица как источник об Иерониме Пражском (( Ученые записки Института славяновидения )) т. 1 .М .1946 .

247- Розенов Э Против Попов(очерки религиозной борьбы XVI-XVII веков)М.1923.
248- Данем Б. Герой и еретики.М.1966
249- Райцес В .И. процесс Жанны д' Арk. М.-Л.,1953.
250- Кустодиев . К последние аутадафе в сивиле . Руский Вестник 1836.октябрь.С 482.
251- Louis del Marmol: Rebelión y Kastigo de los Morikos de Granadi. Madrid.1967
252-253- Conde J. Historia de la dominacion de los Arabes en Espana. Paris.1964.
254- عادل سعيد بشتاوي: الأندلسيون المواركة .دار أسامة للنشر والتوزيع .ط2 1985.
255- Leon Poliakov. Histoire de l'antisemitisme de Mohamet aux Marranes. Calmann-levy .3 tomes. Paris 1956.
256- جبور عبد النور وسهيل إدريس : المنهل .دار العلم للملايين.بيروت 1973 .
257- Walsh W.Th. Personages de la Inquisition. Madrid.,1948 .
258- المقري: نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين ابن الخطيب . تحقيق د. إحسان عباس –بيروت 1968 .
259- Lane-Poole. Story of the Moors in Span, N.Y. 1889.
260- Prescott W.A: history of Reign of Ferdinand and Isabella the Catholic. Philadelphia.2 v, 1890.
261- Wiliam Harris Rule: History of the Inquisition. London .1825.
262- Defourneaux Marcelian. Daly life in Span in the middle ages. London.1970.
263- خوان فرنيت :ترجمة نهاد رضا" فضل الأندلس على ثقافة الغرب"دار إشبيلية بدمشق 1997 .
264 – Machiavelli :The Prince :Evryman .London 1970
265 – Mariana Juan : de Historia general de Espana .Madrid .1950 .
266- Шейнман М.М. Огнём и кровью по имя Бога .Ь.1924 .
267- Лозинский С.Г. История инквизиции в Испании СПб.,1914.
268- Olivera Martines J. Historia de Potuual . Lisboa .1951.
269- Poliakov L. Les banquiers et le Saint siege du XIIIe au XVIII siecle.Paris 1967.
270- Gractz H. History of the Jews,fr . Bella Lowy, 6 v. Phila..,1891 f
271- د.بسام اسخيطة : هل تعتبر معركة "وادي المخازن " خاتمة الحروب الصليبية "؟.مقال في مجلة " الجندي " التي تصدر عن وزارة الدفاع في الأمارات العربية المتحدة . العدد 186 يوليو 1989 .ص 14–17
272- هربرت فيشر: أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية . دار المعارف . مصر . الطبعة الثالثة 1990
273- Robertson J.M. Short History of the Free Thought. 2 v. London 1914
274- Rankel L.Von. Storia del Papi .Firenze .1955.
275- ( إنظر 186)
276- Рожицын Б.М. Джордано Бруно и инквизиции М 1955.
277- Owen J. Skeptics of the Italian Renaissance. London.1908 .
278- لامتشوك . ب :موجز تاريخ الفلسفة . دار الجماهير . دمشق 1976
279- Cassirer.A Phlosophy of the enlightenment. London .1949.
280- Singer D.W.Giordano Bruno .N.Y.1986.

281- Galileo G, Dialogue Concerning the TwoChief warld Systems,published in1632.
282- Cooper Lane . Aristotel ,Galileo and the tower of Pisa .N.Y.1976.
283- Выгодский М.Я .Галилей и инквизиции.М .1924 .
284- Drake J. Galileo Discoveries and opinions .London 1977.
285- Singer . D. W.Studies in the History of Sciences .N.Y 1988.
286- Kesten H. Copernicus and his Warld. London 1962.
287- Гурев Г. А. Учение Коперника и Религии. М.1961.
288- Гурев Г А Коперниковская ерсь в прошлом и настоящем .М.1933.
289- Wolf A. History of Science, Technology,and Philosophy in the 16 th and 17 th Centuries . N.Y. 1935.
290- Гарбовский Б. Кресты , Костры и Книги .Ь.1966.
291- Шульгин М.И. Из Папского ((индекса заприщённых книг)) Вопросы Истории Религии и Атеизм. М.Том 4 1965.
292- Гергей Е. История Папство .М.Издательство Республика .1996.
293- Saltini Z. Non Siamo D'accordo .Torino .1953.
294- Fesquuet H. Diario del concilio Tutto il concilio giorno .Milano .1967.
295- Mendietta J. De Historia Ecleslastica Indiana .Mexico.1870.
296- Ланда Д.М.Сообщение о делах в Юкатане .Перевон со староиспанского вводная статьяипримечания Ю.В.Кнорозова.М.-Л.,1965.
297- Documentos ineditos y muy raros para la historia de Mexico 5 v.. Mexico.1906

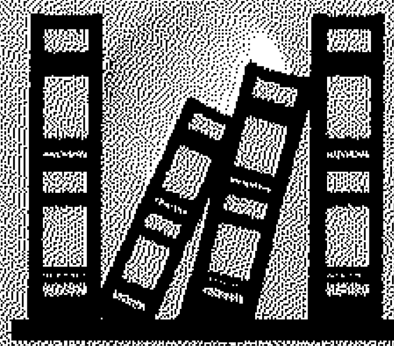
# فهرس الكتاب

يهدف هذا الكتاب فيما يهدف الى تقديم صورة كاملة وشاملة لتاريخ محاكم التفتيش في العالم ٠٠٠ ولم يسبق أن صدر له مثيل في اللغة العربية ٠

هذه المحاكم التي التهمت في لظاها أجساد مسلمي الاندلس و أجساد كبار المفكرين الإنسانيين العلماء والفلاسفة والأدباء ..( البروتستانت والهوجونوت واليهود والمانويين والمنشقين عن الكنيسة الكاثوليكية بهدف إصلاح مفاسدها ).

من القرن الثالث عشر وحتى الربع الأخير من القرن العشرين الذي بلغ عددهم (٣٤٨٩٠٠) ضحية ٠

ويعرض هذا الكتاب الوقائع بصورة موضوعية مع ايراد نصوص المحاكمات ومحاضرها بدقة علمية كبيرة ٠



دار هيا
للنشر والتوزيع

